

أحمد يوسف أحمد



الدور المصري في اليمن



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١١/٢/١١
١١/٢/١١

الدور المصري في اليمن

(١٩٦٢ - ١٩٦٧)

أحمد يوسف أحمد

مدرس بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨١

الى عزة ...

التي احاطت هذا العمل بكل اهتمامها
واخلاصها ووفائها ...

تقديم

ظهر هذا العمل أساسا في أبريل ١٩٧٨ كرسالة قدمت لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وعندما تفضلت الهيئة المصرية العامة للكتاب مشكورة على نشره في شكل كتاب فأننى قد أجريت فيه تغييرين أساسيين هما :

١ - حذف المقدمة النظرية للرسالة ، وقد رأيت أنها لا تهم القارئ غير المتخصص في العلوم السياسية ، كذلك فإن أهم الفروض النظرية التى وضعت موضع الاختبار في هذا العمل موجودة في صلب التحليل ذاته ، ومن ثم فإنه لا يبدو منبت الصلة - حتى بعد حذف المقدمة النظرية - بالاطار الأكاديمي الذى تم فيه هذا العمل - وقد خطر بى أحيانا أن هناك بعض المفاهيم التى وردت فى سياق التحليل تحتاج نوعا من التعريف أو الإيضاح ، غير أنى وجدت أن ذلك قد يسبب إرباكا أكثر ، فضلا عن أنى اعتقدت وأرجو أن يكون اعتقادى صحيحا - أنها لا تشكل أية عقبة أمام تسلسل التحليل فى وضوح .

٢ - حذف القائمة النهائية للمراجع باعتبار أنها أساسا من مستلزمات الشكل الأكاديمي للرسالة العلمية ، وليست ضرورية بالنسبة للشكل الحالى ، خاصة وأن كافة المراجع مثبتة فى حينها فى الهوامش .

وفيما عدا ذلك فقد بقى العمل دون تغيير ، وقد راودتنى أحيانا فكرة محاولة أحداث نوع من التطوير فيه على أساس مرور أكثر من سنتين

على انتهائي منه . غير اني لم افعل ذلك لاني ما ازال مقتنعا بالخط العام
للتحليل الوارد فيه . واعتقد بحق ان التطوير الحقيقي لهذا العمل لن يتم
الا بظهور عديده من الكتابات الاخرى التي تضيف الى الموضوع من جانب ،
وعلى ضوء ردد الفصل التي ارجو ان يولدها طرح هذا العمل على القارىء
المصرى والىمنى والعربى من جانب آخر . واني لمتعطش حقيقة الى تلقي
كل تعليق او اضافة او نقد لهذا العمل سواء من المثقفين المهتمين بالموضوع
او من رجال السياسة والحكم والعسكريين الذين شاركوا فى الاحداث .
وارجو ان يجد كل منهم فى هذا العمل شيئا جديرا بان يعلق عليه او
يضيف اليه او ينتقده .

ولا يفوتنى فى النهاية ان اتوجه بشكر وعرفان غير محدودين الى
الاستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لدور
سياسته الفعالة والخلق طيلة مراحل اعداد هذا العمل ، فقد تحمس بداية
لموضوعه دون تردد فى وقت كان الكثيرون فيه يتشككون فى امكانية
الدراسة العلمية له ، او فى ملائمة هذه الدراسة ، وقدم لى عددا من المصادر
العلمية القيمة التي افادت البحث افادة لا يمكن تقديرها ، وساند الطلب
الذي تقدمت به للحصول على منحة لجمع المعلومات من اكااديمية لاهى
للقانون الدولى حتى تم قبوله مما مكنتنى من الاستكمال السريع للمعلومات
اللازمة للبحث ، وساعدنى على مقابلة بعض الشخصيات المصرية والىمنية
وهو الامر الذى اسهم الى حد بعيد فى فهم بعض جوانب الفموض فى
موضوع الدراسة ، ولعل كل من تعامل مع الدكتور بطرس غالى فى مجال
الاشراف على الدراسات العلمية يعلم المدى الذى يذهب اليه سيادته
فى احترام حرية راي طلبته مهما اختلف الرأى ، وهو ما يجعل لاهتمامه
بمقابلة عملهم على هذا النحو قيمة اكبر وفضلا اعظم .

كما اتنى اتوجه بتظيم الشكر الى الاستاذ الدكتور عبد الملك عودة
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذى كان رئيسا لقسم العلوم
السياسية بالكلية فى المرحلة النهائية لاتجاز هذا العمل ، فقد مكنتنى
سيادته من التفرغ الكامل فى تلك المرحلة مما اختصر بحق وقتا طويلا
كان يمكن ان ينقض قبل اتمامها ولكن وفاء الطالب لاستاذة يقتضى منى
ان اقره بالعرفانى بالفضل لا يقف عند هذا الحد ، فان كل من درس فى
قسم العلوم السياسية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
فى النصف الثانى من الستينيات ليدكر بالفخر ذلك الجيل من الرواد الذين
كانوا همزة الوصل بين تلك الفترة وخلق العلم على ايديهم ، وقد كان

الدكتور عبد الملك عودة بحق وما يزال خير ممثل لهذا الجيل ، واني لاذكر
بكل اعتزاز ما غرسه فينا من نظرة نقدية الى فقه التحليل الغربى فى وقت
كنا ننظر فيه بالانبهار وحده لذلك الفقه ، وهو الامر الذى ساهم مساهمة
عميقة فى التكوين العلمى لجيل كامل من الباحثين .

كذلك فاننى اتقدم بوافر الشكر الى الدكتور على حسنى الحروبولى
استاذ التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس لقبوله المشاركة فى لجنة
الحكم على هذا العمل كرسالة للدكتوراه ، ولقد تابعت بكل الاستفادة
مناقشات سيادته القيمة للرسائل العلمية فى قسم العلوم السياسية بكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ولذلك فقد كان اعتزازى
بمشاركة سيادته فى الحكم على هذا العمل لا يقدر .

ولقد كان لجهاز مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة
القاهرة ، ومكتبة الجامعة ، وقاعة الدوريات بدار الكتب المصرية ، ومكتبة
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ومكتبة جمعية
القانون الدولى فضل كبير نى تسهيل عمل الباحث ، وارجو ان يعد هذا
شكرا خاصا لكل من يعمل فى هذه المؤسسات العلمية الجادة .

وعبر المسافات اتوجه بكل العرفان الى جهاز مكتبة قصر السلام
بلاهى وهيئة اكااديمية لاهى للقانون الدولى ، وبصفة خاصة سكرتيرتها
الآنسة هارولف ، فلقد كانوا جميعا مثالا للجدية والفهم الكاملين فى العمل
الامر الذى مكنتنى من ان انجز فى شهور ثلاثة مرحلة كاملة من هذا العمل
كذلك فاننى اتوجه بكل الحب الى السيدة والسيد دوايزما اللذين استضافانى
طيلة تلك الفترة فى منزلهما الصغير الجميل فكانا خير ممثلين للشعب
الهولندى الطيب الودود .

وأخيرا فثمة كلمة تقدير لا بد ان اسجلها لزوجتى التى احاطت هذا
العمل بحق بكل اهتمامها وخلصها ووفائها ، ووفرت لى مناخا امثل
للعمل ، وتحملت « تفكيرى المسموع » عن اليمن طيلة سنوات ثلاث ،
وقدمت لى مساعدة عملية فعالة فى كافة مراحل اعداد هذا العمل مما كان
له اكبر الاثر بحق فى اختصار وقت اتمامه ، وبادرت كثيرا بطرح راىها
فى بعض اجزائه خاصة عندما كانت تشاركنى اعداد النسخة الاصلية
لهذا العمل ، ولقد كان تبادل الرأى بيننا دائما مفيدا بحق ، وكل ما ارجوه
ان يكون هذا العمل قد ارتفع الى مستوى اهتمامها به وخلصها له .

الباب الأول

قرار التدخل العسكري المباشر

الفصل الأول (دوافع القرار)

يتناول هذا الفصل دوافع قرار التدخل العسكري المصري في سبتمبر ١٩٦٢، وهذا التحديد مهم بالنسبة لنطاق البحث في هذا الفصل . فهو يتناول دوافع قرار التدخل وليس التدخل عموماً، فسوف يتضح من سياق الدراسة في الباب الثاني ان هذا التدخل قد طور دوافعه تكيفاً مع العوامل المختلفة التي أثرت عليه ، والمكان الطبيعي لدراسة هذا التغير في الدوافع هو الباب الثاني حفاظاً على الترابط بين أجزاء الدراسة .

وتعالج الدراسة هنا نوعين من الدوافع أولهما الدوافع المتعلقة بمفهوم الأمن القومي المصري ، وثانيهما الدوافع المنبثقة من بيئة النظام المصري في الفترة السابقة على قرار التدخل ، ولا يعنى تسلسل البحث على هذا النحو أى ترتيب للأهمية النسبية للدوافع ، بل على العكس - وكما سيتضح من سياق الدراسة في هذا الفصل - فإن الباحث يميل بوضوح الى التأكيد على النوع الثانى منهما وربما كانت المضامين التاريخية المرتبطة بالبحث فى مفهوم الأمن القومى المصرى هى السبب الوحيد لمجىء الترتيب على هذا النحو .

المبحث الأول

الأمن القومي المصري

يناقش هذا المبحث مسألة ما إذا كان من الممكن أن يستخدم مفهوم الأمن القومي المصري لتفسير قرار التدخل في اليمن ، ولما كان هذا المفهوم يثير بعض المشاكل المنهجية سواء عموماً أو فيما يتعلق بدراسات التدخل بصفة خاصة فسوف يبدأ البحث بمناقشة لهذه المشكلات قبل التعرض لتحليل علاقة اليمن بالأمن القومي المصري وإدراك نجبة صنع القرار المصرية لهذه العلاقة .

١ - موقع الأمن القومي من قرارات التدخل :

ثمة مشكلتان يثيرهما استخدام مفهوم الأمن القومي كدافع للقرار موضوع الدراسة الأولى ترتبط بمفهوم الأمن القومي عموماً ، والثانية تنسحب على استخدامه في دراسات التدخل بصفة خاصة .

أما المشكلة العامة فمردها أن تحديد نطاق هذا المفهوم يبدأ بكونه مجرد حماية للأمن المادي المباشر لمواطني دولة ما ، وتعني العلاقات الدولية بوظيفة الحماية هذه عندما ترتبط بتهديدات خارجية ، لكن المفهوم يتسع ليتجاوز بكثير مجرد مواجهة التهديدات الخارجية المباشرة لأمن المواطنين بحيث يشمل الدفاع عن « المصالح الوطنية » ، وهذه مسألة معقدة للغاية ، وثمة مصالح وطنية قليلة تتضمن عادة عنصراً جغرافياً بطريق أو بآخر يمكن أن ترتبط على نحو وثيق بالأمن المادي المباشر ، وتحظى بموافقة داخلية عامة ودائمة على كون الدفاع عنها حيوية للأمن القومي ولكن في معظم الأحيان تكون الصلة بين المصالح الوطنية والأمن المادي أكثر غموضاً بكثير ، فثمة مدى واسع للغاية من المصالح الوطنية الحقيقية أو الزائفة يمكن أن يدخل في نطاق الأمن القومي أو يقحم على هذا النطاق ، ومن ثم فإن الأمن القومي يمكن أن يعني أشياء كثيرة ويمكن أن يستخدم لتبرير سياسات كثيرة ، وربما كان الاستثناء الوحيد الذي لا يبقى فيه نطاق مفهوم الأمن القومي غامضاً هو حالة الدفاع ضد هجوم عسكري على أرض الوطن (١) .

Richard Smoke, National Security Affairs, in : Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby (eds.), Handbook of political Science, vol. 8, International Politics, Massachusetts : Addison-wesley Publishing Company, 1975, pp. 247-50.

لكن المشكلة التي يثيرها مفهوم الأمن القومي لا تقتصر على هذا المستوى العام كما سبقت الإشارة وإنما هي تثار أيضاً في دراسة التدخل بصفة خاصة ، فالبعض يدافع باصرار عن أن المبرر الوحيد للمخاطر السياسية والعسكرية المتضمنة في التدخل المسلح والالتزامات المترتبة عليه هو أن يكون أمن الدولة المتدخلة ومصالحها الحيوية في خطر (١) ، وفي نفس الوقت هناك فريق آخر يرفض ذلك تماماً ، ويصف روزنو مثلاً استخدام المصلحة الوطنية في تفسير قرارات التدخل بأنه يساوى في تضليله ولا تجريبيته كاداة للتفسير أي مبدأ أخلاقي أو قاعدة قانونية ، فالمصلحة الوطنية لا تعدو أن تكون مفهوماً واسماً لا يميز بأي حال الظروف التي يحتمل أن تفضي بدولة إلى سلوك تدخلي ، ويقول روزنو أن تقديم النصح إلى صانعي القرارات بأن يؤسسوا قراراتهم على المصلحة الوطنية ، ومن ثم يتخذوا قراراً بالتدخل حين يكون موقف ما « حيويًا » ، « لامنهم » ، وحين « تتهدد مصالح حيوية بوضوح وعلى نحو وشيك » هو تقديم لنصيحه غير قابلة للتطبيق ، فمعايير « الحيوى » و « الواضح » و « الوشيك » تبقى غير واضحة ، إذ يتوقف الأمر تماماً على نظرة صانعي القرار للعالم من حولهم ومفهومهم للأمن .

ويعرض روزنو لسببين يرى أنهما يدفعان البعض إلى التركيز على مفهوم المصلحة الوطنية لتفسير قرارات التدخل أولهما أن المشكلات المرتبطة بالقيم والمشروعية تكون محورية في قرار التدخل ، وهنـا فان المصلحة الوطنية تقدم وسيلة للتغلب على هذه المشكلات ، فمعنى وجود مصلحة وطنية تكثف قرار التدخل أن هناك مبرراً قيمياً مشروعاً لهذا القرار . أما السبب الثاني فهو أن المصلحة الوطنية تعطى انطباعاً بفهم متقدم لظاهرة التدخل يميز بين أعمال التدخل التي تنجح وتلك التي يصيبها الاخفاق فالتدخل ينجح حين يتسق مع المصلحة الوطنية ويخفق حين لا يتسق معها ، وذلك لأن الاتساق مع المصلحة الوطنية يعني أن محاولة التدخل قد تمت على نحو قاطع ودون تردد بينما عدم الاتساق معها يفتح الباب أمام عوامل أخرى تقلل الالتزام بالتدخل ، ومن ثم فعاليته . ويرى روزنو أن هذا التفسير شديد التضليل ، فهو لا يمكن أن يتعرض للخطأ ، فإذا نجح تدخل فهو رشيد ومتسق مع المصلحة الوطنية ،

Tang Tsou, Civil Strife and Armed Intervention : Marshal's China Policy, in : Orbis, A Quarterly Journal of world Affairs Published by The Foreign Policy Research Institute of the University of Pennsylvania, Vol. VI, spring 1962, No. 1, p. 82.

والعكس صحيح . وهكذا ينتهي روزنو الى أن تطبيق معايير الأمن والمصالح الوطنية لا يؤدي الى تحديد الظروف التي يمكن أن تولد التزاما قاطعا بقرار أو سياسة تدخل (١) .

ومن الواضح إذن أن البحث يواجه اختيارا بين فرضين متناقضين كل التناقض وعلى الرغم من الأغراء الواضحة في قبول وجهة نظر روزنو فإن حالة التدخل المصري في اليمن بالذات تتضمن خصوصية معينة تضع محاذير واضحة أمام التسليم الفوري بوجهة نظر كهذه ، ومن هنا فمن الضروري أن تقوم الدراسة بمحاولة للتحقق من مدى صحة هذين الفرضين .

٢ - اليمن والأمن القومي المصري : تحليل للخبرة التاريخية :

يتضح من النقاش السابق أنه يمكن التفرقة بين نطاق ضيق وآخر واسع للأمن القومي وأن النطاق الضيق يرتبط بصفة عامة بالتهديد المباشر للأمن القومي بينما يرتبط النطاق الواسع بتلك الأبعاد الغامضة غير المحددة التي يمكن أن يطلق عليها التهديد غير المباشر للأمن القومي . وبالنسبة للدراسة الحالية هناك ما يدفع للاستسلام لآراء روزنو ، فلم تكن اليمن - عكس أقاليم غيرها - مصدرا للتهديد المباشر للأمن القومي المصري عبر التاريخ ، فإذا كانت مصر قد « عاشت دائما أو غالبا في خطر » فإن مصدر هذا الخطر قد جاءها أساسا « من الشمال والشرق بينما كان دور الغرب والجنوب ثانويا وعارضا الى حد بعيد » (٢) ، ويكتسب هذا التقييم صفة الاطلاق عندما يخصص على اليمن (٣) .

ومع ذلك فإن تتبع تاريخ العلاقات اليمنية المصرية يكاد يشير الى وجود نموذج ثابت لا يمكن تجاهله لهذه العلاقة ، وهو أن مصر هي

(١) James N. Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy, New York : The Free Press, 1971, pp. 287-9.

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٣ - ١٩٥ .

(٣) راجع مختصر الغزوات الخارجية لمصر عبر كل مراحل تاريخها في المرجع السابق، ص ١٥٣ - ١٨١ . ولعل هذا هو السبب في أن إحدى الدراسات التي طبقت مفهوم الأمن القومي على المجتمع المصري لم تشر بكلمة واحدة الى موقع اليمن من هذا المفهوم . راجع : أحمد فؤاد رسلان ، مفهوم الأمن القومي - دراسة في النظرية السياسية مع تطبيق ميداني على المجتمع المصري المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة « جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧ .

التي كانت عبر التاريخ قوة متدخلة في اليمن ، ويتأكد احتمال وجود هذا النموذج من عملية « مسح » لتاريخ العلاقات المصرية اليمنية وليس مجرد انتقاء لمل أو أكثر ، وقد حدثت أول محاولة لغزو اليمن من مصر في ظل الحكم الروماني حين حاول حاكمها أن يغزو شبه جزيرة العرب بجيش مكون من عشرة آلاف جندي في عام ٢٤ ق م ، وقد وصف أحد الجغرافيين الرومان الذين صاحبوا الحملة ما تعرض له الجنود الرومان من صعاب مات أكثرهم بسببها ، إذ قضوا ستة شهور حتى وصلوا الى نجران وأرادوا التقدم الى مارب وهناك حدثت معركة هزموا فيها وعاد القليلون منهم الى مصر مرضى منهكين (١) ، غير أننا في هذا التحليل لنموذج العلاقات المصرية اليمنية لن نهتم إلا بتلك الفترات التي قامت فيها مصر بدور اقليمي قيادي ، ومن هنا فسوف يكون نطاق التحليل قاصرا على العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية وعصر محمد علي (٢) .

(١) العصر الفاطمي : كانت بلاد اليمن في عهد الخلافة الفاطمية في مصر موطن الدعوة الفاطمية بجزيرة العرب (٣) إذ كان المذهب الزيدي (٤) قد انتشر في شمالها في أواخر القرن الثالث الهجري (٥) ومع ذلك ظل النفوذ الفاطمي في اليمن يتأرجح قوة وضعفا حتى قام بامر الدعوة الفاطمية أمراء دولة الصليحيين باليمن (٦) ، فبذل كل منهم قصارى جهده لتوثيق عرى الصداقة مع الخلفاء الفاطميين في مصر مما كان له اثر

(١) أحمد فخري ، اليمن ماضيها وحاضرها ، جامعة الدول العربية : معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٧ ، ص ٦٩ .

(٢) قد ينتقد التحليل الوارد في المتن على أساس أن مصر في هذه الفترات عموما كانت فاقدة الاستقلال لخلافات أو امبراطوريات واسعة أو اسر حاكمة اجنبية ، ولكن الباحث يسلم بصحة المنطق الذي أورده جمال حمدان في كتابه السابق من أن مصر على الرغم من هذا كانت تبرز فيها خصائص شخصيتها الاستراتيجية المتفردة (ص ١٦٩) وفي كل المراحل الواردة في المتن كان الحكم يفرض من الخارج ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة أن لم يكن امبراطورية صغيرة (ص ١٧١) .

(٣) د : محمد جمال الدين سرور ، سياسة الفاطميين الخارجية ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٧ ، ص ٣ - ٤ .

(٤) نسبة الى الامام زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب .

(٥) انظر : أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ (من القرن الرابع عشر قبل الميلاد الى القرن العشرين) ، ط ٢ ، القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٦٤ ، ص ٢١ .

(٦) ٤٣٩ - ٥٣٢ هـ / ١٠٤٥ - ١١٣٨ م

كبير في احتفاظ الفاطميين بمركز ممتاز في اليمن (١) وصل إلى درجة التدخل المباشر لتسوية الخلافات داخل الأسرة الحاكمة للحفاظ على تماسكها ، كذلك قدم الخلفاء الفاطميون المساعدة للحكام الصليبيين ضد أعدائهم ، فقد اعتست الخلافة الفاطمية في القاهرة بمعاونة السيدة الحرة الصليحية التي كانت تحكم اليمن في ذلك الوقت ضد جماعة من الفقهاء تاروا عليها واتحازت اليهم قبيلة حوران ، فأرسل الخليفة أحد معاونيه إلى اليمن في ٥١٣ هـ ، ليكون عوناً لها ضد أعدائها ومنافسيها ، وإن كان من الواضح أنه اشترك معها في إدارة شئون البلاد ، وفيما بعد أبدته القاهرة ، بالمال والرجال ليضعف من شوكة أمراء اليمن الذين حاولوا الاستقلال ببعض البلاد ، وبالفعل فقد شن حملات على بعضهم انتهت بهزيمتهم .

وتتضح قوة النفوذ الفاطمي في اليمن من أن مظاهر الضعف التي أصابت الخلافة الفاطمية فيما بعد لم يكن لها أي أثر هناك ، ولم يزل النفوذ الفاطمي في اليمن إلا يزوال دولتهم نفسها في مصر في حوالي ٥٦٧ هـ / ١١٧٢ م (٢) .

(ب) العصر الأيوبي : مع بزوغ الدولة الأيوبية بدأ ما يشير إلى استمرار النموذج الفاطمي في علاقة حكام مصر باليمن مع خلاف في التفاصيل والأبعاد ، ففي ١١٧٤ م سير صلاح الدين حملة بقيادة أخيه توران شاه نجحت في فتح اليمن وتأسيس حكم أيوبي فيها استمر حتى ١٢٢٩ م .

وثمة دوافع عديدة تطرح لتفسير قرار صلاح الدين الأيوبي بإرسال حملته لليمن ، فهناك من يرى أنه قد رغب في التخلص من أقوى إخوته في الداخل بحملة اليمن ، وهناك من يقول إن البعض قد أغرى توران شاه بشروات اليمن لتسهيل التأمر بين الفاطميين والصليبيين والحشاشين على غزو مصر حتى يكون صلاح الدين بعيداً باليمن ، ويقال كذلك إن الحملة قد تمت بناء على إشارة من الخليفة العباسي الذي اشتكى أهل اليمن إليه من حاكمهم الشيعي فطلب إرسال حملة تأديبية رادعة (٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٩١ - ٢٠٤ . محمد جمال الدين سرور ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٢) راجع : المرجع السابق ، ص ٨٢ - ١٠٦ .

(٣) د : تقي حسان سعادوي ، التاريخ الحربي المصري في عهد صلاح الدين الأيوبي القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ ، ص ٤١ . وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق =

غير أن ثمة نوعاً آخر من الدوافع يبدو أكثر ارتباطاً بفكرة الأمن المصري يرتبط بما يقوله المقرئ من أن الحملة قد تقرر « لشدة خوف صلاح الدين وأهله من نور الدين أن يدخل مصر ويستزعم منها فأحبوا أن تكون لهم مملكة يصيرون إليها (١) » ، ويضع أحد الباحثين المسألة في سياق أعرض ، فهو ينتهي إلى أن صلاح الدين قد أراد بحملة اليمن تأمين حدود مصر الجنوبية « قاليمن من الفاحيتين الحربية والتجارية مفتاح البحر الأحمر الذي تطل عليه الحبشة المسيحية ، ويحتمل أن صلاح الدين توجس خيفة من تسرب الفكرة الصليبية جنوباً إلى الأحباش ، فيصير محاطاً بنارين أحدهما على سواحل البحر المتوسط والأخرى على سواحل البحر الأحمر (٢) » .

وربما تكون التطورات اللاحقة قد أكدت هذا النوع الأخير من الدوافع لدى صلاح الدين ، فقد وقعت محاولتان صليبيتان للتوغل في شبه الجزيرة العربية في أعقاب حملته إلى اليمن بسنوات قليلة ، وبينما تم إحباط الأولى عند أطراف الشام فإن جنود صلاح الدين لم يتمكنوا من القضاء النهائي على الثانية إلا على مسيرة يوم من المدينة المنورة ، بل إن هناك من يقول بأن هذه المحاولة الثانية ربما تكون قد وصلت إلى باب المنذب (٣) . وهكذا فإنه بغض النظر عن الاختلاف في تفسير دوافع إرسال أول حملة أيوبية لليمن في ١١٧٤ م فإن سير الحوادث يفترض أن تكون الأهمية الاستراتيجية لليمن بالنسبة لمصر الأيوبية قد اتضحت لصلاح الدين فيما بعد .

ويمكن أن يفسر هذا ضمن عوامل أخرى أصرار صلاح الدين وخلفائه من بعده على إرسال حملات تعزيزية لتأكيد السيطرة الأيوبية في وجه الأخطار التي تهددها من داخل اليمن (٤) ، ويلاحظ أن هذه السيطرة لم

= بهذا التفسير الأخير بالذات ذكر أحد الباحثين اليمنيين أن استنجد أهل اليمن لم يكن إلا آخر الخلفاء الفاطميين في مصر الذي أمر وزيره صلاح الدين بنجدهم (شرف الدين) مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ ، فكان حملة الأيوبيين تمتد بجذورها إلى التقاليد الفاطمية وفقاً لهذا المصدر الأخير .

(١) نقلاً عن : سعادوي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٤٠ - ١٤٤ .

(٤) كانت أولى هذه الحملات التمهيدية في ١١٨٢ م بعد المحاولة الصليبية الأولى بشهور قليلة وثانيها في ١١٨٤ م وقد وسعت من نطاق السيطرة الأيوبية في اليمن ، وآخرها في ١٢١٦ هـ .

تنتهالا في ١٢٢٩ م ب وفاة آخر سلاطين بني أيوب في اليمن وإن كان السبب الحقيقي لانتهاه الحكم الأيوبي بالطبع - كما كان الحال بالنسبة لانتهاه النفوذ الفاطمي - هو تحلل الدولة الأيوبية نفسها (١) .

(ج) العصر المملوكي : في إطار دولة المماليك تأكد وجود «نموذج» تاريخي للعلاقة الاستراتيجية بين اليمن ومصر ، ويحدثنا المؤرخون عن حملتين ممنوكيتين لليمن الأولى في ١٢٢٥ م والثانية في ١٥١٦ م .

وعند محاولة استقصاء دوافع الحملة الأولى يتضح أن ثمة نموذجا قد توطدت أركانه للعلاقة بين حكم مصر وحكام اليمن بحيث أن الآخرين كانوا يرسلون إلى السلطان المملوكي هدية نقدية لدرجة أن منع أحدهم لإرسالها كان أحد الأسباب التي أنضت فيما بعد للحملة الأولى (٢) . كذلك يحدثنا أحد الباحثين عن محاولات أوربية لحرق مصر اقتصاديا عن طريق المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كدافع لتلك الحملة (٣) .

وقد سنحت الفرصة لبدء الحملة المملوكية الأولى بنشوب « حرب أهلية » في اليمن استنجد طرفها الضعيف (المجاهد على) في ١٣٢٣ م بالناصر محمد الذي استجاب لطلبه في العام التالي بإرسال جيش مملوكي لليمن ، ومن الطريف أن المجاهد على قد تبرم بهذا الجيش ومطالبه بعد وصوله فاتصل بالمماليك بخصمه وتحالفوا معه ضد على الذي هرب إلى جبل قرب تعز حيث أوعز إلى أهل المنطقة أن يشنوا غارات على الجيش المملوكي الذي لم يستطع وقفها لاحتماء الأهالي بشعاب الجبال إلى أن اضطرت الحملة في النهاية المرحيل دون أن تحقق شيئا (٤) ، غير أن المماليك تمكنوا فيما بعد من أسر المجاهد على في ١٣٥٠ بعد تصديهم لمحاولة منه لبسط نفوذه على مكة ، واقتيد إلى مصر حيث فرض السلطان عليه غرامة ضخمة لاختلاء سبيله وتعهدته بالطاعة والولاء للسلطنة وإرسال الجزية

(١) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٢١ . محمد عبد الفتاح طليان ، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول في اليمن ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٣ ، ص ٢٤ - ٢٦ .

(٢) د . عبد الحميد البطريق ، من تاريخ اليمن الحديث (١٥١٧ - ١٨٤٠) ، جامعة الدول العربية : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ ، ص ١٥ - ١٦ . سليمان عطية سليمان ، سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباي (١٢٥٠ - ١٤٣٨) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٥٩ ، ص ٩٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤) المرجع السابق : ١٢٨ - ١٣٠ .

السنوية دون انقطاع ، وهكذا عاد نفوذ مصر في اليمن بعد أن كان قد تقلص إلى حد كبير (١) .

وفيما بعد بدأ السلطان برقوق (١٣٨٢ - ١٣٩٨ م) سياسة جديدة في علاقته بالدولة الرسولية في اليمن ، فاعتبرها دولة على قدم المساواة مع السلطنة المملوكية ، وأخذ يتودد إلى ملوكها بحيث أن علاقة الدولة المملوكية باليمن أصبحت أشبه بعلاقة التحالف (٢) بما يذكرنا بالنموذج الفاطمي .

أما الحملة المملوكية الثانية فثمة اتفاق على أنها بدأت أصلا بدافع مواجهة خطر السيطرة الأجنبية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وربما على البحر كله ، ففي أوائل القرن السادس عشر أخذ الجنوب العربي يصبح طرفا في النزاع بين المماليك في مصر وحركة الاستعمار الأوربي الممثلة آنذاك في دولة البرتغال فقد كانت تلك الدولة حانقة على احتكار مصر لطرف التجارة بين الشرق والغرب ، وفي ١٥٠٧ نزلت القوات البرتغالية في جزيرة سقطرة حيث تمكن البرتغاليون فيها من تضيق الخناق على مخرج البحر الأحمر ، وفي ١٥١٣ حاولوا تدعيم سيطرتهم باحتلال عدن غير أنهم أخفقوا أخفاقا ذريعا بفضل مقاومة الأهالي ، ومع ذلك لم ينفوا عن محاولات تأسيس قواعد برتغالية في البحر الأحمر ، ولذلك بدأ السلطان قنصوه الغوري يجهز في ١٥١٥ حملة لوضع حد لهذه المحاولات لمعهم من التحكم في هذا الطريق التجاري الهام حتى لا تفقد الدولة المملوكية مواردها الهائلة من التجارة الشرقية ولا سيما أن النذر قد لاحت بهذا الصدد في أعقاب الوجود البرتغالي في المناطق السابقة ، وفي ١٥١٦ اتجه أسطول مصر إلى الجنوب بهدف طرد البرتغاليين من البحار الجنوبية وتدعيم السيادة المملوكية في البحر الأحمر ومنافذه (٣) .

وهناك اختلاف حول الطريقة التي تسربت بها قوات هذه الحملة إلى اليمن ، فهناك من يقول بأن مقتضيات تأمين هذه القوات قد أفضت إلى تدخلها في اليمن سواء كان ذلك بسبب ما ذكره البعض من أن نائب

(١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) البطريق ، مرجع سابق ص ١٨ - ٢٠ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

السلطان عامر بن عبد الوهاب (١) قد حجز في الحديدة سفن الامداد المتجهة الى القوات المصرية في كمران ، او أن هذا السلطان قد رفض طلب قائد الحملة المصرية بمعاقبته على حرب البرتغاليين (٢) ، وهناك من يقول بأن هذه القوات قد تدخلت في اليمن بطلب من الامام الزيدى المتوكل يحيى شرف الدين (٣) وأيا كان السبب فإن القوات المملوكية قد نزلت الى اليمن لمحاربة السلطان عامر وقواته وأنزلت به على الرغم مما جوبهت به من مقاومة شديدة هزيمة أكيدة وذلك بفضل تفوقها في التسليح حيث استخدم المماليك البنادق بينما كان جيش السلطان لا يمتلك سوى الأسلحة البيضاء .

وكان من شأن هذه القوات بتفوقها هذا أن تنشر نفوذها في سائر اليمن لولا سقوط مصر في أيدي القوات العثمانية في نفس العام الذي حققت فيه هي انتصارها في اليمن ، وكان على رؤساء الحملة ان يحددوا موقفهم من الوضع الجديد في مصر ، وحسم قائدها الأمر باعلان خضوع قواته للسلطان العثماني الذي ثبتته كأول حاكم عثماني لليمن ولكن الى حين ، حتى تمكن العثمانيون من فرض قوتهم الذاتية في اليمن (٥) .

(٥) عصر محمد علي : بدخول مصر تحت الحكم العثماني تنتهي مرحلة طويلة كان لها فيها دور قيادة اقليمي ويفضي بنا هذا مباشرة الى عصر محمد علي حيث برزت ملامح الدور الاقليمي قوية واضحة من جديد ، وقد بدأ احتكاك محمد علي باليمن في اطار حملته على الحجاز بمحاولات للاتصال مع حكام اليمن للتعاون مع المصريين في الحرب ضد الوهابيين ، وعندما ذهب بنفسه الى الحجاز في ١٨١٣ لاتمام فتحها احتلت قواته بعد انتهاء مهمتها هناك رنية وبيشة مفتاحي اليمن الشرقي في ١٨١٥ ، وبعد عودته الى مصر قامت حملة مصرية في ١٨١٨ نجحت في الاستيلاء على مناطق واسعة من اليمن الا أن محمد علي قرر اعادتها لاهام صنعاء مقابل جزية سنوية ترسل قيمتها من محصول البن ، ويؤكد هذا السلوك ما يذهب

- (١) آخر سلاطين الدولة الطاهرية في اليمن (١٤٥٤ - ١٥٢٦ م) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤٠ .
 (٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
 (٣) المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
 (٤) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ . البطريق ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
 (٥) المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ وما بعدها . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ - ٢٣٩ .

اليه البطريق من أن اطاع محمد علي في اليمن كانت في بدايتها اقتصادية أكثر منها سياسية بسبب موافقتها الهامة وما يمكن أن تدره من مال وفير ، وتجارة البس التي كن يتطلع الى احتكارها ، ورغبته في فتح أسواق جديدة لتصريف البضائع التي كان يحتكرها في مصر . ويضاف الى هذا التفسير الاقتصادي لسلوك محمد علي أنه لم يكن يرى الوقت ملائماً للتوسع في اليمن لأنه كان لا يزال يأتمر بأمر السلطان العثماني ، فضلاً عن المتاعب التي كان يواجهها في الحجاز ، ولذلك كتب الى حاكم الحجاز ، يأمره بمضاعفة جهده في اخماد ثورات « عسير » حتى اذا تم له ذلك « توغل في ارض اليمن واتجه رأساً الى صنعاء حيث يقيم الحكم المصري » .

وراقبت بريطانيا هذه التطورات بالقلق ، فقد كانت تخشى ان يتحكم محمد علي في الطريق الى الهند ، ولذلك بدأت تستعد لبسط نفوذها على جنوب اليمن ، وفي ١٨٢١ أجبرت امام اليمن بعد أن قصفت مخاً من البحر على الموافقة على أن تنشئ لها داراً على ساحل مخا يحميها حرس مسلحون ، وقد نثار محمد علي الى هذا الحادث بقلق بالغ ، الا انه كان منشغلاً آنذاك بحملته في السودان ، وتنظيم الجيش المصري الجديد فاكفى بأن ارسل الى حاكم الحجاز يأمره باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان الدفاع عن سواحل البحر الأحمر وأن يتخذ « الاحتياطات السريعة ضد السفن الانجليزية الواردة الى مخا والحديدة » ، ومع ذلك لم يرد محمد علي أن يفتح اليمن حتى ينتهي حاكم الحجاز من القضاء على الثورات القائمة هناك ، ولما تلقى في ١٨٢٤ أمراً من السلطان يكلفه فيه باخماد الثورة اليونانية كان هذا سبباً جديداً لارضاء غزو اليمن ، وظل هذا الغزو مشروعاً حتى عام ١٨٣٢ عندما لجأ أحد قادة محمد علي في الحجاز الى الحديدة هو وقواته بعد محاولة عصيان فاشلة ، ومن الحديدة أعلن استيلاءه على الساحل اليمني باسم السلطان العثماني ، وهنا بدأ محمد علي يعد لحملة في اليمن محاولاً في نفس الوقت تحييد الموقف البريطاني باقناع الحكومة البريطانية بأن اضطراب الأحوال في اليمن على هذا النحو يمكن أن يثير القلاقل في البحر الأحمر ويعرض أمن السفن التجارية وسلامتها أياً كانت جنسيتها للخطر . وسافرت حملة محمد علي الى اليمن في ١٨٣٥ فاستولت على الساحل اليمني كما توغلت في الداخل ولم يبق أمامها سوى فتح صنعاء .

وفي نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية تتبع ذلك باهتمام بالغ ولكنها لم تكن ترصد الاقدام على خطوة عدائية عنيفة خاصة وأن محمد علي

كان يمثل أقصى ما في وسعه لانتاعها برغبته في المحافظة على مصالحها في المنطقة ، غير انه ابتداء من ١٨٣٧ تآكدت الحكومة البريطانية من ان ليتها مصلحة في احتلال عدن وجميع موانئ جنوب اليمن في مدخل البحر الاحمر ، وفي خارجه في الخليج العربي ولذلك طلب بلرمستون وزير الخارجية البريطاني من منحه في القاهرة ان يلفت نظر محمد علي الى خطورة الاقدام على هذا المشروع . وعلى الرغم من انكار محمد علي لوجود مثل هذه النوايا فقد كان بلرمستون يشك في صدقه . وفي يناير ١٨٣٩ احتلت بريطانيا عدن ، وكان معنى ذلك بالنسبة للحكم المصري في اليمن توقيع المتاعب مع بريطانيا بسبب تداخل الحدود مع اراضي عدن ، وتوقع اثاره بريطانيا الفتنة الداخلية ضد حكم محمد علي في اليمن ، فضلا عن الخسارة الاقتصادية التي يمكن ان تتسبب عن ازدهار ميناء عدن .

والمرحوم علي ان يواجه كل الاستغارات البريطانية بالمهادنة والتسليم بالامر الواقع في عدن ، غير ان ذلك لم يحل دون اشتداد المعارضة البريطانية لحكمه في اليمن وفي أكتوبر ١٨٣٩ طلبت الحكومة البريطانية منه رسميا سحب قواته من جميع بلاد اليمن ، غير انه اخذ يبطل في الرد في محاولة واضحة لكسب الوقت ، وقد افادت التقارير الحاكم البريطاني في عدن بان قوات محمد علي آخذة في الازدياد وان العرب القاطنين بجوار عدن يتحسسون ضد الحكم البريطاني بتحريض من المصريين ، وان محمد علي يحاول اطمئنان اليمن على مساعدته بالمال والذخيرة اذا هاجم الانجليز وطردهم من عدن ويتعهد له بتسليمه كل الاراضي المفتوحة في اليمن بمجرد الانتهاء من الحرب حتى يظل جنوب اليمن في ايد عربية او يقبل السيادة المصرية على حنساء على ان يمنح مرتباً كثيراً مدى الحياة .

ولكن النتائج السياسية الدولية التي ترتبت على انتصارات محمد علي على السلاطين الفتيان والقرنات قواته من الامتانة قد جعلت المسألة المصرية تتجاوز حدود تركيا ، ولم يعد الخلاف بينه وبين الباب العالي حسب ان دخلت فيه الدول الكبرى متحالفة عليه ، وادرك محمد علي انه في حرب خطيرة تضاهلت الى جوارها مسألة اليمن ، وشعر بانه في موقف خطير فحاول ان يجمع بين الجبل والوعد واليمن في الوقت الذي استمرت فيه الحرب في مصر فطلب من بريطانيا سحب قواته من

اليمن ، وفي مارس ١٨٤٠ اصدر محمد علي امره الى قائد قواته بالجلء عن اليمن ، وغادرت القوات المصرية اليمن بالفعل في مايو ١٨٤٠ (١) .

(هـ) النموذج العام : من التتبع السابق ربما يتضح انه ليس من المبالغة الحديث عن نموذج تاريخي للتدخل المصري في اليمن في الفترات التي سبقت دراستها ، ويقدم جدول رقم (٢) اساسا لمناقشة هذا النموذج .

واول عناصر النموذج يتعلق بوقوع تدخل مصري في اليمن بل وبشكل عسكري مباشر ، وقد وقع التدخل في كافة المراحل التي شملتها الدراسة وان تكن الحالة الفاطمية هي اقل الحالات بهذا الشأن .

اما العنصر الثاني فيرتبط بدوافع التدخل ، ويشير الجدول الذي يفترض اوزانا متساوية لكل التفسيرات التاريخية السابقة الى ان الدوافع الغالبة هي الدوافع الاستراتيجية التي ترتبط بصورة او باخرى بمفهوم الامن القومي ، ويحيى عدم الاستقرار السياسي في اليمن في المرتبة التالية ثم تجيء الدوافع الاقتصادية في المرتبة الثالثة وان كان الجدول متحيزا ضد هذا النوع من الدوافع لانه اعتبر الدفاع عن المدخل الجنوبي للبحر الاحمر قضية امن استراتيجي فقط بينما هي ايضا قضية اقتصادية ولو على نحو غير مباشر ، وان كان ادخال هذا النوع من المصالح الاقتصادية في نطاق مفهوم الامن القومي امرا بديهيا ، اما اقل الدوافع اهمية فهي الدوافع السياسية الداخلية والدوافع العقيدية .

(١) البطريق ، مرجع سابق ، ص ٥٠ - ١٠٣ .

Abddel Hamid El-Batrik, Egyptian-Yemeni Relations (1819-1840) and their Implications for British policy in the Red Sea, in : p. M. Holt (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic, London : Oxford University Press, 1968, pp. 281-90.

ويلاحظ ان هذا البحث للدكتور البطريق والجزء المتعلق بتاريخ محمد علي في اليمن من كتابه سأل الذكر معتمدان فقط على وثائق رسمية مصرية وبريطانية في فترة الدراسة مما يعطى لها قيمة خاصة . انظر ايضا : د. صلاح العقاد ، الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٧ - ١٢١ .

جدول رقم (١)
التدخل المصري في اليمن من العصر الفاطمي الى عصر محمد علي

انتهاء التدخل	دوافع التدخل					وقوع التدخل	العصر
	عدم الاستقرار السياسي في اليمن (٣)	اقتصادية	استراتيجية (٢)	سياسية داخلية	عقيدية (١)		
انحلال الدولة الفاطمية	x				x	x	الفاطمي
انحلال الدولة الأيوبية	x	x	x	x		x	الأيوبي (٤)
هزيمة الحملة	x		x			x	الملوكي
الغزو العثماني لمصر	x		x			x	الحملة الثانية
تسمية سيمائية		x	x				الحملة الأولى
توقى اختصار خارجية		x	x				الحملة الثانية
	٤	٣	٥	١	١	٦	المجموع

- (١) يقصد بذلك الاتفاق في المذهب الشيعي بين حكام مصر واليمن في ذلك الوقت .
 (٢) يقصد بذلك حماية المدخل الجنوبي للبحر الأحمر سواء كمصدر تهديد محتمل أو كطريق تجاري أو اتصاف اليمن عمقا استراتيجيا لمصر .
 (٣) يقصد بذلك ما كان يترتب على هذا الوضع من مطالبة اطراف يمنية في منازعات سياسية داخلية عظام مصر بالتدخل .
 (٤) لم يشر الجدول الى الحملات التعزيزية الثلاث التي تلت الحملة الأصلية وذلك لأنها تمت لتأكيد وجود فئتي ومتمثل بعكس الحالة بالنسبة للمحتلين الملوكيين ولطمان محمد علي .

ويتعلق العنصر الثالث في النموذج بكيفية انتهاء التدخل ، وعلى الرغم من أننا لسنا معنيين بهذه القضية الآن إلا أنه قد يكون من المناسب أن يشار إليها لاستكمال التصور العام لهذا النموذج ، ومن الأمور الجديدة بالذكر أنه باستثناء الحملة الملوكية الأولى التي هزمت جاءت نهاية التدخل دائما بتغييرات تحدث لدى الطرف المتدخل وهو مصر : بانهايتها للتدخل بعد تحقق الهدف منه (حملة محمد علي الأولى) أو بتغييرات داخلية تحدث فيها (انحلال الدولة الفاطمية وانحلال الدولة الأيوبية) أو بفعل عوامل خارجية أساسا (الغزو العثماني لمصر بالنسبة للحملة الملوكية الثانية) وتحسب المواجهة مع الدول الكبرى في حالة محمد علي .

ومن الواضح الآن أن القول بوجود عنصر ربط ما بين الأمن القومي المصري وبين اليمن من المنظور التاريخي ليس مبالغة ، ومن ثم فإن افتراض وجود تفسير نقرار التدخل المصري في اليمن في ١٩٦٢ يستند الى مفهوم الأمن القومي لا يكون « بالغ التضليل » كما يترتب على آراء روزنو ، غير أن كل ماسبق عن الخبرة التاريخية ينبغي - لكي يكون له وزنه في تفسير القرار المصري - أن يكون ماثلا في أذهان صانعي هذا القرار وليس مجموعة من المؤرخين أو باحثي السياسة ، بل وأن يكون ذلك على النحو الذي يمكن أن يشكل معه دافعا لسلوكهم وهذا هو ما أضافته المنهجية الحديثة الى استخدام مفهوم المصلحة الوطنية في التحليل ، ففي ظل التحليل التقليدي كان يمكن للنقاش أن يتوقف عند هذا الحد باعتبار أن هذه حقائق موضوعية لا بد وأن تفرض نفسها على تحرك الدولة الخارجي لكن هذا لم يعد كافيا الآن ، ومن ثم فإنه يتعين علينا أن ننتقل بالنقاش الى مرحلة أخرى تعنى بتحليل ادراك القيادة المصرية وقت اتخاذ قرار التدخل في ١٩٦٢ لهذه الخبرة التاريخية وما تعكسه من عوامل موضوعية ، وذلك كي يمكننا أن نتبين حقيقة الدور الذي لعبته هذه العوامل كدافع للقرار موضوع الدراسة .

٣ - اليمن والأمن القومي المصري : تحليل لادراك القيادة المصرية :

يحدر التذكير بداية بالصعوبة الشديدة التي تواجه أية عملية لتحليل ادراك المسئولين عن صنع القرار ، غير أن هذه العملية مهما بدت صعوبتها تبقى ممكنة ولو بصورة تقريبية من خلال الدراسة الدقيقة للأحداث والكتابات الخاصة بهؤلاء المسئولين ، وعلى أي الأحوال فإن هذا أفضل من التسليم بأن الخبرة التاريخية لا بد وأن تنعكس في سلوك هؤلاء المسئولين .

وفي تحليل ادراك النخبة الحاكمة في مصر - وبصفة خاصة عبد الناصر - للخبرة التاريخية السابقة ومدى تأثير هذا الادراك على سلوكها عموما وعلى قرار اليمن خصوصا يواجه الباحث عادة طريقتين أساسيتين للتحليل يزخر أولهما بالدراسات الغربية المعادية لعبد الناصر ، وهي لا تنتهي دائما الى وعيه بهذه الخبرة التاريخية فحسب ، بل والى كون هذه الخبرة قد شكلت دافعا أساسيا لسلوكه في العالم العربي بصفة عامة وفي قرار اليمن بصفة خاصة ، وعادة ما تعبر هذه الدراسات عن وجهتها السابقة بالحديث عن حلم راسخ لدى عبد الناصر بتكوين امبراطورية كبرى * أما الطريق الثاني فهو يحاول تقديم تحليل غير متحيز لهذا الادراك ، وهو - خلافا من دراسات علمية قليلة ، وعلى الرغم من ان الطرح السابق يعنى بداعة التزام الدراسة بالنهج الثاني الا أنه يبقى ضروريا التعرض لعناصر الصورة الغربية عن ادراك عبد الناصر بهذا الصدد .

١ - حلم الامبراطورية الناصرية : تشير الدراسات الغربية بصفة عامة الى ما تعتبره حقيقة مؤكدة ، وهو ان ثمة وعيا أصيلا لدى عبد الناصر منذ سنوات الثورة الأولى يدفعه الى العمل على تنفيذ المشروع الذي كان محمد علي أول من فكر فيه وهو تكوين امبراطورية تمتد بسيطرتها لتشمل المنطقة العربية ودعمها بالفوائد المالية والتجارية التي سوف يجلبها تحكمه في طرق التجارة الرئيسية بين أوروبا وآسيا فضلا عن الثروة البترولية (١)، ولما كان تحقيق هذا الهدف يتطلب بداعة طرد الاستعمار البريطاني من المنطقة فان هذا يصبح هدفا سابقا على بناء الامبراطورية الناصرية .

وانطلاقا من هذا التحليل السابق تفسر الاغلبية العظمى من الدراسات الغربية كل سلوكه في المنطقة العربية بصفة عامة وفي شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة ، فقد فسر تحالفه مع اليمن والسعودية في ١٩٥٦ بأنه موجه لزيادة تقويض وضع بريطانيا في الشرق الأوسط على أساس ان اليمن يمكن ان تكون مفيدة في ذلك بالنسبة لعدن والمحميات وان عبد الناصر لم يفعل شيئا لتثبيت معارك الحدود التي كانت تنشب من حين الى آخر بين رجال القبائل اليمنية وبريطانيا ، ومع ذلك ففي هذه الفترة المبكرة لم تكن أهداف عبد الناصر موجهة فحسب صوب بريطانيا بل كان - حتى في أقصى درجات علاقاته ودا بسعود - لا يجب أن تستأثر الرياض بالنفوذ في شبه الجزيرة ، وكان يفكر في اليمن كموازن ممكن في المستقبل للسيطرة

(١) J. B. Kelly, The Future in Arabia, in International Affairs, Published quarterly for the Royal Institute of International Affairs by the Oxford University Press, Vol. 42 October 1966, No. 4 p. 621.

السعودية على المنطقة (١) ، ويتجاوز البعض التصور السابق الى الحديث عن خطة وضعت في سوريا في ١٩٥٨ بين عبد الناصر والبدر (الذي تفترض الرواية أنه عميل عبد الناصر في اليمن) يعقد المصريون بموجبها تحالفا مع اليمن (اتحاد الدول العربية) يعمل كقاعدة للأنشطة التخريبية سياسيا وعسكريا كخطوة أولى نحو تمزيق السعودية وتقويض الوضع البريطاني في الخليج ، وهكذا يضعف الغرب في المنطقة ويحقق عبد الناصر كسبا اقتصاديا بوضع يده على بعض عائدات البترول (٢) ، ثم تصل الذروة بآخرين الى الحديث عن « استراتيجية مصرية كبرى » لا تقتصر على اليمن والسعودية فحسب بل تمتد الى الناحية المقابلة من المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أي السودان وأثيوبيا والصومال (٣) .

وتجدر الإشارة الى ان التصور السابق لم يكن قاصرا على الدراسات ذات الوجهة الغربية في التحليل فحسب بل امتد ليشمل دارسين ماركسيين وهنا فاد « اندفاع مصر لتوحيد العالم العربي يفسر بأنه تعبير عن مصالح الطبقة البورجوازية المصرية التي يفهم ضمنا انها كانت متحالفة مع عبد الناصر (٤) » .

ويبقى طبيعيا بعد ذلك أن يفسر قرار التدخل المصري في اليمن استنادا الى التحليل السابق فقد قدمت اليمن فرصة ذهبية مكانيا وزمانيا لاتخاذ خطوة جسارة نحو تحقيق حلم الامبراطورية ، فمن ناحيه الموقع تكاد اليمن ان تكون في الموقع الأمثل بالنسبة لهذا الحلم ، فهي أولا تلامس السعودية حيث البترول والنظام الذي يمكن باسقاطه توجيه ضربة قاصمة للنظم المعادية لنظام عبد الناصر في المنطقة ، وهي ثانيا تتأخم عدن ومحمياتها حيث الاستعمار البريطاني الذي يحمي البترول من ناحية ، ويمثل هدفا لضربات عبد الناصر من ناحية أخرى ، وهي ثالثا تحتل مع شطرها الجنوبي

(١) Anthony Nutting, Nasser, London : Constable, 1972, p. 124 and pp. 318-9.

كتاب ناتنج من أكثر الكتب الغربية انصافا لعبد الناصر ، غير أنه يشترك مع غيره في بعض أساسيات الموقف الغربي منه ، كما أنه يحوى قدرا لا بأس به من المعلومات غير الدقيقة

(٢) Harold Ingrams, The Yemen, Imams, Rulers and Revolutions, London : John Murray, 1963, p. 142.

(٣) Aaron S. Klieman, Bad A-Mardab. The Red Sea in Transition, in : Orbis, Vol. XI, Fall 1967, No. 3, pp. 767-70.

(٤) Fred Halliday, Arabia without Sultans, Penguin Books, 1975, p. 107 and p. 128.

المحتل موقعا حاكما بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، أما من ناحيته التوثيق فقد جاءت أحداث اليمن في الوقت الذي واجه فيه عبد الناصر انحسارا في المشرق العربي ، ومن ثم فقد كانت هذه الأحداث فرصة له كي « يستغل منطقة أقل صعوبة من حيث التحرك بحكم أنها تجتاز مرحلة من الاضطراب والتحول » ، وهكذا فإذا كان الاعتبار الذي دفع مصر الى التدخل في اليمن هو « المساعدة في قمع جيب آخر للرجعية في الشرق الأوسط واحلال نظام اشتراكي صديق محله » فقد كان هناك هدف ابعد لعبد الناصر وهو الرغبة في الحصول على موطىء قدم في شبه الجزيرة العربية (١) ، كما أن « الغزو المصري لليمن » لن يكون ذا معنى « ما لم يكن مخططا لممارسة ضغط على بريطانيا للانسحاب من عدن وفتح الطريق الى الخليج » (٢) . ويقول كيندي تريفا سكيز المنسوب السامي الأسبق في عدن « لم تكن هناك أية أوامير حول هدف ناصر . لم يكن هدفه هو اليمن وإنما البترول الذي كنا نقف له حراسا في عدن ، فإذا استطاع أن يحتفظ بموطىء قدم في اليمن وقتا طويلا يكفي لتحطيم عدن الاستعمارية البريطانية سوف يكون بإمكانه أن يتوقع الفوز بجائزة تساوي مائة ألف مرة الأرواح والاصابات والأموال التي كان يتكبدها سعيها وراء هذا الهدف » (٣) . وتكتمل عناصر الصورة بالقول بأن السيطرة على مدخل البحر الأحمر كانت أحد الدوافع وراء قرار عبد الناصر بالتدخل اذ « لم يكن أمرا ذا قيمة استراتيجية قليلة بالنسبة لمصر أن توطد قدميها على نهايتي البحر الأحمر » (٤) .

وقد عبر أحد الدارسين الماركسيين البريطانيين عن كل ما سبق من منظوره الخاص بتفسيره لقرار اليمن على أساس ان « الحصول على موطىء قدم في اليمن الشمالية يجعل مصر أقرب الى أغنى الموارد الاقتصادية في العالم العربي ، وأن السيطرة على بعض أو كل البترول سوف يزود الحركة القومية العربية بالفائض الذي تحتاجه لتحويل العالم العربي ككل وسوف يعطى البورجوازية المصرية الموارد الاقتصادية التي تحتاجها ،

Klieman, op. cit., p. 760.

(١)

J.B. Kelly, The British Position in the Persian Gulf, in : The World Today, London : The Royal Institute of International Affairs, Vol. 20, No. 6, June 1964, p. 284.

Kennedy Trevaskis, Shades of Amber, A South Arabian Episode, London : Hutchinson, 1968, p. 187.

(٢)

Nutting, op. cit., p. 321.

وكان هذا التقدم ليحقق أثرا سياسيا اضافيا يتعلق بهزيمة السعودية وتعريض الوضع البريطاني في جنوب اليمن والخليج للخطر (١) .

ب - نحو تحليل موضوعي لادراك القيادة المصرية : لا تهدف محاولة تقييم التحليلات السابقة الى نفى وجود حلم امبراطوري لدى عبد الناصر ، نحلم الامبراطورية لا يثير فروقا اساسية في التحليل اذا استبدلت به مثلا الرغبة في تحرير العالم العربي أو تحقيق الوحدة العربية أو تحقيق احدي صيغ التقدم الاجتماعي في المنطقة العربية ، ومن هنا فإن ما يعنينا ليس مناقشة « اخلاقية القيادة المصرية » في هذه الفترة وإنما التحقق مع مدى صحة العلاقة الآلية التي أوجدتها التحليلات السابقة بين ما تصورت انه ادراك القيادة المصرية وبين قرارها في اليمن .

وفي البدء يجب التمسك بأن الوثيقة التي أعطت أساسا لكل المخاوف الغربية من عبد الناصر وللتحليلات المترتبة عليها وثيقة تحمل اسم عبد الناصر نفسه ، فقد تحدث في فلسفة الثورة بطريقة أبعد ما تكون عن الغموض عن اعتبار المكان بالنسبة لنظراته الخارجية وحسم قضية العزلة ، فالمكان « ليس حدود بلادنا السياسية » ، وهناك مجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا ، وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقتنا « تحقيقا لدور تاريخي » يبحث عن البطل الذي يقوم به « بل » يخيّل الى ان هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير اليها أن تتحرك وأن تنهض بالدور وترتدي ملابسها فان أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به » ، وأول مجال لهذا الدور « وأوثق المجالات ارتباطا بنا هو الدائرة العربية » (٢) .

وما من شك في ان مثل هذا القول وبهذا الوضوح والحسم وفي وقت لم تكن العروبة تمثل فيه أحد الأبعاد الأساسية في نظام القيم السياسية في مصر بعد ليصلح دليلا قويا على ادراك عبد الناصر المبكر لدور تمليه عليه اعتبارات الجغرافيا يشمل المنطقة العربية كلها ، وهو ما أكدته الممارسات اللاحقة له ، وعلى الرغم من أنه لم يكن يبدو بوضوح في فلسفة

Halliday, op. cit., p. 321.

(١)

(٢) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ

إصدار ، ص ٥٠ - ٥٣ .

النورة أن الدائرة العربية تتجاوز في ادراك عبد الناصر « المشرق العربي » (١) فإن حديثه عن البترول يرجح أنه كان ينظر إلى المنطقة العربية نظرة شاملة ومن ثم يمكن القول بأن الدور الذي تحدث عنه تنسحب عليه نفس السمة ، ففي فلسفة النورة أيضا نجد حديثا عن البترول كأحد عوامل ثلاثة للقوة العربية ، وبينما تحدث عن العامل الأول (التجاور الجغرافي والترابط الحضاري) في خمسة أسطر ، والثاني (الموقع الاستراتيجي) في ثلاثة ، فإنه تحدث عن البترول في صفتين كاملتين عارضا لأهميته وللقيمة الخاصة للمنطقة العربية في إنتاجه واحتياطياته ، منتهيا بقوله « هل أوضحت مدى أهمية هذا العنصر من عناصر القوة ؟ أرجو أن أكون قد وفقت » (٢) .

لكن السؤال الهام الآن : هل كان هذا الإدراك المبكر والواضح لعبد الناصر يعني أليا أنه وضع مخططا « لتكوين امبراطورية » وطرد البريطانيين توطئه للسيطرة على بترول المنطقة والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر ؟ والأهم من ذلك : هل يقف هذا المخطط بالذات أن وجد وراء قرار اليمن ؟

وفي محاولة لتقديم اجابة يمكن البدء بأراء الذين يستندون إلى أن الخبرة التاريخية لعبد الناصر مع الاستعمار البريطاني والحركة القومية التي كان يقودها لابد وأن تجعل من طرد البريطانيين من عدن والسيطرة على مداخل البحر الأحمر الجربي لتحقيق الأمن العربي دافعا لقرار اليمن « فتصفية القاعدة العسكرية البريطانية في عدن كانت محل اعتبار واهتمام قادة الثورة المصرية ، ذلك أن تلك القاعدة كانت تهدد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وثبت أن الاستعمار البريطاني استغل هذه القاعدة عدة مرات كما حدث في حرب السويس وحوادث الأردن ١٩٥٨ أو مشكلة

(١) تحدث عبد الناصر عن بداية تسلل الوعي العربي إلى تفكيره في المرحلة الثانوية مرتبطا بالاضراب في ذكرى وعد بلفور انطلاقا من بواعث عاطفية ثم بدأ الفهم يحل محل العاطفة بدراسته لتاريخ حملات فلسطين في الكلية الحربية ، ثم بدأ الفهم يزداد بدراسته في كلية أركان الحرب لحملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل ، وعموما تحدث عبد الناصر عن فلسطين تسع صفحات كاملة من حديثه عن الدائرة العربية التي استغرق أربع عشرة صفحة ، وعندما تحدث عن تجاوب أجزاء المنطقة العربية بعد حرب فلسطين قال : « كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غدا وفي بيروت وفي عمان وفي بغداد وغيرها » المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٦٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٥ - ٦٧ .

الكويت ١٩٦١ (١) « ومن هنا « ما كان في إمكان قائد قومي يطمح إلى بناء وأبراز الكيان القومي العربي المستقل الموحد إلى حين الوجود إلا يفكر في طرد قوى الاستعمار البريطاني وركائزه المحلية من هذا الركن الهام من جزيرة العرب ولا يعمل على تحرير الطريق العالمي القديم والجديد الذي تشكل اليمن ومصر نقطتي الحراسة على مداخله الجنوبي والشمالي (٢) ، « كما أنه ليس في الامكان وضع استراتيجية عربية شاملة للدفاع عن الأمن العربي .. بدون قفل هذه الثغرة الخطيرة المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر معا .. تلك كانت بعض الاعتبارات الاستراتيجية والقومية الهامة التي دفعت .. مصر .. للانتصار لثورة اليمن » (٣) .

ومن الحقيقي أن هناك ما يؤيد التحليلات السابقة في تصريحات وتحليلات بعض أفراد النخبة الحاكمة في مصر أو المعبرين عنها ، فقد تحدث عبد الحكيم عامر في فبراير ١٩٦٥ عن مواجهة الاستعمار في شبه الجزيرة العربية « القاعدة الأخيرة للاستعمار وقلعته في المنطقة » باعتبارها أحد دوافع قرار اليمن (٤) ، بل لقد قال صراحة : « عندما تحركنا إلى اليمن كان ذلك يعني أننا نستطيع أن نتحرك إلى أي منطقة عربية بدون النظر إلى الدول الكبرى أو النظر إلى أي اعتبار آخر باعتبار أنها منطقة عربية تربطنا بها صلات وثيقة ، وليس هناك لأي دولة من هذه الدول أن تتدخل في مثل هذه الشؤون ، ولقد حققنا السيطرة البحرية الكاملة والجوية على البحر الأحمر من قناة السويس شمالا إلى باب المندب

(١) عمر عثمان سعيد الخليسي ، الأبعاد السياسية لثورة اليمن الديمقراطية الشعبية (١٩٦٣ - ١٩٧٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) د . محمد علي الشهاري ، عبد الناصر وثورة اليمن ٦ القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٤) كلمة المشير عبد الحكيم عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (١٩٦٥/٢/٢٤) ، في : مجموعة خطب المشير عبد الحكيم عامر (١٩٥٥ - ١٩٦٥) ، القاهرة : إدارة التوجيه المنوي للقوات المسلحة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥٠ - ٢٥٤ .

وفد كرر عامر نفس المعنى في خطابه في العرض العسكري بالقاهرة (١٩٦٥/٧/٢٣) .

أنظر : الأهرام ، ١٦/٧/٢٤ ، ص ٩ . في حالة عدم ذكر رقم الصفحة بالنسبة للأهرام فإن هذا سوف يعني أن الصفحة المحال إليها هي الصفحة الأولى .

جنوباً ، وهذا يضع الدول العربية عموماً والجمهورية (مصر) بوجه خاص في وضع استراتيجي قوى » (١) .

ولم تقتصر التصريحات السابقة على العسكريين ، فقد أكد كمال رفعت الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب أمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي أن تدعيم ثورة اليمن « سيحرر هذه المناطق من النفوذ الاستعماري ويجعل المداخل الجنوبية للبحر الأحمر تحت سيطرة القوى الثورية العربية المثلثة في ثورة اليمن ، وبذلك يصبح البحر الأحمر بحراً عربياً خالصاً لا أثر فيه لأي نفوذ استعماري ، كما أن ذلك يعتبر في حد ذاته حماية لقناة السويس من أي تهديد يأتي من المداخل الجنوبية للبحر الأحمر كما حدث إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، » (٢) .

ولا يفوت القارئ بالطبع ملاحظتان هامتان : الأولى أننا لم نستشهد بعبد الناصر في هذا الصدد ، والواقع أن خطبه وتصريحاته بعد وقوع التدخل لم تتضمن المعاني السابقة بهذا الوضوح أو التفصيل ، والملاحظة الثانية أن تواريخ كل التصريحات السابقة تبدأ كلها بعام ١٩٦٥ فصاعداً ، وهنا يشير سؤال مشروع : هل اتخذ قرار اليمن لتحقيق أهداف ما ربما تكون لم تتحقق جزئياً أو كلياً فحدثت عملية تحويل لأهداف التدخل أو على الأقل إعادة ترتيب الأولويات خاصة في ضوء ما سنعرضه فيما بعد من معلومات أكيدة عن السياسة المصرية المتعقلة تجاه الوجود البريطاني في جنوب اليمن في بداية التدخل ؟ وفي إطار هذه الملاحظة الأخيرة على الأقل يبقى السؤال عن مدى العلاقة المباشرة للدوافع الاستراتيجية بقرار اليمن بالذات بدون جواب قاطع .

(١) كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق . ص ٢٥١ - ٢٥٢ . وقد تكرر نفس المعنى تقريباً في خطاب لعامر في نادي القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، انظر : الأهرام ٦٦/٥/٢٦ « ص ٨ » كما تحدث أحد قادة القوات المصرية في اليمن بطريقة مشابهة . انظر : حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن إلى الأهرام ، الأهرام ٦٦/٧/٢٣ ، ص ٣٠ .

(٢) ظهر المعنى السابق على لسان كمال رفعت لأول مرة في كلمة ألقاها بمناسبة حفل افتتاح معهد الدراسات الاشتراكية ببور سعيد (٦٦/٦/٢٥) انظر الأهرام ، ٦٦/٦/٢٦ ، ص ٦ . لكن الفقرة السابقة مأخوذة من نص المحاضرة التي ألقاها بمؤتمر البعثين بالاسكندرية (٦٦/٨/١) وطبعها أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي العربي فيما بعد في سلسلة مطبوعات الاشتراكي (٣) بعنوان طبيعة المرحلة الحاضرة وواجبنا حيالها . انظر ص ٣٢ .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الباحث ينبغي أن يكون للدوافع الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي المصري دورها في قرار اليمن ، فالقول بوجود دور لها ممكن منطقياً وتشير إليه الشواهد المستخلصة من إدراك عبد الناصر المبكر لدور عربي قيادي ومن خبرته مع الاستعمار في المنطقة ، كما تشير إليه أيضاً تصريحات لبعض أعضاء النخبة الحاكمة تنم عن إدراكهم الواعي لهذه الدوافع ، غير أنه يبقى أن مثل هذا التحليل استنباطي لا ينهض دليل تجريبي أكيد عليه .

وإذا كنا قد تحفظنا في القبول المطلق للدوافع الاستراتيجية السابقة بصفة عامة في تفسير قرار اليمن فإن هذا التحفظ يبدو أقوى بكثير إذا خصصنا الحديث عن البترول كدافع لعبد الناصر ، ومن الحقيقي أن عبد الناصر تحدث كما رأينا عن البترول العربي وأهميته منذ منتصف الخمسينيات ، ولكن هذا الاهتمام القوي المبكر بالبترول العربي لا يعني آلياً هنا أيضاً أن قرار اليمن كان مدفوعاً بهذا الاهتمام ، ويشير أحد الدارسين في تقييمه لما يراه البعض من وجود أهداف اقتصادية تسيطر جنباً إلى جنب مع أهداف مصر السياسية من الوحدة العربية إلى أن « التحقق من درجة مساهمة الأهداف الاقتصادية لمصر في إيجاد دوافعها للوحدة العربية أمر يصعب التأكد منه بدقة » (١) ، وأنه « على الرغم مما يبدو من احتمال وجود هدف اقتصادي محدد لنخبة صنع القرار المصرية في الشرق الأوسط العربي فإنه ليس ثمة شاهد على السعي النشط لتحقيق هذا الهدف ووضع موضع التنفيذ » (٢) ، فإذا انتقلنا للتخصيص على البترول بالذات لوجدنا رأياً لكر مؤداه أن خطط التنمية الطموحة بالإضافة إلى الانفاق العسكري « الضخم » قد أوجدت حافزاً قوياً لتطوير نفوذ سياسي على الدول المنتجة للبترول ، غير أنه « ليس ممكناً أن نوضح الرابطة السببية هنا بطريقة بسيطة ، فليست هناك شواهد على أن القادة المصريين قد فكروا في تحقيق سيطرة مباشرة على السعودية مثلاً يتلونها تخصيص جزء رئيسي من دخل البترول للاستخدام المصري ، ومع ذلك ، فثمة احتمال لأن يكون الأمل قد حداهم بشكل ما وأن يكن على نحو غامض ، في أن يترجموا النفوذ المصري إلى شكل ما من الوصول

(١) A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, The Elements of Foreign Policy, London, The Macmillan Press, 1976, p. 154.

Ibid., p. 156.

الأكبر إلى أموال البترول عن طريق مصرف عربي للتنمية أو قروض ثنائية بفائدة منخفضة « (١) » .

ويتفق الباحث مع الآراء السابقة ومن ثم فإنه من الممكن أن ينتهي التحليل هنا إلى رفض الدوافع المرتبطة بالبترول بصفة خاصة في تفسير قرار اليمن .

٤ - موقع إسرائيل من قرار اليمن :

قد يبدو غريبا للوهلة الأولى أن تناقش الدراسة مسألة ما إذا كان للأمن القومي المصري في مواجهة إسرائيل علاقة بقرار اليمن ، لكن ثمة تلميحا من النخبة المصرية الحاكمة بوجود هذه العلاقة بمعنى أن التدخل في اليمن يمثل خطوة تضاف إيجابيا إلى حصيلة الاستعداد لمواجهة إسرائيل ولا تطرح سلبيا من الجهد المتعلق بهذا الاستعداد ، وعلى الرغم من أن هذا الموضوع سوف يناقش في خاتمة الدراسة فإنه لا مفر من مناقشة الدعاوى المتعلقة بهذه المسألة في السياق الحالي .

١ - أولوية الاعتبار الثوري في تحرير فلسطين : يستطيع المتتبع لخطابات عبد الناصر في الفترة اللاحقة للتدخل في اليمن أن يجد محاولة لاثبات أن هذا التدخل يمثل جزءا من استراتيجية ثورية لمواجهة مع إسرائيل باعتبار أن ما يؤدي إليه من تحرير لليمن هو « خطوة في طريق

(١) Malcolm H. Kerr, Regional Arab Politics and the Conflict with Israel, in : Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander (eds.), Political Dynamics in the Middle East, New York : American Elsevier Publishing Company, 1972, pp. 40-1.

قد يكون جديرا بالإشارة هنا إلى أن حسن عسماوي أحد قيادات الإخوان المسلمين في مصر ذوى العلاقة الوطيدة بعبد الناصر في بداية الثورة قد أشار في مذكراته إلى ما يعتبر تأييدا حقيقيا لتحليل كـ ، فقه جاء في هذه المذكرات : « وفي يوم من أيام ديسمبر ١٩٥٢ أبلغني عبد الناصر أن الدولة في حاجة ماسة إلى قرض عاجل يبلغ عشرين مليون جنيه استرليني بفائدة ضئيلة أو بغير فائدة ، وطلب مني أن أسافر إلى الكويت لبحث الأمر ، وأوصاني بالحرم وعدم التورط » الخ . ويرى عسماوي أن مهمته لم تحقق هدفها لأنه لم يطرح الموضوع أصلا على الكويتيين عندما تبين عدم وجود أساس لتصور عبد الناصر عن إمكانية اقراض الكويت لمصر . انظر : حسن العسماوي ، الإخوان والثورة ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ج ١ ، ١٩٧٧ ، ص ٣٥ .

التخلص من الصهيونية (١) » ، وقد قدم عبد الناصر عبر سلسلة من خطبه تفسيراً لوجهة النظر هذه يمكن القول بأنه يستند إلى رفض الافتراض بأن المواجهة مع إسرائيل مواجهة بينها وبين كل العرب ، وإنما هي مواجهة بينها وبين العرب التقدميين تقف فيها الرجعية العربية في نفس الموقع مع إسرائيل (٢) ، وبالتالي فإن العرب لن يكون بمقدورهم تحرير الأرض السليبية إلا بعد تنظيف جبهاتهم الداخلية من الرجعية المتأمرة مع الصهيونية والاستعمار الحليف الطبيعي لهما (٣) ، لأن هذا وحده هو الذي سيحقق القوة الدائية للعرب (٤) ، وهذا هو ما يفسر الحالة العصبية لإسرائيل بعد ثورة اليمن لأنها تشعر بأن « تحرر الشعب العربي معناه تطويق إسرائيل » (٥) ، وبأن « التندمية والعدالة الاجتماعية والكفاية والعدل هي أسلحة للمعركة ضدها (٦) » .

وقد كان عامر أيضا واضحا في هذا الصدد ، إذ قال في إحدى خطبه في اليمن « كلما قوى شعب اليمن قويت ج . ع . م ، وما هذا كله إلا مسامير ندقها في نعش الاستعمار وأعوانه من الحكومات العربية الرجعية وإسرائيل » . يجب أن تتحرر الدول العربية ، فبتحريرها لن تجد إسرائيل لها مكانا بيننا ، ولذلك فالخطوة الأساسية الواجب اتخاذها أولا هي مساندة ثورة اليمن ضد أعدائها من الرجعيين والاستعماريين (٧) . كذلك كان كمال رفعت واضحا بنفس الدرجة في قوله « تعتبر معركة اليمن في الواقع مقدمة لمعركة المصير للقضاء على القاعدة الاستعمارية في الوطن العربي (إسرائيل) » (٨) ، كذلك قال هيكل في إحدى

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع : فبراير ٦٢ - يونيو ٦٤ ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧١ . خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان ٦٣/١/٩ ، في : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
(٦) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ . وقد تكررت المعاني السابقة في خطب أخرى لعبد الناصر . انظر مثلا خطابه في عيد النصر السابع (٦٣/١٢/٢٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٤٨٤ .
(٧) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٧ ، ص ٦ .
(٨) كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

مقالاته . لقد كان انتصار اليمن خطوة في الطريق الى فلسطين ، وسوف يكون انتصار الثورة في السعودية والاردن وكل بلد عربي آخر تحكمه الرجعية المعادية للتقدم خطوات على طريق النصر في فلسطين ، وبرر هذا بأن فلسطين « لا يمكن أن تعود الى عروبتها بمغامرة عسكرية محدودة » .
وانما ستكون المعركة صراعا عالميا واسع المدى لابد أن توضع فيه قوى الأمة العربية كلها وطاقاتها وامكانياتها ، وهذا لا يمكن أن يحدث دون « تغيير ضخم في توازن القوى العربية » بثورة تهدم القديم وتبنى الجديد ، وبالتالي يكون انتصار ثورة اليمن انتصارا لفلسطين (١) .

واتساقا مع ما سبق اهتمت الصحافة المصرية بأن تبرز ادراك النخبة الحاكمة في اسرائيل للمعاني السابقة ومن ثم لخطر انتصار ثورة اليمن على أن اسرائيل (٢) ، وهو ما يبرر تحركاتها الدبلوماسية الواسعة النطاق المضادة لتدخل مصر في اليمن (٣) ، وكذلك شاركت بعض الكتابات المصرية في نفس الاتجاه (٤) .

ب - أولوية الاعتبار القومي في تحرير فلسطين : اذا حاول المرء ان يحلل الآراء السابقة استنادا الى « الميثاق الوطني » باعتباره الوثيقة الأساسية للنظام المصري في تلك المرحلة فلن يجد أى ترتيب واضح للأولويات في مواجهة اسرائيل ، ومن ثم فانه من غير الواضح ما اذا كان الميثاق يجعل مواجهة اسرائيل مهمة للعرب كلهم ، أو أنه يجعلها مهمة للقسم الثوري منهم ، أو لهم كلهم بعد تحقيق الثورة العربية (٥) . ومن

- (١) محمد حسنين هيكل ، أسئلة عن المعركة في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .
(الإحالة الى كل مقالات هيكل سوف تكون ملحق الجمعة ما لم يذكر غير ذلك) .
(٢) أنظر : الأهرام ، ٦٢/١١/١٩ ، ٦٢/١١/٢٨ ، ص ٩ . محمد حسنين هيكل ، شعاع ضوء على أفكار القيادة العليا في اسرائيل (٢٠١) ، في : الأهرام ، ٧ ، ١٤ ، ٦٢/١٢/٢١ . الأهرام ، ٦٢/١٢/٢١ ، ٦٣/١/٥ ، ٦٣/١١/١٠ .
(٣) الأهرام ، ٦٢/١١/٢٧ . هيكل ، شعاع ضوء على أفكار القيادة العليا في اسرائيل ، مرجع سابق .
(٤) أنظر : محمد محمد عبد الرحمن ، أرض البطولات والأمجاد ، القاهرة : إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٨٢ . محمد صادق عقل وهيام أبو عافية ، أضواء على ثورة اليمن ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ اصدار ، ص ١٥٢ .

(٥) لن يجه الباحث في الميثاق سوى تحليل لنكبة فلسطين الأولى (الباب الرابع - درس النكبة) وتسجيل للأصرار على تصفية العدوان الاسرائيلي (الباب العاشر =

ناحية أخرى يمكن القول بأن النخبة المصرية الحاكمة ووسائل الاعلام المعبرة عنها وان تحدثت بوضوح عن القيمة الايجابية للتدخل المصري في اليمن فيما يتعلق بالمواجهة مع اسرائيل الا أنها لم تدع صراحة ان قرار التدخل قد تم بناء على استراتيجية شاملة للمواجهة مع اسرائيل، بل كانت في كل ما سبق تتخذ موقف الدفاع في مواجهة دعاية خصومها القائلة بأن التدخل في اليمن تهرب من مواجهة اسرائيل . وقد تأكدت وجهة النظر السابقة بممارسات عبد الناصر فيما بعد ، فقد أشارت هذه الممارسات بوضوح الى عدم تمسكه باتباع استراتيجية ثورية في المنطقة العربية تسبق بالضرورة أية مواجهة مع اسرائيل ، فقد كان الخطر الاسرائيلي لديه في التحليل الاخير خطرا قوميا يواجهه كل العرب ، وقد تمثل هذا بوضوح في الانعطاف الحادة لدبلوماسية عبد الناصر العربية حين دعا الى مؤتمر قمة عربي في ١٩٦٣ لمواجهة الخطر الاسرائيلي على الرغم من الاستقطاب الحاد داخل المنطقة العربية في ذلك الوقت ، ثم تأكد في حديث له في مايو ٦٥ رد فيه على الذين يطالبون بحرب اسرائيل بقوله انه من غير الممكن الهجوم على اسرائيل في ظل وجود ٥٠ ألف جندي مصري في اليمن وان قرارا بهذا الهجوم م لا بد وأن تسبقه إعادة هؤلاء الجنود (١) وفي نوفمبر من نفس العام ذكر ضمن مبررات عقد اتفاقية جـدة مع السعودية بشأن اليمن ان « تطورات الموقف مع اسرائيل تقتضي تجميع كل القوى العربية ووضعها في المكان الملائم للخطط العربية (٢) » وهكذا

= السياسة الخارجية) ولستولية مصر الخاصة بهذا الصدد (الباب السابع - الانتاج والمجتمع) . وعلى الرغم من اشارة الميثاق لدور الرجعية العربية في ضياع فلسطين الا أنه نظر اليها كمعلاء للاستعمار وليس تعبيرا عن بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة ومن ثم كانت النتيجة التي خرجت بها الأمة العربية هي « أصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته » (الباب الرابع) .

- (١) حديث عبد الناصر في المؤتمر الوطني لتحرير فلسطين بالقاهرة (٦٥/٥/٣١) ، في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر ، القسم الخامس : يوليو ٦٤ - يونيو ٦٦ ، القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، ١٩٦٧ ، ص ٣٣١ .
(٢) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٥) ، في : المرجع السابق ، ص ٤٦٢ ، وكانت عمليات الضغط على السعودية قبل عقد الاتفاقية في أغسطس ٦٥ قد استخدمت نفس المنطق فذكر المحرر السياسي للأهرام « ان تطورات الموقف مع اسرائيل ٠٠ نذير أخطار كبيرة في الفترة القادمة وعلى ضوء ما سبق فإن ٢٠٠٠م تعتبر انه بهم جميع الدول العربية أن تتمكن ٠٠ من سحب قواتها من اليمن لكي تكون في الموضع الذي تستطيع فيه ان تخدم أقدس قضايا النضال العربي بدلا من شغلها بمعركة جانبية ظهرت الآن طبيعتها » الأهرام ، ٦٥/٨/١٥ .

فان التحليل يجب أن ينتهى بوضوح لرفض أى دور لعبه الصراع مع إسرائيل وتصور القيادة المصرية لكيفية إدارة هذا الصراع فى قرار اليمن (١) .

المبحث الثانى

الضغوط الخارجية

فى مواجهة تفسير قرارات التدخل بدافع الأمن القومى طور بعض الباحثين مجموعة من الفروض الأكثر ارتباطا بالواقع التجريبي تدور حول بحث ماهية الظروف التى تدفع الى سلوك التدخل ، وتنتهى الى تأكيد دور الدوافع المنبثقة من البيئة الخارجية بهذا الصدد . وسوف يناقش المبحث الحالى هذه الفروض ثم يعالج مدى انطباقها على قرار التدخل المصرى فى اليمن فى ١٩٦٢ .

١ - بعض الفروض النظرية :

تنشأ علاقة التدخل أساسا بين طرفين : الطرف المتدخل والطرف المتدخل لديه ، لكن التدخل يتم أيضا فى نظام دولي ، ولذا فقد كان طبيعيا ان تطرح فى بداية محاولة التوصل الى فروض حول دوافع التدخل مجموعة أسئلة تتعلق بهذه الأبعاد الثلاثة : الى أى مدى يحتمل أن تزيد التطورات داخل فاعل دولي ما من ميله للتدخل ؟ الى أى مدى يحتمل أن تكون التطورات فى بنية السلطة لدولة ما هى قوة الجذب التى تشكل دافعا لسلوك التدخل فى هذه الدولة ؟ الى أى مدى لا توجد دوافع التدخل لدى طرفي التدخل الرئيسيين وإنما فى النظام الدولي ؟

وفيما يتعلق بالنوع الأول من الدوافع وهو ذلك الذى ينبثق من مجتمع القوة المتدخلة فان الفروض المقدمة بهذا الصدد تشير الى أن احتمال وجود منغريات مجتمعية تزيد من الميول التدخلية يبدو قليلا الى حد كبير ، فمعنى وجود هذه المتغيرات وجود مطالب موجهة للمسؤولين من الأفراد

(١) لا يعنى هذا ان الباحث يرفض استراتيجية المواجهة الثورية لاسرائيل ، بل لعلها تبدو نظريا أفضل استراتيجية ممكنة وان كانت أكثرها تعقيدا من حيث التنفيذ ، كذلك لا يعنى هذا ان الباحث ينفى أن يكون للتدخل المصرى فى اليمن مضامين سلبية بالنسبة لامن إسرائيل . أنظر نقاشا تفصيليا لهذه النقطة فى الفصل الختامى .

والمجموعات بالتدخل ، ويتناقض هذا فى الواقع مع ما هو معروف عن دور الراى العام كمتغير فى سلوك مسئولى السياسة الخارجية ، فثمة اعتقاد بأن السلبية هى الوضع المعتاد للراى العام تجاه الشئون الخارجية ، وان أقصى دور متصور للراى العام بهذا الصدد هو امكن قيامه بدور القيد على سلوك هؤلاء المسئولين ، ومن ثم فان الراى العام نادرا ما يستثار وينظم الى درجة الضغط من أجل اتباع مبادرات جديدة فى السياسة الخارجية تخرج على الأساليب المألوفة ، وفى المناسبات القليلة التى تثير فيها التطورات الخارجية قطاعات رئيسية من الشعب بحيث يطالب بسلوك خارج على المألوف تكون بؤرة اهتمامه عادة هى تصرفات الحكومات الأجنبية وليست ابنية الساطة فيها ، ومن ثم فقد يلج على اجراءات كقطع العلاقات الدبلوماسية او القيام باجراءات اقتصادية انتقامية . . . الخ ، لكن الأمر لا يصل الى درجة حدوث ضغط شعبي من أجل القيام بجهود لتغيير الأفراد او الطريقة التى يحكم بها مجتمع ما نفسه ، وعلى أية حال فان ابنية السلطة الخارجية بعيدة للغاية عن الاهتمامات اليومية للمواطنين بحيث لا تدفعهم الى المطالبة بالتدخل وبالطبع فانه يمكن دائما ان توجد استثناءات لهذه القاعدة .

وربما يدعم الفرض السابق ما نعلمه عن طبيعة التدخل ، فهو يعتمد عادة على عنصر المفاجأة ، ومن المعتاد الا تكثف عمليات تكوين وتقديم الراى العام فى المرحلة السابقة على القرار ، وفيما بعد فان هذه العمليات قد تثار بواسطة المسئولين المتلهفين الى تأمين نجاح التدخل باظهار عمق واتساع التأييد العام له ، ولكن النقاش يدور هنا فقط حول المتغيرات التى تقضى الى حدوث التدخل وليس تلك التى تفسر نجاحه أو اخفاقه (١) .

وهكذا فان الافتراضات السابقة تقضى بنا الى دور قليل للمتغيرات المنبثقة من مجتمع القوة المتدخلة كدافع للتدخل .

أما النوع الثانى من الدوافع فهو ينبثق من مجتمع الدولة هدف التدخل ، والافتراض العام هنا ان التدخل يكون أكثر ما يمكن انتشارا كلما وجدت دول ضعيفة الى الحد الذى يجعلها معرضة للتدخل ، ويعبر يونج عن ذلك بقوله ان أحد الدوافع الرئيسية للتدخل هو القدرة الذاتية للفاعلين فى النظام الدولي على الحياة داخليا ، فكلما قلت هذه القدرة زاد احتمال التدخل من قوى خارجية خاصة وأن الواقع يشير الى ان الجماعات

Rosenau, op. cit., pp. 297-8

المحلية المختلفة تميل في هذه الحالة الى الاعتقاد بملاءمة تشجيع التدخل (١) ، ويعبر روزنو عن نفس المضمون بقوله ان استقرار الدول في النظام الدولي يشكل أحد دوافع التدخل ، فكلما قل استقرار ابنية السلطة في الدول الأجنبية زاد احتمال المحاولات الخارجية على المألوف للحفاظ على هذه الأبنية أو تغييرها ، اذ انه من المحتمل أن يكون مسئولو السياسة الخارجية حساسين بنوع خاص لاستقرار الحكومات الأجنبية بحيث انه كلما قل هذا الاستقرار زاد استعدادهم للتدخل لتجنب المخاطر أو الاستفادة بالمزايا التي يمكن أن تنجم عن المواقف غير المستقرة (٢) .

أما النوع الثالث من الدوافع فينبثق من بنية النظام الدولي بصفة عامة ، وهنا تشير الفروض الى أن دوافع التدخل سوف تميل الى الازدياد كلما ازداد انتشار الايديولوجيات السياسية الحركية ، فسوف يزيد وجود فاعل أو أكثر ذوي ميول أيديولوجية قوية من الضغط من أجل التدخل والتدخل المضاد ، كذلك فان وجود مفاهيم متنافسة عن النظم السياسية سوف يميل الى زيادة دوافع التدخل ، وفي الحالات المتطرفة من المحتمل أن يقوم صانعو القرار في الفاعلين المتنافسين الرئيسيين بتقسيم العالم الى قسمين من الناحية الايديولوجية ، ويجذبون التدخل حينما يساعد على توسيع نطاق سيطرة مفاهيمهم ، أو يحفظ نفوذهم على الفاعلين الآخرين (٣) ، ويفترض روزنو انه حين تكون الخصومة الايديولوجية شديدة يزداد الاحتمال في أن يضفي صانعو القرار أهمية على التغيرات الحكومية الممكنة في الخارج بدرجة أكبر مما لو كانت السمات الايديولوجية ملامح أقل بروزا للحياة الدولية ، ومن الحقيقي لديه انه حينما تكون الايديولوجية سمة واضحة للغاية للسياسيات الدولية فان الرغبة في احداث تغيرات حكومية في الخارج قد تثير سلوكا تدخليا حتى على الرغم من ان امكانية احداث مثل هذه التغيرات قد تكون بعيدة للغاية (٤) .

وليس خافيا أن معظم الفروض السابقة قد صيغت في سياق نظام القطبية الثنائية وان كانت لم تقيد صراحة بهذا السياق ، وسوف تفترض محاولة التحقق التالية من سلامتها بالنسبة لموضوع الدراسة انه من الممكن انطباقها في سياق اقليمي وان كان من غير الممكن بالطبع عزله عن السياق

- (١) Oran R. Young, Intervention and International System, in : Journal of International Affairs, Vol. XXII, 1968, No. 2, pp. 180, 1.
Affairs, Vol. XXII, 1968, No. 2, pp. 180-1.
(٢) Rosenau, op cit., pp. 301-2.
(٣) Young, op. cit., pp. 183-4 .
(٤) Rosenau, op. cit., pp. 300-1.

الأعرض للنظام الدولي كما سيجيء فيما بعد . وسوف نناقش فيما يلي الفروض المتعلقة بالتغيرات المنبثقة من المجتمع المتدخل ، ثم تلك المنبثقة من النظام لدولي وأخيرا تلك المنبثقة من المجتمع هدف التدخل .

٢ - جماعات الضغط والرأي العام في مصر :

رأينا ان احتمال وجود متغيرات مجتمعية تدفع الى التدخل يبدو قليلا الى حد كبير وفي عملية التحقق من هذا الفرض يبدو موضوع الدراسة حالة مثالية ، فان مستوى تأثير جماعات الضغط والرأي العام في مصر على السياسة الخارجية عموما يبدو في الحد الأدنى الممكن لذلك ، ويفسر هذا الوضع بطبيعة النظام السياسي المصري في فترة الدراسة ، فمن المعروف انه قد وجه مجموعة من الضربات المتتالية ضد خصومه السياسيين : الطبقة الاقطاعية والراسمالية - الاحزاب السياسية - الاخوان المسلمين - خصوم النظام في الجامعات وفي أوساط المثقفين عموما ٠٠٠ الخ ، وقد أدت هذه الضربات الى التقليل على نحو فعال من قوة جماعات الضغط في مصر ، ومن ناحية أخرى فان النظام قد استند الى طبقتي العمال والفلاحين بالإضافة الى الطبقة المتوسطة كقاعدة قوة أساسية له بالنظر الى المكاسب التي حققتها لهذه الطبقات ، غير ان هذا لم يرتبط بزيادة دورها في العملية السياسية بل على العكس فان ما حدث هو ان فعالية هذه الطبقات كجماعات ضغط كانت تقل كلما ازداد تماثل مصالحها مع مصالح النظام (١) ، وهكذا يبدو واضحا ان صانع القرار المصري قد عمل في حرية نسبية من قيود جماعات الضغط . وقد كان لهذا أثره المزدوج ، فقد كان ضارا بقدر ما حرم النخبة الحاكمة من مزايا النقاش والخلاف ، لكنه كان مفيدا بقدر ما أفضى الى قدرة متزايدة للقيادة على اتخاذ قرارات بسرعة نسبية وتنفيذها بفاعلية دون عوائق تنجم عن النقاش والجدل .

وبالنسبة للرأي العام فانه من الصعب التأكد من نفوذه على القيادة المصرية بسبب العلاقة الكاريزمية بين عبد الناصر والشعب ، وهنا من المتصور وجود بعدين لهذه العلاقة أولهما أن مثل هذه العلاقة سوف تقلل

(١) عبر أحمد حمروش عن هذا بقوله ان عبد الناصر كان « يهدف الى ازالة نفوذ الطبقة البورجوازية الكبيرة ولكن دون تغليب طبقة العمال » كان يضفي على سياسة منح العمال أو الفلاحين البسطاء دون أن يجعل منهم قوة سياسية فعالة » انظر : أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو مجتمع جمال عبد الناصر بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مارس ص ٢٥١ .

الى الحد الأدنى من تأثير الرأي العام على القيادة السياسية ، والثاني ان الرابطة الكاريزمية بين عبد الناصر والشعب كانت تستلزم بالضرورة حساسية مفرطة لمطالب الجماهير من جانبه . والسؤال الآن هل كان لهذه المطالب علاقة بالسياسة الخارجية ؟ في الواقع انه قد تجددت الإشارة بدياه الى أن ممارسات النظام المصري بعد يوليو ١٩٥٢ في المجال الدولي قد أسهمت في زيادة سريعة في الوعي السياسي للجماهير (١) ، ولكن ليس هناك أي دليل على كون هذه الزيادة في وعي الجماهير السياسي قد أفضت بها الى ممارسة دور استقلالي في مواجهة القيادة السياسية بحيث يمكن لهذه الجماهير أن تفرض ولو قيودا عامة على حركة القيادة السياسية في المجال الدولي (٢) ، بل ان هناك ما يشير الى أن هذه القيادة قد تصرفت على نحو معاكس لاتجاهات الرأي العام بالنسبة لموضوع الدراسة بالذات ، ففي أعقاب الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ بدا ان ارتياح الرأي العام لتخلص النظام المصري بواقعة الانفصال من عبء السياسة العربية كان احتمالا واردا ، أو على الأقل ان احتمالات الانكماش الى العزلة المصرية كانت واردة (٣) . ومع ذلك فقد جاء قرار القيادة بالتدخل في اليمن ممثلا لقمة الانغماس في الشئون العربية . وهكذا فان التحليل يمكن أن ينتهي الى تأييد صحة الفرض المتعلق بتحرر قرارات التدخل من الضغوط الداخلية كدافع بالنسبة لقرار التدخل المصري في اليمن .

٢ - النظام الاقليمي العربي :

يناقش هذا الجزء مدى صحة الفروض التي تفسر قرارات التدخل بدوافع تنبثق من النظام الدولي بالنسبة للدراسة الحالية ، ويمكن تلخيص

Dawisha, op. cit., pp. 92-6.

(١)

(٢) انظر عكس هذا الرأي في : Ibid., p. 95.

(٣) في غيبة أية دراسات أو مؤشرات علمية عن الرأي العام المصري كان أقوى مؤشر متاح عن الاتجاهات الواردة في المتن هو الحاج عبد الناصر في عدد من خطبه اللاحقة للانفصال على مواجهة تيار الردة عن العروبة داخل مصر . انظر خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الرابع ، مرجع سابق . ص ٤ - ٦ . خطاب عبد الناصر في العيد العاشر للشورى (٦٢/٧/٢٢) ، في : المرجع السابق ، ص ١٨٨ - ١٩٠ . خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال باستقبال العالدين من اليمن (٦٣/٨/١١) ، في : المرجع السابق ، ص ٤١١ .

هذه الفروض في وجود علاقة طردية بين درجة الاستقطاب الايديولوجي والسياسي في النظام وبين قوة الدافع للتدخل وقد سبقت الإشارة الى اننا سوف نناقش هذه الفروض أساسا في سياق النظام الاقليمي العربي ولكن دون عزله بالطبع عن السياق الأوسع للنظام الدولي ، ولتحقيق هذه المهمة فاننا سوف نستعرض أولا أوضاع المنطقة العربية من منظور مصري في الفترة السابقة على قرار التدخل والتي لا شك في ان واقعة الانفصال السوري يمكن أن تكون بداية لها ، ثم نحاول ثانيا التعرف على ادراك النخبة الحاكمة المصرية لهذه الأوضاع كي يمكننا تبين أثرها كدافع لقرار اليمن .

(١) الأوضاع العربية (سبتمبر ٦١ - سبتمبر ٦٢) : في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وقع الانفصال السوري الذي كان بكل المقاييس ضربة قوية لنظام عبد الناصر ، ويمكن الحديث عن بعدين أساسيين للأثر السلبي للانفصال على نظام عبد الناصر :

أولا : أظهرت واقعة الانفصال لأول مرة لحصوم هذا النظام انه ليس بالضرورة تيار مستقبلي لا يرد ، بل انه ليس بمنأى عن النكسات الحادة ، وقد وعت القوى المحافظة في العالم العربي هذه الدلالة جيدا ، ومن ثم كان وقوع الانفصال نقطة بداية لواحدة من أشرس حملاتها المضادة لنظام عبد الناصر ، وربما ليس أدل على مدى الاحساس بالثقة التي تولدت لدى النظم العربية المحافظة ، في أعقاب الانفصال من مشاركة نظام الامامة المحتضر في اليمن في هذه الحملات (١) .

ثانيا : ارتبط الانفصال بأثر متصور على نظام عبد الناصر نفسه لا يقل خطورة عما سبق ، وقد سبقت الإشارة الى احتمال بروز اتجاهات انعزالية داخل الرأي العام المصري بالنسبة للمنطقة العربية في أعقاب الانفصال ، وهذا في حد ذاته ليس خطيرا ، ولكن الخطير حقيقة هو الأثر المتصور لواقعة الانفصال على شرعية نظام عبد الناصر نفسه ، فمن الحقيقي ان أحد العوامل الأساسية في حدوث التحول في شرعية النظام السياسي المصري بعد ثورة ١٩٥٢ من القوة الاكراهية الى القبول الشعبي كان نجاح عبد الناصر الضخم في الساحة الدولية (٢) ، ولما كان الانفصال السوري يدل اخفاقا خارجيا ضخما فقد كان من المتصور أن يفضي الى تأثير ضار على

(١) انظر ص ١٠٨

(٢) R. Harir Dekmejian, Egypt under Nasser, A Study in Political Dynamics, State University of New York Press, 1971, p. 39.

شرعية عبد الناصر ، ويقول دكمجيان انه بالنظر الى هذه الردة الكبيرة كان يمكننا أن يقل الاعتقاد الواسع الانتشار في قدرات القائد وشرعية رسالته أو حتى يختفى ما لم يتم بعلاج فوري ، (١) ، وهذا فضلا عما يشير اليه من ان النظم الثورية عموما تعتبر أية ردة أو ابطاء في التقدم تهديدا لوجودها ذاته (٢) .

ويمكن أن تلخص ما سبق في ان الانفصال قد سدد ضربة الى وضع القيادة المصرية للعالم العربي الذي بدأ وعى عبد الناصر به بل وسعيه اليه واضحا ابتداء من فلسفة الثورة ، ولما كانت قيادة مصر للعالم العربي قد اختلعت بقيادة عبد الناصر له فان هذه الضربة لم تقتصر من حيث حدودها على وضع النظام المصري في المنطقة العربية وانما امتدت الى الداخل بحكم ارتباطها بشخصية عبد الناصر نفسه خاصة بالنظر الى ان مفهوم القيادة هذا قد أسهم في تحقيق شرعية النخبة الحاكمة في مصر (٣) .

ولم تظهر في ذلك الوقت أية عناصر ايجابية في وضع النظام المصري عربيا على الأقل من الناحية الرسمية - خاصة اذا تذكرنا خلافه مع نظام عبد الكريم قاسم في العراق - سوى اعلان استقلال الجزائر في يوليو ١٩٦٢ ، ومع ذلك ففي اطار الانقسامات ان لم يكن الصراعات الداخلية التي تنور عادة بعد اعلان الاستقلال والتي لم تسلم الجزائر منها قد لا يكون من المبالغة القول بأن استقلال الجزائر لم يمثل اضافة ايجابية أكيدة لوضع النظام المصري في تلك الفترة ان لم يكن قد أضاف الى هموم القيادة المصرية (٤) .

وقد بلغت الأبعاد السلبية المحيطة بوضع النظام المصري في أعقاب الانفصال ذروتها باجتماع مجلس الجامعة العربية في دورته الاستثنائية في شتورا في ٢٢ أغسطس ٦٢ لنظر شكوى حكومة سوريا ضد الحكومة المصرية من تدخل الأخيرة في شئونها الداخلية وان كان الوفد السوري في الاجتماعات قد وصل الى درجة اتهام مصر بمساعدة اسرائيل بطريق غير مباشر بالتقاعس عن الهجوم عليها استنادا الى حسابات غير صحيحة في

Ibid., p. 60.

(١)

Ibid., p. 46.

(٢)

Dawisha, op. cit., pp. 132-135.

(٣) انظر :

(٤) انظر : خطاب عبد الناصر الى أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٦٢/٧/٢) ،

في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٣٦ . وفي هذا الخطاب عبر عبد الناصر عن قلقه الشديد من التطورات الماسية بالوحدة الوطنية في الجزائر وقد خصص أكثر من نصف الخطاب لهذا الموضوع .

رايه (١) ، كما أصيب الموقف المصري بنكسة واضحة بهروب الملحق العسكري المصري في بيروت (٢) الى سوريا في ٢٧ أغسطس وعلان انه سيعقد مؤتمرا صحفيا في اليوم التالي ، وكان من شأن هذا التطور أن يضر بالموقف المصري ضررا بالغا اذا علمنا انه كان أحد مسئولى المخابرات المصرية الرئيسيين عن المنطقة ، وقد أفضت هذه العوامل كلها الى صدور تعليمات عبد الناصر للوفد المصري بالانسحاب من الاجتماعات (٣) ، وفي ٢٨ أغسطس أدلى رئيس الوفد المصري ببيان رسمي في الاجتماع الثامن للدورة الاستثنائية قرر فيه انه ما لم يتم مجلس الجامعة في دورته تلك بالنظر صراحة وبالكامل في أمر الأكاذيب والاهانات التي سمعت في أرجائه فان مصر سوف تقرر الانسحاب من الجامعة ، وأعقب ذلك انسحاب الوفد المصري من الجلسة (٤) .

ومكذا يمكن أن نتبين ان المناخ العام في المنطقة العربية في أعقاب الانفصال السوري وحتى الأيام القليلة السابقة على قيام الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ قد توفرت له بوضوح معالم الاستقطاب السياسي والايدوي اوجى الحاد الذي يمثل طبقا للفروض السابقة المناخ المثالي لبروز دوافع التدخل .

(ب) ادراك النخبة المصرية الحاكمة : أول ما يلفت النظر في محاولة التعرف على أبعاد ادراك النخبة الحاكمة في مصر للواقع السابق هو التماثل الشديد الوضوح في هذا الادراك بين أفرادها ، وعلى الرغم من ان أحد الباحثين يلفت النظر الى التماثل الادراكي والانسجام القيمي بين أفراد هذه النخبة كأحد ملامح عملية صنع القرار في مصر عموما (٥) ، الا ان ظاهرة التماثل الادراكي هذه تبقى هنا أوضح ما يمكن .

(١) انظر بعض تفاصيل ما دار في اجتماعات شتورا في : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو عبد الناصر والعرب ، ط ١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١١٠ - ١١٢ .

(٢) المقدم زغلول عبد الرحمن .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٤) فيما بعد توصل مجلس الجامعة الى حل لهذا المأزق بان قرر في اجتماع التاسع في ٣٠ أغسطس استمرار انعقاد الدورة الاستثنائية حتى يتسنى عقد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن . انظر د. بطرس غالي ، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ ، ص ٩٧ - ١٠١ .

(٥)

Dawisha, op. cit., p. 123.

وإذا بدأنا بعبد الناصر نجد أنه لم ينظر إلى الانفصال كنتيجة مترتبة ولو جزئياً على ممارسات الحكم في سوريا في عهد الوحدة ، وإنما نظر إليه كمؤامرة استعمارية رجعية تمثل خطوة أولى في ثورة مضادة تستهدف النظام المصري نفسه ، وقد جاء هذا كله متسقاً مع عداء النظام المصري للاستعمار وصدامه مع النظم العربية المحافظة ، واتساقاً مع ما سبق تحدث عنه عبد الناصر أكثر من مرة عن دور الاستعمار والنظم العربية المحافظة وبصفة خاصة السعودية والطبقات المتحالفة معها داخل سوريا في التدبير للانفصال وتمويله (١) ، وأصبح بوضوح عن القلق الذي كان قد تولد لديه من جراء الانفصال وما تبعه (٢) وقد كان هذا القلق مبرراً لا من مجرد واقعة الانفصال ذاتها وما تعنيه ولكن من الهجوم الحاد الذي شنته النظم العربية المحافظة على نظام عبد الناصر وبصفة خاصة على اشتراكه (٣) ، وكذلك من مؤتمراً شتورا الذي وصف عبد الناصر فيما بعد ما حدث فيه بأن القوى الانفصالية في سوريا اتخذته « مؤيدة بواسطة كل القوى الرجعية والانعزالية الانهزامية في العالم العربي فرصة لشن حملة نفسية عنيفة ضد كل القوى الثورية في العالم العربي (٤) » . ولم يكن مصدر هذا الهجوم بالطبع قاصراً على الرجعية وإنما امتد ليشمل الدوائر الاستعمارية أيضاً ، فتحدث عبد الناصر عن الحرب الدعائية التي شنتها هذه الدوائر ضده

(١) انظر : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٦ . حديث عبد الناصر مع صاحبي مجلة كل شيء اللبنانية (٦٢/٥/١٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ . كلمة عبد الناصر في الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٦٢/٥/٢٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٧٦ . خطاب عبد الناصر في الكلية الحربية بمناسبة يوم التدريب (٦٢/٦/٢٥) ، في : المرجع السابق ، ص ١٠٧ . خطاب عبد الناصر بالاسكندرية بمناسبة عيد الثورة العاشر (٦٢/٧/٢٦) ، في : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة الخامس (٦٣/٢/٢١) ، في : المرجع السابق ، ص ٣١٦ ، ٣٢٣ .

(٣) انظر : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ، ٢١-١٩ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ . خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان بمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالي (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ . (٤) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٥) في : مجموعة خطب التصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ .

شخصياً وضد مصر والقومية العربية والثورة العربية وعن الأثر النفسي لهذه الحرب عليه (١) . وتلخص إحدى فقرات خطبة من خطب عبد الناصر اللاحقة الأبعاد السابقة لأدراكه ، وفي هذه الفقرة وصف فترة ما بعد الانفصال بقوله : « كانت الأرض العربية تنعكس عليها ظلال كنيبة من تحكم الرجعية والانتهازية في مناطق عديدة منها . كانت الرجعية والانتهازية والاستعمار بعدهما وإسرائيل يعيشون جميعاً في نشوة النكسة التي وقعت بالتقدم الثوري العربي بمؤامرة الانفصال . . . ثم ما أعقبها من تطورات ظن فيها أعداء الأمة العربية أنهم ملكوا في أيديهم زمام توجيه القدر وأنه بات في وسعهم محاصرة الثورة العربية الشاملة التي فجرتها ثورة ٢٣ يوليو . . . ثم ضرب هذه الثورة في القاهرة والتطلع بعد ذلك إلى سيطرة عشرات السنين على الأرض العربية (٢) » .

وقد سبقت الإشارة إلى التماثل الشديد في إدراك النخبة الحاكمة في مصر للضغوط الخارجية التي تولدت في أعقاب الانفصال السوري ، فلخص عامر الموقف العربي في ذلك الوقت على النحو التالي : حصار سياسي لمصر وحملة مضادة عليها بلغت ذروتها في شتورا - هجوم دعائي من جميع الاذاعات العربية والأجنبية ومن جميع الجهات الاستعمارية يركز على هدم النظام - تحييد الاستعمار الفرصة لضرب النظام في مصر - خضوع سوريا لحكم انفصالي رجعي متعاون مع الاستعمار تعاوناً صريحاً - خضوع العراق لحكم قاسم الدموي الانفصالي - تمتع الملك سعود بعنفوان السيطرة والقوة . وعموماً كانت مصر في توصيف عامر في ذلك الوقت « تقف موقف الدفاع والاستعمار والرجعية يتفان موقف الهجوم (٣) » . وشرح كمال رفعت الظروف السائدة في أعقاب الانفصال بطريقة مماثلة تماماً لأدراك عبد الناصر لها ولذلك انتهى إلى نفس النتيجة وهي أن الرجعية العربية مدعومة من الاستعمار تكاتفت لنقل المعركة داخل مصر « بحيث

(١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٢ . انظر أيضاً خطابه في الاحتفال بعيد الوحدة الخامس (٦٣/٢/٢١) ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ .

(٢) خطاب عبد الناصر في استقبال القوات العائدة من اليمن (٦٣/٥/٢٠) ، في : المرجع السابق ، ص ٣٤٢ . انظر أيضاً خطابه في الاحتفال باستقبال العائدين من اليمن (٦٣/٨/١١) ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

(٣) كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ . راجع أيضاً خطاب عامر بمناسبة العيد العاشر للثورة (٦٢/٧/٢٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

أصبحنا في ذلك الوقت في موقف المدافع الذي يتلقى الطعنات من كافة الجهات (١) ، وكان من الواضح أيضاً أن مجموعة المخابرات في النظام المصري تشارك بوضوح في هذا الإدراك (٢) .

وربما زاد من احساس النخبة الحاكمة المصرية بالعزلة السياسية في المنطقة العربية ان العلاقات المصرية بكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في أعقاب الانفصال مباشرة لم تكن على النحو الذي يمكن ان يخفف من آثار العزلة والحصار اللذين تعرض لهما النظام المصري في ذلك الوقت، فقد كانت آثار الأزمة الحادة في العلاقات مع السوفييت في ١٩٥٩ ما تزال تشير الى ان العلاقات لم تعد بعد الى مستوى منتصف الخمسينات . كما ان وصول كيندي الى الحكم في الولايات المتحدة في ١٩٦١ ، وسياسته الخارجية الجديدة وان أدت الى تحسن نسبي في العلاقات المصرية الأمريكية الا انها لم تقض على أسباب التوتر الأساسية في هذه العلاقات .

ويبقى بعد كل ما سبق الإشارة الى طبيعة استجابة النخبة المصرية الحاكمة لواقع ما بعد الانفصال استنادا الى ادراكها السابق ، وربما يبدو مفهوما ان هذه الاستجابة قد اتخذت أساسا شكل انعطافة ثورية أكثر حدة في السياسة الداخلية والخارجية ، ولا يهمننا مجال السياسة الداخلية في ذاته ولكن ما يعيننا منه هنا ان مصر قد شهدت في أعقاب الانفصال محاولة لإعادة البناء السياسي يهمننا انها ارتبطت بتقديم الميثاق كبرنامج للعمل الوطني في مصر في مايو ٦٢ ، وقد كانت لهذا الميثاق أبعاده في السياسة العربية سوف نبينها فيما يلي ، كذلك ارتبطت هذه المحاولة بتكوين جديد للسلطات في النظام المصري سوف نبحث في الفصل التالي انعكاساته على عملية صنع القرار .

أما في مجال السياسة الخارجية فقد نذكر ان الفترة الواقعة ما بين بدء التدهور في العلاقات مع نظام قاسم في العراق في أواخر ١٩٥٨ وما بين حدوث الانفصال قد شهدت سياسة مهادنة نسبية من النظام المصري للنظم العربية المختلفة معه ، وانعكس هذا في هدوء نسبي في الحملات الدعائية

(١) كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٢) راجع : صلاح نصر ، عملاء الخيانة وحديث الافك ، بيروت : الوطن العربي .

ضد دول كالاردن والسعودية بل وضد النظام العراقي نفسه (١) ، وكان السبب الذي بررت به هذه السياسة فيما يبدو هو الدروس التي استخلصتها النخبة المصرية الحاكمة مما أسسته بنكسة الثورة في العراق وهي انه « لم يعد كافيا انهيار النظام بانقلاب ، وانما لابد ان تكون الأرض مهيأة لاستقبال الجديد » ، وهكذا لم يصبح من المصلحة العربية على الرغم من ايمان القاهرة بالثورة ان تحاصر النظام السعودي مثلا حتى تسقطه ، وانما لابد قبل ذلك ان توجد القوى القادرة على قيادة العمل الوطني الى غاياته القومية (٢) ، ومن الممكن الاتفاق مع داوئشا في أن النخبة المصرية الحاكمة قد اعتقدت ان العناصر الرجعية التي تشن عليها الهجوم بعد الانفصال قد قويت بدرجة لها اعتبارها أثناء مناخ المهادنة في السنتين السابقتين على الانفصال وبعبارة أخرى فان التضامن العربي الذي كان مفيدا في أحداث هذا المناخ الهادي قد نظر اليه باعتباره مسئولاً جزئياً عن الانفصال ومن ثم فان هذه النخبة قد بدأت في إعادة تحديد أهدافها في إطار أكثر حركية وتشددا (٣) .

وقد بلور الميثاق عملية إعادة صياغة السياسة العربية للنظام المصري (٤) ، فتحدث عن صراع اجتماعي في العالم العربي تلتقي فيه القوى التقدمية الشعبية بينما تتجمع العناصر الرجعية والانتهازية ، ولهذا فان « مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات فقد تقدمت الثورة الاجتماعية » بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة « ، ولا بد أن ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار » ، فقد تحالف الاستعمار الآن مع الرجعية وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا (٥) ، وهكذا أنهى الميثاق مرحلة التضامن العربي كإطار لحركة النظام المصري عربيا واستبدل بها سياسة

(١) أنظر : محمد حسين هيكل ، وداعا يا صاحب الجلالة ، في الاهرام ، ٦٢/١١/٣٠ .

Dawisha, op. cit., pp. 143-5.

(٢) هيكل ، مرجع سابق .

Dawisha, op. cit., p. 145.

(٤) غنى عن الذكر بالطبع أن جذور هذه العملية تعود الى ما قبل ذلك . انظر مثلا :

خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٩ .

(٥) الميثاق ، الباب التاسع (الوحدة العربية) .

ثورية تتجه صراحة لضرب الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ، وقد اتسق مع ما سبق هجوم دعائي حاد من النظام المصري على كل خصومه مع التركيز على حكام سوريا والسعودية والأردن ، وقد وصف هؤلاء جميعا بكل أوصاف العمالة للأمبريالية والاستعمار والصهيونية والانتهازية فضلا عن الاخفاق الداخلي (١) .

وهكذا يمكن القول بوضوح تام ان مناخ المنطقة العربية في الفترة من سبتمبر ٦١ - ٦٢ لم تتوفر فيه حالة من الاستقطاب الايديولوجي والسياسي الحاد فحسب ، بل لقد أدت هذه الحالة نفسها الى تعديل النظام المصري لسياسته العربية بحيث اتجهت وجهة ايديولوجية حركية واضحة بديلا عن سياسة التضامن الساكنة السابقة على الانفصال (٢) . ويذكر هذا بتحليل دكيجيان فيما يسميه بالدافع الايديولوجي والسياسي للانتقام في سلوك النظم السورية « فان أي إبطاء أورد في التقدم يعتبر تهديدا لوجودها ذاته » ، وحينما يكون ممكنا فان الارتدادات والهزائم تواجهه بأعمال الانتقام (٣) .

(١) انظر ابعاد هذا الهجوم الذي قاده عبد الناصر شخصيا في خطبه في : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٢/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٩ - ٢٢ . كلمة عبد الناصر في الجلسة الرابعة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٦٢/٥/٢٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ . خطاب عبد الناصر في أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة (٦٢/٦/٢٢) ، في : المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٢ . خطاب عبد الناصر في الكلية الحربية بمناسبة يوم التدريب (٦٢/٦/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ . خطاب عبد الناصر في الاسكندرية بمناسبة عيد الثورة العاشر (٦٢/٧/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ ، ص ٢١٣ .

(٢) في الواقع ان السياق السابق كله انتهاء بهذه النتيجة الأخيرة هو السياق الوحيد الذي تضع فيه الدراسة الحالية الدوافع الايديولوجية لقرار اليمن ، وذلك في مراجعة التصوير الايديولوجي « المثالي » لدوافع هذا القرار ، كالقول بوجود رسالة تاريخية وراء هذا التدخل (الشهابي ، مرجع سابق ، ص ١١٦) او اذا كان من أجل الحق الالهي للانسان العربي في ان يحيا بالحرية والعدل (خطاب عبد الناصر في استقبال القوات المائدة من اليمن (٦٣/٥/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠) او لنقل اليمن من التخلف الى الحضارة (خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٤/٥/١) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٧٣) . ولا يعني هذا ان الباحث يرفض اضعاف أي طابع أخلاقي على التدخل المصري في اليمن ، ولكن الدوافع السابقة فضلا عن استحالة التحقق التجريبي من وجودها لا يمكن ان تكون دوافع لقرار اليمن ، فهي بسيطة يمكن أن تصلح كدوافع لأي قرار من قرارات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٥٢ وتجاه أية دولة عربية .

Dekmejian, op. cit., p. 46.

(٣)

وبمراجعة الفروض المتعلقة بدوافع التدخل التي تنبثق من النظام الدولي نجد ان الفترة السابق الإشارة إليها من تطور السياسات العربية قد وفرت مناخا مثاليا للتدخل من كل الأطراف المعنية بل ولعل التدخل كان بصفة عامة ممارسة معتادة لهذه الأطراف في تلك الفترة ، كذلك فان هذه الفترة قد وفرت بصفة خاصة دافعا لسياسة تدخلية من قبل النظام المصري يواجه بها النكسات التي أصابت سياسته العربية بعد ١٩٦١ بصفة خاصة .

٣ - الأوضاع السياسية في اليمن :

راينا ان أحد دوافع التدخل يرتبط بالاستقرار السياسي في المجتمع الهدف ، فكما قل استقرار بنية السلطة في هذا المجتمع زاد احتمال التدخل فيه ، ويناقش هذا الجزء الفرض السابق فيما يتعلق باليمن مسرح التدخل المصري ، وسوف يقتضى هذا التعرض للأوضاع السياسية في اليمن في فترة زمنية كافية لاعطاء مؤشرات تفي بأغراض البحث ، ويعتقد الباحث انه يمكن اعتبار فترة حكم الامام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢) فترة معقولة ، فهي تمثل من ناحية سواء نظام الامامة عموما أو حكم أسرة حميد الدين بصفة خاصة ، وتمثل من ناحية أخرى الفترة الزمنية السابقة مباشرة على قيام ثورة ١٩٦٢ (١) .

(١) نظام الحكم في اليمن (١٩٤٨ - ١٩٦٢) : حكم نظام الامامة اليمن لأكثر من ألف عام منذ بويغ أول امام زيدى في اليمن في عام ٩٠٠ م (٢) ، حتى أسقط آخرهم في سبتمبر ١٩٦٢ . ونقطة البداية في بحث هذا النظام هي المذهب الزيدى الذي يمثل مدخلا ضروريا لفهم الكثير من خصائص نظام الامامة وتناقضاته ، وفي سياق التحليل الحالي فان ما يعنينا من هذا المذهب الشيعي انه يحصر الامامة في « أولاد فاطمة » بنت الرسول (٣) ، ويعنى هذا أن ثمة أساسا دينيا للشرعية في النظام ،

(١) على الرغم من أن دراسة الأوضاع السياسية في اليمن في الفترة المشار إليها في المتن تجيء في سياق فهم دوافع التدخل المنبثقة من البيئة اليمنية الا أنها سوف تفيد فيما بعد في تحليل كثير من القضايا المثارة في الدراسة .

(٢) انظر : السيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث - اليمن والامام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، جامعة الدول العربية : معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ . البطريق ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٣ .

ولا يشعر المرء انه يتجاوز الحقيقة كثيرا عندما يقول بوجود ما يشبه حق الهى للحكم فى نظام الامامة .

ويرأس الامام نظام الحكم بالاضافة الى كونه الزعيم الدينى للمذهب الزيدى ، وثمة شروط عديدة للامام اهمها بلا جدال ما سبقت الاشارة اليه من أن يكون من « أهل البيت » وهم فى الحالة اليمنية « السادة الهاشميون » الذين ينتسبون الى النبى أو يدعون ذلك ، وقد قدر عددهم بحوالى ٣٠٠ ألف من مجموع سكان اليمن البالغ حوالى ٤٥ مليون ، هؤلاء السادة هم الذين ينتخبون الامام ، ولذلك فان نظام الحكم فى المذهب الزيدى ليس وراثيا ، وقد انتقلت الامامة فى تاريخ اليمن بين أكثر من أسرة غير مرة ، ولهذا كان تعيين الامام يحيى لابنه أحمد وليا للعهد وحصوله على البيعة له فى حياته أول سابقة من نوعها ، وقد أدت الى إثارة استياء كبير من السادة ، وفيما بعد كرر أحمد نفس السابقة بتعيينه ابنه محمد البدر ونيا للعهد (١) .

وقد اتسم نظام الحكم الامامى بالمركزية الشديدة ، فقد كان الامام يدير البلاد مباشرة ويهتم شخصيا بكل المسائل على اختلاف أهميتها ويتخذ فيها القرارات بنفسه ، وقد يظن ان كل المسائل على اختلاف أهميتها تعبير يقصد به المسائل السياسية وهو ظن يجافى الحقيقة فقد كانت كل المسائل تعرض على الامام « من تنظيف السجاجيد والمصابيح الى الشئون الدولية (٢) » ، وأحد النتائج الأساسية لهذا ان سير العمل فى البلاد كان يمكن أن يتوقف اذا اعترى الامام مرض أو أى عائق شخصى (٣) . وكانت

(١) انظر : د . محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن - ابعاد الثورة اليمنية ، ط ١ ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٧٧ .
(٢) محمد انعم غالب ، نظام الحكم والتخلف الاقتصادى فى اليمن ، سلسلة أضواء على طريق اليمنيين (٤) ، القاهرة : دار الهنا ، ١٩٦٢ ، ص ٧٥ .
(٣) وقد كانت هذه حالة عادية للامام سواء لمرضه أو لادمانه المورفين (العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨٠) . وتروى الطيبة-الفرنسية كلودى فايان فى كتابها القيم من فترة عملها فى اليمن ان مجموعة من التجار الانجليز وصلوا الى تعز بعد الحصول بشق النفس على تصريح لممارسة بعض الأعمال التجارية فى اليمن ، وفوجئوا لدى وصولهم بان الامام قد أجرى عملية جراحية كانت كافية لشل كل حركة ونشاط فى البلاد ، وبالطبع لم يتمكنوا من انجاز ما جاءوا لأجله ، غير ان الطريف انهم لم يتمكنوا من السفر ايضا لان الأذن لهم بذلك من اختصاص الامام أيضا وهكذا ظلوا انسحب بالأسرى لمدة ثلاثة أسابيع دبروا بعدها طريقة للخروج أشبه بالهرب . انظر : كلودى فايان ، كنت طبيبة فى اليمن ، تعريب محسن العيسى ط ١ ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر =

هذه المركزية الشديدة تقتضى عرض كل المطالب على الامام ، وكان هذا يتم اما باللقاء المباشر بأصحابها ، وهم الذين ينجحون فى التغلب على العوائق التى تثيرها عمدا الشخصيات ذات النفوذ فى قصر الامام للحصول على الرشاوى المناسبة (١) أو بقراءة العرائض التى تقدم عن طريق رجال القصر أيضا ، أو بإرسال برقيات الى الامام مباشرة طالما يتحمل أصحابها ثمنها وثمان الرد عليها (٢) . وهكذا كان أساس العملية الحكومية فى النظام الامامى هو تدفق للمعلومات والمطالب الى الامام ، وخروج للقرارات منه هو أيضا ، وكانت أداة الاتصال فى هذه العملية المؤسسية البسيطة اما الاتصال المباشر أو تقديم العرائض أو ارسال البرقيات (٣) .

وفى ظل هذه المركزية الشديدة يصبح من العبث الحديث عن دستور وسلطات عامة وفصل بين هذه السلطات وكل هذه السلسلة من مصطلحات نظم الحكم ، وبداية فان اليمن لم تكن تعرف دستورا مكتوبا بالنظر الى الطبيعة الدينية للدولة التى جعلت دستورها هو الشريعة الاسلامية كما تفهمها النخبة الحاكمة ، كما ان اليمن لم تعرف أى مظهر لسلطة تشريعية وان كانت قد عرفت سلطة تنفيذية مكونة من عدة وزارات وهمية يتولاها أخوة أحمد الكثيرو العدد وابنه البدر (٤) . أما السلطة القضائية فكانت قائمة ولكن دون أى فصل بينها وبين الامام ، فقد كان يعين أعضائها الذين كانوا

= تشرين الاول ١٩٦٠ ، ص ٢٤ . وقد كانت هذه الطيبة تملك منهجا متكامل لفهم الظواهر المحيطة بها ولذلك لم يكن كتابها مجرد تعبير محدود عن الخبرة الذاتية لصاحبه وانما جاء مرجعا لا غنى عنه لكل من يبحث عن نظرة متعمقة الى اليمن الامامية .

(١) William R. Brown, The Yemeni Dilemma, in : The Middle East Journal, Washington, The Middle East Institute, Vol. 17, No. 4, Autumn 1963, p.351.

هذه الدراسة من أعمق الدراسات الموجودة عن اليمن الامامية ، وهى مليئة بالتنبؤات العلمية التى صدق معظمها عن المشكلات التى ستواجهها الجمهورية والتدخل المصرى لدعمها ، وعلى الرغم من أن مؤلفها كان الشخصية الثانية فى المفوضية الأمريكية فى تعز من ٦٠ - ٦٢ فقد جاءت دراسته خلوا من ذلك الانحياز الذى تزخر به معظم الدراسات الغربية عن العالم الثالث ، وهى مثال للرؤية الثاقبة التى يمكن أن تتوفر لدبلوماسى فى شئون البلد الذى يعمل فيه .

(٢) كانت البرقيات تلعب عموما دورا هاما فى الحياة السياسية والادارية لليمن فى عهد الامام أحمد لا فى تلقى التظلمات فحسب وانما فى اصدار الأوامر الضرورية ايضا . انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٨ . فايان ، مرجع سابق ، ص ٥٣ - ٥٤ . Halliday, op. cit., pp. 93-1.

(٣)

(٤) انظر العطار ، مرجع سابق ، ص ٨١ - ٨٢ . Brown, op. cit., p. 354

يطبقون القرآن والاحكام الفقهية ، وكان الامام يستطيع ان ينقض أى حكم (١) . وكانت مرتبات القضاة على الرغم من ارتفاعها النسبي ، غير كافية مما جعل تقاضى الرشوة ممارسة معتادة بينهم حتى لقد بدا ان غرض المحاكم فى الاغلب الاعم هو استمرار التقاضى ، وكان من الشائى ان يستمر نظر اتفه المنازعات لسنوات طويلة بينما اطراف النزاع او ممثلوهم يجلسون يوميا خارج المحكمة يلتصقون من القضاة ان يتخذوا قراراتهم ويقدمون الرشوة لذلك ، وبلغت احد الباحثين النظر الى هذا الاسلوب كوسيلة لتحويل اهتمام الشعب عن أية مشكلة عامة ومن ثم الحيلولة دون تحركه نحو صالح مشترك يمكن ان يهدد النخبة الحاكمة (٢) .

وكانت اليمن مقسمة الى عدة لوية ينقسم كل منها الى عدة قضاوات ، وينقسم القضاء بدوره الى نواح . . . وهكذا (٣) وكان على رأس كل لواء امير يمثل الامام ويملك نظريا كل الصلاحيات ، أما على مستوى القضاء فكان الموظف الرئيسى فيه هو العامل الذى يعود فى تصرفاته لأمير اللواء نظريا ، غير ان هذه المستويات التى تذكر بنظم الادارة المحلية كانت وهمية من حيث التطبيق ، فقد كان لزاما على امير اللواء ان يبرق للامام لاستشارته قبل أى قرار مهم ، بل ان العامل نفسه كان على اتصال برقى مباشر بالامام مما ينتهى بنا الى ان الادارة المحلية لم تكن تملك من السلطة والمبادرة ما يشكك فى المركزية الشديدة لنظام الحكم الامامى (٤) .

وفى ملء كل البنيات السابقة اعتمد الامام أساسا على السادة ، فكان من بينهم مستشارو الامام ونوابه وحكام معظم الوحدات الادارية المختلفة فى جميع أنحاء البلاد ، وكان من بين مهامهم أيضا ادارة المحاكم والاشراف على جمع الضرائب . . الخ (٥) .

(١) الطار ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢) Brown, op. cit., p. 351.

(٣) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٤) الطار ، مرجع سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) كان الجيش هو الوحيد بين مؤسسات الدولة الذى لم تكن سيطرة السادة ظاهرة فيه ، غير انه لم يكن صاحب الكفة الراجعة فى أدوات الاكراه فى اليمن الامامية بالنظر الى تفوق القوات القبلية عليه كما وربما كيفا بسبب سوء تسليحه وتدريبه ونظمه ويحتمل ان يكون هدف الامامة من الحيلولة دون سيطرة السادة على الجيش هو تجريدهم من أحد الأدوات التى قد تفيد فى تحقيق مطامعهم الى الامامة ان وجدت . وهى مطامع مشروعة فى اطار المذهب الزيدى على أية حال . راجع : =

غير ان السادة وان كانوا اساس النخبة الحاكمة فى اليمن لم يكونوا وحدهم يشكلون افرادها فقد اعتمدت الامامة ايضا على القضاة ، ويتجاوز نطاق مصطلح القاضى فى السياق اليمنى المعنى العادى المرتبط بوظيفة العدالة بحيث يمكن تعريف القاضى فى هذا السياق بأنه ذلك الشخص المسموح له بالفصل فى الدعاوى القضائية والقيام بالوظائف الادارية تبعا للنظام الزيدى فى الحكم والتشريع ، ومع ذلك فان الأئمة من حين لآخر قد خلعوا هذا اللقب على المسئولين موضع الثقة الذين يعملون فى وظائف علمانية كالوظيفة الدبلوماسية او العسكرية (١) . ويفسر اعتماد الامام على القضاة بالاضافة الى السادة برغبته فى موازنة السادة الطامحين الى الحكم ، وهكذا فان القضاة قد كونوا أسرا تضارع أسر السادة فى المكانة السياسية والاجتماعية (٢) .

وفى مثل النظام السابق لم يكن غريبا الا يسمح لأى حزب سياسى ولو حكومى بممارسة أى نشاط ، كذلك لم يكن مسموحا بتكوين النقابات ، وهكذا كانت الحياة السياسية معدومة باستثناء ما كان يمارس منها سرا ، وكانت مطاردة السياسيين المعارضين تجرى على قدم وساق مما ألجأ الكثيرون منهم الى الخارج وبصفة خاصة الى عدن ومصر (٣) ، كذلك كانت وسائل الاعلام فى وضع بالغ التخلف والتبعية للحكومة ، فلم تكن هناك سوى نشرتين دوريتين أو ثلاث تصدرها وزارة الارشاد مرتين

Manfred W. Wenner, Modern Yemen, 1918-1966, Baltimore : The Johns Hopkins Press, 1967, p. 33. Brown, op. cit., pp. 350-1. Ingrams, op. cit., p. 119.

Robert Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab (1) Republic, Part I, The Middle East Journal, Vol. 28, Summer 1974, No. 3. p. 251.

مؤلف هذه الدراسة هو القائم بالأعمال الأمريكى فى فترة قيام الثورة اليمنية ، وقد لعب دورا ايجابيا بالمنظور اليمنى - المصرى فى تشكيل الصورة الأمريكية عن الثورة اليمنية . وينطبق على دراسته نفس التقييم الذى اشارت اليه الدراسة فيما يتعلق بدراسه ويليام براون

(٢) يقدم أحد الأمثلة الشعبية اليمنية تعبيرا بالغ الدلالة على الوضع السياسى لهؤلاء القضاة ويقول هذا المثل « اذا اشتط (أى خرق أو تمزق) السيد رقعه بفضيه » (أى قاضى من غير السادة) ، بمعنى ان القضاة هم احتياطيو السادة فى السلطة . انظر : محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية فى اليمن ، سلسلة أضواء على طريق اليمنيين ، عدن : منشورات الصبان ، ١٩٦٥ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) الطار ، مرجع سابق ، ص ٩٢ . أمينة شفيق ، الحركة النقابية فى اليمن والسمودية ، فى : الأهرام ، ٦٢/٩/١٠ ، ص ٩ .

شهريا ، كما أقيمت قبل الثورة بسنوات قليلة اذاعة بصنعاء كانت تبث برامجها في ساعتين الى ثلاث يوميا (١) .

(ب) الاقتصاد والخدمات : شهد الاقتصاد بكل فروعها في ظل النظام السابق تدهورا عاما وشديدا ، ففي مجال الزراعة - المصدر الاساسي لثروة اليمن - تدهور الانتاج حتى تحولت اليمن الى مستورد للحاصلات الزراعية الغذائية ابتداء من ١٩٦٠ بعد أن ظلت حتى هذا التاريخ دولة مصدرة لهذه الحاصلات (٢) . ومن الحقيقي أن انحطاط الزراعة على هذا النحو كان يرجع جزئيا الى بعض الظروف الطبيعية وتحول الفلاحين من زراعة البن الى زراعة القات الأكثر ربحية (٣) ، وتخلف وسائل الانتاج الا ان السبب الاصيل لانحطاط الزراعة يرتبط بالادارة الحكومية ونظام الاستغلال الزراعي ، فمن ناحية كانت هناك الضرائب الباهظة على الانتاج الزراعي التي كان يبالغ في تقديرها بما يملأ خزانة الامام من جانب وجيوب محصيل الضرائب من جانب آخر ، والتي لم يكن يقابلها تقديم الحكومة لاية تسهيلات للفلاحين مما كان يوقعهم فريسة للمرابين ، وذلك كله فضلا عن استغلال مالكي الأرض لهم ، ودون دخول في التفاصيل يمكن القول بأن الفلاح كان يدفع حوالي ٢٥٪ من قيمة انتاجه على الأقل ضرائب للحكومة ، وما قد يصل الى نصف المحصول لمالكي الأرض فضلا عن سداد ديونه التي قد تصل نسبة فائدتها الى ٢٠٪ ، وهكذا لم يكن غريبا أن يقدر دخل الفلاح بعشرى ($\frac{2}{10}$) انتاجه ، ومن هنا انتفى أي حافز لديه لزيادة هذا الانتاج (٤) .

ولم تعرف اليمن الامامية سوى صناعات يدوية بدائية ، وحتى هذه كانت تتدهور بشدة في سنوات الامامة الأخيرة بسبب عدم القدرة على المنافسة في السوق المحلية مع المنتجات المستوردة ، وقد تمت المحاولة الوحيدة لبناء صناعة حديثة بمساعدة الصين الشعبية التي بنت مصنعا

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٠ - ١٣٦ .

(٣) لا تقف الآثار الضارة للقات عند هذا الحد بل تمتد الى ما هو اخطر من ذلك بكثير فهو يؤدي الى نوع من البطالة المؤسمة فبمجرد « أن يحل وقت الظهيرة يتوقف كل نشاط في اليمن وينصرف اليمنيون الى مضغ القات حتى غروب الشمس وقد تحولوا الى جمادات ذاهلة ، وهكذا يفتقه اليمنى المنتج ٤ - ٥ ساعات عمل يوميا » . أنظر المطار ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ - ١٤٣ .

(٤) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

Halliday, op. cit., pp. 86-8. Brown, op. cit., p. 356.

للتسيخ في ١٩٥٧ لم يتم تشغيله بسبب تأثير التجار الذين خشوا من خسارتهم الشخصية اذا صنع القطن المنتج محليا بدلا من تصديره ، ومن ثم أقنعوا الامام بأن تشغيل المصنع سيؤدي الى خسارته لضريبة التصدير فلم يتخذ الخطوات القليلة الباقية اللازمة لبدء المصنع في العمل (١) . ويعد وضع الصناعة هذا طبيعيا في دولة لا توجد فيها أية ضمانات سياسية للاستثمارات في مجال الصناعة فضلا عن انعدام البنيات الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادي ومعارضة الامام لأي نشاط صناعي لحشيته من وعى الطبقة العاملة في اليمن ، فقد كانت الحركة العمالية في عدن والمؤلفة أساسا من مهاجرين يمنيين مثالا حيا أمامه (٢) .

وفي مجال التجارة كانت التجارة الداخلية متطورة نسبيا اذا قورنت بالتجارة الخارجية وربما يرجع هذا الى الآثار بالغة السوء للنظام الضريبي في مجال التجارة الخارجية كما كان الحال في الزراعة فضلا عن عدم وجود طرق حديثة مما أدى الى رفع أسعار واردات اليمن وصادراتها الى درجة غير معقولة (٣) ، وكانت السيطرة شبه الاحتكارية من جانب قلة من المرتبطين ارتباطا وثيقا بشخص الامام هي أحد المعالم الأساسية للتجارة الخارجية ، وكانت هذه القلة تعبر عن أولئك الأشخاص الذين برعوا في ايجاد مصلحة راسخة للامام في استمرار نشاطهم التجاري (٤) .

وفي النواحي المالية أوضحت السطور السابقة المعالم الأساسية للنظام الضريبي ، وكانت الميزانية انعكاسا للمركزية الشديدة في نظام الحكم ، فقد كان الامام يدير ميزانية الدولة بصورة مباشرة حتى انها اختلطت عملا بأعماله الشخصية ، وبالنظر الى الطبيعة السابق بيانها لنظام الحكم لم تكن هناك أدنى رقابة عليه في ذلك (٥) ، وظلت كافة الأرقام المتعلقة بها سرا يضرب بشدة على أيدي كل من يبوح بما يعرفه عنه (٦) . ولم تكن باليمن أية مؤسسات مالية ، وكان المصرف الوحيد بها هو المصرف السعودي الوطني للتجارة الذي أنشئ في ١٩٥٩ ، غير انه لم يكن يتدخل الا في العمليات الجارية وقلما كان يقدم قروضا الا لبعض ذوي الامتيازات في النظام الامامي ، ولذلك فقد كان وكالة

Ibid., pp. 356-7.

(١)

(٢) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ . Brown, op. cit., p. 356.

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ . Brown, op. cit., p. 356.

(٤) أنظر : محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٥) المطار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

للمصرف أكثر منه مصرفاً حقيقياً (١) . وقد أدى هذا الوضع إلى احتفاظ التجار اليمنيين بكل اختياطي رهوس أموالهم في عدن ، ومن ثم فقد كانت التجارة اليمنية تعمل أساساً كاستنزاف للاقتصاد اليمني أكثر منها قوة معجلة بنشاطه . وعلاوة على هذا لم يكن لليمن عملة خاصة بها ، وكان التبادل يتم إما بالمقايضة أو بريال ماري تيريز النمساوي المصنوع من الفضة ، ولم يكن للامام أية سيطرة نقدية ، ومن ثم فقد كان هذا الريال الفضي سلعة يتحدد ثمنها بسعر السوق العالمي للفضة وهكذا كانت اليمن من الناحية النقدية تابعة للخارج تبعية كلية (٢) .

وفي مجال الخدمات انعكس نظام الامامة في مجموعة من الظروف الكئيبة ، فكان التعليم خدمة متدهورة لا تحظى بها الا قلة قليلة من السكان ، وكانت البنات محرومات كلياً من التعليم وان تعلمت بعض المحظوظات منهن القرآن في بيوتهن ، ولم تكن الدروس موحدة في المدارس اليمنية فقد نظمت كل مدرسة نفسها كما تشاء وتستطيع ، وكان التعليم شفوياً يعتمد على ذاكرة التلاميذ وقد يقوم التلميذ الأكبر سناً بدور المعلم عندما يكون الأخير متعباً ، ولم يكن هناك سوى معلم واحد لكل مدرسة ، ولم يكن التعليم الابتدائي إلزامياً ، وكان التعليم الاعدادي والثانوي ذا مستوى منخفض للغاية ، كما وجدت مدرسة عليا للمعلمين ببرنامجها هي نفس برامج التعليم الثانوي ، وعموماً كان الغرض من التعليم هو تخريج موظفين مخلصين للامامة ، وكان التعليم الديني مزدهراً نسبياً ، ولم تكن هناك ميزانية للتعليم أسوة بغيره ، وكان يعتمد بالدرجة الأولى على الأوقاف وهبات الامام ، وعموماً كانت حالة التعليم مزرية ونسبة الأمية تتعدى ٨٥٪ (٣) .

ولم تكن الصحة أسعد حالا ، وقد تحدث عديد من الكتب عن حالتها المزرية ، وربما يعد كتاب فايان أنضج وثيقة في تصوير هذه الحالة لأنه

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

(٢) وقد كان لهذا آثاره الضارة على المستهلك اليمني المطحون بدون هذا النظام النقدي العجيب ، فعندما كانت قيمة الريال ترتفع كان المفروض أن تنخفض أسعار السلع المستوردة في السوق اليمنية مقدرة بالريال ولكن ما يحدث كان هو ارتفاع الأسعار وليس انخفاضها ، ولم يكن للامام كما سبقت الإشارة أية سيطرة نقدية ومن ثم لم يكن في مقدوره اتخاذ أية إجراءات تصحيحية . انظر : Brown, op. cit., p. 357.

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ - ١١١ .

لم يفصلها عن مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلى الرغم من ان هذه الطبيعة قد زارت اليمن في الفترة ما بين ١٩٥١ ، ١٩٥٢ فإن أحد الباحثين اليمنيين قد قرر ان ما استقاه من معلومات من أطباء البعثات اللاحقة لها يجعل استنتاجاتها صحيحة عموماً حتى قيام الثورة (١) . وهكذا ظلت اليمن حتى قيام الثورة بمستشفيات ثلاثه في صنعاء وتعز والحديدة و ٢٥ طبيباً بمعدل طبيب لكل ٢٠٠ ألف من السكان (٢) وعدد قليل للغاية من الممرضات قد لا يجاوز أصابع اليد الواحدة (٣) . ولكن ما سبق لم يكن غريباً أن يصل معدل وفيات الأطفال إلى ٤٠ - ٥٠٪ (٤) ، وأن تجد كل أنواع الأوبئة مرتعاً خصباً لها في اليمن (٥) . ولا يمكن انهاء الحديث عن الحالة الصحية دون ذكر القات الذي سبق أن رأينا آثاره المدمرة اقتصادياً ، والذي لا تقل آثاره الصحية فداحة ، فاليمني يخصص جزءاً كبيراً من دخله للقات على حساب تغذيته ، ثم يأتي القات ليقول من شهيته فتنشر أمراض سوء التغذية ومضاعفاتها ويؤدي ذلك بدوره إلى جعل الجسم ضعيفاً يسهل للأمراض المختلفة الانقضاض عليه (٦) . ولاشك في مسئولية الحكومة الامامية عن الأوضاع السائدة عموماً ، اذ لم تهتم بتوفير حد أدنى من الخدمة الصحية لليمنيين خاصة وإن قدرة اليمنى العادية على توفير الخدمة الصحية لنفسه كانت شبه معدومة بالنظر إلى مستوى الدخل الفردي والتمن الباهظ للأدوية (٧) ، بل ان مسئولية الحكومة تمتد إلى مقاومة وصول الخدمات الصحية لليمن دون مقابل ، فقد ظلت تقيم العراقيل أمام عروض منظمة الصحة العالمية لتقديم خدماتها حتى تمكنت هذه المنظمة بعد جهد جهيد من اقامة مركز صحي في صنعاء في ١٩٥٧ وان لم يسمح بتسرب خدماته خارج المدينة (٨) .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٦ .

(٢) وهو معدل كاذب لأن بعض هؤلاء الأطباء كان مضطراً دائماً لاعطاء الكثير من وقتهم وطاقته لعلاج أفراد الاسرة المالكة وأسر السادة . راجع : فايان ، مرجع سابق .

(٣) د. طلعت اسكندر ، كنت طبيباً في اليمن ، ط ٢ ، القاهرة : وكالة

روز اليوسف الصحفية ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٦٢ .

(٤) المطار ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٥) طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١١٤ . المطار ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٧) فايان ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ - ١٥٨ . المطار ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٨) طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ - ٦٣ . وتمتد مسئولية الحكومة

الامامية في اليمن إلى عدم محاربة القات ، بل انه عندما نظم أحد الشعراء قصيدة عن =

وفي مجالات الخدمات الأخرى لم تكن هناك طرق صالحة لسير المركبات الآلية حتى أتم الصينيون بناء طريق الحديدية - صنعاء في ١٩٦٠ كذلك لم تكن اليمن ذات الموقع البحري الهام والتاريخ التجاري العريق تعرف أية موانئ صالحة لاستقبال السفن حتى أتم السوفيت بناء ميناء الحديدية في ١٩٦١ (١) ، وقد احتفظ النظام الإمامي بشبكة الاتصالات البرقية التي ورثها عن العثمانيين وإن تدهورت حالتها عن أيامهم ، كذلك لم تعرف اليمن شبكات المياه الصالحة للشرب إلا في تعز التي وجدت بها شبكة محدودة ذات مخارج مركزية نادرة ما كانت تعمل ، وكانت الكهرباء متاحة لحوالي ٣٪ من السكان بأسعار باهظة (٢) .

(ج) البنية الاجتماعية ودلالاتها السياسية : لعله قد اتضحت الآن بعض الأبعاد الأساسية للنظام الاجتماعي في اليمن الإمامية ، ولأغراض الدراسة الحالية فسوف نتعرض لأبعاد ثلاثة أساسية بهذا الصدد ، الأول يتعلق بالبنية الطبقية ، والثاني يتعلق بالانقسام بين القبائل والمدن ، والثالث يتعلق بالانقسام بين الزيود والشوافع .

وفيما يتعلق بالبنية الطبقية يمكن الاستعانة هنا بذلك التقسيم الثلاثي المبسط الذي يقسم الطبقات إلى عليا ومتوسطة ودنيا .

والطبقة العليا في اليمن كما هو واضح تتكون بصفة أساسية من السادة ، ومصدر قوتهم الأساسي هو انتسابهم أو ادعاء انتسابهم للنبي وهو ما يجعلهم يكونون أهل الحل والعقد الذين ينتخبون الإمام نظرياً الذي لابد أن يكون منهم ، وما يرتب لهم كافة الوظائف المربوكة في النظام التي كانت تترجم بدورها إلى مزيد من القوة الاقتصادية بالفساد الإداري ، غير أنه كان من بينهم أيضاً كبار الملاك (٣) وإن كان مفهوم أمراء الاقطاع لا ينطبق عليهم بالنظر إلى ما ذكرناه من طابع المركزية

آثاره المدمرة يقال إن الإمام يحيى قد غضب والف هو شخصياً قصيدة تتغنى بمحاسن القات (المرجع السابق ، ص ١٠٧) .

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٢) Brown, op. cit., pp. 357-8.

(٣) كان الإمام وأفراد الأسرة المالكة يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الزراعية انظر : Halliday, op. cit., p. 86.

وقد قدر أحد المصادر هذا الجزء بربع هذه الأراضي . أنظر :

B. Cherkasov, In The New Yemen, in : International Affairs, A Monthly Journal of Political Analysis, Moscow : Soviet Society for the Popularisation of Political and Scientific Knowledge, June 1963, p. 42.

الشديدة لحكم الإمام ، وكذلك كان بعض السادة يشتغل بالتجارة (١) . ومن الأساسي في تحليل هذه الفئة أن نشير إلى عدائها الأصلية لمحاولة التحديث ، ذلك أنه من الناحية الفعلية لم يكن السادة عموماً ملمين بالوسائل الإدارية الحديثة ، ومن ثم كان التحديث يعني انتقال الأدوار الرسمية من أيديهم إلى أيدي الشباب الذي تلقى تعليمه في الخارج ويعني هذا كما يقول براون « أن الحديث عن الإصلاح في ظل الإمامة كان نوعاً من حماقة » ، وقد لاحظ براون أن السنوات الأخيرة للإمام شهدت عدم قدرة السادة على تناول المشاكل المتزايدة لليمن ، وفي نفس الوقت عدم استعدادهم لتوظيف الشباب المتعلم مما بدا معه أنهم يجهلون حقيقة انتشار التيارات الثورية وتدميرها للمفاهيم التقليدية ، وهكذا انتهى إلى أن حكم السادة في اليمن قد أفرز في أيام الإمامة الأخيرة الأبعاد الكاملة للثورة (٢) .

ويدخل القضاة ضمن الطبقة العليا في اليمن الإمامية وإن يكن في مرتبة تالية للسادة كما سبقت الإشارة ، وسواء قام القضاة بوظيفة القاضى العادية أو بوظائف عليا تتعلق بالإدارة المحلية أو الوظيفة الدبلوماسية أو العسكرية فقد أتيحت لهم فرصة واسعة للثراء وحياسة الأرض ، وعبر القرون وطدت أسر القضاة نفسها في مواقع النفوذ المحلي السياسي والروحي متوازية في هذا مع أسر السادة ومن ثم متنافسة معها في الغالب ، وأصبح القضاة معتادين عبر الزمن على القيام بدور مسئول في الحكم الذي قدموا له تبريراً مذهبياً قوياً ، ولما كان بروز القضاة يستند إلى القدرة الفكرية والإدارية التي تظهر من خلال التعليم الديني فقد ظل هذا التعليم طريقاً هاماً للحراك الاجتماعي في اليمن الإمامية (٣) .

كذلك يمكن أن يضم شيوخ القبائل خاصة القوية منها إلى الطبقة العليا في اليمن ، ويرجع ذلك إلى وضع القبيلة كوحدة اجتماعية - وأحياناً سياسية - مستقلة ، مما يجعل من شيوخ القبائل حلقة وسيطة في نظام الاستغلال الإمامي لليمنيين ومن ثم فئة من ذوي الامتيازات (٤) . وقد كان دور شيوخ القبائل حاسماً أكثر من مرة في تثبيت سلطة الإمام

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

(٢) Brown, op. cit., pp. 354-5.

(٣) محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٢٩ . Stookey, op. cit., pp. 251-2.

(٤) المطار ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

الذي منحهم بدوره الامتيازات وفاء لدورهم هذا ، ولكن الطابع الاستقلالي لقبائل الشمال بصفة خاصة ، فضلا عن الأبعاد السابقة لنظام الامامة جعلت بعض شيوخ القبائل يقفون في صف المعارضة لهذا النظام (١) .

وإذا استثنينا قلة من أثرياء التجار تنتمي الى الطبقة العليا فاننا يمكن أن نجعل من التجار في اليمن أحد مكونات الطبقة المتوسطة ، وتتميز طبقة التجار بأنها طبقة عصرية لاحتكاكها الطبيعي بالخارج وكذلك بأنها شافعية بالأساس بعكس الطبقة العليا المكونة من زيود اساسا ، وكانت في تعارض مباشر مع النظام الامامي بسبب الظروف المشبعة السابق الحديث عنها للنشاط التجاري ، ومن ثم فان معظمهم قد انجذب الى مجموعات المعارضة وساعد على تمويل أنشطتها (٢) وتأكد هذا بانتمائهم الشافعي الذي سنرى دلالة السياسية فيما بعد .

والمكون الثاني للطبقة المتوسطة في اليمن هم المثقفون ، ويتميز هؤلاء بأنهم من اصول اجتماعية عديدة غير ان غالبيتهم تنتمي لأصول ترتبط بطبقة التجار ، ولهذا نتاجه الهامة بالنسبة لموقفهم الفكري والسياسي ، كذلك فعلى الرغم من ان مصطلح المثقفين يمكن أن يمتد ليشمل أولئك الذين تابعوا دراساتهم محليا الا ان الحالة السابق بيانها للتعليم في اليمن قد جعلت العنصر الخارجي في التكوين الفكري للمثقفين اليمنيين يبدو واضحا ، وكان لهذا أثره الحاسم في موقفهم الفكري والسياسي ، فان وضع اليمن الامامية مقارنا بوضع أي بلد تلقوا تعليمهم فيه قد فرض عليهم الوعي بضرورة التغيير الجذري . وقد ظل بعض المثقفين اليمنيين مقيما في الخارج ، أما الذين عادوا فقد عوملوا بطريقة أكدت الوعي السابق لديهم ، وقد كان حذر الامام منهم واشتباهه حتى في أولئك الذين يتعاونون معه منهم مضرب الأمثال (٣) . وعموما فان أولئك الذين عادوا قد اصطدموا بالسادة المعادين لكل تحديث كما سبقت

(١) المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢)

(٣) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

Wenner, op. cit., pp. 85-6.

الإشارة ، ومن ثم فان وضعهم بعد العودة لم يخرج عن تأجيل توظيفهم ثم اعطائهم وظائف وهمية ، وكان رد فعل هذا كله حتميا (١) .

والمكون الثالث للطبقة المتوسطة في اليمن هم العسكريون من الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة ، وقد سبق ان رأينا ان الجيش كان أقل مؤسسات الامامة من حيث سيطرة السادة عليها ، وان سيطر الزيود عليها ، ولهذا فانه باستثناء كبار القيادات التي كانت تنتمي بحكم وضعها الوظيفي على الأقل الى الطبقة العليا يمكن اعتبار العسكريين في اليمن بؤرة للطبقة المتوسطة ، وقد لعب عنصر الاحتكاك الخارجي دورا هاما في تكوين الموقف الفكري والسياسي للعسكريين ، اذ انه ابتداء من الثلاثينيات بدأ احتكاك العسكريين اليمنيين بالخارج في صورة ارسال البعثات من الطلاب اليمنيين للخارج لتلقى العلوم العسكرية ، ومجيء البعثات العسكرية من الخارج لتنظيم وتدريب الجيش اليمني ، وتم هذا الاحتكاك بصورتيه السابقتين بالمؤسسة العسكرية العراقية (١٩٣٦ - ١٩٤٨) والمصرية (١٩٥٢ - ١٩٦٢) والسوفييتية (١٩٥٧ - ١٩٦٢) ، وفي كل الأحوال كانت النتيجة صدمة ثقافية كبيرة لم يقتصر أثرها على أولئك الذين تعرضوا مباشرة لها بل امتد الى غيرهم من الضباط وهكذا امتد السخط على الامامة والرغبة في التمرد أو الثورة الى فئات واسعة من الضباط حتى على الرغم من ان معظمهم لم يغادر اليمن او يتلقى تدريباً على يد البعثات غير اليمنية الموجودة هناك .

وفي أسفل السلم الاجتماعي في اليمن يجيء العمال الذين كانوا لا يمثلون أي وزن عددي يعتد به ويرجع ذلك الى الوضع السابق بيانه للصناعة في اليمن الامامية ، ومع ذلك فقد وجد تكوين جنيني لطبقة عاملة يمنية من بين أولئك الذين عملوا في مشروعات البنية الأساسية التي نفذها الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية والولايات المتحدة (٢) ، كذلك يدخل الفلاحون ضمن الطبقة السفلى وكانوا يمثلون حوالي ٨٠٪

(١) يذكر بروان الذي عاش في اليمن في الفترة الحاسمة قبيل الثورة ان أصوات احتجاج المثقفين الشباب قد أصبحت تسمع علنا في العاصمة ، ويعلق على ذلك بان موارثهم من النظام القائم قد دفعتهم الى اللامبالاة بالنتائج الرهيبة التي قد تترتب على سلوكهم هذا . وكان هذا مجرد أحد المؤشرات الواضحة على ان ثمة أزمة كانت تقترب لا من الأسرة الحاكمة فحسب بل من نظام الامامة برمته . انظر : Brown, op. cit., pp. 354-5.

(٢) المطار ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

من السكان ويعيشون في أكثر الأحوال بؤسا كما أوضح بحث أحوال الزراعة في اليمن ، ولم يكن حوالى ٨٥٪ منهم يمتلك أى أرض (١) ، ويدخل في هذه الطبقة أيضا الجنود الذين لم يكن بؤسهم يختلف عن السواد الأعظم من الشعب (٢) ، والعبيد الذين ظلت تجارتهم قائمة حتى سقوط الامامة ، وان تمتعوا أحيانا بحرية وحياة يحسدونها عليهم الفلاحون ، والأخدام وهم أدنى فئات هذه الطبقة وينحدرون من أصل عشى وكانت توكل اليهم كل الأعمال المضيئة التي يزدريها الآخرون (٣) .

والبنية الثانية التي تعيننا في النظام الاجتماعى هي بنية القبائل - المدن أو ما يقابل الريف - الحضر في اليمن الامامية ، ويمكن ان تقسم اليمن تقسيما مبسطا الى شمال قبلى وجنوب حضرى ، ويبدو ان هذا التمييز قد بدا تاريخيا بالحكم الأيوبى لليمن ، فمنذ تلك المرحلة خضع الجنوب لبيروقراطية متقدمة ، وحل الموظفون المدنيون محل شيوخ القبائل في دور الوسيط بين الأفراد والدولة ، وعبر الزمن فقدت المنطقة الكثير من خصائصها القبلية ، وفي نفس الوقت بقيت التقاليد والعادات والتماسك القبلى في الشمال دون مساس ، وبقي دور شيوخ القبائل محددا ومعترفا به (٤) . ومن الواضح ان التغير الجغرافى الذى جعل الشمال دائما أصعب خضوعا للمؤثرات الخارجية قد لعب دورا واضحا بهذا الشأن .

ولهذا التمييز بين القبائل والمدن دلالتة السياسية الهامة ، وثمة اتفاق على انه على الرغم من ان معظم رجال القبائل شبه مستقلين ويعملون بفلاحة الارض فان كراهيتهم الضارية لسكان المدن لم تقل عبر السنين الا قليلا (٥) ، ويمكن تفسير ذلك أولا بجذب مناطق الشمال الذى مثل دافعا هاما للسلوك العدوانى عموما (٦) ، وثانيا بالاستغلال الذى يشعر رجل القبيلة بأنه يخضع له من قبل ساكنى

Cherkasov, op. cit., p. 42.

(١)

(٢) راجع ، عبه الله جزيلا ، التاريخ العربى للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ - ١٩٦٣ ، بيروت : دار العودة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٣) العطار ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ١٩ .

Strookey, op. cit., pp. 252-3.

(٤)

Wenner, op. cit., p. 380

(٥)

(٦) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٢ - ٢٢ .

المدن ، فالقبائل تعتبر كل ما في صنعاء ملكا اساسيا لها « لان نتاج ارضها قد صب في صنعاء اما في شكل بضائع لا يؤمن القبلى ان الصناعى قد دفع ثمنها الوافى ، واما في شكل نقود تحايل موظفو صنعاء على ابتزازها من القبلى بمختلف الوسائل (١) » ، وقد ضاعف هذا من شعور الاغتراب الذى كان القبلى يشعر به تجاه الفئات الاجتماعية الأخرى ، والحقد عليها لاستشعار التفاوت الحضارى بينه وبينها (٢) وقد كان رجال القبائل بتقاليدهم الاستقلالية والحربية الرأسخة ينعون على سكان المدن عدم قدرتهم على تسوية منازعاتهم بانفسهم أى اعتمادهم على « حكومة » تحمى ارواحهم وممتلكاتهم وتقيم العدالة بينهم فضلا عن انتقادهم رجل المدينة لعدم قدرته على حمل السلاح او رغبته في ذلك ، وهكذا فان وينر يذهب الى ان كل قبيلة في واقع الأمر تمثل أمة صغيرة لها أرضها ومراعيها وآبارها وأسواقها وخريطة ولاءاتها وأصدقائها وأعدائها وتاريخها ٠٠ الخ ، وبسبب هذا التاريخ الطويل من الاستغلال فان المرء بوسعه ان يفترض ان أية محاولة لتأسيس سلطة عليا على القبائل حتى من طرف يمنى لن تجد ترحيبا من جانبهم (٣) .

وقد حاولت الامامة مواجهة الوضع السابق بشتى الوسائل وتنوعت وسائلها للسيطرة على القبائل من رشوة شيوخها أو تأليب القبائل بعضها على البعض الآخر أو الاكراه بالسلاح ، غير ان الوسيلة الأولى في الأهمية والفعالية كانت نظام الرهائن ومؤداه أخذ رهينة من شيوخ القبائل تكون عادة أقرب الناس (من الذكور) الى الشخص الذى يرغب الامام في اخضاعه ، ويكون احتمال انتقام الامام من هذه الرهينة كعقاب هو الذى يكبح هذا الشخص من القيام بأية أعمال عدائية ضد الامام (٤) .

اما البنية الثالثة التي نعالجها في سياق النظام الاجتماعى في اليمن الامامية فهي البنية الطائفية ، وهى المتعلقة بانقسام اليمن مذهبيا

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢ . انظر ايضا ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٣) Wenner, op. cit., pp. 38-40. In grams, op. cit., p. 36.

انظر ايضا : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ١١ ، ١٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧٤ .

الى زيود وشوافع (١) ، وثمة اختلاف حول الوزن العددي لكل من الزيود والشوافع ، ولكن معظم الدراسات الموضوعية تميل الى التوازن العددي تقريبا بين أنصار المذهبين وان وجد رجحان فهو للشوافع وبحيث لا تتجاوز نسبتهم الى السكان ٦٠٪ تقريبا . ويسكن الشوافع جنوب اليمن بصفة عامة ، وثمة أزمة أصيلة في شرعية نظام الامامة بالنسبة لهم فهم لم يعترفوا أبدا بحصر الامامة في أهل البيت وفقا للمذهب الزيدي ، فاذا أضفنا الى ذلك ما رأيناه من الاستبعاد الطبيعي للشوافع عموما من الأدوار الهامة في بنية السلطة السياسية ، والتكوين الطبقي لهم الذي تغلب عليه طبقة التجار وفئة المثقفين لانتبهنا الى التعارض الواضح بين الشوافع وبين نظام الامامة . ويعنى هذا انه مع الاعتراف بأن الانقسام الزيدي الشافعي له ذاتيته الخاصة الا انه اتفق مع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في اليمن الامامية (٢) ، ومن ثم فان من المهم في نهاية هذا التحليل أن نؤكد على أن الصراع الداخلي في اليمن لم يكن صراعا دينيا وان اتخذ في بعض أبعاده شكلا طائفيا (٣) .

(د) سياسة العزلة وحدودها : لا يمكن فهم التطور السياسي لليمن الامامية دون التعرض لسياسة العزلة ، وقد حاول كل من الامام يحيى وابنه أحمد من بعده أن يتبعوا هذه السياسة غير أن عزل اليمن عن المؤثرات الخارجية لم يتحقق تماما - وهو أمر بديهي في عالم القرن العشرين - وان استطاعا بالطبع تقليل تسرب هذه المؤثرات الى اليمن الى حد كبير .

(١) يسبق المذهب الشافعي المذهب الزيدي من حيث الظهور في اليمن ، ويوجد في اليمن عدا المذاهب السابقين عدد من أنصار الطائفة الاسماعيلية يقدر عددهم بحوالى ٢٥ - ٥٠ ألف ، كما كان يوجد بها حوالى ٥٠ ألف يهودى حتى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ حين نقلوا الى اسرائيل وبقي منهم حوالى ١٥٠٠ ، ومن الواضح أنه لا يوجد للاسماعيليين ولا لليهود أى مغزى سياسى بحكم الوزن العددي على الأقل .

راجع : الطائر ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٩ . Wenner, op. cit., p. 34.

(٢) راجع : الطائر ، مرجع سابق ، ص ٩٦ - ٩٨ . Wenner, op. cit., p. 35. Halliday, op. cit., pp. ٥٢-3.

ولا تنفرد اليمن وحدها بهذه الظاهرة كما هو واضح من الحالة اللبنانية وحالة ايرلندا الشمالية .

(٣) يؤكد هذا ما يذكره أحد الباحثين اليمنيين من عدم وجود احتكاك طائفي يذكر في اليمن (شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢١) وما يؤكد برهان بقوله انه على الرغم من وجود مرارة بين الزيود والشوافع فانها لم تتطور أبدا الى مواجهة صريحة بين الطائفتين Brown, op. cit., p. 364.

وفى بحث أسباب اقتراب هذه السياسة يمكن الإشارة الى سببين أساسيين :

أولا : الخبرة التاريخية القاسية لليمن مع الأجانب سواء فى حروبهم الطويلة للاستقلال عن العثمانيين او علاقاتهم ببريطانيا فى الجنوب اليمنى التى لم تتورع عن الاستعمال الوحشى للقوة المسلحة ضدهم ، بل ان هذه الخبرة القاسية امتدت الى الجارة العربية المستقلة وهى السعودية ، فقد نشبت بين البلدين فى ١٩٣٤ حرب بدأتها السعودية وانتهت بانتصارها وخروج نجران وعسير من حوزة اليمن (١) .

ثانيا : رغبة آل حميه الدين فى الحفاظ على حكمهم ، وقد سبق ان رأينا موقف قبائل الشمال خاصة الحادى تقليديا لاية حكومة مركزية مما زاد من مخاوف التأثير الأجنبي عليها لتأليبها ضد الأئمة ، كذلك كان للقبائل أثر غير مباشر فى دفع الأئمة الى سياسة العزلة لاضطرابهم الى تكريس جزء كبير من طاقتهم ووقتهم لتثبيت السيطرة على القبائل (٢) . ومن ناحية أخرى فان التخلف الشديد لليمن جعل أى احتكاك لليمنيين بالعالم الخارجى ينتهى بدعمهم الى محاولة أحداث تغيير أو على الأقل اصلاح لنظام الامامة ، ومن هنا فان الراى القائل بأن سياسة العزلة كانت سياسة متعمدة للحفاظ على وضع الأئمة رأى صحيح دون شك (٣) .

ويبدو ان التحديات الخارجية المباشرة التى واجهت الامام يحيى من ناحية الجنوب (بريطانيا) والشمال (السعودية) فضلا عن الرغبة فى تهدئة حركة المعارضة الداخلية المتصاعدة خاصة بعد هزائم الامام العسكرية والسياسية فى المجال الخارجى (٤) قد أدت الى تخفيف نسبى لقيود العزلة قرب نهاية حكمه ، وكان أهم مظاهر هذا التخفيف ارساله

(١) راجع : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٤١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٣) أنظر : Halliday, op. cit., p. 85.

(٤) فى نفس السنة التى هزم فيها الامام فى حربه مع السعودية وقع مع بريطانيا معاهدة عرفت بمعاهدة صنعاء اعتبرت هزيمة سياسية له اذ أنها علقت البت فى موضوع الحدود اليمنية الى أن تتم مقاضات بين الطرفين بشأنها قبل انتهاء مدة المعاهدة (٤٠ عاما) وقد اعتبر بحق ان هذه المدة ستتمكن بريطانيا من تثبيت وجودها فى جنوب اليمن بما يند تخليا فعليا من الامام عن دعاويه فى هذا الاقليم .

راجع : السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٩ .

عددا يسيرا من الطلاب الى الخارج وبصفة خاصة الى العراق ابتداء من منتصف الثلاثينيات لتلقي العلم كان من بينهم عشرة طلاب اختارهم بنفسه لتلقي العلوم العسكرية في العراق (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ، وكذلك استقدم فيما بعد بعثة عسكرية من العراق ، وأخرى تعليمية من مصر اعتقادا منه فيما يبدو بأن تعليم اليمنيين في بلادهم أقل خطورة من ارسالهم للخارج ، ومع ذلك فقد كان لهذه الاجراءات كلها اثرها اسديشي الهائل (١) .

واستمر الامام احمد محافظا على سياسة العزلة ، غير ان عهده قد شهد ظهور قوى جديدة لم تكن مقاومتها ممكنة ، وانما أمكنه فقط أن يحاول التكيف معها ، وهي محاولة ساعدت في النهاية على القضاء على حكمه ، فضلا عن الأثر المتصور لثورة الاتصال والحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أية سياسة للعزلة فان الامام لم يكد يمضي أربع سنوات في الحكم حتى نشبت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ، وكان لهذه الثورة تأثير ضخم على اليمن يقتضي منا وقفة تفصيلية بالنظر الى موضوع الدراسة .

ولا يجب أن يفهم مع ذلك ان التأثير المصري على اليمن قد بدا بثورة يوليو ، فقد كان التأثير الثقافي والسياسي لمصر حقيقة واضحة قبل الثورة سواء عن طريق الأزهر أو البعثة التعليمية المصرية في اليمن في الأربعينيات أو الاخوان المسلمين (٢) . غير ان ثورة ١٩٥٢ قد أضافت أبعادا جديدة هائلة لهذا التأثير ، وقد وصف أحد الساسة اليمنيين هذا التأثير بقوله : « كانت الحملة على النظام الملكي وعلى أسرة الملك والاقطاع

(١) ليس أدل على هذا الأثر من أن أية مراجعة سريعة لأسماء اليمنيين الذين أرسلوا في بعثات للخارج تظهر ان معظمهم قد شارك في محاولة للثورة على الامامة ، فمنهم من قضى نحبه بسيف جلادى الامام ، ومنهم من بقى حتى شارك في ثورة ١٩٦٢ . راجع عبد الله بن أحمد الثور ، ثورة اليمن (١٣٦٧ - ١٣٨٧ هـ / ١٩٤٨ - ١٩٦٨ م) . دراسات يمنية ، القاهرة : دار الهنا للطباعة ، مارس ١٩٦٨ ، ص ٤٣ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ - ٤٤٨ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٧ . Wenner, op. cit., pp. 83-5.

(٢) راجع في تفصيلات هذا التأثير : القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد السامح ، اليمن : الانسان والحضارة ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ . محمد أحمد نعمان « لى نفهم القضية ، الاتحاد اليمني - لجنة النشر ، عدن مطبعة السلام ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٤٦ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ . Wenner, op. cit., p. 85.

والحكام السالفين قد بلغت أشدها وانتشرت الراديوات في كل مكان وبدأ الجيش اليمني ينظر الى نفسه ويحس بأن واجبه ليس تحصيل الضرائب بالقوة ولا تأديب اللصوص أو تقديم الضحايا من أبناء الشعب فريسة لمديرى الادارات أو قضاة الشرع . . وهتف الناس فى الاسواق اليمنية بحياة الثورة والضباط الأحرار « (١) . كذلك تأثر زعماء المعارضة اليمنية بالثورة وتفاءلوا خيرا من انعكاساتها المحتملة على قضيتهم (٢) . بل لقد كان أحد العوامل التى حكمت موقف حركة الأحرار اليمنيين من التفضيل بين البدر وأعمامه لمنصب ولى العهد هو موقف كل من هؤلاء من مصر بعد ٢٣ يوليو ٥٢ ، « ولقد كان رأى الأمراء والأعمام فيها سينا الى أبعد الحدود ، مبنيا على الخوف الشديد ، وكانوا لا يفتأون يرددون فى مجالسهم هم وكل من يتصل بهم كل ما يمكن أن يسىء الى سمعة مصر وينفر الناس منها ، بينما كان البدر على العكس منهم فكان هذا عاملا من عوامل توثيق صلاته بالأحرار وتفضيلهم له على سواء اقتناعا منهم بأن من يستروح ما يجرى فى مصر لابد أن يكون عازما على تغيير أوضاع البلاد » (٣) .

ومن المؤكد ان الوعي بخطورة تأثير ثورة يوليو قد امتد الى الامام احمد ذاته ، خاصة وان الأحرار اليمنيين الذين حرموا من دخول مصر فى أعقاب انقلاب ١٩٤٨ قد منحوا هذا الحق بعد الثورة (٤) ، وهكذا « فزع الامام فزعا شديدا » على حد تعبير أحد المصادر اليمنية « وأبدى استياءه من كل عمل تعمله الثورة المصرية ، ولم يخف نقمته على رجال الثورة والطعن فى شخصياتهم من عديد الوجوه ، ولم يجد ذلك شيئا فأمر بمنع الراديو من القهوات فى المدن جميعا ، ثم أمر ألا يسمح بدخول

- (١) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
- (٢) محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مناقشة سياسية حول مستقبل اليمن اشترك فيها داخل سجن حجة عبد الله السلال وآخرون ، سلسلة اضواء على طريق اليمنيين ، بيروت : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٣ ، ص ١١١ - ١١٢ .
- (٣) محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .
- (٤) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ . وعلى سبيل المثال عاد الزبيرى أحد زعماء حركة الأحرار من باكستان الى مصر حيث أسس « جمعية الاتحاد اليمني » المناوئة للامام ووجه احاديث سياسية من صوت العرب (الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٣) واذنت الحكومة المصرية للتفضيل الورتلانى الجزائرى الذى قام بدور بارز فى انقلاب ١٩٤٨ بالعودة الى مصر ، وكان على صلة طيبة بعبد الناصر (حسن العشماوى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٥) .

أي مدياع من أي ميناء يمتد إلى برخصة خاصة منه شخصيا ، وبرر هذا بأنه لم يكن من وراء دخولها إلا الفساد ، وغرقت المدن جميعها وكثير من القرى بالراديو المهربة ، (١) .

وربما يكون اخفاق الامام في عزل شعبه عن تأثير الثورة هو ما دفعه الى تحسين علاقاته بها خاصة وأن القاهرة وإن أبدت عطفًا على حركة المعارضة إلا أنها حاولت في نفس الوقت الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع حكومة اليمن (٢) ، وفي الواقع إن عبد الناصر كان يرفض دائما في ذلك الوقت فكرة العمل على قلب نظام الحكم في اليمن (٣) ، كذلك فإن البدر الذي سبقت الإشارة إلى ما كان يبديه من تعاطف مع الثوار المصريين ربما يكون قد لعب دورا في دفع أبيه إلى التقارب مع مصر ، وهكذا أبدى الامام استعدادا لهذا التقارب بشرط ألا تمكن القاهرة زعماء المعارضة اليمنية المقيمين فيها من شن الحملات ضد نظامه (٤) .

غير أن هذه الدوافع الداخلية للامام أحمد في الاقتراب المشروط من الثورة المصرية لم تكن الوحيدة ، إذ مثلت السياسة البريطانية في جنوب اليمن في ذلك الوقت دافعا آخر لا يقل أهمية ، فقد كان الامام أحمد ينظر بالتفاق منذ بداية الخمسينيات إلى الفكرة البريطانية في إقامة اتحاد لحميات الجنوب العربي ، وقد عارض مشروع هذا الاتحاد عندما عرض على سلاطين المحميات وأمرائها في يناير ١٩٥٤ معارضة فورية وعنيفة لدرجة أدهشت البريطانيين أنفسهم (٥) . وبالإضافة إلى تفسير هذه المعارضة بدعوى الامامة في جنوب اليمن فإن ثمة اتفاقا على أن الامام كان يخشى من تهديد هذا الاتحاد للسلامة الإقليمية لليمن باعتباره أنه سيمثل

(١) محمد أحمد نعمان ، لكي نفهم القضية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
Ingrams, op. cit., pp. 83-4.

(٢) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) روى حسن المشماوى أن الفضيل الورتلاني طالما حدث عبد الناصر بفكرة معاودة قلب نظام الحكم في اليمن ولكنه كان يرفضها . انظر : حسن المشماوى ؟ مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٤) محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٥) أنظر جيليان كينج : أهداف الاستعمار في عدن ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، سلسلة كتب سياسة ، القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر ، ١٥/٢/٦٦ ، ص ٩٤ - ٩٥ . قطبان الشمس : الاستعمار البريطاني ومصر كنا الحرية في جنوب اليمن « عدن والإمارات » ، القاهرة : دار النصر للطباعة والنشر والإعلان ، ٢٠/٥/٦٢ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
Ingrams, op. cit., p. 87.

ككيان شافعي بؤرة لجذب العناصر الشافعية الساخطة في جنوب اليمن (١) . وتشير بعض المصادر إلى أن الامام أحمد قد حاول الحصون على مساعدة من الغرب لمواجهة هذا الخطر الجديد ، لكنه أخفق بسبب التأثير البريطاني (٢) ، ومن ثم فقد كان عليه أن يتجه وجهة أخرى وفرضت الظروف أن تكون هذه الوجهة هي مصر التي كانت سياستها المعادية للاستعمار والأحلاف الغربية قد بدأت تتبلور في هذه الفترة .

وكان التعاون بين مصر واليمن قد ظل محدودا في أوائل الثورة فاقصر على دخول دفعة من حوالى خمسة عشر طالبا يمنيا كانوا يدرسون في القاهرة منذ ١٩٤٨ إلى الكلية الحربية في ١٩٥٢ (٣) ، كذلك أرسلت مصر بعثة تعليمية إلى اليمن وزادت من المنح التي تقدمها إلى الطلبة اليمنيين لتلقي العلم في مصر (٤) . غير أن التعاون بين البلدين بدأ ينزaid مع منتصف الخمسينيات ، وفي ١٩٥٤ طلب الامام بعثة عسكرية مصرية أرسلت له بالفعل ومعها بعثة من ضباط الشرطة ، وقد عكست هذه البعثة في نشاطها موقف الحكومة المصرية غير الميال إلى التدخل في شئون اليمن (٥) وعندما أشيع أن للبعثة يدا في انقلاب ١٩٥٥ ضد الامام حرصت مصر على إرسال حسين الشافعي عضو مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت لتهنئة الامام بنجاحاته حرصا على بقاء العلاقات الودية بين الدولتين (٦) .

ومهد عام ١٩٥٥ لانتقالة هامة في تعامل النظام المصري مع اليمن الامامية ، ففي أعقاب الانقلاب السابق عادت مصر إلى احتضان حركة الأحرار اليمنيين التي كانت قد منحت الامام تأييدها أثناء الانقلاب

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .
Ingrams, op. cit., p. 87.
Tom Little, South Arabia Arena of Conflict, London : Pall Mall Press, 1968, pp. 45-8.

(٢) Ibid., p. 49.

(٣) وهي الدفعة التي تخرجت في ١٩٥٥ وبين أفرادها خمسة على الأقل من القيادات البارزة في ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، ويروى جزيلا أن البدر هو الذي ساعد هذه الدفعة على دخول الكلية الحربية المصرية . جزيلا ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢١ . محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .
الطائر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٥) يقول رئيس هذه البعثة (اليوزباشى أحمد كمال أبو الفتوح محافظ القليوبية فيما بعد) أن أحوالها مضت عادة وان أفرادها أقاموا علاقات طيبة مع اليمنيين واكتسبوا ثقة الامام نسبيا . قتلا من حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

(٦) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ . الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

ولكنه تنكر لها في أعقابها فلجأ بعض زعمائها الى مصر حيث سمح لهم باستخدام صوت العرب للتنديد بالامامة وكذلك اصدار جريدة صوت اليمن ابتداء من أغسطس ١٩٥٥ (١) ، وفي نفس الوقت كان عام ١٩٥٥ هو عام الذروة في معركة مصر ضد الأحلاف الغربية ، وهكذا اعتبر ميثاق جدة الثلاثي بين مصر واليمن والسعودية في أبريل ١٩٥٦ محققا لمصلحة أساسية لكل من الامام وعبد الناصر فقد كسب الامام وقف تأييد مصر لحركة المعارضة فضلا عن اعطاء شعب اليمن الانطباع بأنه حليف لعبد الناصر كما كسب التحالف مع مصر في وجه بريطانيا ، وكسب عبد الناصر نجاحا لتحركه المعادي لحلف بغداد (٢) .

ولم يقف توثيق اليمن لعلاقاتها الدولية عند مصر فحسب في ذلك الوقت بل امتد ليشمل الاتحاد السوفيتي ، وكان السوفيت الذين تعود علاقتهم بالامامة في اليمن الى العشرينيات (٣) قد بدأوا بعد وفاة

(١) المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) قيل ان الامام حدد عبد الناصر صراحة بالانضمام الى الحلف ما لم يوقف تشجيع حركة المعارضة المضادة لحكمه وان عبد الناصر قد قبل ذلك (محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٦٩) . ومن ناحية أخرى فقد قيل في مصر لزعماء الاحرار اليمنيين صراحة ان الاجراءات التي اتخذت لوقف نشاطهم كانت حرصا على احتواء الامام احمد الى صف الدول الراضية لحلف بغداد (نص اجابات مكتوبة من الاستاذ احمد محمد نعمان عضو المجلس الجمهوري اليمني ورئيس مجلس الوزراء سابقا على أسئلة وجهها الباحث اليه (٧٧/٥/١٨) ، ص ٢) . انظر ايضا : الشهاري : مرجع سابق ، ص ١٤ - ١٥ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣) في ١٩٢٨ عقد السوفيت معاهدة صداقة تجارة مع الامام يحيى ، وكانت اول معاهدة من نوعها لم مع دولة عربية وقد أعقبها نشاط تجاري سوفيكي كثيف في اليمن وجد صدق طيبا للغاية لدى تجارها بسبب الاثمان التي كان الوكلاء السوفيت يتعاملون بها ، وكانت مدة المعاهدة عشر سنوات لم تجدد بعدها ، وانتهى بذلك كل نشاط سوفيكي في اليمن ، ويبدو معقولا النظر الى ذلك في اطار مراجعة الاتحاد السوفيتي لسياسته في محاربة النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط عموما بالنظر الى تصاعد الخطر النازي دوليا فضلا عن تغلغل النفوذ الألماني الايطالي في المنطقة العربية بوجه عام في ذلك الوقت . انظر : بوندارييفسكي ، سياستان آراء العالم العربي ، موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥ ، ص ٢٩٦ - ٣٠١ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ - ٢٤٠ . وانظر نص المعاهدة ص ٥١٤ - ٥١٦ . د . د . وليد الشريف ، الاتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي ، في : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ص ٢ ، ع ٤ ، يناير ٧٦ ، ص ٩١ - ٩٢ .

ستالين ، اجمعون سياستهم تجاه دول العالم الثالث كما هو معروف (١) وتأكد هذا الاتجاه لديهم بموقف الدول العربية الراضية لسياسة الأحلاف العربية ، وفي هذا الاطار عقدت صفقة السلاح الشهيرة مع مصر في سبتمبر ١٩٥٥ ، وفي هذا الاطار أيضا وقعت معاهدة صداقة بين الاتحاد السوفيتي واليمن في ١٩٥٥ وزار البدر الاتحاد السوفيتي في ١٩٥٦ ، وتحدثت الصحافة السوفيتية بحماس عن الروابط التقليدية بين البلدين وامتدحت الامام يحيى كقائد وطني وقارنت تواضع معيشة الأمير البدر بغيره من الحكام العرب ، وتلى ذلك وصول أسلحة سوفيتية لليمن في أكتوبر ١٩٥٦ (٢) يبدو ان عبد الناصر قد لعب دورا في اقناع السوفيت ببيعها لليمن (٣) .

وكانت نتيجة هذه التطورات السابقة كلها مزيدا من تحليل سياسة العزلة ، وقد تلا ابرام صفقة الأسلحة السوفيتية اليمنية نشاط سوفيكي ومصري داخل اليمن وان لم يأخذ في الغالب شكل التدخل في شئونها الداخلية ، فأرسلت بعثة عسكرية سوفيتية الى اليمن في ١٩٥٧ للتدريب على استخدام الأسلحة السوفيتية ، وقد ابتعدت هذه البعثة عن أي تدخل في شئون اليمن الداخلية وجاء هذا متسقا مع مبررات تعامل السوفيت مع نظام الامام (٤) ، كذلك أرسلت بعثة مصرية مكونة من خمسة ضباط وبعض ضباط الصف في نفس العام (٥) ، وقد عاملها الامام وابنه بحذر فحرصا على أن تعمل في مكان منعزل وعلى أن تدرب عناصر معروفة لهما شخصيا ، غير ان البعثة قد نقلت بعد ذلك الى صنعاء ويعتقد جزيلان ان ذلك قد تم بعد اتصال بين القاهرة والامام ، وبعد ذلك فتحت الكلية الحربية بصنعاء وتولت البعثة التدريب فيها (٦) مما زاد من أثرها دون شك ويرى أحد المصادر ان الأمر لم يتجاوز هذا

(١) راجع : والترلاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، نقله الى العربية لجنة من الاساتذة الجامعيين ، ط ١ ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، أغسطس ١٩٥٩ ، ص ١٨٣ - ١٨٧ .

(٢) الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٣) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٩ .

(٤) يؤكد هذا ما يروي جزيلان عن الحذر الشديد لافراد هذه البعثة ازاء ما كانوا يسمعون من بعض الضباط اليمنيين الثوريين عن الامام وابنه البدر وسياستهما . المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٥) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٦) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

الأثر القاصر على النواحي العسكرية وذلك لافتقار رئيسها لآية خلفية أو اهتمامات سياسية (١) ، ومع ذلك فإن جزيلا من يؤكد أن الشخصيه الثنائية في البعثة كانت مكلفة « بهمة ما » (٢) . وعلى أية حال فإنه يبدو من المنطقي أن يكون بعض أفراد البعثة أو أحدهم بنفس النظر عن موقف قيادتها الرسمية قد قام - بتكليف سياسي بالطبع - باتصالات مع بعض عناصر المعارضة في اليمن على الأقل بغرض معرفة وزنها الحقيقي بما يفيد في رسم السياسة المصرية تجاه اليمن ، كذلك يبقى مؤكدا أن أفراد هذه البعثة كانوا على علم بتحركات بعض العناصر المعارضة ، وهم حتى عندما لم يتعاطفوا معها صراحة ويدعموها إلا أنهم أيضا لم يعملوا لاقضاء عليها ، ويؤكد هذا الطبيعة التكتيكية لتحالف النظام المصري مع نظام الامامة .

وفي ١٩٥٨ أقدم الامام أحمد على خطوة غير عادية بطلبه الانضمام إلى الوحدة المصرية السورية ، وتكاد كل المصادر أن تجمع على أن السبب الحقيقي في هذا التحرك من جانب الامام لا يختلف عن أسباب تحركه في ١٩٥٦ بخصوص ميثاق جدة وهو مواجهة المعارضة الداخلية (٣) خاصة وإن شعبية مصر وعبد الناصر كانت قد بدأت تأخذ مكانة متعاطفة في اليمن بفضل الاذاعة ، وعلى هذا انضم الامام إلى الاتحاد على أمل أن يظل بمعزل عنه وفي نفس الوقت يفرض على شرارته بعض الضمانات ضد المعارضة اليمنية (٤) ، ومن ناحية أخرى يقدم التحالف ضد بريطانيا كتفسير آخر لمسلك الامام خاصة وقد تدهورت الأوضاع على الحدود اليمنية مع المحيطات في تلك الفترة (٥) ، أما عبد الناصر فقد حدد هيكل مبررات قبوله للاتحاد بأن الاتحاد « قد يفتح الطريق لحضارة اليمن » .

(١) العقيد حسن فكرى الحينى . انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

٢٠١ .

(٢) العقيد أحمد أبو زيد . انظر : جزيلا ، مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

٧٥ - ٧٦ .

(٣) Don Peretz, The Middle East Today, New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1963, p. 412.

(٤) الططار ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . محمد أنعم غائب ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

وانظر شهادة واقعية على تأثير عبد الناصر في اليمن في ١٩٥٧ في : أحمد الحاج يونس ، نحن من اليمن واليهما نعود ، في : صلاح البيطار وآخرون ، سوريا واليمن « مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٤٣ . والكتاب عبارة عن مجموعة تقارير عن الأوضاع في اليمن كتبها وفد رسمى سورى برئاسة البيطار زار اليمن في مايو - يونيو ١٩٥٧ .

Peretz, op. cit., p. 412. Ingrams, op. cit., pp 101-2.

(٥) .

ويخفف الضغط على العناصر الوطنية فيه فضلا عن ان الرغز يعنى تقديم الامام هدية لسعود الذى يتآمر على الوحدة منذ يومها الأول « (١) .

وهكذا عقد في مارس ١٩٥٨ الاتحاد ذو الطبيعة الكونفيدرالية بين ج . ع . م واليمن (٢) ، ومما يؤكد ان الدافع الاصيل للامام الى دخول هذا الاتحاد كان داخليا اجماع كافة المصادر على اتخاذ الامام لموقف سلبي منه « بعد ان ضمن اسكات صوت العرب أطول مدة ممكنة » ، وهكذا لم يتح للمجلس الأعلى للاتحاد أن يجتمع ولو مرة واحدة ، كما لم يسمح الامام بتنفيذ بند واحد من بنوده (٣) .

ومع ذلك فقد شهد عام ١٩٥٩ زيادة ملحوظة في النفوذ المصرى داخل اليمن فى أعقاب سفر الامام الى روما للعلاج وتولى البدر مسئولية الحكم الفعلية ، وقد أرسلت مصر حينذاك أعدادا من العسكريين تزيد عن العدد المقرر للبعثة الموجودة هناك بناء على طلب البدر وذلك لحمايته فى حالة موت الامام (٤) وقد كان ذلك أحد العوامل التى عجلت بعودة الامام فى نفس العام قبل أن يستكمل علاجه (٥) . وبمجرد عودته أعاد الى مصر كل

(١) محمد حسنين هيكل ، مرحلة الصراحة والوضوح . في : الأهرام ، ٦١/١٢/٢٩ .

(٢) انظر ميثاق الاتحاد في : د . صلاح الدين المنجد ، اليمن والتمتد بين الاتحاد

والانفصال ، وتالق ونصوص (٢) « بيروت دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٢ ، ص ١٢ - ١٧ .

(٣) الشهادى ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ١٧ . انظر أيضا : شرف الدين ،

مرجع سابق ، ص ٣٤٦ . الططار ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٤) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . ويذهب قوم ليتل الى أن البدر قد طلب

من عبد الناصر قبل عودة أبيه الفا من القوات المصرية لمواجهة الاضطرابات القبلية وأن عبد الناصر قد رد عليه بالتمتداده للمساعدة فى مواجهة عدوان خارجى وليس فى قمع

الشعب اليمنى . انظر :

Tom Little, Modern Egypt, London, Ernest Benn Limited, 1968, p. 214. Ingrams, op. cit., p. 110.

(٥) عاد الامام بحرا ، ويقال انه فعل ذلك بعد ان أوعز اليه البعض بأن هناك

تواطؤا بين البدر والاحرار اليمنيين ومصر على خطف الطائرة التى كان يزعم العودة بها

عند مرورها فى المجال الجوى المصرى . وعند توقف باخرته فى السويس التقى بعبد الناصر

على ظهرها ، وفسر البعض ذلك بأنه يعكس خوف الامام من امكانية احتجازه فى حالة

مغادرته الباخرة ، ويقال انه احتج لدى عبد الناصر فى هذه المقابلة . انظر : الثور ،

مرجع سابق ، ص ١١٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ . تعليق العرب فى :

أردمهايدى ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية تعريب وتقديم د . محمد الرملحى

ط ٢ ، الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٨٢ .

الذين وصلوا فوق العدد المقرر للبعثة ثم انهي وجودها ذاته واستبدل بها بعثة عسكرية أردنية (١) .

وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت العلاقات المصرية بنظام الإمامة دون تغيير جذري حتى وقع الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ ، وهنا تشجع الإمام وبدأ يشارك في الهجوم على عبد الناصر ، واتخذ خطوة رائدة بهذا الصدد تمثلت في قصيدة « الهجاء » المشهورة التي حرص على أن يكفل أكبر قدر من الانتشار لها (٢) ، وكان رد الفعل الطبيعي من جانب مصر هو إلغاء الاتحاد بينها وبين اليمن في ديسمبر ١٩٦١ (٣) . ويقول مصر هو إلغاء الاتحاد كان يتوقع - بل يقصد - أن تؤدي قصيدته إلى إلغاء انجرامز أن الإمام كان يتوقع - بل يقصد - أن تؤدي قصيدته إلى إلغاء الاتحاد لأنه قدر أن ذلك سيوحد العناصر اليمنية المحافظة من خلفه ويفضي إلى انقسامات بين أنصار التحديث الذين سيشتعلون بافتقارهم إلى القيادة ويمكنه من التقارب مع بريطانيا ومن ثم التخلص من التهديدات التي تمثلها بالنسبة له (٤) . ولكن حسابات الإمام أحمد خابت بكل المقاييس فقد كانت سياسة العزلة تتحلل بطبيعته الأمور في عالم ما بعد الحرب الثانية ، وتحت تأثير الثورة المصرية وإبعادها القومية في المنطقة العربية وكان ما تصور في البداية أنه وسيلة لتطويق آثار هذه الثورة داخل بلاده أداة لزيادة هذه الآثار ، وعندما قرر أن ينفذ يده من اللعبة برمتها كانت نذر الانهيار النهائي لنظام الإمامة قد بدأت تلوح ، إذ كانت الحركة الثورية في اليمن قد وصلت إلى الاقتناع بحتمية تفجير الثورة . وقدم لها الإمام المعجل الرئيسي باستعدائه لمصر ومن ثم دفعه لها إلى أن تشارك بفعالية في القضاء على هذه المفارقة التاريخية العجيبة .

(هـ) حركة المعارضة اليمنية : يؤكد التحليل السابق لنظام الإمامة

(١) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ . جزيلا ، مرجع سابق ،

ص ٧١ .

(٢) انظر نص القصيدة في : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ - ٣٥٢ . وتتكون القصيدة من ٦٤ بيتا ثلاثة وعشرين منها عن الوحدة بين العرب يمكن أن نفهم فيها عاما وسبعة عشر عن الحرب الدعائية بينهم يمكن أن نفهم كتمريض غير مباشر بصوت العرب ، أما بقيتها فلا يمكن أن نفهم إلا كهجوم صريح على السياسة الاشتراكية لعبد الناصر . ويلاحظ - وهذا طبيعي - أن الدين كان هو الاداة الأساسية التي استخدمت في هذا الهجوم .

(٣) انظر نص بيان حكومة مصر بشأن إنهاء الاتحاد في : المنجد ، مرجع سابق ،

ص ٤٢ - ٤٤ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

Ingrams, op. cit., p. 116.

(٤)

في اليمن حتمية ظهور حركة معارضة لهذا النظام ، بل وحتمية التطور الثوري لهذه الحركة بالنظر إلى انعدام قدرة النظام على الإصلاح ، وعندما تعددت النظريات التي تفسر أسباب الصراع داخل المجتمعات لعل أحدا لم يكن يتصور أن يتوفر مجتمع تنطبق عليه كل هذه النظريات دون استثناء ابتداء من النظريات الغربية ووصولاً إلى النظرية الماركسية (١) .

ويشر هذا أن حركة المعارضة في اليمن لم تهدأ على الرغم من الصعوبات الهائلة التي واجهتها والتي يمكن تلخيصها في مجموعتين من الصعوبات الأولى تنعاق بالكيفية التي واجهت بها النخبة الحاكمة هذه المعارضة ، وتتمثل الثانية في العقبات التي أوجدها تخلف اليمن .

أما كيفية مواجهة النخبة الحاكمة للمعارضة فقد تراوحت من أقصى اليمين إلى أقصى العنف ، فمن ناحية كان هناك أحيانا إظهارا للرغبة في الإصلاح وإدخال الأساليب العصرية إلى اليمن بل واتخاذ خطوات عملية في هذا الطريق كإرسال البعثات التعليمية إلى الخارج والتقرب من عناصر المعارضة (٢) غير أن هذا كله سرعان ما كان ينقلب إلى الضد بتحقيقه للهدف الذي أعلن من أجله ، أو بظهور أخطاره على نظام الإمامة ، ومن هنا نجد كانت دعاوى الإصلاح من الإمامة تأتي دائما في سياق تكتيكي لاسكات المعارضة . وفي الطرف المناقض تماما لإظهار الرغبة في الإصلاح يجيء القمع الوحشي لعناصر المعارضة وهنا فإنه ليس من قبيل التعبيرات المجازية القول بأن سيلا من دماء معارضي الإمامة قد جرى في اليمن .

أما العقبات التي أوجدها تخلف اليمن في طريق المعارضة فيكفي أن نتصور الآثار التي يمكن أن يترتبها التخلف الهائل الذي فرضته الإمامة على شعب اليمن فيما يتعلق بالوعي السياسي ، ومن ناحية أخرى فإن إحدى نتائج هذا التخلف وهي صعوبة الاتصال داخل اليمن قد

(١) ثمة كلمات لعبد الرحمن الأيبراني الرئيس الأسبق لجمهورية اليمن تصف حالة اليمن الإمامية وصفا بليغا وإن لم يكن بمصطلحات علم السياسة ويقول الأيبراني « جاء حكيم ماهر خاص بجلالة الإمام ، ولما عرض أهل مقامه أنفسهم عليه .. انذر كل واحد منهم بعرض خطير سيصاب به .. حتى وصل دور القاضي عبد الله مطهر وكان نحيفا كثير الأمراض متنوعا فقال له بعد معاينته « أنت خراب » . ونحن نشكو الخراب العام » . انظر : محمد أحمد نعمان ، من وراء الأسوار ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) انظر : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠ ، ٤٠ - ٤١ ، ٤٦ - ٤٧ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ ، ٣٢٤ - ٣٣١ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

ترتب عليها ظهور عدة مراكز للمعارضة لا يجمعها تنظيم واحد أو تنظيم سائد (١) .

ويمكن القول بأن المعارضة لنظام الامامة قد اتخذت شكلين أحدهما سلبي والآخر ايجابي ، وتقصد بالشكل السلبي هنا ذلك التيار الدافق من المهاجرين اليمنيين الذي لا يمكن تفسيره الا على ضوء التخلف العام والبؤس الشامل الذي فرضته الامامة على شعب اليمن بحيث لم تترك لدى العناصر غير الواعية بأبعاد التغيير أو بقدرتها على احداثه سوى أن تترك اليمن باحثة عن حياة أفضل في الخارج ، وعلى الرغم من أن الهجرة كانت سلوكا قديما للشعب اليمني فإن احدا لا يجادل في أن النسبة العالية للمهاجرين في ظل الامامة لا يمكن أن تفسر الا كنتيجة واضحة لهذا النظام (٢) .

وأما المعارضة الايجابية فتتقسم إلى معارضة محافظة ومعارضة تقدمية ، وكانت المعارضة المحافظة تستند اجتماعيا إلى قطاعات من السادة عموما أو من أسرة حميد الدين بصفة خاصة . ويفسر هذا الوضع بسببين :

أولا : تقليد توريث الحكم داخل أسرة حميد الدين الذي بدأ كما رأينا باعلان يحيى ابنه أحمد وليا للعهد مخالفا بذلك قواعد تولى الامامة في المذهب الزيدى ، وكان طبيعيا أن يعارض كبار السادة من الطامحين إلى الامامة على الأقل هذا التقاليد على أساس أنه يحول بينهم وبين ممارستهم لحقهم « الالهى » فى امكانية ايلولة الامامة اليهم ومن هنا بدأت معارضتهم منذ حكم يحيى (٣) كذلك كان طبيعيا أن تمتد هذه المعارضة

(١) انظر : محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق

ص ٤٧ .

(٢) قدر عدد هؤلاء المهاجرين قبل الثورة دائما بما يجاوز المليون ، ويعنى هذا أنه إذا كان العدد الكلى لسكان اليمن هو ٥ مليون فإن النسبة ربما تجاوزت ٢٠٪ ، وقد اتجهت تيارات الهجرة من اليمن إلى كل مكان ، ولكن كان هناك بصفة خاصة ٨٠ ألف عامل يمنى يعملون في ميناء عدن بعد منتصف الخمسينات ، ومهاجر مئات الآلاف كعمال بناء إلى السعودية ، وكانت هناك جماعات تجارية يمنية على طول الساحل الأفريقى ، وجماعات مهاجرين يمينيين فى بريطانيا والولايات المتحدة . انظر : المطار ، مرجع سابق .

ص ٧٢ .

Halliday, op. cit., pp. 86 and 99. Cherkasov, op. cit., p. 42.

(٣) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

Wenner, op. cit., pp. 88-90.

إلى بعض أفراد أسرة حميد الدين نفسها على أساس أن بعض أشقاء أحمد وإن لم يعارضوا بالطبع توريث الحكم فى أسرهم إلا أنه كانت لديهم هم بالذات مطامح لولاية العهد (١) .

ثانيا : الاصلاحات الطفيفة ذات الطابع التكنيكي التى رأينا أن النظام الحاكم قد لجأ إليها لمواجهة المعارضة ، إذ كان السادة الذين سبق أن رأينا عددهم الاصيل لاى تحديث لليمن يعارضون حتى ذلك القدر الهزيل من الاصلاحات (٢) .

أما المعارضة التقدمية فكانت تستند اجتماعيا إلى الطبقة المتوسطة بكوناتها من التجار والمثقفين والعسكريين ، ويمكن أن ترد جذورها إلى منتصف الثلاثينيات ، وقد كان لهزائم الامام الخارجية فى هذه الفترة أثرها البالغ فيما يبدو على زيادة السخط على حكم الامام والمطالبة بالاصلاح (٣) . وسرعان ما اتخذت هذه المعارضة شكلا تنظيميا بتكوين هيئة النضال التى اتخذت صنعاء مركزا لها فى ١٩٣٥ (٤) ، وكان من أهم وسائلها محاولة تسرب أعضائها إلى جهاز الحكم لضربه من الداخل وتوعية الجماهير القبلية والاتصال بالخارج لكسب التضامن ، وفى السنة التالية لنشأتها جرت حملة اعتقالات بين أعضائها غير أن هذا الأسلوب لم يجد فى مواجهة انتشار التدهر ، وربما يفسر هذا التخفيف من الاجراءات السابقة فيما بعد واتخاذ بعض الاجراءات الاصلاحية ومهادنة أحمد ولى العهد لبعض عناصر المعارضة وتظاهره بالرغبة فى الاصلاح وتنديده الدائم بحكم والده المتحجر حتى خدع فيه هؤلاء وظلوا يرجون فيه خيرا حتى قال قولته المشهورة « أسأل الله ألا أموت الا وقد خضبت سيفي هذا بدماء العصريين » ، فكان فى هذا زوال لوهمهم وغادر بعضهم الدمن فى أوائل الأربعينيات إلى عدن التى أصبحت منذ ذلك الوقت ورة خارجية لحركة المعارضة التقدمية فى اليمن التى عرفت عموما بحركة الأحرار اليمنيين (٥) .

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٦ . Wenner, op. cit., p. 113. Ingrams, op. cit., p. 70.

(٢) راجع :

ibid., p. 108. Wenner, op. cit., p. 109.

(٣) الثور ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) يعنى هذا أن التعبير المعاصر عن حرية المعارضة المعاصرة فى اليمن لم يظهر أول ما ظهر فى عدن كما يذهب وينر وغيره . انظر :

Wenner, op. cit., p. 87.

(٥) انظر الشماخى ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٩٥ . الثور ، مرجع سابق ،

ص ٤١ - ٤٨ .

ومن ناحية أخرى كان التطور السابق هو نقطة البداية في تدويل الصراع الداخلي في اليمن ، ويرجع هذا إلى مجرد احتواء عدن لجانب هام من حركة المعارضة اليمنية مما يعنى ضمنا رضاه بريطانيا عنها . وعلى أية حال فقد أدت وجود الأحرار في عدن إلى مزيد من الانتشار والقوة لتضيقهم بتوفير قاعدة متحررة من حكم الإمام لحركتهم وإن خضعوا بين حين وآخر لقتضيات علاقة بريطانيا به . وكان أكبر دليل على شعور أسرة حميد الدين بخطر الأحرار هو زيارة أحمد ولي العهد لعدن في أبريل ١٩٤٦ حيث دخل في حوار معهم وأدلى بتصريحات عن تطوير اليمن داخليا وفك أسار العزلة عن علاقاتها العربية والإسلامية لكن معظمهم لم يتخذ بهذه التصريحات ، ثم حدثت انعطافة مثيرة في الأحداث بحجى إبراهيم - الابن التاسع للإمام يحيى - إلى عدن في نوفمبر ١٩٤٦ وإعلانه الانضمام للأحرار مما أحدث هزة عنيفة لحكم الإمام (١) .

وكانت القناة الثانية لتدويل الصراع الداخلي في اليمن هي قرار هيئة النضال في ١٩٤٦ بالاتصال بالملك عبد العزيز آل سعود أملا في الحصول على تأييده . وقد أخفقت في ذلك سواء لتمسك الملك عبد العزيز بمعاهدته مع الإمام يحيى أو لادراكه العلاقة بين هيئة النضال وحركة الأحرار في عدن الذين كانت جريدتهم هناك في ذلك الوقت « صوت اليمن » تحمل على الاستبداد والملوك إلى جانب التشهير بالوضع في اليمن والإمام يحيى .

وكانت القناة الثالثة لتدويل الصراع الداخلي في اليمن هي اتصال هيئة النضال بحركة الإخوان المسلمين في مصر ، فقد التقى القاضى الشماخى - الذى مثل الهيئة في اتصالها بالملك عبد العزيز - بحسن البنا في السعودية وشخص له الوضع باليمن واتفقا على التعاون بين الإخوان والمنظمات اليمنية وعقب ذلك ساند الإخوان المعارضة اليمنية بما كانت تنشره صحافتهم ثم أوفد البنا الفضيل الورتلانى الجزائرى إلى اليمن تحت ستار القيام بأنشطة اقتصادية ، وقد قام بدور كبير في التعبئة النفسية لحركة المعارضة (٢) .

(١) النور ، مرجع سابق ، ص ٥١ - ٥٤ .

Ingrams, op. cit., p. 74. Wenner, op. cit., pp. 91-3.

(٢) راجع : الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ . النور ، مرجع سابق ،

ص ٥٥ - ٥٦ .

وفد أخفق "الأحرار" البعثيون في محاولة لدفع الجامعة العربية إلى التدخل في صراعهم مع الإمام ، وكان إبراهيم بن يحيى قد أرسل برقية إلى أمينها وأعضائها يرجو فيها الجامعة « أن تتدخل لحل مشكلة اليمن الخطيرة قبل أن يفلت الزمام من أيدي المخلصين ويحدث ما لا يحمد عقباه » (١) . ولقد عكس هذا خطأ في إدراك حركة المعارضة اليمنية لحدود منظمة كجامعة العربية ببنيتها القائمة وقتذاك .

وفي ١٩٤٨ ترجم التصاعد السابق في حركة المعارضة بمحاولة الانقلاب التى جرت في ذلك العام ، والتي استندت اجتماعيا وسياسيا إلى ائتلاف بين قطاع من المعارضة المحافظة على رأسه أسرة الوزير القوية التى كان يتزعمها عبد الله الوزير الطامح إلى الإمامة وبين المعارضه التقدمية تعبيرا عن التقاء في المصلحة بين الطرفين ، فقد كانت المعارضة التقدمية تهدف إلى إقامة حكومة جمهورية ولكنها تشعر بصعوبة تحقيق ذلك بسبب ما يحتاجه من توعية للقبائل لابد وأن تستغرق وقتا طويلا ومن هنا جاء التفكير في أن تستبدل بهذا الهدف مرحلة دستورية من الحكم الإمامي كمرحلة انتقالية . واختير عبد الله الوزير ليلعب دور الإمام الجديد (٢) ، أما المعارضة المحافظة فبغض النظر عن طموح الوزير إلى الإمامة فإن ثمة سببا آخر لقبولها ذلك التحالف ، فإن رفضها كان ليؤدى إلى بقاء الحكم في أسرة حميد الدين إذ كان البديل الأكيد للوزير في حالة رفضه هو إبراهيم بن يحيى ، وعلى هذا الأساس ارتبط بعض كبار السادة بحركة الأحرار لابتعاد بيت حميد الدين عن السلطة واقتسامها بين أسر السادة الأخرى المنافسة على الإمامة (٣) . ويلاحظ بالنسبة للقوى المنفذة للانقلاب أنها ذات طابع مدنى - عسكري ، وسوف تكون هذه هي إحدى الخصائص المميزة لعمليات الانقلاب والثورة فيما بعد على حكم الإمامة بالنظر إلى الضعف النسبى لكل من القطاعين المدنى والعسكرى بما يحتم ضرورة تحالفهما وعدم انفراد أيهما بالتحرك .

ومن المثير أن أحداث الانقلاب قد بدأت بالافتضاح الكامل لحطط مدبريه ، ويقال أن ولي العهد أحمد قد عرف المؤامرة فأشاع في تعز أنها قد نجحت وإن أباه قد قتل ، وتعهد تسريب ذلك إلى عدن ، فسارع

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) الشماخى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٣) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٦١ .

الأحرار اليمينيون إلى نشر كل التفاصيل المعدة سلفاً في حالة النجاح ، ووصلت برقيات تهنئة إلى الوزير تلقاها الإمام يحيى بالطبع وتظاهر بالاعتناء بانكار الوزير منتظرا قدوم ابنه أحمد الذي يقال انه كان يتباطأ بدوره انتظارا لمصرع أبيه كي يستفيد من الموقف ، وانتهى هذا السباق باغتيال الامام يحيى في مارس ١٩٤٨ في صنعاء ومبايعه الوزير بالامامة بعد السيطرة على صنعاء . وتم تشكيل مجلس وزراء ومجلس للشورى وأعلن ميثاق « مقدس » يظهر منه بوضوح الطابع الدستوري الذي اريد اضافؤه على الامامة .

وفي نفس الوقت بدأ أحمد يعد لضربة مضادة اتخذ من قبائل الشمال قاعدة قوة لها مستغلا حادث قتل أبيه لاستثارتها بعد أن صور هذا الحادث على انه مؤامرة استعمارية سوف تؤدي إلى ضياع اليمن وانحلال الدين . الخ ، وأثار في نفوس القبائل الرغبة في سلب صنعاء رافضا أية تسوية مع رجال الحكم الجديد ، بل لقد نجح في تدبير طابور خامس في صنعاء (١) استولى له عليها من الداخل وأشاع وجوده بها مما أربح المدافعين عنها وسهل اكتساح القبائل المؤيدة له للمدينة التي أبيضحت لها أسبوعا كاملا ، وتم تعقب رجال الانقلاب وقطع رؤوسهم أو اعتقالهم (٢) .

وفي تحليل أسباب الاخفاق الكامل لانقلاب ١٩٤٨ يمكن التوصل إلى أسباب ثلاثة :

أولا : غياب الوعي السياسي لدى الشعب اليمني على الرغم من كل مساوئ حكم الامامة ، ومن الحقيقي أن التعاطف مع الانقلاب لم يحدث في أية مدينة رئيسية خارج صنعاء ، بل أن المسألة تجاوزت عدم الوعي إلى عدم العلم ، فبسبب الصعوبة الشديدة للاتصال في اليمن لم تعلم قطاعات من الشعب اليمني بأحداث الانقلاب أصلا (٣) . والسؤال المبرر هنا :

(١) بغض النظر عن الحكم البالغ التخلف للإمام أحمد فإن المحللين السياسيين قد يجدون ما يثير الاهتمام في تحليله كنموذج للقيادة السياسية ، وقد كانت مواهبه الحركية بالذات واضحة طيلة تاريخه ، وكان يجمع بين الصلابة والدهاء الشديدين .

(٢) راجع : الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٦٩ . الثور ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٩٢ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٣) راجع : محمد انعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٦٣ . الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ . ايضاً في سنوات في اليمن وحضرموت ، ترجمة خيرى حماد ، ط ١ ، بيروت : دار الفلسفة ، تشرين الثاني ١٩٦٢ ، ص ٦٩ - ٧١ .

Wenner, op. cit., p. 107.

الم يكن رجال الانقلاب يعلمون هذا خاصة وقد سبقت الإشارة إلى ادراكهم بضرورة توعية قبائل الشمال ؟ الواضح انهم حسبوا ان عدم المساس بالامامة كمؤسسة سيكفي لتحجيد هذه القبائل ، وربما لم يكن هذا الحساب خطأ تماما ، ولكن ما اظهره كذلك هو سوء التنفيذ الذي جعل أحمد يفلت من أيديهم ويقوم بدوره الجبار في اجهاض الانقلاب فضلا عن دور العوامل الخارجية الذي سييجي الحديث عنه حالا . ومع ذلك فمن المؤكد انهم بالاضافة إلى ذلك قد وقعوا ضحية ادراك خاطئ لقوتهم تصوروها فيه تزيد عن حقيقتها بكثير بسبب الطفرة الدعائية التي حققتها حركة الأحرار خاصة بعد انضمام ابراهيم لها ، وهيئة النضال بجهود الفضيل الورتلاني بين مثقفي صنعاء وضباطها (١) .

ثانيا : ضعف قوى الانقلاب ذاتها ، وأول مصادره ذلك التناقض الكامن بين عناصر المعارضة المحافظة والمعارضة التقدمية المتحالفة لانجاح الانقلاب ، وقد سبب ذلك كثيرا من الانشقاق داخل صفوف الانقلابيين في بعض المسائل الحاسمة (٢) ، والمصدر الثاني لذلك الضعف هو قيادة الوزير الضعيفة ، ويقال انه توانى عن القيام بأى عمل حاسم لمواجهة أحمد خارج صنعاء . غير ان ضعف الانقلابيين لم يقتصر على مستوى القيادة بل امتد ليشمل رجاله أنفسهم ومدى أحكام تنظيمهم كما يتضح من سير الانقلاب وبالذات السهولة الشديدة التي سقطت بها صنعاء ، ويزيد من هذا ان الانقلابيين لم يقوموا بأية عملية تنظيم للجماهير التي يفترض انها صاحبة مصلحة في الانقلاب (٣) .

ثالثا : دور انقوى الخارجية في القضاء على الانقلاب ، فقد كانت البنية السائدة للنظم العربية بنية ملكية محافظة ولذلك كانت استجاباتها عموما سلبية للغاية خاصة وقد بادر أحمد بالاتصال بالملك عبد العزيز يعلمه بالحادث وبأن خطورته لا تقف عند اليمن لأنه « وليد حركة من يسمون أنفسهم بالأحرار والاخوان المسلمين وكلاهما خطر على الملوك وأسرهم وكذلك على الدين » ، وطلب أحمد من عبد العزيز أن يتناسى ما بينهما من خلاف ، ولم يكن عبد العزيز بأقل وعيا منه بقضيتهما

(١) راجع : الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٣ . العطار ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ . Wenner, op. cit., pp. 107-8.

(٣) عبد الرحيم عبد الله ، اليمن : ثورة وثوار ، القاهرة : دار النصر للطباعة ، بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ١٩ - ٢٠ .

المشتركة ومن ثم فقد منحه المساعدة ذخيرة ومالا مما كان له أثر حاسم في نجاحه (١) . ولم يكتف بهذا بل اتصل بغيره من الملوك فضمن أحمد تأييد مصر والأردن والعراق (٢) ثم كان هناك دوره المرتبط بموقف الجامعة العربية من الانقلاب ، إذ كانت الجامعة قد قررت التحرك لتحديد موقفها من طرفي الصراع الأهلي بحيث تعترف بأحدهما كممثل لليمن في الجامعة ، وانتشلت لهذا الغرض لجنة تحقيق مؤقتة ذات طابع فني تابع الأحداث ميدانيا وتقدم تقريرا عنها الى مجلس الجامعة ، وقامت اللجنة بزيارة لليمن أوصت بعدها باتباع سياسة محايدة تجاه النظام الجديد خاصة وأنه يتعرض لتهديد حقيقي (٣) ، وبعد ذلك تقرر ارسال وفد آخر يضم الأمين العام تباطا في الذهاب الى اليمن فسافر بالباخرة ، دلا من الطائرة ، ثم نزل في جدة حيث استدعاه عبد العزيز الى الرياض ، وعمل بكل الوسائل على تأخير سفره الى اليمن حتى يستولى أحمد على صنعاء مما دفع حكومة الانقلاب الى ارسال وفد منها الى الرياض عقد اجتماعا مع وفد الجامعة بحضور عبد العزيز ، ودار نقاش حاد في هذا الاجتماع انتهى باقتناع أمين الجامعة بالذهاب الى اليمن ، ولما لم تبق سوى ترتيبات الذهاب كانت صنعاء قد سقطت (٤) .

وكانت القوة الخارجية الوحيدة التي تملك تأثيرا لم تستخدمه ضد الانقلاب هي بريطانيا بل لقد ترددت روايات عن تورط بريطاني في مساندة الانقلاب (٥) . وعلى أية حال فإن هذه المساندة ان صح حدوثها لم تغير من مصير الانقلاب شيئا .

وبعد اخفاق الانقلاب سادت البلاد موجة من القتل والارهاب ، ولجأ الأحرار في هذه المرحلة الى أسلوب بث الشقاق داخل الأسرة الحاكمة بتأييد أن تكون ولاية العهد للبدر مما يمكنهم من كسب الامام فضلا عن

(١) الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) في مصر تم اعتقال كل الأحرار اليمنيين في القاهرة ومصادرة جريدتهم ووقف كل نشاط لهم . أنظر السيد مصطفى سالم ، لماذا ثار اليمن السعيد ؟ الصراع التاريخي بين القوى الثائرة والرجعية في الجزيرة العربية ، في الأهرام ١٨/١٠/٦٢ ، ص ٦ .

(٣) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٠ .

(٤) السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، طلى حشاد وعطية عبد الجواد ، اليمن ثورة وسلام ، سلسلة كتب قومية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، بدور تاريخ إصدار ، ص ٣٧-٣٨ . الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠-٢٦١ .

(٥) د . راشد البرادي ، اليمن والانقلاب الأخير ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ،

١٩٤٨ ، ص ٢٢ .

ان البدر من وجهة نظرهم كان أفضل المرشحين لولاية العهد لما يشاع عنه من ميول تقديسية أولا ولضعفه ثانيا (١) . وقد تشجع البدر بالضرورة كما انها راقت الامام وانعكس هذا في تخفيف ظروف السجن حتى أصبحت أشبه بالمراكز الثقافية ، وبدأ ان ثمة تأييدا للفكرة بين أوساط الشباب ، وأدى هذا كله الى أن تحدث أثرها المطلوب في إثارة التناقضات داخل أسرة حميد الدين وبصفة خاصة إثارة معارضة الحسن شقيق أحمد الأمر الذي انتهى بما يشبه إجباره على الحل محل أخيه عبد الله في العمل كممثل لليمن في الأمم المتحدة ، وكذلك إثارة معارضة السادة من الأسر الطامحة في الامامة للأسباب المعروفة . ويقدم هذا المناخ الاطار الذي تمت فيه في ١٩٥٥ المحاولة الانقلابية التالية لمحاولة ١٩٤٨ (٢) .

ويستند انقلاب ١٩٥٥ الى ذات الأساس الاجتماعي لانقلاب ١٩٤٨ الى ائتلاف بين المعارضة المحافظة والتقدمية مع فارق هو ان المعارضة المحافظة كان يتزعمها هذه المرة قطاع من أسرة حميد الدين ذاتها يمثله عبد الله شقيق أحمد (٣) الذي ينسب له تأثيره ببعض الأفكار الليبرالية من خبرته في تمثيل بلاده في الأمم المتحدة ، وجولاته الكثيرة عموما (٤) . ومن ناحية أخرى فإن فريقا من الشباب المستنير والضباط انتهت به المفاضلة بين البدر وعبد الله لصالح الأخير فارتبطوا به باخلاص حقيقي لاسيما وقد أبدى استعداداه للخلاص من أحمد وهو مالم يكن متصورا من البدر (٥) .

وفي الاطار السابق تم الاتفاق بين عبد الله والمقدم أحمد الثلايا (٦) على القيام بانقلاب في أول فرصة تكون خطته هي تنحية أحمد وتنصيب

(١) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٧ . محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ . النور ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٦ . محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٧ - ٦٩ .

Wenner, op. cit., p. 110.

(٣) محمد أحمد نعمان ، من وراء الاسوار ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٤) شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .

(٥) محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٦) أحد أعضاء البعثة العسكرية الى العراق في الثلاثينيات . قام بدور في انقلاب ٤٨ وسجن بعده عامين ثم عينه الامام بعد خروجه مدبرا عاما للجيش في تعز لاسترضائه وكان يتمتع بمركز قوى لشخصيته المحبوبة داخل الجيش وربما خارجه .

امام غير مستبد من أسرة حميد الدين وسنحت هذه الفرصة عندما وقع احتكاك بين بعض الجنود وأهالي إحدى القرى شمالي تعز خرج بعده الجيش في تعز دون إذن من الامام في عملية تأديب لهذه القرية ثم عاد لشكائاته ، وكان هذا هو المناخ الذي أقنع هذه القوات بالمشاركة في الانقلاب على أساس تحسب عقاب الامام .

وقد بدأت أحداث الانقلاب بإطلاق النار على مقر الامام الذي قبل التنازل لعبد الله ولكن في صيغة غامضة ، وكان التنازل الصريح مطلوباً لحسم موقف كثيرين من الذين امتنعوا عن اعطاء البيعة لعبد الله فطولب الامام بذلك فاعطى تنازلاً صريحاً بخط يده واطمأن رجال الانقلاب بينما بدأ أحمد يستعد لفك الحصار عنه في اطار جو الاطمئنان الى نواياه ، ويجري الاتصالات ببعض رجال القوات المشتركة في الانقلاب لاغرائهم ورشوتهم وبابنه البدر الذي كان بالحديدة للاتصال بالقبائل . وفي خامس أيام الانقلاب تمكن الامام من أن يفك أسرهم ويبدأ معركة منتصرة ضد قوات الانقلاب (١) .

وفي تحليل أسباب اخفاق انقلاب ١٩٥٥ يمكن تطبيق نفس التحليل السابق لافخاق انقلاب ١٩٤٨ ، فليس ثمة ما يفيد حدوث تغير أساسي في وعي الشعب اليمني ، وليست هناك أيضاً أية دلائل تشير الى امتداد التأييد للانقلاب خارج مدينة تعز (٢) . وفي هذه المرة أيضاً استنجد البدر بالاحتياطي القبلي لنجدة أبيه ونجح في حشد عدد كبير من القبائل مما قام بدور رادع للانقلابيين (٣) . وربما تصور رجال الانقلاب ان استبدال فكرة تنازل الامام بفكرة قتله التي أحدثت عواقب وخيمة في سنة ١٩٤٨ كاف لنجاحهم في هذه المرة خاصة وان الامامة لم تخرج من أسرة حميد الدين (٤) . وعلى أية حال فان اخفاق الانقلاب كان ليحدث حتى لو قتل أحمد ، فان مجموعة العوامل التي سببت اخفاق انقلاب ١٩٤٨ لم يكن قد طرأ عليها أي تغير جوهري .

(١) انظر : الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ٣٠٥ ، الثور ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ١١٢ ، شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٧٢ ، محمد أحمد نعمان ، لكي نفهم القضية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ، عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣) الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٤) راجع : شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ ، الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٤ .

بل ان هناك ما يشير الى ان قوى الانقلاب في ١٩٥٥ كانت اضعف منها بكثير في ١٩٤٨ ، وهناك أولاً الشك في دوافع القوات التي نفذت الانقلاب ووضوح قضيته لديها وذلك بالنظر الى ما سبق بيانه عن ظروف مشاركتها في الانقلاب ، وقد كان سلوك هذه القوات في ساعات الحسم التي انتهت بالهزيمة خير دليل على عدم وعيها بأية قضية ، فما ان عرف أفرادها بخروج أحمد من أسرهم حتى هب معظمهم يتسابقون اليه وفر الباقيون (١) ، ومن ناحية أخرى لم يكن كل العسكريين المنتمين الى حركة المعارضة يؤيدون الانقلاب ، ولهذا أطلق البدر في ساعات الشدة سراح بعض المعتقلين منهم بسبب انقلاب ١٩٤٨ فأخلصوا له في القتال (٢) ، كما ان حركة الأحرار اليمنيين لم تؤيد الانقلاب ، ويمكن أن يفسر هذا بخططهم السياسي السابق الاشارة اليه بعد ١٩٤٨ (٣) . وأخيراً كان هناك اعتراض من العناصر الأكثر تقدمية داخل حركة المعارضة لاشتراك أفراد من الأسرة الحاكمة في الانقلاب أصلاً (٤) . وهكذا شهدت حركة المعارضة اليمنية أسوأ انقسام ممكن لها في مواجهة انقلاب ١٩٥٥ .

وفيما يتعلق بالأسباب الخارجية لافخاق الانقلاب يمكن الاشارة الى تكرار موقف السعودية في ١٩٤٨ على نحو نموذجي (٥) ، أما مصر فعلى الرغم مما حدث فيها من تغير سياسي عميق بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ الا أنها اتخذت موقف المعارضة الصريحة للانقلاب وأتاحت محطة

(١) روى الشماحي اللحظات الأخيرة لهذا الانقلاب والتي لا يجد المرء مثيلاً لها في أية خيرة انقلابية : عندما بدأ الامام هجومه المضاد انقسمت القوات الى أكثرية تطالب بالتسليم وأقلية تصر على القتل يتزعمها الثلايا واتفق في النهاية على محاولة ابرام صلح مشرف ، واولد مندوب الى احمد لهذا الغرض فخرج ولكن الى بيته ، وغلب النوم الامام عبد الله وعددا معه لا يتجاوز العشرة (بينهم الشماحي) وخرج الثلايا وقيادات الانقلاب من العسكريين في هذه الاثناء تجاه الجنوب المحتل بعد أن فقدوا الأمل (أعدم معظمهم فيما بعد) وعلى أثرهم خرج الجيش لا فراراً وانما كي ينضم الى احمد بطريقة لا يعنف معها انهم من اتباع الثلايا ثم صحا الثائمون على صوت القنابل والرصاص فلم يجدوا الا أنفسهم وثلاثة جنود أقعدتهم الشيوخة عن الهرب عرفوا منهم كيف فارق الجيش المقر . انظر : الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٢ - ٢٩٩ ، الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٠٠ ، الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

(٤) انظر : عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٥) راجع الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ، الشماحي ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق .

صوت العرب لمثل الأحرار اليمنيين القاضي الزبيرى يشن منها هجوما شديدا على الانقلاب مما كان له أثر معاكس على تنفيذه (١) ، وفى تفسير هذا الموقف المصرى قد تذكر ان الانقلاب قد وقع فى مارس ١٩٥٥ أى فى ذروة معركة مصر ضد الأحلاف الغربية وأن عبد الله كان يصور منذ ما قبل الانقلاب باعتباره ذا ميول أمريكية واضحة وأن نجاح الانقلاب من ثم سوف يدخل اليمن فى دائرة النفوذ الأمريكى (٢) بل لقد نسبت لعبد الله معارضته لسياسة مصر التحررية بالذات وأنه استقال من منصبه كوزير للخارجية احتجاجا على تأييد الامام أحمد لهذه السياسة (٣) .

غير ان انقلاب ١٩٥٥ لم يمر دون نتائج قيمة وخبرة يعتد بها ، فقد وقع مزيد من التفكك فى الأسرة الحاكمة بعد أن أعدم أحمد عبد الله والعباس شقيقه الآخر الذى شارك فى الانقلاب (٤) والأهم من ذلك ان خمرة ١٩٥٥ قد أغلقت موضوعا الطريق الاصلاحى أمام المعارضة التقدمية ولم يعد هناك سوى الثورة على الامامة ذاتها طريقا وحيدا لمن أراد التغيير وقد رسخت هذه الخبرة بمصير التقارب الذى تم بين الأحرار اليمنيين وبين الامام أحمد بعد دورهم المؤيد له أثناء الانقلاب . اذ لم يدم هذا التقارب سوى شهور قليلة انتفت بعدها حاجة الامام اليهم لدعم ابنه البدر فى مواجهة منافسيه ، وحاجة البدر اليهم لاقتناع أبيه بتوليته للعهد فقد برز بوضوح بعد الدور الذى لعبه فى أثناء الانقلاب ، وهكذا تنكر الامام لكل وعوده الاصلاحية وأغلق بنفسه وللمرة الأخيرة كل الطرق أمام المعارضة الاصلاحية (٥) .

ولذلك لم يكن غريبا انه فى أعقاب انقلاب ١٩٥٥ بدأ الصراع السياسى داخل اليمن يأخذ سمات مختلفة ، وقد تمثل ذلك فى اتخاذ حركة المعارضة التقدمية فى اليمن وجهة ثورية تمثلت فى ضرورة القضاء على الامامة كمؤسسة واستبدال النظام الجمهورى بها وأصبح ذلك الهدف

(١) الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ١٤ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
الشماعى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ . البراوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٣) أحمد محمد زين السقاف ، أنا عائد من اليمن ، بيروت : دار الكاتب العربى ، ص ٥١ . الشهاوى ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٤) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ . محمد أحمد نعمان ، الاطراف المعنية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٧٢ - ٧٥ . Wenner, op. cit., pp. 120 and 182.

هو المنطلق لكل عمل تنظيمى (١) ، وذلك على الرغم من ان بروز دور البدر بعد ١٩٥٥ والانفتاح على مصر والعالم العربى والمسكر الاشتراكى كان يمكن ان يغرى من جديد المتعلقين بأوهام اصلاح الامامة من الداخل وكان هذا يعنى ان حركة المعارضة التقدمية بصفة عامة قد وعت خبراتها جيدا وان اصلاحية البدر لا تعدو أن تكون نوعا من الانتهازية السياسية يكسب به القوى التقدمية ضد خصومه المحافظين (٢) .

وقد ترتب على ما سبق نتيجة فى منتهى الأهمية بالنسبة لحركة المعارضة اليمنية وهى حدوث استقطاب واضح داخلها بين المعارضة التقدمية التى أصبحت فى مجملها ثورية وبين المعارضة المحافظة ، وهكذا سقط ذلك التحالف الذى أفضى الى محاولتين فاشلتين للانقلاب فى ١٩٤٨ و ١٩٥٥ .

ومن ناحية أخرى فقد رصد قرب نهاية الخمسينيات تطور لا يقل أهمية عن التطور السابق فى حركة المعارضة ان لم يزد عنه ، فقد أصبح واضحا مع ١٩٥٩ بصفة خاصة ان المعارضة لنظام الامامة لم تعد قاصرة على صفوف مثقفة أو قطاعات من الطبقة التجارية أو العسكريين وانما اتخذت طابعا شعبيا واضحا لم يقتصر على المدن وانما امتد الى بعض قبائل الشمال الحصن التقليدى للامامة . وقد سبقت الإشارة الى رحلة الامام الى روما للعلاج فى ذلك العام ، وفى الفترة التى استغرقتها هذه الرحلة (ابريل - اغسطس) تصرف البدر كحاكم فعلى وازداد الحديث عن الاصلاح والتقارب مع مصر وادى هذا الى استثارة المعارضة المحافظة عليه مما أضعف موقفه كثيرا خاصة وقد كان ينظر اليه دائما كشخصية ضعيفة مقارنا بأبيه وجده . وفى هذا الاطار تفجرت التناقضات فى اليمن فى هذه الشهور القليلة ، فحدثت الاضطرابات ، واضطر البدر الى رشوة القبائل القوية كى تسانده فدخل منها الى صنعاء أكثر من خمسين ألفا فى خلال ايام قلائل مما زاد الموقف تعقيدا . وفى هذه الظروف عاد أحمد ليواجه الموقف بحسبه المعتاد وألقى خطبة نارية فى مستقبلية صب فيها

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . Wenner, op. cit., p. 120.

(٢) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٤ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٦٨، ٥٩ .

Wenner, op. cit., p. 120.

جام سخريته اللأذع على المطالبين بالتطور وانذرهم بأنه لا يملك لهم
الا السيف (١) .

ومع ذلك فقد شهدت اليمن في أعقاب عودة الامام اضطرابات قبلية
استمرت حتى قبيل قيام الثورة وشارك فيها أقوى تجمعين للقبائل وهما
حاشد وبكيل ، ومن الامور ذات الدلالة هنا ان التمرد القبلي قد تم جزئيا
تحت شعار الجمهورية ، وكان ذلك مرتبط بتكتيك جديد للاحرار اليمنيين
مؤداه التحالف مع القبائل لتكوين جمهورية يرأسها شيخ قبيلة ويكون
نائبه احد الاحرار طالما ان الهدف أصبح يتجه الى نظام الامامة وهو ما لا
يمكن تحقيقه دون سند من القبائل التي تضرب بها كل محاولة تغيير . وقد
استخدم الامام الجيش في قمع الانتفاضات القبلية التي وقعت في هذه
السنوات الحاسمة كما لجأ الى اسلوب الخديعة ايضا . (١)

ومن ناحية اخرى فقد شهدت اليمن ابتداء من ١٩٦٠ اعمال عصيان
مدني واسعة النطاق في تعز وصنعاء والحديدة وذمار وغيرها ، واصطدم
الجنود بالمواطنين في عدد من الاماكن وظهر عدد متزايد من المنشورات التي
تدعو للاطاحة بالنظام القائم في جميع أنحاء البلاد ، وهكذا بدأ الموقف
يخرج من سيطرة الامام في جميع أنحاء البلاد خاصة على ضوء التقارير
التي ترددت عن تدهور صحة الامام وما هو معروف عن ضعف شخصية
المدر (٣) . كذلك تزايدت محاولات اغتيال الامام ، وقد وقعت أهم هذه
المحاولات في مارس ١٩٦١ حيث تعرض لاطلاق الرصاص اثناء زيارته
لمستشفى الحديدة ، وأصيب بعدة رصاصات ويعتقد البعض أنه مات في
سبتمبر ١٩٦٢ متأثرا بهذه الاصابة (٤) .

وفي سبتمبر ١٩٦١ وقع الانفصال السوري واستأسد الامام في
مهاجمة عبد الناصر ونظامه في مصر كما سبقت الإشارة ، ولم يكن يدري

(١) الثور ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١٧ . الشماخي ، مرجع سابق ،
ص ٣٠٦ - ٣٠٨ . Ingrams, op.cit., pp. 108-10.

(٢) فاعلم مثلا الشيخ حسين بن ناصر الاحمر وولده حميد بعد أن امنهما على
حياتهما .

(٣) محمد أحمد نعمان ، مرجع سابق ، ص ٧٥ - ٧٦ . الثور ، مرجع سابق ،
ص ١١٨ - ١١٩ . الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ - ٣١٣ .

(٤) الشماخي ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ - ٣١٦ . شرف الدين ، مرجع سابق ،
ص ٣٧٢ - ٣٧٧ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

Ingrams, op. cit., pp. 111-3.

انه قد وفر بذلك المعجل الخارجي لثورة طال انتظارها . وفي أعقاب
حل مصر للاتحاد بينها وبين اليمن وقعت مظاهرات في عدة مدن يمنية رفعت
فيها صور عبد الناصر ، ووقعت كذلك اعمال شغب طلابية ، وذلك في
الوقت الذي لم تظهر فيه أية دلالة على تناقص القلاقل القبلية في الشمال .
وفي محاولة متأخرة لانقاذ ما يمكن انقاذه أعلن عن بعض الاصلاحات
كالاعتاد (١) . غير انه لم يعش طويلا ليثبت زيفها .

و - ثورة سبتمبر ١٩٦٢ : في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ توفي الامام أحمد
وفي اليوم التالي اذاع البدر النبا ومعه نبا اختياره اماما ، وفي أعقاب
ذلك أعلن عن نواياه الاصلاحية كالاعتاد (٢) ومع ذلك فقد أضاف تصريحاً
على اعتزازه السير على نهج أبيه لاسترضاء المعارضة المحافظة في الغالب
بل انه شرع جديدا في اجراء مصالحة مع عمه الحسن - الرمز القوي
للاتجاه المحافظ في اليمن - يقسمان بموجبها السلطة لملاقاة زحف الأخطار
في المستقبل بحيث يرأس الحسن مجلس الشورى المزمع انشاؤه « حتى
لا يكون أداة شر بدلا من أن يكون أداة خير » ، ويكون له أيضا لقب نائب
الامام وحكم ألوية اليمن ، « لحاجتنا أولا الى أن نكون في جهتين
متباعدتين لا في مدينة واحدة حتى لا تسهل اللقمة لا قدر الله » (٣) .

وفي الواقع ان ما سبق يحسم مسألة اصلاحية البدر ، كما انه
خير دليل على ادراك البدر لنذر الثورة ، بل لقد وقعت في أيدي مخططي
ثورة سبتمبر قبيل الثورة مباشرة برقية مرسلة للبدر تعلمه بالاتفاق على
القيام بانقلاب عسكري ضده وبالاسماء الصحيحة للمتورطين فيه ، وهكذا
تأكد مدبرو الثورة من افتضاح امرهم ، وبأدروا في ٢٦ سبتمبر بتنفيذ
مخططهم الذي كانوا يعدون له منذ ما قبل وفاة الامام (٤) .

وكان المفروض ان تبدأ الثورة باغتيال احد ضباطها للبدر في قصره ،

(١) Ibid., p. 127. Wenner, op. cit., pp. 132-3.

(٢) انظر التفصيلات في : جزيان ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

Ingrams, op. cit., pp. 127-8. Halliday, op. cit., p. 101.

(٣) انظر صورة الرسالتين المتبادلتين في : اليمن الجديدة ، مجلة شهرية تصدر
عن المفوضية اليمنية بأديس أبابا ، ١٤ ، أغسطس ١٩٦٣ ، ص ١٢ - ١٣ .

(٤) راجع : محمد علي لقمان ، فاروق محمد لقمان ، قصة الثورة اليمنية ، عدن :
دار فتاة الجزيرة ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٧ . المطار ، مرجع سابق ، ص

٢٨٨ - ٢٨٩ . عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٤ - ٣٥ . جزيان ،

مرجع سابق ، ص ١١٨ . الثور ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ . حمروش ، مرجع سابق ،

ص ٢١٢ - ٢١٤ .

غير ان اخفاق هذا الضابط في مهمته حتم تحرك القوات قبل القضاء على البدر مهاجمة القصر ، وكان رد فعل البدر هو المقاومة العنيفة في البداية ، وقد استمرت هذه المقاومة طوال ليلة الثورة . ولكنه حاول يعد ان اتضح له فيما يبدو ان المقاومة لن تأتي بنتيجة حاسمة ان يتوصل الى تسوية مع الثوار يستجيب فيها لكافة مطالبهم سوى التنازل عن العرش ، وكان غرضه بالتأكيد هو كسب الوقت لتكرار خبرة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ ، وعندما رفض الثوار اتخاذ البدر قراره بالهرب (١) .

وفي صباح ٢٧ سبتمبر اعلن مجلس قيادة الثورة الغاء نظام الامامة واقامة نظام جمهوري والمساواة بين اليمينيين بازالة « التفرقة السلافية والمذهبية والقبلية » والتصدي لكل الممارسات التعسفية والاستغلالية لنظام الامامة ، كذلك كانت الوجهة القومية واضحة في البيانات الاولى للثورة (٢) ، وهكذا كان تحرك المعارضة التقدمية في سبتمبر ١٩٦٢ ممثلا لاول ثورة على نظام الامامة تتجاوز المنطق الانقلابي الاصلاحى . وقد امتدت الثورة الى معظم المدن اليمنية الهامة في تعز والحديدة بل والى تلك المدن الهامة التي اعتبرت تاريخيا من معاقل الامامة الزيدية كحجة وصعدة ، واكتسبت عموما تأييدا شعبيا واسعا امتد الى المهاجرين اليمنيين في الخارج (٣) .

وفي بحث ماهية القوى الاجتماعية التي استندت اليها ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢ يلاحظ ان هذه الثورة قد استندت الى الشق التقدمي من قوى المعارضة اليمنية ، وهو الشق الذي يعبر كما سبقت الاشارة عن عناصر من الطبقة المتوسطة بمكوناتها من العسكريين والتجار والمثقفين ، ويعنى هذا ان ثورة سبتمبر لم تتميز عن الحركات السابقة عليها من حيث عدم تفرد المؤسسة العسكرية بالقيام بها .

واذا انتقلنا الى التعبير التنظيمي عن هذه القوى فلن يجد الباحث اية

صعوبة في التوصل الى وجود نوع من « التهلل التنظيمي » في علاقاتها ، ولا يعنى هذا انتفاء وجود تنظيمات تعمل للاعداد للثورة ولكنه يعنى بالتأكيد عدم وجود تنظيم واحد محكم يضم هذه التنظيمات ، ولم يكن فقدان الترابط التنظيمي قاصرا على الترابط بين قوى الثورة بل لقد امتد الى الترابط داخل هذه القوى ، وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك مجموعات لا يقل عددها عن ثلاثة داخل العسكريين أنفسهم . وهكذا ، ولا شك ان هذا الوضع التنظيمي يرجع الى عدة عوامل منها اعتبارات الأمن وصعوبة الاتصال في اليمن واتساع قاعدة القوى الاجتماعية المعارضة للامامة مع عدم وجود هدف مشترك يجمعها سوى الاطاحة بالامامة ، وقد مكن هذا الهدف المشترك هذه القوة من التحالف للاتاحة بالامامة في سبتمبر ١٩٦٢ لكن الوضع السابق سوف يفسر العديد من المشكلات التي تعرضت لها الجمهورية والتدخل المصرى لمساندتها في اعقاب الثورة وطيلة السنوات التالية (١) .

وفي اطار التحليل السابق للاوضاع في اليمن والخبرة التاريخية لحركة المعارضة فيها ، كان الثوار واعين منذ مرحلة الاعداد للثورة بالاحاطة الداخلية والخارجية التي يمكن ان تتهدد نحلهم ، وقد جعل هذا من قضية الدعم الخارجى للثورة قضية أساسية منذ البداية . وقد حددت قيم الثوار ان تكون مصر هي المصدر الذي يتجهون اليه لطلب الدعم . وقد بلغ اقتناعهم بأهمية الدعم المصرى لتحركهم انهم تأكدوا عبر شهور سبقت قيام الثورة من دعم مصر لهم ماديا ومعنويا فور نجاح الثورة (٢) ، وينقلنا هذا الى نقطة أخرى سوف تبحت في سياق الفصل التالى ولكن ما يعيننا هنا ان أوضاع اليمن التي أفضت الى قيام ثورة ١٩٦٢ لم تكن تمثل فحسب مناخا مائيا للتدخل بل ان الثوار انفسهم قد حرصوا على ضمان حدوث هذا التدخل قبل القيام بالثورة وهو ما ينفي أى شك في قيمة هذا الدافع بين دوافع قرار التدخل المصرى .

- (١) راجع : المطار : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١٢١ . عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٣٦ . لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٢ . Ingrams, op. cit., p. 132.
- (٢) راجع : شرف الدين : مرجع سابق ، ص ٢٨٢-٢٨٥ . الثور : مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣٤ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .
- (٣) راجع : المرجع السابق ، ص ٢٩٤ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٥ ، ١٣٣ . لقمان ولقمان : مرجع سابق ، ص ٧ - ٨ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ . Halliday, op. cit., p. 103. Wenner, op. cit., p. 194.

- (١) انظر لتأكيد التحليل السابق : الشهاري ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢١ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٨٥ - ٨٦ . عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٣١ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ . المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٦ . Halliday, op. cit., pp. 101-5. Brown, op. cit., p. 360.
- (٢) راجع ، جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

الفصل الثاني (صنع القرار)

لا تقتصر أهمية دراسة عملية صنع القرار كما هو معروف على تفسير الكيفية الى اتخاذ بها قرار ما ، وانما هي تعامل بالاضافة الى ذلك كمتغير من متغيرات القرار بغض النظر عن أهميته النسبية ، ويهدف هذا الفصل من ثم الى تفسير الكيفية التي تمت بها صياغة قرار التدخل المصرى فى اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ من جانب ، وبيان المدى الذى تأثر اليه هذا القرار بعملية صياغته من جانب آخر .

المبحث الأول

صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية (١)

قسم أحد الباحثين نخبة صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية فى عهد عبد الناصر الى ثلاثة مستويات مرتبة تنازليا من حيث القوة والتأثير :

المستوى الأول : يضم صانع القرار الاساسى فقط وهو عبد الناصر .

(١) لن تعتمد الدراسة هنا الى النقل الحرفى لنموذج نظرى ما الى الحالة المصرية باعتبار أنه من الممكن منهجيا ادخال تعديلات على مثل هذه النماذج بما يتفق ومقتضيات الحالة موضع الدراسة . ويكتسب هذا وزنا خاصا بالنسبة للدراسة الحالية بالنظر الى أن هذه النماذج قد وضعت كما هو معلوم فى سياق أكثر تعقدا بكثير من الناحية التنظيمية عن السياق المصرى .

والمستوى الثاني : يضم أولئك الذين كان يستشيرهم بانتظام واثروا على قراراته في مناسبات مختلفة كما كانوا من حين لآخر يعطون السلطة لصنع قرارات رسمية في حالات معينة . يضم هذا المستوى أساسا مجلس الوزراء والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية .

والمستوى الثالث : ويضم أولئك الذين شاركوا في عملية صنع القرار دون أن يمنحوا أية سلطات لصنع قرارات رسمية ، ومارسوا تأثيرا متقطعا من خلال دورهم كمقياس للرأي العام . ويضم هذا المستوى مجلس الأمة والتنظيم السياسي الواحد (١) .

وتنصرف هذه الدراسة كما هو معلوم الى قرار اتخذ في سبتمبر ١٩٦٢ وعلى الرغم من استمرارية نموذج صنع القرار في مصر تحت حكم عبد الناصر فإن ثمة اختلافا ولو في التفاصيل بالنسبة للقرار موضوع الدراسة ، فمن ناحية كان المستوى الثالث غائبا كلية ، فقد كانت مصر تشهد في تلك الفترة عملية مراجعة داخلية في أعقاب الانفصال ولم يكن هناك مجلس أمة ، كما لم تكن عمليات إعادة بناء التنظيم السياسي الجديد (الاتحاد الاشتراكي) قد تمت بعد . ومن ناحية أخرى فقد أضيف للمستوى الثاني مجلس الرئاسة الذي صدر قرار تشكيله في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ . وفي إطار التعديلات السابقة يجيء التحليل التالي لمؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في فترة الدراسة .

١ - صانع القرار الرئيسي :

أشار نموذج صنع القرار في مصر في أعقاب الثورة الى الدور السائد لمجموعة مجلس قيادة الثورة ككل ، ومع ذلك فحتى في هذه المرحلة لم يكن دور عبد الناصر في عملية صنع القرار عاديا ، فقد كان على أقل الفروض قائدا لمجموعة الأغلبية داخل المجلس (٢) وابتداء من ١٩٥٥ ، وفي أعقاب الانتصار على محمد نجيب في أزمة مارس الشهيرة في العام السابق

Dawisha, op. cit., p. 97.

(١)

(٢) راجع بصفة عامة : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ ، ج ١ ، ص ٨٥ - ١٩١ . محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، القاهرة : دار الكتاب النموذجي ، ١٩٧٥ ، ص ٧٥ - ١٠٢ . أنور السادات ، قصة الثورة كاملة ، في : موسوعة الرئيس محمد أنور السادات ، ص ١ « أعداد وحيد مانع أحمد ، القاهرة : الجامعة العربية للموسوعات القانونية ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

Dawisha, op. cit., pp. 97-102.

بدا الدور السائد لعبد الناصر . وقد تأكد هذا الدور على نحو واضح بمجموعة التطورات التي ساعدت على بروز قيادته الكاريزمية داخل مصر وبصفة خاصة السياسة المعادية للاحلاف وكسر احتكار السلاح وصولا الى الذروة بأحداث السويس في ١٩٥٦ . ومن ناحية أخرى أدت هذه التطورات الى حماس عربي هائل على المستوى الشعبي لقيادته خاصة في أعقاب الوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨ . كذلك يجب أن يعطى وزن خاص لتلك الآراء التي ترى أن البروز الكاريزمي السابق لعبد الناصر يتسق وتقاليد الثقافة السياسية المصرية الخاصة بقوة السلطة التنفيذية المركزية وتركزها في شخص واحد ، وفيما بعد تأكد الدور السائد لعبد الناصر سواء دستوريا بتقنين دستوري ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ لوضعه السائد داخل النظام السياسي ، أو سياسيا بالنظر الى طبيعة النظام الذي تبلور مع ثورة يونيو . ولن يجد المرء صعوبة في التوصل الى أن الدور السائد لعبد الناصر قد برز كأقوى ما يكون في قطاع السياسة الخارجية بالذات سواء لطبيعة هذا القطاع عموما أو لطبيعة الظروف التي واجهتها مصر في تلك الفترة (١) .

غير أن وقوع الدراسة في فترة زمنية قريبة من أول انتكاسة حقيقية لعبد الناصر وهي الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ يثير سؤالا مبررا حول مدى انطباق التحليل السابق على فترة الدراسة بالنظر الى عمليات إعادة البناء السياسي التي جرت في مصر في أعقاب الانفصال مباشرة والتي بدأ وكأنها تسير في اتجاه مزيد من الديمقراطية والقيادة الجماعية ، وقد ترجم هذا بالنسبة لفترة الدراسة بالذات في تشكيل مجلس الرئاسة في ٢٧ سبتمبر كما سبقت الإشارة .

وبداية فان هناك افتراضا معقولا بان النكسات التي واجهها عبد الناصر في مجال السياسة الخارجية لم تؤثر على دوره السائد في عملية صنع القرار ، كما اتضح بصفة خاصة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ (٢) وإذا صح هذا فانه سوف يعني أن الدور المتبقى لمؤسسات صنع القرار سوف يقل دورا هامشيا يعتمد على الاختيار الشخصي لعبد الناصر (٣) .

(١) راجع : البغدادي ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ وما بعدها . جمال حمدان .

مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢٩ . Dawisha, op. cit., pp. 102-7.

(٢)

Ibid., p. 106.

(٣) راجع : J.E. Black : The Foreign Policy of Egypt, in : J.E. Black and K.W. Thompson, Foreign Policy in a World of Change, New York Harper and Row, 1963, p. 320.

وللتحقق من هذا كله فسوف نناقش في الأجزاء التالية دون ترتيب للاهمية النسبية دور المؤسسات القائمة في بنية صنع القرار في فترة الدراسة والتي يفترض وجود تأثير ما لها على عملية صنع القرار .

٢ - مجلس الرئاسة :

في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ صدر اعلان دستوري ينظم سلطات الدولة العليا. تضمن النص على تكوين واختصاصات مجلس للرئاسة اعلن تشكيله في نفس اليوم ، ويعنى البحث هنا بما اذا كان هذا المجلس مؤسسة شكائية أم انه كان تعبيرا عن سلطة حقيقية في عملية صنع القرار .

ومن الناحية الدستورية كانت سلطات المجلس واضحة وتمثل نقلا حقيقيا لسلطات رئيس الجمهورية اليه ، فقد نص الاعلان على اشتراط موافقة المجلس على تعيين رئيس الجمهورية لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء ونوابهم وأعضاء مجلس الدفاع القومي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة واعفائهم جميعا من مناصبهم وان احتفظ الاعلان لرئيس الجمهورية بالمبادرة في ترشيحهم ، وذلك فضلا عن ضرورة اقرار المجلس لجميع المسائل والموضوعات التي يختص بها رئيس الجمهورية (١) .

أما من ناحية الممارسة الفعلية فيجب ان نتذكر ان عبد الناصر هو الذي اختار أعضائه وكانوا عبارة عن أحد عشر عضوا غيره يمثلون السبعة الذين لم يخرجوا من الحكم حتى ذلك الوقت من أعضاء مجلس قيادة الثورة فضلا عن اثنين آخرين من العسكريين من رجال الصف الثاني في الثورة واثنين من المدنيين المعروفين بتأييدهم لحطها (٢) ، ويتسق مع هذه الطريقة في تشكيل المجلس اشتراط الاعلان الدستوري لموافقة رئيس الجمهورية في حانة اعفاء أعضاء المجلس أو اضافة أعضاء جدد (٣) ويعنى هذا انه من المفترض ان يعمل المجلس على الاقل بطريقة شبه مماثلة للطريقة التي كان مجلس الثورة يعمل بها في اغتصاب الانتصار على محمد نجيب .

وقد قيم بعض أعضاء المجلس فيما بعد الممارسة الفعلية له بأنه كان

(١) راجع المواد ١ - ٨ من الاعلان في : د. ثروت بدوي ، القانون الدستوري وتطور الانظمة الدستورية في مصر ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ٣٤٩ - ٣٥١ .

(٢) على صبرى . كمال رفعت . أحمد عبد الشرباصي . د. نور الدين طراف .

(٣) م ١٢ . المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

يمارس اختصاصاته المنصوص عليها دستوريا في البداية وعلى نحو مرضى ، وقدروا هذه المرحلة من عمل المجلس بحوالى ثلاثة شهور كان المجلس يعتقد فيها في فترات متقاربة كلما دعت الحاجة ، وفيما بعد تباعدت فترات اجتماعاته واصبحت الموافقة على القرارات تتم احيانا بالتمرير (١) . ويؤيد جدول رقم (٢) هذا الرأي بوضوح .

جدول رقم (٢)

حركة اجتماعات مجلس الرئاسة (سبتمبر ٦٢ - مارس ٦٤) (٢)

الفترة	عدد الاجتماعات	الفترة	عدد الاجتماعات
سبتمبر ٦٢	١ (٣)	ابريل ٦٣	١
أكتوبر ٦٢	٤	مايو ٦٣	١
نوفمبر ٦٢	٤	يونيو ٦٣	١
ديسمبر ٦٢	٢	يوليو ٦٣	١
يناير ٦٣	٢	اغسطس ٦٣	١
فبراير ٦٣	٢	سبتمبر ٦٣	١
مارس ٦٣	١	مارس ٦٤	١

وهنا نصل الى الضعف الكامن في البنية الدستورية للمجلس ، فليس هناك أى نص في الاعلان الدستوري السابق يتعلق بدورات انعقاد المجلس ومن هنا خضع لمبادرة رئيس الجمهورية بهذا الصدد .

(١) شهادة عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين امام غرفة المشورة بخصوص الاشكال الذي قدمه أحد أفراد جماعة الاخوان المسلمين في حكم أصدرته ضده محكمة أمن الدولة برئاسة الفريق الدجوى (٧٥/٦/٣٠) ، في : الأهرام ٧٥/٧/١ ، ص ٤ . أنظر أيضا : سامى جوهر ، الصامتون يتكلمون ، القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ .

(٢) مارس ٦٤ هو تاريخ انتهاء المجلس دستوريا . ومصدر بيانات الجدول : الأهرام سبتمبر ٦١ - مارس ٦٤ .

(٣) شكل المجلس في ٢٧ سبتمبر وعقد أول اجتماع له يوم ٢٦ .

وعلى الرغم من ان المؤشرات المستمدة من تكوين المجلس تكفى لعدم اعتباره قيما جوهريا على دور عبد الناصر الا ان حديث بعض أعضائه السابق والمؤيد بجدول (٢) عن الممارسة المرضية للمجلس في شهوره الاولى قد يرجى. انفصل في طبيعة دوره الى حين تبين تفصيلات هذا الدور في قرار اليمن بالذات في المبحث الثاني حيث كان التدخل المصري في اليمن هو أول الموضوعات التي بحثها المجلس في أول اجتماع له في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ (١) .

٣ - المجلس التنفيذي :

وعو الاسم البديل في فترة الدراسة لمجلس الوزراء ، وثمة تحليل عام لدور هذا المجلس في عهد عبد الناصر عموما بأنه لم يمثل أى قيد عليه في مجال السياسة الخارجية (٢) ، ويمكن ان يفسر هذا بالتحليل السابق لبروز الدور السائد لعبد الناصر في بنية صنع القرار . وفي التطبيق من المثير أن يلاحظ المرء الطريقة التي عومل بها الوزراء فيما يتعلق ببعض القرارات البالغة الأهمية . وتظهر بعض الحالات المتاحة أن دورهم بهذا الصدد لم يتعد « احتاطهم علما » بالقرار قبل اعلانه على الجماهير مباشرة (٣) .

(١) على الرغم من التحليل الوارد في المتن والذي يبين ما انتهى اليه مجلس الرئاسة فإنه لم يكن كما يذهب داويشا مؤسسة لاعفاء عبد الناصر من الأعمال الثانوية التي تستهلك الوقت أو اراحته من الأعباء الادارية ، فقد كان المجلس مؤسسة ذات سلطات حقيقية وهامة دستوريا لا يجتمع عادة بدون عبد الناصر الذي كان يرأسه ويشترك في مناقشاته ساعات طويلة ، وعندما تدهور وضعه فإنه لم يكن يمارس أية اختصاصات ثانوية أو ادارية ولم يكن يتعد أصلا كما سبق الإشارة أنظر : Dawisha, op. cit., pp. 105 and 114.

Ibid., pp. 114-5.

(٢)

(٣) يقال ان عبد الناصر بينما كان يقرأ بنود اتفاقية الجلاء على وزرائه في اجتماعهم (بعد عقدها) لمح علامات المعارضة على فتحي رضوان وزير الارشاد فقال له : لعل الأخ فتحي معارض . فرد عليه بالإيجاب وبأنه ينتظر انتهاء من قراءة الاتفاقية كي يبدى رأيه . ثم دخل اسماعيل الأزهرى وبعض زملائه قاعة الاجتماع لتبادل التهاني بالاتفاق وانصرف عبد الناصر معهم ثم عاد لينهى الجلسة قبل اتمام تلاوة الاتفاق . وفي اليوم التالي أعلنت الموافقة الاجماعية لمجلس الوزراء . أنظر : محمد نجيب « مرجع سابق » ، ص ١٥٩ . وإذا كان ثمة شك في تحيز المصدر السابق فإن دور وزراء عبد الناصر في قرار تأميم قناة السويس لم يخرج عما سبق ، فقد اتخذ عبد الناصر قراره مساء ٢٥ يوليو، وعلم به الوزراء في اجتماع معه قبل توجه عبد الناصر مباشرة لالقاء خطابه =

وقد استمر هذا التقليد حتى عندما انفصل شخص رئيس الوزراء عن رئيس الجمهورية في فترة الدراسة وفي الواقع ان هذا الفصل لم ترتب عليه أية آثار دستورية تسس سلطات رئيس الجمهورية (١) . وفي التطبيق في مجال السياسة الخارجية ظل دور المجلس قاصرا على اخباره بالتطورات الهامة في مجال السياسة الخارجية وبحث التفاصيل الفنية لبعض التزامات السياسة الخارجية ، وحتى هذا الدور المحدود كان قليل التواتر (٢) ، كذلك كان هناك احيانا دور لرئيس المجلس في الاتصالات الدولية ولكن الشواهد المتاحة تظهر ان هذا الدور لم يخرج عن الاستقبالات التقليدية أو الاتصالات ذات الطابع الفني .

٤ - وزارة الخارجية :

اقتصرت دور وزارة الخارجية اساسا على التعامل الدبلوماسي والتنفيذ اليومي لقرارات الرئاسة ، ويمكن ان يرد الضعف الاساسي لدور وزارة الخارجية الى قوة قطاع الرئاسة في مجال الشئون الخارجية وهي القوة المستمدة من الدور السائد لعبد الناصر أولا ومن اتجاهه هو شخصيا لتدعيم هذا القطاع خاصة في مجال الشئون العربية ثانيا .

وقد يقيد من التحليل السابق ان وزير الخارجية في فترة الدراسة كان الدكتور محمود فوزي بكل مكانته في الدبلوماسية المصرية ، ويقول داويشا ان عبد الناصر كان يقدر آرائه على نحو له اعتباره ويلتفت دائما الى نصحه خاصة في الأمور المتعلقة بالأمم المتحدة وفي الشئون غير العربية عموما (٣) أى انه بالنسبة لموضوع الدراسة لا ينبغي توقع دور لوزارة الخارجية مخالف لما سبق بيانه . كذلك يمكن الافتراض بقدر من

= يوم ٢٦ يونيو . أنظر : محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك في عصر المعالقة ، ط١ ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٧٧ ، ص ١٢٩ - ١٣١ . البغدادي ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ . حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ص ٩٣ .

(١) راجع م ١٣ - ١٩ من الاعلان الدستوري (سبتمبر ١٩٦٢) . في : ثروت

بدري ، مرجع سابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٢) في ٨ أكتوبر بحث المجلس الطلبات الفنية لحكومة اليمن وقرر تليتها فوراً (الأهرام ، ٨ ، ٦٢/١٠/٩) ولم يناقش المجلس بعد ذلك من قريب أو من بعيد مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية حتى أغسطس ٦٥ .

Dawisha, op. cit., p. 117.

(٣)

المعقولة ان ابعاد الدور الكاريزمي لعبد الناصر كانت تنعكس على محمود فوزي كغيره وتقيد حتى من التأثير الذي يشير اليه داويشا (١) .

٥ - المؤسسة العسكرية :

ثمة افتراض بان المؤسسة العسكرية كانت هي المؤسسة الوحيدة الممثلة لقييد حقيقي على دور عبد الناصر في صنع القرار ان لم تكن قد شاركت في ذلك مشاركة فعلية ، ويدور البحث هنا حول التحقق من صحة هذا الافتراض وبالذات في مجال السياسة الخارجية .

وقد أصبح مسلماً به الآن ان الحديث عن وحدة عناصر السلطة على القمة وبصفة خاصة بين عبد الناصر وعامر كان زيفاً وان ثمة خلافاً حقيقياً ان لم يكن صراعاً مستتراً على السلطة كان يجري في فترة حكم عبد الناصر بينه وبين عامر بصفة خاصة .

وتختلف التقديرات حول جذور هذا الخلاف أو الصراع (٢) ، وان كان هناك اتفاق على ان البداية الحقيقية للخلاف ترجع الى أواخر ١٩٥٦ عندما نسبت لعامر أخطاء في قيادة المعركة العسكرية ، ويبدو ان رأياً قد ساد لدى عبد الناصر وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة بضرورة خروج بعض القيادات العسكرية الكبيرة ولكن عامر اعتبر المسئولية عن أي خطأ مسئولية جماعية وقدم استقالته في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ ، وفيما بعد

(١) ثمة رواية بالغة الدلالة بهذا الصدد لهيكل حول قرار عبد الناصر بالسفر الى الاتحاد السوفيتي الذي اتخذ على الباخرة المتجهة به من بريوني الى الاسكندرية عقب قيام الثورة العراقية في يوليو ١٩٥٨ . فقد طلب عبد الناصر من كل من فوزي وهيكل رايهما في عودته الى بريوني ثم السفر جوا الى موسكو لمقابلة خروشوف وبعد ساعة تفكر قال د. فوزي : « لقد فكرت فيما قلته لنا ، الذهاب الى موسكو في هذه الظروف له فوائد زلة هو الآخر مخاطرة » ولقد عجزت عن الترحيح بين الرايين ، وارى في امانة ان القرار يجب ان يكون لك وحدك وان تطيع فيه شعورك الداخلي الذي تستمده من قوة احساسك بشقة الناس فيك » . انظر : محمد حسين هيكل ، الوحدة على مستوى القمة والحداب ، في : الأهرام ، ١٩٦٥/١/٢٢ .

(٢) ثمة رواية للبغدادي نقلت عن عبد الناصر ترجع بداية الخلاف الى عدم وضع عامر في اول القائمة في اول تشكيل وزارة بعد الاستفتاء على الدستور ورياسة الجمهورية في ١٩٥٦ . انظر : البغدادي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

سويت المسألة بينه وبين عبد الناصر ولم تجر أية تغييرات في قيادة القوات المسلحة (١) .

ثم كانت العلامة الثانية بالغة الأهمية في الخلاف هي واقعة الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ ويذهب البعض اصلاً الى ان تخصيص عامر لشئون سوريا في عهد الوحدة ربما كان مظهرًا من مظاهر الخلاف أو الصراع على اساس ان يكون في انشغال عامر بسوريا فرصة لعبد الناصر لتغيير الأوضاع (٢) وعلى أية حال فان عامر قد اصاب اخفاقاً وانحساراً في هذه التجربة تمثلت ذروته في تدبير الانفصال من داخل مكتبه ثم اخفاقه في مواهبته (٣) .

وفي هذه المرة جرت محاولة جادة من عبد الناصر لتحديد سلطة عامر ، فقد شكل في سبتمبر ٦٢ كما رأينا مجلس الرئاسة الذي يلحق البعض الى ان أحد اغراضه الثانوية ربما كان « اعادة تنظيم وضع الجيش على أسس سليمة » (٤) ويتسق مع هذا اعداد عبد الناصر لمشروع قرار بتحديد اختصاصات عامر عرض على المجلس في نوفمبر ٦٢ ، وسوف نرى التفاصيل في سياق البحث في الفصل القادم الا ان ما يعنيننا الآن ان المجلس قد وافق على المشروع وان عامر قد قدم استقالته بعد ذلك في ديسمبر ، وان عبد الناصر قد تراجع في هذه المرة أيضاً .

وفي تفسير هذا الموقف من عبد الناصر لا يمكن للمرء ان يعطى وزناً كبيراً للعامل الشخصي كالقول بان عبد الناصر كان يقيم وزناً لصداقته القديمة العميقة بعامر أو لاعتبار مضي كدور عامر المتميز في تكوين الضباط الاحرار (٥) ، فقد وصل الامر الى حد الصراع على السلطة أو ارتباط على أقل الفروض بسير العمل في واحدة من أهم مؤسسات النظام ان لم تكن

(١) المرجع السابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ . موسى صبري ، وثائق ١٥ مايو ، ط ٤ ، كتاب اليوم ، القاهرة : مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧ ، ص ١١ - ١٢ . محمود الجيار ، الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، في : روز اليوسف ، ٢٩/١٢/٧٥ ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) منير حافظ ، التاريخ السري لحكم عبد الناصر - حكم مكتب المشير ، في : المرجع السابق ، ١٧/٥/٧٦ ، ص ٣٣ .

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ . حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٨٥ - ٩٨ . الجيار ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٤) منير حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(٥) الجيار ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٤ .

أهمها • وثمة خط آخر للتحليل يبدو مقنعا وصحيحا ، فمن المنطقي ان الحبرة الذاتية لعبد الناصر مع القوات المسلحة كأداة لتنفيذ الثورة ثم لتهديدها في السنتين الأوليين للثورة قد جعلته حساسا تجاه أى تحرك من جانبها ، خاصة وان مواجهة التحديات الخارجية قد أفضت الى العمل على تقوية هذه القوات بدرجة لها اعتبارها ، وقد كانت هذه الحساسية هي التي دفعت عبد الناصر في البداية الى اختيار عامر لقيادة القوات المسلحة بحيث يضمن على رأسها شخصية مخلصه • ولكن عامر - ربما منذ ١٩٥٦ - بدأ يضغط لترجمة شعبيته الحقيقية داخل القوات المسلحة الى نفوذ سياسي ومن المؤكد ان تراجع عبد الناصر في المواجهة مع عامر في ١٩٦٢ قد سبقته تحركات معارضة في القوات المسلحة كان من بينها تقديم قادة القوات البحرية والبرية والجوية وبعض كبار القادة لاستقالاتهم واجتماع عدد منهم في القيادة حيث أصروا على عودة عامر الى موقعه (١) .

ويفضي التحليل السابق الى ان المؤسسة العسكرية كانت هي المؤسسة الوحيدة ذات السلطة الحقيقية في بنية صنع القرار في مصر ، ومع ذلك فان التحديد الدقيق لنفوذها في قطاع السياسة الخارجية بالذات ليس سهلا بأية حال (٢) خاصة بالنظر الى الاتساق الفكري بين عبد الناصر وعامر ، فمن الحقيقي ان الصراع بين عبد الناصر وعامر لم يكن صراعا بين تيارين سياسيين مختلفين داخل النظام وانما كان صراعا على السلطة فحسب ، اذ لم يكن عامر يعبر فعليا عن أى تيار فكري أو سياسي متميز عما يمثلته عبد الناصر (٣) • ومن الامور ذات الدلالة في تحديد نفوذ المؤسسة العسكرية على قطاع السياسة الخارجية ان احد الباحثين الذين يرون بأنها قد مثلت قيدا واضحا على عبد الناصر بدلل على هذا بتغلغل العسكريين في السلك الدبلوماسي وباحدى حالات ادارة السياسة المصرية

(١) حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ . البغدادي ،

مرجع سابق ص ٢٢ - ٢٢ . Dawisha, op. cit., p. 115.

(٢) انظر : Malcolm H. Kerr, The United Arab Republic : The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy, in Hammond and Alexander, op. cit., p. 202.

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ . وفي الواقع ان هذا هو الانطباع الاكيد

الذي يخرج به المرء من متابعتة لتصريحات عامر في فترة زمنية طويلة • انظر : مجموعة الخطب التي ألقى بها في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٥ (مرجع سابق) • انظر ايضا نص رده على رسالة كمال الدين حسين اليه ، ٦٥/١١/٤ ، في : سامي جومر ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٧ .

في اليمن (١) • كذلك فان أحد الذين أتيح لهم ان يكونوا على مقربة من الدائرة الداخلية للسلطة يرى ان طموح مجموعة عامر « لم يتطلع الى التأثير على سياسة عبد الناصر الخارجية (٢) ، وان كان مصدر آخر يرى ان عامر ومؤيديه في المؤسسة العسكرية وان ساندوا سياسة عبد الناصر في قيادة الحركة العربية الا انهم كانوا في بعض الأحيان يدفعونها لأبعد مما أراد عبد الناصر نفسه (٣) •

وعلى أية حال فان موضوع الدراسة الحالية يمثل حالة مثالية للتحقق من الفروض السابقة ، ذلك ان التدخل المصري في اليمن قد تطابق من حيث نطاقه الزمني (٦٢ - ٦٧) مع فترة احتدام الصراع بين عبد الناصر وعامر ، وسوف تكون النتائج التي تنتهي اليها هذه الدراسة بخصوص تأثير العسكريين على السياسة الخارجية ممثلة للحد الأقصى الممكن بهذا الصدد ، ذلك ان موضوع الدراسة يمثل حالة متميزة للمؤسسة العسكرية لاتخاذ التدخل في اليمن شكلا عسكريا مباشرا مما أعطى لها بالطبع أولوية واضحة في ادارته •

٦ - عملية صنع القرار :

يمكن من التحليل السابق الانتهاء الى تأكيد سيادة عبد الناصر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بحيث ان مشاركة الآخرين فيها أفرادا كانوا أو مؤسسات كانت تعتمد في التحليل الأخير على وصولهم الى عبد الناصر نفسه وبحيث ان درجة تأثيرهم عليها كانت تتناسب مباشرة مع درجة هذا الوصول ، ويعني هذا ان عبد الناصر كان هو المحدد لدرجة التفاعل مع المؤسسات الاخرى لصنع القرار وتكرار هذا التفاعل ، وهكذا لا يبدو وجود اجراءات رسمية أو محددة لصنع القرار ، وبدلا من ذلك اعتمدت عملية صنع القرار في الشكل والمحتوى على نحو كلي تقريبا على حرية تصرف عبد الناصر الذي اعتمد في ممارسته لدوره هذا على مجموعه صغيرة مكونة أساسا من عسكريين سابقين (٤) •

(١) Dawisha, op. cit., p. 116.

(٢) منير حافظ ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٣) Robert Stephens, Nasser, A Political Biography, London : The Penguin Press, 1971, p. 385.

(٤) Dawisha, op. cit., pp. 121-3.

١ - السياسة المصرية تجاه اليمن (١٩٦١ - ١٩٦٢)

نتناول هنا سياسة النظام المصري تجاه اليمن الامامية طيلة سنة كاملة تقريبا سبقت ثورة اليمن ، وسبب التحديد الزمني واضح ، فتمت اعتقاد مبرر بان النظام المصري قد غير سياسته تجاه اليمن الامامية في اعقاب الانفصال سواء للسبب العام المتعلق بالوجهة الاكثر ثورية للنظام في الشئون العربية بعد الانفصال او السبب الخاص المتعلق بهجوم الامام احمد على عبد الناصر ونظامه ، واصبح مضمون السياسة المصرية هو تغيير الامامة بالثورة ، وتتسق هذه السياسة مع ما جاء بالميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ (أى في ذروة اتباع هذه السياسة) من أن مصر لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا ينبغي الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التي تعتبر ذلك تدخلا منها في شئون غيرها (١) .

وفي تطبيق هذه السياسة استخدم النظام المصري اثنتين من أهم أدوات تنفيذ سياسته العربية فعالية وهما الدعاية الخارجية (٢) والأنشطة السرية (٣) .

وتطبيقا للأداة الدعائية اتاحت القاهرة لعبد الرحمن البيضاني (٤)

(١) الميثاق الوطني ، الباب التاسع ، الوحدة العربية .

(٢) انظر في الأهمية الفاتكة لهذه الاداة من أدوات السياسة المصرية العربية : Dawisha, op. cit., pp. 162-73. A. Loya, Radio Propaganda of the U.A.R. An Analysis, in : Middle Eastern Affairs, New York : Council for Middle Eastern Affairs, Vol. XIII, No. 4, April, 1962, pp. 98-110.

وفي الواقع ان هناك اجماعا سواء من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع أو الساسة الذين قدر لهم الاحتكاك بأثر الدعاية المصرية في المنطقة العربية على الفعالية والنجاح الفائق لهذه الدعاية وان اختلف تحليلهم لأسباب هذه الفعالية وهذا النجاح تبعاً لاختلاف موقفهم من النظام المصري . وقد اظهرت الأجزاء السابقة بعض مظاهر هذه الفعالية في اليمن الامامية غير أن هذه المظاهر سوف تزداد بروزا عندما تتسحب على الجنوب اليمني ، وخبرة رجال الاستعمار البريطاني أكثر من مربة بهذا الصدد .

(٣) راجع في أهمية هذه الاداة على مستوى التطبيق : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق . انظر أيضا : Dawisha, op. cit., pp. 177-9.

(٤) يعنى شافعى مصرى الأم والزوجة ، تخرج في الجامعة المصرية وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسى من بون وتعامل مع نظام الامامة كغيره من افراد حركة المعارضة اليمنية ثم وصل الى نقطة اللاعودة معه كثيرون غيره في ١٩٥٩ ، وهرب من اليمن الى مصر في ١٩٦٠ حيث انضم للأحرار اليمنيين ثم انشق عليهم وظل يعمل في حركة المعارضة لنظام الامامة على النحو المبين بالتلن حتى سقط في سبتمبر ١٩٦٢ ، وتولى بعد ذلك عدة مناصب في اليمن الجمهورية .

ولا تمثل الخصائص المميزة لعملية صنع قرارات التدخل عموما أى قيد على التحليل السابق ، بل ان هذه الخصائص توفر مناخا مثاليا لانطباقه وقد سبق ان رأينا ان قرارات التدخل لا ترتبط عادة برأى عام يدفع اليه ، ومن ناحية أخرى فانه من الصعب الحصول على تأييد سهل للتدخل من البيئة الخارجية وأخيرا فان ثمة مزايا واضحة لاحاطة قرار التدخل بالسرية والمفاجأة ، ولكل هذه الاعتبارات ينتهى روزنو الى ان عملية صنع قرارات التدخل تميل الى ان تكون أكثر انعزالا عن البيئة الداخلية والدولية عن مثيلاتها في غير ذلك من المجالات بحيث يكون دور عملية صنع القرار كمتغير يحدد ناتج قرار التدخل أكبر منه في حالة القرارات الأخرى . ثم يصل روزنو الى ما هو أبعد من ذلك وهو بروز دور القادة الافراد بصفة خاصة في هذه العملية ، وهو يستدل على ذلك بأن التدخلات تتبعها عادة مناقشات واسعة حول مسئولية القادة الافراد فيها (١) ، وكذلك بما هو مشاهد من عدم وجود علاقة واضحة بين البنية الحكومية وبين وقوع التدخل ، فقد اتخذت قرارات التدخل في سياق حكومة برلمانية (بريطانيا في السويس ٥٦) ورئاسية (الولايات المتحدة في الدومينيكان ٦٥) وشمولية (الاتحاد السوفيتى في المجر ١٩٥٦) ، وكان الملح الوحيد المشترك للحالات السابقة هو الدور البارز للقيادة العليا في قرار التدخل . ولا يجب ان يفهم من ذلك انه يعنى أن صانعى قرارات التدخل يعملون في فراغ . ولكن المقصود هو ابراز أهمية الدور الذى تقوم به المتغيرات المتعلقة بالقيادة الفردية في « ترشيح » المتغيرات المنبثقة من البيئة (٢) .

المبحث الثانى

قرار التدخل العسكرى المباشر فى اليمن

يتناول هذا المبحث عملية صنع قرار التدخل العسكرى المباشر فى اليمن ، غير ان سلامة البحث تقتضى ان يسبق ذلك تناول « سياسة » التدخل المصرى فى اليمن التى جاء هذا القرار فى اطارها . ولهذا فسوف ينقسم البحث قسمين أولهما خاص بالسياسة المصرية تجاه اليمن فى السنة السابقة على الثورة باعتبار وجود طابع تدخلى واضح لهذه السياسة فى تلك الفترة وثانيهما خاص بقرار التدخل فى اعقاب الثورة .

(١) ايدن فى السويس ١٩٥٦ ، ابنزهاور فى لبنان ١٩٥٨ ، كيندى فى خليج الخنازير ١٩٦١ ، جونسون فى الدومينيكان ١٩٦٥ . الخ .

Rosenau, op. cit., pp. 298-300.

(٢)

محطة صوت العرب يذيع منها احاديث تدعو صراحة للثورة ضد الامامة (١) وكان البيضاني يمثل مثقفي الطبقة الوسطى التجارية خارج اليمن (٢) ويجاهر في القاهرة بانه على رأس تنظيم يمتد على اتصال ببعض الشخصيات اليمنية الهامة داخل اليمن من زعماء القبائل والضباط ، وانه يتوقع قيام الثورة بعد وفاة الامام احمد وحينئذ سيتوجه هو ورفاقه الى هناك للمشاركة في الثورة وتوجيه الأمور (٣) .

وقد انتقد الأحرار اليمنيون وبعض قوى الثورة من العسكريين احاديث البيضاني لنهجها الطائفي الى المسألة اليمنية (٤) وفي نفس الوقت حمل البيضاني على الأحرار بقسوة لافلاسهم في مواجهة النظام الامامي (٥) ، وعلى أية حال فقد كانت احاديث البيضاني عوامل اثارة ضد النظام الامامي ويمكن الراديو الترانزستور وتعلق اليمنيون بالدعاية الاذاعية المصرية من انتشارها (٦) .

غير ان الدعاية لم تكن وحدها هي اداة النظام المصري في تطبيق سياسته السابقة وانما امتد الامر كما سبقت الاشارة الى الانشطة السرية وهنا كانت قنوات النظام المصري اكثر من واحدة ، فقد كان البيضاني نفسه احد هذه القنوات ، وكانت المخابرات الحربية في مصر قد أعدت معسكرا لتدريب اليمنيين على الأسلحة الصغيرة وكان من بينهم البيضاني

(١) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ . وقد كانت هذه الاحاديث تنشر في روز اليوسف ايضا ثم ظهرت في كتاب : انظر عبد الرحمن البيضاني ، اسرار اليمن ، سلسلة كتب قومية ، ج ١ ، بدون تاريخ اصدار . ومن الأمور ذات الدلالة على التوقيت الزمني للسياسة المصرية المضادة لنظام الامامة ان اول الاحاديث كان بتاريخ ٢٢ يناير ٦٢ وآخرها بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٦٢ .

(٢) الشهاري ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢١ .
(٣) الفريق صلاح الدين الحديدي ، شاهد على حرب ١٩٦٧ ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

(٤) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ . ومن الحقيقي ان هناك نوعا من عدم الوضوح في احاديث البيضاني ، فقد كان ثارة يهاجم المذهب الزيدي « كحزب سياسي » أوجده الامام لتأمين استمرار حكمه ويتحدث عن المذاق المزاي على الزيود من دون التسويف (البيضاني ، مرجع سابق ، ص ٩٤) ، وثارة يقول ان الزيود اكتشفوا حقيقة الحكم الهاشمي ولذلك ينجهون الى تجريمه بحيث التقى الشعب كله على الثورة (المرجع السابق ، ص ١٠١) ويبدو انه كان واما بالنقد الوجه اليه .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٦) انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .

Ingrams, op. cit., pp. 124-6.

الذي كان يتسلم الأسلحة ايضا وينقلها الى اليمن (١) ، وكذلك كان ثمة اتصال لمصر بالثوار داخل اليمن عن طريق عبد الرحيم عبد الله طيسار الاسرة المالكة الذي لعب دورا كبيرا في نقل الأسلحة الى الثوار (٢) ، واخير كانت مصر تتصل بثوار اليمن على ارض اليمن نفسها وهو تقليد بدأه بعض أفراد البعثة العسكرية المصرية في اليمن (٣) ، ثم واصله بعد رحيلهم المسئول الوحيد في السفارة المصرية في اليمن في ذلك الوقت وهو السيد محمد عبد الواحد (٤) .

وقد ظلت هذه الاتصالات السابقة سرية وفي اضييق الحدود لا يعرفها الا عبد الناصر وعامر والسادات وصلاح نصر وصلاح الحديدي وكان عامر مسئولا عن المساعدات العسكرية ومناقشة تنفيذ الخطة ، والسادات مسئولا سياسيا (٥) .

واستمر تنفيذ السياسة السابقة حتى توفي الامام احمد وتولى البدر الامامة ، وفي ٢٠ سبتمبر ارسل برقيه الى عبد الناصر « يعزیه فيها في وفاة والده » وعلى الرغم من حديثه عن « الاستمرار في السياسة الرشيدة لوالده » فقد وضع بين عناصر هذه السياسة « التعاون معكم في كل الظروف » (٦) ، وقد اعتبرت هذه مبادرة منه لتحسين العلاقات بين الدولتين في الوقت الذي كان بعض قادة الأحرار اليمنيين في القاهرة يشددون فيه ضغطهم على المسئولين في مصر للتعاون مع البدر ، وكانت محصلة هذا كله قرار من عبد الناصر بوقف الاذاعة والنشر ضد البدر او معه ، وبلغ ذلك البيضاني في ٢١ سبتمبر الذي يقول انه هرع الى السادات يطلب توجيه اذاعة واحدة وأخيرة حتى لا يتصور الثوار ان الموقف المصري قد تغير ، واتصل السادات بعبد الناصر الذي صرح بهذه الاذاعة الأخيرة التي تصادف ان كان موعدها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ (٧) .

(١) الرواية للفريق صلاح الدين الحديدي قائد المخابرات الحربية في ذلك الوقت نقلا من : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠٨ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٣) راجع ص ٨١ - ٨٢ .

(٤) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨٠ ، ٩٨ ، الشهاري ، مرجع سابق ص ٣٨ ، ١٢٦ .

(٥) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٦) انظر نص البرقية في : الامرام ، ٦٢/٩/٢١ .

(٧) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

وهكذا بدا ان القيادة المصرية قد بدأت تشرع فيما يمكن ان يكون تحجيدها لموقفها من التفاعلات الثورية في اليمن انتصارا للتطورات .

وربما يمكن في ضوء هذا التطور الأخير لموقف القيادة المصرية تقييم بعض الروايات الخاصة بدور مصر في تحديد ساعة تنفيذ الثورة او في تنفيذها ذاته ، فهناك من يقول بما يفيد ان مصر ساعدت على تحديد ساعة التنفيذ بطريق غير مباشر من خلال دور القوائم بالأعمال المصري (محمد عبد الواحد) فقد خدع البدر بتحذيره له من انقلاب وشيك الحدوث مما دفعه الى احضار دبابات من الحديدة للحماية كانت هي التي نفذت الانقلاب (١) ، بل ان الصحفي الأمريكي شميدت ينسب دورا « مكيفيليا » رهيبا لعبد الواحد لم يحذر فيه البدر من ثورة وشيكة فحسب ، بل لقد كشف له أيضا الاسماء الحقيقية لمدبريها وذلك لتحقيق ثلاثة اهداف اولها تغطية الدور المصري ودوره هو شخصيا اذا اخفقت الثورة وثانيها دفع الثوار الى الحركة فورا وثالثها توجيه فواهم ويقول شميدت ان عبد الواحد كان يلعب بهذا لعبة مزدوجة تعكس ثقته المطلقة في نفسه و « الفطرسية التي كان يتلاعب بها بأدواته » (٢) .

واذا كان لشميدت العذر في نظريته « الغربية » لمثل هذه الأمور فان أحد المصادر المصرية قد قدم رواية أقل ما يمكن ان توصف به بأنها « فكاهية » عن تنفيذ الثورة في اليمن ، ووفقا لهذه الرواية « كانت القوات .. التي هاجمت قصر .. البدر .. تملك دبابتين احدهما انحسرت النديفة في ماسورتها فلم تنطلق والدبابة الاخرى لم تستطع كذلك مما هدد الحركة بالفشل فذهب عبد الواحد الى السلال اركان جيش البدر وقال له ان الثورة قد نجحت وقتل الامام البدر ، وناصر ونظامه يؤيدون بكل قوة هذه الثورة وهم الذين صنعوها . من أجل ذلك اطالب بتأييدها . وفعلا ايدها السلال وأعطى لمحمد عبد الواحد مفاتيح مخازن السلاح وبذلك انقذ الحركة من الفشل (٣) .

Halliday, op. cit., p. 102.

(١) انظر مثلا :

Dana Adams Schmidt, Yemen : The Unknown War, London : The Bodley Head, 1968, p. 23.

هذا الكتاب أحد كتابين اثنين اتخذوا من حرب اليمن موضوعا وحيدا لهما ، ومؤلفه هو مراسل النيويورك تايمز في ذلك الوقت ، وقد جاء كتابه انعكاسا طبيعيا للموقف الغربي التقليدي المعادي لثورة اليمن ومصر في عهد عبد الناصر .

(٢) سيد الباز ، ناصر : لا أستطيع حماية ثورة قاشلة ، في : مجلة الاذاعة والتلفزيون ، ١٣/١٢/٧٥ ، ص ٧ . وقد أورد الباحث هذه الرواية لأن صاحبها يؤكد =

وفي الواقع انه ليس ثمة جدوى من مناقشة التفاصيل عندما تصل الى حد الهزل ، ولكن قد يكون من المناسب القول بان العيب الجوهرى في معظم الروايات السابقة يكمن في عدم فهم طبيعة « المتغير المصري » في الثورة اليمنية ، فقد كان هذا المتغير أولا واحيرا « معجلا » خارجيا لثورة لها تاريخها وقواها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية مهما كانت أوجه القصور التي يمكن ان تنسب لهذا كله . وسواء صحت الروايات السابقة او لم تصح - ومعظمها لا يمكن ان يكون كذلك - فان الخط الثابت في التحليل يجب ان يكون رفض منطق ان « ناصر ونظامه هم صانعو الثورة » وان رجالها أدوات للقوائم بالأعمال المصري ، ففضلا عن انه من الظلم ان تختصر حركة المعارضة اليمنية بكل تاريخها الدموي على هذا النحو المخل فان مثل هذه الطريقة في التفكير مرفوضة سواء بمنطق المنهجية العلمية او لما تسببه عادة من اثار مدمرة في الحركة السياسية .

٢ - عملية صنع القرار :

يظهر التحليل السابق لسياسة النظام المصري تجاه اليمن الامامية ان دوائر صنع القرار المصرية لم تفاجأ اذن بقيام الثورة أو بطلب التدخل ، كذلك يظهر نفس التحليل ان القرار موضوع الدراسة ليس هو « القرار بالتدخل في اليمن » وانما القرار بان يتحول هذا التدخل الى الشكل العسكري المباشر ، ويعنى هذا ان صانعي القرار كان لديهم وقت اطول نسبيا في التفكير في الابعاد المرتبطة بالقرار ، ولكنه لا يعنى ان اتخاذ القرار كان عملية سهلة ، ويكفى أن نتذكر ان هذا القرار كان الأول من نوعه في السياسة المصرية بعد ١٩٥٢ (١) ، وأخيرا فان الدراسة تتناول هنا قرار التدخل المباشر وليس تصعيد هذا التدخل بعد ايام قليلة ، وهو ما يدخل في سياق الفصل التالي .

= دائما انه يتحدث من خلال وثائق وهي وثائق - ان صح وجودها - لابد ان تكون مليئة بوقائع مغلوطة .

(١) عبر عبد الناصر عن هذه الصعوبة بقوله « هذا القرار الخطير والحاسم يتعلق بمبدأ كنا نضعه دائما فوق كل اعتبار وهو ان السلاح العربي لن يسفك دما عربيا . » انظر خطابه في استقبال القوات العائدة من اليمن (٢٠/٥/٦٣) « مرجع سابق » ص ٣٤١ . وفي الواقع ان هذا يرد بطريق غير مباشر على كمال رفعت الذي قال بان الميثاق قد أشار الى انه على القوات المسلحة ان تؤيد الثورات التقدمية في العالم العربي (كمال رفعت ، مرجع سابق ، ص ٣٠) وحقيقة الأمر ان النص الوحيد الموحود بالميثاق بهذا الصدد يقول « أن القوات المسلحة لـ ج.ع.م يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو قادرا على الحركة السريعة في اطار المنطقة العربية التي تقع مسئولية =

(١) توقيت القرار : من المفيد بداية أن تحسم مسألة توقيت القرار فسوف يساعد ذلك على بحث دور بعض المؤسسات في النقاط التالية ، وقد أصبح ممكنا ترجيح الرأي القائل بأن هذا القرار قد اتخذ يوم ٢٧ سبتمبر بما يفيد أنه قد اتخذ بعد نجاح الثورة وإعلان الجمهورية بحوالى يوم وان كان هذا لا يعنى ان الارسل الفعلي للقوات قد بدأ في ذلك اليوم .

ويرى البيضاى انه قابل عبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر وطلب منه ٥٠٠ جندي وثلاث طائرات وخير عسكري ، وفي ٢٨ سبتمبر وصلت الى صنعاء طائرة مصرية تقل البيضاى والزيورى وعبد الرحيم عبد الله والععيد على عبد الحبير (١) وكان هذا ايذاناً بأن القرار قد اتخذ من حيث المبدأ على الأقل ، ولكن ارسال القوات طبقاً لهذا القرار لم يبدأ الا بعد ذلك بأيام قليلة . وحتى اذا اعتبرنا ان ذهاب البيضاى ومن معه الى اليمن كان استمراراً لعملية تجميع المعلومات اللازمة للقرار وان التوصل الى القرار قد تم بعد ذلك باتخاذ قرار ارسال اول قوة مصرية الى اليمن فان الامر لا يمكن ان يكون قد تأخر عن يوم ٣٠ سبتمبر بحيث ابلغت القوة الاولى بأوامر التحرك على أقصى تقدير في ١ أكتوبر وتحركت فعلاً الى اليمن في اليوم التالى لتصل الى هناك يوم ٥ أكتوبر (٢) .

ويذهب اوبالانس الى ان اول قوات مصرية قد وصلت الى اليمن جوا في ٢٨ سبتمبر وبحرا في ٢٩ سبتمبر مما يعنى ان هذه الاخيرة كانت في البحر فعلاً أثناء حدوث الثورة وانها عثت قبل حدوثها (٣) ، وربما

= سلامتها في الدرجة الاولى على القوات المسلحة لـ ج.ع.م (الميثاق ، الباب السابع الاضاح والمجتمع) وواضح ان الاشارة لدور القوات المسلحة هنا تأتي في سياق العمل ضد الاخطار الخارجية وليس التدخل لمساندة الثورات التقدمية .

(١) نقلا عن : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ . انظر ايضا : جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) استخلص الباحث التقديرات السابقة من معلومات واردة في : هيكل ، أسئلة عن المعركة في اليمن ، مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، حكايات من الجبل ترسم صورة العائدين ، في : الأهرام ، ١٠/٥/٦٣ ، ص ٣ . خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (١٢/١٢/٦٢) مرجع سابق ، ص ٢٦٢ . رواية البغدادي بهذا الصدد في : سامي جوهري ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٣) Edger O'Ballance, The War in Yemen, London : Faber and Faber, 1971, p.84.

هذا الكتاب مع كتاب شميدت هما الكتابان الوحيدان عن حرب اليمن كما سبقت الاشارة . ويتميز كتاب اوبالانس بأنه من أكثر الكتب موضوعية في إطار التقاليد =

يقصد اوبالانس بوصول القوات جوا في ٢٨ سبتمبر تلك التطورات التي سبقت الاشارة اليها ، اما تحرك القوات بحرا أثناء تنفيذ الثورة فهو يعنى ان القيادة المصرية قد اتخذت القرار بذلك قبل وقوع الثورة ذاتها وهو أمر بعيد الاحتمال على أساس أنه من المستبعد أن تتورط قيادة سياسية وعسكرية على هذا النحو قبل التأكد حتى من مجرد الثورة وهذا كله فضلا عن ان مصدر التقديرات الواردة في الدراسة اطراف شاركت في الاحداث مشاركة اصيلة .

وعلى أية حال فايا كانت التقديرات المتعلقة بتوقيت القرار وارسال القوات فمن المؤكد انها اتخذت بسرعة كبيرة ربما مكن منها ان الغموض المعتاد في مثل هذه المواقف كان في حده الأدنى في هذه الحالة بالنسبة لصانعي القرار المصريين بسبب المشاركة المصرية في الاعداد للثورة . ولكن الامر الذي لا شك فيه ان هذه السرعة قد مكن منها أيضا ما سبق ورأيناه من بساطة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بسبب الدور السائد لعبد الناصر فضلا عن الخصائص المميزة لعملية صنع قرارات التدخل بصفة خاصة .

وقد سبق أن رأينا ان فترة صنع واتخاذ القرار موضع الدراسة لم تكن تعرف في مصر تنظيماً سياسياً شعبياً أو سلطة تشريعية منتخبة كذلك فان كل المصادر المتاحة بهذا الصدد سواء التي سبقت الاشارة اليها أو اللاحقة يمكن القطع منها بعدم قيام المجلس التنفيذي أو وزارة الخارجية بأى دور في صنع القرار ، وهو ما يؤكد الفروض السابقة في هذا الشأن على أية حال ، وعلى هذا فان البحث في عملية صنع القرار سوف يتكون قاصراً هنا على دور صانع القرار الرئيسى (عبد الناصر والقطاع الرئاسى) ومجلس الرئاسة والمؤسسة العسكرية .

(ب) دور صانع القرار الرئيسى : سبقت الاشارة الى مقابلة البيضاى لعبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر لتحديد احتياجات الثورة اليمنية

= الغربية عن حرب اليمن والتدخل المصرى فيها دون أن يعنى هذا خلوه من المواقف المتحيزة . ويجب أن يذكر لمؤلفه بصفة خاصة أنه لم ينزلق الى ما وقعت فيه معظم الكتابات الغربية بحيث أصبحت فجأة تدافع عن النظام الامامى لجرد أن عبد الناصر كان بين أعدائه . ومن هنا فقه كان الكتاب ذا قيمة خاصة في تحليل موقف الملكيين بالذات فضلا عن انه يبقى المرجع العسكرى الوحيد المنشور عن حرب اليمن حتى الآن .

من الدعم العسكري ، وفي التوصل الى قراره بهذا الصدد كانت توصية السادات الذي كان اختصاصه في القيادة في ذلك الوقت يشمل شئون اليمن والجنوب العربي والخليج هي ان مصر لا يسعها ان تشاهد ما يجري في اليمن مكتوفة اليدين وان الواجب القومي يحتم عليها ان تتدخل عسكريا خصوصا بالطيران لدعم الثورة وقد دارت مناقشة واسعة حول هذه التوصية كان واضحا منها ان عبد الناصر كان ميسالا من البداية للموافقة على توصية السادات (١) وهو الامر الذي يؤيده القرار الذي اتخذه بالفعل وبسرعة كبيرة كما سبقت الاشارة .

ويستند أحد التفسيرات الأساسية لهذا السلوك من قبل عبد الناصر ومساعديه الى تحليل لادراكهم للثورة اليمنية حيث يفترض حدوث خطأ في هذا الادراك سواء نتيجة وجود انكسار في قنوات المعلومات التي تصلهم بالبيئة الواقعية للثورة اليمنية ، أو نتيجة لضعف قدرتهم على تفسير هذه المعلومات (٢) .

وفي التحقق من صحة هذا الفرض يمكن البدء بالاشارة الى ما يكاد ان يكون اجماعا على عدم معرفة المصريين عموما أو عبد الناصر ومساعديه بصفة خاصة بالظروف الواقعية في اليمن (٣) ومن المفيد في هذا السياق أن نشير الى ما يذكره صلاح نصر مدير المخابرات العامة في ذلك الوقت من ان اليمن « كانت بالنسبة لنا مجاهل لا نعرف معالمها » (٤) والفريق الحديدي الذي كان مديرا للمخابرات العسكرية في ذلك الوقت من ان مصر لم يكن لديها في ذلك الوقت أية معلومات عن اليمن « من أي نوع

(١) محمد حسين هيكل ، مصر لا لعبد الناصر (٤) هل كان انور السادات شريكا بالممارسة أو بالصمت ؟ في : جريدة الوطن الكويتية ، ١٤/٣/٧٦ ، ص ١٢ .

ويلاحظ انه ليس هناك أي دليل على ما يقوله الجرائم من ان عبد الناصر كان اقل حماسا من مستشاريه للتدخل العسكري المباشر . انظر : Ingrams, op. cit., pp. 132-3.

(٢) A.I. Dawisha, Intervention in the Yemen : An Analysis of Egyptian Perceptions and Policies, in : The Middle East Journal, Vol. 29, Winter 1975, No. 1, p. 61.

(٣) انظر : ديزموند ستيفوت ، تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، معبد جانوس ، ترجمة زهدي جار الله ، بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٤٧ . Dawisha, op. cit., pp. 48-9.

(٤) صلاح نصر ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

لا جغرافية ولا اقتصادية ولا اجتماعية ولا سياسية غير التي قدمت اليها في تلك الفترة من مصادر يمنية » (١) وقد يبدو هذا غريبا بالنظر الى تاريخ العلاقات المصرية اليمنية كله بعد الثورة ، غير انه من الممكن أن يفسر بالحدود الواردة على الاتصالات المصرية اليمنية في هذه الفترة فضلا عن عدم وجود أي اهتمام بالتجميع والتحليل العلمي لاية بيانات أسفرت عنها هذه الاتصالات وعدم اللجوء الى المصادر العلمية الملائمة ، وهو امر ليس مستغربا على أية حال .

وتغطية لهذا النقص فقد بدأت أجهزة جمع المعلومات المختلفة في بنية صنع القرار المصرية تنشط في جمع المعلومات الممكنة عن اليمن من مختلف المصادر ابتداء من ١٩٦٢ فيما يبدو غير ان هذه المعلومات لا يمكن أن تكون تامة أو كافية في مثل هذه الفترة الزمنية (٢) ، وقد أفضى كل ما سبق الى أن أصبح المصدر الأساسي للمعلومات عن الثورة في اليمن هم ثوار اليمن أنفسهم الذين يمكن أن نفترض نظريا وجود مصلحة أكيدة لهم في تقديم معلومات غير دقيقة أو غير كاملة اذا كان من شأن ذلك أن يشبث تمتعهم بوضع قوى داخل بلادهم ومن ثم يزيد فرص تجنيد الدعم من البيئة الخارجية ، ومن المؤكد الآن على سبيل المثال ان ثوار اليمن قد أعلنوا وفاة البدر قبل حصولهم على أي دليل يقطع بذلك وانهم كانوا يهدفون من ذلك الى تقوية وضعهم الداخلي والخارجي (٣) بل من المؤكد أن الثوار حتى لو كانوا قد اعتقدوا خطأ بوفاة البدر فقد علموا بهذا الخطأ بعد ذلك بوقت قصير (٤) .

وفضلا عن الاحتمال الوارد في التحريف المتعمد للمعلومات من جانب ثوار اليمن فان الاشارة واجبة الى ان أحد المصادر الرئيسية لمعلومات القيادة المصرية في ذلك الوقت وربما أهمها وهو البيضان كان يتبنى تصورا مغالى فيه للسهولة التي يمكن أن يقضى بها على الحكم الامامي وقد

(١) الحديدي، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) انظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

Wenner, op. cit., p. 137.

(٤) يقول جزيلان انه بعد وفاة البدر « وصلتني برقية من عماران تقول ان البدر وصل الى عماران محاولا الاستيلاء على ثكنات الجيش ولكننا قد جردنا كل القوة من أسلحتها » الخ . جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

انصى به هذا الى اعتقاد مؤداه ان الدعم المصرى المطلوب لا يعدو ان يكون دعما رمزيا كما اتضح فى مطالبه الى عبد الناصر ليلة ٢٦ سبتمبر (١) . بل ان موسى صبرى يقول « كان من رأى البيضاى ان قنبلة واحدة على قصر البدر كقنبلة بالاطاحة بالمعهد كله » . كان تقديره ان اسرة الامام وانصاره يعيشون فى رعب وان اقل هجوم بأقل تسليح كفى بالقضاء عليهم (٢) .

غير ان مصدر الخطأ فى الادراك لم يكن المعلومات المخرفة أو غير الدقيقة فحسب وانما القدرة على التفسير أيضا ، ذلك انه من المحتمل للغاية ان القيادة المصرية قد فسرت المعلومات السابقة فى ضوء خبرتها عن نجاح الانقلابات العسكرية سواء المستمدة من خبرتها الذاتية فى مصر ١٩٥٢ أو من الانقلابات العسكرية فى المشرق العربى وهى تلك الخبرة التى تشير الى ان محتاج السلطة يوجد فى العاصمة والمدن الرئيسية دون هم للبنية الاجتماعية - السياسية الخاصة لليمن (٣) . ويمكن ان تؤيد هذا التحليل ببعض تصريحات لاحقة لعبد الناصر تحدث فيها عن سيطرة الثورة على كل اليمن من اليوم الأول وتأييد الشعب اليمنى كله لها وعدم وجود أية مقاومة للثورة ، ومن ثم فقد رفض النظر الى المتاعب التى واجهتها الثورة الا فى سياق التدخل الخارجى ضدها (٤) .

والمشكلة انه حتى لو كان الادراك السابق صحيحا فان خطأ فادحا فى حسابات التدخل المضاد يبدو انه قد وقع ، فليس هناك أى مؤشر يقيد بأن عبد الناصر ومساعديه كانوا يتوقعون أن يكون التدخل المضاد للثورة بالضرارة التى انتهى اليها فيما بعد ، وسوف نرى ان عبد الناصر

(١) انظر : عبد الرحمن البيضاى ، موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى ، محاضرة القايت فى نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة الاسكندرية والمناقشات التى تلتها (٧٥ / ٥ / ٢٧) ، فى : د . عبد الرحمن البيضاى ، نكبة الشعارات على الأمة العربية ، بدون مكان إصدار ، ١٩٧٥ ، ص ١٦١ . انظر أيضا : الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٤١ . (٢) موسى صبرى ، مخبر صحفى وراء أحداث عشر ثورات ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٤٨٨ . (٣) انظر : الحديدي ، مرجع سابق ص ٤١ .

(٤) خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس (١٢ / ١٢ / ٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٣١ . خطاب عبد الناصر فى المؤتمر الشعبى بأسوان (١٣ / ١ / ٦٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ . Stephens, op. cit., pp. 380-1.

قد اوضح لأعضاء مجلس الرئاسة عن اعتقاده بأن ارسال قوات رمزية لليمن سوف يحبط احتمالات التدخل المضاد .

ومن ادراك عبد الناصر ومساعديه السابق لنجاح الثورة ولاحتمالات التدخل المضاد يصبح هناك مجال قليل للشك فى انه قد توقع العبء الذى كان ينتظره عندما ارسل قواته الى اليمن وانه قد اعتقد فعلا بأن كل ما هو مظهر كان قوات رمزية لردع التدخل المضاد للثورة (١) . ويقدم هذا التحليل تفسيرا للسرعة والسهولة التى اتخذ بها عبد الناصر قرار التدخل العسكرى المباشر فى اليمن .

وعلى الرغم من المؤشرات القوية المتاحة على سلامة التحليل السابق فانه يجب أن يكون واضحا انه حتى بافتراض وجود قنوات سليمة للمعلومات تنقل لعبد الناصر ومساعديه صورة حقيقية عن واقع الثورة اليمنية ، وبافتراض وجود حسابات سليمة للتدخل المضاد بما يعنى الوضوح التام لأبعاد التدخل المصرى كما تطورت فى السنوات التالية فان القرار كان ليتخذ مع كل التكليف الواضحة فيه (٢) .

وربما يؤيد هذا ما يرويه هيكل من انه قدم رأيا مخالفا للتوصية بالتدخل المباشر أثناء النقاش الذى دار حولها على أساس انه لا يعرف ما اذا كانت الظروف الموضوعية فى اليمن مهيأة لنجاح الثورة وما اذا كانت هذه الثورة تستطيع عمليا أن تتحمل ثقل التدخل العسكرى المصرى المباشر ، ويروى هيكل ان عبد الناصر قد سأل سؤالا مباشرا « هل معنى ذلك أن نترك الثورة اليمنية وحيدة يسهل ضربها ؟ وماذا يحدث للحركة العربية العامة اذن ؟ » (٣) ، كذلك روى هيكل ان

(١) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر - حوار مع محمد حسنين هيكل ، ط ٢ ، بيروت : دار القضايا ، فبراير ١٩٧٥ ، ص ١٥٨ . ويقول جزيلان انه كتب تقريرا قبل وفاة الامام أحمد سلمه للقائم بالأعمال المصرى قال فيه « ان القبائل كلها معنا اليوم ولكن لا أضمن استمرار تضامنهم معنا ، ولخص طلباته من مصر وأحدها « لواء » من القوات المصرية ، وهو مطلب يعكس نظرة أكثر واقعية بكثير غير أنه لم ترد أية اشارة تقيد وصول هذا التقرير الى القيادة المصرية .

انظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ . ويذكرنا هذا بأن المعلومات قد تتوفر ولكنها لا تصل بسبب الاخفاق فى الاتصالات الى كل صانع القرار الذين يحتاجونها لاداء أدوارهم على نحو مرضى .

(٢) انظر ما يؤيد هذا فى : Arab World, Out on the New Frontier in : The Economist, January 26, 1963, p. 312.

(٣) هيكل ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

عبد الناصر قد ذكر لجيفارا في نقاش معه في ١٩٦٥ أنه وجد نفسه يهب لمساعدة الثورة اليمنية عندما بدأت « ومع انني تلقيت من التقارير ما يفيد أن الوضع هناك غير صالح للثورة فقد قلت مثلك أنه مجرد أن الثورة قامت فإن ذلك يؤلف عنصرا وضعيا في حد ذاته وبالتالي يجب مساعدتها » (١) .

وتتسق هذه الروايات مع تلك الدوافع الغلبة للتدخل التي قدمها الفصل السابق ، ففي إطار المناخ السابق الذي أحاط بالنظام المصري في أعقاب الانفصال ، والوجهة الايديولوجية المتشددة التي اتخذها عربيا كان من المستحيل بالنسبة لعبد الناصر أن يرفض طلب نوار اليمن بالتدخل خاصة بالنظر إلى ذلك القيد الذي كان يرد على سلوكه بسبب عمق التزامه بالعروبة ومكانته القيادية بهذا الصدد (٢) فإن رفضه لطلب مساندة نوار اليمن كان يمكن أن يفسر كارتداد عن ايديولوجية القومية العربية ، وكان ذلك « ليلقى الكاريزما المرتبطة به في الخارج ويقوض على نحو خطير قوته في الداخل (٣) ، كذلك يدخل البض بالاعتبارات النفسية في التحليل سواء في إطار « الدافع النفسي للانتقام » لدى قادة النظم الثورية عموما (٤) أو إطار أسلوب عبد الناصر في رد الضربة بمثلها بأسرع ما يمكن كأحد عناصر حركته السياسية الذي بدأ يتبلور مع أزمة سحب تمويل السد العالي ١٩٥٦ (٥) .

(ج) دور مجلس الرقابة : قد نذكر بداية أن قرار تشكيل المجلس قد صدر في يوم ٢٧ سبتمبر ٦٢ وأنه قد عقد أول اجتماع له يوم ٢٩ سبتمبر وثاني اجتماع له يوم ٣ أكتوبر (٦) وبالنظر إلى التوقيت السابق لقرار التدخل فإنه يمكن الافتراض بأن المجلس كانت لديه الفرصة للقيام بدور في صنع القرار خاصة وأنه يبدو أن اجتماعه الأول قد خصص بأكمله لموضوع اليمن وأن نفس الموضوع كان واحدا من موضوعين اثنين في جدول أعمال الاجتماع الثاني (٦) .

(١) محمد حسين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، بيروت : دار النهار للنشر ،

١٩٧٢ ، ص ٤٧٠ .

(٢) Dawisha, op. cit., pp. 76-7 and pp. 131-2.

(٣) Dekmejian, op. cit., p. 31.

(٤) Ibid., p. 46.

(٥) Peter Mansfield, Nasser, London : Methuen Educational Ltd., 1970, p. 103.

(٦) الأهرام ، ٦٢/٩/٣٠ ، ٦٢/١٠/٤ .

ويسهل تصور الطريقة التي عرض بها عبد الناصر الموضوع على المجلس من التحليل السابق لدوره ، ويؤيد حسن ابراهيم عضو المجلس في ذلك الوقت هذا الاستنتاج بقوله أن عبد الناصر قد أعطيت له « معلومات خاطئة وقدمت لنا في مجلس الرئاسة » (١) ، وأنه عندما عرض عليهم القضية قال أن هناك خوفا من تدخل السعودية ضد النظام الجديد وأنه إذا أرسلت مصر قوات رمزية فإن هذا سوف يجعلهم يفكرون مرتين قبل الاقدام على أي تحرك مضاد (٢) ويقول زكريا محيي الدين أنه لم تكن هناك مناقشة مطلقا حول ارسال القوات وإنما كان هناك حديث فقط عن بعض محاذير التورط في الحرب ، كما تحدث البغدادي عن تجربته في اليمن عندما سافر إليها قبل الثورة ، ويؤكد هذا انتهاء المجلس إلى موافقة اجماعية على قرار ارسال القوات إلى اليمن بما فيهم كمال الدين حسين كما يؤكد كل من زكريا محيي الدين (٣) وحسن ابراهيم (٤) . ويحسم هذا مسألة وجود اعتراض وقت اتخاذ القرار من جانب كمال الدين حسين على ارسال قوات إلى اليمن (٥) .

(١) رواية منسوبة إليه في : سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٢) رواية منسوبة لزكريا محيي الدين في : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٣) رواية منسوبة لزكريا محيي الدين في : مرجع سابق ص ٢٢٠ .

(٤) شهادة لحسن ابراهيم في : أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (٤) ، شهود ثورة يوليو ، ط ١ ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، يونيو ١٩٧٧ ، ص ١١٦ . انظر أيضا : سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٥) في الواقع أن كمال الدين حسين نفسه في كل ما أدلى به من أحاديث منشورة لم يدع هذا ، وإنما الأصح أنه ربما يكون قد اعترض فيما بعد على استمرار التدخل ولكن في سياق خلافه العام مع عبد الناصر الذي اتضح منذ أغسطس ٦٣ وبلغ الذروة في مارس ٦٤ . بل أن رواية كمال الدين حسين نفسه عن الجلسة التي عقدها مع عبد الناصر في مارس ٦٤ لتصفية الخلاف بينهما ليس فيها معرف واحد عن اعتراضه على اليمن وإنما كان الخلاف الأصيل فيها حول مسائل السيادة الداخلية وبصفة خاصة الوجهة الاشتراكية للنظام (المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤) كما أن نص رسالة كمال الدين حسين إلى ناصر في ٢٥/١٠/٦٢ بعد بضعة أيام من ذلك ليس فيها كلمة واحدة عن اليمن وإنما تدور كلها حول كلمة واحدة هي « الحرية » (انظر النص في : المرجع السابق ص ٧٨ - ٧٩ . ويكفي ما سبق لنفي الرواية الوهمية عن حوار بين عبد الناصر ، وكمال الدين حسين في اجتماع لمجلس الوزراء (أي مجلس وزراء) في أوائل نوفمبر ٦٢ ، وخلاصة هذه الرواية أن كمال الدين حسين ما كاد أن يعرب عن وجود رأي له بخصوص التدخل العسكري في اليمن حتى أعطاه عبد الناصر بوابل من الإذاعات ثم أنهى الاجتماع بعد ذلك وبعدها حددت إقامة كمال الدين حسين في الاسكندرية (لم يحدث =

وهكذا لم يتم مجلس الرئاسة بدور متميز في عملية صنع القرار وإنما جاء أدائه كمؤسسة متسقة مع دور صانع القرار الرئيسي ومساعدته .

(د) دور المؤسسة العسكرية : نذكر ان فترة اتخاذ القرار موضوع الدراسة كانت هي الفترة التي أعقبت الاخفاق المنسوب لعامر في سوريا وما تلى ذلك من توتر في العلاقة بينه وبين عبد الناصر ، وتفكير جدي من الأخير في تقييد سلطات عامر . كانت الفترة اذن فترة انحسار محتمل لنفوذ قيادة المؤسسة العسكرية ، ولذلك فمن المنطقي أن يكون رد فعلها هو اثبات أهمية قاعدة القوة التي ترتكن اليها هذه القيادة للنظام ، وأن يكون من الأهمية لها بإمكان أن يوجد الموقف الذي يثبت فيه هذا ، ويتفق الافتراض السابق مع افتراض عام يقدمه كـ بخصوص سلوك القيادة العسكرية المصرية في مسائل السياسة الخارجية بقوله انه « بمجرد أن أصبحت هذه الموارد (الأسلحة) في أيديهم أصبح يتعين على القيادة العسكرية سياسياً ونفسياً أن تبرر ما قدم لها بتأكيد نفع القوة العسكرية المصرية كأداة للسياسة الخارجية » (١) ويعني ما سبق توقع موافقة قيادة المؤسسة العسكرية على قرار التدخل المباشر ان لم يكن تحمسها له .

وقد أيدت رواية لعبد الناصر هذا التوقع ، فقد ذكر انه سأل عامر حينما طلبت ثورة اليمن المساندة عن شعور القوات المسلحة عندما تصدر اليها الأوامر بالذهاب الى اليمن على أساس انه - أي عبد الناصر - كان مترددا بسبب القلق من موقف القوات المسلحة بعد أحداث الانفصال ، فطلب منه عامر مهلة ٢٤ ساعة قال له بعدها انه طلب عددا من المتطوعين للذهاب الى اليمن فتطوع كل الضباط وكل الجنود وليس هناك ما يدعو ابدا للقلق (٢) . وقد أجمعت المصادر على تأييد موافقة العسكريين

= ذلك الا بعد التاريخ المشار اليه بحوالي ثلاث سنوات (١) . انظر هذه الرواية في : وجه أبو ذكري ، الزهور تدفن في اليمن ، ط ٢ ، القاهرة : دار الوطن العربي والمركز العربي للصحافة ، ١٩٧٧ ، ص ١٩ - ٢٠ .

Ker, op. cit., p. 204.

(١)

(٢) انظر ، خطاب عبد الناصر في بور سعيد في الاحتفال باستقبال العائدين من اليمن (٦٣/١/٤) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ص ٤٢٣ . انظر أيضا خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

لقرار التدخل وتحمسهم له (١) خاصة وان القوات المسلحة لم تكن قد قامت بعمل فعال منذ ١٩٥٦ (٢) ، بل ان البعض قد ذهب الى انهم قد ايدوا القرار بقوة بشرط ارسال مساعدة عسكرية فورية وكافية لسحق مؤيدي الامام قبل أن يتمكن السعوديون من التدخل (٣) ويمكن الاستدلال على خطأ التقدير السابق بسلوك قيادة المؤسسة العسكرية في اجتماعي مجلس الرئاسة اللذين سبقتا الإشارة اليهما . وهكذا فانه يتضح ان المؤسسة العسكرية التي يفترض انها كانت المؤسسة الوحيدة القادرة على ان تمارس قيادتها على دور عبد الناصر لم تمارس مثل هذا القيد في قرار اليمن ، كما أنها لم تمارس دورا متميزا بهذا الصدد .

(١) لم يشد في هذا سوى انجرام الذي يقول بأن عبد الناصر كان منذ البداية على خلاف مع مستشاريه العسكريين الذين رأوا أن اخضاع اليمن لسيطرة فعالة سوف يكون أكثر صعوبة مما اعتقد . انظر :

Ingrams, op. cit., pp. 135-6.

Halliday, op. cit., p. 107.

Nutting, op. cit., pp. 321-2. Stephens, op. cit., p. 385.

(٢)

(٣)

الباب الثاني

تطور التدخل المصري في اليمن

يتناول هذا الباب تطور التدخل المصري في اليمن في أعقاب القرار بالتدخل العسكري المباشر في سبتمبر ١٩٦٢ وحتى نهايته في ديسمبر ١٩٦٧ . ويقترح الباحث تقسيم هذا التطور الى مراحل ثلاثة : التصعيد العسكري - التسوية السياسية - انتهاء التدخل . وتشمل مرحلة التصعيد العسكري الفترة من بداية التدخل في أكتوبر ٦٢ وحتى نهاية ٦٣ ، وتمتد مرحلة التسوية السياسية عبر سنتي ٦٤ ، ٦٥ ، بينما تستوعب المرحلة التي ستنتهي بانتهاء التدخل سنتي ٦٦ ، ٦٧ ، وبديهي ان الحدود الزمنية بين المراحل لا تكون عادة حدودا قاطعة وان كان مما يثير الانتباه في الدراسة الحالية ان الحدود واضحة بدرجة كبيرة . وسوف يوضح البحث في هذا الباب ان كل مرحلة من المراحل الثلاثة السابقة تنفرد على نحو واضح أيضا بما يميزها من الظروف

المحلية والاقليمية والدولية وما انعكس عنها من ادارة مختلفة للتدخل
المصرى فى كل منها مما يبرر هذا التقسيم (١) .

الفصل الأول (التصعيد العسكرى)

يتناول هذا الفصل أول مرحلة من مراحل تطور التدخل المصرى ،
وهى مرحلة التصعيد العسكرى التى تبدأ بعد اتخاذ قرار التدخل
العسكرى المباشر بفترة قصيرة وتمتد حتى نهاية ٦٣ ، وقد تحدد ذلك
التصعيد بمجموعة من العوامل المحلية والاقليمية والدولية واتخذ شكلا
كميا بزيادة عدد القوات المصرية فى اليمن وآخر كيفيا بتوسيع نطاق
التدخل والانتقال عسكرىا من الدفاع الى الهجوم بغرض تحقيق نصر
عسكرى حاسم للجمهورية ، ولكن التصعيد العسكرى ارتبط من ناحية
أخرى بتدخل سياسى فى اليمن وموقف من الجهود الدولية لاجداث فض
الاشتباك ، وسوف تتناول الدراسة فى هذا الفصل كافة الجوانب
السابقة فى مبحثين يتناول أولهما العوامل التى أدت الى التصعيد
ثم يتناول الثانى الأبعاد المرتبطة به .

المبحث الأول

محددات السلوك المصرى

يدور البحث هنا على المستويات المحلى والاقليمى والدولى بغرض
بيان المدى الذى أثرت اليه العوامل المنبثقة من كل من هذه المستويات
على السلوك المصرى فى هذه المرحلة وسوف نببحث العوامل المحلية فى
جزء واحد من هذا المبحث بينما تببحث العوامل الاقليمية فى أجزاء ثلاثة

(١) يختلف هذا التقسيم مع التقسيم الذى أورده هاليداي الى مرحلتين فقط :
مرحلة اشتداد القتال والسعى الى النصر العسكرى الكامل فى ٦٢ - ٦٤ ، ومرحلة التجمد
والوساطة السياسية فى ٦٥ - ٦٧ . وسوف يقدم البحث فى هذا الباب وجهة نظر تثبت
ان صحت عدم سلامة هذا التقسيم . ومن ناحية أخرى يتفق التقسيم الوارد فى المتن
مع تقسيم داويشا الى حد كبير وان اختلفت التسميات (المناورة - التوفيق - المواجهة)
والفواصل الزمنية ، كذلك فان داويشا قد اغفل فى تحليله العوامل المحلية الى حد كبير .
انظر

Halliday, op. cit., p. 109. Dawisha, Intervention in Yemen, op. cit., p. 62.

تناول المقاومة الملكية والدعم السعودي ثم البريطاني لها (١) ، وأخيرا نبحت العوامل الدولية في جزأين يتناولان الموقف الأمريكي السوفيتي ، ويلاحظ ان النطاق الزمني للدراسة في هذا المبحث يشمل الشهور من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ على أساس ان التصعيد العسكري قد بلغ ذروته في شهر فبراير .

١ - الضغوط الداخلية :

يعنى المبحث هنا بما اذا كان السلوك المصري في هذه المرحلة قد تأثر بعوامل محلية من أى نوع ومحاولة تبين طبيعة التأثير الذي مارسته هذه العوامل ووزنه ان وجد . وسوف يناقش في هذا السياق موقف الراى العام المصري من التدخل وأثر التكاليف الاقتصادية للتدخل والضغوط المؤسسية بهذا الصدد .

(أ) الراى العام :

سبق أن رأينا الانعدام الكامل تقريبا للدور الذى يلعبه الراى العام كدافع لقرارات التدخل ، كذلك سبق للدراسة أن انتهت الى ترجيح الراى القائل بأن مستوى تأثير الراى العام وجماعات الضغط في مصر على صنع السياسة الخارجية في حده الأدنى ، ويدور التساؤل هنا حول امكانية التعديل في هذه الأحكام بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة في هذا الفصل على أساس أن التدخل العسكري المباشر ربما يكون قد أحدث انعكاسات داخلية سلبية ترتبط عادة بخسائر الأرواح وبعض المضامين الاقتصادية السيئة خاصة في إطار ما سبق للدراسة أن أوضحته بخصوص احتمالات انكماش الراى العام في مصر الى العزلة عن الشئون العربية في أعقاب الانفصال . ولا مفر من تكرار الحديث هنا أيضا عن صعوبة التعرف علميا على العناصر المكونة لموقف الراى العام بهذا الصدد ، ومن ثم فإنه ليس هناك من سبيل سوى محاولة الاقتراب غير المباشر من الظاهرة موضع البحث بمناقشة بعض الآراء المتاحة بخصوصها .

وئمة آراء تتحدث عن وجود راى عام بالغ العداء في تلك المرحلة ،

(١) اعتبرت الدراسة الموقف البريطاني داخلا ضمن الاطار الاقليمى للتحليل على أساس أن الوضع البريطانى في الجنوب اليمنى قد جعل بريطانيا نظاما دخيلا intrusive system بالنسبة للنظام الفرعى العربى .

ويصف أحد المصادر الراى العام وقتها بعبارة مثل ، اننا نعيش اسود أيام حياتنا ، اذا نظرت للوجوه تجدها وجوها بلا حياة ، وكان كل الناس قد ارتدوا رؤوسا من الحجارة . انك اذا نظرت في هذه الوجوه ستجدها رافضة بصمت لهذه الحرب القذرة ، أو « ان هناك عدة آلاف في السجون اعترضوا على حرب اليمن » ، ويفسر هذا الموقف البالغ العداء من جانب الراى العام بالانعكاسات السلبية للتدخل المصري في صورة ازمات اقتصادية عنيفة وخسائر الأرواح (١) .

وهي تحليل الراى السابق قد يكون من السهل تبين مدى المبالغة في الأوصاف والأرقام والمبررات الواردة ضمنه ، ومع ذلك فمن الضروري الاعتراف بمنطقية وجود راى عام معادى في هذه المرحلة ، ولكن ليس هناك أى دليل علمى متاح على امتداد نطاق هذا الراى من الطبقات والفئات المعادية للنظام بطبيعة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الى النطاق العريض لنجماهير المستفيدة من النظام خاصة وانه من المنطقى ان التكاليف الاقتصادية للتدخل في اليمن كانت في حدها الأدنى في هذه المرحلة وكذلك الخسائر في الأرواح . وعلى أية حال فإنه قد يكون من المناسب هنا أن نشير الى انه حتى بالنسبة لذلك القدر من الراى العام المعادى الذى يفترض منطقيا وجوده - بشرط عدم المبالغة - فإن القبضه السياسية للنظام في ذلك الوقت كانت كفيفة بأن تتفادى تأثيراته المحتملة على ادارة التدخل في اليمن .

(ب) التكاليف الاقتصادية :

تنضج أهمية التكاليف الاقتصادية في هذا السياق من الوضع الاقتصادى لمصر كدولة متخلفة اقتصاديا كانت تسعى في هذه المرحلة الى تحقيق التنمية الاقتصادية بخطى سريعة الأمر الذى يمثل قييدا واضحا على حركة القيادة المصرية في مجال السياسة الخارجية ويجعلها حساسة بنوع خاص لأية تكاليف باهظة لادارة التدخل في اليمن ، ومن ناحية أخرى فإن هناك منظورا آخر لأهمية التكاليف الاقتصادية في هذا السياق وهو أثارها على الراى العام ، إذ انه بالنسبة للراى الجماهيرى الذى لا يهتم عادة بقضايا السياسة الخارجية تكون الأبعاد المرتبطة بحياته اليومية احدى قنوات الربط الهامة بينه وبين هذه القضايا ، ومن ثم فإن

(١) انظر : وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ٢٤ - ٢٧ .

وجود تكاليف اقتصادية باعطة للتدخل في اليمن يوفر حجة للرأي القائل بتزايد الرأي المعادي لهذا التدخل .

وقد تكونت عناصر التكاليف الاقتصادية حتى ذلك الوقت من تكاليف التدخل العسكري المباشر نفسه ، ومن تكاليف الدعم الاقتصادي لليمن سواء بطريق مباشر كدفع مرتبات الجيش اليمني (١) وربما الإدارة اليمنية كلها ، وتقديم معونات اقتصادية لليمن (٢) ، أو بطريق غير مباشر كتحميل بدلات سفر الخبراء المصريين الفنيين الذين أرسلوا إلى اليمن (٣) .

وفي تقدير العناصر السابقة كانت هناك أرقام يمكن اكتشاف المبالغة فيها بسهولة كحساب الانفاق اليومي في اليمن بمليونى جنيه يومياً (٤) ، وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن عبد الناصر قد فند في خطاب عام له في ديسمبر ٦٢ الأرقام التي تقدر انفاق مصر اليومي على حملة اليمن بمليونى جنيه من العملة الصعبة ، وكان رده منطقياً ، فقد أذاع البيانات المتعلقة بكل الرصيد المصرى من العملة الصعبة وقدره ١٣٠ مليون جنيه استرلينى وأوجه تخصيص انفاقه على المجالات المختلفة بحيث لا يبقى مخصصاً للشئون الخارجية والمتنوعات الأخرى سوى ٧ مليون جنيه (٥) ، ومن ناحية أخرى كان هيكمل قد ذكر في ١٦ نوفمبر ٦٢ « أن تكاليف الحملة العسكرية المؤيدة لليمن وصلت حتى الآن إلى ما يوازي نصف أرباح مصنع واحد في العام الماضى هو مصنع الغزل والنسيج في المحلة » (٦) .

(١) انظر : جزيان ، مرجع سابق ، ص ٨٩ ، ١٤٠ .

(٢) أشار الأهرام في ٦٢/٢/٢٨ (ص ٤) إلى وجود منحة مليون جنيه قررت

مصر تقديمها لليمن في شكل منتجات و سلع .

(٣) انظر الأهرام (٦٢/٢/٤) حيث توجد إشارة إلى موافقة اللجنة التشريعية للوزارية على اعتماد مبلغ نصف مليون جنيه للصرف منها على نفقات السفر والمرتبات للخبراء الفنيين الذين يوفدون للعمل في اليمن .

انظر أيضاً الأهرام (٦٢/٣/٦ - ص ٤) حيث يوجد تفصيل لفئات بدل السفر اليومي الذى يمنح للموفدين إلى اليمن وهو ٦ جنيهات استرلينية لمن تبلغ مرتباتهم الشهرية ١٠٠ جنيه فأكثر وخمسة لفئة ٣٥ إلى أقل من ٦٥ و ٣ لفئة ١٥ إلى أقل من ٣٥ وجنيه ونصف لمن تقل مرتباتهم عن ١٥ جنيه .

(٤) وجه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٥) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق .

ص ٣٦٩ .

(٦) هيكمل ، أسئلة عن المعركة في اليمن ، مرجع سابق . وإذا علمنا أن صافى أرباح المصنع في العام الذى تحدث عنه هيكمل هو ١٧٢٢٢٦٣٩ جنيه (انظر مصدر =

وعلى أية حال فإن الباحث يجب أن يسلم بالتعقد الشديد للمشكلة خاصة إذا بحث في نطاق زمنى محدود كنطاق الدراسة في هذا البحث وليست هناك أية أرقام رسمية أو غير رسمية يمكن الاعتماد عليها في حل المشكلة بالنسبة لهذه المرحلة الزمنية ، وإذا تذكرنا أن الضغوط الاقتصادية لن تكون ناتجة فحسب من مجرد الانفاق ولكن من الانعكاسات المرتدة لهذا الانفاق على الاقتصاد القومى يتضح أن هذه المهمة أعقد من أن يقوم بها باحث سياسى بمفرده فضلاً عن عدم توفر البيانات المطلوبة .

وأحد الاختيارات المحدودة الباقية هي اتباع « نهج سياسى » إلى مشكلة التكاليف الاقتصادية ، ويمكن بهذا الصدد تقديم الملاحظتين التاليتين :

أولاً : لا يجب أن ننحى جانباً استخفاف القيادة السياسية والدوائر القريبة منها بالتكاليف الاقتصادية لحملة اليمن كما اتضح مما سبق على أساس أن هذا لا يعدو أن يكون نوعاً من الدعاية السياسية ، ففي الواقع أن هناك ما يدعو للاعتقاد بالصدق ولو النسبى في هذا الاستخفاف ، وذلك لأننا سوف نرى في مراحل لاحقة أن هناك حديثاً جاداً - وإن يكن مخففاً في الغالب - قد بدأ حول هذه التكاليف من نفس المصادر الرسمية وأن هناك أرقاماً قد ذكرت بغض النظر عن مدى دقتها بل وأن التكاليف الاقتصادية كانت محدداً معلناً لاشك فيه لمرحلة بأكملها من التدخل .

ثانياً : أنه من المهم للغاية بالنسبة لهذه المرحلة أن إدراك القيادة لطبيعة ما يجرى في اليمن استمر يدفعها إلى الاعتقاد كما سنرى بصحة التصور الخاص بإمكان تحقيق نصر حاسم للجمهورية بعملية عسكرية ، وهذا يعنى ببساطة أن التكاليف الاقتصادية حتى وإن وجدت بشكل ضاغط على القيادة لا يمكن أن تشكل قيداً على تصعيدها للتدخل وفقاً لما تقتضيه مقتضيات تحقيق هذا النصر الحاسم الذى تصورته القيادة المصرية .

= الرقم فى : الأهرام ، ٦٢/١/١٥ ، ص ٥) فإن معنى هذا أن هيكمل يقدر انفاق حملة اليمن في شهر ونصف بمليون جنيه على أقصى تقدير ، وإذا أعطينا هامشاً للخطأ في التقدير وقدرنا التكلفة بمليون جنيه شهرياً وأخذنا في الاعتبار تزايد أعداد القوات في ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ إلى حوالى ٣ أضعاف ما كانت عليه في أكتوبر - نوفمبر ٦٢ فالتأثير يمكن أن يصل إلى رقم تقريبي هو ٨ مليون جنيه يمثل الحد الأقصى للاتفاق في الفترة من أكتوبر ٦٢ ويناير ٦٣ استناداً إلى تقدير هيكمل .

(ج) الضغوط المؤسسية :

شهدت هذه المرحلة استمرار غياب السلطة التشريعية المنتخبة وعدم اكتمال عملية بناء الاتحاد الاشتراكي ، وحتى بالنسبة للجنة التنفيذية العليا التي صدر قرار تشكيلها في ٢٨ أكتوبر ٦٢ فانها لم تمارس دور متميزا بصدد التدخل المصري في اليمن لسببين اولهما انها لم تضم اية عناصر جديدة يمكن أن تحمل معها رأيا جديدا يدفع الى تصور دور لها يتميز عما أوضحه تحليل دور المؤسسات الموجودة وقت اتخاذ قرار اليمن ، فقد جاءت تركيبا من جميع أعضاء مجلس الرئاسة بالإضافة الى سبعة من أعضاء المجلس التنفيذي (١) . والسبب الثاني أنها ظلت طيلة فترة الدراسة بل وبعدها منشغلة بالمسائل المباشرة المرتبطة بعملية بناء الاتحاد الاشتراكي (٢) .

ومن ناحية أخرى فان المصادر التي سبقت الإشارة إليها في تحليل دور مجلس الرئاسة في صنع القرار لا تشير من قريب أو من بعيد الى ظهور معارضة داخل المجلس في هذه الفترة وينسحب نفس الأمر بالطبع على المجلس التنفيذي ووزارة الخارجية . ويبقى المصدر الوحيد المحتمل للضغوط هو المؤسسة العسكرية ، وقد سبقت الإشارة الى ان عبد الناصر أعد مشروع قرار بتحديد اختصاصات عامر (٣) عرض على المجلس في ٢٩ نوفمبر ٦٢ ، وكان أمرا ذا دلالة ان عبد الناصر لم يحضر هذه الجلسة ، وقد طالب عامر بتأجيل النظر في المشروع ثلاثة شهور بسبب الالتزام المصري في اليمن ، وأيده في ذلك كمال الدين حسين فقط ، ولذلك انتهى الأمر بالمجلس الى الموافقة على مشروع القرار ، وتبع ذلك تقديم عامر لاستقالته في ١ ديسمبر ٦٢ وكذلك تحركات معارضه في الجيش كان من بينها تقديم قادة القوات البحرية والبرية والجوية وبعض كبار القادة لاستقالاتهم واجتماع عدد منهم في القيادة حيث أصروا على عودة عامر الى موقعه ، وبعدها تراجع عبد الناصر وأرسل لعامر من يقنعه بالعدول عن استقالته ، وقد كان . وعاد عامر وفرض حمايته على كل

(١) انظر الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٩ .

(٢) تظهر متابعة نشاط اللجنة ان المرة الاولى التي ناقشت فيها مسائل سياسة خارجية لم تات قبل فبراير ١٩٦٥ حين بحثت في السابع من هذا الشهر الارمه في العلاقات مع ألمانيا الغربية . انظر : الأهرام ، ٦٥/٢/٨ .

(٣) بما يجعل لمجلس الرئاسة سلطة تعيين قادة الوحدات وكذلك ترقية الضباط ابتداء من رتبة عقيد .

القادة العسكريين الذين كان لعبد الناصر او لمجلس الرئاسة رأى في ضرورة أبعادهم بسبب أخطائهم في سوريا (١) .

ومن المناسب ان نلاحظ ان حجة عامر ضد تحديد سلطاته كانت هي الالتزام المصري في اليمن وأنه قد طالب بتأجيل النظر في مشروع القرار المقدم بهذا الشأن الى مجلس الرئاسة ثلاثة شهور بسبب هذا الالتزام ، ويعتقد الباحث ان هذا يمكن أن يعطى مبررا للقول بأن عامر قد نظر الى التدخل في اليمن في هذه الفترة باعتبارها فرصة حقيقية لتأكيد نفوذه المهدد في أعقاب الانفصال ، ففي هذه الشهور الثلاث يمكن ان تكون القوات المصرية في اليمن قد حققت نصرا حاسما يصبح معه أى قرار بتحديد سلطاته فاهيك عن عزله مثلا أمرا غير وارد (٢) . ولا يعنى هذا ان عامر كان بالضرورة في هذه الفترة يفكر في تصعيد التدخل ، ولكنه يعنى بالتأكيد ان نجاح التدخل بالنسبة له كان مسألة في منتهى الحيوية وسوف نرى ان تطورات الموقف في اليمن قد جعلت هذا النجاح غير ممكن دون تصعيد التدخل ، ومن هذا يمكن أن نصل الى ان طريق التصعيد كان الطريق المتاح أمام عامر من منظور الصراع على السلطة في تلك الفترة .

وهكذا يمكن القول من التحليل السابق بأن الضغوط الداخلية في بعض أبعادها لم تمثل قيادا على التدخل (الرأي العام - التكاليف الاقتصادية) بينما يمكن أن تكون قد وصلت في أبعاد أخرى الى العمل كقوة دافعة لهذا التصعيد (المؤسسة العسكرية) .

٢ - المقاومة الملكية :

ينناول هذا الجزء أول الضغوط الاقليمية التي يفترض انها أفضت الى تصعيد التدخل المصري ، وسوف يحاول البحث هنا أن يصل الى تقييد موضوعي لكافة الأبعاد المرتبطة بهذه المسألة حتى يمكن تبين حقيقة تأثيرها على هذا التدخل .

(١) حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ . سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ٥٦ . منير حافظ ، التاريخ السرى لحكم جمال عبد الناصر ، خبايا الصراع بين عبد الناصر والمشير ، في : روز اليوسف ، ٧٦/٥/٣١ ، ص ١٧ . (٢) أو تكون على الأقل قد تورطت في اليمن الى درجة يصعب معها أحداث هزة في قيادتها العليا .

(١) التطورات اللاحقة لإعلان الثورة : بمجرد إعلان مصرع البدر في صنعاء أعلن عنه الحسن الذي كان ممثلاً لليمن في الأمم المتحدة في ذلك الوقت توليه الإمامة ، وصرح بأن ما حدث كان مجرد تمرد تؤيده مجموعة صغيرة من ضباط الجيش ، وأنه يتوقع التفاف الشعب والقبائل حوله . ثم غادر الولايات المتحدة إلى السعودية حيث انضم إليه معظم أفراد أسرة حميد الدين الذين تمكنوا من الهرب من اليمن أو كانوا خارجها وقت حدوث الثورة حيث اعترفوا به إماماً في ٥ أكتوبر ، ثم شكل الحسن حكومة حصلت على تأييد بعض البعثات الدبلوماسية اليمنية (١) واتخذ الحسن من نجران المتاخمة للحدود الشمالية لليمن أول قاعدة للمقاومة الملكية حيث مثلت من جانب نقطة احتشاد للملكيين ومن جانب آخر نقطة انطلاقاً لأمراء حميد الدين ومسانديهم إلى المناطق الشمالية والشرقية في اليمن لاثارة القبائل وتنظيمها من أجل العمل السريع ضد الجمهوريين والمصريين (٢) .

وفي نفس الوقت كانت الشكوك تتزايد حول حقيقة مصرع البدر خاصة وأن دليلاً مادياً واحداً لم يقدم على ذلك ، وبدأت الشائعات تتزايد حول هربه وهو ما أيده حكومة المنفى الملكية في ٩ أكتوبر ثم راديو عمان الذي أعلن في ١٥ أكتوبر تلقي الملك حسين لرسالة من البدر (٣) . وفي اليوم التالي أرسل البدر برقية للأمانة العامة للجامعة العربية اتهم فيها مصر بالتدخل في شئون اليمن وطالب الجامعة بتأديب العصاة ، كما بحث في نفس اليوم ببرقية إلى عبد الناصر يطلب فيها سحب القائم بالأعمال المصري في اليمن لتأييده لحكومة الثورة (٤) . وتم حسم الأمر نهائياً بظهور البدر في ١٠ نوفمبر في مؤتمر صحفي رتب له الملك حسين (٥) وقيل أنه عقد في الركن الشمالي الغربي من اليمن (٦) .

وفي هذا المؤتمر قدم البدر رواية لهروبه يفهم منها أنه قرر الهروب

(١) مثل مفروضات اليمن في واشنطن ولندن وبيروت وعمان : انظر :

O'Ballance, op. cit., p. 77.

Ibid., p. 82 and Schmidt, op. cit., pp. 20-1.

O'Ballance, op. cit., pp. 77-8.

(٤) الأهرام ، ١٧/١٠/٦٢ .

Schmidt, op. cit., pp. 49-50. O'Ballance, op. cit., p. 80.

(٦) وإن لم يوجد دليل قاطع على ذلك . انظر رواية سميت التي لا يمن سوى

أن تشير الشك العميق حول عقد المؤتمر في اليمن :

Schmidt, op. cit., pp. 56-7.

من القصر بعد أن تأكد من انتصار الثوار في صنعاء ، وتمكن البدر وفقاً لروايته من الخروج من القصر ثم من صنعاء بمساعدة بعض أنصاره ، بل لقد ادعى أن عدداً من أبناء الشعب قد تعرف عليه دون أن يبلغ عنه أثناء خروجه من صنعاء ، وبعد تمكنه من الخروج من صنعاء بدأ مسيرة « مظفرة » احتشد حوله خلالها مئات من رجال القبائل أخذت في التزايد حتى بلغت آلافاً عندما وصل صعدة ، وقد تم ذلك في خلال أسبوعين تقريباً عبر بعدها الحدود إلى السعودية حيث بدأ اتصالاته لحشد التأييد الخارجي لقضيته ثم عاود عبور الحدود إلى جبل قارة في الشمال الغربي في اليمن (٤٠ ميلاً جنوب غربي صعدة) حيث أنشأ مقر قيادته (١) .

ونيسبت هناك صعوبة كبيرة في اكتشاف زيف هذه الرواية ، وهناك سببان كافيان لذلك أولهما ما سبق ورأيناه من تزايد الشعور المعادي لحكم حميد الدين بين معظم القبائل ابتداءً من ١٩٥٩ بصفة خاصة وهو ما انعكس في تأييد هذه القبائل للثورة فيما بعد أو على الأقل عدم اتخاذها لموقف مضاد منها في البداية ، والسبب الثاني هو الأهم في الواقع أنه ليس هناك أي شيء يفسر لماذا لم يتجه البدر بهذه المسيرة « المظفرة » إلى العاصمة بدلاً من أن يصبح الالتزام المصري بدعم الثورة كافياً لمواجهة الحشود القبلية التي ادعى أنها التفت حوله (٢) .

ويمكن القول بأن حقيقة ما حدث أن البدر حاول في البداية أن يتخذ له قاعدة للمقاومة داخل اليمن ، وكانت محاولاته الأساسية بهذا الصدد هي الذهاب إلى عمران مع مجموعة من أنصاره بغرض الاستيلاء على تكتلات الجيش حيث قضى الموالون للثورة على هذه المحاولة ، فقام بمحاولته الأساسية الثانية في حجة ذات التاريخ الطويل في حماية الإمامة الزيدية فضلاً عن أنها مدينة حصينة تحتوى على مخازن للأسلحة والذخائر كما يوجد بها جهاز إرسال واستقبال يصلها بالعالم الخارجي ، ولكنه وجد أن حاضيتها قد أعلنت الولاء للجمهورية فحاول تجميع القبائل لمحاصرتها أو تكوين طاوور خامس داخلها لكنه لم ينجح ، بل أن أهل المدينة والمعتقلين السياسيين فيها الذين أفرج عنهم قد شاركوا جنود حجة في قتال البدر وأنصاره ، ويبدو أن البدر قد واصل ضغطه على حجة حيناً من الوقت وأن هذا قد أثر في معنويات البعض في داخلها غير أن المؤكد أن محاولته لاقتحامها

(١) Ibid., pp. 29-35. O'Ballance, op. cit., p. 80; Ingrams, op. cit., pp. 129-130.

O'Ballance, op. cit., p. 32.

(٢)

قد بات بالفشل ، كذلك ليس هناك أى دليل على وصوله الى صعدة التى كانت قد أعلنت انضمامها للثورة من بدايتها وان تكن قد واجهت متاعبها الخاصة بظهور « امام » جديد فيها (١) .

ولهذا فان البدر لم يعبر الحدود الى السعودية الا بعد ان فقد كل امل فى ايجاد قاعدة داخلية للمقاومة خاصة وانه يبدو مؤكدا ان ردود فعل القبائل قد تراوحت بين العداء والفتور فى لقائه ، وعلى احسن الفروض فان بعضها قد مكنته من الهرب استنادا الى بعض العادات القديمة للقبائل اليمنية فى حماية المستغيث ، اما المقاومة من اجل الامامة فهذا ما لم تكن القبائل مستعدة له فى هذه المرحلة التى فقد فيها الامام منصبه فضلا عن عدم امتلاكه لوسائل الاغراء المادية (٢) .

وبوصول البدر الى السعودية واجه المعسكر الملكى مشكلة عسيرة ، فقد كان الحسن قد أعلن نفسه اماما كما سبقت الإشارة ، وكان يحصل على تأييد الكثير من الامراء الملكيين فضلا عن مكانته وسط القوى المحافظة فى اليمن ، ولكن البدر كان هو الامام الشرعى ، ولا بد ان جدا لا قد حدث داخل المعسكر الملكى ربما وصل الى حد الخلاف بدليل ان راديو مكة الذى أعلن فى ١٣ أكتوبر ان البدر ما زال على قيد الحياة أعلن فى نفس الوقت انه اعترف بالحسن اماما ، غير انه عاد ليعلن فى السابع عشر تخطى الحسن عن الامامة واعترافه بالبدر اماما ، ولم يعرف ما حدث فى هذه الفترة على وجه الدقة لكن المنطق يقضى الى تصور اجراء حل وسط قبل بموجبه الامراء الملكيون وعلى رأسهم الحسن باستمرار البدر اماما لظهور الوحدة فى معسكرهم والاحتفاظ بالشرعية على ان يصبح الحسن رئيسا للوزراء ويحتفظ الامراء الملكيون الذين تكون منهم بالاساس مجلس الوزراء بقدر كبير من حرية التصرف (٣) .

(١) راجع مصدر المعلومات الواردة فى المتن فى : جزيلا ، مرجع سابق ص ٣٨٢ - ٣٨١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ . شرف الدين ، مرجع سابق ص ٣٨٢ . O'Ballance, op. cit., pp. 80-2.

(٢) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ . O'Ballance, op. cit., pp. 81-2.

(٣) Ibid., pp. 82-3. Schmidt, op. cit., p. 153. Ingrams, op. cit., p. 134.

(ب) البرنامج السياسى والاستراتيجية العسكرية (١) : فور انتهاء الملكيين من حسم المشكلة السابقة بدأوا العمل فورا على تصعيد المقاومة ضد الجمهورية ومسانديها من المصريين ، ويمكن من تحليل الكتابات المتاحة التوصل الى المعالم الرئيسية التالية لبرنامجهم السياسى واستراتيجيتهم العسكرية .

من الناحية السياسية كان العنصر البارز فى برنامج الملكيين هو المطالبة الملحة بانسحاب القوات المصرية المؤيدة للجمهورية ولا بأس من توقف المساعدات لكلا الطرفين على ان يعقب ذلك استفتاء يمكن ان تشرف الأمم المتحدة على اجرائه (٢) . وقد كان هذا المطلب المبكر يعكس وعى الملكيين بأهمية الدعم المصرى للجمهورية ، بل ان كل التطورات التالية قد اكدت ان مطلبهم الحقيقى الوحيد كان الانسحاب دون الاستفتاء على اساس ان هذا الانسحاب كان ليجرد الجمهوريين من دعمهم الخارجى فى الوقت الذى كان الدعم الخارجى للملكيين ليستمر بالتاكيد بالنظر الى متاخمة السعودية جغرافيا لليمن وطبيعة منطقة الحدود اليمنية كما سنرى .

وفى تحديد مصادر الدعم الخارجى كان واضحا ان الملكيين يعتمدون بصفة أساسية فى هذه المرحلة المبكرة على دعم السعودية والأردن وان حرصوا كذبا على اظهار الطبيعة المعنوية - والرمزية على احسن الفروض - لهذا الدعم ، كما كان هناك نوع من « الغزل السياسى » للولايات المتحدة استخدم فيه التخويف من النفوذ السوفييتى فى اليمن الجمهورية . وبالنسبة للمنظمات الدولية كان واضحا ان الاعتراف السريع بالجمهورية من أغلبية أعضاء الجامعة العربية قد جعل الملكيين يهملونها كمصدر محتمل للتأييد (٣) ، بينما استمرت محاولاتهم للاحتفاظ بمقعد اليمن فى الأمم المتحدة حتى انتقل الى الجمهورية فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ .

ولم يكن الملكيون واعين فى تلك المرحلة فيما يبدو بأية قيمة لاعلان برنامج للاصلاح السياسى يقوى من وضعهم داخل اليمن ، وقد تراوحت

(١) تجدر الإشارة الى ان كلمات برنامج واستراتيجية وجهات وجيوش .. الخ التى سترد فى السياق التالى يجب ان تفهم بمعنى نسبى سيتضح من التحليل التالى كله للمقاومة الملكية .

(٢) Schmidt, op. cit., pp. 120 and 155.

(٣) Ibid., pp. 58 and 120-1. راجع :

ردود فعل قادة المعسكر الملكي للاستئالة التي قدمت اليهم بهذا الصدد من اعتبار أن « اصلاح ما أفسده السلال » أو القيام بشروعات اقتصادية هو برنامجهم اذا عادوا للسلطة (١) الى المراهقة في الاجابة كقول البدر في مؤتمره الصحفي بان بناء الامم ليس سهلا وان الاصلاحات هي ما اعلنه بعد توليه الامامة (٢) .

وإذا انتقلنا للاستراتيجية العسكرية للملكيين فسوف نجدتها غامضة ومشوشة يسيطر عليها هدف رئيسي هو الاطباق على صنعاء من كافة المحاور الشمالية والشرقية التي يمكن للملكيين ان يعملوا فيها على ان تصفى كل المواقع الأخرى التي يسيطر عليها الجمهوريون في هذه العملية (٣) .

وفي تحقيق هذا الهدف - بدا واضحا ان القادة الملكيين لم يحسموا بعد هذه المرحلة الاولى من القتال ما اذا كان من الأفضل لهم ان يقوموا بحرب عصابات محضة بأبسط الأسلحة أم ان نجاحهم سوف يتطلب تبني أساليب الجيوش النظامية في القتال (٤) ، وقد ظلت نجران التي سبق ان رأينا اتحاذ الحسن لها مقرا للقيادة في الايام الاولى للثورة هي القاعدة الأرضية الرئيسية للملكيين بما توفره من مراكز احتشاد وتدريب عسكري لهم بعيدا عن ايدي الثوار والمصريين في اليمن (٥) .

(ج) تحليل الموقف القبلي : كان تنفيذ الهدف الملكي في الوصول الى صنعاء يتطلب بداهة الرجال اللازمين ، وفي كل عمليات المقاومة الملكية الأولى التي سبقت تصعيد التدخل المصري يمكن أن يتصور المتابع لأجهزة الاعلام المصرية وتصريحات القيادة السياسية ان القاعدة البشرية للمقاومة

Ibid., p. 121.

(١)

Ibid., p. 58.

(٢)

(٣) انظر : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن (٢) ، في : الأهرام ،

٦٣/٣ ، ص ٣ .

O'Ballance, op. cit., pp. 96-7.

وقد غير القاضي أحمد السيافي القائد البارز الوحيد في المعسكر الملكي من خارج الأسرة المالكة في ذلك الوقت عن هذه الاستراتيجية بقوله لشبيدت : « لا نريد حملات على مواقع منعزلة ، ويجب أن نركز شعبنا وأسلحتنا على الهدف الرئيسي الذي يصل ذروته بهجوم ليوم واحد على صنعاء ، وهكذا تقطع رأس الأفعى » انظر :

Schmidt, op. cit., p. 154.

(٤)

Ibid., p. 135.

(٥) مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق .

Schmidt, op. cit., pp. 115-6. O'Ballance, op. cit., p. 84.

الملكية كانت بالاصاس غير يمنية ، فتحة تصوير لكل العمليات المرتبطة بهذه المقاومة على انها مرتبطة بقوات سعودية أردنية نظامية ، وفيما عدا هذا كانت هناك مسميات غامضة لهوية المشاركين في هذه العمليات كوصفهم بأنهم « متسللون » أو « مرتزقة » أو « متآمرون » أو « فلول للأسرة المالكة » وذلك في الوقت الذي كان التأكيد فيه واضحا على موقف القبائل اليمنية المؤيد للجمهورية (١) . وفي مقابل هذا كان الملكيون يدعون دائما ان الشعب اليمني هو قاعدتهم البشرية .

ومع الاعتراف بالاهمية الفائقة للدعم السعودي والأردني للقضية الملكية كما سنرى تفصيلا وكذلك بمحاولات الاستخدام الواسع ليمنيين من المقيمين في السعودية في العمليات المضادة للثورة بل وربما بدور سعودي أردني مباشر - وان يكن محدودا - في الايام الاولى للقتال فانه لا مفر من التسليم بان الدور الرئيسي في تنفيذ هذه العمليات كان لقبائل يمنية ، ويلاحظ ان نفس المصادر الجمهورية والمصرية لم تقدم أي دليل قاطع على تورط سعودي أو أردني مباشر في هذه العمليات فضلا عن ان نفس هذه المصادر بدأت بعد حوالي ثلاثة اسابيع من الثورة تعترف بهذه الحقيقة وان يكن على استحياء أو بطريق غير مباشر (٢) .

(١) خلص الباحث الى هذا الاستنتاج من متابعة الأهرام في الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ كذلك من متابعة خطاب عبد الناصر في هذه الفترة . انظر خطابه في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ حيث تصوير لعناصر الهجوم على الجمهورية بأنهم مرتزقة يمنيون وجنود أردنيون ، وسعوديون وخطابه في المؤتمر الشعبي بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ . حيث تصوير لعمليات الهجوم بأنها تسلل سعودي . ومن الطريف ان أحد العاملين بحقل الاعلام العسكري في ذلك الوقت كان مصرا على وصف عبد الله بن الحسين ابن عم البدر بأنه « عقيد سعودي » انظر : محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٩ .

(٢) يراجع في هذا الأهرام من منتصف أكتوبر ٦٢ - نهاية يناير ٦٣ . والأمثلة البارزة بهذا الصدد اشارة هيكل الى أن محاولات سعود ضد الثورة قد شملت اليمنيين المقيمين في بلاده + القبائل السعودية قرب الحدود + محاولة تعزيزها ببعض القبائل اليمنية التي قد توصى بالذهاب + بعض جيشه النظامي . ومن المفيد ان هيكل قد اشار الى أن هذا الجيش يقف « وراء ذلك كله » وليس الى مشاركته في القتال . انظر : محمد حسين هيكل ، الشعار الذي رفعتة الحوادث الى مرتبة القانون ، في : الأهرام ، ٦٢/١٠/١٦ . كما أشار عبد الناصر في نفس خطابه الذي صور فيه العمليات المضادة للثورة بأنها تسلل سعودي الى أن الخطة المضادة للثورة تقوم على أساس تدريب « يمينيين » في نجران واعترف صراحة بأن سعود وفيصل قد استطاعا شراء بعض القبائل . انظر : خطاب عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع

وهكذا يصبح المرء اذا حقيقة لا يمكن التنكر لها وهي مشاركة قبائل يمنية بدور اساسي في تقديم « المستودع البشري » اللازم لتنفيذ استراتيجية المقاومة الملكية ، وهنا لابد من وقفة لتحليل هذا الموقف الجديد فقد سبق ان راينا تزايد الموقف المعادي للقبائل اليمنية ، ضد حكم آل حميد الدين فضلا عن مساندة معظمها للثورة ، والا هم من ذلك انها لم تقدم للبدر أي سند حقيقي مما دفعه الى عبور الحدود الى السعودية لتبوير قاعدة خارجية لعملياته . وفي تفسير هذا الموقف من بعض القبائل يمكن تقديم الاسباب التالية مع افتراض انها تمثل نوعا من الترتيب التنازلي بحسب اهميتها :

أولا - سبق ان راينا التخلف العام الذي كانت اليمن الامامية تختنق به ، وفي سياق هذا التخلف العام كانت القبائل هي الأشد تخلفا وفقرا سواء لان رجل القبيلة العادي بنشاطه الزراعي كان بطبيعة الامور يمثل قاع السلم الاجتماعي في اليمن او بسبب جذب مناطق الشمال التي اتى منها التأييد القبلي الرئيسي للملكيين ، وبالنظر الى هذا والى ما سبق وراينا من تقاليد حربية راسخة لهذه القبائل وغيبة طبيعية للولاء لفكرة السلطة المركزية فقد بدا ان استعداد بعض القبائل لبيع قوة عمل افرادها كمحاربين مفهوما (١) . وليس هناك أي دليل مقنع على صحة الرأي القائل بامتداد الوعي السياسي الى القبائل اليمنية برمتها عن طريق ثورة الترانزستور (٢) فالواضح ان آثار هذه الثورة كانت قاصرة على

= سابق . ص ٣٠٦ - ٣٠٧ . كما بدأت المصادر الجمهورية تشير ابتداء من اواخر أكتوبر الى مشاركة بعض المتأخرين من زعماء القبائل اليمنية في العمليات (الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٥ ص ٢) وخيانتهم للوعود التي قطعوها على أنفسهم بمساندة الثورة (الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٧ ص ١١) ومشاركة بعض المتطرفين « الذين باعوا أنفسهم بأبغس الاثمان » في العمليات المضادة للثورة (الأهرام ، ٦٢/١١/٣ ص ٦) كما بدأت احكام الاعدام ضد « مشرقي الفتنة » في الجبال تتردد مع بداية نوفمبر (الأهرام ، ٦٢/١١/٤ ص ١١) .

(١) هبر احد اليمنيين عن هذا المعنى في قصيدة له يقول أحد مقاطعها بلسان رجل القبيلة « الحرب لي عمل » . نقل عن : محمد أحمد نعمان . مرجع سابق ، ص ٧٨ . وعبر الصحفي المصري مكرم محمد أحمد عن نفس المعنى بقوله ان البندقية هي أداة الانتاج الوحيدة للقبائل . انظر : مكرم محمد أحمد « الثورة جنوب الجزيرة : عدن واليمن - قدر من ملامحها ومشاكلها » القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣ .

(٢) ذكر هيكل في أكتوبر ٦٢ ان الترانزستور « قد اوجد الى جانب الولاء للقبيلة ولا جديدا للانسانية والتقدم وصنع تغيرات هائلة حيث كان الظن من قبل انه لا طريق =

المدن وبعض وليس كل القبائل . وهكذا كانت نقود السعودية ذات اثر حاسم في تحديد سلوك القبائل (١) ، وحتى عندما حاول الجمهوريون والمصريون ان يردوا على السلاح بمثله كانت النتيجة الوحيدة لهذا المسلك هي ظاهرة تغير الولاء القبلي بطريقة شبه منتظمة لكي يتسنى الحصول على اكبر قدر من المال (٢) .

غير اننا يجب ان نتذكر دائما ان التحليل السابق يقدم تفسيراً لموقف القبائل التي وقفت ضد الثورة او تارجحت في ولائها وفقا للاعتبار المادي ، ولكنه لا يشمل كل قبائل اليمن بآية حال ، فهناك قبائل تمتعت بدرجة من الوعي السياسي جعلت ولائها للجمهورية مستمرا منذ بداية الثورة وطيلة الحرب الأهلية (٣) .

ثانيا - ثمة تفسير للموقف المضاد للثورة من جانب بعض القبائل باخطاء الجمهوريين ، ويشار في هذا السياق الى ان بنية السلطة الجمهورية في اعقاب الثورة قد شكلت دون تمثيل قبلي واضح يكسبها تأييد القبائل (٤) ، ولكن قد يكون الاكثر منطقية بهذا الصدد ما يقال عن تصرفات بعض الضباط الجمهوريين تجاه قبائل حافظت على نوع من الحياد ، فقد جرى خلع العديد من شيوخ القبائل ، وتعرض بعضهم الآخر الى الاهانات ،

= الى التفسير . انظر : محمد حسنين هيكل . بريطانيا والثورة في اليمن « في : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٦ .

(١) مكرم محمد أحمد « صورة الموقف في اليمن (٦) » في : الأهرام ، ٦٢/٤/٢ ص ٣ .

O'Ballance, op. cit., p. 81.

Ibid., p. 90.

وقد كتب أحمد المروني أول وزير ارشاد قومي بعد الثورة الكلمات التالية حوالى ١٩٥٣ ، يحلل سلوك قبائل الشمال استنادا الى خبرة انقلاب ١٩٤٨ ولكنها تبدو صحيحة عموما في سياق الستينيات « انا (يقصد شمال اليمن) مسأخط على الوضع ناغم على الحكم والأعوان ، ولكنه سرعان ما ينقلب سخطه رضا عندما يسمع أبناء النبي وبناته يستنصرونه ويطلبون منه نجدة ، وهنا ينسى كل شيء ، ينسى جروحه الدائمة وآلامه السود وقيوده التي حطمت أقدامه وغلت أيديه ، ينسى كل ذلك ويقوم منتصرا للال والمال ويغضب لا للكرامة ولا للفضيلة ولكن لأجل ان يستولى على صنعاء وما في بيوتها ودكاكينها » نقل عن : محمد أحمد نعمان ، من وراء الأسوار ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٣) المثال الواضح هنا هو تجمع قبائل حاشد التي كانت لها خبرة أكثر من قاسية مع الامام أحمد .

(٤) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

Schmidt, op. cit., p. 154.

وكانت النتيجة انحياز بعض القبائل الى صفوف الملكيين بعد ان كانت تناصر الثورة في البداية (١) وربما فاقم من اثر هذه التصرفات الاستياء القبلي التاريخي من العسكريين بسبب استخدام ائمة حميد الدين للجيش في قمع القبائل (٢) .

ثالثا - يمكن القول بان العامل التالي في الاهمية في تفسير موقف القبائل المساندة للملكيين هو « الآثار الجانبية للتدخل المصري » ، فقد كان طبيعيا ان يؤدي التورط المتزايد في العمليات العسكرية ضد القوى المعادية للثورة الى عدد من الآثار الجانبية السلبية لعل أبسطها هو الآثار الطبيعية لآية عمليات عسكرية من دمار وخسائر في الأرواح (٣) ، ووصل الامر احيانا الى حد القيام بعمليات انتقامية تمت عادة كرد على عمليات غادرة تعرضت لها القوات المصرية (٤) ، كما اضيفت تهمة الغطرسية وعقدة التفوق في تعامل المصريين مع اليمنيين بحيث قدم ذلك على أقل الفروض مادة دعائية طيبة للملكيين (٥) ، وهكذا استغل الشعور الوطني العارم لدى اليمنيين الناتج عن خبرتهم التاريخية مع محاولات الاحتلال الأجنبي في تصوير المصريين كغزاة جدد لليمن لا مكان لهم الا القبور ، وبحيث يصبح الحكم الامامي مهما كان أفضل من حكم الأجنبي الدخيل (٦) .

رابعا - يقدم العامل الديني تفسيراً جزئياً لموقف بعض القبائل ضد الجمهورية ، ولقد سبقت الإشارة الى تزايد العداء من جانب معظم القبائل لحكم الامام احمد ابتداء من ١٩٥٩ ، غير ان ذلك قد فسر خطأ فيما يبدو

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ . محمد احمد نعمان ، الأطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) Brown, op. cit., p. 360.

(٣) Wenner, op. cit., p. 213. Schmidt, op. cit., p. 134.

(٤) O'Ballance, op. cit., p. 91. Stephens, op. cit., pp. 398-9.

(٥) انظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ . ويجب ان يعطى هذا المصدر قيمة خاصة لان المطار كان يؤيد التدخل المصري حين كتب دراسته وناقش هذه الظاهرة بموضوعية ووضعها في إطارها الواقعي دون تهويل . انظر أيضا شميدت الذي يقول ان المصري على الرغم من لسانه العربي كان كالأوروبي في بعده عن اليمنيين وان التحديث المصري كان يصل الى العقول اليمنية ولا ريب ولأن ثمة شكوكا في أنه كان يصل الى قلوبهم . Schmidt, op. cit., pp. 87-8.

(٦) انظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ . Schmidt, op. cit., pp. 57 and 153. Mcnahe Kapil, Revolution in Yemen, in : New Outlook, November-December 1962, p. 12.

بان ينسحب على موقف الجزء الزيدى من هذه القبائل من الامامة كمؤسسة دينية ، وقد كانت أغلبية هذه القبائل دون شك عازمة كمعظم الشعب اليمني على اسقاط أسرة حميد الدين ، كذلك فليس هناك ما يشير الى تمسكها بالامام كقيادة سياسية غير ان ذلك لم يكن يعنى تخليهم بالضرورة عن الامامة كمؤسسة دينية (١) ، ولا يجب ان يعطى هذا العامل وزن كبير في تفسير تأييد بعض القبائل للبدر واسرته ، فقد سبق ان رأينا موقف انقبائل هذه عقب الثورة مباشرة كما ان المذهب الزيدى كما رأينا لا يحصر الامامة في أسرة حميد الدين بطبيعة الحال ، غير ان هذا العامل يمكن ان يفسر بعض المتاعب التي تعرضت لها الثورة من بعض القبائل نتيجة ظهور « ائمة محليين » في اماكن متفرقة في الشمال الزيدى (٢) . وهناك منظور آخر للعامل الديني وهو ان أغلبية القبائل الزيدية قد رأت في النظام الجمهورى - او هكذا صور لها - انتصارا للشوافع الذين بدأوا يساهمون على أعلى المستويات في حكم البلاد ، ومن الطريف ان تأييد المصريين « السنة » للجمهوريين اعتبر تأكيدا لهذه المخاوف (٣) .

(د) الوزن العسكري والسياسي : امكن للملكيين من رصيدهم القبلي فضلا عن امكانيات الدعم الخارجى ان يتحدوا عن « جيوش » و « جهات » يقودها البدر من مقره في جبل قارة ، وقد ذكر البدر في مؤتمره الصحفي في ١٠ نوفمبر انه يقود شخصيا احد هذه الجيوش وان عمه الحسن لديه جيش آخر شرقى صعدة ، وان هناك جيشا ثالثا قرب حريب في الجنوب الشرقى (تحت قيادة القاضى أحمد السباعى) وان هذه الجيوش تبلغ مجتمعة حوالى ٢٠ ألف رجل وتسيطر على أكثر من نصف اليمن وتوشك على الزحف لسحق الجمهوريين واعادة الامام في ثلاثة أسابيع (٤) ، وبالإضافة الى هذا أرسل عدد من أمراء أسرة حميد الدين الى بعض المناطق في الشمال والشرق التي قدر الملكيون ان بإمكانهم حشد تأييد قبلى فيها ، وتم توفير طرق للإمداد تصل كل هذه « الجهات » بقواعدها الخارجية في السعودية والجنوب اليمنى المحتل باقصى قدر من الاستفادة من الطبيعة الجغرافية لهذه المناطق (٥) .

(١) المطار ، مرجع سابق ، ص ٣٢١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢١ . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) المطار : مرجع سابق ، ص ٣٢١ . Stephens, op. cit., p. 398.

(٤) O'Ballance, op. cit., pp. 79-80 and 84. Ingrams, op. cit., p. 134.

(٥) انظر التصيلات في : مكرم محمد احمد ، صورة الموقف في اليمن (١) ، مرجع سابق .

Schmidt, op. cit., pp. 63-5.

وفي تقييم الوزن الحقيقي للمقاومة الملكية يمكن ان نبدا بادعاءات البدر في مؤتمره الصحفي بان انصاره كانوا يسيطرون على الجزء الاكبر من اليمن ، فبينما سيطر الجمهوريون على صنعاء وتعز والحديدة فحسب كانت جيوشه تسيطر على معظم الشمال كذلك ادعى البدر ان رجاله يسيطرون على الجبال المحيطة بحجة وان بقيت المدينة في ايدي الجمهوريين (١) ، واتسقت مع هذه الادعاءات مجموعة من القصص شبه الاسطورية عن اعمال المقاومة الملكية ضد القوات المصرية بصفة خاصة (٢) ، وقد وجدت هذه الادعاءات صدى عند الكثيرين بسبب اتساقها مع ما هو معروف عن الدور التاريخي للقبائل الزيدية في الحفاظ على الامامة ، ونوعية رجال القبائل كمقاتلين اشداء ، والبيئة الجبلية في الشمال اليمني ، وهكذا مالت كتابات عربية كثيرة الى النظر الى ما يجري في اليمن على انه حرب عصابات فعالة ضد القوات النظامية المصرية (٣) .

ولكن من ناحية أخرى كانت نقاط الضعف في معسكر الملكيين أكثر من واضحة ، فضلا عن الامكانية البديهية في تفسير ولاء القبائل الملكية عندما يدفع ، الجانب الجمهوري أكثر فانه يمكن الحديث عن الضعف التنظيمي البالغ لمعسكر الملكيين سواء بصفة عامة او في الاتصال بين قيادتهم وبين جيوشهم « العاملة على الجبهات » المختلفة بسبب سوء امكانيات الاتصال المتاحة (٤) ، كذلك فانه مع الاعتراف بقدرة رجال القبائل كمقاتلين اشداء الا انه كان واضحا في المراحل الأولى للقتال أن قدرتهم على التكيف مع التكتيكات الحديثة للقتال كانت منعدمة (٥) .

(١) Ibid., p. 58. O'Ballance, op. cit., p. 79.

(٢) Schmidt, op. cit., pp. 116 and 134-5.

(٣) انظر مثلا : Ingrams, op. cit., pp. 12-3. Tribesmen at Bay, in : The Economist, December 29, 1962, p. 1280.

(٤) Ibid., p. 1280. Schmidt, op. cit., pp. 116, 123 and 135-6.

(٥) وقد ذكر مراسل الايكوتومست الذي نقل عنه أن « مفهوم التمتع برمته عريب على القبائل » ، كما تحدث شميدت بوضوح عن القوض الضاربة في المعسكرات الملكية اليمنية وعن قيام حوالى نصف الى ثلثي المقاتلين الملكيين بأجازات بدعوى العناية بأسرهم ومتابعة أعمالهم الزراعية .

(٥) اشار شميدت الى مشكلة نسيانهم للمهارات التي اكتسبوها من معسكرات التدريب بمجرد عودتهم وأشار مراسل الايكوتومست الى أن رجال القبائل في هذه المرحلة كانوا يبدون أول استخدام لهم لأسلحة غير شخصية ولكن مع فهم قليل لاستخدامها التكتيكي بحيث كانت الألفاظ هي السلاح الوحيد غير الشخصي الذي استخدموه بفعالية في ذلك الوقت . انظر : Ibid., p. 136. Tribesmen at Bay, op. cit., p. 1280.

وقد أكد قائد القوات المصرية في اليمن في ذلك الوقت هذا التحليل للاداء العسكري للملكيين (١) ، ولكن من المهم هنا أن نشير الى ما ذكره في نفس السياق من أن ذلك لم يستمر طويلا وان ثمة تحسنا في الاداء العسكري للملكيين قد حدث (٢) ، ويعني هذا أنه من منظور القيادة العسكرية المصرية لا يمكن المرور بسهولة على ما يتعلق بالاداء القتالي للملكيين على أساس الاستخفاف به ومن ثم بوزنهم العسكري والسياسي .

وفي محاولة البحث عن حقيقة الوزن العسكري للملكيين في ضوء كل ما سبق يمكن استنادا الى مصادر عبرت عن وجهات نظر عديدة ان تقدم هنا صورة تمثل الحد الأدنى الذي لا خلاف عليه لخريطة السيطرة الملكية - الجمهورية في اليمن في ذلك الوقت ، وبصفة عامة وعلى سبيل التبسيط يمكن القول اذا قسمت اليمن افقيا الى شمال ووسط وجنوب بان الشمال كان ملكيا والجنوب كان جمهوريا واما الوسط فكان شرقه ملكيا وغربه جمهوريا ، وفي اطار هذا التصوير الجغرافي المبسط سيطر الملكيون على مارب وحريب من المدن الهامة بينما كانت القواعد الرئيسية الراسخة للجمهوريين هي المدن الثلاثة تعز والحديدة وصنعاء ومن صنعاء يمكن الحديث عن امتداد جمهوري في شكل قوس الى الشمال عبر نقاط قوية مثل عمران وحجة وحرض وصعدة في قلب الاقليم الزيدى القبلي حيث كان الامام في الركن الشمالي الغربى يمثل تحديا غير فعال من جبل قارة وان امتدت السيطرة الملكية

(١) اللواء أنور القاضي (فريق فيما بعد) . وقد ذكر انه كان هناك في البداية عدم تحكم في النيران من جانب الملكيين « الى حد الاندهاش الكامل من طيش هذه القذائف ومن اتجاهاتها غير المعقولة في سماء المعركة » . نقلا عن : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن (١) ، الأهرام ، ٢٩/٣/٦٣ ، ص ٣ .

(٢) ذكر القاضي انه قد لاحظ بسرعة « حسنا للنيران في الوقت المناسب » قدرة مل تحديد وقت الاطلاق في الوقت المناسب . ثم تحسنت أجهزتهم الفنية . العام مضادة للدبابات مرصوصة في حقول ذات تركيب حديث في بعض مضائق الجبال في اليمن . وعلى الرغم من أنه قد لفر هذا بدخول نظاميين الى المعركة فان النتيجة واحدة بالنسبة للتحليل الحالي . انظر المرجع السابق ، وقد أكد البدر في حديث له الى جريدة الراي العام الكويتية هذا التقييم بصفة عامة . انظر : أجوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الراي العام الكويتية ، في : الراي العام ، ٦٥/٨/٣٠ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٥٥١ .

على نحو غير محكم في شكل قوس بين النقاط الجمهورية القوية في
حرض وصعدة (١) . وقد يكون ضروريا أن تضاف الملاحظات التالية إلى
التصور السابق :

أولا - أن السيطرة على مدينة لم تكن تعنى في بعض الأحيان
بالنسبة للطرفين سوى سيطرة عسكرية دون تأثير سياسي يمتد
خارجها ، وربما ينطبق هذا بأوضح ما يمكن على السيطرة الملكية على
حريب حيث لم يستطع المالكبون أن يمدوا نفوذهم في الاقليم الذي كان
يؤخر بالشوافع المؤيدين للجمهورية ، والسيطرة الجمهورية على صعدة
التي ظلت مهددة من رجال القبائل المعادين المحيطين بها (٢) ، بل أن
صنعاء نفسها وبسبب احتلتها بعدد من القبائل التي أمكن تجنيدها في
صف الملكيين كانت تبدو أحيانا مهددة من هذه القبائل على الأقل من
وجهة نظر سلامة اتصالاتها البرية (٣) .

ثانيا - لعله من الواضح الآن أن هناك أغراء واضحا في التعبير عن
الخريطة الملكية الجمهورية بمصطلحات طائفية بحيث تكون المناطق
الشافعية في الجنوب هي القاعدة الراسخة للجمهورية والزيدية في
الشمال هي القاعدة الراسخة للملكية ، ومع الاعتراف بأن أكثر المناطق
استقرارا طيلة الحرب الأهلية ظلت هي المناطق الشافعية بحكم ولائها
الثابت للجمهورية وأن المقاومة الملكية انبثقت من أقاليم زيدية إلا أنه من
الضروري أولا الإشارة إلى ما سبق التنبؤ به من أن البنية الطائفية في
اليمن لها مضامينها المتعلقة بالبنية القبلية - الحضرية والبنية
الطبقية ، كما أنه من الحيوي للغاية أن مدنا وأقاليم زيدية كانت
راسخة الانتماء للجمهورية (٥) ، ومن ثم فإن محاولة تحليل الخريطة
السياسية السابقة بلغة طائفية إنما هي محاولة تعوزها الدقة إلى حد
كبير .

(١) Ingram, op. cit., p. 135. Schmidt, op. cit., pp. 160-1.

Wenner, op. cit., p. 197. O'Ballance, op. cit., pp. 92-4.

انظر أيضا : محمد حنين هيكل ، تقرير عن اليمن ، في : الأهرام ،
٦٣/٣/٨ ، ص ٣ .

(٢) O'Ballance, op. cit., pp. 92-4.

(٣) يلاحظ أن صنعاء تقع جغرافيا في منطقة الحدود بين مناطق التأثير الملكي
ومناطق السيطرة الجمهورية وفقا للتصوير المبسط السابق .

(٤) صنعاء - صعدة - حجة على سبيل المثال .

ثالثا - من المستحيل بالنسبة لخصائص الحالة اليمنية الحديث
من الخريطة الملكية - الجمهورية بلغة كمية سواء فيما يتعلق بالمساحة
أو عدد الأنصار وذلك لاستحالة معرفة المساحة والعدد الحقيقي لسكان
كل من أقاليم اليمن (١) ، ولكن لعل الخريطة رقم (٢) توضح أن الادعاء
الملكي بالسيطرة على نصف اليمن مغالي فيه فضلا عن عدم انطباق مفهوم
السيطرة بشكل واضح بالنسبة للملكيين ، كذلك فإن الادعاء الملكي بأن
١/٤ اليمنيين يؤيدون القضية الملكية كاذب ، فقد سبق أن رأينا أن
الشوافع يمثلون ٥٠ - ٦٠٪ من السكان وأنهم لأسباب اجتماعية
واقتصادية قد أيدوا الجمهورية بلا استثناء فضلا عن التأييد الزيدى
الذي لاشك فيه للجمهوريين في بعض المناطق الزيدية الهامة .

وتفيد خريطة رقم (٢) في توضيح التحليل السابق بالملاحظات
التالية :

١ - المناطق غير المبين بها تقسيمات قبلية هي المناطق التي لم يكن
هناك شك في أي وقت من الأوقات في ولائها للجمهورية ، وتتفق هذه
المناطق مع ماسبق بيانه عن التوزيع الجغرافي للظاهرة القبلية في
اليمن .

٢ - تمثل القبائل المظلة الحد الأدنى وفقا لمصادر مصرية
« عليمة » للقبائل التي انحازت للمعسكر الملكي في وقت أو آخر . ويبين
التوزيع الجغرافي لهذه القبائل الوضع الحرج لمدينة صنعاء كما سبقت
الإشارة .

٣ - تضيف المصادر الملكية والغربية إلى ما سبق قبائل حمدان
وبنى مطر وبنى حشيش وعبيدة ودهم (٢) .

٤ - من الواضح أن أيًا من المصادر الملكية أو الغربية لم يدع أصلا
بوقوف أي من القبائل المتبقية في صف الملكيين وإن كانت المصادر الملكية
قد ادعت أن ذلك راجع إلى الخوف من الوجود العسكري المصري بجوار
هذه القبائل (٣) .

(١) انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) Schmidt, op. cit., pp. 66 and 154. Little, South Arabia, op. cit.,
p. 133.

(٣) Schmidt, op. cit., p. 123.

٥ - تبرز الخريطة بطريقة مفيدة أنه يشهد يمكن الحديث عن مناطق جمهورية متصلة في جنوب اليمن وعلى طول الساحل فإنه لا يمكن الحديث بنفس الصورة عن مناطق ملكية في الأجزاء الباقية .

وعلى أية حال فإن الأوضاع السابقة للملكيين قد مكنتهم من القيام بعمليات قطع لطريق المواصلات البرية تساعدهم في ذلك طبيعة الأرض وارتفاع الجبال مما كان يجبر القيادة المصرية على القيام بعمليات برية و/ أو جوية لتأمين هذه الطرق بما في هذا من استنزاف لقوات لا مبرر لها في الأحوال العادية كذلك مكنتهم هذه الأوضاع من شن هجمات على المواقع المصرية - الجمهورية المتطرفة - وبصفة خاصة في صعدة وصرواح - الأمر الذي اقتضى من القيادة المصرية القيام بعمليات جوية وعمليات تعزيزية واسقاط للمظليين وامتداد بالجولكى يمكن الاحتفاظ بهذه المواقع في أيدي الجمهوريين (١) .

وقد ضغط الوضع السابق على القيادة المصرية ، فقد رفع من من التكلفة البشرية للاحتفاظ ببعض المواقع وتأمين طرق المواصلات والامداد الرئيسية (٢) ، والاهم من ذلك ان العمليات العسكرية المضادة لعمليات المقاومة الملكية لم تحدث نتيجة حاسمة تجتث هذه المقاومة من جذورها ، بل ان مجرد صمود الملكيين في الشهور الأولى كان يعنى انهم قد وفروا لانفسهم عنصر الزمن الضروري لتلقى مساعدة خارجية ، فكلما طال الوقت بالمقاومة الملكية كان هذا يعنى أن مزيدا من القوى الخارجية صاحبة المصلحة في انتصارهم وان ترددت في البداية في تأييدهم تحسبا لانتهيارهم السريع سوف تبادر الى مساعدتهم .

وقد جعل التطور السابق في المقاومة الملكية من فكرة دعم الجمهورية بقوات رمزية - كما تصورت القيادة المصرية أصلا - فكرة

(١) راجع : الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ . مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، حكايات من الجبل ترسم صورة العائدين ، مرجع سابق . جزيان ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٣٥ ، ١٧١ - ١٧٧ . الأهرام في الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ . Schmidt, op. cit., pp. 64-5 and 157-8. O'Ballance, op. cit., pp. 92-7.

Ibid., p. 97. Stephens, op. cit., p. 398.

غير واردة ، وأصبح تصعيد التدخل هو الطريق الوحيد المتاح امامها وذلك بالنظر الى استمرار الالتزام المسرى بالدفاع عن الثورة ، وقد زاد الضعف العسكري للجمهوريين اليمنيين من الضغوط المنبثقة من البيئة اليمنية في اتجاه هذا التصعيد ، وهو الضعف الذي يعود بصفة اساسية الى عهد الامامة (١) ، بالإضافة الى الدعم الخارجي للمقاومة الملكية كما سيبيء بيانه ، ويبدو انه كان هناك رايان داخل القيادة اليمنية أولهما ينسأى بتعاون محدود من بعض القوات المصرية مع استشارة همة اليمنيين بينما ينأى الثاني بالاعتماد بصفة اساسية على هذه القوات ، ومن الواضح ان الرأى الثاني هو الذى انتصر (٢) ، بل لقد لوح الجمهوريون اليمنيون في منتصف يناير ٦٣ بوجود عروض جزائرية وعراقية لتقديم قوات اضافية للضغط على عبد الناصر كي يقبل زيادة القوات المصرية (٣) ، وعلى الرغم من عدم وجود أى دليل على جدية العروض السابقة فإن الرواية السابقة توضح المدى الذى ذهبت اليه القيادة الجمهورية في اليمن في ذلك الوقت لتصعيد التدخل المصرى .

٣ - الدعم السعودى للملكيين :

ترجع أهمية الموقف السعودى الى عاملين محددين أولهما العامل الجغرافى فقد كانت السعودية بجوارها الجغرافى لليمن تمثل مكانا

(١) اذا تفاضينا عن سوء التسليح والتدريب والتنظيم . فقد قدر عدد الجيش في هذه المرحلة بحوالى ٣ - ٤ آلاف يتركزون أساسا في المدن الرئيسية صنعاء وتعز والحديدة . هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣ . وأنظر : تحديد آخر بحوالى سبعة آلاف في : O'Ballance, op. cit., pp. 85-6.

(٢) انظر : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ . (٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ . ويقول حمروش ان الايراني وزير العدل في ذلك الوقت أعلن لمجلس الوزراء ان بن ييلا أبلغه أثناء زيارته للجزائر باستعداده لارسال قوات الى اليمن على ان تحمل مصر نفقات التموين والذخيرة ، كذلك أعلن أحمد المرونى بعد عودته من العراق استعداد قاسم لارسال ١٠ آلاف جندي بالذخيرة والسلاح والتموين ودارت مناقشة واسعة انتهى فيها الرأى الى ارسال وفد لمصر برئاسة البيضاى لمعرفة رأيها في الموضوع سافر يوم ١٣ يناير ٦٣ على أساس اما زيادة القوات المصرية او قبول القوات العراقية . وعند مقابلة البيضاى لعبد الناصر أخبره انه أرسل كتيبتي إضافيتين فعلا .

لنموذجها لقاعدة خارجية للملكيين ذلك انها لم تكن مجاورة لليمن بحسب ، بل كانت متاخمة جغرافيا للأقاليم التي تتركز فيه الملكيون وهذا هو الشرط الأمثل لقاعدة خارجية يستخدمها العصاة في حرب اهلية ضد الحكومة الرسمية ، ففرق كبير بين ان يكون العصاة متركزين في اقاليم قريبة من الحدود الدولية للقاعدة المحتملة وان يكونوا مشتتين جغرافيا او بعيدين عن الحدود الدولية لهذه القاعدة (١) . واما العامل الثاني فهو العامل الاقتصادي ، فقد سبق ان رأينا أهمية الدافع الاقتصادي في تحديد السلوك السياسي للقبائل ، وفي هذا الصدد كانت السعودية تستطيع ان تتفوق على الجمهورية اليمنية وحمايتها من المصريين في رشوة القبائل وهكذا يصبح بمقدورها ان تحدث تخريبا في الموقف الداخلي بتأثيرها في القبائل (٢) .

(١) محددات السياسة السعودية : ليست هناك أية صعوبة في التعرف على ماهية السياسة السعودية تجاه الملكيين ، فهناك أولا الخبرة التاريخية لعامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥ التي تشير صراحة الى الوعي الناضج من حكام السعودية بالقضية المشتركة بينهم وبين حكام اليمن بفض النظر عن أية خلافات بين الأسرتين الحاكمتين ، وهناك ثانيا ما اتضح من التحليل السابق للمقاومة الملكية من ان النظام السعودي قد اختار مسلك تشجيع وتعزيز الملكيين ، وينقلنا هذا الى التساؤل عن محددات هذه السياسة .

ويمكن القول بأن الأسرة السعودية المالكة قد تولد لديها خوف مبرر من امتداد تأثير الثورة اليمنية الى النظام السعودي ، وقد كانت كل العوامل المحيطة بهذه الثورة تبرر ذلك الخوف :

أولا - لأن ما حدث في اليمن كان ثورة أطاحت بالحكم الامامي في اليمن ، ومن ثم فإن الحرب الأهلية التي تلتها كانت حربا بنيانية تمثل اقوى أنماط الحروب الأهلية من حيث التأثير الخارجي . وتبدو أهمية هذا العامل من حقيقة التشابه الكبير بين النظامين الامامي في اليمن

(١) Michael Banks and Christopher Mitchell, Conflict Theory, Peace Research and the Analysis of Communal Conflict, in : Journal of International Studies, London School of Economics, Vol. 3, No. 3, Winter 1974 pp. 257-8.

(٢) G.H. Jansen, The Problems of South-West Arabia, in : The World Today, London, The Royal Institute of International Affairs, Vol. 19, No. 8, August 1963, p. 341.

والسعودي في السعودية ويكفي أن نتذكر بهذا الصدد اشتراك النظامين في الأساس الديني للشرعية السياسية وقواعد توريث الحكم واختصاص المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية والنقابية . الخ (١) ، وهكذا يمكن بسهولة الاتفاق مع الرأي القائل بأن سقوط الملكية اليمنية أصبح في نظر السعودية كغيرها من الملكيات العربية نذيرا بسقوطها هي نفسها ينبغي التحرك لاجهاضه (٢) .

ثانيا - لأن الثورة قد وقعت في اليمن المتاخمة جغرافيا للسعودية ، ومن المفترض نظريا ان التغير الجغرافي له أهميته بالنسبة لردود فعل الدول لحرب أهلية ما ، فالدول الواقعة بالقرب من الدولة التي تجتاز حربا أهلية سوف تكون اهتماماتها أكبر بانعكاسات هذه الحرب حول مستقبلها ، ومن ثم تكون أفعالها للتأثير في نتائج هذه الحرب أكثر من الدول الأبعد من الناحية الجغرافية .

ثالثا - ثمة افتراض بأنه من المرجح حين تدرك دولة ما ان حربا أهلية في دولة أخرى قد نشبت بتحريض خارجي أن تخلع أهمية خاصة على هذه الحرب ويكون رد فعلها فوريا بعكس حالة التردى الذاتي الى الحرب ، لأنه في الحالة الأولى يكون هناك تهديد واضح من البداية لصانعي السياسة ، فثمة دولة أو كتلة ما تحاول أن توسع من نطاق نفوذها بحيث يمتد الى المجتمع المتحارب ، وبالنسبة للحالة اليمنية فليس من المرجح ان السعودية كانت تعلم بالمشاركة المصرية في الاعداد للثورة ، ولكن سرعة الاستجابة المصرية لطلب الثوار بالدعم العسكري لابد وانها قد ازال كل شك بهذا الصدد . والأكثر من هذا انه يبدو منطقيا ان حكام السعودية كانوا مقتنعين بأن هدف عبد الناصر من مساعدة الثورة في اليمن كان الحصول على موطئ قدم في شبه الجزيرة يطيح منه بالنظام السعودي (٣) ولا شك ان سلسلة التهديدات التي أطلقها المسئولون

(١) انظر : Peretz, op. cit., pp. 397-404. Halliday, op. cit., pp. 49 and 65.

(٢) انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(٣) انظر : Wenner, op. cit., p. 200.

راجع : خطاب الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في المؤتمر الشعبي بمني (٦٣/١/٢٥) ، كراس سعودي رسمي ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٣ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اسدار ، ص ٢٠ - ٢١ .

اليمنيون في ذلك الوقت للنظام السعودي بل وللسلامة الإقليمية للسعودية قد ساعدت على تأكيد هذا الاقتناع (١) . وفي الواقع أن الأمير فيصل لم يترك شكاً بتصريحاته في تخوفه من انعكاسات الوجود العسكري المصري في اليمن على النظام السعودي والسلامة الإقليمية للسعودية ، ففي خطابه بتاريخ ٢٥ يناير ٦٣ ألح بطريق غير مباشر إلى تخوفه من السيطرة المصرية على السعودية (٢) ، وفيما بعد وفي خطاب له في سبتمبر ١٩٦٣ كانت كلماته بشأن الدفاع عن السعودية ضد الخطر المصري أكثر من واضحة (٣) .

ويتضح مما سبق أن ثورة اليمن قد مثلت تحدياً خطيراً للنظام السعودي ، لكن الأخطر من ذلك ما بدا من انقسام حاد داخل هذا النظام حول كيفية مواجهة هذا الخطر وقد كانت حوادث هروب الطيارين السعوديين إلى مصر في الفترة من ٢ - ٨ أكتوبر ٦٢ بالغة الدلالة على وجود معارضة داخل المؤسسة العسكرية السعودية على الأقل للتدخل في

(١) في أكتوبر ٦٢ صرح الفيضاني بأنه « في شوق إلى لقاء سعود نفسه » وأنه اتخذ الترتيبات لنقل المعركة إلى السعودية نفسها بل إلى الرياض إن شاء سعود (الأهرام ٦٢/١٠/٢) وفي ٣٠ أكتوبر صرح بقوله « اننا قد نضطر إلى نقل المعركة داخل الأراضي السعودية علا بقى الدفاع الشرعي » (الأهرام ، ٦٢/١٠/٣١) وفي ١٤ ديسمبر أعلن السلالة بدء العمل لاقامة « جمهورية الجزيرة العربية » ونادى ملوك الرجعية أن يرحلوا سرياً إلى أي مكان في بلاد المستعمرين لينجوا برؤسهم (الأهرام ، ٦٢/١٢/١٥ ص ١١) . ومن ناحية أخرى بدأ منذ ١٩ أكتوبر التلميح إلى مسألة استرداد الأراضي اليمنية التي استولت عليها السعودية في حربها مع اليمن عام ١٩٣٤ ، (انظر : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٠) وفي ٦ نوفمبر أعلن السلالة أن اليمن لن تفرط في أراضيها التي اغتصبها عبد العزيز آل سعود من ٣٠ عاماً وقال « اننا سوف نسترد جيزان وتجران وعسير بعد أن استعدنا قوتنا وتخلصنا من أسرة حميد الدين التي سلمت هذه الأراضي إلى سعود (الأهرام ، ٦٢/١١/٧) » .

(٢) راجع خطاب فيصل بمنى (٦٣/١/٢٥) مرجع سابق ص ١٩ - ٢٠ .

(٣) في هذا الخطاب ذكر فيصل أن الدافع الثاني لتدخله في اليمن بعد التزامه بالدفاع عنها هو تصريح قادة مصر « بأنهم انما ذهبوا لليمن وانما قاتلوا باليمن ليهربوا كيان هذا البلد وليستولوا عليه وليحطوه ولذلك وضعنا رغماً عنا في وضع يحتم الدفاع عن النفس » انظر : خطاب الأمير فيصل بمناسبة صدور تقرير الأمم المتحدة عن قضية اليمن - الرياض (٦٣/٩/٥) ، في : البلاد ، ٦٣/٩/٦ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ٦٣ ، مرجع سابق ، ص ٦٨٤ .

صف الإمامة (١) ، مما أدى بالملك سعود إلى أن يوقف استخدام سلاح طيرانه بالكامل لهذه الأسباب مع عملية تطهير شاملة بين الطيارين (٢) .

ويمكن القول بأن المعارضة التي عبرت عنها حوادث هروب الطيارين لم تكن قاصرة على قطاع العسكريين وإنما امتدت على الأقل إلى الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة الساخطين على النظام السعودي والمتأثرين بالتغيرات الثورية في مصر بقيادة عبد الناصر بصفة خاصة ، وعلى الرغم من أن الوزن النسبي لهاتين الطبقتين لم يكن يمكنهما من الاطاحة بالنظام فانهما كانتا تحدتان قدرا من التوتر داخله (٣) . بل إن المعارضة قد وصلت إلى مجلس الوزراء السعودي ذاته والذي كان سعود يرأسه في ذلك الوقت ، فبينما كان معظم الوزراء المنتمين للأسرة المالكة بزعامة الأمير خالد يساعدون الملكيين اليمنيين بالفعل وقع الوزراء الخمسة من خارج هذه الأسرة مذكرة اعترضوا فيها على دعم الإمامة في اليمن وأوصوا بالاعتراف بالجمهورية (٤) ، كذلك فانه من المؤكد أن المعارضة للتدخل ضد ثورة اليمن قد امتدت للأسرة المالكة ذاتها ولو بين نفر قليل من أفرادها (٥) .

ومن الواضح أنه لم تكن هناك أدنى مبالغة في الحديث عن خطر داهم يهدد النظام السعودي بدا أن الملك سعود أضعف من أن يواجهه

(١) في هذه الفترة لجأ إلى القاهرة في ٢ أكتوبر ثلاثة طيارين حربيين يقودون طائرة نقل حربية بشحناتها من الأسلحة والذخائر كان المفروض أن تصل إلى نجران ، وفي اليوم التالي لجأت طائرة تدريب بقيادة طيارين حربيين آخرين « وفي ٨ أكتوبر وصلت طائرنا تدريب بقيادة طيارين مدنيين ، وقد أحاطت بهذه العمليات دعاية واسعة ضد الموقف السعودي ، كما أدلى هؤلاء الطيارون بتصريحات في هذا السياق » انظر : الأهرام ، ٣ ، ٤ ، ٩ ، ٦٢/١٠/١٠ .

(٢) O'Ballance, op. cit., p. 87.

(٣) انظر : زكريا نيل ، شقيق سعود يروي تفاصيل الموقف في السعودية كما رآه وهو يغادرها من يومين ، في : الأهرام ، ٦٢/١١/١٠ ، ص ٥ .
Peretz, op. cit., p. 408. Halliday, op. cit., p. 66.

(٤) King Saud and the Waves, in : The Economist, November 17, 1962, p. 670. Schmidt, op. cit., p. 51.

(٥) في ٨ نوفمبر وصل الأمير عبد المحسن شقيق سعود إلى القاهرة حيث أدلى بتصريحات معادية للسياسة السعودية تجاه مصر واليمن ، وبوصوله أصبح عدد الأمراء السعوديين المقيمين في القاهرة والمعارضين لسعود خمسة . انظر : الأهرام ٦٢/١١/٩ .
راجع : زكريا نيل ، مرجع سابق .

Schmidt, op. cit., p. 51.

وكما حدث في أزمة ١٩٥٨ (١) استدعى فيصل في أكتوبر ٦٢ لتولي السلطة الفعلية كرئيس للوزراء ، وعلى الفور اتخذ فيصل عدة اجراءات لمواجهة الموقف فشكّل وزارة برئاسته استبعد منها الوزراء الذين اعترضوا على تأييد الملكيين اليمنيين على أساس ان موقفهم كان تعبيراً عن انهزاميه لا يتصلها الموقف ، ومن ناحية أخرى اتخذ عدة اجراءات لتهدئة المعارضة الشعبية فأعلن برنامجاً للإصلاح في ٦ نوفمبر أعلن فيه نية الحكومة في العمل على إصدار قانون أساسي للبلاد ودفع خطى التنمية الاقتصادية وإلغاء الرق وتطوير الخدمات وبصفة خاصة التعليم . الخ (٢) وهكذا بدأ النظام السعودي عملية - ثبت فيما بعد نجاحها - لإعادة ترتيب صفوفه وكان الأثر الذي ترتب على ذلك بالنسبة لموضوع الدراسة هو توفير مزيد من الاستقرار والقوة لسياسة الدعم السعودي للملكيين .

(ب) أبعاد السياسة السعودية : يمكن التفرقة في الدعم السعودي للملكيين بين تدخل عسكري ومساندة دبلوماسية وكذلك دعائية .

أولاً - التدخل العسكري : وهذا لم يعد ثمة خلاف الآن على انه لم يتخذ شكلاً مباشراً وإنما اقتصر على توفير القاعدة الخارجية للملكيين في نجران وغيرها وكذلك على تقديم الأموال والسلاح (٣) ، كذلك ساعد السعوديون الملكيين اليمنيين بطريقة أخرى هي تجنيد اليمنيين العاملين في السعودية - بالقوة أو الإغراء المادي - للعمل في صفوف الملكيين (٤)

(١) في ١٩٥٨ وصلت السعودية إلى حافة الإفلاس على الرغم من دخول البترول الفضة بسبب الاسراف في الاتفاق على مظاهر البلبخ والمخصصات المالية للأقارب والمقربين وأجبر ذلك سعود على تعيين فيصل رئيساً للوزراء في مارس ١٩٥٨ بصلاحيات كاملة لمعالجة الأوضاع المتردية ، ولكنه استعاد السلطة الفعلية في ١٩٦٠ بعد جولة في البلاد لب فيها تأييد قادة القبائل الذين اضروا من الاقتطاعات في المخصصات في ظل سياسة فيصل وتحالف مع مجموعة من المصلحين من المثقفين من خارج الأسرة الحاكمة وأعلن في ديسمبر ١٩٦٠ انه أصبح رئيساً لمجلس الوزراء الذي أدخل فيه خمسة من هؤلاء المثقفين مع ملاحظة ان اثنين منها قد شغلا مناصبين كان يشغلها عادة أمراء من الأسرة الحاكمة . راجع التفاصيل في :

George Rentz, Saudi Arabia : The Islamic Island, in : Journal of International Affairs, Vol. XIX, 1965, No. 1, pp. 81-2. Halliday, op. cit. p. 55. William Rugh, Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia, in : The Middle East Journal, Vol. 27, Winter 1973, No. 1, p. 12.

(٢) Vincent, op. cit., p. 87. O'Ballance, op. cit., pp. 51-4. Schmidt, op. cit., pp. 51-4. O'Ballance, op. cit., p. 87. Vincent, op. cit., p. 87. Sherar, King Faisal's First Year, in : Foreign Affairs, Vol. 44, January 1966, No. 2, pp. 310-1. Rentz, op. cit., p. 85 .

(٣) O'Ballance, op. cit., pp. 84-5.

(٤) انظر تعليق د. الرميحي في : مالداني ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ويعني هذا ان المسئولين السعوديين كانوا صادقين في نفيهم للتدخل السعودي المباشر في الحرب الاهلية اليمنية ولكنهم لم يكونوا كذلك في قصرهم لمضمون تدخلهم غير المباشر على تقديم الأغذية والملابس بحسب (١) .

ثانياً - المساندة الدبلوماسية : وقد ظهرت في اتخاذ السعودية رسمياً لخط ثابت في تحركها الدبلوماسي بخصوص المسألة اليمنية ، وكان هذا الخط يقوم على المطالبة بوقف أي تدخل في الشؤون اليمنية الداخلية وسحب كل القوات المتدخلة وأن يترك لليمنيين أن يقرروا مصيرهم بحرية (٢) ، وقد كان المسئولون السعوديون بهذا يتبنون خطأ دبلوماسياً سوف نرى أنهم تابروا عليه طيلة الفترة اللاحقة ، فوقف كل تدخل وما يمتد منه من انسحاب للقوات المصرية يضع الجمهوريين تحت رحمة التدخل « غير المرئي » الذي يمكن أن توفره السعودية بمجرد تقديم النقود وتهريب الأسلحة .

ثالثاً - المساندة الدعائية : كانت السعودية في هذه المرحلة تقوم نيابة عن الملكيين بكل المجهود الدعائي لحلق الاهتمام والتعاطف الخارجيين مع قضيتهم (٣) . كذلك شنت الاذاعة السعودية في هذه المرحلة حملات دعائية معادية لثورة اليمن ومصر تستهدف تأكيد شرعية البدر واحداث التفكك في جبهة الثورة واثارة الشعب اليمني ضد القوات المصرية فضلاً عن التعريض بشخصية عبد الناصر واثارة الرأي العام العربي ضده (٤) .

وقد كان للتدخل السعودي الى صف الملكيين أثره الذي اتضح منذ التحليل السابق للمقاومة الملكية ، وهكذا فان تأثيره على التدخل المصري قد عمل في نفس اتجاه تأثير المقاومة الملكية أي اتجاه التصعيد (٥) ويزيد

(١) انظر خطاب فيصل بمنى (٦٣/١/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) انظر تصريحات فيصل في المؤتمر الصحفي بنيويورك (٦٢/١٠/١٩) ، نقلًا

عن : الأهرام ، ٦٢/١٠/٢٠ . خطاب فيصل في منى (٦٣/١/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) O'Ballance, op. cit., p. 94.

(٤) صلاح نصر ، الحرب النفسية - معركة الكلمة والمعتقد ، ط ٢ ، القاهرة : دار القاهرة للطباعة والنشر ، أبريل ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص ٦٠٣ .

(٥) لم يكن التدخل في صف الملكيين قاصراً على السعودية فقط ولكنه امتد الى الأردن أيضاً وان كانت أهمية التدخل الأردني أقل بحكم فائض الموارد الأردنية ، ومع ذلك فقد كانت له فائدة كبيرة في الأسابيع الأولى للقتال . ويمكن تطبيق التحليل السابق للموقف السعودي في خطوته العامة على الموقف الأردني مع خلاف في التفاصيل . =

على هذا الدعم السعودي للملكيين قد زاد من العبء العسكري للقوات المصرية بالاضطرار الى تخصيص جزء من جهد الطيران المصري لمهاجمة قواعد الملكيين في السعودية في سلسلة من الغارات تمت في الفترة من نوفمبر ٦٢ - يناير ٦٣ (١) .

٤ - السياسة البريطانية :

ترجع أهمية دراسة السياسة البريطانية على الأقل الى نفس الاعتبارات الجغرافية التي سبق تناولها عن دراسة الموقف السعودي .

(١) المصالح المتضمنة في الصراع اليمني : تحدت السياسة البريطانية بمجموعة من المصالح في الشرق الأوسط كانت قاعدة عدن تقوم بدور رئيسي في حمايتها في ذلك الوقت وبينما تحتاج بعض القوى الخارجية الى بترول الشرق الأوسط دون حاجة ملحة الى المرور عبر الاقليم وينتسا وضع عكسي بالنسبة لقوى أخرى ، وتوجد قوى ثالثة دون مصالح

= فقد كانت الثورة اليمنية والدعم المصري لها خطرا أيضا على النظام الأردني ولكن بدرجة أقل بحكم المتغير الجغرافي على الأقل ، وتعددت مظاهر الدعم الأردني للملكيين ما بين التدخل العسكري غير المباشر بتقديم الضباط كمستشارين عسكريين ولأغراض التدريب ، والمساندة الدبلوماسية لقضية الملكيين فضلا عن الجهد الدعائي لكسب الاهتمام والتعاطف الدوليين لقضيتهم . ووجهت هذه السياسة أيضا بمعارضة داخلية وجدت أقصى مظاهر التعبير عنها في لجوء قائد الطيران الأردني بطائرته الحرية الى القاهرة في ١٢ نوفمبر ٦٢ بعد ان كلف بهمة في السعودية تتعلق بالعمل المضاد لثورة اليمن ، وفي اليوم التالي لجأ طياران آخران بطائريهما الحريتين ، وقد احيطت هذه العمليات أيضا بدعاية واسعة وصدرت عن الطيارين الثلاثة تصريحات عديدة تهاجم السياسة الأردنية المعادية لثورة اليمن . وربما لم يكن غريبا في ضوء ما سبق أن تخف المساهمة الأردنية بالتدريب في دعم الملكيين لتنتهي تماما فيما بعد في ١٩٦٤ .

انظر : الأهرام ، ١٣ - ٦٢/١١/١٥ ، ٦٢/١٢/٢٢ ، صلاح نصر ، مرجع سابق ،

ص ٦٠٤ .

O'Ballance, op. cit., p. 86. Schmidt, op. cit., p. 115. Out on the New Frontier, op. cit.

(١) اعترفت المصادر الرسمية المصرية ضمنا في ذلك الوقت بهذه الغارات وبررتها بانها ممارسة لحق الدفاع الشرعي عن النفس من جانب القوات المدافعة عن الثورة . انظر البيان المصري عن قطع السعودية لعلاقاتها بمصر في : الأهرام ٦٢/١١/٨ . وفيما بعد اعترف عبد الناصر صراحة بذلك وبرر ذلك بأن المعتدى يجب أن يعاقب . انظر خطابه في المؤتمر الشعبي بأسوان (٦٣/١/٩) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

كبيرة في الاقليم فيما عدا المصلحة العامة في استقراره وتحرره من السيطرة المعادية فان بريطانيا انفردت في ذلك الوقت بامتلاك كل المصالح السابقة بدرجة هامة (١) . وهكذا يمكن تحديد المصالح البريطانية في الشرق الأوسط في الثلاثة التالية :

أولا - البترول : ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا هي أكبر مستهلك للطاقة في غرب أوروبا وكان ثلث هذه الطاقة تقريبا مستمدا من البترول وأكثر من نصف واردات البترول يأتي من الشرق الأوسط ، ولكن الشركات البريطانية بالإضافة الى ذلك كانت تسيطر على حوالي ثلث البترول المنتج في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وهكذا كان الدخل المتحصل من انتاج وتسويق بترول الشرق الأوسط عاملا هاما في ميزان المدفوعات البريطاني ، كذلك كانت حوالي ١٥٪ من الناقلات التي تحمل تجارة البترول العالمية مسجلة في بريطانيا وهي تقدم مصدرا قيما آخر لكسب العملات الأجنبية ، وكان أكثر من نصف نشاطها قائما على صادرات البترول من الشرق الأوسط . وفي ضوء هذه الحقائق ليس ثمة حاجة لتأكيد المصلحة البريطانية لا في استمرار تدفق البترول فحسب وانما في استمرار بنية صناعته في المنطقة على ما كانت عليه (٢) .

ثانيا - المرور عبر الشرق الأوسط : فعلى الرغم من التقلص الحاد للامبراطورية البريطانية في ذلك الوقت استمرت حاجتها الى طريق استراتيجي وان تغير أساس تلك الحاجة ليصبح رغبة بريطانيا في أن يكون بمقدورها تقديم الدعم العسكري لبلاد الكومنولث في شرق افريقيا أو جنوب شرق آسيا أو بصفة عامة الحفاظ على مقدرة القيام بعمل عسكري محدود ولكنه سريع بدرجة معقولة في المنطقة المسماة شرقي السويس ، ولتحقيق هذه الرغبة كان لبريطانيا في ذلك الوقت قواتها في عدن والخليج وسنغافورة وماليزيا ، وباستثناء طريق رأس الرجاء الصالح البحري والطريق الجوي الغربي الطويل عبر أمريكا الشمالية والمحيط الهادي فان كل الطرق التي كانت تربط تلك القوات ببريطانيا كانت عبر الشرق

(١) Sources of Conflict in the Middle East, Adelphi Papers, (A Paper prepared by the staff of the Institute for Strategic Studies, London) No 16, March 1966, p. 3. Peter Calvocoressi Britain and the Middle East, in Hammond and Alexander, op. cit., p. 425.

(٢) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 3-4. J.B Kelly, The Future in Arabia, in : International Affairs, Vol. 42, October 1966, p. 637. O'1 in the Persian Gulf (the author is anonymous) in : The world Today, Vol. 20, No. 7, July 1964, p. 603.

الأوسط. سواء بالجو عبر تركيا وإيران إلى البحرين أو بالبحر عبر قناة السويس، وهكذا كانت بريطانيا تعتمد على حرية المرور عبر الشرق الأوسط لكي تناوب وتعزز وترسل الامدادات لقواتها في المحيط الهادئ وجنوب شرقي آسيا.

وبالإضافة إلى هذا كانت بريطانيا تعتمد اعتمادا كبيرا على الطرق التي نجتاز الشرق الأوسط في تجارتها بما لا يتناسب مع القيمة الفعلية للشرق الأوسط كمصدر للواردات البريطانية أو كسوق لصادراتها، فبينما كانت التجارة بين بريطانيا والشرق الأوسط بما فيها تجارة البترول تكون ٥٠٪ فقط من تجارة بريطانيا الخارجية كان أكثر من ٢٠٪ من هذه التجارة يمر عبر قناة السويس فإذا أضيف إلى هذا التجارة مع بلدان الشرق الأوسط ذاته فإن ربع تجارة بريطانيا المنقولة بحرا تقريبا كان يمر عبر هذه القناة (١).

ثالثا - الدفاع عن التحالف الغربي : بالإضافة إلى المصالح السابقة فإن بريطانيا قد اشتركت مع التحالف الغربي في المصلحة الخاصة بحماية الشرق الأوسط من سيطرة قوة معادية - أو يحتمل أن تكون كذلك - عليه. وبالنسبة لبريطانيا لم يكن هذا يعني فحسب عدم رغبتها في سيطرة الاتحاد السوفيتي (أو في السيطرة الشيوعية بأي شكل آخر) على الشرق الأوسط بل كان يعني أيضا عدم الرغبة في سيادة أية قوة اقليمية على الشرق الأوسط تتصادم مصالحها مع المصالح البريطانية (٢).

وعلى الرغم من التطورات التي لحقت بالمذهب الاستراتيجي البريطاني المرتبط بحماية المصالح السابقة من مرحلة القواعد فيما وراء البحار إلى مرحلة الاحتياطي الاستراتيجي المركزي المنقول جوا إلى مرحلة الحراك الاستراتيجي (القواعد العائمة) فإن أيا من هذين التطورين الآخرين لم يكن متصورا أن يلغى قيمة القواعد في ذلك الوقت كلية (٣).

وفي هذا السياق استمرت قاعدة عدن تلعب دورا بالغ الأهمية في حماية المصالح السابقة وقت قيام الثورة في اليمن.

بل إن الأهمية النسبية لقاعدة عدن في المنطقة كانت قد أخذت

(١) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 3.

(٢) Ibid., p. 4 K Ily, op. cit., pp. 238-9.

(٣) انظر التفصيلات في : Orbis. : Edward Skloot, Labour East of Suez, in : Vol. X, Fall 1966, No. 3, pp. 948-50.

في الزايد على ضوء سلسلة التطورات التي لحقت بالوضع البريطاني في الشرق الأوسط بصفة خاصة، ففي ١٩٤٨ ترك البريطانيون فلسطين قاعدتهم الرئيسية في المنطقة حتى ذلك الوقت (١) ثم انتهت حرب السويس الاعتماد على قاعدة القناة على نحو مطلق وبعد ذلك مباشرة تمت مراجعة السياسة الدفاعية البريطانية وانعكس ذلك في ورقة الدفاع البريطانية لعام ١٩٥٧ التي تضمنت تأكيداً على أهمية شرق أفريقيا والمنطقة الواقعة شرقي السويس وتصويراً لعدن كحامية فيما وراء البحار تساعد على تنفيذ المسئوليات البريطانية في المنطقة (٢).

وفي ١٩٥٨ زادت أهمية قاعدة عدن بالنظر إلى ظروف المد الثوري الذي اجتاح العالم العربي في هذه السنة (٣) وفي ١٩٥٩ بدأت أهمية قاعدة عدن تبرز لا باعتبارها قاعدة رئيسية ولكن «القاعدة الرئيسية» في المنطقة، وقد حدث ذلك على ضوء ما اتضح من أن القاعدتين البريطانييتين في قبرص وكينيا أصبحتا كقاعدة قناة السويس في السابق «تستهلكان من الأمن أكثر مما تنتجان» ولهذا بدأ تطوير عدن كي تصبح مقرا لقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط (٤) وهو ما حدث بالفعل في ١٩٦٠، وفي ١٩٦١ أقنع الدعم العسكري البريطاني للكويت حين هددتها العراق المسئولين البريطانيين أكثر من أي وقت مضى بالحاجة إلى الاحتفاظ بقاعدة عدن (٥). وهكذا اتى عام الثورة اليمنية متواكبا مع أقصى أهمية حققتها قاعدة عدن في الاستراتيجية البريطانية وقد عبرت ورقة الدفاع البريطانية في ١٩٦٢ عن ذلك حين تحدثت عن عدن كقاعدة «دائمة» للقوات البريطانية وبررت ذلك بالاحتياجات الاستراتيجية العالمية والدفاع عن مصالح البترول في الخليج الفارسي وحماية الحلفاء من العرب وغيرهم، وأصبحت قاعدة عدن مع بريطانيا نفسها وسنغافورة إحدى ثلاثة مواقع أساسية في الانتشار العسكري العالمي لبريطانيا (٦).

(١) Halldiay, op. cit., p. 171.

(٢) كينج، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) Ingrams, op. cit., p. 105. Halliday, op. cit., p. 160.

(٤) Little, op. cit., p. 67.

(٥) Trevaskis, op. cit., p. 159. Michael Howard, Britain's Strategic Problem East of Suez, in : International Affairs, Vol. 42, No. 2, April 1966, p. 181.

(٦) Little, op. cit., p. 77. Halliday, op. cit., p. 171.

Ibid., Little, op. cit., pp. 105-6.

ولكن مشكلة السياسة البريطانية في ذلك الوقت تمثلت في تصاعد الحركة الوطنية في عدن في نفس الوقت الذي كانت أهميتها الاستراتيجية تتزايد فيه ، فعلى الرغم من أن جذور الحركة المعادية للاستعمار في عدن يمكن أن ترد إلى الأربعينيات فإنها قد اكتسبت قوة دفع كبيرة منذ منتصف الخمسينيات بصفة خاصة بتزايد قوة الحركة النقابية العمالية في عدن التي ظهرت منذ بداية الخمسينيات نتيجة للازدهار الاقتصادي في قاعدة عدن في أعقاب الحرب العالمية الثانية من جانب وكذلك للانتصارات المصرية على الاستعمار الغربي في منتصف الخمسينيات من جانب آخر (١) .

وقد حاول البريطانيون مواجهة التطورات السابقة بتنازلات دستورية تمثلت في تكوين مجلس تشريعي من أعضاء معينين في ١٩٤٧ ثم زيادة عدد أعضائه وعدد المنتخبين فيه بحيث أصبحت الأغلبية داخله في ١٩٥٧ للأعضاء المنتخبين غير أن شروط التمتع بحق الانتخاب قد حددت بحيث تمتع الهنود والباكستانيون والصوماليون مثلاً بهذا الحق بينما لم تنطبق هذه الشروط على أغلبية العرب ، وهكذا حرم أكثر من ١٣٠ ألف من أبناء اليمن الشمالية والمحميات العاملين في عدن من حق الانتخاب ، وقد دفع هذا اتحاد عمال عدن إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات التي أجريت في يناير ١٩٥٩ واستجاب لهذه الدعوة حوالي ٧٣٪ من المتمتعين بحق الانتخاب .

وهكذا كان واضحاً أن هذه التنازلات الدستورية المحدودة لم تكبح حركة المعارضة بل لعلها ساعدت على بلورتها فإن حرمان عناصر المعارضة من الحياة السياسية في الإطار الدستوري المتاح قد ضاعف من نشاطها وزاد من قوة الحملات المناهضة للاستعمار (٢) . ومن هنا فإن السياسة البريطانية بدأت تعطي أهمية متزايدة لفكرة اتحاد يجمع عدن بالأراضي الداخلية المعروفة بالمحميات على أساس أن المحميات ذات البنية السياسية البالغة التخلف (مشيخات وسلطين قبلية) سوف تقدم الوزن السياسي المحافظ اللازم لحماية المصالح البريطانية في عدن (٣) .

(١) Halliday, op. cit., pp. 179-84.

(٢) كينج ، مرجع سابق ، ص ٨٠ - ٨٥ .

Trevaskis, op. cit., p. 156. Little, op. cit., pp. 63-4.
Jansen, op. cit., p. 337. Halliday, op. cit., p. 170.

(٣) يلاحظ أن السلطات البريطانية في عدن تمتد أن تأتي بالعمال اللزمين لعدن من خارجها من الصومال واليمن الشمالية وليس من أراضي المحميات الداخلية للمحافظ
من بينها التخلف

وقد ظهرت فكرة الاتحاد في مستهل الخمسينيات بعد أن ظلت علاقة بريطانيا بالمحميات قائمة منذ الاحتلال على أساس معاهدات حماية ومشورة منفصلة مع حكامها استمر توقيعتها حتى ١٩٥٤ مما مكن بريطانيا من تعزيز قبضتها على اليمن الجنوبيه كلها على الرغم من عدم توليها للحكم المباشر فيها (١) . وفي يناير ١٩٥٤ عرضت مقترحات الاتحاد لأول مرة على حكام المحميات دون تحديد موعد لتنفيذها أو ضغط حقيقي عليهم بقبولها دفعا لتهمة فرض الاتحاد ، وقد أدت المناقشات الشخصية بينهم ومعارضة المحميات الأكبر للمساواة مع المحميات الأصغر داخل الاتحاد والاتجاهات القومية المعلنة لبعض قادة المحميات فضلاً عن المعارضة العربية الحادة للاتحاد إلى تأجيل التوصل إلى أي اتفاق حتى ١٩٥٩ ، فبعد أن أصبح التهديد الخارجي للمحميات أوضح مما ينبغي أمام المسؤولين البريطانيين - وربما معظم حكام المحميات - بانضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة في رابطة اتحادية في مارس ١٩٥٨ والانعكاسات الداخلية لذلك على الحركة الوطنية في عدن والمحميات لم يعد ممكناً تأجيل الاتحاد أكثر من ذلك وتحولت الحكومة البريطانية من موقف عرض المقترحات إلى فرضها وتم توقيع دستور الاتحاد في فبراير ١٩٥٩ الذي بدأ بستة محميات غربية ثم توالى انضمامها وبدأ انضمام المحميات الشرقية بعد ذلك ، وعقدت في نفس الوقت معاهدة حماية بين الاتحاد وبريطانيا (٢) .

وبعد ذلك بدأت مشكلة ضم عدن بصفة خاصة منذ ديسمبر ١٩٦٠ وكانت العقبة الرئيسية هي اقناع ممثليها بالانضمام بسبب البنية السياسية المتخلفة للمحميات إذا قورنت بـ عدن (٣) وقد استمرت المباحثات بهذا الصدد من يناير ٦١ حتى أغسطس ١٩٦٢ حين تم الاتفاق على مشروع معاهدة انضمام عدن للاتحاد في لندن بين الممثلين الرسميين لعدن والاتحاد . وقد ووجه هذا المشروع بمعارضة شعبية هائلة في عدن وصلت ذروتها في ٢٤ سبتمبر عندما بدأت مناقشة المشروع في

■ أنظر : Halliday, op. cit., pp. 164 and 171. Jansen, op. cit., p. 338.

Little, op. cit., p. 61.

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٤ . Halliday, op. cit., pp. 154-6.

(٢) أنظر نص المعاهدة في : الشعيبي ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٦ ،

شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ - ٣٦٤ . وراجع : كينج ، مرجع سابق ،

ص ٩٤ - ١٠٣ . Halliday, op. cit., pp. 171-2.

(٣) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩١ - ٩٢ .

المجلس التشريعي لعدن بأعمال شعب واضطرابات ومظاهرات طوقت
أحدها مبنى المجلس التشريعي نفسه (١) .

ولم تكن هذه المعارضة غربية بالنظر الى الوضع المقترح لعدن في
الاتحاد ، ففضلا عن ان الاتحاد لم يكن ليمس بأية حال السيادة البريطانية
على عدن فقد كان مقترحا ان تمثل عدن التي يؤلف سكانها نصف عدد
سكان الاتحاد بأربعة وعشرين عضوا في المجلس الاتحادي بما يعطيها
حوالي ثلث الاصوات فقط داخلية وفي نفس الوقت اقترح تخفيض الأغلبية
المطلوبة لاتخاذ القرارات من أغلبية الثلثين الى الأغلبية المطلقة بما يضمن
للمجلس العمل حتى ولو قاطعه جميع أعضاء عدن (٢) .

وعلى الرغم من غتف المعارضة الشعبية فقد وافق المجلس
التشريعي في ٢٦ سبتمبر على مشروع معاهدة انضمام عدن للاتحاد على
نحو لا يمكن وصفه بالديمقراطية بأية حال (٣) ، وفي نفس الليلة
تحرك ثوار اليمن لتنفيذ خططهم .

ومن الواضح اذن ان الثورة اليمنية قد تمت في أسوأ توقيت
ممكن بالنسبة للمصالح البريطانية في عدن مما زاد من انعكاساتها
الضارة على هذه المصالح . وتنبثق هذه الانعكاسات من عاملين محددين :

أولا - تساوى أهمية اليمن الجغرافية كقاعدة للحركة الوطنية في
الجنوب اليمني نفس أهمية بريطانيا أو السعودية كقاعدة للمقاومة الملكية
اليمنية . وطيلة حكم الامامين يحيى وأحمد لا يمكن القول بأن أيهما
قد اعترف بالوضع البريطاني في جنوب اليمن ، كذلك لا يمكن انكار

(١) Gillian King, The Problem of Aden, in : The World Today, Vol. 18, No. 12, December 1962, p. 498. Little, op. cit., p. 86. Ingrams, op. cit., p. 129.

(٢) King, op. cit., pp. 499-500. Elizabeth Monroe, Kuwait and Aden, A Contrast in British Politics, in : The Middle East Journal, Vol. 18, Winter 1964, No. 1, p. 71.

(٣) صدر قرار المجلس بأغلبية ١٥ عضوا بينهم خمسة من البريطانيين بحكم
مناصبهم وامتناع ثمانية عن التصويت كلهم من الأعضاء المنتخبين بما يعني ان أربعة
فقط من الأعضاء المنتخبين هم الذين وافقوا على القرار . ولكي تكتمل الصورة يجب ان
نذكر ان نسبة الناخبين الذين شاركوا في انتخاب الاثنى عشر عضوا المنتخبين من المجلس
في ١٩٥٩ الى مجموع الناخبين كانت ٢٧٪ وان أكثر من ١٣٠ ألف من العرب كانوا
محرومين أصلا من حق الانتخاب بموجب الشروط الموضوعية لذلك .

راجع : Little, op. cit., p. 87, King, op. cit., pp. 501-2.

قيام الامام أحمد بدور في مساعدة بعض الانتفاضات ضد الوجود
البريطاني في الجنوب اليمني او حتى الحث على هذه الانتفاضات مستفيدا
في ذلك منذ منتصف الخمسينيات بصفة خاصة بتطور الأوضاع في المنطقة
العربية وبإعلاقته بالسوفييت وهو ما أفضى الى سلسلة من المصادمات
العسكرية المحدودة بين الامام وبريطانيا في الأربعينيات ، والخمسينيات ،
ومن ناحية ثالثة فقد كان الامام أحمد معارضا لاتحاد الجنوب العربي
منذ بدأ التفكير فيه على الأقل لأنه سوف يقلل نفوذه في المنطقة
وربما يصل كقوة جذب لمواطني اليمن الشمالية من الشوافع (١) .

ولكن النظام الامامي على الرغم من كل ما سبق لم يكن يمثل
موضوعيا خطرا على بريطانيا ، فقد جعل اليمن الشمالية لا تمثل أية قوة
جاذبة للحركة الوطنية في اليمن الجنوبي ، وجعل أي تهديد يصدر منها
لبريطانيا بأي نوع من المواجهة العسكرية لا يعدو أن يكون نوعا من
المزاح (٢) .

وهكذا كانت الاطاحة بنظام الامامة هي الشرط الموضوعي الأول
اللازم لكي تصبح اليمن مصدرا لتهديد الوضع البريطاني في الجنوب
وقد ظهرت هذه الحقيقة بأوضح ما يكون أمام البريطانيين برودود الفعل
الشعبية الفورية التي أظهرت حماسا هائلا للثورة في اليمن الشمالية (٣)
ثم برفع شعار الوحدة مع اليمز كبديل حقيقي للاتحاد لدى القواعد
الشعبية والتنظيمات السياسية المعبرة عنها ونتيجة لهذا فقد قويت
المعارضة لحكومة عدن البريطانية (٤) .

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٣٣ .

Little, op. cit., pp. 51-2.
Ingrams, op. cit., pp. 108-11.

(٢) أنظر : الشعبي ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ - ١٩٤ . العطار ، مرجع سابق ،
Halliday, op. cit., p. 96. Trevaskis, op. cit., p. 35.

ص ٣١٢ .
وقد عكست إحدى الدراسات البريطانية في ١٩٦٠ وهذه الحقيقة عندما ذكرت أن
أكثر مصادر الخطر ازعاجا للوضع الاستراتيجي البريطاني في عدن هو اليمن بسبب
دعائري حكايها بأن عدن ومحمياتها جزء من اليمن ولكنها في نفس الوقت أقلها أهمية
بسبب ضعف اليمن . أنظر :

D.C. Watt. New Threats to Britain's Strategic Position in West Asia Aden
and Somalia, in : International Relations, The Journal of David Davies
Memorial Institute of International Studies London, Vol. II, No. 2
October 1960, pp. 88-9.

Jansen, op. cit., p. 338. Halliday, op. cit., pp. 187-8. (٣) راجع :

Little, op. cit., p. 94. (٤) كينج ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
Arabia Felix, in : The Economist, October 20, 1962, p. 213.

ثانياً - لم يقتصر الأمر على الثورة في اليمن الشمالية ولكنه امتد ليشمل وجوداً عسكرياً مصرياً لحمايتها ، وقد كان رجال الاستعمار البريطاني في عدن هم أكثر الناس وعياً بالتأثير السياسي الفعال لمصر بعد ثورة ١٩٥٢ على الجنوب اليمني . فقبل هذه الثورة مباشرة في ١٩٥١ كانت أعمال المقاومة في منطقة القناة في مصر لا تلقى اهتماماً في عدن « وكان السويس هي هونج كونج » (١) وبعد قيام الثورة ظلت مصر بعيدة حيناً وآمال الاتفاق مع نجيب موجودة (٢) ، ولكن في ١٩٥٣ تغير الوضع فقد شهدت هذه السنة أول حملة اذاعية ضد مشروع اتحاد الجنوب تضمنت اتهام الحكام المؤيدين له بالخيانة (٣) . وعندما بلغ الشعور المعادي لبريطانيا ذروته في مصر قبل التوصل الى اتفاقية الجلاء انعكس ذلك في حدة الدعاية المضادة للاتحاد التي « انتشرت في طول المحميات وعرضها » (٤) وقد أدى هذا الى تدعيم موقف القوى السياسية المعارضة للاتحاد كما أدى الى استمرار انتفاضات مضادة للاتحاد من جانب بعض القبائل التي حياها صوت العرب باعتبارها « جيش تحرير وطني » (٥) . بل لقد وصل تأثير دعاية صوت العرب الى القوات التي كونها البريطانيون أنفسهم في الجنوب العربي وانعكس ذلك على الروح المعنوية لأفرادها وعصيانهم للأوامر وهروبهم الفردي ثم الجماعي (٦) . وقد تولد لدى الباحث انطباع قوى مؤداه أن التأثير المصري الدعائي في جنوب اليمن كان أحد الضغوط التي دفعت بريطانيا الى توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر في هذا العام ، وبعد اتفاقية الجلاء كانت بريطانيا تأمل في أن تأييد عبد الناصر للامام سوف ينتهي وتنتهي معه قدرة الأخير على ازعاج البريطانيين (٧) . ولكن لم يكده عام ١٩٥٥ يبدأ حتى بدأ ظهور

Trevaskis, op. cit., pp. 3 and 6.

(١)

Ibid., p. 36.

(٢)

Little, op. cit., pp. 44-5.

(٣)

(٤) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

Ingrams, op. cit., pp. 87-8.

(٥)

(٦) المصدر هو كيندي تريفاكيس وقد بنى استنتاجه هذا على حوار مع حوالى ١٢

من أفراد هذه القوات

Trevaskis, op. cit., pp. 62-3.

Ibid., pp. 61-2.

(٧) انظر :

عبد الناصر كقائد محايد للمعركة ضد الأحلاف وبدأ توثيق علاقاته مع السعودية واليمن وكان الاستعماريون البريطانيون في عدن يخشون من ذلك التطور على أساس أن الامام لم يكن يمثل أى قوة جذب للعناصر الوطنية في جلوب اليمن كما سبقت الإشارة اما بعد تقاربه مع عبد الناصر فانه من المحتمل أن يتغير الوضع ومن ثم أصبح من المحتمل للغاية أن يرى اليمنيون الجنوبيون ميزة في الاتحاد مع اليمن خاصة إذا كان البديل هو الاستعمار البريطاني (١) .

ثم جاءت ذروة التأثير المصري في ١٩٥٦ بأحداث السويس حيث بلغ التفاف الحركة الوطنية في عدن حول مصر وعبد الناصر أوجه في الفترة التي بدأت بتأميم القناة وانتهت بانسحاب البريطانيين من مصر في ديسمبر ١٩٥٦ (٢) . وقد شهدت هذه الفترة وما بعدها أكبر اضرار بالموقف البريطاني في الجنوب اليمني واكتسبت الحركة القومية بزعامة عبد الناصر قوة هائلة وتصاعدت حركة التحرر ضد الوجود البريطاني تبعاً لذلك (٣) . ويمكن للباحث أن يستنتج أن التنازلات الدستورية من جانب السلطة الاستعمارية في عدن في ١٩٥٧ قد تمت جزئياً على الأقل تحت وطأة تأثيرات ما بعد السويس (٤) ، وفي عام ١٩٥٨ انضمت اليمن الى ج . ع . م في رابطة اتحاد الدول العربية في مارس مما أكد الأثر السابق الخاص بتحسين صورة نظام الحكم الامامي

(١)

Ibid., p. 68.

(٢) في الفترة من أغسطس - ديسمبر ٥٦ أضرب ما يصل الى ١٨ ألف عامل سواء لأمور محلية أو تضامناً مع مصر ويذكر أحد المصادر أن خوف البريطانيين من جماهير عدن بلغ الدرجة التي لم يستطيعوا معها احضار طاقم السفينة الحربية المصرية دمياط التي استولوا عليها الى عدن ومن ثم فقد أرسلوهم الى جيبوتي . انظر :

Halliday, op. cit., p. 182.

(٣) يعلق انجرامز على ذلك قائلاً « وبالنسبة لشباب المدارس الجديدة في عدن كان البطل هو عبد الناصر ، لقد اندفع في عالم احلامهم كعربة سباق .. واندفعوا وراءه كأوراق شجر وقطع من الورق في طريقه حتى ان تاريخهم لم يعلمهم أن مصر كانت في التاريخ اليمني امبريالية دائماً » انظر :

Ingrams, op. cit., pp. 97-8.

انظر أيضاً : Little, op. cit., p. 48. Trevaskis, op. cit., p. 106. Stephens, op. cit., p. 383.

(٤) فسر ليتل هذه التنازلات بمواجهة عدم الاستقرار الناشئ في عدن بسبب التأثير بالناسخ السياسي في الشرق الأوسط . انظر : Little, op. cit., p. 62.

في اليمن امام العناصر الوطنية في عدن والمحميات فضلا عن انه قد مثل لها دفعة لتشديد عدائها لبريطانيا خاصه في وقت بدا فيه وكان الانتصار الشامل للحركة القومية بقيادة عبد الناصر في العالم العربي وشيكا (١) ، ولقد سبب هذا قلقا لدى الرسميين البريطانيين في عدن الذين كانوا قلقين قبل ذلك بالفعل من وصول المستشارين المصريين الى اليمن منذ ما قبل ١٩٥٨ (٢) ولذلك لم تكن مجرد مصادفة زمنية ان يدفع البريطانيون مشروع الاتحاد في ذلك الوقت كما سبقت الإشارة وأن توقع معاهدته بالفعل في فبراير ١٩٥٩ . وهكذا فانه في نهاية الخمسينيات بلغ التأثير المصري في الجنوب اليمني ذروته وحقق قدرا يعتد به من الشمول فلم يكن الاعجاب بعبد الناصر ونضاله ضد الاستعمار قاصرا على الحركة الوطنية الثورية بل امتد الى العناصر المحافظة داخل والى القوات التي أنشأها البريطانيون من عناصر قبلية بصفة اساسية والتي تكون منها الجيش الاتحادي فيما بعد (٣) .

وتشير كل المؤشرات المتاحة الى تصاعد التأثير المصري في الجنوب اليمني مع بداية الستينيات بل وبصفة خاصة في عام ١٩٦٢ (٤) ، ولقد حدث كل التأثير السابق كما هو واضح من خلال الاداة الدعائية وبصفة خاصة من خلال الدعاية الاذاعية عن طريق صوت العرب (٥) .

(١) كينج ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، ١٠٠ . Little, op. cit., pp. 54-5.

(٢) Trevaskis, op. cit., p. 129.

(٣) يقول ليتل انه منذ اواخر الخمسينيات كان شائعا أن ترى صور عبد الناصر في المدن الساحلية وفي أعلى البلاد وفي بعض الأحيان كانت مجموعات من العرب تتغنى باسم عبد الناصر عندما يمر البريطانيون . ويحدثنا تريفاسكيز عن الاعلام المصرية فوق المنازل في المحميات .

انظر Little, op. cit., pp. 33 and 131-2. Trevaskis, op. cit., pp. 114-5 and 154-5.

(٤) يقول تريفاسكيز ان الدعاية المصرية الاذاعية قد استخدمت في تلك الفترة اسلوبا فعالا وهو اذاعة « كل شيء يكتب او يقال ضد السياسة البريطانية في بريطانيا نفسها عن طريق المعارضة وفي الصحافة في البرامج الموجهة للجنوب اليمني . » انظر المرجع السابق : ص ١٧٢ . ويصف انجرام وصول التأثير المصري الدعائي في هذه الفترة الى « أطفال المدارس » قائلا « كانت القاهرة على حق في فبراير (١٩٦٢) في قولها « حتى الأطفال في المدارس الابتدائية يعلمون ان البريطانيين قد جاءوا الى عدن غاصبين معتدين » لأن القاهرة هي التي علمتهم ذلك » انظر :

Ingrams, op. cit., p. 126.

(٥) لعل تريفاسكيز قد قدم أكثر الكلمات تعبيراً عن نجاح صوت العرب في الجنوب اليمني من وجهة النظر الاستعمارية بقوله « لم يأت الوعي القليل بحبشتا على =

وابتداء من ١٩٦١ يبدو انه قد بدأ يتولد لدى المسئولين البريطانيين في الجنوب اقتناع بأن ثمة خطرا جديدا يتجاوز الازعاج الدعائي وهو خلافة البدر للامام أحمد بعد وفاته في أية لحظة بما يعنيه ذلك من احتمال سيطرة مصرية على اليمن من خلال البدر وان كان هذا الاقتناع لم يجد له اصداء في العاصمة البريطانية التي كان من رأيها انه ليس ثمة شواهد على وجود محططات مصرية جادة بشأن اليمن بالنظر الى حاجة عبد الناصر لتدعيم الوحدة مع سوريا ، وبعد الانفصال وجد هذا الرأي ما يدعمه على أساس ان عبد الناصر « سوف يتخلى عن المزيد من المفامرات الامبريالية » خاصة بعد أن أنهى اتحاد الدول العربية في ١٩٦١ باعتبار ان ذلك علامة على فقدانه الاهتمام باليمن . ومع ذلك فان تريفاسكيز لا يترك شكاً في ان الخوف من التطورات التي ستشهدتها اليمن عقب الوفاة المتوقعة للامام أحمد كان هو الدافع وراء الاسراع بعملية ضم عدن الى اتحاد الجنوب العربي (١) .

ولكن التطورات التي شهدتها اليمن بعد ساعات من هذا الضم لم تقتصر على الثورة على نظام الامامة فحسب بل لقد وصلت الى حد استدعاء القوات المصرية لدعم النظام الجديد بكل ما يعنيه ذلك من احتمالات بالنسبة لمستقبل بريطانيا في الجنوب اليمني .

(ب) مشكلة صنع السياسة : على الرغم من كل ما سبق فان صياغة السياسة البريطانية تجاه الثورة اليمنية لم تكن عملية سهلة « فقد مست

= الفور ، ولكنه حين بدأ انه يأتي كالفيضان وقد ضخمت الدعاية الملتهمجة لصوت العرب .. وقد أثار هذه الدعاية الفجة سخرة البريطانيين الذين لم يصدقوا ان أحدا سوف يحمل هذا الهراء على محمل الجد ، ومع ذلك فلم يكن ثمة شيء فج في الوسائل الراقية مهنيا التي استعارتها القاهرة من النازي السابقين .. وكانت المبادئ التي استندوا اليها هي مبادئ التليفزيون التجاري : تقديم مواد تسلية شعبية من الطراز الأول والتكرار اللانهائي لشعارات سهلة الفهم وعبارة أخاذة للتشكيل « المذهبي » Trevaskis, op. cit., p. 58.

انظر أيضا : Little, op. cit., p. 33.

(١) يقول تريفاسكيز انه كان يعتقد دائما أن هناك سباقا بينهم وبين المصريين ولكن لم يكن بمقدوره أن يتنبأ بأنهم سيكسبون السباق بمثل هذا الفارق الضئيل (إشارة الى موافقة المجلس التشريعي لعدن على الضم قبل الثورة بساعات) ، وينتهي هذا أي شك حول ان مجيء هذه الموافقة في ٢٦ سبتمبر ٦٢ كان مصادفة كما ذكرت كل الكتابات التي تناولت الموضوع . انظر :

Trevaskis, op. cit., pp. 169-71 and 180-1.

ثورة اليمن جوهر مشكلة السياسة (البريطانية) في الشرق الأوسط ، هل تقدم بريطانيا تنازلات كافية للرئيس ناصر والقومية العربية الراديكالية . . . لكن تضمن التسامح المتبادل ؟ أم أن سياستها يجب أن تؤسس على الدفاع عن المصالح الموجودة والوفاء بالتعهدات القائمة حتى وإن كان ذلك يعنى معارضة ناصر وحركته (١) .

وفى مواجهة هذه المشكلة اتقسمت دوائر صنع السياسة البريطانية فكانت وزارة الخارجية بصفة عامة وقطاعات داخل البرلمان خاصة داخل المعارضة العمالية بمساندة قوية من معظم الصحافة البريطانية تناصر وجهة النظر القائلة بأن المصالح البريطانية يمكن أن تصان بأفضل ما يمكن بالاعتراف بالنظام الثورى فى اليمن الأمر الذى سيتفق والتيار السائد داخل الرأى العربى ويزيل وصمة العار التى لحقت ببريطانيا من جراء مساندتها الدائمة للحكام الرجعيين ويفيد فى تحسين السمعة « الشريفة » للبريطانيين منذ حرب السويس . وكانت وجهة النظر هذه ترى بأن موقفا كهذا سوف يضمن درجة كبيرة من التأييد الشعبى فى الجنوب اليمنى مما يعطى للبريطانيين فرصة أفضل فى عمل ترتيبات للحفاظ على قاعدة عدن الى الوقت الذى يريده البريطانيون بينما لن يكون البديل سوى المزيد من تدمير الوضع البريطانى فى البلاد العربية الرئيسية ومواجهة مشكلات عسكرية فى الجنوب العربى تزيد بكثير عن أية مشكلات سبقتها بسبب الامكانيات العسكرية التى يمكن للمصريين أن يقدموها من اليمن لدعم حركة المقاومة الشعبية القوية بالفعل (٢) ، وكانت وجهة النظر هذه تستند بالإضافة الى التحليل السابق الى أربعة شواهد محددة :

أولاً : ما بدأ منذ البداية من استقرار للثورة اليمنية خاصة فى أوائل أكتوبر عندما لم تكن هناك أية شواهد على مقاومة ملكية بل لقد

(١) Little, op. cit., p. 94.

(٢) Ibid., pp. 94-5. Trevaskis, op. cit., pp. 182-3.

ويمكن الرجوع بهذا الصدد أيضا الى الأهرام فى الفترة من ٢٦/١١/٦٢ الى ٢٦/١٢/٦٢ لمناخية نشاط وتصريحات الوفد البريطانى المكون من ثلاثة أعضاء محافظين فى مجلس العموم ومثلهم من العمال الذى زار اليمن لعدة أيام فى هذه الفترة وأدى رئيسه تصريحات ايجابية عن استقرار النظام الجمهورى وضرورة الاعتراف البريطانى به . وانظر بصفة خاصة : حمدى فؤاد ، ماذا صنع أعضاء مجلس العموم البريطانى فى رحلتهم المثيرة داخل اليمن ؟ فى الأهرام ، ٢٦/١١/٦٢ ص ٣ .

امتدت الثورة بتأثيرها الى الجنوب اليمنى حيث « التصقت الآذان بأجهزة الراديو الترانزستور » وبدأ التفكير فى أفكار « تنذر بسوء » (١) .

ثانياً : انه على الرغم من بعض الشواهد العدائية فى اذاعة صنعاء وبعض التصريحات السياسية كان هناك نفوذا قويا داخل السلطة اليمنية الثورية لعناصر معتدلة تدرك عمق المشكلات الداخلية لليمن وترغب فى التفرغ لمواجهتها على أن تترك مشكلة الجنوب اليمنى لليمنيين والجنوبيين يقررون مصيرهم بأنفسهم أو تصبح موضوعا للمفاوضات بعد أن توطد حكومة الثورة أقدامها (٢) . وعلى أية حال فإن حكومة الثورة قد أعلنت احترامها للالتزامات الدولية لليمن الامامية بما يعنى التزامها بمعاهدة ١٩٣٤ مع بريطانيا ، بل لقد أعلنت هذه الحكومة عن أملها فى العيش فى سلام مع الجيران وناشدت اليمنيين المقيمين فى المناطق المجاورة أن يحافظوا على القانون والنظام (٤) ، ولقد نسبت هذه الاتجاهات المعتدلة فى بداية الثورة لكل من السلال ونائبه البيضانى ولكن بالتدريج ظهر البيضانى باعتباره الممثل الواضح لهذه الاتجاهات (٤) .

ثالثاً : ان عبد الناصر قد حاول من البداية أن يحد من الانعكاسات السياسية لتدخله لدى البريطانيين بإبلاغهم بعدم وجود أية خطط لديه بخصوص الجنوب اليمنى بل والعمل على تهدئة دعاية النظام الثورى الجديد بخصوص هذا الموضوع (٥) . ومن الحقيقى ان القاهرة قد أبلغت الحكومة البريطانية منذ بداية تدخلها المباشر فى اليمن بأن مصر ليس لها مطمح توسعى فى الجزيرة العربية أو فى بترول الخليج وإن القوات

(١) Little, op. cit., pp. 96-7. Trevaskis, op. cit., p. 186.

(٢) انظر : Yemeni Outlook, in : The Economist, October 13, 1962, p. 130. Arabia Felix, op. cit., p. 213. South Arabia, in : The Economist, October 27, 1962, p. 336.

(٣) بيان الحكومة اليمنية عن سياستها العامة فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ ، فى : الأهرام ، ١٩/١٢/٦٢ .

(٤) انظر : موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٩ - ٤٦٠ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

(٥) Stephens, op. cit., p. 395.

ويقول ستيفنز أن معلوماته الخاصة تفيد بأن الخارجية البريطانية كانت ميالة لتصديق ذلك

المصرية لن تحاول التعرض لمشروعات بريطانيا في الجنوب العربي لار مقاومة هذه المشروعات هي حق الجماهير الوطنية هناك كما ان الغزو العسكري ليس اسلوب التعرض لها (١) . وفيما بعد ابلغت القاهرة الحكومة البريطانية بأنها ترى ان اعترافها بثورة اليمن يساعد على اثبات حسن نواياها خاصة وان ثورة اليمن وان لم تستطع ان تعترف بالحدود الجنوبية لليمن فانها لسنوات قادمة سوف تكون مشغولة باعادة بناء اليمن عن أية قضايا أخرى (٢) .

رابعا : اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية في اليمن في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ودلالاته الواجب اخذها في الاعتبار بالنسبة لبريطانيا خاصة في ضوء الانقسام الموجود في دوائر صنع السياسة الخارجية البريطانية (٣) .

وفي مقابل وجهة النظر السابقة كانت هناك وجهة نظر مضادة تسود وزارتي المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع وكذلك داخل قطاعات أخرى من البرلمان ومؤداه عدم وجوب عقد صفقة مع عبد الناصر وضرورة عدم الاعتراف بنظام صنعاء لعدم توجيه ضربة لسلطين الجنوب ومشروعات بريطانيا فيه وغض النظر عن المساعدات الذهبية للملكيين عبر الاقليم الاتحادي الذي تسيطر عليه بريطانيا ، ويقول ستيفنز وفقا لمعلوماته الخاصة ان وجهة النظر هذه قد دعمت بتحليل مؤداه ان عبد الناصر سيخسر في اليمن على كل الاحوال ، فاذا انسحب سوف تنهار الجمهورية ومعها قيادته في العالم العربي ، واذا بقي فانه سيدخل حربا مكلفة منهكة داخليا وتحد من نشاطه عربيا (٤) وقد كان دنكان ساندن وزير شئون الكومنولث والمستعمرات هو الفارس البارز لوجهة النظر هذه ولم تكن لديه ادنى نية في تسوية مع عبد الناصر أو مع أولئك الذين اعتبرهم مجرد صناع للمتعاب في عدن وكان على استعداد ان يقاتل وزارة الخارجية أو أي أعضاء آخرين في مجلس الوزراء يوافقون على ما اعتبره تفكيرا مشوشا فيما يتعلق بالتعامل مع القومية العربية ذات الوجهة اليسارية (٥) ولا شك

(١) محمد حسنين هيكل ، الأسد البريطاني وطبول الخطر ، في : الأهرام ، ٦٢/١٢/٢٨ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، القيمة الحقيقية لما يجري الآن في عدن ، في : الأهرام ، ٦٥/١٠/٨ .

Little, op. cit., p. 95.

Stephens, op. cit., pp. 395-6. Schmidt, op. cit., p. 190.

Little, op. cit., p. 96.

(٣) انظر

(٤)

(٥)

ان موقف ساندنيز هذا كان يكتسب قوة من الآراء القائلة - بحق - بان كل الحديث السابق عن عدم وجود أية مخططات لعبد الناصر أو اليمن الجمهورية بخصوص الجنوب ليس سوى هراء حتى ولو صدقت النوايا « فخطورة الثورة اليمنية ان رسالتها سوف تصل حتى ولو لم تعمل على ذلك » (١) .

وقد كان موقف السياسيين والعسكريين البريطانيين في عدن من أهم العوامل التي قوت وجهة النظر السابقة داخل وزارتي المستعمرات وشئون الكومنولث والدفاع ، فقد كانت السلطات البريطانية في عدن تنظر الى الامر من منظور التأثير على خطط بريطانيا في الجنوب المحتل وكان من رأى هذه السلطات ان الحكومة البريطانية لو لم تتخذ موقفا ثابتا ضد اليمن الجمهورية والقاهرة فان كل ما تم منذ ١٩٥٩ سوف ينهار (٢) وقد وصلت هذه السلطات الى رأيها هذا من مشاهداتها المباشرة لاثار الثورة اليمنية داخل عدن (٣) ومتابعاتها للدعاية الاذاعية للنظام الجديد في اليمن والتي اخذ عداؤها للوجود البريطاني في اليمن يتصاعد مع تأخر الاعتراف البريطاني بالثورة عبر شهورها الاولى (٤) ، كذلك فان ثمة مؤشرات واضحة على وجود عداا أصيل لا يخطئ المرء في تتبع أسبابه من جانب العسكريين البريطانيين في جنوب اليمن لعبد الناصر بصفة خاصة ومن ثم جمهورية اليمن وقد ترتب على هذا الموقف حماس من جانبهم للمقاومة الملكية (٥) . وقد تشجع الاستعماريون البريطانيون في موقفهم السابق بالتقارير الواردة عن بدء وتصاعد المقاومة الملكية التي كانت تؤكد لها لديهم

(١) انظر :

Arabia Felix, op. cit., p. 213.

King, op. cit., pp. 499-500. Halliday, op. cit., p. 188.

Little, op. cit., pp. 51-6. Haliday, op. cit., pp. 187-8.

ويبر تريفاستيز في كلمات واضحة عن هذا الواقع بقوله : « في الأسابيع القليلة الأولى التي تلت الانقلاب .. بقينا في حالة من اليقظة بصفحات على وجوهنا أكثر من ان تجعل بمقدورنا ان نتجاهل الواقع القبيح ، ولم يكن على المرء سوى ان يقوم بجولة في أسواق كريتز أو الشيخ عثمان المزدهجة لكي يسمع عشرات من مكبرات الصوت الترانزستور تعلن ان الثورة سوف تكتسح الاستعمار في « جنوب اليمن » كما اكتسحت الرجعية في الشمال . . وكانت الجماهير تصرخ بنفس الرسالة في مسيرات الشوارع Trevas, op. cit., p. 183.

(٤) راجع : Julian Paget, Last Post : Aden, 1964-1967, London Faber and Faber, 1969, pp. 33-4.

(٥) أكد شميدت ما ورد في المتن من خلال معاشته لهؤلاء العسكريين . انظر :

Schmidt, op. cit., p. 162.

ضخامة التعزيزات المصرية فضلا عن خبرتهم الذاتية حول كفاءة القوات النظامية في التغلب على هذا النوع من المقاومة (١) .

ومن ناحية أخرى فقد اتسق هذا الموقف مع مصلحة معظم حكام الاتحاد الذين كانوا يعتبرون ان النظام الجمهورى فى اليمن ينكر عليهم شرعيتهم فضلا عن تحالفه الوثيق مع أكثر أعدائهم حقدًا عليهم (٢) . وبالنسبة للبرلمان فقد لعب نيل ماكلين (٣) دورا بارزا بهذا الصدد ، وقد زار ماكلين المناطق التى لا يسيطر عليها الجمهوريون فى اليمن أكثر من مرة ابتداء من أكتوبر ١٩٦٢ حيث كون بنفسه فكرة عن سير القتال على ضوء خبرته السابقة فى حرب العصابات خلص منها الى ان المقاومة الملكية لم تكن أمرا عارضا وان الوقت لن يكون فى صالح الجمهوريين (٤) .

وعلى الرغم من ان وجهة النظر المعادية للثورة كانت راجحة ولو نسبيا من البداية فإن دوائر صنع السياسة البريطانية قد واجهت ما يمكن ان يسمى مازقا تاريخيا فقد كان كلا البديلين المطروحين صحيحا جزئيا وخطا جزئيا : كان البديل الذى طرح مهادنة عبد الناصر والثورة فى اليمن على صواب لان الوقوف فى وجه المد القومى المعادى للاستعمار فى المنطقة العربية فى ذلك الوقت كان ضربا من المحال لكن الصواب قد جانبه بمعايير المصلحة البريطانية لأن ذلك لم يكن ليؤدى الى الحفاظ على هذه المصلحة

Trevaskis, op. cit., p. 183.

(١)

Ibid., p. 185. Little, op. cit., pp. 95-6.

(٢)

تؤكد العلاقة بين السلطات البريطانية فى عدن وحكام المحميات ما ذهب اليه السلطان أحمد عبدالله القسلى سلطان إمارة القسلى إحدى أعضاء الاتحاد والذي لجأ الى القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ من أن حاكم عدن البريطانى دعا سلاطين الجنوب بعد ان تدخل الجيش المصرى فى اليمن وطلب منهم الكتابة الى الحكومة البريطانية طلبا لتدخلها امانا لهم من تهديد الجيش المصرى . انظر : محمد حسين هيكل ، ٧ دروس فى مغامرة السلطان . فى : الأهرام ، ١٠/٧/٦٤ . ومع ذلك فالمؤكد ان مصالح معظم هؤلاء السلاطين كانت متدفعة الى نفس العمل لو لم يطلب منهم حاكم عدن البريطانى ذلك .

(٣) عضو البرلمان المحافظ فى ذلك الوقت وضابط سابق .

(٤) اعترف تريفاسكى فى كتابه بعد ست سنوات بأنه هو الذى رتب لهذه الزيارات مع الشريف حسين حاكم يمحان . وثمة روايات لتريفاسكى وغيره من المسئولين البريطانيين السابقين فى عدن عن الحرية التى تحول بها ماكلين فى اليمن « الملكية » للدرجة وصوله الى بعد ٣٠ ميلا من صنعاء وعن مشاهداته لخسائر المصريين فى المعدات والأرواح وبعض الأسرى منهم أيضا وملاحظته لروح الثقة لدى رجال المقاومة الملكية ومشاعر الكراهة تجاه المصريين .

Trevaskis, op. cit., pp. 186-7.

انظر

Ingrams, op. cit., pp. 134-5.

كما كانت تفهم فى ذلك الوقت فى شكل وجود مادي فى قاعدة عدن . وكان البديل القائل بعدم جدوى هذه المهادنة على صواب لنفس السبب السابق مباشرة ولكن الصواب جانبه لاستحالة التصدى للمد القومى المعادى للاستعمار فى المنطقة وقتها .

لقد كان النظام الاستعماري التقليدى فى ذلك الوقت قد أصبح هو الآخر مفارقة تاريخية كنظام الامامة فى اليمن تماما وهذا هو المصدر الاصيل للمازق الذى واجهته دوائر صنع السياسة البريطانية فى ذلك الوقت وليس أى شىء آخر .

لكن التيار الغالب داخل هذه الدوائر لم يكن قد ادرك هذا بعد ومن ثم لم يكن مؤهلا نفسيا لاتخاذ قرار يخطو ضمنا خطوة أخرى كبيرة فى طريق التصفية النهائية لبقايا الامبراطورية الاستعمارية (١) .

(ج) ابعاد السياسة : انتهى الامر بدوائر صنع السياسة البريطانية الى عدم الاعتراف بالنظام الجمهورى باليمن وان استمر موضوع الاعتراف مطروحا للنقاش حتى نهاية يناير ١٩٦٣ (٢) . وقد عكست التصريحات

(١) فى الواقع ان رجلا كتريفاسكى كان مدركا للابعاد الحقيقية لهذا المازق وكان يشكو من أن المسئولين فى وزارة المستعمرات لا يشاركونه نفس الادراك وكلماته بهذا الصدد أكثر من واضحة : « قد يكون الوقت لصالح الملكيين ولكنه بنفس الدرجة ليس مواتيا لنظامنا الاستعماري الهش المعرض للهجوم بمجرد تعرضه للطاقة الكاملة للتخريب المصرى » . وطالما ان الاتحاد ملحق بنا فسوف يستطع معنا » . ولكن تصور تريفاسكى لحل هذا المازق اما أنه يعبر عن سذاجة فائقة أو أنه يعبر عن عدم ادراك كامل للنظام الاستعماري الذى كان أحد منفذى سياسته البارزين فى هذه المرحلة ، فقد تصور برنامجا عاجلا لتقوية الاتحاد سواء بدفع عملية التنمية فيه أو تقوية قواته العسكرية وذلك ليصبح قادرا على مواجهة « التخريب المصرى » . ويقول تريفاسكى ان مقترحات تفصيلية بهذا الصدد قد أرسلت الى لندن فى خريف ١٩٦٢ حيث اختفت بهدوء بدعوى الدراسة التفصيلية المتأنية . الم يكن تريفاسكى يدرك حقا ان ما يزيد على قرن من الزمان قد انقضى دون حدوث أدنى قدر من التنمية الحقيقية فى الجنوب اليمنى وبصفة خاصة فى المحميات وان ذلك لم يكن مصادفة بالطبع . انظر :

Trevaskis op. cit., pp. 188-9.

وانظر فى عقم النظام الاستعماري بالنسبة لتنمية جنوب اليمن :

Halliday, op. cit., pp. 164-9.

(٢) ارتبط بهذا خط متشدد تجاه عدن لقمع المعارضة والاسراع بتصديق مجلس العموم على ضم عدن للاتحاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ ثم ضمها رسميا فى يناير ٦٣ . انظر : Ibid., p. 188. Paget, op. cit., pp. 34-5.

الرسمية البريطانية الموقف السابق ، ففي ٢١ أكتوبر صرح ممثل الحكومة البريطانية في مجلس العموم بأن عملا ما لم يتم حتى ذلك الوقت بصدد الاعتراف بالجمهورية وإن كان هذا لا يعنى بآية حال عداء للنظام وإنما يعكس « شكوكنا حول الموقف في أجزاء مختلفة من اليمن وحول سيطرة الحكومة على كل البلاد » (١) . وفي ١٣ نوفمبر ١٩٦٢ صوت مجلس العموم في صف عدم الاعتراف (٢) ومن النقاش داخل دوائر صنع القرار البريطاني بأقصى مراحله في الفترة التي أحاطت بالاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري اليمني في ديسمبر ٦٢ ليخرج بعد ذلك إلى النتيجة السابقة الإشارة إليها . وكان واضحا أن نقطة الاستقرار النهائي في الموقف البريطاني على قرار عدم الاعتراف قد آتت مع نهاية يناير ، ففي ٤ فبراير صرح مصدر مسئول في الحكومة البريطانية بأن الموقف في اليمن « غير واضح بما يكفي لتبرير الاعتراف » وبعدها بيومين صرح هيوم وزير الخارجية البريطاني بأن الممارسة المعتادة للحكومة البريطانية هي الاعتراف بالحكومة حين تملك السيطرة الفعالة على كل البلاد (٣) .

وعلى الرغم من حرص الحكومة البريطانية على تأكيد اتباعها لسياسة عدم تدخل صارمة في الشؤون اليمنية فقد كان واضحا ابتداء من منتصف أكتوبر ٦٢ أن هناك دعما بريطانيا فعالا يتم بموافقة رسمية وإن يكن عني نحو حذر لتفادي المزيد من المضاعفات (٤) . وقد اتخذ هذا الدعم أساسا شكل تقديم الأسلحة والذخائر والمعونة الفنية في التخطيط والتنظيم والتدريب وتشغيل الأجهزة للملكيين وكانت قناة هذا الدعم الرئيسية تمر من السلطات البريطانية في عدن عبر شريف بيحان بصفة خاصة

(١) Ingrams, op. cit., p. 140.

(٢) Paget, op. cit., pp. 34-5.

(٣) Ingrams, op. cit., p. 142. Halliday, op. cit., p. 189.

وربما لم يكن مصادفة أن ذلك التوقيت قد اتفق مع خروج البيضاني من السلطة من اليمن بما يعنيه من زيادة محتملة في شكوك المسئولين البريطانيين من نوايا النظام الجمهوري في اليمن . انظر : حشوش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥

(٤) انظر : Halliday, op. cit., p. 189.

ويتفق هذا التوقيت مع ما ذكره السلطان الفضلي من أن الحاكم البريطاني لعدن كان يتوقع انتهاء الثورة في الأسبوع الأول فلما خاب هذا التوقع وبصفة خاصة مع وصول التدخل المصري المساند للثورة وظهر وجود مقاومة ملكية بدأ دعم هذه المقاومة . انظر : هيكل ، مرجع سابق .

إلى الملكيين فضلا عن الروايات الخاصة بامدادات يتلقاها الملكيون ليلا بالمظلات من طائرات تقلع ليلا من قواعد في الجنوب اليمني (١) وبهذا أصبح للمقاومة الملكية قاعدة خارجية أخرى للدعم فضلا عن القاعدة السعودية واسهم هذا في تدعيم بقائها على الساحة اليمنية (٢) ومن ثم أدى إلى نفس التأثير السابق للدعم السعودي للملكيين على التدخل المصري .

٥ - السياسة الأمريكية :

ترجع أهمية دراسة السياسة الأمريكية إلى اعتبارين أولهما أن الولايات المتحدة تمثل باعتبارها إحدى الدولتين العظميين قيلا لا بد من أخذه في الاعتبار بالنسبة لسلوك السياسة الخارجية المصرية خاصة في منطقة سوف نرى أن للولايات المتحدة مصالح حيوية . وأما الاعتبار الثاني فهو أن الولايات المتحدة قد وفرت بموقفها في المرحلة الأولى من

(١) هناك بالطبع من يقول بأن هذا الدعم وإن تورط فيه راسميون بريطانيون في عدن إلا أنه كان يتم دون علم حاكمها البريطاني - مندوبها السامي فيما بعد - وكذلك الحكومة البريطانية . وربما ترد الكلمات التالية للبتل على هذا الزعم غير المنطقي : « في الواقع إن البريطانيين لم يكونوا يقومون بعمل لمنع مرور الأسلحة عن طريق منطقة المحميات إلى الملكيين وكان معاون الحاكم يقدم لهم مساعدة سرية وعلى الرغم مما قيل بأنه كان يفعل هذا دون معرفة الحاكم فإن أحدا لم يصدق هذا وكان أقل الناس تصديقا لهذا هم حكام المحميات الذين استنجدوا أن البريطانيين يؤيدون الملكيين الكامل » . Little, op. cit., p. 98.

وانظر في مصدر المعلومات الواردة في المتن : Dana Adams Schmidt, The Civil war in Yemen, in : Luard, op. cit., pp. 138-9. Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., p. 67. Halliday, op. cit., pp. 140 and 149.

وانظر أيضا أقوال السلطان الفضلي بهذا الصدد في : هيكل ، مرجع سابق ، وكذلك المعلومات الهامة المؤكدة لكل ما سبق والتي كشفت عنها الوثائق التي وجدت في مقر شريف بيحان بعد استقلال اليمن الجنوبية في ١٩٦٧ في : مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٢) لم نورد في المتن أثر الاحتكاكات البريطانية اليمنية برياً وجوياً التي بدأت في أكتوبر أيضا على دعم الملكيين واستنزاف الجهود العسكرية المصرية وذلك لاعتبارين أولهما استحالة التثبت مما إذا كانت هذه الاحتكاكات تعبيرا عن استفزاز بريطاني أم أنها رد بريطانيا على استفزازات يمنية مصرية . ولكن الاعتبار الثاني أهم من ذلك وهو أن هذه الاحتكاكات لا يبدو أنها مثلت أي عبء حقيقي على الجهد العسكري المصري فضلا عن أنها - لأسباب مفهومة - لم تؤد إلى أية مواجهة عسكرية مباشرة بين قوات مصرية وقوات بريطانية وقد كان التدخل غير المباشر ضد الثورة هو الأكثر فعالية بهذا الصدد .

التدخل المصري المباشر الطرف الثالث اللازم لعملية إثارة الصراع عندما ثبت أن أطراف الصراع المباشرين عاجزين ذاتياً عن تجنب المزيد من العنف خاصة عندما تكون الاتصالات بين هذه الأطراف قد تحللت في مسار تطور الصراع ويكون الطرف الثالث مقبلاً عادة لأن الأطراف المباشرة ذاتها تفتقر المبادرة بإعادة الاتصالات بسبب الخوف من أن ينظر إلى ذلك كإعتراف بالخطأ أو الهزيمة أو أنه نوع من المساواة .

(١) **محفلات السياسة :** تحدثت السياسة الأمريكية من الثورة اليمنية والتدخل المصري بتفاعل عاملين أساسيين أولهما المصالح الأمريكية المضمنة في الصراع اليمني وثانيهما السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي التي تولى الحكم في يناير ١٩٦١ .

أولاً - المصالح المضمنة الصراع اليمني : تدفق هذه المصالح أساساً من الوضع الجغرافي لليمن فهي تجاور المصالح الأمريكية الهامة في السعودية وشبه الجزيرة عموماً ، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي لليمن على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدخله الجنوبي ومن ثم فإنه يمكن تبويب المصالح الأمريكية المتصلة بالموضوع على النحو التالي :

١ - **البتروال :** في ذلك الوقت لم تكن المصلحة الأمريكية في بتروال المنطقة تأتي من اعتمادها عليه في الاستهلاك المحلي - عكس الحالة البريطانية - فلم تكن الولايات المتحدة تستورد إلا حوالي ٥/١ استهلاكها المحلي من البتروال من الخارج فضلاً عن أن ٣٪ فقط من هذا الاستهلاك كان يأتي من الشرق الأوسط كله وهذه نسبة يسهل توفيرها من مصادر أخرى ومن ثم فقد كانت المصلحة الأمريكية في بتروال الشرق الأوسط مبنية أساساً على نصيب الشركات الأمريكية في إنتاج البتروال في المنطقة وهو ما بلغ حوالي ٥٣٪ في ذلك الوقت مما يشير إلى مصلحة أمريكية أساسية في الحفاظ على البنية القائمة لصناعة البتروال في ذلك الوقت فضلاً عن ذلك فإن إحدى النتائج للترتبة على وضع الدولة العظمى أن تكون للولايات المتحدة مصلحة في مصلحة حلفائها في أوروبا الغربية الذين يعتمدون بشدة على بتروال الشرق الأوسط كمصدر للطاقة المستهلكة محلياً . وعلى هذا فقد كانت للولايات المتحدة مصلحة في استمرار تدفق بتروال الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية (١) .

(١) أكثر من نصف واردات أوروبا الغربية من البتروال الخام يأتي من الشرق الأوسط فضلاً عن مصالح بعض شركاتها وإن تكن صغيرة نسبياً في استثمارات البتروال ونقله =

٢ - **المرور عبر الشرق الأوسط :** لم تبلغ درجة اعتماد الولايات المتحدة على المرور الاستراتيجي عبر الشرق الأوسط لدعم وجودها العسكري في منطقة المحيط الهادئ الدرجة التي بلغها اعتماد بريطانيا بهذا الصدد فقد كانت وحدات الاسطول السابع في المحيط الهندي تدعم أساساً بخطوط مواصلات في المحيط الهادئ ومع ذلك فإن قناة السويس تقدم صلة ذات قيمة بين الاسطول السابع والاسطول السادس في المتوسط . وعلاوة على ذلك فإن الطرق الجوية العسكرية عبر الشرق الأوسط كانت أكثر الطرق ملائمة لامتداد المنشآت الأمريكية في أنيوليا والخليج وإيران ، وكانت طائرات النقل التابعة لسلاح الجو الأمريكي تقوم برحلات منتظمة لكل هذه المواقع من قواعدها في ليبيا وتركيا ، وعلى الرغم من أن هذه المواصلات ليست أساسية فإنها هامة بالتأكيد ؛ ومن ناحية أخرى فإنه يفترض أن للولايات المتحدة بحكم قيادتها للحلف الغربي مصلحة في الحفاظ على المصالح البريطانية بهذا الصدد (١) . كذلك تجب الإشارة إلى أهمية المرور التجاري عبر الشرق الأوسط للولايات المتحدة الأمريكية فإن كل التجارة الأمريكية تقريباً مع الخليج فضلاً عن نسبة كبيرة من صادرات البتروال من هذه المنطقة إلى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وشمال أمريكا تنقل عبر البحر الأحمر وقناة السويس (٢) .

٣ - **منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط :** انعكاساً للدور العالمي للولايات المتحدة ولوجود مصالح واضحة لها في الشرق الأوسط تجيء مصلحتها في منع السيطرة المعادية على الشرق الأوسط أو على أي جزء حيوي منه . وفي ذلك الوقت كان مصدر التهديد الوحيد الخطير بمثل هذه السيطرة يتمثل لدى دوائر السياسة الأمريكية في الاتحاد السوفيتي ، وربما زاد من خطورة هذا التهديد في نظر الأمريكيين أن السوفييت لم يدخلوا الشرق الأوسط اعتباراً من منتصف الخمسينيات عن طريق التهديد بالقوة أو عن طريق تأييد حركات تخريب محلية وإنما بالتقاء في المصالح مع مطامح حركة القومية العربية (٣) .

انظر = Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 4-6. Oil in the Persian Gulf, op. cit., p. 305.

(١) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., pp. 5-6.

(٢) Wenner, op. cit., p. 181.

(٣) راجع كتاب جون بادو السفير الأمريكي في القاهرة في فترة بدء التدخل

العسكري المباشر في اليمن وهو من القلائل الذين جمعوا في كتاباتهم بين التمسك بالمصالح الأمريكية والنظرة غير العدائية للحركة القومية التقدمية في المنطقة . =

ثانيا - كيندى واثره على السياسة الخارجية الأمريكية : فى تحقيق المصالح السابقة انتهى الأمر بالولايات المتحدة بصورة أو بأخرى الى الارتباط بالنظم المحافظة فى المنطقة والتصادم مع الحركة القومية بزعامة عبد الناصر ، وعندما وقعت الثورة فى اليمن كان عمر ادارة كيندى لم يصل الى العامين بعد ، وكان كيندى قد أتى الى الحكم برؤية جديدة للسياسة الأمريكية داخليا وخارجيا أراد بها ادخال تغييرات جذرية على هذه السياسة (١) . وفى تطبيق هذه امسياسة على الشرق الاوسط كان من الطبيعى أن يكون لمصر نصيب أساسى بهذا الصدد بحكم دورها القيادى فى المنطقة فى ذلك الوقت . وقد انطلق كيندى ومساعدوه من أن تأييد الوطنيين غير الشيوعيين قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التى لا تتصف بالكفاءة بل والتى تعبر عن مفارقات تاريخية أحيانا ، وانعكس هذا فى اعتقاد مؤداه ان استعادة الحراك للسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة لابد وان يرتبط باتجاه ودى من الناصرية (٢) خاصة وأن الاتجاه المعادى منها فى منتصف الخمسينيات لم يأت الا بأسوأ النتائج من المنظور الأمريكى وبصفة خاصة دخول السوفيت بصفة رسمية الى المنطقة عسكريا وتجاريا وثقافيا (٣) . وانطلاقا مما سبق سعى كيندى الى ان يطور العلاقات مع مصر حول نقاط المصلحة المتبادلة مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة لها اختلافات حادة مع عبد الناصر وان هذا التطوير لا ينتظر منه انتهاء هذه الاختلافات (٤) .

John S. Badeau The American Approach to the Arab World, New York The Council on Foreign Relations, Inc., 1968, pp. 10-4 and 22-3.

(١) راجع : ودودة عبد الرحمن بدران " السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد كيندى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٣ .

Schmitt, Civil War in Yemen, op. cit., pp. 126-7. Halliday, op. cit., p. 142. (٢)

The Foreign Aid Program for 1964, A Statement by secretary (made before the Senate Committee on Foreign Relations on June 11, 1963, in : The Department of State Bulletin (The Official Weekly Record of United States Foreign Policy), Vol. XLIX, No. 1253, July 1, 1963, p. 24. (٣)

John S. Badeau, U.S.A. and U.A.R. Crisis in Confidence, in : Foreign Affairs, Vol. 43, No. 2, January 1965, p. 281. (٤)

ولهذا فإن السياسة الجديدة لكيندى كانت مبنية على احساس بالاحتياجات المتبادلة واستعداد للتركيز عليها بدلا من المنازعات العديدة التى أفسدت العلاقات الأمريكية المصرية فى الماضى (١) كما انها بالتأكيد لم تكن تمثل انقطاعا فى السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة ينسف عناصرها الماضية . ان هذه السياسة قد تضمنت كثيرا من عناصر الوضع القديم وان أعمدت صياغتها بشكل أكثر إيجابية . وقد ساعد على اتساع هذه السياسة دون شك فتور العلاقات المصرية السوفيتية فى ذلك الوقت بعد أزمة ١٩٥٩ الخطيرة فى هذه العلاقات ورغبة العرب فى استغلال هذا الوضع لترويض نظام عبد الناصر سلميا (٢) . كذلك فإن المسئولين الأمريكيين قد رصدوا فى هذه الفترة بعض الرضى بعضى علامات ايجابية من وجهة نظرهم فى السلوك الخارجى لمصر (٣) .

وقد تم تنفيذ السياسة الجديدة التى أدت الى تحسن فى العلاقات المصرية الأمريكية فى عهد كيندى من خلال أداتين هما الاداة الدبلوماسية والمساعدة الاقتصادية . وفيما يتعلق بالاداة الأولى اتخذ هذا شكل تطبيق سياسة كيندى فى تعيين سفراء مؤيدين لاتجاهاته ذوى قدرة على تطبيق هذه السياسة (٤) وكان جون بادو من نصيب مصر (٥) ، فضلا عن استخدام أسلوب المراسلات الشخصية بين حين وآخر بين كيندى وعبد الناصر ، وكان كيندى يحاول فى رسائله أن يشرح الموقف الأمريكى

(١) أطلق بادو على هذه السياسة اسم Selective Cooperation

Ibid., p. 285.

Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., p. 82.

(٢) راجع : Malcolm Kerr, Coming to Terms with Nasser Attempts and Failures, in : International Affairs, Vol. 43, No. 1, January 1967, pp. 70-7.

(٣) ضرب بادو عدة أمثلة بهذا الصدد منها توقيع اتفاقية ثقافية مصرية - أمريكية فى ٦٢ - اتخاذ الصحافة المصرية موقفا موضوعيا ومتعاطفا مع الأعمال الأمريكية ... الخ

Badeau, U.S.A. and U.A.R., A Crisis in Confidence, op. cit., p. 282. انظر :

(٤) انظر : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., p. 135.

(٥) لعب جون بادو دورا كبيرا فى تحسين العلاقات المصرية - الأمريكية طيلة فترة خدمته فى الحدود المتاحة لدور دبلوماسى يتحرك فى اطار السياسة الخارجية لبلاده وكان من الأمور ذات المغزى انه استقال من منصبه فى مايو ١٩٦٣ أى بعد حوالى خمسة شهور من اغتيال كيندى

بصورة (١) كذلك أعطت الولايات المتحدة اهتماما خاصا للمساعدة الاقتصادية على أساس أنها تحقق مصلحة متبادلة للبلدين : تقدم مصر ما يجلبها الوفرة في قبضة الكتلة السوقية وتحافظ على الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال مصر وهو ما تسعى الولايات المتحدة إليه (٢) - ومع ذلك فلا يجب تصور أن هذه المرحلة كانت مرحلة إيجابية خالصة في العلاقات المصرية - الأمريكية فقد سبق أن أشرنا إلى أنها لم تكن تسمى القضاة على الاختلافات المصرية - الأمريكية وإنما محاولة تجديدها إلى نقط الاتفاق وكذلك أنها كانت تتضمن الكثير من عناصر الوضع القديم (٣) :

(ب) مشكلة صنع السياسة : لم يكن تطبيق السياسة العامة السابقة على مواقف بعينها الأمر اليسير وقد بدأ هذا واضحا بنشوب ثورة اليمن وما اتبعها من تدخل مصري ، فقد اختلفت توافر صنع السياسة الخارجية في تحديد مغبة المصالح الأمريكية المتصلة بهذا الموقف وكيفية حمايتها ومن ثم في تحديد نطاق السياسة المتاحة - وبداية فقد كان الانطباع لدى الكونجرس الذي كانت علاقته بالرئيس كيندي تتسم بطابع التوتر أصلا (٤) أن إخراج مصر من اليمن ووقف التظاهرات الخارجية لعبد الناصر في حده كان هو الاهتمام الرئيسي ، وقد كان الكونجرس في موقفه هذا يعكس موقف رجال صناعة البترول العامة في الشرق الأوسط والمجموعات الموالية لإسرائيل داخل الكونجرس فضلا عن التأثير البديهي لهم على الصحافة ، كذلك كانت وزارة الدفاع تشارك الكونجرس موقفه هذا

Ibid, p. 136.

وقد كان عبد الناصر هو الذي يقرر هذا الأسلوب عندما كتب إلى كيندي في ٢٠ فبراير ٦١ في الشهر التالي لتسليم رسالة عن الأوضاع في الكونجرس ثم استمر هذا الأسلوب حتى فترة حكم كيندي تقريبا - راجع : هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢١٨ .

Baden, U.S.A. and U.A.R., A Crisis in Confidence, op. cit. p. 282.

(٣) منذ نهاية ١٩٦١ مثلا بدأ التسليح إلى وجوب أن ترتبط المساعدات الغذائية الأمريكية لمصر بزيادة التزامها مصر على تسليمها - وفي يوليو ٦٢ نقل السفير الأمريكي رسالة شفهية من كيندي إلى عبد الناصر عن ضرورة تقييد التسليح الهجومي لكل من مصر وإسرائيل بالشراف الأمريكي

راجع : هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ - ٢١٥ .

(٤) انظر التصيلات في : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

لعدم إضعاف بريطانيا في عدن وكانت كل من السعودية والأردن تضغطان في نفس الاتجاه لأسباب واضحة (١) .

ولتكن وزارة الخارجية التي كانت تمثل اتجاهات كيندي والتي اقترض لها دور رئيسي في مجال السياسة الخارجية في عهده (٢) كانت لها دوريتها الخاصة فقد كانت ترى أن المصالح الأمريكية المتضمنة من تهديد استقرار النظام السعودي بكل وزن المصالح الأمريكية البترولية فيه ، ولم يكن ذلك التهديد ناشئا عن احتمال غزو عسكري مصر ليمد اليمن عن مراكز الحياة السعودية وبدرجة أكبر عن حقول البترول فضلا عن عدم ظهور أية نية مصرية في ذلك (٣) ولكنه - أي التهديد - كان مترتبا على أن الثورة في اليمن والمواجهة المصرية - السعودية والتدخل السعودي ضد الثورة أمور قد تعجل كلها باهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد معها سيطرتها أو قد تطيح بها ثورة ، خاصة وأن هناك فئات ساخطة داخل السعودية - فضلا عن عدم تأييد كثير من السعوديين للتدخل ضد ثورة اليمن في البداية - قد تحول استغلال المناخ السابق للقيام بعمل ثوري بنفسها أو بمساعدة من الخارج - وانسحب نفس الأمر على الأردن حيث كانت العناصر الموالية لعبد الناصر أقوى منها في السعودية وحيث توجد حساسية خاصة لأي تغير سياسي فيها بالنظر إلى حدودها المشتركة مع إسرائيل - وقد انتهت وزارة الخارجية إلى أن خير وسيلة لحماية المصالح الأمريكية المهددة هي خلق موقف يمكن فيه حماية الاستقرار في السعودية والأردن من التأثيرات المحتملة السابق بيانها ويتمثل هذا الموقف في حصر الصراع اليمني في اليمن بحيث تمنع

(١) Baden, The American Approach to the Arab World, op. cit. pp. 123 and 132.

ترجمة الأهرام لكتاب تشارلز بارنليت وادوارد وايتال « في مواجهة العادة » تحت عنوان أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، في : الأهرام ، ٦٧/٤/٩ ، ص ٥ (ثمة تحفظ على الاستشهاد بهذه الترجمة ولكن الباحث يعتقد بإمكانتها بالنظر إلى مقارنة المعلومات التي وردت بها بالنسبة من معلومات ذات مصدر أمريكي ، وعموما فإن الاستشهاد بها سوف يكون في أضيق الحدود) .

(٢) ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٣) ذكر كوبلاند أن عبد الناصر أكد هذا لبادو في لقاءاته به وهو مالا يتعارض مع الاستنتاج الوارد في المتن ومصدره بادو نفسه (انظر الهامش التالي) وانظر أيضا : مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ط ١ ، بيروت : الانترناشنال سنتر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠٤ .

انعكاساته من الانتشار خارجها بما يعرض مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خاصة في السعودية والأردن للخطر (١) .

ولكن بقي السؤال الهام وهو كيف يمكن خلق مثل هذا الموقف ؟ من الواضح بداية أن البديل الخاص بتشجيع العصاة الملكيين واجهاض الثورة اليمنية بالقوة قد اسقط وذلك على الرغم من أن وزارة الخارجية قد علمت من مصادر بريطانية وكذلك من مصادر صحفية أمريكية بأن المقاومة الملكية وإن لم تكن واثقة من النصر إلا أن التأييد الذي تلقاه داخل اليمن بالإضافة إلى الدعم السعودي يوفر لها بالتأييد فرصة نجاح (٢) . وكان إسقاط هذا البديل يعني تطبيق سياسة كيندي الجديدة وقد تمثل هنا في رفض تأييد نظام بالغ التخلف كنظام الإمامة خاصة وأن التقارير التي كانت الوزارة تتلقاها من بعثتها الدبلوماسية في اليمن قد نقلت ولا شك صورة حقيقية عن نظام الإمامة أو لا ثم التأييد الشعبي للجمهورية ثانيا (٣) وقيل أنها ألحت بشدة على ضرورة الاعتراف الأمريكي بأسورة وأن تقارير المخابرات كانت تنبأ بهزيمة مؤكدة للملكيين اليمنيين (٤) ، وذلك فضلا عن أن هذه التقارير هي المسؤولة في الغالب عن التقييم السياسي السليم الذي ساد دوائر الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت من أن « غير الموالين لقيادة النظام الجمهوري الجديد لا يؤيدون عودة الإمامة المخزية » ومن أن المعارضة القبلية للنظام الجمهوري ليست معارضة له في حد ذاته بقدر ما هي معارضة تقليدية لاية حكومة مركزية فضلا عن الدور السعودي الهام في دعمها (٥) .

Badeau, op. cit., pp. 132-5. The United States Assistant Secretary of State Philips Talbot to Senator Hickenlooper, in : D.C. Watt, James Mayall and Cornelia Navari (eds.), Documents on International Affairs, 1963, London : The Royal Institute of International Affairs, 1973, p. 333. Schmidt, op. cit., p. 127.

(٣) كانت تقارير البعثة الدبلوماسية الأمريكية قبل الثورة وبعدها باللغة الجديدة غنية بالمعلومات عن الأوضاع في اليمن ، انظر : المطار ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ . وقد سبقت الاستمارة هنا بدراستين متمازتين لاثنتين من الذين شغلوا مناصب دبلوماسية أمريكية هامة في اليمن الإمامية ثم الجمهورية ، وكان ثانيهما هو روبرت ستوكي الذي كان قائما بالأعمال في بداية الثورة والذي عقد عددا من الاجتماعات مع المسئولين الجمهوريين في ذلك الوقت داخل بتصرحات إيجابية عن التأييد الشعبي لثورة اليمن . راجع : الأهرام ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ / ٦٢ .

(٤) أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، مرجع سابق .
(٥) Talbot to Hickenlooper, op. cit., p. 333.

وقد دعم الموقف السابق أن مصر كانت قد تدخلت بقواتها العسكرية لدعم الثورة اليمنية وكانت الخبرة الأمريكية مع عبد الناصر كما رأها وريث الخارجية الأمريكية تشير إلى تجنب أي صدام معه على أساس أنه قد التزم بالدفاع عن الجمهورية في اليمن وإن أي ضغط شديد يتعرض له لن يؤدي إلا إلى المزيد من التشدد والتطرف (١) بينما من المتصور أن يؤدي الاعتراف الأمريكي إلى اعتراف بريطاني أو على الأقل وقف أو شبه وقف للمساعدة السعودية والأردنية للملكيين ومن ثم يعطى عبد الناصر مبررا حقيقيا لانسحاب مشرف (٢) . كذلك كانت دول الكتلة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهوري وكان هذا يعني أن عداء السياسة الأمريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الاستقطاب التقليدي في المنطقة بين قوى التقدم يدعمها الاتحاد السوفيتي وقوى تقليدية ترتبط بها الولايات المتحدة وهي في هذه الحالة ممثلة بنظام واه لا مستقبل له . وكان هذا الوضع في حالة حدوثة ليتعارض مع المصلحة الأمريكية الأساسية في تقليص النفوذ السوفيتي حيثما أمكن (٣) .

(ج) أبعاد السياسة : بدت الظروف السابقة أكثر ما تكون ملائمة لاتباع مسلك توفيقى تجاه الصراع اليمني تمثل في ثلاثة عناصر : محاولة تهدئة الثوار بالاعتراف السياسي فضلا عن أنه سيوفر للولايات المتحدة قناة اتصال دبلوماسية تمكنها من القيام بجهود وساطة لتطويق آثار الصراع اليمني - إعلان نية الدفاع عن السعودية وإن لم يكن الملكيين اليمنيين - محاولة أحداث فض اشتباك بين السعودية ومصر (٤) .

أولا - الاعتراف بالنظام الجمهوري : كانت المعايير الرسمية الأمريكية للاعتراف بأية حكومة جديدة ثلاثة : وجوب أن تسيطر الحكومة على جزء رئيسي من البلاد - وجوب ألا تكون بسبيلها للهجوم على جارتها - وجوب التزامها بالتعهدات الدولية للنظام السابق (٥) . ولم يكن المعيار الأول موضع جدل كبير سواء بالنظر إلى اقتناع الخارجية الأمريكية بتوفره بصورة أو بأخرى أو لأن التحليل السابق لرؤيتها للموقف يعطى

(١) أسرار الدبلوماسية الأمريكية ، مرجع سابق . وانظر في تأييد سيادة هذه النظرة إلى طريقة التعامل مع عبد الناصر في وزارة الخارجية في ذلك الوقت :

Talbot to Hickenlooper, op. cit., p. 334.

Wenner, op. cit., p. 203.

Badeau, op. cit., p. 137.

Schmidt, op. cit., p. 130. Badeau, op. cit., p. 138.

Ibid.

الأولوية للمعيارين الثاني والثالث ولذلك سعت الدبلوماسية الأمريكية إلى الحصول على ضمان معلن لتوفر المعيارين السابقين من جانب الحكومتين المعنيتين وهما الحكومة المصرية والحكومة الجمهورية في اليمن وتمثل ذلك في الرسالة التي أرسلها كيندي إلى عبد الناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ مقترحا أن تؤكد الحكومة الجمهورية اليمنية علنا عزمها على احترام التعهدات والالتزامات الدولية والسعي لإعادة العلاقات الودية مع جيرانها إلى مجراها الطبيعي وصرف جهودها إلى الشئون الداخلية بالإضافة إلى إصدار نداء من الجمهورية اليمنية إلى اليمنيين في المناطق المجاورة باحترام القانون ، وبعد ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعترف فوراً بجمهورية اليمن . وقد رد عبد الناصر على كيندي برسالة أوضح فيها قبوله دون تردد لاقتراح كيندي شارحا أن مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج وإنما تحتاج إلى جهودها لبناء نفسها وأنها كانت دائما تلتزم جانب الدفاع ضد هجمات ضارية عليها (١) . وفي ١٨ ديسمبر أصدرت الحكومة اليمنية بيانا التزم حرفيا تقريبا بمقترحات كيندي (٢) وعقب ذلك صدر من القاهرة بيان يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني (٣) . ومن الواضح أن عبد الناصر كان يدرك الأهمية الفارقة للاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن . وفي اليوم التالي صدر بيان بالاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن رحب بالمعاني السابقة في البيانين اليمني والمصري وأشار صراحة إلى أن تعهد الحكومة اليمنية باحترام الالتزامات الدولية للحكومة الامامية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية (٤) .

وقد مثل قرار الاعتراف الأمريكي كسبا سياسيا لاشك فيه للنظام الجمهوري اليمني والتدخل والسياسة المصرية (٥) ، وكانت أبرز

- (١) انظر الجزء المتعلق بالمقترحات الأمريكية في رسالة كيندي ونص رد عبد الناصر عليه في : هيكل ، مرجع سابق ص ٢٩٦ - ٣٠٣ .
(٢) انظر نصه في : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ . الأهرام ، ٦٢/١٢/١٩ .
(٣) انظر نصه في : المرجع السابق .
(٤) انظر :
U.S. Recognizes Government of Yemen Arab Republic, Department Statement, Press release 739 dated December 19, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1228, January 7, 1963, pp. 11-2.

(٥) ويجعل هذا من البحث فيما إذا كانت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة قد تضمنت نوعا من الخداع لعبد الناصر والجمهوريين اليمنيين أمرا بلا معنى . كذلك يمثل ردا ضمنيا على الرأي القائل بأن الولايات المتحدة كانت تعرف بالتدبير المصري في اليمن =

العلامات بهذا الصدد هي قبول الوفد الجمهوري كممثل لليمن في الأمم المتحدة في اليوم التالي مباشرة بقرار من الجمعية العامة ، ولكنه في نفس الوقت مثل ضربة سياسية لا شك فيها أيضا للسياسات السعودية والأردنية والبريطانية تجاه الثورة اليمنية (١) ويبرر هذا أهمية العنصر الثاني في السياسة الأمريكية .

ثانيا - اعلان نية الدفاع عن السعودية : كانت دوائر السياسة الخارجية الأمريكية تشعر كما سبقت الإشارة بقلق شديد على مصير النظامين السعودي والأردني وبالنظر إلى الدواعي السابقة للاعتراف بالجمهورية اليمنية فقد اعتبر من الضروري أن تخطر السعودية رسميا بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الإقليمية . وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٦٢ وهو نفس اليوم الذي وقعت فيه أول غارة جوية مصرية على نجران أرسل كيندي إلى الأمير فيصل رسالة - لم يعلن عنها في ذلك الوقت - قدم فيها تأكيدات باهتمام الولايات المتحدة العميق باستقرار السعودية وتأييدها الكامل « للحفاظ على سلامتها الإقليمية » ، ولاحظ أن السعودية تحتاج « جوا يخلو من المظاهرات المضادة والتحرير من الداخل أو الخارج » كي تنجح في تحقيق أهدافها (٢) . وفي منتصف نوفمبر

= (١) أي مساعدة مصر للشوار قبل وقوع الثورة) ، ولكنها لم تعمل على إحباطه (بإبلاغ الامام بذلك مثلا) « لأنها كانت تريد أن تجعل من ناصر مثالا للزعماء الذين يخرجون عن إرادتها وكيف تنتهي بهم الأمور » .
انظر : الباز ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(١) لذلك فإن الباحث لا يتفق مع ما ذهب إليه هيكل فيما بعد من أن الاعتراف الأمريكي ورفض الاعتراف البريطاني « كان تعبيرا عن تخطيط مشترك يريد أن يحتفظ في يديه بالخيار أمام كل احتمال » ، انظر : محمد حسنين هيكل ، اللغز والصورة ، في : الأهرام ، ٦٧/٢/١٧ . وفي الواقع أنه مع الاعتراف بالمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فإن التناقض الثانوي بينهما لا يجب أن ينظر إليه باستخفاف ويكفي أن نذكر خبرة السويس في ١٩٥٦ . راجع في موقف آخر تمثل فيه هذا التناقض في نفس وقت قرار الاعتراف الأمريكي باليمن الجمهورية وهو اعلان قرار الغاء انتاج صواريخ « سكاي بولت » التي اتفقت الولايات المتحدة مع بريطانيا في ١٩٦٠ على امدادها بها : ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ٨٠ - ١٨٤ . وانظر في تحليل سليم لهذا التناقض الثانوي :
Kerr, op. cit., p. 69.

(٢) U.S. Support for Saudi Arabia, in : Department of State, Foreign Policy Briefs, A Fortnightly Summary based on U.S. Government Statements, Reports and Documents, Office of Media Services, Bureau of Public Affairs, Washington, D.C., Vol. XII, No. 14, January 21, 1963.
وانظر ترجمة صحيحة لنص الخطاب في : الأهرام ، ٦٣/١/٩ .

وحين اضاف لجسوء الطيارين الاردنيين الى مصر ضربة جديدة للنظامين السعودي والاردني فضلا عن تهديد السلطات الجمهورية اليمنية بسحق قواعد العدوان داخل السعودية (١) ، بدأ تنفيذ العنصر العسكري في سياسة تطويق الصراع اليمني بإرسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض في مظاهرة لها دلالتها الواضحة (٢) .

وعندما وقعت أول هجمات جوية مصرية على (نجران) بعد الاعتراف الأمريكي في الفترة من ٣٠ ديسمبر ٦٢ - ١ يناير ١٩٦٣ اتخذت الولايات المتحدة ثلاث خطوات أولها إصدار بيان عن وزارة الخارجية يأسف بشدة لهجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران ويعلن ان الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية التي قدمت تأكيدات بأنها لا تصدر أوامر بشن هجمات عبر الحدود اليمنية وانها سوف تفعل أقصى ما في وسعها لتجنب تكرار مثل هذه الهجمات عبر الحدود ، وأعلن البيان ان هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة (٣) . ثم كانت الخطوة الثانية هي اذاعة خطاب كيندي الى الأمير فيصل السابق الاشارة اليه في ٨ يناير ٦٣ لتأكيد النية الأمريكية في الدفاع عن السعودية واخيرا كانت الخطوة الثالثة بتكرار العنصر العسكري في السياسة الأمريكية بإرسال مدمرة أمريكية في زيارة مجاملة الى ميناء جدة في ١٥ يناير (٤) .

ثالثا - جهود فض الاشتباك : لم تكن التصرفات الأمريكية السابقة كافية لحماية النظام السعودي ، فاعلان النوايا السياسية ومظاهرات القوة العسكرية يمكن ان يضع الولايات المتحدة في موقف بالغ الحرج

(١) الأهرام ، ١٤ ، ١٥ / ١١ / ٦٢ .

(٢) William B. Quandt, United States Policy in the Middle East, Constraints and Choices, in : Hammond and Alexander, op. cit., pp. 532-3. Schmidt, op. cit., p. 130.

(٣) انظر الموقف المصري الذي اشار اليه البيان الأمريكي كما نقله على صبرى رئيس المجلس التنفيذي في ذلك الوقت الى جون باجو السفير الأمريكي في : الأهرام ، ١٤ / ١١ / ٦٢ . وانظر البيان الأمريكي في :

U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict, Department Statement read by Lincoln White, Director of the Office of News to News Correspondents on Jan. 3, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1230, January 21, 1963, pp. 90-1.

Schmidt, op. cit., p. 130.

(٤)

من الناحية السياسية في حالة تعرضها لتحديد حقيقى (١) بالنظر الى خبرتها السابقة مع عبد الناصر في الحسنيين وبالنظر الى مكانته في العالم العربي ، ولذلك فقد كانت دوائر السياسة الأمريكية واعية منذ البداية بان الحل الحقيقي لمشكلة تهديد النظام السعودي لا يكمن في مثل هذه الاجراءات التي يمكن القول بان الغرض منها كان طمأنة حكام السعودية والاردن فحسب وانما هو يكمن بالضرورة في خطوة أكثر فعالية لتطويق اثار الصراع داخل اليمن بالفعل ، وتمثلت هذه الخطوة في محاولة إيجاد فض للاشتباك في منطقة الحدود السعودية اليمنية . وقد ارتبطت هذه المحاولة عضويا بتطور الموقف الأمريكي من الاعتراف ، فقد تضمنت رسالة كيندي الى عبد الناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢ اقتراحا بفض الاشتباك يقوم على اساس انتهاء متبادل للعدوان الخارجى لاطراف الحرب الأهلية اليمنية ، ويتضمن هذا اجلاء مرحليا وسريعا للقوات الأجنبية (المصرية) عن اليمن وانهاء العدوان الخارجى للملكيين والاجلاء المرحلي والمربيع للقوات التي ادخلت بعد الثورة في اليمن الى منطقة الحدود السعودية - اليمنية (اشارة الى القوات السعودية وربما الأردنية) . واقترح كيندي ان تصدر مصر بيانا تعلن فيه استعدادها لقبول العناصر السابقة كأساس لفض الاشتباك (٢) وقد أكد عبد الناصر لكيندي في رده عليه قبوله لمقترحاته بهذا الصدد (٣) وانعكس ذلك في البيان السابق مباشرة على الاعتراف الأمريكي الذي أصدرته القاهرة في ١٨ ديسمبر ٦٢ (٤) . وعندما لم تفض تطورات الصراع اليمني الى اى تقدم بخصوص فض الاشتباك ووقعت هجمات جوية مصرية على مواقع سعودية في آخر ديسمبر ٦٢ - أول يناير ٦٣ أكدت الحكومة الأمريكية استمرار اقتناعها

(١) وهو ما حدث بالفعل عندما تكررت الغارات الجوية المصرية على السعودية في ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ بعد أول مظاهرة قوة في نوفمبر ١٩٦٢ .

(٢) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٤) جاء في البيان « ان الجمهورية العربية المتحدة اذ تبدي كراهيتها لاستمرار سفك الدماء لتعبر في الوقت نفسه عن استعدادها لوقف الاشتباك المسلح من جانبها وان تبدأ في سحب قواتها الموجودة في اليمن بالتدريج اذا ما انسحبت القوات السعودية والأردنية المشتركة في تأييد الملك المخلوع في مناطق الحدود واذا ما توقفت المساعدات السعودية والأردنية الخارجية للملكيين أو حالما تطلب منها ذلك حكومة الجمهورية العربية اليمنية » انظر نص البيان في : الأهرام ، ١٩ / ١٢ / ٦٢ .

بان افضل وسيلة لخدمة مصالح الشعب اليمني هي فض اشتباك القوات العسكرية الاجنبية وانهاء التدخل الخارجي (١) .

ولم يكن ممكنا لمستوى السياسة الخارجية المصرية ان يتجاهلوا هذا الالحاح الأمريكى على أحداث فض اشتباك فى اليمن وقد أظهر سياق التطورات التالية ان هذا الالحاح الأمريكى كان مصدرا لتصعيد السلوك المصرى ، ففي ضوء النجاحات النسبية التى حققها الملكيون فى اليمن لم يكن امام المسؤولين المصريين سوى خيارين : اما قبول الالحاح الأمريكى على فض الاشتباك فى وقت لا تكون للجمهوريين فيه سيطرة كاملة على اليمن ومن ثم فان شروط أى اتفاق لفض الاشتباك لن تكون مواتية لهم ، واما رفض فض الاشتباك بكل ما يؤدى اليه ذلك من احتمالات صدام مع الولايات المتحدة لا معنى له بالنظر الى سياستها السابقة . ولذلك كان المخرج من هذين البديلين هو ايجاد موقف جديد بتصعيد للتدخل يؤدى الى سيطرة كاملة على اليمن الجمهورية قبل فض الاشتباك بما يعنى ان الاتفاقية فى الواقع لن تكون سوى ضمانات قانونية للجمهورية بل وربما ضمانات فعلية اذا أمكن ايجاد نوع من الضمانات الفعالة لتنفيذها .

٦ - السياسة السوفيتية :

ترجع أهمية دراسة السياسة السوفيتية الى الاعتبار البديهي المتعلق بوضع الاتحاد السوفيتى كاحدى الدولتين العظميين ، غير ان هذا الوضع يكتسب مدلولاً خاصاً بالنسبة لحالة الدراسة بالنظر الى دور الاتحاد السوفيتى منذ ١٩٥٥ كمورد رئيسى للسلاح الى مصر ، ولما كان التدخل المصرى موضوع الدراسة قد اتخذ شكلاً عسكرياً مباشراً بما يعنيه ذلك من احتمالات تزايد معدلات استهلاك الاسلحة والذخيرة فان الموقف السوفيتى من هذا التدخل أصبح له أهميته ، وتزايد هذه الأهمية بالنظر الى طبيعة العلاقات المصرية - السوفيتية فى فترة بداية التدخل المصرى فقد كانت هذه العلاقات ما تزال تمر بمرحلة فتور نسبى كنتيجة للامنة الشديدة التى مرت بها فى ١٩٥٩ . وكان الجانبان قد أمكنهما حصر هذه الازمة فى اضييق نطاق فيما بعد بسبب مصلحتهما المتبادلة فى استمرار العلاقات ، وهكذا شهدت سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٢ تحسناً نسبياً خاصة على ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها مصر

U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict, (١) op. cit., pp. 90-1.

بقرارات يوليو ١٩٦١ ، ومع ذلك فقد ظلت هذه العلاقات تفتقد الطابع الذى سادها فى منتصف الخمسينيات أو ابتداء من ١٩٦٤ (١) .

وفى هذا الاطار يمكن التساؤل عما اذا كان لمستوى العلاقات السوفيتية - المصرية فى هذه الفترة أى تأثير على موقف السوفيت من التدخل العسكرى المصرى المباشر لدعم الثورة اليمنية ، ومن الافضل ان توضع الاجابة على هذا التساؤل فى سياق الحديث عن المصالح السوفيتية المتضمنة فى الموقف الناشئ عن الثورة اليمنية .

(١) المصالح السوفيتية المتضمنة فى الصراع اليمنى : بالنسبة لفترة الدراسة لا تشمل المصالح السوفيتية فى الشرق الاوسط اية مصالح تتعلق بالبنترول ، ففي ذلك الوقت كان الاتحاد السوفيتى دولة مصدرة للبنترول يتزايد انتاجها بمعدل أسرع من الاستهلاك وكانت أهمية بنترول الشرق الاوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتى تنشأ لا من الحاجة اليه بل من الرغبة فى التنافس معه على أسواق غرب أوروبا (٢) . وينسحب نفس الامر بالنسبة لحاجة الاتحاد السوفيتى الى المرور عبر اقليم الشرق الاوسط ، فالاتحاد السوفيتى ليست لديه قواعد فيما وراء البحار ولديه خطوط مواصلات داخلية لكل قواته البرية والجوية (٣) ولكن كل ما قيل عن مصلحة الولايات المتحدة فى منع تحقيق سيطرة معادية على الشرق الاوسط ينطبق على الاتحاد السوفيتى بحكم وضعه عالمياً مع فارق واضح هو ان المصلحة السوفيتية فى تحرر الشرق الاوسط من سيطرة معادية اكبر من المصلحة الامريكية . ذلك ان الشرق الاوسط يتأخم الاتحاد السوفيتى جغرافياً (٤) .

وفضلاً عن ذلك فانه قد يكون من المناسب بالنسبة لموضوع

(١) راجع هيكل ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ٢١١ .

(٢) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 7.

انظر ايضا : الشريف ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 7.

(٤) Ibid., pp. 6-7.

وفى الواقع ان البيانات السوفيتية الرسمية بخصوص الشرق الاوسط لا تترك أى شك بخصوص اكتساب الشرق الاوسط لأهمية خاصة لدى الدوائر السوفيتية الرسمية بحكم وضعه الجغرافى . راجع :

The USSR and the Middle East, Problems of Peace and Security, 1947-1971 (Documents and other Materials) Moscow : Novosti Press Agency Publishing House, 1972.

قواعد عسكرية أجنبية ولا تخضع لسيطرة الاحتكارات الغربية ولكن من الناحية الموضوعية فإن وجود ملكية استبدادية ذات طابع اقطاعي قوى قد عمل لمصلحة الامبريالية وقوى وضعها في جنوب شبه الجزيرة العربية» (١).

ويرتبط بما سبق النظرة الى الثورة اليمنية كتطور منطقي وحتمي لا يمثل اية مفاجأة (٢) ووصف قادة الثورة في التعليقات السوفيتية بانهم «ضباط ذوو عقاية وطنية» (٣) واستخدام لفظ «الثورة» في وصف ما تم في اليمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ منذ البداية، وسادت نظرة وردية التعليقات الخاصة بالانجازات السياسية والاجتماعية للثورة وكذلك بنواياها في مجال التنمية الاقتصادية (٤)، كذلك سادت التعليقات السوفيتية نظره ايجابية الى قوة الثورة وشعبيتها تذكر بالتعليقات المصرية بهذا الصدد في نفس الفترة، فقد كانت الحكومة الجمهورية تسيطر على البلاد وتحظى بتأييد الاغلبية العظمى من الشعب بما فيهم معظم قادة القبائل بما في ذلك قبائل الشمال التي ارسلت رسلا للتعهد بتأييد قادة الحكومة الجديدة، وكان المتطوعون يزدون من قوة الجيش الجمهوري على نحو سريع. ومع يناير ١٩٦٣ كانت الثورة اليمنية تقوى داخلها وخارجيا والبناء السلمي الذي قامت من اجله يمضي في طريقه (٥).

Y. Bochkaryov, Arabia and the Yemeni Revolution, in : New Times, (1)
A Weekly Journal of World Affairs published by Trud, Moscow, No. 49,
December 5, 1962, pp. 5-6.

(٢) جاء في المصدر السابق (ص ٥) «ربما تكون الثورة اليمنية قد انت ك مفاجأة مدحلة ولكن ليس لانها كانت سابقة لاوانها بل على العكس فلو لم تكن قوانين التطور الاجتماعي قد تركت مجالا لبعض الانحراف عن القاعدة لكان النظام اليمني قد ولى منذ زمن طويل لانه كان مفارقة تاريخية مستحيلة في عالم اليوم». وذكر نفس المصدر ان الثورة «قد انت ك نتيجة منطقية لنضج القوى الاجتماعية المعارضة لاشكال التنظيم الاجتماعي العتيقة المنتمية للمصدر الوسطي». انظر أيضا:

New Arab Republic (Editorial Comment) in : New Times, No. 41, October 10, 1962, p. 2.

Ibid., p. 2.

(٣)

D. Volsky, Republican Yemen and its Enemies, in : New Times, (٤)
No. 43, October 24, p. 18. A. Stupak, The Yemen after the National
Revolution, in : International Affairs, No. 12, December 1962, pp. 78-9.

New Arab Republic, op. cit., p. 2. Volsky, op. cit., pp. 18-21. Yemen, Madhouse Logis, in : New Times, No. 44, October 31, 1962, p. 24
Bohirarvay, op. cit., pp. 7-8. Stunak, op. cit., p. 78. B. Solyyoy, First
Steps of Republican Yemen, in : New Times, No. 2, January 16, 1963,
pp. 15-6.

المراسم الاشارة الى تلك الاراء القائلة بوجود اهتمام سوفيتي محدد بجنوب شبه الجزيرة العربية كمعبر الى شرق أفريقيا وبوابة الى المحيط الهندي وسطقة الخليج (١). وعلى أية حال فإن الحد الأدنى المتفق عليه هو وجود مصلحة سوفيتية عامة بالنسبة لاقليم الشرق الاوسط تتمثل في استبعاد السيطرة والنفوذ الغربيين وتقوية الوضع السوفيتي فيه بأقوى ما يمكن. ومن الأمور الهامة هنا أن تحقيق هذا الهدف يتضمن قدرا أقل بكثير من الحرص على الاستقرار في المنطقة مما يتضمنه تحقيق الهدف العكسي بالنسبة الغرب، فليست هناك التزامات سوفيتية ازاء بلدان في الشرق الاوسط تقارن بتلك التي كانت للولايات المتحدة وبريطانيا بما قد يورط احداهما أو كلاهما في صراع ما في الشرق الاوسط (٢) ويرتبط بهذا ان الحفاظ على البنية القائمة للنظم السياسية في معظم بلدان الشرق الاوسط لم يكن يمثل - بعكس الولايات المتحدة مثلا - هدفا للاتحاد السوفيتي.

(ب) - الادراك السوفيتي للثورة اليمنية : يتعين بعد ذلك البحث في الادراك السوفيتي للثورة اليمنية للتوصل الى ما اذا كان الاتحاد السوفيتي قد نظر الى هذه الثورة باعتبارها تسهم في تحقيق مصلحة له في المنطقة مما يشكل موقفه تجاهها ويؤثر بالضرورة على موقفه تجاه التدخل المصري الضروري لمساندتها (٣).

واول ما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان السوفيت - وهذا بديهي - لم تكن لديهم اية اوهام حول نظام الامامة الذي كانت لهم علاقاتهم به على النحو السابق الاشارة اليه، اذ تظهر الكتابات المتاحة هنا وعيهم الكامل بالابعاد الداخلية لهذا النظام وكذلك تحليلا سليما لطبيعة علاقاته الدولية على أساس ان اليمن الامامية كانت اسميا دولة غير منحازة لا توجد بها

Walter Laqueur, Russia Enters the Middle East, in : Foreign Affairs, (1)
Vol. 47, No. 2, January 1969, p. 303.
Halliday, op. cit., p. 143.

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 6. (٢)
Laqueur, The Struggle for the Middle East, op. cit., p. 182.

(٣) اذا كان البحث في الادراك يمثل مشكلة بصفة عامة فانه كما هو معروف يمثل مشكلة خاصة بالنسبة للحالة السوفيتية بالنظر الى طبيعة النظام السوفيتي. وسوف تحاول حل هذه المشكلة جزئيا بتحليل موقف المجلات السوفيتية المتخصصة في الشؤون الخارجية والمتاحة باللغة الانجليزية في الفترة من اكتوبر ٦٢ - مارس ٦٣ وهو حل يقصر كثيرا عن ان يكون كافيا لاعتبارات واضحة غير انه يبقى افضل من لا شيء.

ومن ناحية أخرى تحدثت التعليقات السوفيتية باستفاضة عن الانعكاسات الإقليمية المنتظرة للثورة اليمنية فبعد الحديث البديهي عن المصالح الاقتصادية - خاصة البترولية - والاستراتيجية للغرب في شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة وعن الخطط الغربية للحفاظ على هذه المصالح بما في ذلك خطط تأمين وخلق النظم العميلة في المنطقة التي تعمل ككلاب حراسه لهذه المصالح فضلا عن مصلحتها الذاتية في درء خطر الثورة اليمنية بسبب المشابهات الواضحة بينها وبين النظام الامامي المنهار تجيء ثورة اليمن لتغير هذا كله « ولقد حدث صدع في جبهة الملكيات الرجعية التي تكون الأساس السياسي للوجود الاستعماري في الجنوب العربي ، إذ ظهر مركز ثوري في قلب هذا الوجود نفسه يوجه ضربة قوية للاستراتيجية الامبريالية » (١) .

وفي ضوء كل ما سبق كان منطقيًا أن ينظر السوفيت الى مصدر الخطر على الثورة اليمنية باعتباره مصدرا خارجيا فقط « فلو كان الامر حربا اهلية .. لكان قد انتهى منذ وقت طويل بانتصار الجمهورية ذات الكفة الراجحة عسكريا وسياسيا (٢) » ، ولكن الامر لا يعدو ان يكون مخططا « وضعت الامبريالية العالمية وفي طليعتها الامبرياليون البريطانيون الذين يقومون بالدور الرئيسي بالنظر الى طبيعة مصالحهم في عدن وكذلك الامبرياليون الأمريكيون وينفذ بناء على اوامر مباشرة من لندن وواشنطن كل من السعودية التي تقوم بالدور القيادي في التنفيذ كأكبر دولة في شبه الجزيرة والأردن ويحان والملكيين اليمنيين » ، وقد شبهت التعليقات السوفيتية هذا « بتحالف مقدس » جديد ضد « الأفكار الجديدة الخطيرة » يهدف الى وضع رجال من اختيار الامبريالية على رأس الدولة اليمنية (٣) .

Bochkaryov, op. cit., p. 7.

وقد تكرر نفس المعنى في مقالات سوفيتية أخرى كثيرة ، وذكر مصدر آخر أن الثورة اليمنية قدمت منها قويا لحركة التحرر الوطني المعادية للامبريالية في الجنوب العربي خاصة عدن وعرضت للخطر وجود النظم الاقطاعية في هذه المنطقة .

انظر : V. Terekhov, Aden British Colonialists, New Manoeuver, in : International Affairs, No. 3, March 1963, p. 91.
Volsky op. cit., p. 20. K. Vailjev, The People Demand their Independence, in : International Affairs, No. 11, November 1962, pp. 85-6. A Stupak, The Thrown of King, Saud, in : New Times, No. 46, November 14, 1962 pp. 15-6.

Bochkaryov, op. cit., p. 8.

(٢) New Arab Republic, op. cit., p. 2. Volsky, op. cit., pp. 18-20.
(٣) Yemen, Madhouse Logic, op. cit., p. 24. Yemen, Shades of Lawrence, in : New Times, No. 45, November 7, 1962, pp. 22-3. Stupak, op. cit., pp. 15-6. Stupak, The Yemen after the National Revolution, op. cit., p. 79. Sombre Irony, in : New Times, No. 2, January 16, 1963, pp. 22-3.

وبصفة عامة فقد اظهرت التعليقات والتحليلات السوفيتية نفس الاخطاء التي نسبت لدوائر صنع القرار واجهزة الاعلام في مصر في ادراك الموقف في اليمن في اعقاب الثورة خاصة من زاوية الاغفال شبه التام لبنية اليمن اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من المنظور القبلي واثار ذلك كله على احتمالات تطور الاوضاع بل لقد اظهرت هذه التعليقات مبالغات لم تصل اليها مثيلاتها في مصر (١) وربما يعود ذلك الى افتقاد السوفييت لقناة معلومات مباشرة وسليمة تربطهم بما يجري في اليمن فضلا عن احتمال تعرض هذه المعلومات أكثر من مرة « للتزوير » على أسس ايدولوجية .

(ج) - ابعاد السياسة : تبدو السياسة السوفيتية متسقة الى حد معقول مع الادراك السابق للثورة اليمنية ولطبيعة الاخطار التي تتعرض لها فقد كان الاتحاد السوفيتي أول دولة غير عربية تعترف بالجمهورية اليمنية (٢) وقد أرسل خروشوف الى السلال رسالة في نفس يوم الاعتراف عبر فيها عن تمنياته للميمن بالنجاح في جهودهم لتعزيز استقلالهم السياسي والاقتصادي واعلن أن أي تدخل اجنبي من أي نوع في شئون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به (٣) .

وفيما يتعلق بالموقف من التدخل المصري لم يعط السوفييت تأييدهم السياسي الصريح له وان كانت التعليقات السوفيتية قد تحدثت عنه بما يفيد التأييد الضمني فقد جاءت النظرة الى هذا التدخل في سياق الحديث عن مواجهة الاخطار الخارجية المهددة للثورة حيث ذكرت إحدى المقالات في أكتوبر ٦٢ أن مصر قد « وعدت الجمهورية اليمنية بمساعدة ضخمة » (٤) وأشارت مجلة نيو تايمز لأول مرة في نوفمبر ٦٢ الى أن القوات المصرية تساعد البمينيين على طرد العدوان الامبريالي (٥) ، وفسر بوشكاريوف في ديسمبر ٦٢ التدخل المصري بأنه يتم لمواجهة التدخل

(١) ذكر فولسكي في أكتوبر ٦٢ في حديثه عن تدفق كل السكان المدنيين للدفاع عن الجمهورية أنه « حتى النساء اللاتي كن لا ترين في الماضي في الشوارع الا نادرا تتضمن الى كتائب الدفاع » (لم تكن هناك كتائب دفاع أصلا) .

انظر : Volsky, op. cit., p. 20.

(٢) كانت أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن هي مصر في ٢٩ سبتمبر وفي ١ أكتوبر اعترف الاتحاد السوفيتي رسميا باليمن .

(٣) New Arab Republic, op. cit., p. 2. Stupak, op. cit., p. 79.

(٤) Volsky, op. cit., p. 21.

(٥) World Events, in : New Times, No. 47, November 21, 1962, p.

المبحث الثاني أبعاد السلوك المصري

دفعنا العوامل التي أوضحها المبحث السابق القيادة المصرية إلى تصعيد التدخل عسكرياً وهو ما اتخذ شكل هجوم رئيسي في فبراير - مارس ٦٣ سمى بهجوم رمضان لتوافقه مع هذا الشهر الهجري ، ولكن هذا التصعيد العسكري كان يتطلب أولاً تأميناً سياسياً للأوضاع في اليمن الجمهورية وقد أفضى هذا إلى تدخل سياسي مصري في بعض الأمور المتعلقة بأشخاص وبنية السلطة السياسية في اليمن الجمهورية ، ومن ناحية أخرى فإن القيادة المصرية قد استجابت للجهود الأمريكية الخاصة بفض الاشتباك خاصة بعد أن حقق عملها العسكري نجاحاً واضحاً وهكذا فإن هذا المبحث سوف يتناول أبعاداً ثلاثة للسلوك المصري في اليمن في هذه المرحلة : التدخل السياسي - التصعيد العسكري - فض الاشتباك .

١ - التدخل السياسي وأبعاده :

ثم افتراض بوجود علاقة بين تقديم الدعم لأحد أطراف حروب أهلية ما وبين التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لهذا الطرف . ويصين روزنو هذا الافتراض على النحو التالي « كلما زادت المساعدة التي يتلقاها فريق في حرب أهلية من الخارج زاد احتمال إصرار المصدر الخارجي لهذه المساعدة على أن يلعب دوراً في تحديد أهداف هذا الفريق وسياساته واستراتيجياته » (١) .

وفي تطبيق هذا الفرض على موضوع الدراسة نجد أن الحاجة إلى تصعيد التدخل عسكرياً قد أوجدت حاجة إلى تأمينه سياسياً بالعمل على أن تكون البنية السياسية في اليمن الجمهورية والأشخاص الذين يشغلون الأدوار الرئيسية في هذه البنية في أفضل وضع ممكن لمتطلبات هذا التدخل ويلاحظ أن ضعف الجمهوريين اليمنيين عسكرياً ومن ثم حاجتهم الأكيدة لاستمرار وتصعيد التدخل المصري فضلاً عن التفكك الواضح في معسكرهم قد جعل النظام الجمهوري في اليمن أقل ما يكون مقاومة

Rosensau, op. cit., pp. 307-8.

الأجنبي المزيد من الامبريالية » وبسبب هذا فإن قادة الجمهورية اليمنية قد عقدوا اتفاقية دفاع مشترك مع ج.ع.م التي تساعد قواتها المسلحة الآن اليمنيين على ضرب القوات الأجنبية « (١) ، ويلاحظ عموماً عدم تركيز التحليلات والتعليقات السوفيتية على التدخل المصري في هذه الفترة (٢) غير أن الموقف السوفيتي لم يقف عند حد التأييد الضمني وإنما هناك إجماع بين مصادر ذات اتجاهات سياسية متباينة على أن الاتحاد السوفيتي قد قدم مساعدات للثورة أما مباشرة بتعزيز التدخل المصري تتمثل في تقديم الأسلحة والعتاد والمشورة الفنية ومساهمة طيارين سوفيت في قيادة طائرات النقل المصرية السوفيتية الصنع (٣) وربما قاذفات القنابل العملاقة توبوليف التي كانت تقلع في هذه المرحلة من أسوان لضرب مواقع الملكيين في اليمن وتعود إلى قواعدهما في أسوان ثانية (٤) .

وهكذا فإنه يمكن الانتهاء إلى أنه على الرغم من التحفظات المتعلقة بالعلاقات المصرية - السوفيتية في فترة الدراسة فإن المصالح السوفيتية المتضمنة في الموقف الناشئ في اليمن قد دفعت الاتحاد السوفيتي إلى تأييد الثورة اليمنية والتدخل المصري المؤيد لها وإن يكن بطريق غير مباشر ومن هنا يمكن القول بأن موقف الاتحاد السوفيتي لم يمثل قيماً على تصعيد التدخل المصري .

Bochkaryov, op. cit., p. 8.

(٢) الإشارات السابقة إلى التدخل المصري هي كل الإشارات التي ذكرت بهذا الصدد في المجلتين السوفيتيتين اللتين نقلت عنهما في هذا الجزء في الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ .

(٣) في الأيام الأولى للحرب هبطت طائرة هليكوبتر تابعة للجمهوريين في مأرب (أما خطأ) ولما لاعتقاد ملاحها الثلاثة بأنها موالية للجمهوريين ، وقد اعتقل الملكيون ملاحها الثلاثة الذين ظهر أنهم من السوفيت وكان معهم يميني يقال أنه ذبح بينما تم ترحيل السوفيت إلى عدن ثم الاتحاد السوفيتي . انظر : هيكل ، الشعار الذي رفعته الحوادث إلى مرتبة القانون « مرجع سابق .

Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., p. 143.

(٤) انظر في مصدر المعلومات الخاصة بطبيعة المساعدات السوفيتية لثورة اليمن :

حمروش ، مرجع سابق ، ص ٤٧١ . المطار مرجع سابق ، ص ٣١٥ .
Schmidt, op. cit., pp. 168-9. Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 30.

منصبه السياسي كرئيس لمجلس القيادة ومجلس الوزراء أو كقائد عام للقوات المسلحة .

ويروى جزيلان ان البيضاني عندما سئل - بعد وصوله الى اليمن - عن الطائرات والمساعدات التي وعدت بها القاهرة اجاب ان القاهرة لن تسبل أية طائرة او مساعدة الا اذا عين نائبا للقائد العام « وعدل تشكيل مجلس قيادة الثورة طبقا للمخطط المرسل اليكم » ، وأخرج ورقة وكتب عليها ما يريد . وأن السلال وجزيلان قد وقعا على التعديلات المطلوبة تحت ضغط الحاجة الى المساعدة المادية والمعنوية للقاهرة . وعلى الرغم من انه من الواضح ان القاهرة لم تتدخل بطريق مباشر فان الخبر العسكري الذي أودته الى اليمن في ذلك الوقت قد تصرف بما يؤكد الموافقة على مطالب البيضاني (١) .

وفي محاولة تحرى مدى الدقة في رواية جزيلان السابقة لابد ان يقرر الباحث بوضوح ان هناك عددا من المؤشرات القوية لتأييدها :

أولا : اذا كان التحقق من رواية جزيلان مسألة اجماع للمصادر المختلفة الاتجاهات على صحتها فان كل المصادر التي تناولت الموضوع مصرية ويمنية وغربية بكل اتجاهاتها السياسية قد أجمعت على ما يؤيد رواية جزيلان وان لم يكن بالتفصيل، الذي ذكره بمعنى ان كل هذه المصادر قد أجمعت على ان صعود البيضاني السريع في سلم السلطة السياسية في اليمن قد استند الى علاقته بمصر (٢) .

ثانيا : يؤيد تسلسل الوقائع رواية جزيلان بوضوح ، فقد اعلن

(١) العميد على عبد الخبير . ويروى جزيلان انه عندما سأل بعد الواقعة السابقة عن لطائرات والمساعدات التي وعدت بها القاهرة اجاب « ستأتي على مهلها وستكون تحت امره الدكتور البيضاني » ، ويقول جزيلان ان هذا الرد اثارة وانه مدد العميد على عبد الخبير بتعليق رأسه على باب اليمن اذا لم تصل الطائرات وغيرها من المساعدات التي وعدت بها القاهرة (انظر المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٨) ، وحين أسقطت سرية مظلات مصرية فوق صرواح في الأيام الأولى للقتال يقول جزيلان انه لما اقترح على العميد على عبد الخبير تعزيزها بحماية من الطيران رد عليه بأن لديه تعليمات بتلقى أوامره من البيضاني (المرجع السابق ، ص ١٥٣) .

(٢) انظر : حموش ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ . الشهاري ، مرجع سابق ، ص ١٣١ لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٧ . O'Ballance, op. cit., p. 75. Schmidt, op. cit., p. 75.

للتدخل السياسي المصري وان كان هذا لا يجب ان يصل بنا الى الاتفاق مع الاراء القائلة بان الجمهوريين اليمنيين كانوا مجموعة من الدمى تحركها القيادات المصرية ، فقد كان معظمهم في التحليل الاخير رجالا وطنيين ذوي تاريخ طويل في مقاومة الحكم الامامي واطهروا كما يبين التحليل التالي في اوقات حاسمة قدرتهم على مقاومة ممارسات التدخل السياسي المصري التي راوا انها غير متفقة مع مصالحهم (١) . وسوف نبتعد في تناول التالي لابعاد التدخل السياسي المصري عن التفاصيل اليومية لأن هذه التفاصيل غير مدونة الا من خلال الروايات الشخصية بكل ما تحمله من تحفظات فضلا عن انها لا تبدو في معظم الأحوال مهمة في ذاتها بقدر اهمية التوصل الى دلالاتها . وقد وجد الباحث انه من المناسب ان يتم تناول الظاهرة موضوع الدراسة في جزأين يتناول اولهما اهم الحالات التي ارتبطت بالتدخل السياسي المصري في فترة الدراسة وهي الحالة التي ارتبطت بمساندة الدكتور عبد الرحمن البيضاني في صعوده السريع لسلم السلطة في اليمن الجمهورية ، ثم يحاول الجزء الثاني ان يتجاوز هذه الحالة الخاصة الى محاولة البحث عن مؤشر عام للتدخل السياسي المصري في اليمن الجمهورية .

(١) حالة البيضاني : أعلنت أول تشكيلات للمؤسسات السياسية في اليمن الجمهورية يوم ٢٨ سبتمبر ٦٢ ، وقد تضمن ذلك تشكيل مجلس لقيادة الثورة برئاسة الزعيم عبد الله السلال (٢) ومجلس لرئاسة الجمهورية برئاسة محمد علي عثمان (٣) ومجلس للوزراء يرأسه السلال (٤) ويلاحظ، على هذه التشكيلات ان البيضاني الرجل الاول في الاتصال مع القيادة السياسية المصرية كان بعيدا عن مواقع التأثير الهامة في النظام الجديد باعطائه منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية الذي يقوّل جزيلان انه عين فيه اكراما لمن ارسله من القاهرة (٥) . وينسب للقاهرة بعد ذلك انها تدخلت بطريق غير مباشر في ضم البيضاني وآخرين الى مجلس قيادة الثورة فضلا عن تعيين البيضاني نائبا للسلال سواء في

(١) انظر رأيا متفقا في : O'Ballance, op. cit., p. 91.

(٢) كان بقية أعضائه هم : الزعيم حمود الجافى - المقدم عبد الله جزيلان - الرئيس عبد المطيف ضيف الله - الرئيس محمد قائد سيف - الرئيس محمد الماخذي - الملازم علي عبد المغنى - الملازم محمد مفرح .

(٣) كان وزيرا للمالية في آخر عهد الامام أحمد ثم في وزارة البدر .

(٤) الأهرام ، ٦٢/٩/٢٩ . اليمن الجديدة ، ع ١ ، أغسطس ٦٣ ، ص ١٦ .

(٥) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

اول تشكيل لمجلس قيادة الثورة والمجلس الجمهورى ومجلس الوزراء فى ٢٨ سبتمبر ، وفى هذه التشكيلات شغل البيضانى منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية - كما سبقنا الاشارة - وفى اكتوبر اعلن ضم البيضانى لمجلس قيادة الثورة وتعيينه نائبا لرئيس الوزراء والقائد العام بالاضافة الى منصبه (١) .

وفصلا عن اتساق هذا التسلسل مع رواية جزيلان فان اقوى تفسير للصعود السريع للبيضانى فى يومين اثنين هو التفسير الخاص باستناد هذا الصعود الى الحاجة الملحة للمساعدة المصرية خاصة وان خروج البيضانى من السلطة بعد شهر قليل وبالطريقة التى خرج بها كما سيجى ، لا يترك شكاً فى ضعف قاعدة القوة الداخلية التى كان يستند اليها .

ثالثا : لم تترك اجهزة الاعلام المصرية اى شك فى تركيز القاهرة على البيضانى بحيث يؤكد الانطباع من متابعتها باننا ازاء نموذج للعلاقة بين السلالة البيضانى يشبه نموذج العلاقة بين محمد نجيب - عبد الناصر فى سنوات الثورة الاولى (٢) .

رابعا : لم ينف البيضانى نفسه حدوث عملية فرض له فى منصب نائب السلالة وان نسر ذلك بان اصدقاءه هم الذين اشترطوا ذلك بعد تعيين السلالة رئيسا لمجلس قيادة الثورة (٣) وهو تفسير سبق بيان مدى ضعفه (٤) .

(١) الأهرام ، ٦٢/١٠/٢ .

(٢) اعتمد الباحث فى هذا الاستنتاج على متابعة صحيفة الأهرام بالذات فى الفترة من اكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ بالنظر الى وضعها شبه الرسمى . والنمط المعتاد للتركيز على البيضانى هو ذكر تصريحاته دون تصريحات السلالة او قبلها كذلك التركيز على تحركاته السياسية دون تحركات السلالة او قبلها . ونفس المسألة بالنسبة لنشر صورته وصورة السلالة .

(٣) رواية للبيضانى نقلت عن : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) الطريف ان البيضانى قد حرص فيما بعد على أن يثبت استقلاله عن المصريين فى ممارسته للسلطة فى الشهور القليلة التى احتفظ بها والأكثر طرافة انه استشهد فى هذا بكتاب شحبت (الذى وصفه بأنه مؤرخ أمريكى) ، وقد أشار الى قول شحبت فى ص ٧٥ من الكتاب انه « على الرغم من صداقة الدكتور البيضانى للرئيس عبد الناصر فإنه رفض أن يطبق سياسة عبد الناصر الاقتصادية فى اليمن » ولكنه لم يشر بالطبع الى أن شحبت قد ذكر قبلها مباشرة وفى نفس الصفحة انه « كان رأس حربة للنزوح المصرى » . انظر : عبد الرحمن البيضانى ، البديل للصراع الدموى فى اليمن ، مناصرة القاه فى رابطة طلاب اليمن شمالا وجنوبا بجمهورية مصر العربية يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، القاهرة المطبعة العالمية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ . وانظر ايضا : Schmidt, op. cit., p. 75.

وبعد تعيين البيضانى نائبا للسلالة على النحو السابق ازدادت سلطاته فاصبح نائبا لرئيس الجمهورية بعد شغل السلالة لهذا المنصب يتولى مهمة رئاسة مجلس الوزراء فضلا عن استمراره فى منصب وزير الاقتصاد والثروة المعدنية وشغله منصب وزير الخارجية (١) . واصبح صراع البيضانى مع معظم القوى السياسية الداخلية فى اليمن حتميا : كان الصراع حتميا مع السلالة ومجموعته ، فان الطريقة التى عين بها البيضانى نائبا له حتى وفقا لروايته هو تلقى ظلالة كثيفة من الشك حول نواياه القادمة كما ان ممارسات البيضانى اليومية أكدت هذا الشك (٢) .

وكان الصراع مع القادة العسكريين للثورة حتميا ايضا فقد كانت لهم اعتراضاتهم منذ البداية على احاديثه المذاعة من صوت العرب (٣) وكان رأيهم ان البيضانى يحكم بعده عن التعامل المباشر مع حقائق الاوضاع فى اليمن غير قادر على ابداء رأى صائب عند التخطيط لى عمل ثورى فى البلاد (٤) ثم كان شعورهم بعد الصعود السريع للبيضانى انه جنى ثمار جهودهم دون اى جهد بذله فى اعداد الثورة او تنفيذها (٥) . فاذا اضفنا الى هذا ان قادة الاحرار اليمنيين لم يكونوا على وفاق مع البيضانى ، وان البيضانى قد اغضب زيود اليمن بتصويره الطائفى للمشكلة السياسية فيها فضلا عن غضب المستنيرين من الشوافع لهذا المسلك (٦) وانه بالنظر الى ما أحيط به صعوده السياسى السريع كان بؤرة لغضب كل الساخطين على التدخل المصرى او المنتقدين له ، تصبىح

(١) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ . البيضانى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .
(٢) يراجع فى هذا : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٥٦ . الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ - ٣٩ . وقد روى موسى صبرى انه منذ الساعات الاولى لوصوله الى اليمن (فى نوفمبر ١٩٦٢) سمع حملة من الاشاعات والأقاويل ضد البيضانى وان ردود الأخير عليها تضمنت نيل من السلالة .

انظر : موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ .

O'Ballance, op. cit., pp. 74-5. Ingrams, op. cit., p. 1336.

(٣) جزيلان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٥) راجع جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٦) انظر : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٣٧ . وقد اعترف البيضانى فى شجاعة ووضوح بهذا الخطأ علنا فى عام ١٩٧٤ ويرر خطاه هذا اساسا بعدم المامه بالظروف الموضوعية فى اليمن . انظر : البيضانى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

الاراء القائلة بوجود تدمر داخلي في اليمن ضد استمرار وجود البيضانى
في السلطة جديرة بكل تصديق (١) .

وفى هذا المناخ وبعد التأكد من رسوخ الالتزام المصرى بالتدخل
العسكرى المباشر الى الدرجة التى لا يمكن التراجع فيها بفرض ان تنحية
البيضانى يمكن ان تكون سببا لمثل هذا التراجع ضرب السلال ضربته
معبرا فى ذلك عن شبه اجماع للقوى السياسيه الداخليه فى اليمن .
وأثناء وجود البيضانى على رأس وفد يمنى الى القاهرة فى يناير ١٩٦٣
ارسل السلال الى عبد الناصر يطلب عدم السماح بعودته وإبقائه فى مصر
بناء على الحاح مختلف القوى اليمنية ، ووافق عبد الناصر واططر
البيضانى بذلك وطلب منه ان يكتب استقالته لأسباب صحية ورضخ
البيضانى (٢) . وقد صدق البيضانى فى كتاب نشر له فى عام ١٩٧٣
على تفاصيل تنحيته على النحو السابق وذكر انه رضى بالامر الواقع
حرصا على وحدة الصف وحماية للنظام الجديد وانه كتب الى جميع
أصدقائه فى اليمن يحثهم على الولاء للقيادة السياسية فى صنعاء (٤) .
ولاشك ان القاهرة على الرغم من كل مواقفها السابقة من البيضانى قد
وافقت على تنحيته على ضوء تأكدها من عدم شعبيته فضلا عن تأكدها من

(١) لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ . الشهارى ، مرجع سابق ،
ص ٣٨ .

(٢) لقمان ولقمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨ . حموش ، مرجع سابق ،
ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

وقد ذكر هاليداي ان البيضانى قد استقال احتجاجا على وقف اطلاق النار الذى
تبته الأمم المتحدة ، فضلا عن أن التطورات السابقة قد تمت قبل التوصل الى اتفاقية
فك الاشتباك فقد صدق البيضانى نفسه على الرواية الواردة فى المتن ، بل انه كما
سرى قد فسر ما حدث فيما بعد بانها رد فعل لسياسة لاحتلال السلام فى اليمن .
انظر :
Halliday, op. cit., p. 112.

(٣) البيضانى ، سوق الشعارات فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ . وفيما بعد
حاول البيضانى فى محاضرة القاها فى نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية
فى مايو ١٩٧٥ أن يلصق تهمة تنحيته بالشيعية الدولية فقال انه ذهب فى المهمة التى
نحى بعدها القاهرة لكى يشرح للرئيس أن الظروف لا تحتاج مزيدا من القوات ولكنه
ام يكن يدري أن « النفوذ الشيوعى قد وصل الى العصب الحساس فى القاهرة » وكان
التيار الشيوعى يرفض السلام فى اليمن لأنه يعنى « الاستغناء عن التواجد الشيوعى
المتسل فى الأسلحة والخبراء الى جانب القوات المصرية » انظر : عبد الرحمن =

ان تدعيم مركز السلال داخليا لن يكون ذا اثار ضارة بالنسبة للوجود
العسكرى المصرى فى اليمن (١) .

ومن المهم ان يتأمل المرء الطريقة التى خرج بها البيضانى من السلطة
فقد كانت المبادرة فى ذلك يمنية ولكن تصديق القاهرة كان ضروريا ،
ويعنى هذا تسليم القبادات اليمنية بأن أى تغيير فى المواقع الحساسة داخل
بنية السلطة لا يمكن ان يتم بعملية ذاتية محضة وانما يجب ان يحظى
بتصديق القاهرة ولعل هذا يؤكد خطأ تفسير العملية السياسية فى اليمن
فى هذه الفترة بعوامل داخلية يمنية محضة او خارجية مصرية محضة .

(ب) نجو مؤش عام :

تستوجب التعديلات الكثيرة التى تمت فى فترة الدراسة فى اشخاص
شاغلي المناصب القيادية فى مؤسسات النظام بل وفى هذه المؤسسات ذاتها
وغياب كثير من التفاصيل عن هذه التعديلات أو اختلافها البين بحكم ان
مصدرها هو الروايات الشخصية - تستوجب القيام بمحاولة للبحث عن
مؤشرات عامة لحدوث تدخل سياسى فى هذه الفترة .

= البيضانى ، موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى ، محاضرة فى نادى أعضاء هيئة
تدريس جامعة الاسكندرية (٧٥/٥/٢٧) فى : عبد الرحمن البيضانى ، نكبة الشعارات
على الأمة العربية ، بدون مكان اصدار ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٣ - ١٦٤ . ولسنا ندري
هل يشمل النفوذ الشيوعى كافة القوى اليمنية السابق الاشارة اليها التى طالبت
بتنحيته ، ولماذا لم يؤثر النفوذ الشيوعى على العصب الحساس فى القاهرة لمنع تعيين
البيضانى فيما بعد سفيراً لليمن فى لبنان فى ١٩٦٦ ؟ أم أن الوقائع تكيف وفقا لجمهور
المستمعين ؟ فى « سوق الشعارات فى اليمن » كان المستمعون من اليمنيين الذين يصعب
الادلاء أمامهم بمثل هذه الأقوال العجيبة فضلا عن التعريض بالقيادة المصرية . اما فى
« نكبة الشعارات على الأمة العربية » فقد كان الجمهور من صفوة المثقفين المصريين ولكن
للأسف غير الملمين بأبسط وقائع سياسة مصر فى اليمن فى هذه الفترة كما أوضح السؤال
الذى اجاب عليه البيضانى بما سبق « وكان الخط العام هو التعريض بالقيادة المصرية » .

(١) كان السلال دائما من أبرز المدافعين عن ضرورة وأهمية المساعدة العسكرية
المصرية لاستمرار الثورة وكانت اتجاهاته نحو مصر واضحة لذلك السبب على الأقل ،
كذلك اظهرت تصريحاته دائما ولاء شديدا لعبد الناصر (راجع الأهرام فى الفترة من
اكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣) وقد تعاملت القيادة السياسية والعسكرية المصرية العليا معه
مباشرة أكثر من مرة فى هذه الفترة ممثلة فى أنور السادات وعبد الحكيم عامر ولا بد انه
كان بمقدورها ان تطمئن الى تدعيم وجوده على رأس السلطة اليمنية فى هذه الفترة .

ومن متابعة الباحث لهذه التعديلات فإنه لاحظ ارتباطها زمنيا على نحو لا يمكن تجاهله بزيارات لوفود مصرية على مستوى عال إلى اليمن . ويقترح الباحث أن يكون هذا مؤشرا لحدوث التدخل السياسي . وسوف يناقش الافتراض المتضمن في هذا المؤشر بعرض الارتباط الزمني المشار إليه كما في الجدول التالي على أن يلى ذلك محاولة البحث فيما إذا كانت العلاقة تتجاوز مجرد الارتباط الزمني إلى الارتباط السببي بما يؤكد حدوث التدخل .

جدول رقم (٣) (١)

العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات المصرية والتعديل في المناصب القيادية أو البنية المؤسسية في اليمن (٦٢ - ٦٣)

القائمون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
علي عبد الخبير	عميد بالقوات المسلحة ٢٨ سبتمبر ٦٢	١ أكتوبر ٦٢	١٥ أكتوبر ٦٢	تعيين البيضاى نائبا للسلال، وإضافة ٣ أعضاء لمجلس قيادة الثورة
أنور السادات	عضو مجلس رئاسة ١٢ - ١٤	١٤ - ١٢ أكتوبر ٦٢	١٥ أكتوبر ٦٢	إضافة منصب وزيرى
كمال رفعت	عضو مجلس رئاسة	١٢ أكتوبر ٦٢		
عبد الحكيم عامر	نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة	٢٦ - ٢٩	نفس الفترة	تسمية السلال رئيسا للجمهوريّة والبيضاى نائبا له يقوم بهمة رئيس الوزراء فضلا عن احتفاظه بمنصب وزير الاقتصاد وإضافة منصب وزير الخارجية إليه .
	عضو مجلس رئاسة	١ أكتوبر ٦٢ (٢)	مباشرة	وزير الخارجية إليه .
				تعديل في مناصب وزاريّة على الأقل (٣)

- (١) مصدر البيانات الواردة في الجدول هو الأهرام في الفترات المشار إليها ما لم يذكر عكس ذلك .
- (٢) أعلن الأهرام في ٢٠/١٠/٦٢ عن عودة عامر من مهمة في اليمن استغرقت ٢ أيام .
- (٣) لم يعلن عن هذا التعديل في حينه في الصحف المصرية وأشير إليه ضمنا فيما بعد وعُقد استنتاج تاريخه التقريبي هو : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

جدول رقم (٣)

العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات المهمة والتعديل في المناصب القيادية او البنية المؤسسية في اليمن (٦٣ - ٦٣)

القائمون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
عبد الحكيم عامر		١٥ - ٢٠ ديسمبر ٦٣	١٦ ديسمبر ٦٣	تعديل في منصب وزاري
عبد الحكيم عامر أنور السادات		٢٠ يناير ٦٣ - ١١ فبراير ٦٣ ١٩٦٣ (١)	١١ فبراير ٦٣ ١٥ فبراير ٦٣	اعلان انشاء مجالس للقبائل اعلان بجماعية الحكم عن طريق تشكيل مجلس للرئاسة
		١٠ مارس	١٨ فبراير ٦٣	اطرافه منصبتين وزاريين ودمج ٤ وزارات في وزارتيه وتعديلات في اشخاص شاغلي سبعة مناصب وزارية .
		١٩ فبراير ٦٣	١٩ فبراير ٦٣	استكمال التعديل في منصب وزاري
		٢٣ فبراير ٦٣	٢٣ فبراير ٦٣	تعديل في منصب وزاري
عبد الحكيم عامر أنور السادات		٢٤ يونيو - ١ يوليو ٦٣	٢٥ يونيو ٦٣	تعين حسن العمري نائبا لرئيس الجمهورية ونائبا للقائد العام ومستولا عن جميع العمليات المسكوية واعلان قيام جبهة وطنية في اليمن

(١) يلاحظ طول فترة الزيارة المتابعة والهجوم العسكري الكبير في ذلك الوقت وانها تلت خروج البعثاني مباشرة .

جدول رقم (٣)

العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات المهمة والتعديل في المناصب القيادية او البنية المؤسسية في اليمن (٦٣ - ٦٣)

القائمون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
		١ يوليو ٦٣	١ يوليو ٦٣	تعديل في منصبتين وزاريين وتعين ٤ نواب وزراء
		٢ يوليو ٦٣	٢ يوليو ٦٣	ضم عضو لمجلس الرئاسة وتعديل في منصبتين وزاريين
عبد الحكيم عامر أنور السادات		٢٦ سبتمبر - ٧ أكتوبر ٦٣	٥ أكتوبر ٦٣	تعين نائبين جديدين لرئيس الجمهورية يتسولي تانيهما رئاسة المجلس التنفيذي

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق :

أولاً : يبين الجدول على سبيل القطع التوافق الزمني الكامل بين التعديلات في اشخاص شاغلي المناصب القبائية في مؤسسات النظام الجمهوري اليمني والتعديلات في هذه المؤسسات نفسها ، ومع ذلك فإن الفروض النظرية السابق الإشارة إليها بصدد التدخل السياسي من الطرف المقدم للمساعدة في شئون الطرف المتلقى للمساعدة والانطباق الواضح لشروطها على الحالة المصرية - اليمنية ترجح أن العلاقة التي يبينها الجدول تتجاوز مجرد العلاقة الارتباطية إلى العلاقة السببية ولا يعني هذا القول بأن كل تعديل في منصب وزاري أو غيره كان أملاء من القيادات المصرية ولكن من المؤكد أن حدوث هذه التعديلات في فترات وجودها في اليمن أمر له دلالاته الواضحة خاصة وأنه من الثابت أن هذه القيادات ومن ورائها أجهزة المعلومات المصرية في اليمن كانت تساند في فترات مختلفة أثناء الوجود العسكري المصري أشخاصاً معينين وتعمل على دفعهم إلى أعلى في هرم السلطة السياسية ، أو ترصد مراكز ثقل بين الشخصيات السياسية اليمنية وتعمل على تجنيدها في مواقع القيادة السياسية لكسب أقصى قدر من التأييد السياسي للتدخل المصري (١) .

ثانياً : ربما تزداد أهمية النتيجة السابقة إذا علمنا أن التعديلات الواردة في الجدول هي كل التعديلات السياسية التي شهدتها اليمن في هذه الفترة على سبيل الحصر باستثناء صدور الدستور المؤقت لليمن في ١٣ إبريل ١٩٦٣ (٢) وهو الدستور الذي تظهر مراجعته أنه يكاد أن يكون نسخة طبق الأصل من الدساتير المصرية بعد الثورة بما في ذلك الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ (٣) ، وصدور قرار في ٣٠ مايو ١٩٦٣ بمنع قيام الأحزاب والجمعيات السياسية في اليمن (٤) .

ثالثاً : على الرغم من أن البحث حتى الآن قد اقتصر على محاولة التفسير

- (١) الحكم الوارد في المتن مؤيد بالتحليل السابق لحالة البيضاني وملابساتها وايضا بكل التحليل اللاحق في الأجزاء التالية عن التدخل السياسي المصري .
(٢) انظر نصه في : اليمن الجديدة ، ١٤ ، أغسطس ٦٣ ، ص ٣٤ - ٣٦ .
(٣) قارن على سبيل المثال المواد ٢٩ - ٤٩ من الدستور اليمني المؤقت بالمواد ١٨ - ٢٠ من الاعلان الدستوري في : المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ ، ثروت بدرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .
(٤) الأهرام ٦٢/٥/٣٦ .

دون التقييم فإنه قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن التدخل المصري السياسي في اليمن على الرغم من أن هدفه الاصيل كان تأمين الوجود العسكري المصري إلا أنه أدى جزئياً وظيفة ديمقراطية نسبياً . ويتضح من مراجعة الجدول السابق أن عدداً من حالات التدخل السياسي على الأقل ارتبط بتوسيع قاعدة الحكم عن طريق محاولة إنشاء حكم جماعي بإنشاء مجلس للرئاسة أو محاولة إقامة نوع من المؤسسات التمثيلية وسوف تنضج هذه المسألة ربما بدرجة أكبر في المرحلة التالية للتدخل المصري (١) .

رابعاً : يلاحظ أن القيادة المصرية قد اكتفت بالتدخل السياسي كأداة لتحقيق أهدافها في اليمن وقاومت بوضوح وإصرار من البداية المحاولات المبكرة للقيادة اليمنية لإيجاد وحدة مصرية يمنية (٢) واكتفت في تلك المرحلة بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع اليمن (٣) .

وقد كان موقف الطرفين مفهوماً فالوحدة لن تحرم القيادات اليمنية التي طالبت بها من مزيد من حرية الحركة ولن تهدد احتفاظها بمواقع القيادة بأكثر مما يهددها التدخل المصري بينما هي تضمن الالتزام المصري بمساعدة الجمهورية فضلاً عن احتمال اعتناق بعض القيادات اليمنية الجمهورية لقضية الوحدة أيديولوجياً (٤) بينما لم تكن الوحدة تعطي للمصريين أي مزيد من حرية الحركة (٥) بل على العكس كانت لتزيد من الالتزام المصري عسكرياً وسياسياً فعلياً وقانونياً خاصة على ضوء التخلف الشديد لليمن فضلاً عن أن تحقيق الوحدة مع اليمن في ظل الوجود العسكري كان ليوفر مادة هائلة لدعاية مضادة تتخذ من « الاستعمار المصري لليمن » وقد اتخذ شكل الضم وليس مجرد الاحتلال العسكري

- (١) لا تعني هذه الملاحظة أية مصادرة للأخطاء التي نسبت للمسؤولين المصريين من منظور التدخل السياسي طيلة فترة الوجود العسكري المصري في اليمن .
(٢) صرح السلال في أكتوبر ٦٢ أنه يعتقد أنه من الضروري في هذا الوقت أن يجدد الاتحاد بين اليمن وج . م . ع . الأهرام ، ٦٢/١٠/٥ ، ص ٧ .
(٣) انظر : الأهرام ، ٦٢/١١/١١ .
(٤) انظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .
(٥) صرح السادات في ٦٢/١١/١٥ بأن كل ما يثار حول الاتحاد والوحدة مع اليمن لا محل له الآن « لأن علاقتنا باليمن أقوى من أي اتحاد أو وحدة » . الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .

موضوعا لها (١) وقد تابرت القيادة المصرية على موقفها على الرغم من
تصعيد القيادة اليمنية لمطالبتها بالوحدة بعد ذلك (٢) .

٢ - هجوم رمضان :

بمجرد بدء تنفيذ قرار التدخل العسكري المباشر بدأت عملية
التصعيد كمحصلة طبيعية للعوامل الواردة في المبحث السابق (٣) . غير أن
التصعيد استمر يعبر عن حقيقة رقمية دون أن يعنى أى تغير فى نوعية
العمليات التى اقتضت طيلة الفترة من أكتوبر ٦٢ - يناير ٦٣ بصفة
عامة على صد هجمات الملكيين وفى هذه الفترة تولد لدى القيادة المصرية
نتيجة ادراكها الجديد للموقف اقتناع بضرورة تصعيد نوعية العمليات ذاتها
وتمثل هذا فى الهجوم الذى يعرف باسم هجوم رمضان لتوافقه مع هذا
الشهر والذى نفذ فى فبراير - مارس ٦٣ . ولهذا فسوف يتفرع هذا
الجزء الى دراسة نقطتين أساسيتين تتناول الاولى التغير الذى حدث فى
ادراك القيادة المصرية من وقت اتخاذ القرار بالتدخل العسكرى المباشر
الى وقت اتخاذ القرار بالقيام بهجوم رمضان بينما تتناول الثانية الابعاد
المتعلقة بالهجوم ذاته .

(١) ادراك القيادة المصرية للموقف فى اليمن : سبق أن رأينا ان القيادة المصرية قد اتخذت قرارها بالتدخل العسكرى المباشر فى ظل تصور

(١) يراجع فى هذا خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السابع بيور سعيد
(٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠ . هيكى « مرجع سابق » .

(٢) كمر السلال مطالبته بالوحدة بعد الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم على أن تضم
مصر واليمن والجزائر والعراق (الأهرام ، ٦٣/٢/٢٣) وفى أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية
بين مصر وسوريا والعراق فى مارس ١٩٦٣ فوض السلال عبد الناصر أن يقرر نيابة عن
الشعب اليمنى الانضمام الى هذه الوحدة (الأهرام ، ٦٣/٣/١٦) وبعد إبرام الاتفاق فى
ابريل أعلن عن زيارة يقوم بها السلال الى مصر فى خلال أسبوع لبحث انضمام اليمن الى
دولة الوحدة (الأهرام ، ٦٣/٤/١٨) ومن الأمور ذات المغزى أن هذه الزيارة لم تتم
الا فى يونيو ٦٣ حين كان اتفاق الوحدة الثلاثية قد انهار فعليا ، ولهذا لم يكن هناك
أى مغزى خاص فى البيان المشترك لحادثات عبد الناصر واللال على موافقة مصر على
انضمام اليمن ليشاق الوحدة الثلاثية . انظر نص البيان فى : الأهرام ، ٦٣/٦/١٨ ،

(٣) أكد عبد الناصر هذا بإعلانه فى ٦٢/١٢/٢٣ ان عدد القوات المصرية التى
أرسلت الى اليمن كان مائة صف ضابط وجندى فى ٥ أكتوبر أصبحوا خمسمائة يوم ٩
أكتوبر ثم ألفين يوم ١٦ وان العدد له ثبت عند هذا الحد ليتصاعد بعد نهاية أكتوبر
(لم يشر الى أرقام ما بعد أكتوبر) . انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد النصر السادس
(٦٢/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣ .

معين مؤذاه ان الحفاظ على الثورة اليمنية لن يحتاج الا الى قوات رمزية
للتوقع الحاص بضعف المقاومة المضادة او بالدور الرادع لهذه القوة لاي
تدخل مضاد ، ويرتبط بهذا بالضرورة تصور فترة زمنية محدودة لتنفيذ
هذه القوات لمهمتها . ولكن الانكسار فى قنوات المعلومات وغياب القدرة
على التفسير الصحيح لما يجرى فى اليمن بدأ يقلان مع استمرار القتال
وتكرر زيارات وفود مصرية على مستوى عال الى اليمن (١) .

وهناك من المؤشرات ما يفيد استمرار سيادة الادراك الاول لدى
القيادة طيلة أكتوبر ونوفمبر وحتى أوائل ديسمبر ، فطوال هذه الفترة
كانت تصريحات المسئولين المصريين واجهزة الاعلام المصرية لا تتحدث
الا بلغة « سحق » المقاومة المضادة وتحقيق نصر « حاسم » عليهما وكان كل
هدوء أو توقف للقتال يفسر بأنه نقطة التوصل الى هذا النصر الحاسم .

وفى اواخر أكتوبر قام عبد الحكيم عامر بأول زيارة له الى اليمن (٢)
وقد قيل ان تعزيزا للقوات قد أعقب هذه الزيارة (٣) ويتفق هذا مع
ما سبق ذكره نقلا عن عبد الناصر من زيادة عدد القوات بعد نهاية أكتوبر
كذلك يتفق مع تصريحات المسئولين اليمنيين فى أعقاب هذه الزيارة (٤) ،
ومع ذلك فان التطورات اللاحقة قد اثبتت ان هذا التصعيد العددي لم
يصاحبه أى تغير فى ادراك الموقف بمعنى ان تصور سحق المقاومة الملكية
بسرعة ظل سائدا (٥) . ويمكن الاستدلال على صحة التحليل السابق
بسلسلة من التصريحات عكست ادراك المسئولين المصريين عسكريا
وسياسيا للموقف فى اليمن والتى تدل على استمرار التصور الخاص
بإمكانية القضاء السريع على المقاومة الملكية ، ففي ١٥ نوفمبر صرح قائد

(١) فى الفترة منذ بداية التدخل المباشر وحتى هجوم رمضان قام السادات بثلاثة
زيارات صاحبه كمال رفعت فى أولها وقام عامر بزيارتين .

(٢) انظر الأهرام ، ٦٢/١٠/٣٠ .

(٣) Stephens, op. cit., p. 393.

(٤) صرح البيضانى فى اليوم التالى مباشرة لعودة عامر « بأن الجيش اليمنى قد
استكمل معاداته وأصبح قادرا على إلحاق الهزيمة بأية قوى معادية مهما كان مصدرها
وقال « اننا قد نضطر الى نقل المعركة داخل الأراضى السعودية نفسها » . الأهرام
٦٢/١٠/٣١) وكرر تصريحه متطابقا تقريبا فى ٢ ونفمبر (الأهرام « ٦٢/١١/٣٠ ») ونشر
الأهرام ان السلال أبلغ ممثل الولايات المتحدة وبريطانيا فى لقائه بهما فى ٤ نوفمبر
أن تكرار محاولة سعود سوف يقابل بأقصى درجات الشدة التى يمكن للعقل أن يتصورها
(الأهرام ٦٢/١١/٥ .

Stephens, op cit., pp. 393-4.

(٥) انظر رأيا متفقا فى :

القوات العربية المشتركة بأن هذه القوات تسيطر سيطرة تامة على جميع مناطق الحدود في الشمال والشرق (١) غير أن اليوم التالي مباشرة شهد استئنافا لعمليات المقاومة (٢) . وفي خلال فترة هدوء في العمليات استمرت حوالي ثلاثة أسابيع من حوالي ١٨ نوفمبر - ١٢ ديسمبر (٣) بدأ الحديث عن تفرغ حكومة الثورة للبناء الداخلي بعد أن تم لها تصفية جيوب المتسللين واستتب لها الأمر على كل الحدود (٤) وعن « اعداد تقرير رسمي كامل عن العمليات العسكرية التي اشتركت فيها قواتنا في اليمن » ، ونقل الأهرام « لمصدر مطلع ، قوله « ان ج.ع.م بعد ان تحقق لها النصر الكامل في اليمن » . تريد ان تضع الحقيقة كاملة امام الرأي العام العربي . الخ » . وقيل ان المراقبين يرون ان هزائم سعود وحسين على الحدود الشمالية واقتناع الحكومة الأمريكية بسيطرة حكومة الثورة « قد اجبرت الملكيين على التراجع عن فكرة محاولة ضرب الثورة أو إعادة النظام الملكي الى اليمن » وان هؤلاء المراقبين يرون ايضا ان سعود قد غير خطته وانتقل الى موقف المدافع عن حدوده وعرشه (٥) .

ولكن انباء استئناف المقاومة الملكية في ٨ ديسمبر فرضت نفسها من جديد (٦) وفي يوم ١٢ ديسمبر صرح كمال رفعت عقب اجتماع لمجلس الامة بان المجلس تلقى معلومات عن استمرار العدوان السعودي - الاردني على اليمن وعن وجود نشاط من امانة بيجان بالتعاون مع سعود وحسين ، وفي نفس اليوم وصل السادات الى صنعاء في زيارته الثالثة منذ قيام الثورة (٧) وأشار في تصريح له في اليوم التالي الى استمرار عمليات المقاومة وان ذكر انها تسحق أولا بأول فضلا عن انها لا تشكل خطرا على الثورة (٨) . وفي ١٥ ديسمبر وصل عامر الى اليمن في زيارته الثانية لها بعد الثورة ومعه سلطات واسعة النطاق تخوله الحركة في أي اتجاه

(١) الأهرام ، ٦٢/١١/١٦ .

(٢) الأهرام ، ٦٢/١١/١٧ ، ص ١١ .

(٣) راجع الأهرام في هذه الفترة .

(٤) الأهرام ، ٦٢/١١/٢٤ ، ص ١ ، ١١ . الأهرام ، ٦٢/١١/٢٥ .

(٥) الأهرام ، ٦٢/١٢/٦ .

(٦) الأهرام ، ٦٢/١٢/٩ .

(٧) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٣ .

(٨) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٤ .

وبأى قوات يراها مناسبة » (١) وقد استغرقت الزيارة خمسة أيام عاد بعدها الى القاهرة حيث قدم فور وصوله تقريراً الى عبد الناصر (٢) . ويمكن اعتبار هذه الزيارة هي الزيارة الحاسمة التي تغير بعدها على نحو واضح ادراك القيادة المصرية للموقف في اليمن بحيث لم تعد ترى في تثبيت النظام الجمهوري معركة قصيرة تخوضها قوات محدودة لتقضي على المقاومة الملكية وتردع التدخل المساند لها وإنما أصبحت أكثر وعياً بالأبعاد الحقيقية للموقف ويمكن الاستدلال على صحة هذا الحكم بعدة شواهد .

أولاً - نشر الأهرام في ١٨ ديسمبر في متابعته لنشاط عامر انه على الرغم من التأييد الشعبي الواضح للنظام الجمهوري والهدوء الذي يسود مناطق الحدود فإن « الاعتقاد السائد في القيادة العليا هو ان هناك جولة قادمة في اليمن يتأهب لها فيصل » ، وأشار الأهرام الى استعانة فيصل بنيل ماكليين باعتباره خبيراً بريطانياً في حرب العصابات (٣) وكانت هذه هي المرة الاولى التي يتحدث فيها مصدر مصري بوضوح عن عدم انتهاء العمليات العسكرية .

ثانياً - ذكر هيكل في اليوم التالي مباشرة لعودة عامر أنه من غير الصحيح « أن تصور العملية كلها وقد أوشكت على نهايتها » وأقرب شيء الى الحقيقة . . ان يقال الان ان قواتنا في اليمن احرزت نصراً كبيراً بخسائر قليلة لكنه مازال هناك الان من يحاولون تغيير الميزان ، يسرقون النصر لو استطاعوا فاذا عجزوا فعلى الأقل يرفعون تكاليفه لكي لا يكون ما حدث في اليمن قابلاً للتكرار في غير اليمن . . واذن فان الذي انتهى في اليمن هو فصل ويوشك فصل جديد أن يبدأ حوار الآن » (٤) .

وقد تأكد هذا الادراك الجديد بنصاعد عمليات المقاومة الملكية في آخر ديسمبر وأوائل يناير ٦٣ واستمرارها في شهر يناير (٥) . ومع ذلك فقد ظل تصور القيادة المصرية كما ستثبت الشواهد التالية قائماً على اساس امكان احراز نصر حاسم ، ومن ثم فان كل ما تغير في ادراكها كان التطور من تصور امكان القضاء على المقاومة الملكية بقوات محدودة وفي وقت

(١) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٦ ، هيكل ، فصل جديد من قصة اليمن المثيرة ، مرجع سابق

(٢) الأهرام ، ٦٢/١٢/ ٢١ .

(٣) الأهرام ، ٦٢/١٢/١٨ .

(٤) هيكل ، مرجع سابق .

(٥) راجع الأهرام في هذه الفترة وبصفة خاصة ١ ، ٨ ، ٦٣/١/١٩ .

قصير الى تصور امكان القضاء عليها بقوات كبيرة وبعمليات هجومية شاملة تستغرق وقتا قصيرا نسبيا وتبلور هذا في هجوم رمضان .

(ب) ابعاد الهجوم : في ٣٠ يناير وصل عامر والسادات الى اليمن في زيارتهما التي تابعا اثناءها تنفيذ خطة هجوم رمضان الكبير ، ويمكن من المصادر المتوفرة القطع بان هدف هذه الخطة كان تحقيق نصر نهائي على المقامة الملكية في اليمن قبل ان تصل الجهود الدولية لفض الاشتباك الى نهايتها بحيث تكون أية اتفاقية لفض الاشتباك تقنيا للانتصار المصري - الجمهوري ، ويتم تحقيق ذلك الهدف بمد السيطرة الجمهورية على الاقليم اليمني بالاستيلاء على كل المدن الرئيسية وتأمين السيطرة المصرية - الجمهورية على كل الطرق الرئيسية في اليمن واقفال كل طرق اتصال الملكيين بقواعدهم خارج اليمن في السعودية واتحاد الجنوب العربي بحيث يتم اغلاق حدود اليمن ، نهائيا امام كل تسلل (١) .

ولتنفيذ خطة هجوم رمضان يقال ان عامر قد طلب زيادة عدد القوات المصرية في اليمن وان اول التعزيزات المطلوبة قد وصلت في اول فبراير (٢) وتشير المصادر المتاحة عن تنفيذ هجوم رمضان انه سار على النحو التالي : في الاسبوع الثاني من فبراير تحركت تعزيزات برية من صنعاء وهاجمت في طريقها كل رجال المقاومة الملكية دافعة اياهم للخلف ومؤمنة بذلك الموقع المصري - الجمهوري في مدينة صعده على نحو فعال ثم انطلقت بعد ذلك من صعده الى منطقة الجوف حيث ملتقى كل طرق الامداد للملكيين القادمة من نجران في السعودية فاستولت على المطمة (١٣٢ كم من صنعاء) في ١٢ فبراير ثم الحزم (٢٣ كم من المطمة) التي كانت تتخذ مركزا للمقاومة الملكية وتتحكم بحكم موقعها في طرق المواصلات من نجران

(١) راجع : محمد حسنين هيكل ، سلاما يادار السلام واملا ، في : الأهرام ،

٦٣/٢/١٥ .

O'Ballance, op. cit., pp. 97-8. Stephens, op. cit., p. 399. Abid., A. Al-Marayati, The Problem of Yemen, I, in : Foreign Affairs Reports, Published monthly for the India Council of World Affairs, New Delhie : Sapru House, Vol XV, 12 December 1966, p. 156.

(٢) اختلفت التقديرات الخاصة بهذه التعزيزات فقد قيل انه طلب زيادة القوات

ان عشرين الفا

O'Ballance, op. cit., p. 98. Ingrams, op. cit., p. 137.

ولكن هناك تقديرا آخر للتعزيزات المطلوبة بحوالى ٥ آلاف تزيد على ٢٠ ألف تقريبا موجودين في اليمن منذ اوائل ٦٣ . انظر حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

Schmidt, op. cit., p. 164.

الى جميع المداخل اليمنية ، ولكن ذلك لم يكن كافيا فقد كان من الضروري ايضا قطع طريق الامداد القادم من بيحان حتى يتم اغلاق الحدود الشمالية والشرقية وكان معنى ذلك ان تتقدم القوات الى مارب اولا ، وفي ٢٦ فبراير دخلت القوات المصرية مارب ، وفي ٤ مارس دخلت الجوية جنوبى مارب وفي ٧ مارس دخلت حريب التي كانت طريقا للامداد قاعدته في الجنوب اليمني ينهى داخل الجوف مباشرة (١) . وقد شارك الطيران في هذا الهجوم سواء بتعزيز العمليات البرية مباشرة او بطريق غير مباشر بضرب قواعد امداد الملكيين في السعودية في نجران وخميس مشيط وجيزان (٢) .

وفي محاولة تقييم هجوم رمضان لن يجد المرء صعوبة خاصة على ضوء اجماع كافة المصادر على اعتباره قد حقق نجاحا كبيرا بالمعيار العسكري خاصة على ضوء الصعوبات الهائلة التي اعترضت القوات المصرية في قتالها في اليمن والتي يمكن تلخيصها في : صعوبة الاتصال الشديدة في اليمن سواء الاتصال البري او الاتصال اللاسلكي او التليفوني - الطبيعة الجبلية لمناطق القتال واثرها بالنسبة لقوات لم تتدرب على حرب الجبال - غياب المعلومات المطلوبة للقتال بما في ذلك الخرائط الصحيحة لليمن (٣) .

(١) انظر في مصدر الوصف السابق للاتجاهات العامة لسير الهجوم : مكرم محمد احمد - صورة الموقف في اليمن - ٥ - في : الأهرام ، ٦٣/٤/٢ ، ص ٣ . جريدة الأهرام في الفترة من ٦٣/٢/١٣ - ٦٣/٣/٨ . هيكل ، تقرير عن اليمن " مرجع سابق . O'Ballance, op. cit., p. 98.

Schmidt, op. cit., pp. 164-5. Ingrams, op. cit., p. 137.

(٢) انظر الأهرام ، ١٤ ، ٦٣/٢/١٥ ، ١ - ٣ - ٥ ، ٦٣/٢/٦ . وقد اكتفى الأهرام في البداية بنشر البيانات السعودية عن الفارات المصرية والتعليقات الأجنبية على هذه البيانات بما يوحى بحدوثها فعلا أو التلميح الى احتمال حدوثها خطأ (٦٣/٢/١٦ ص ٦) ثم اعترف بها صراحة في ابريل ٦٣ (محمد حسنين هيكل ، فكرت اسرائيل في القيام بغارة على قاعدة الصواريخ المصرية " في : الأهرام ، ٦٣/٤/٢٦) ، وفي يناير ٦٤ اشار هيكل صراحة الى « القرار الخطير الذي اتخذته القاهرة ، وخولت بمقتضاه قيادة قواتها العاملة في اليمن بأن تضرب كل مراكز الحشد في جنوب السعودية وتصفها من الجو بصرف النظر عن الوجود العسكري الأمريكي والحماية المقطوعة لنظامها الحاكم لكي يفهم من لا يريد أن يفهم أن القاهرة تنوى أن تقبل أى مخاطرة لكي تحسم وتصفى » ،

(محمد حسنين هيكل ، محاولة للرد على سؤالين ، في : الأهرام ، ١٤/١/٣)

(٣) انظر : كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ص ٢٥٢ . ورواية الفريق أنور القاضي في : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ . وتصريحات العقيد حسن عبد الغنى قائد فرق الصاعقة في اليمن في ذلك الوقت في : =

وعلى الرغم من ذلك فإن الهجوم قد اكتسح امامه - باعتراف المصادر الغربية التي تناولت الموضوع - كل مقاومة ملكية ، ومن الحقيقي ان القوات المصرية قد دخلت مارب وحريب دون قتال بعد فرار الملكيين ويبدو ان الانهيار الحقيقي للمقاومة الملكية في هذا الهجوم قد حدث بعد الاستيلاء على المطمة (١) .

وقد وصف شميدت نتائج هجوم رمضان بأنها مثلت ضربات خطيرة للملكيين (٢) ، وذكر أوبالانس انه « في هجوم قصير استمر ثلاثة اسابيع . استولى عامر على كل مدينة ذات أهمية في البلاد وطهر كل الطرق الرئيسية ودفع بالملكيين الى الحلف الى الجبال ، وبالإضافة الى ذلك فإن سيطرته على حريب كانت تعنى قطع ما كان قد تطور الى طريق رئيسي لامتداد الملكيين عبر بيحان ، وقد كان هجوم رمضان نجاحا ضخما فقد كان أكثر من نصف البلاد تحت السيطرة الجمهورية الفعالة (٣) ودخلت قبائل أكثر بكثير تحت السيطرة الجمهورية ونتيجة لهذا راجع آخرون كثيرون أنفسهم بشأن تأييد الامام » (٤) .

وانعكس هذا النصر العسكري الكبير على ادراك القيادة المصرية فنظرت اليه باعتباره النصر النهائي الذي تصورته عند التخطيط لهجوم رمضان ، بل ان هذه النظرة قد وضحت معالمها منذ ما قبل اكتمال تنفيذ كافة مراحل الهجوم ، ففي رسالة من عامر الى عبد الناصر في ٢٥ فبراير بشره بان الجزء الاخطر والاهم من المسئولية قد تم انجازه وان وقتا طويلا لن يمضي حتى يتحقق النصر النهائي (٥) . وفي الأمر اليومي الصادر الى القوات يوم أول مارس قال عامر « لقد تم الحصار لمنع دخول سلاح أو ذخيرة أو اموال من السعودية ، وقد بدأت القبائل المتمردة تحس بوطأة الحصار ولا بد أن تستسلم في وقت قريب وبذلك تكون مهمتكم العظيمة في تثبيت الثورة

= فؤاد سعد ، قائد فرق الصاعقة في اليمن يتكلم عن المشكلات الحقيقية التي حدثت في المعركة ، في : الأهرام ، ٦٣/٨/١١ ، ص ٧ .

(١) مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق .

O'Ballance, op. cit., p. 98.

Schmidt, op. cit., pp. 164-5.

Ibid., p. 165.

(٢) عقب هجوم رمضان مباشرة يمكن القول باطمئنان ان السيطرة الجمهورية كانت شاملة لكل اليمن وان الملكيين احتفظوا بالقدرة على التأثير في مناطق متفرقة .

(٣) O'Ballance, op. cit., p. 98.

(٤) نص رد عامر على تهنئة عيد الناصر له بعيد الفطر ، في : الأهرام ، ٦٣/٢/٢٦ .

في اليمن قد انتهت (١) . وبعد انتهاء الهجوم صرح قائد القوات المصرية في اليمن بان القوات المصرية « تسيطر الآن سيطرة نهائية على ابواب اليمن وابواب اليمن الآن أكثر من مؤسدة في وجه الرجعية بكل سبلها » (٢) .

وفي ٢١ مارس حملت الأنباء وقوع « محاولة للتسلل » في اليوم السابق (٣) وتكررت نفس الأنباء في أوائل ابريل (٤) . وبدأ ان النصر الذي اعتقد انه نهائي في البداية لم يكن كذلك ، صحيح ان معدل تكرار المعارك وشدها لم يكن قابلا للمقارنة مع اوضاع ما قبل هجوم رمضان ولكن الحقيقة التي لم يكن ممكنا اغفالها ان الملكيين - مستفيدين من الطبيعة الجغرافية لليمن ومن الدعم السعودي - (٥) قد استطاعوا ان يواصلوا المقاومة وكان واضحا انهم والنظام السعودي من ورائهم يحاولون اثبات وجودهم في الايام الاخيرة السابقة على عقد اتفاقية فض الاشتباك وبدأ ان ذلك يفتح الباب لمزيد من التصعيد فطالما انه قد بدأ يتضح ان القضاء الحاسم على المقاومة الملكية لا يمكن ان يتم دون انتهاء الدعم الخارجي لها عسكريا أو سياسيا فقد كان منطقيا ان يصرح قائد القوات المصرية بانه « اذا استمرت السعودية في تحرشها بجمهورية اليمن فان هناك حلا واحدا يجبرها على وقف عدوانها » (٦) ولكن هذه الفترة سبقت مباشرة عقد اتفاقية فض الاشتباك في هذا الشهر كما سيجيء ولذلك فقد كان هناك داعيا للانتظار ترقبا لما سوف تسفن عنه هذه الاتفاقية خاصة في ظل الأوضاع المواتية عسكريا التي حققتها القوات المصرية بعد هجوم رمضان .

(١) هيكل ، تقرير من اليمن ، مرجع سابق .

(٢) تصريح لأنور القاضي في : مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف السياسي في اليمن - ١ - ، في الأهرام ، ٦٣/٣/٢٩ ، ص ٣ . وقد ساد هذا التصور تصريحات المسئولين اليمنيين أيضا ، ففي ٢١ فبراير صرح السلال بقوله « اتنا انتهينا من الثورة العسكرية وتحفل الآن بوضع حجر الأساس للثورة السلمية (الأهرام ، ٦٣/٢/٢٢ ، ص ٤) وفي ١٧ مارس وصلت المسألة الى حد تصريحه بأنه « يجب علينا بعد أن انتصرنا وطهرنا بلادنا من المتسللين والرجعيين أن نبدأ الزحف لتطهير البلاد العربية من الخونة والعملاء (الأهرام ، ٦٣/٣/١٨) .

(٣) الأهرام ، ٦٣/٣/٢٢ .

(٤) أنظر : الأهرام ، ٦ ، ٦٣/٤/٩ .

(٥) في ذلك الوقت بالتحديد لم تكن هناك شكوى مصرية من مساعدة بريطانية للملكيين . أنظر تصريح أنور القاضي يوم ٦ ابريل في : الأهرام ، ٦٣/٤/٧ .

(٦) الأهرام ، ٦٣/٤/٧ .

٣ - محاولة فض الاشتباك :

سبق أن رأينا أن أحد عناصر السياسة الأمريكية تجاه الصراع اليمني كان محاولة أحداث فض للاشتباك بين مصر واليمن من جانب والسعودية من جانب آخر وأن الولايات المتحدة قد ربطت اعترافها باليمن الجمهورية بإعلان نوايا من مصر يتضمن الموافقة على سحب قواتها على مراحل بعد انتهاء الدعم الخارجي للملكيين وأن الحاح الولايات المتحدة على أحداث فض الاشتباك قد ازداد بصفة خاصة مع وقوع الهجمات المصرية الجوية على السعودية في ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٣ . وعند هذا الحد شاركت الأمم المتحدة بوضوح في الجهود التي أقضت إلى إبرام اتفاقية لفض الاشتباك في إبريل ٦٣ ثم محاولة ضمان تنفيذها ببعثة مراقبين استمرت تواصل عملها في اليمن من يونيو ٦٣ - سبتمبر ٦٤ (١) .

١ - اتفاقية فض الاشتباك :

شاركت الأمم المتحدة من خلال الأمين العام في جهود فض الاشتباك ابتداء من يناير ١٩٦٣ ، وقد صورت بعض المصادر هذه المشاركة بما يوحى بانها مبادرة من يوثانت حظت بتأييد قوى من الولايات المتحدة أملا في أن يزيد ذلك من احتمال الالتزام باتفاقية فض الاشتباك حين يتم التوصل إليها (٢) ولكن السياق الزمني للتطورات يظهر أن المبادرة بهذا الصدد كانت أمريكية (٣) بل أن بقية المصادر التي تعرضت لهذا الموضوع قد أجمعت على أن يوثانت قد قام بهذا الدور تحت الحاح أن لم يكن ضغط أمريكي (٤) . وفي هذا السياق يجب أن ينظر إلى اعتراف الأمم المتحدة بالوفد الجمهوري ممثلا لليمن في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ - أي بعد يوم واحد من الاعتراف الأمريكي - ففي

(١) واضح أن هناك فترة من عمل البعثة لا تدخل في النطاق الزمني للدراسة في هذا الفصل ومع ذلك فسوف نتعرض لها تحقيقا لترايط الموضوع .

(٢) Alan James, The Politics of Peace-Keeping, Studies in International Security : 12, London : The Institute for Strategic Studies, 1969, pp. 109-110.

Badeau, op. cit., p. 143. O'Ballance, op. cit., p. 100. (٣)

Al-Marayati, op. cit., p. 157. Halliday, op. cit., p. 110. (٤)

هذا اليوم وافقت الجمعية العامة على قبول أوراق الاعتماد الصادرة من رئيس الجمهورية اليمنية (١) .

ومهد هذا الطريق للأمم المتحدة كي تلعب دورها وإن كان قد مثل أحد محددات هذا الدور في نفس الوقت حيث أنه حتم استبعاد الملكيين من الاتصالات التي تمت في هذا الإطار . وبعد ذلك على الفور بدأت سلسلة من الجهود من جانب كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة لانجاز فض اشتباك على الحدود اليمنية - السعودية . وفي يناير - فبراير ٦٢ بدأت اتصالات بين الأمين العام وممثلي الاطراف المعنية في الأمم المتحدة من جانب وبين السفيرين الأمريكيين في مصر والسعودية والقائم بالأعمال في اليمن والسلطات المعنية في كل من البلاد الثلاثة من جانب آخر فضلا عن استمرار المراسلات بين كيندي وعبد الناصر بهذا الصدد (٢) وقد انتهت هذه الاتصالات بالتمهيد لزيارة ممثل كل من الأمين العام والرئيس الأمريكي للمنطقة في مارس وأبريل ١٩٦٣ في مهمتين انتهيتا بالتوصل إلى اتفاقية لفض الاشتباك (٣) .

ففي ١ مارس ١٩٦٣ بدأ رالف بانس بتكليف من الأمين العام مهمته في مصر واليمن للتباحث مع رئيسيهما واستطلاع وجهات نظرهما بصدد الموقف ومعرفة الاجراءات التي يمكن اتباعها للتوصل إلى تفاهم يعيد الأوضاع إلى حالتها الطبيعية . وكان المفروض أن يزور بانس السعودية أيضا ولكن هذه الزيارة لم تتم لاعتراض السلطات السعودية على عدم نية الأمم المتحدة في الاتصال بالملكيين في هذه المهمة (٤) .

(١) Credentials for Representatives of Yemen to General Assembly, in : Yearbook of the United Nations, 1962, New York : United Nations, Office of Public Information, 1964, p. 148. Rapport de la Commission de vérification des pouvoirs, Nations Unies, Assemblée Générale, A/5395, 20 Décembre 1962. Official Records of the General Assembly Seventeenth Session, Plenary Meetings, Vol. III, Verbatim Records of Meetings, 21 November-20 December 1962, United Nations, New York, 1964, 1201 and 1202 Planary Mettings, 20 December 1962, pp. 1219-34.

(٢) Rapport du Secrétaire Général au Conseil de Sécurité sur certains faits nouveaux relatifs au Yémen, 29 Avril 1963, Nations Unies, Conseil de Sécurité, S/5298, p. 1.

Badeau, op. cit., pp. 141-2. (٣)

S/5298, p. 1. Dawisha, op. cit., p. 52. (٤)

وقد بدأ بانثس مهمته باليمن فوصل إليها في ١ مارس (١) وفي الفترة التي قضاها بانثس في اليمن من ١ - ٤ مارس زار كلا من تعز وصنعاء ومارب حيث قوبل في كل من المدن الثلاثة بمظاهرات صاخبة ترفع صور السلال وعبد الناصر وتندد بالموقفين السعودي والبريطاني كما التقى في مارب بممثلي قبائل المنطقة واستمع منهم إلى تقارير شخصية عن الموقف ، وعقد بانثس في هذه الفترة سلسلة من المحادثات مع كل من السلال والمسئولين اليمنيين ، وفي ٥ مارس وصل إلى القاهرة حيث أدلى بتصريحات ايجابية للغاية عن سيطرة الحكومة الجمهورية على اليمن وحققا المشروع في طلب المساعدة من القوات المصرية ، وفي القاهرة التقى بعبد الناصر ووزير خارجيته محمود فوزي مرتين يوم ٦ مارس قبل أن يغادرها يوم ٧ عائدا إلى نيويورك (٢) .

وفي نفس الوقت تقريبا قام السفير الزورث بانكر مبعوث كيندي بمهمة مماثلة في كل من الرياض والقاهرة وإن امتدت مهمته طيلة شهر مارس والنصف الأول من إبريل تقريبا ، وأثناء هذه الفترة التقى أكثر من مرة بكل من الأمير فيصل وعبد الناصر (٣) .

وفي محاولة تبين مضمون هذه الاتصالات ليس هناك أي دليل على أن الأمم المتحدة قد قدمت مقترحات تختلف عن المقترحات الأصلية الواردة في رسائل كيندي إلى الأطراف المعنية في نوفمبر ٦٢ (٤) بل إن مهمة بانثس ربما لا تكون قد تجاوزت مجرد إجراء تقصى الحقائق الضروري لفض الاشتباك ، وتظهر المدة التي قضاها بانكر في المنطقة مقارنا ببانثس (شهر : أسبوع) وشمول اتصالات بانكر لطرفين يمثلان

(١) يلح أوبالانس (ص ١٠١) إلى أن المصريين واليمنيين الجمهوريين قد ماطلوا في تحديد موعد الزيارة أياما قليلة حتى يتمكنوا من الاستيلاء على مارب (التي سقطت في أيديهم في ٢٦ فبراير) ، ويشير هذا بوضوح إلى العلاقة التي سبق الحديث عنها بين جهود فض الاشتباك وبين تصعيد العمل العسكري المصري .
(٢) الأهرام في الفترة من ٣ - ٦٣/٢/٨ . O'Ballance, op. cit., p. 101.

(٣) الأهرام ، ٢ - ٤ ، ٦٣/٤/١٠ . Secretary Rusk's News Conference of March 8, in : The Department of State Bulletin, Vol. XLVIII, No. 1239, March 25, 1963, p. 437. Badeau, op. cit., p. 143.

(٤) وإن كان وزير الخارجية الأمريكي راسك قد حرص لأسباب واضحة على أن يؤكد التمايز بين المهمتين . انظر : Secretary Rusk's News Conference of March 8, 1963, op. cit., p. 437.

وجهتي النظر المتصارعتين (مصر والسعودية) بعكس بانثس (اليمن ومصر) والمضمون النهائي لاتفاقية فض الاشتباك كما سيجيء ، حالا صحة الرأي القائل بأن بانكر هو الذي لعب الدور الأساسي في التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك (١) .

وقد كان جوهر الموقف الأمريكي في هذه الاتصالات مؤسسا على مقترحات كيندي في نوفمبر ١٩٦٢ التي يمكن تلخيصها ببساطة في وقف التدخل في الصراع اليمني سواء بوقف الدعم الخارجي للملكيين أو الجمهوريين ، وقد أوضح المعارض الأمريكي للمسئولين المصريين في غمار هذه الاتصالات طبيعة وحساسية المصالح الأمريكية المتضمنة في الصراع اليمني ، وحاول اقناع عبد الناصر بأن التعاون في إيجاد مخرج من هذا المأزق أمر في مصلحته سواء بالنسبة لخير مصر أو لاستمرار العلاقات الطيبة بالولايات المتحدة بما في ذلك تفادي أن يؤدي التورط المصري المتزايد في اليمن إلى اتخاذ الكونجرس لإجراء غير مناسب حيال برنامج المساعدة الأمريكي ، وأوضح المناوئ الأمريكي للمسئولين السعوديين نفس المسألة لبلادهم وإن أضيف إليها التأكيد على ضمان الولايات المتحدة للسلامة الإقليمية للسعودية ولوضع النظام الملكي ، على ألا يفهم من هذا أي تعاطف مع التدخل السعودي المساند للملكيين (٢) . ولجعل هذا التأكيد قابلا للتصديق من المسئولين السعوديين فقد عرض بانكر عليهم استنادا إلى قرار من مجلس الأمن القومي الأمريكي إرسال ثمانية طائرات إلى السعودية كرمز للحماية الأمريكية في مقابل الالتزام السعودي بوقف دعم الملكيين وعلى هذا الأساس كان مجلس الأمن القومي الأمريكي يأمل في إمكان اقناع عبد الناصر بسحب قواته (٣) . ولقد قيل إن موقف السعودية في هذه

(١) انظر : Dawisha, op. cit., p. 52. Wenner, op. cit., p. 207.

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ . Badeau, op. cit., p. 142.

(٣) كان هذا العرض غامضا في أنه لم يوضح ما إذا كانت هذه الطائرات سوف تشبك مع العدو أو أنها كانت حقيقة مجرد رموز . وقد أوضحت التطورات اللاحقة أنها كانت كذلك حتى تم سحبها نهائيا في ١٩٦٤ بانتهاء محاولة فض الاشتباك ذاتها . وقد كان صاحب هذه الفكرة والمدافع عنها بنجاح حتى إقرارها هو روبرت كומר الذي كان يشغل وقتها منصب مستشار شئون الشرق الأوسط بالبيت الأبيض ، ولذلك كان كيندي يطلق على عملية إرسال الطائرات الأمريكية الثمانية إلى السعودية على سبيل المزاح « حرب كומר » ، وقد أدت هذه التسمية إلى نوع من اللبس في بعض الكتابات المصرية =

الاتصالات كان متشددا بينما كان موقف مصر ليناً على أساس أن السعودية لم تكن مستعدة لأن تخرج عبد الناصر من الشرك الذي أوقع نفسه بالتدخل في اليمن (١) .

وفي الواقع أن هذا التصوير غير دقيق فقد كانت السعودية في أسوأ وضع لها في هذه الفترة وذلك على ضوء النجاح العسكري المصري الجمهوري الكبير والموقف الأمريكي من الصراع اليمني بكل عناصره السابقة . أما مصر فكان موقفها ثابتاً منذ البداية سواء في الاتصالات بانشأ أو بانكر وهو الموقف الذي اتضح من قبل في البيان السابق على الاعتراف الأمريكي باليمن بل وقبل ذلك والمتمثل في استعدادها للانسحاب إذا توقف الدعم السعودي للملكيين (٢) . وأوضح عبد الناصر صراحة لبانكر أن الإشاعات القائلة بأنه سيزحف على إبار البترول هي سخف وهراء (٣) ، كما أظهر حسن نيته باستجابته إلى رجاء السفير الأمريكي جون بادو بعدم مهاجمة الأراضي السعودية أثناء مهمته بانشأ وبانكر وأن أشار إلى أن ذلك لا يعني عدم التفكير في استئناف الهجمات في حالة اخفاق مساعي فض الاشتباك (٤) .

= والعربية التي اعتبرت بصورة أو بأخرى أن حرب كورم هذه تسمية للحرب الخفية التي كانت تشنها المخابرات الأمريكية من خلال تجنيد المرتزقة ضد المصريين والجمهوريين اليمنيين . ومن الحقيقي أن المخابرات الأمريكية قد لعبت دوراً مضاداً للشوكة في حرب اليمن فيما بعد ، وكانت بالتأكيد على صلة بما يجري في اليمن منذ البداية ولكن حرب كورم هذه شيء مختلف تماماً . وقد أمضى كورم خمسة أيام في القاهرة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك استقبله عبد الناصر أثناءها . أنظر : الأهرام ، ١٦ ، ١٧/٤/٦٣ .

(١) ورد هذا الرأي في كتاب « ناصر » لنانج ، بل لقد ذهب نانج إلى أن عبد الناصر هو الذي اقترح فض الاشتباك وهو ما يدل على أنه لم يبذل جهداً ما في تحري الدقة بهذا الصدد .

Nutting, op. cit., pp. 339-40.

أنظر :

Stephens, op. cit., p. 400.

(٢) أنظر :

(٣) يقول هيكل أن عبد الناصر قال له بالإضافة إلى الإيضاح الوارد في المتن :

قل للرئيس كيندي أنني لست هتلر وأنه ليس عندي رومل في اليمن ، أن مثل هذه الإشاعات أطراء لنا ولكنها تتجاوز طاقتنا . فقد ذهبنا إلى اليمن من أجل غرض معين وأنا لمستعدون للفض اشتباكنا ، فإذا أوقف السعوديون مساعداتهم للملكيين فأننا سنسحب فوراً فأنني لا أريد الإبقاء على أية قوات في اليمن . أنظر : هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٤) أنظر : المرجع السابق ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

وفي ١٣ إبريل استنطاع بانكر أن ينقل إلى الأمين العام صيغة اتفاقية فض الاشتباك التي وافقت عليها الأطراف المعنية ، كما تلقى يوثانت تأكيداً رسمياً من السلطات المصرية واليمنية والسعودية بقبولهم لهذه الصيغة (١) ومن ثم فقد أعلن يوثانت في ٢٩ إبريل مضمون هذه الاتفاقية في تقرير له إلى مجلس الأمن على النحو التالي :

أولاً - توقف السعودية عن مساعدة الملكيين ومنعها لهم من استخدام أراضيها كمراكز لمواصلة الكفاح في اليمن .

ثانياً - التزام مصر بالبدء في الانسحاب من اليمن على مراحل وفي أسرع وقت ممكن .

ثالثاً - قبول مصر لعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب أية مقاومة بدرت منهم قبل فض الاشتباك .

رابعاً - توقف القوات المسلحة المصرية عن القيام بأية عمليات عسكرية على أراضي السعودية .

خامساً - إنشاء منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية لمسافة عشرين كم على كل جانب يعمل فيها مراقبون محايدون للتأكد من احترام شروط فض الاشتباك ، كذلك فسوف يكلفون بتجاوز هذه المنطقة للتأكد من عدم وجود مساعدة للملكيين من جانب السعودية ومن انسحاب القوات المصرية بمعداتها من مطارات وموانئ اليمن .

سادساً - تعهد مصر والسعودية بالتعاون مع ممثل الأمين العام أو أي وسيط آخر تقبله الدولتان وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق حول جوانب فض الاشتباك والرقابة عليه (٢) .

ب - إنشاء بعثة الأمم المتحدة للرقابة :

كان تنفيذ النص الذي ورد في اتفاقية فض الاشتباك عن قيام مراقبين محايدين بالتأكد من الالتزام بتنفيذ الاتفاقية أمراً مهماً لنجاح فض الاشتباك بالنظر إلى انعدام الثقة بين المصريين واليمنيين الجمهوريين من جانب والسعوديين من جانب آخر مما يجعل أية رقابة متبادلة

Badeau, op. cit., p. 143 Al-Marayati, op. cit., pp. 157-8.

S/5298, p. 2.

(١)

(٢)

من الأطراف غير ذات معنى خاصة وإن الرقابة على الجانب المصرى بطبيعة تدخله المباشر كانت اسهل بكثير منها على الجانب السعودى الذى اتخذ تدخله شكلا غير مباشر (١) .

واتساقا مع المبادرة الأمريكية فى هذا الموضوع منذ بدايته اتجهت الولايات المتحدة الى الأمين العام وسعت الى انشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة . وكانت وجهة النظر الأمريكية ان الأمين العام يستطيع ان يفعل هذا بسيادة ذاتية منه وهو ما شرع فيه بالفعل (٢) وأرسل بهذا الصدد تقريرا الى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ أبريل أخطره فيه بأنه طلب من اللواء كارل فون هورن (٣) - وبعد الحصول على موافقة الاطراف - ان يذهب على الفور الى الدول الثلاثة المعنية لبحث مع سلطاتها المختصة أسلوب عمل مجموعة مراقبين يتبعون الأمم المتحدة وأن يقدم له توصيات بهذا الصدد . وقدم يوثاقت فى هذا التقرير تصورا اوليا لبعثة الرقابة المقترحة (٥٠٠ مراقبا على الأكثر لمدة ٣ - ٤ شهور مجهزة بوسائل نقل جوى ويرى تمكنهم من القيام بديمة المراقبة - يتم تمويلهم وفقا للقرار ١٧/١٨٦٢ الصادر عن الجمعية العامة) (٤) ووعد بتقديم تقرير تال اكبر دقة بمجرد تلقيه لنتائج مباحثات فون هورن (٥) .

ويقول فون هورن الذى وصل القاهرة يوم ٣٠ أبريل انه كان مكلفا ايضا باستطلاع ردود فعل الحكومات المعنية للمساعدة فى تحمل نفقات العملية . وفى اول مايو أجرى فون هورن مباحثاته مع المسؤولين فى وزارة الخارجية المصرية ثم مع عامر الذى أبلغه بان مصر وإن كانت تتطلع الى اعادة أكبر عدد ممكن من قواتها فإنه ليس فى نيتها أن تسحب

James, op. cit., pp. 110-1.

(١)

Badeau, op. cit., p. 144.

(٢)

من الواضح أن دور الأمم المتحدة يرمته فى اليمن يمثل حالة فريدة للطريقة التى تستخدم بها دولة عظمى منظمة دولية كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية .

(٣) رئيس منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة فى الشرق الأوسط فى ذلك الوقت .

(٤) وهو يخول الأمين العام الدخول فى التزامات لمواجهة النفقات غير المتوقعة وغير العادية فى العام المال ١٩٦٣ بشرط انه إذا تجاوز الاتفاق على الالتزامات المتعلقة بأعمال حفظ السلام الترتيب على قرار من مجلس الأمن ما قيمته ١٠ مليون دولار قبل الدورة ١٨ للجمعية العامة وجب أن يدعوها الأمين العام للانقضاء لبحث الأمر .

S/5298, p. 3.

(٥)

اية قوات من المنطقة العازلة فى تلك اللحظة وإن كانت على استعداد لأن تفعل ذلك فيما بعد وفقا لتطورات الاحداث وذلك لان اى انسحاب رئيسى من المنطقة العازلة لن يفعل سوى أن يفتح الباب من جديد للتسلل الى داخل اليمن ، وأيدى عامر تشككه فى ايه ضمانه يقدمها السعوديون بهذا الصدد . وعلاوة على ذلك فقد أوضح أن مصر ليس فى نيتها أن تسحب قواتها كلية من اليمن لأنه سوف يكون من الضرورى ان تترك دائما قوة أمن الضمان النظام الجمهورى . ويقول فون هورن ان انطبعا تولد لديه على الرغم من ذلك بان المصريين كانوا تواقين لانشاء البعثة وانهم كانوا يفضلون أن تكون قوة حقيقية تسيطر على الحدود لكى يمكنهم الانسحاب ، وهى وجهة نظر سليمة عسكريا وإن تجاوزت تماما الموارد المالية للأمم المتحدة (١) ، وبالنسبة لمسألة التمويل فقد كان الرد المصرى غامضا وإن لم يرفض اقتراح المساهمة فى التمويل صراحة .

وفى ٢ مايو وصل فون هورن الى السعودية حيث التقى فيها بعمر السقاف وكيل خارجيتها الذى قدم له تأييدا قاطعا بان حكومته قد اوقفت منذ ٢٩ أبريل ارسال اية اسلحة او ذخائر او نقود او رجال الى الملكيين وإن كان قد أخبره بالنية الكاملة لحكومته فى الاستمرار فى ارسال الاغذية والمساعدات الطبية للملكيين حتى يجيء الوقت الذى قد تسيطر فيه الجمهورية سيطرة كاملة على اليمن ، كما أبلغه السقاف على نحو قاطع برفض بلاده لاية محاولة من جانب المصريين لترك قوات امن فى اليمن بعد انسحاب جيشهم ، وأكد السقاف لفون هورن نية حكومته فى مساعدة بعثة المراقبة باعطاء المراقبين حرية كاملة فى الحركة داخل وخارج المنطقة العازلة بما فى ذلك حرية التفتيش بشرط اخطارها بذلك مقدما وترك السقاف لفون هورن تقدير حجم قوة المراقبة وإن كان قد اشار الى صعوبة التضاريس كما أعرب عن عزم بلاده على تحمل نسبة من النفقات .

وفى ٤ مايو وصل فون هورن الى صنعاء حيث التقى فى اليوم التالى بالسلال الذى ذكر لفون هورن ان السعوديين قد قدموا للملكيين امدادات من الاسلحة تكفى لقتال سنة سواء استطاعت الأمم المتحدة ان تغلق الحدود أم لا ، وأكد له ان حكومته سوف تقدم للبعثة كل مساعدة تكون بمقدورها

(١) انظر ما يؤكد هذا الرأى المصرى فى : حمدي فؤاد ، ماذا وراء العاصفة التى ثارت فى نيويورك عندما استقال فون هورن ، فى : الأهرام ٦/٦/٦٣ ، ص ٤ .

وأشار الى أن اليمن لم تكن في وضع يمكنها من المساهمة في نفقات البعثة .

وفي ٦ مايو اجتمع فون هورن باللواء انور القاضي وتولد لديه انطباع من خلال محادثاته معه بصحة ما أخبره به السلال من أن الملكيين لديهم من الأسلحة والذخيرة من السعودية ما يكفي للقتال نحو سنة أخرى ، وأكد له القاضي أن ثلاثاً من الكتائب المصرية قد سحبت إلى مصر في الأيام القليلة الماضية ومع ذلك يقول فون هورن أنه كان واضحاً تماماً أن معظم القوة المصرية كانت ستبقى في اليمن لزمان طويل ، وأكد القاضي لفون هورن استعداداه لمساعدته بمجرد بدء البعثة لعملها بإمداده بكافة المعلومات التي يمكن أن تسهل عملها فضلاً عن المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المختلفة لأفرادها .

وفي أثناء وجوده في السعودية واليمن قام فون هورن بعدة جولات استطلاعية جوية وبرية للمنطقة العازلة المقترحة خالص منها إلى الصعوبات الهائلة التي ستعترض عمليات المراقبين بالنظر إلى التضاريس شديدة الوعورة والظروف المناخية غير الملائمة للطيران في كل وقت ، وقد خلص فون هورن من هذه الجولات إلى أن وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بقوة البعثة كانت صائبة .

وهكذا فإن فون هورن قد خلص في تقريره الذي أعده ليوثانت فيما بعد إلى أن التصور الأولي للأمين العام بتكوين البعثة من حوالي خمسين من المراقبين لن يمكنها بالمرّة من أداء المهمة المنتظرة منها ، واقترح بدلاً من ذلك أن يتكون كحد أدنى من ٢٣٤ فرداً ولمدة لا يمكن أن تقل عن ٩٠ - ١٢٠ يوماً كما ضمن تقريره إلى يوثانت التفاصيل الفنية المتعلقة بتنظيم البعثة وتجهيزها بالمعدات (١) . وقد انعكست توصيات فون هورن بشكل واضح في التقرير التالي الذي قدمه يوثانت إلى مجلس الأمن في ٢٧ مايو والذي عدل فيه بعض تصوراتهِ الأولى عن البعثة فزاد الحجم المقدر للبعثة من

(١) Carl Von Horn, Soldiering for Peace, London, Cassell, 1966, pp. 296-312.

لا ينصح بالرجوع إلى الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت عنوان مذكرات كبير مراقبي الهدنة - الخدمة العسكرية من أجل السلام (تعريب وتعليق خيرى حماد - القاهرة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧) فهذه الترجمة ناقصة لأن العرب أو الرقابة فيما يبدو قد جذا من الكتاب كل الملاحظات التي اعتقد صواباً أو خطأ أنها تسيء إلى النظام المصري في ذلك الوقت .

خمسين إلى مائتين وأشار إلى الضرورة الحيوية لإرسال البعثة إلى منطقة الحدود السعودية - اليمنية وإلى الصعوبات الخاصة بالتضاريس والظروف المناخية ، وأكد النطاق الزمني السابق تصوره وإن كان قد جعله أربعة شهور كحد أقصى بينما كان تصور فون هورن أن ذلك يمثل حداً أدنى وهو ما ثبت أنه الرأي الصائب فيما بعد ، كما أشار يوثانت إلى الأمل في تحمل السعودية ومصر لنفقات البعثة المقدرة بأقل من مليون دولار وإلى مباحثات تجري بهذا الصدد وإلى ثقته من تحملها لجزء من النفقات على الأقل ولو بشكل عيني وإلى أنه سوف يغطي النفقات الباقية إذا اقتضت الضرورة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧/١٨٦٢ ، كما أشار يوثانت في تقريره إلى بعض التفاصيل الفنية المتعلقة بالبعثة وإلى نيته في تعيين فون هورن رئيساً لها ، وأخيراً أضاف يوثانت أنه « بسبب أهمية والحاج عمل المراقبة التابع للأمم المتحدة للحل السلمي لمسألة اليمن ففي ذهني أن أشرع في تنفيذ العملية بمجرد أن يتم عمل الترتيبات لأفرادها ومتطلباتهم ، ويعني هذا أنه يمكن إرسال وحدة متقدمة إلى المنطقة في غضون أيام قليلة » (١) .

وفي ٧ يونيو قدم يوثانت تقريراً رابعاً إلى مجلس الأمن أشار فيه إلى الموافقة الشفوية لمصر على تغطية نصف نفقات البعثة لمدة شهرين على نحو عيني وموافقة السعودية الشفوية أيضاً على تحمل نصيب مناسب من النفقات وأنه يتوقع تلقى هذه الموافقة في القريب ، وعلى هذا فإنه لن تترتب على الأمم المتحدة تبعات مالية من إنشاء بعثة المراقبة في اليمن لمدة شهرين ، كما أنه ليس هناك ما يحول دون مناشدة الطرفين تقديم مساعدات إضافية في حالة الاضطرار إلى مد البعثة لأكثر من شهرين ، ومن ثم فقد أشار يوثانت إلى أنه ينتوى أن يشرع « في تنظيم وإرسال البعثة دون أي تأجيل آخر » وأنه سوف يصدر أوامره إلى فون هورن « بأن يذهب إلى المنطقة مع وحدة صغيرة متقدمة في يوم أو اثنين (٢) » . ومن الواضح أن يوثانت لم يكن ينتظر أن يخوله المجلس هذا الحق وأنه اكتفى بإخطار المجلس

(١) United Nations, Security Council, S/5321, 27 May 1963, Report by the Secretary General to the Security Council further to his report of 29 April 1963 on certain developments relating to Yemen. United Nations, Security Council, S/5323, 3 June 1963, Report of the Secretary General to the Security Council on the Financial Implications of the United Nations Observation Mission in Yemen.

(٢) United Nations, Security Council, S/5325, 7 June 1963, Report of the Secretary General to the Security Council on latest developments concerning the Proposed Yemen Observation Mission.

بنواياه بهذا الصدد متجاوزا بذلك حدود المبادرة السياسية التي اعطاها له الميثاق (١) ومستندا في ذلك الى التفسير الواسع لدوره باعتباره الموظف الاداري الرئيسي في منظمة تعمل من اجل السلام وهو التفسير الذي تطور من خلال الضرورة السياسية حينما وشخصية الافراد الذين شغلوا منصب الامين العام حينما اخر (٢) .

وفي اطار التطورات السابقة والتفسير السابق لها بدا مفهوما ان يقدم الممثل السوفيتي الدائم في الامم المتحدة في اليوم التالي مباشرة لتقديم يوثانت لآخر تقاريره طلبا لعقد مجلس الامن « لبحث تقارير الامين العام الى المجلس بصدد التطورات المرتبطة باليمن » ، وكان ذلك الطلب متسقا مع الموقف السوفيتي المعروف عن عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة حيث ان التقارير تتضمن اقتراحات تتعلق بالاجراءات الممكنة من الامم المتحدة للحفاظ على السلام والامن الدوليين اللذين يختص مجلس الامن باصدار القرارات بصددهما بموجب الميثاق (٣) ، واستجابة للطلب السوفيتي عقد مجلس الامن ثلاثة اجتماعات يومي ١٠ و ١١ يونيو .

وفي الاجتماع الأول في ١٠ يونيو لحص يوثانت الموقف وفقا لتقريره السابقة وأكد وفقا لآخر تقارير وصلته الالحاح المتزايد للحاجة الى عملية رقابة تابعة للامم المتحدة (٤) .

(١) راجع المادة ٩٨ ، ٩٩ من الميثاق .

(٢) Rosalyn Higgins, United Nations Peace-Keeping, 1946-1967. Do-

cuments and Commentary, I. The Middle East, London, Oxford University Press, 1969, pp. 625-8.

(٣) United Nations, Security Council, S/5326, 8 June 1963, Letter dated 8 June 1963 from the Permanent Representative of the Union of Soviet Socialist Republics addressed to the President of the Security Council. James, op. cit., p. 110.

(٤) كانت الفترة السابقة على اجتماع مجلس الامن مباشرة قد شهدت تصاعدا في العمليات في منطقة الحدود السعودية - اليمنية بما في ذلك عمليات اغارات جوية على السعودية يوم ٨ ، ٦ يونيو . راجع : الأهرام ، ٢ ، ٥ ، ٨ ، ١٠ / ٦ / ٧٣ . وانظر :

United Nations, Security Council, S/5333, 17 June, 1963, Letter dated 14 June 1963 from the Permanent Representative of Saudi Arabia enclosing a Summary report.

وانظر في مصدر ما دار في اجتماع مجلس الامن في ١٠ يونيو :

Security Council, Official Records, 1037th Meeting : 10 June 1963, in : United Nations. Official Records, Security Council, XVIII-1963 S/PV. 1027-1085 New York, December 1964.

وفي الاجتماع الثاني صباح ١١ يونيو كرر يوثانت تصوره عن الاهمية الحيوية لارسال البعثة دون تأخير وحذر من ان هناك شواهد متزايدة على ان اتفاق فض الاشتباك قد يتعرض للخطر ما لم يتواجد في المنطقة المراقبون التابعون للامم المتحدة ، وكذلك كرر تصوره عن البعثة ووعده المجلس بتقديم تقرير مسبق في حالة الحاجة لمدها لاكثر من المدة المتصورة ، ثم تحدث المندوب السوفيتي وفقا لموقف بلاده المعروف من عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة بما فيها ارسال مراقبي الامم المتحدة الى مناطق الحدود (١) ومع ذلك فان الاتحاد السوفيتي وبالنظر الى ان مصر واليمن تعتبران ان ارسال مراقبين من الامم المتحدة لمنطقة الحدود اليمنية - السعودية قد يجعل أعمال العدوان الجديدة ضد اليمن أكثر صعوبة فان الوفد السوفيتي لن يعارض قرارا لمجلس الامن بارسال عدد محدود من مراقبي الامم المتحدة الى المنطقة لفترة شهرين . كذلك كرر المندوب السوفيتي موقف بلاده من تحمل نفقات عمليات حفظ السلام (٢) وان أشار ايضا الى ان الاتفاق على طريقة التمويل في هذه الحالة لا يترك سبيحا لمعارضة اي عضو من المجلس لهذه الخطوة .

وبعد ذلك قدم ممثل المغرب نص مشروع قرار باسم وفدي غانا والمغرب يطالب في جزئه العملي الامين العام ان ينشئ عملية المراقبة وفقا للخطوط التي حددها ويبحث الاطراف المعنية على المراعاة التامة لفض الاشتباك والامتناع عن أي عمل قد يزيد التوتر في المنطقة ويطلب الامين العام باعداد تقرير للمجلس عند تنفيذ القرار (٣) . وفي الاجتماع الثالث ظهر يوم ١١ يونيو تمت الموافقة على مشروع القرار بعشرة اصوات ضد لا شيء مع امتناع الاتحاد السوفيتي (٤) .

(ج) عمل البعثة : في ١٢ يونيو ٦٣ تلقى فون هورن الامر النهائي

(١) وهو ان هذه العمليات قد استخدمت من القوى الامبريالية لتأسيس سيطرة لها على مناطق معينة تحت علم الامم المتحدة ، ومن ثم فان أكثر الضمانات فعالية ضد استمرار وتجدد العدوان تتمثل في اجراءات حازمة لكبح المعتدى وليس في وضع قوات ار مراقبين من الامم المتحدة على الحدود بين المعتدى وضحيته .

(٢) وهو ان الدول المعتدية هي التي يجب ان تدفع نفقات تصفية آثار عدوانها .

(٣) Security Council Official Records, 1038th Meeting, 11 June 1963, in : Ibid.

(٤) انظر التفاصيل في : Security Council Official Records, 1039th Meeting, 11 June 1963, in : Ibid.

بالرحيل إلى صنعاء (١)، وفي اليوم التالي وصلت إلى اليمن الوحدة المتقدمة من البعثة حيث أجرت الاستعدادات اللازمة لبدء عملها، وفيما بعد وصلت وحدات عسكرية إلى اليمن في ٤ يوليو مكنت بانتشارها من اعتبار هذا اليوم تاريخاً لبدء البعثة لعملها (٢). وقد جددت مدة البعثة بعد ذلك مرة كل شهرين حتى انتهت عملها بتاريخ ٤ سبتمبر ٦٤، وكانت طريقة التجديد هي إخطار الأمين العام لمجلس الأمن بتيته في ذلك نظراً للحاجة لاستمرار البعثة في عملها وعلى أساس استمرار موافقة الطرفين على تحمل التمويل مناصفة وإجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس للتأكد من أنه في ضوء الظروف التي أوضاعها الأمين العام لن يكون ثمة اعتراض على مد البعثة ولم يثر اعتراض بالفعل في أي من هذه المشاورات (٣).

ولم يحدث أي شيء يعترض هذه الطريقة في التجديد طيلة هذه الفترة إلا اعتراض السعودية الضمني على مد البعثة بعد ٤ نوفمبر ١٩٦٣ وذلك -شارتها إلى أنها ستكون في حل من أي التزام يترتب على مد البعثة بعد هذا التاريخ على أساس عدم وجود شواهد محددة لتنفيذ اتفاقية فض الاشتباك في فترة زمنية محددة، ولما كان هذا يعني عدم استعدادها للمشاركة في نفقات البعثة فقد اتخذت يوثانت خطوات تمهيدية لانتهاء البعثة في ذلك التاريخ (٤). وفيما بعد تراجع السعودية عن هذا الموقف في رسالة من ممثلها الدائم إلى الأمين العام في ٣١ أكتوبر «لرغبتها في مساعدة الأمم المتحدة على إكمال مهمتها السلمية في منطقة اليمن ولرغبتها أيضاً في إنقاذ الأرواح البشرية، بما يمكن يوثانت من إلغاء الاستعدادات

Von Horn, op. cit., p. 320.

(١)

United Nations, Secretary General, S/5412, 4 September 1963, Report by the Secretary General to the Security Council on the functioning to date of the United Nations Yemen Observation Mission and the implementation of the terms of disengagement, pp. 1-2.

Ibid., p. 6.

(٣)

وانظر أيضاً مجموعة تقارير الأمين العام وملاحقها المقدمة إلى مجلس الأمن كل شهرين عن عمل البعثة في الفترة من سبتمبر ٦٣ إلى يوليو ٦٤ والتي تحمل كلها نفس العنوان الوارد في الهامش السابق ونشر إليها على برموها وتواريخها فقط S-5447, 28 October 1963, pp. 7-8. S-5447-Add. 1, 31 October 1963, pp. 1-2. S-5447-Add. 2, 11 November 1963. S-5501, 2 January 1964, p. 7. S-5501-Add. 1, 10 January 1964. S-5572, 3 March 1964. S-5681, 4 May 1964, p. 3. S-5681-Add. 1, 23 May 1964. S-5794, 2 July 1964, p. 3. S-5794-Add. 1, 3 July 1964.

S/5447, pp. 8-9.

(٥)

التي تمت بالفعل لانتهاء البعثة ومدتها لشهرين آخرين (١). وقد فسر هذا التراجع بأنه تم بضبط أمريكي تمثل في تحذير مؤداه أنه سوف يكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقدم عطاء جويًا على حدود السعودية في حالة هجوم مصري ما لم تغير السعودية موقفها (٢). كذلك يجدر الإشارة إلى اعتراض السعودية في ٢ يناير ٦٤ على اقتراح وجهه يوثانت في ٢٣ ديسمبر إليها وإلى مصر بأن يكون المد اعتباراً من ٤ يناير ١٩٦٤ لمدة ستة شهور وكانت مصر قد وافقت على اقتراح يوثانت هذا في ٢٧ ديسمبر ولكن اعتراض السعودية جعل يوثانت يواصل التجديد لفترة شهرين فقط للمعنام (٣).

وطوال الفترة التي عملتها البعثة كانت تعكس من حيث التوجه السياسي والقيادة الميدانية القواعد التي تطورت من خلال ممارسة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام فقد كان التوجيه السياسي للبعثة في يد الأمين العام الذي كان يقدم تقارير من سير عمل البعثة إلى مجلس الأمن، ويلاحظ أن المجلس لم يعقد اجتماعاً واحداً بعد الاجتماعات التي أصدر فيها في يونيو ٦٣ قرار إنشاء البعثة لمناقشة أي شيء يتعلق بها (٤).

وفيما يتعلق بالقيادة الميدانية مرت البعثة بمرحلتين واضحتين بهذا الصدد الأولى منذ إنشائها في ٤ يوليو ٦٣ حتى ٣ نوفمبر ٦٣ والثانية منذ ذلك التاريخ إلى انتهاء البعثة في ٤ سبتمبر ١٩٦٤. وفي المرحلة الأولى كانت القيادة الميدانية للبعثة عسكرية وفيها تولى فون هورن قيادة البعثة منذ بدايتها في ٤ يوليو ٦٣ إلى ٣١ أغسطس ٦٣ تاريخ قبول استقالته من منصبه (٥). وبعدها تولى نائبه اليوغوسلافي بافلوفيك القيادة

S-5447-Add. 1 and Add. 2.

(١)

James, op. cit., p. 112. O'Ballance, op. cit., p. 105.

(٢)

S-5501, p. 7. S-5501-Add. 1.

(٣)

Indor Rikhye, The Control of U.N. Peace-Keeping at U.N. Headquarters, in: Luard, op. cit., p. 213.

(٤)

Higgins, op. cit., p. 635.

(٥) قدم فون هورن استقالته من منصبه في ٢٠ أغسطس وقد شرح في كتابه فيما بعد أسباب هذه الاستقالة تفصيلاً ويمكن القول بأن سبب الاستقالة كان شعور فون هورن الأكيد بأن الجهاز الإداري للأمم المتحدة في نيويورك لا يواجه على نحو مرضٍ الصعوبات الهائلة التي تعترض عمل البعثة والتي نقلها فون هورن إليه أكثر من مرة. وعلى الرغم من أن متابعة عمل البعثة بشير إلى السلامة الكاملة تقريباً لوجهات نظر فون هورن فلا شك أنه أضعف موقفه كثيراً بتراجع عن قرار الاستقالة بعد ذلك في ٢٤ أغسطس وقد تم هذا وفقاً لرواية فون هورن بناءً على الحاج للنواء أمين حليم =

بالنيابة (١) الى ان عين الفريق الهندي جاياثي رئيسا للبعثة في ١٠ سبتمبر ٦٣ (٢) واستمر يقوم بأعمال القيادة حتى قرر يونات في ٤ نوفمبر ان يتم البعثة بوجود سياسي (٣) ومن ثم فقد اختار بيب سبينيلي (٤) في ٤ نوفمبر ٦٣ للقيام بعمل الممثل الخاص للأمين العام في اليمن ورئيس بعثة المراقبة فيها على ان يشغل بافلوفيك منصب رئاسة الأركان (٥) ، وقد ظل سبينيلي رئيسا للبعثة حتى انتهائها (٦) ، بينما أشار يونات في تقريره الى المجلس بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ عن فترة عمل البعثة من ٤ مايو - ٤ يوليو ١٩٦٤ بطريقة غير مباشرة الى حلول الهندي ساهاروال محل بافلوفيك في رئاسة اركان البعثة (٧) وكان هذا اشارة لانسحاب الوحدة اليوغوسلافية من البعثة واستمر هذا الوضع حتى نهاية البعثة (٨) .

وفي تحليل اداء البعثة لعملها يجب البدء بالتعرف على ما كان مطلوباً منها اصلاً ان تؤديه اي نطاق اختصاصها ، ولا تخرج الوظائف التي تسهم بها الامم المتحدة في حفظ السلام في مثل هذه المواقف عن ثلاثة : العزل (بمعنى السعي لمنع التدخل ومن ثم تضييق نطاق القتال ومضامينه الدولية) وتقصي الحقائق، الضروري سواء للعزل أو للوساطة ، والوساطة وهي الوسيلة الوحيدة التي تنفذ الى جوهر المشكلة ولذلك فهي أصعبها تنفيذاً خاصة ران تفجر صراع اهلي الى درجة استدعاء التدخل يعنى ان الصراع

الثاني مدير ادارة شؤون فلسطين بالخارجية المصرية في ذلك الوقت ، وكان قد لعب دوراً بارزاً في ادارة العلاقات المصرية ببعثة الامم المتحدة ، ولم يتردد يونات في عدم قبول تراجع فون هورن واعتبر استقالته قد قبلت رسمياً في ٢١ أغسطس كما سبقت الاشارة . انظر : Von Horn, op. cit., pp. 354-65.

(١) S-5412, p. 3.

(٢) انتدب من قوات الطوارئ التابعة للامم المتحدة في الشرق الأوسط . انظر :

Higgins, op. cit., pp. 637-8.

(٣) أثبتت خبرة عمليات حفظ السلام الحاجة الى توجيه سياسي ميداني مما دعا الى تعيين ممثل خاص للأمين العام يقدم مع مساعدته الترجمة السياسية لقائد القوة .

انظر : Rikhye, op. cit., p. 213.

(٤) مساعد الأمين العام ومدير المكتب الأوروبي في ذلك الوقت .

S-5501, p. 2.

S-5572, p. 1.

S-5681, p. 1.

S-5794, p. 1.

S-5794, p. 1.

تطبيق للغاية (١) . وبمراجعة نطاق اختصاص بعثة الامم المتحدة في اليمن نجد انه كان قاصراً على الوظيفة الثانية . فقد كان قاصراً على الرقابة والشهادة وتقديم التقارير فيما يتعلق بمراقبة الطرفين لصوص اتفاق فض الاشتباك ، ولم يكن للبعثة اي دور في حفظ السلام يتجاوز هذا الدور . ومن ثم فلم تكن البعثة معنية بأشئون داخلية في اليمن عموماً او بعلاقات حكومة اليمن مع الحكومات الاخرى والاقاليم المتاخمة (اي اقليم الجنوب اليمنى الخاضع للحماية البريطانية) ، كذلك لم يكن للبعثة اية سلطة لاصدار اوامر وتوجيهات ، وكان الاطراف وحدهم هم المسئولون عن الوفاء بشروط فض الاشتباك الذي وافقوا عليه (٢) . وقد استمر نطاق الاختصاص الرسمي للبعثة على هذا النحور طيلة فترة عملها (٣) .

وقد كان هذا النطاق المحدود لاختصاص البعثة عائقاً لها في ادائها لدور يمكن ان يؤدي الى اقرار السلام في المنطقة وظهر هذا فيما يبدو عندما كانت اطراف فض الاشتباك تقدم مطالب متزايدة للبعثة للقيام بأعمال التحقيق في حوادث ليست مذكورة في نطاق اختصاص البعثة وكان هذا اول الصغوظ التي نتج عنها توسيع محدود في نطاق اختصاص البعثة الفعلي بحيث أصبح يشمل تحقيق البعثة في الشكاوى المقدمة اليها من الطرفين كلما وجدت ذلك مناسباً وممكناً ، وكانت هذه الشكاوى نوعين اولهما يتعلق بمزاعم وقوع اعمال هجومية من القوات المصرية ضد الملكيين في اليمن وعلى الاقليم السعودي وثانيهما يتعلق بنشاطات تدعم للملكيين تجيء من السعودية (٤) . لكن التطور الاهم في نطاق اختصاص البعثة الفعلي حدث في ٤ نوفمبر ١٩٦٣ بتعيين بيب سبينيلي رئيساً لها ، وكان يونات قد اعرب بوضوح في تقرير للمجلس بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ عن عدم رضائه عن نطاق اختصاص البعثة المحدود وعن انه ابلغ الاطراف بذلك (٥) وفي ٤ نوفمبر اصدر قراره بتعيين سبينيلي رئيساً للبعثة وفسر قراره هذا بأنه اكمال لنطاق اختصاص البعثة المحدود بوجود سياسي قد يكون بمقدوره من خلال محادثات استطلاعية مع الاطراف المعنية أن يلعب دوراً أكثر ايجابية في تشجيع تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك وتعزيز السلم والامن

Luard, op. cit., pp. 221-25.

S-5412, p. 2.

S-5447, p. 3. S-5572, p. 1. S-5681, p. 1.

S-5794, p. 1. S-5927, p. 1.

S-5412, pp. 3-4. Higgins, op. cit., p. 623.

S-5447, p. 8.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦) راجع :

(٧)

(٨)

في المنطقة (١) وقد أجرى سيبيلي مباحثات واسعة مع حكومات الأطراف الثلاثة المعنية يفرض التأكيد من وجود مجالات للاتفاق بينها قد تؤدي عن طريق المباحثات الثنائية أو أي طريق آخر إلى مزيد من التقدم نحو فض الاشتباك أو نحو حل سلمي في اليمن (٢) وكان مقبولا أن هذه المباحثات ومباحثات أخرى تلتها قد ركزت على حيث الحكومتين المصرية والسعودية على عقد محادثات مباشرة بينهما بصيغة ميسال اليمن (٣) ومع ذلك فإن يوثانت لم يستطيع في آخر تقاريره عن البعثة بتاريخ ٢ سبتمبر ٦٤ أن يقدم أية نتيجة محددة لجهود سيبيلي (٤) ولعل هذا ما جعله يشير صراحة في تقريره بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ إلى أنه لم يكون متحمسا لبد البعثة بعد ٤ سبتمبر ٦٤ إذا ظل نطاق اختصاصها على ما هو عليه (٥).

ولتحقيق الوظائف المطلوبة بالبعثة طبقا لنطاق اختصاصها الرسمي فإن وحداتها البرية (يوغوسلافية - ١١٤ فردا) قد وزعت على عدة مراكز في جيزان وجهران بالسعودية وصعدت باليمن فضلا عن الموريات الجوية التي قامت بها وحدة كندية (٥٠ فردا و٦ طائرات) اتخذت قواعدا في صنعاء وجيزان وجهران. ومن ناحية أخرى كان هناك عدد محدود من المراقبين في المدينة وصنعاء (٦ أفراد) (٦) وفي تقريره بتاريخ ٢٨ أكتوبر أشار يوثانت إلى إضافة حرض إلى مراكز انتشار الوحدات البرية وإلى زيارة المراقبين للمناطق الملكية كثيرا في الأسابيع الأخيرة (٧).

S-5501, pp. 2-2.

(٦) أشار يوثانت إلى هذه المباحثات في تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢ يناير ٦٤.

S-5501, p. 6.

S-5572, p. 4. S-5927, p. 3.

Ibid, p. 4.

S-5794, p. 3.

S-5412, pp. 1-2. S-5447, p. 4.

Ibid, pp. 4-5.

وقد كانت الأوامر الأولى للبعثة في علم الاتصال بالملكيين طبقا لآلة شكافون هورن كثيرا من هذا باعتباره محمدا خطرا لقيام البعثة بعملها حيث أنه يخلق أمامها قنوات جوية للمعلومات. وقد أخذ رايه في الاعتبار فيما بعد وإن كان ذلك قد ارتبط غالبا برغبة الأمم المتحدة في التحقيق فيما قبل من استخدام القوات المصرية للغارات ضد الملكين وليس باعتباره يتم كالحالات السابقة. ويلاحظ أن اللواء القاضي قائد القوات المصرية في ذلك الوقت لم يعارض دخول مراقبي الأمم المتحدة إلى المناطق الملكية للتحقيق في مزاعم انتهاك فض الاشتباك عندما عرض عليه فون هورن الأمر. انظر: Von Horn, op. cit., pp. 344-5 and 397-8. Schmidt, op. cit., p. 141.

وعلى الرغم من إشارة يوثانت في تقريره السابق إلى أنه من غير الممكن للبعثة بأمرادها الحاليين، خاصة بالنظر إلى طبيعة الموقف وطبيعة التضاريس أن تقوم بالعمل المطلوب منها (١) فقد حدث تحول جذري في حجم البعثة في شهر نوفمبر ١٩٦٢. وقد بدأ هذا التحول أصلا بالاستعداد لانتهاء البعثة في ذلك الوقت حين اعترضت السعودية على استمرارها. ثم استمر في شكل انسحاب الوحدات اليوغوسلافية تماما في ٢٥ نوفمبر. وحين تقرر الإبقاء على البعثة حدثت اعسادة تقييم للمتطلبات من الأفراد والمعدات وذكر التقرير أنه بسبب الاتجاه السلمي والودي تجاه أفراد البعثة في المنطقة التي تعمل فيها بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية لم تعد هناك ضرورة لإبقاء وحدة عسكرية في المنطقة منزوعة السلاح. وعلى هذا أصبح العمل الرئيسي للبعثة يتم منذ النصف الأخير من نوفمبر وأوائل ديسمبر على النحو التالي (٢):

صنعاء	هيئة القيادة و ٢ مراقبين
جهران	١٠ مراقبين
جيزان	٥ مراقبين
صعدة	٢ مراقبين
الحديدة	١ مراقب
جدة	١ ضابط اتصال

كما سحبت ٤ طائرات كانت تصاحب الوحدات اليوغوسلافية وأصبحت أعمال المراقبة الجوية تتم من خلال طائرتين فقط فضلا عن قيامهم بمهام النقل والإمداد، واستمر هذا النقص العددي الشديد حتى نهاية عمل البعثة مع تعديلات طفيفة للغاية (٣). ومن خلال التكوين السابق قدمت البعثة مجموعة من التقارير عن عملها نقل يوثانت نتائجها إلى مجلس الأمن. ويمكن تلخيص التطور في تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك من خلال هذه التقارير في الجدول التالي (٤):

S-5447, p. 8.

S-5501, pp. 2-3.

S-5501, p. 1. S-5681, p. 1. S-5794, p. 1. S-5929, p. 1.

(٤) المصدر الوحيد للمعلومات الواردة بهذا الجدول هي تقارير الأمين العام المشار إليها في هذا الهامش باعتبار أن البعثة كانت جهة الاختصاص الوحيدة قانونا. وقد تضمنت تقارير البعثة معلومات مفيدة عن تطور الحرب الأهلية في اليمن لعلها أفضل النتائج التي حققتها البعثة أثناء قيامها بعملها. وسوف تكون لهذه المعلومات فائدتها في التحليل في الفصل التالي:

S-5412, pp. 4-6. S-5447, pp. 4-7. S-5501, pp. 4-6. S-5572, pp. 2-3. S-5681, pp. 1-2. S-5927, pp. 2-3.

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

جوانب فض الاشتباك	الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية			
	الطرف المصري		الطرف السعودي	
	تطور الاعمال العسكرية	تطور الانسحاب	دعم الملكيين	الفترة
الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	من المنطقة المازلة	من المنطقة المازلة	دعم الملكيين	يوليو - أغسطس ١٩٦٣
لا يوجد تقدم مشجع والموقف المصري ان اية خطوة تجاه تنفيذ الاتفاقية في ظل استمرار المساعدة السعودية للملكيين لن يؤدي الا الى زيادة نشاطهم	رحيل قوات كبيرة وصول قوات اقل بوضوح مع عدم تقديم جدول زمني للانسحاب (٣) اكلي	ما زالت هناك قوات جوية وبرية مع تعهد بعدم تكرارها مستقرة دون نقصان	انخفاض ظاهر وان لم يشته ثم زيادة في النقل عبر الحدود لسلع غير محددة الهوية يدعى السعوديون انها تجارة عادية وان اعترفوا بوجوب مساعدة للملكيين من مصادر خاصة دون موافقة الحكومة (٢) وابدوا استعدادهم لمساوونة البعثة في التحقق من ذلك	

(١) قبلت مصر في الاتفاقية عدم اتخاذ اجراءات عقابية ضد الملكيين بسبب اية مقارنة بدت منهم قبل الاتفاقية ولكن الاتفاقية لم تمنع مصر من القيام بعمليات ضد الملكيين اذا بدت منهم مقارنة بعدما ، ومع ذلك فقد اورد الجدول المعلومات الخاصة باستمرار العمليات المصرية ضد الملكيين لامينيتها لاستكمال جوانب الموقف المصري .

(٢) نرى فيصل علنا هذه المعلومات في خطابه في الرياض (١٣/٩/٥٥ - مرجع سابق ، ص ٦٨٥) واتهم الملكيين بعدم تفويض الحمولات والشار الى ان الاسلحة والقوات في المنطقة المازلة قاصرة على بعض المدافع المضادة للمائرات والى انه طلب تأكيداً في محادثاته مع لون هورن بأن موطنه سيكرتون آمين من المعابر الجوية قبل ان يسمح هذه المدافع .

(٣) اكتمت المصادر المصرية ان صافي الانسحاب هو ١١٥٠٠ وهو رقم ثبتت مبالغته كما سنرى ، كما ذكر لون هورن ان القاضي وعده في ذلك الوقت بالانسحاب من المنطقة المازلة وانه اعد خطة للانسحاب على مراحل يعمل التي رحل كل عشرة ايام وذكر لون هورن انه تشكك في هذه المعلومات .

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية				
جوانب فض الاشتباك	الطرف المصري		الطرف السعودي	
	تطور الاعمال العسكرية	تطور الانسحاب	دعم الملكيين	الفترة
الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	من المنطقة المازلة	من اليمن	ضد السعوديه	الفترة
	ما زالت هناك قوات تقوم بعمليات في حوض وغيرها	٢٧٠٠ - مع وعد بسحب ٥٠٠ قبل نهاية ديسمبر	ادعاءات سعوديه بانتهكات للمجال الجوي ثبتت واحده منها في ٢ اكتوبر	سبتمبر - اكتوبر ١٩٦٣
الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	من المنطقة المازلة	من اليمن	ضد الملكيين	الفترة
	ما زالت هناك قوات تقوم بعمليات في حوض وغيرها	٢٧٠٠ - مع وعد بسحب ٥٠٠ قبل نهاية ديسمبر	توقف القتال تقريبا وفي حالة وجوده كما في صعدة وجنوب شرقها ياخذ شكلا متقطعا مع احتشاد وجود نشاط اكبر في الجوف من ٢١-١٨ اكتوبر	سبتمبر - اكتوبر ١٩٦٣

(١) لا توجد إشارة لهذا الجانب في التقرير .

(٢) في ٢٢ أكتوبر ٦٣ حدد عبد الناصر صافي الانسحاب منذ بدأ بسنة آلاف وهو رقم يقرب كثيرا من تقديرات البعثة . انظر خطاب عبد الناصر في استقبال القوات المائدة من اليمن (١٢/١٠/٦٣) ، في : مجموعة الخطب والتمريعات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالاتزامات الواردة في الاتفاقية

الاجتياح العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	الطرف المصري			الطرف السعودي		الفترة
	من المطلقه المازلة	تطور الاعمال العسكرية		الا لاسحاب من المطلقه المازلة	دعم الملكيين	
		ضد السعودية	ضد الملكيين			
تقدم مشجع على تسو محدود	٤٠٠٠ -	مازالت القوات في حرس وحرس ال الفرس السيطره على طريق رئيسي للدخول من السعودية وعدد من العمليات الجوية	غارتين جويتين في ٢١ / ١٠ نوفمبر في ٥ / ٤ همق كم على التوال ادت ال مصرع ١٠ اشخاص وعمليات انتهابك جوى في منتصف نوفمبر (١)	لا توجد عمليات عسكرية ذات اهمية مع وجود عمليات عسكرية متقطعة جوية بالاساس	مروور ضئيل ذو طبيعة تجارية مع احتمال وجود مروور ليل لم يمكن التحقق منه وان كان يديها ان السعودية تقدم تشجيعا للملكيين لا يمكن الوسائل المتاحة من التحقق مما اذا كان يشمل عنصرا ماديا	نوفمبر - ديسمبر ١٩٦٣

(١) سميت القيادة العربية حدة ال الانضباط المأهولة

(١) نسبت القيادة العربية هذا ال الاخطاء للملكية

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

الوفاء بالاتزامات الواردة في الاتفاقية

الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية							
الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية	الطرف المصري			الطرف السعودي		الفترة	
	تطور الاعمال العسكرية		دعم الملكيين	الا لاسحاب من المطلقه المازلة	دعم الملكيين		
	من اليمن	المنطقة المازلة					ضد السعودية
تدهور متخيب للاسسال	٢٠٠٠ + وهو ما بدرته المصادر المصرية باستعداد العمليات الملكية		—	قتال شديد في النصف الاخير من يناير لفتح طريق صناع - الحديدة - الذي اعلمه الملكيون ونشاط جوى كثيف في نفس الفترة ثم هدوء نسبي بعد ذلك	—	مرور كبير لم يكثف عن وجود اسلحة وذخائر بيع تحفظ بان عمليات الرقابة عملية لا يمكن ان تكون كاملة وهناك مؤشرات على تلقي الملكيين لاسلحة وذخائر بكميات كبيرة تشير المصادر المصرية الى ان يبحان هي مصدرها	يناير - فبراير ١٩٦٤

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك
الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية

جوانب فض الاشتباك	الطرف السعودي		الطرف المصري			
	الفترة	دعم الملكيين	الانسحاب من المنطقة		تطور الاعمال العسكرية	
			من المنطقة	من المنطقة	تطور الانسحاب	من اليمن
مارس - ابريل ١٩٦٤		لم يعد هناك ادعاء مصري بوجود مرور عسكري كبير من السعودية والادعاء الحالي ان الاسلحة تدخل من بيجان	-	-	لا يوجد	زيادة طفيفة
مايو - يونيو ١٩٦٤		مرور ضئيل ثابت لم تلاحظ فيه امدادات عسكرية مسح عبور ملكيين مسلحين في كلا اعداد صغيرة في كلا الاتجاهين	-	-	هدوء نسبي مع عمليات بحرية وجوية متقطعة	٣٠٠٠ -

جدول رقم (٤) تطور تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك

جوانب فض اشتباك	الطرف السعودي		الطرف المصري			
	الفترة	دعم الملكيين	الانسحاب من المنطقة		تطور الاعمال العسكرية	
			من المنطقة	من المنطقة	تطور الانسحاب	من اليمن
يولي - اغسطس ١٩٦٤		مرور ضئيل وان يكن متزايدا دون كشف امدادات عسكرية فيه مع ملاحظة احتفاظ الملكيين في منطقة لا تبعد عن الحدود بمخزون ضخيم من الرقود والاسلحة والذخيرة صناديق اسلحة وذخيرة امريكية ادعى المصريون ان السعوديين سلموها للملكيين وهو ما نفيه السعوديون وهناك مؤشرات على استمرار تلقي الملكيين لامدادات خارجية .	-	-	ادعاءات سعودية بانتهاكات للمجال الجوي ثبتت واحدة منها	٤٠٠٠ -

الاتجاه العام لتطور تنفيذ الاتفاقية

تقدم اكثر تشجيعا بعكس تحسين الموقف العسكري من وجهة النظر المصرية بالإضافة الى تزايد المشاركة اليمنية في القتال ولكنه لا يمكن ايسة خطة شاملة للانسحاب على مراحل .

ولا يحتاج الامر اعمانا للنظر في الجدول السابق كى يتبين المرء مدى التقدم المحدود الذى صاحب اداء البعثة لعمليها ، ولا يستطيع الباحث ان يجد سببا يدعو للاتفاق مع يوثانت على ان البعثة قد مارست تأثيرا مهدئا على الموقف فى اقليم الحدود وانها عامل هام فى التحسينات التى طرأت على هذا الموقف فى بعض مراحله (١) أو انها قد ساعدت فى القضاء على تهديد السلم والامن الدوليين المتضمن فى المشكلة اليمنية (٢) . وعلى أية حال فقد اعترف آخر تقارير يوثانت عن اعمال البعثة بان التقدم الذى طرأ على حركة انسحاب القوات المصرية من اليمن يبدو انه انعكاس لتحسين الموقف العسكري من وجهة النظر المصرية والمشاركة المتزايدة فى القتال للجمهوريين اليمنيين الذين تلقوا تدريبهم فى مصر اكثر منه انعكاسا لاي التزام بتنفيذ اتفاق فض الاشتباك . واعرب عن اسفه فى ان البعثة لم يكن بمقدورها سوى أن تراقب تقدما محدودا نحو تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك (٣) .

ولذلك بدا طبيعيا ان يذكر يوثانت فى تقريره قبل الاخير عن نشاط البعثة بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ كما سبقت الاشارة الى أنه لن يكون متحمسا لد نطاق البعثة بعد ٤ سبتمبر ٦٤ اذا ظل نطاق اختصاصها على ما هو عليه ، وفى ضوء التقدم المحدود الذى حققته البعثة فى عملها فى آخر شهرين لوجودها فقد وجه يوثانت فى ١٩ أغسطس ١٩٦٤ مذكرتين متطابقتين الى الحكومتين المصرية والسعودية طلب فيهما ابداء الرأى فى عدم البعثة بعد ٤ سبتمبر أو انها تبدأ بعد هذا التاريخ (٤) . وفى ٢٦ أغسطس ردت الحكومة السعودية كتابة بانها تجد نفسها غير قادرة على الاستمرار فى تحمل التكاليف المترتبة على الاتفاقية أو الالتزام بنصوصها بعد ٤ سبتمبر ٦٤ فى ضوء تنفيذها لمسئولياتها بموجب الاتفاقية طيلة ١٢ شهرا وعدم تنفيذ الطرف الآخر لمسئوليته (٥) . وفى ٣١ أغسطس أخطر يوثانت

S-5501, p. 6. S-5681, p. 3.

(١) انظر :

S-5794, p. 3.

(٢) انظر :

S-5927, pp. 3-4.

(٣)

S-5927, p. 4. S-5927, Annex I, Notes dated 19 August 1964 from the Secretary General addressed to the Governments of Saudi Arabia and of the United Arab Republic. (٤)

S-5927, Annex II, Note dated 26 August 1964 from the Chargé d'Affaires of the Permanent Mission of Saudi Arabia to the United Nations addressed to the Secretary General. (٥)

شقويا بان الحكومة المصرية لا تعارض الغاء البعثة فى ٤ سبتمبر (١) . وفى ١١ سبتمبر قدم يوثانت تقريراً لمجلس الامن اخطره فيه بتنفيذ القرار الخاص بانتهاء نشاط البعثة فى التاريخ المحدد لذلك (٢) .

(هـ) تقييم البعثة : اوضحت الظروف التى احاطت بانتهاء البعثة انها اخفقت على نحو واضح فى أن تكون أداة مفيدة للمساعدة على تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك . ويبدو ان هذه النتيجة تتسق كثيرا مع خبرة الأمم المتحدة فى هذا النوع من المواقف (٣) ولا يعنى ذلك ان البعثة لم تكن لها أية آثار ايجابية ، واذا كان يوثانت نفسه فى احدى المرات قد اعترف بان الدرجة المحدودة من تنفيذ فض الاشتباك التى تمت اثناء عمل البعثة قد عكست تقييم الاطراف للموقف اكثر منها نجاحا للبعثة فى حد ذاتها فان المرء ليس بوسعها ان يرى اثرا ايجابيا للبعثة سوى انها كانت قناة للمعلومات للمنظمة الدولية وصلتها بما يجرى فى اليمن لاكثر من عام . وكانت معلوماتها تصب فى مجلس الامن بصفة خاصة من خلال تقارير الأمين العام . وهكذا يمكن الافتراض بانها ساعدت على ممارسته نوع من الضغوط الدولية على اطراف الصراع - وربما مصر بصفة خاصة - من أجل اتخاذ موقف أكثر مرونة . ومن الامور الجديرة بالذكر هنا ان يوثانت قد اشار فى تقريره بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٤ انه هو وسبينيلى منذ نهاية ١٩٦٣ كانا يعملان على دفع الحكومتين المصرية والسعودية الى عقد محادثات مباشرة بينهما (٤) وفى تقريره بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦٤ تحول الامر الى مناقشة للطرفين المعنيين باقصى قدر من الالاحاح بان يجتمعا على أعلى مستوى فى المستقبل القريب لتحقيق التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقية فض الاشتباك (٥) . ومع ذلك فلكمى لا تكون هناك مبالغة فى تقييم اثر هذه الضغوط على السلوك المصرى بصفة خاصة يجدر التذكير بالحقيقتين التاليتين :

أولا : على الرغم من ان عبد الناصر وفيصل قد عقدا أول اجتماع بينهما فيما يتعلق بالمشكلة اليمنية فى سبتمبر ٤٦ بعد أكثر من شهرين

S-5927, p. 4.

(١)

United Nations, Security Council, S-5959, 11 September 1964, Report by the Secretary General to the Security Council on the termination of the United Nations Observation Mission in Yemen. (٢)

Luard, op. cit., pp. 215-6.

(٣) راجع :

S-5572, p. 4.

(٤)

S-5794, p. 3.

(٥)

بقليل من المناشدة الملحة ليوثانت بأن يفعل ذلك فإن هذا الاجتماع كان في الواقع حلقة في سلسلة التطورات التي بدأت بالدعوة المصرية لمؤتمر قمة عربي في ديسمبر ٦٣ والتي كانت لها أسبابها الأخرى العديدة والهامة وبصفة خاصة على المستوى الإقليمي (١) ومن ثم فإن الحاح يوثانت لم يكن سوى أحد العوامل الدولية التي يحتمل أن تكون قد أفضت إلى هذا التطور. إن لعله بالتأكيد أقل هذه العوامل أهمية .

ثانياً : على الرغم من أن تقارير البعثة قد أوضحت أن الطرف السعودي كان أكثر التزاماً بصفة عامة بتنفيذ فض الاشتباك من الناحية الشكلية على الأقل ومن ثم فإن الضغط الناتج المتصور عن تقارير الأمين العام لمجلس الأمن بخصوص التقدم في تنفيذ فض الاشتباك سوف يقع على مصر بصفة خاصة فإنه تجدر الإشارة هنا إلى ما ذكر به أحد الدارسين البريطانيين من أن الأمم المتحدة لم تكن لتتعمق بممارسة هذا الضغط بالنظر إلى المكانة الدولية لمصر في ذلك الوقت خاصة وأن القضية التي كانت مصر تدافع عنها في اليمن كانت « قضية ذات مكانة رفيعة » : جمهورية تقدمية ضد قوات ملكية رجعية . ويقول نفس الدارس إن الصورة لو كانت قد انعكست بحيث كانت القوات السعودية هي الموجودة في اليمن للدفاع عن النظام الملكي ضد عزو جمهوري وترفض أن تفي بوعدها في الانسحاب لاختلف الأمر وهكذا انتهى إلى أنه « في حالة اليمن لم تكن الأمم المتحدة مستعدة لادانة ج . ع . م . لبقائها في اليمن » . ومن ثم كانت قادرة على تغيير سياستها والتمسك بأرائها دون أن تجلب على نفسها أرباكات دولية ، وقد كان ذلك يكلفها الكثير من الناحية الاقتصادية ولكنها لم تشعر بأقل ضغط دبلوماسي عليها . (٢)

وفي ضوء الملاحظتين السابقتين وما أثبتته الوقائع السابقة من أن تنفيذ فض الاشتباك في ظل وجود البعثة لم يشهد تقدماً يذكر يعود إلى وجود البعثة بصفة خاصة فقد يبقى أن نحاول إيجاد تفسير لهذا الاخفاق . وقد قدمت الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع أسباباً للاخفاق يمكن تبويبها في مجموعات ثلاثة : أسباب تعود لاتفاقية فض الاشتباك - أسباب تعود للظروف التي أحاطت بعمل البعثة - أسباب تعود لمدى التزام أطراف الاتفاقية بتنفيذ التزاماتهم .

(١) انظر الفصل الثالث .

أولاً : أسباب ترتبط باتفاقية فض الاشتباك : ويمكن الحديث هنا عن ثلاثة أسباب :

١ - عدم سهول الاتفاقية لكافة أطراف الصراع : فقد أهملت الاتفاقية كلا من الملكيين والبريطانيين (١) ومن ثم لم يكن هناك أي التزام مترتب على هذه الاتفاقية بالنسبة لأي من هذين الطرفين ، فلم يترتب على الملكيين أي التزام بوقف القتال مثلاً وكذلك لم يترتب على البريطانيين أية مسئولية بمنع الامدادات عنهم (٢) . ومن ثم فقد استمرت المقاومة الملكية طيلة فترة عمل البعثة وأعطى ذلك مبرراً لمصر لعدم سحب قواتها ، وكذلك فإنه عندما اشتكت القيادة المصرية من أن امدادات الملكيين أصبحت تصل عن طريق بيهان لم تكن البعثة تملك أي إجراء بهذا الصدد لأن الأمر ببساطة شديدة لم يكن داخل في نطاق اختصاصها (٣) ، ومن المعروف أنه كان من المستحيل أن تتجاوز الاتفاقية هذا القصور لأن الأمم المتحدة كانت تعترف بالنظام الجمهوري ، مثلاً وحيداً لدولة اليمن من جانب ولأن اليمن الجمهورية كانت ترفض أن تمتد الترتيبات التي تضمنتها اتفاقية فض الاشتباك مع السعودية إلى اتحاد الجنوب العربي ، لأن ذلك يعد بمثابة اعتراف باحتلال بريطانيا لمناطق الجنوب اليمني (٤) .

٢ - غموض الاتفاقية : يلاحظ أن الاتفاقية اكتفت بالنص على توقف السعودية عن مساندة الملكيين والتزام مصر بالانسحاب على مراحل وفي أسرع وقت ممكن دون أن تبين أية أبعاد زمنية للعلاقة بين تنفيذ هذين الالتزامين وهل التوقف السعودي الكامل عن مساندة الملكيين شرط مسبق للانسحاب المصري أم أن تنفيذ الالتزامات من الطرفين يمكن أن يتم بطريقة آنية وهكذا (٥) . وقد كان الفهم المصري للاتفاقية أن الانسحاب لا يمكن أن يتم إلا بعد وقف التدخل ضد الثورة . ومن الحقيقي أن كل البيانات المصرية الرسمية السابقة على الاتفاقية تشير إلى هذا . وكذلك تشير إليه

(١) باعتبارهم المسئولين قانوناً عن إدارة العلاقات الخارجية لاتحاد الجنوب العربي في ذلك الوقت .

O'Ballance, op. cit., p. 102.

Schmidt, op. cit., p. 146. Higgins, op. cit., p. 662.

S-5572, p. 2.

(٢) انظر تصريح مصطفى يعقوب وزير الخارجية اليمني رداً على اقتراح بريطان

بهذا الشأن في : الأهرام ، ٦٣/١١/٣٠ .

Luard, op. cit., p. 216.

المعلومات المتاحة عن مباحثات باتش وباركر مع عبد الناصر ، وقد اناح هذا للجانب المصري المراوغة في تنفيذ التزاماته (١) .

٣ - سداجة الفكرة التي بنيت عليها الاتفاقية : فقد تضمنت الدبلوماسية الأمريكية أن الخطر الذي دهم النظام السعودي بقيام ثورة اليمن هو مجموعة التصريحات المهددة التي صدرت عن مسئولين يمينيين وهو الوجود العسكري المصري في اليمن لتجدة ثورتها ، وبذلك يصبح المطلوب للقضاء على هذا الموقف غير المواتي للمصالح الأمريكية أن تتعهد السعودية بوقف تدخلها لصالح الملكيين مقابل الحماية العسكرية الأمريكية الرمزية ، وإن يصدر الجمهوريون والمصريون بيانات بنواياهم الحسنة تجاه السعودية وما يتضمن الانسحاب المصري من اليمن . ولم تدرك الدبلوماسية الأمريكية أن الخطر على النظام السعودي كان يتمثل في استمرار ثورة اليمن ذاتها ولو داخل حدودها بدون أية تصريحات عدوانية تجاه السعودية وبدون أي وجود عسكري مصري إلى صفها . ويبدو أن هذه النظرة المبسطة لمشكلات الشرق الأوسط ليست قاصرة على هذه الحالة فحسب وإنما هي ملحق عام للسياسة الأمريكية بهذا الصدد (٢) .

ثانيا : اسباب تربط بظروف عمل البعثة : وأهمية هذه الاسباب انها تشير جميعا إلى أن البعثة لم تكن مؤهلة بآية حال لتلاقي القصور السابق بيانه في الاتفاقية ويتضح هذا فيما يلي : -

١ - نطاق الاختصاص المحدود للبعثة (٣) .

٢ - صغر حجم البعثة ، وقد سبق أن رأينا أن عدد القائمين بالمراقبة فعلا وصل ابتداء من ديسمبر ٦٣ إلى رقم يدور حول ٢٥ مراقبا ، وذلك بالمقارنة بخمسين تصورهم يوفيات في أول تقرير له إلى مجلس الأمن ، ومائتين تصورهم بعد مهمة فون هورن الاستطلاعية في مايو ٦٣ وقد كان من غير الممكن لهذا العدد أن يقوم بدور رقابي دقيق في ظروف التضاريس المائلة الوعرة لمنطقة المراقبة واتساعها (٤) .

(١) أشار عبد الناصر في إحدى خطبه التي ألقاها أثناء عمل البعثة إلى أن مصر قد اتفقت على الانسحاب على أساس أن ينتهي كل تدخل خارجي في اليمن وأن مراحل الانسحاب لم تحدد في الاتفاقية بسنة أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة . انظر خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٤/٢/٢٢) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات مرجع سابق ، ص ٥١٢ .

(٢) Quantz, op. cit., p. 527.

(٣) وقد سبق تناوله في تحليل أداء البعثة لعملها

(٤) Schmidt, op. cit., p. 146. O'Ballance, op. cit., p. 105.

٣ - كانت التضاريس الوعرة لليمن واستحالة المراقبة الجوية ليلا بل وفي بعض ساعات النهار بسبب الظروف المناخية غير الملائمة للطيران عوامل أدت إلى جعل عملية المراقبة أبعد ما تكون عن الاكتمال خاصة وأن المرور بين السعودية واليمن كان من الطبيعي أن يتم ليلا سواء لأسباب مناخية (تجنب الحرارة الشديدة) أو عسكرية (تجنب القصف الجوي المصري) (١) .

٤ - لعبت البيروقراطية داخل المنظمة الدولية دورها في الاضافة إلى مصاعب البعثة فبينما أرسلت مصر أول قواتها إلى اليمن بعد ثمانية أيام على أقصى تقدير من قيام الثورة لم تبدأ البعثة عملها إلا بعد ما يزيد على شهرين ونصف من التوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك ، وقد مكن هذا من أن يتلقى الملكيون في هذه الفترة دعما خارجيا كبيرا يمكنهم من القتال ولو لفترة حتى ولو توقف الدعم أثناء وجود البعثة . وهكذا فإن القيادة المصرية ظل لديها دائما سبب لعدم الانسحاب ، كما أن البعثة قد وصلت رلاشك لتجد الجانبين أقل تحمسا لتنفيذ فض الاشتباك ، بسبب التطورات التي أنقضت بين توقيع الاتفاقية وبين بدء البعثة لعملها (٢) .

والأكثر من هذا أن البيروقراطية داخل المنظمة الدولية قد أسهمت في جعل البعثة تبدأ عملها بأقل من قوتها المقدرة ، وقد قرر فون هورن قائد البعثة في ذلك الوقت أن ارقام العجز في قوة البعثة في اليوم السابق على عملها مباشرة كانت على النحو التالي :

العسكريون في البعثة	٧٧٪
المدنيون في البعثة	٥٥٪
الطائرات	٨٩٪
اطقم الطائرات	١٤٪ (٣)

وطيلة فترة عمل فون هورن كقائد للبعثة استمر هذا العجز في المعدات والفراد بصورة أو بأخرى بل واستمر وضع الامدادات الغذائية

(١) ليس هذا استنتاجا للباحث ولكنه وقائع تحدثت عنها التقارير المختلفة للامين العام إلى مجلس الأمن فضلا عن مذكرات فون هورن . وفي ضوء هذه الحقيقة يجب أن تقيم كل التقارير الخاصة بأن الطرف السعودي كان أكثر التزاما بتنفيذ نصوص فض الاشتباك من الطرف المصري . انظر :

S-5447, p. 5. S-5501, p. 4. Von Horn, op. cit., pp. 303 and 327.

Von Horn, op. cit., p. 344. Badeau, op. cit., p. 144.

(٢) راجع :

Von Horn, op. cit., p. 343.

(٣)

والخدمات الطبية وغيرها بالغ السوء من وجهة نظر فون هورن على الأقل (١). وبعد استقالة فون هورن بفترة قصيرة واجهت الامانة العامة هذا الموقف بالتقليص الشديد في حجم البعثة كما رأينا . ومن المؤكد ان الموقف المالي للمنظمة الدولية قد لعب دوره بهذا الصدد - وهذا في حد ذاته قيد خطير على دورها في حفظ السلام - ولكن يبدو مؤكدا ايضا ان وجهة نظر فون هورن التي نسبت هذا الموقف بصفة اساسية الى « بيروقراطية الامانة العامة في نيويورك » ليست بلا اساس ، وأن الآثار السلبية التي تحدث عنها لحرمان القيادة الميدانية من أية سلطة ادارية او حتى عدم استشارتها في اخص الامور المرتبطة بالعمل الميداني للبعثة - أي بعبارة أخرى المركزية الشديدة في ادارة عمل البعثة من نيويورك - لم تكن أوهاما لدى فون هورن وحده (٢) .

٥ - نسب الى الوحدات اليوغوسلافية التي عملت في البعثة من يوليو - نوفمبر ٦٢ أنها كانت تعمل بأوامر مباشرة من بلجراد ولا يتوفر فيها من ثم ولاء دولي حقيقي مما انعكس على أعمالها وقلل الثقة بحياد البعثة (٤) . ومن الحقيقي ان مشكلة الانحياز السياسي في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة كانت أعم من الحالة اليمنية (٤) .

Ibid., pp. 352-3.

(٢) في الواقع ان فون هورن قد ضمن وجهة نظره هذه في ثنايا كل ما كتبه عن خبرته في اليمن في الفصول من ٢٢ - ٢٨ من مذكراته ، وتشير خبرة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام الى هذا الفصل بين السلطة الادارية والقيادة الميدانية مما يوجد نوعا من المركزية الشديدة في ادارة عمليات حفظ السلام ينعكس على أدائها بالنظر الى أن الامانة العامة في نيويورك لا تفهم عادة الصعوبات العملية التي تواجه عمليات حفظ السلام في الميدان : راجع :

H.T. Alexander, U.N. Peace-Keeping Forces in Civil War Situations, in : Luard, op. cit., pp. 191-2.
Rikhye, op. cit., pp. 198-9.

(٣) كانت هذه الوحدات هي مصدر المعلومات التي احتج عليها فيصل علنا في ٤ سبتمبر ٦٢ . راجع جدول رقم ٤ .

(٤) كما أنها بالنسبة للحالة اليمنية لم تقتصر على الكتيبة اليوغوسلافية . وقد اعترف فون هورن صراحة بأنه وجد من الصعب عليه الا يتماثل مع الملكيين لأن تأييد الامام كان يضرب بجذوره في قيم تاريخية تعود الى ما قبل الاسلام (٢٩) ولأن مجرد وجود الامامة كان تعبيرا عن الشاعر العميقة الجذور في اليمن . ولقد تحدث فون هورن بهذه الحرازة من الامامة في اليمن على الرغم من أنه اشار ضمنا الى أنه قد ألم بالمعلومات =

ثالثا : أسباب ترتبط بتنفيذ اطراف الاتفاقية لالتزامهم : على الرغم من كل ما سبق فانه يجب ان يكون واضحا ان العامل الاصيل والاهم في تنفيذ فرض الاشتباك كان هو اطراف الاتفاقية انفسهم (١) ، فهناك من المبررات القانونية والتجريبية ما يدفع للاعتقاد بان اي تطور هائل في فعالية البعثة لم يكن ليرتبط بأي تقدم مساو له في تنفيذ نص الاشتباك (٢) . اما المبررات القانونية فهي ان اي اسراع في بدء البعثة لعملها وبقوة وكفاءة كبيرتين . الخ لم يكن ليؤثر على الحدود اليمنية مع اتحاد الجنوب العربي لعدم ورودها في الاتفاقية اصلا ، ومن ثم فقد كان النظام الجمهوري سيظل غير آمن من التدخل ، فان عشرات الالاف من القوات العسكرية المخولة القيام بعمليات هجومية شديدة وواسعة النطاق لم تستطع اغلاق الحدود لا بين السعودية واليمن ولا بينها وبين اتحاد الجنوب بصفة نهائية .

وسوف يقتصر التحليل هنا على الطرفين المصري والسعودي على الرغم من ان اليمن كانت طرفا ثالثا في الاتفاقية وذلك على اعتبار ان الالتزامات الواردة في الاتفاقية كانت تقع على عاتق مصر والسعودية وحدهما . وربما كان هذا هو ما دفع يوثانت الى ان يشير في تقريره بتاريخ ٧ يونيو الى مصر والسعودية باعتبارهما « الطرفين المعنيين » في تقريره بتاريخ ٢ يوليو ٦٤ ، كما ان الطريقة التي كان يتم بها تجديد مدة البعثة كانت بالطبع ذات دلالة هامة بهذا الصدد (٣) .

وتظهر التقارير التي قدمتها البعثة عن عملها ان الطرف المصري لم يف بالتزامه الاساسي وهو الانسحاب بينما يبدو من هذه التقارير ان الطرف

= الاساسية عن اليمن لأول مرة بعد ذهابه اليها وكان يبدو على المام سطحي للغاية بحقيقة الانقسام الطائفي في اليمن وعلاقته بالولاء السياسي . انظر :

Von Horn, op. cit., pp. 333 and 345.

وانظر في مشكلة الانحياز السياسي في عمليات حفظ السلام :

Rikhye, op. cit., p. 210.

Luard, op. cit., p. 216.

(٢) وذلك على عكس ما ذهب اليه فون هورن ربما لغيات النظرة الاشمل الى الموضوع ، انظر :

Von Horn, op. cit., p. 329.

(٣) انظر : S-5325, p. 1. S-5447, p. 3. S-5794, p. 3.

وعلى الرغم من أن التجامل الفعلي لليمن كان يتسق وطبيعة اتفاقية فرض الاشتباك الا أنه كان بداية لتقليد خاطئ استمر في محاولات التسوية السياسية للصراع في اليمن طيلة فترة الوجود العسكري المصري وانعكس بالسلب على هذه المحاولات كما سيجيء في الفصلين التاليين .

السعودي كان أكثر التزاما في التوقف عن دعم الملكيين . وفي محاولة تفسير عدم الالتزام المصري بالاتفاقية هناك من الآراء ما يشير إلى عدم النية منذ البداية للالتزام بها (١) . ولقد بذل أحد الدارسين البريطانيين جهدا واضحا في محاولة التوصل إلى فهم موضوعي لهذا الموقف فتوصل إلى أن التبرير المصري لعدم الانسحاب باستمرار النشاط الملكي حقيقي ولكنه يجعل الاتفاق المصري على الانسحاب أصلا أمرا غريبا للغاية لأنه لم يكن ثمة سبب لتوقع تناقص النشاط الملكي مع تنفيذ الاتفاقية لأن الملكيين لم يكونوا طرفا فيها ، كما أن الاتفاقية لم تلزم السعودية بأن تامرهم بالكف عن نشاطهم ، ويضاف إلى هذا المشكلة اللوجستكية بالنسبة للقوات المصرية ، إذ أنه بمجرد الانسحاب المصري من اليمن فإن إمدادات الملكيين من السعودية ستستأنف بسهولة بينما سوف تمثل إعادة القوات المصرية إلى اليمن مرة أخرى بطول البحر الأحمر مشكلة لوجستكية كبيرة فضلا عن إبعادها السياسية .

ولما كان الاعتباران السابقان من الوضوح بحيث يصعب تصور عدم وضوحهما لدى القيادة المصرية حين وقعت اتفاقية فض الاشتباك ، ولما كان من الصعب سياسيا تصور أن مصر حين وقعت الاتفاقية كانت تنوى عدم الالتزام بها اعتمادا على عدم الالتزام السعودي بها حيث أن ذلك غير مضمون ، فقد انتهى هذا الباحث إلى أنه من الأكثر معقولية الافتراض بأن السياسة المصرية قد تغيرت بعد توقيع الاتفاقية ، وفسر هذا بصفة خاصة بأن مصر قد أخطأت الحكم على الموقف الداخلي في اليمن واعتقدت أنها ستكون قادرة على هزيمة الملكيين قبل رحيلها وأنه لم يمر وقت طويل قبل أن تكتشف هذا الخطأ ، وقد اكتشفته لسوء الحظ بعد أن وعدت بفض اشتباكها ، ويبرر هذا كلا من توقيع مصر للاتفاقية وعدم التزامها باللاحق بتنفيذها (٢) .

ولعل التحليل الذي قدمته الدراسة يوضح اتفاقها مع الرأي السابق على الأقل في صدق النوايا المصرية في الالتزام بالاتفاقية حين توقيعها (٣) ، وقد نذكر أن الاتصالات الحاسمة في التوصل إلى الاتفاقية قد تمت في ظل تصور القيادة المصرية أنها حققت نصرا عسكريا كاملا على الملكيين وأن الاتفاقية قد عقدت على أقل الفروض في ظل وضع عسكري موات للمصريين

(١) Von Horn, op. cit., pp. 294-5.

(٢) James, op. cit., pp. 112-4

(٣) انظر رأيا مخالفا في : Schmitt, Yemen : The Unknown war,

والجمهوريين في أعقاب هجوم رمضان . وهكذا يمكن الافتراض على نحو معقول بأن القيادة المصرية كانت تأمل إما في أن تكون اتفاقية فض الاشتباك تقنيا للانتصار العسكري أو على الأقل سدا لبعض الثغرات فيه (١) . ولكن التطورات اللاحقة أثبتت مما لا يدع مجالا للشك أن المسألة لم تكن مسألة « سد للثغرات » ومن هنا تحدث عامر في أول مايو مع فون هورن عن أن أي انسحاب رئيسي لمصر من المنطقة العازلة لن يؤدي إلا إلى فتح الباب من جديد للتسلل ، وأوضح له عدم النية المصرية للانسحاب كلية من اليمن . وهكذا فإن السياسة المصرية ببساطة قد تغيرت بالفعل ما بين مفاوضات فض الاشتباك وتوقيع الاتفاق الخاص بهما وبين الفترة التي قامت البعثة فيها بدورها .

أما الطرف السعودي فإن الدرجة الثابتة من وفائه بالتزاماته تشير إلى صدق نيته في الالتزام بالاتفاقية ، وبعيدا عن التفسيرات الأخلاقية التي قدمت لذلك من الطرف السعودي (٢) فقد كانت للسعودية مصلحة واضحة في تنفيذ الاتفاقية بالنظر إلى الاعتبارات اللوجستكية السابقة المرتبطة بوضع القوات المصرية ، فتحقيق الانسحاب الكامل للقوات المصرية حتى لو كان ثمنه هو التوقف الفعلي لفترة عن دعم الملكيين كان يعني انفراد السعودية بعد اكتمال هذا الانسحاب بالتدخل في اليمن أو على الأقل بالوضع الأقوى بهذا الصدد بالنظر إلى الصعوبة اللوجستكية والسياسية في عودة القوات المصرية إلى أوضاعها السابقة بأعدادها السابقة في اليمن (٣) .

ومن ثم يمكن أن ننتهي إلى أن الطرفين المصري والسعودي قد توفرت لهما في البداية نية حقيقية في الالتزام بالاتفاقية ولكن التطورات اللاحقة لتوقيعها دفعت القيادة المصرية إلى إعادة تقييم الموقف عسكريا وسياسيا الأمر الذي انتهى بها إلى قرار بعدم الانسحاب من اليمن وهو ما أنهى المصلحة السعودية في تنفيذ الاتفاقية ، وانفض بالبعثة وبمحاولة فض الاشتباك إلى نهايتها .

op. cit., p. 188.

Dawisha, op. cit., p. 53.

(١) انظر ما يؤيد هذا في : (٢) راجع خطاب فيصل في الرياض (٦٣/٩/٥) ، مرجع سابق ، ص ٦٨٥ .

James, op. cit., P. 113.

(٣) راجع :

يتناول هذا الجزء بالبحث التأثير المحتمل للضغوط الداخلية على التدخل المصري في اليمن من خلال نفس الموضوعات الثلاثة التي تم بحثها في الفصل السابق وهي : الرأي العام - التكاليف الاقتصادية - الضغوط المؤسسية .

(١) **الرأي العام :** انتهى البحث في الفصل السابق الى ان تأثير الرأي العام كقيد على تصعيد التدخل كان في حده الادنى . وبالنسبة لهذه المرحلة هناك ما يدفع لاستثناف النقاش من جديد استنادا الى فروض نظرية ومبررات واقعية ، فعلى المستوى النظرى هناك الافتراض العام بان الدول المختلفة يمكن ان تمر بتغيرات نتيجة للافعال او السياسات التي بادرت - او لم تبادر - بها تجاه حرب اهلية في دولة ما ، ويتفرع من ذلك عدة فروض لعل اهمها بالنسبة لموضوعنا الفرض القائل بأنه كلما زاد تدخل دولة في حرب اهلية في دولة أخرى كان احتمال أن يصبح تدخلها مصدرا للخلاف السياسي بين مواطنيها اكبر (١) .

كذلك ثمة افتراض عام آخر بأن مخرجات المراحل المختلفة للحرب الاهلية سوف تعمل كمدخلات بالنسبة للمجتمعات . والافتراضات المتفرعة عن هذا الافتراض تشير الى احتمال وجود انعكاسات خطيرة بالنسبة لحكام الدولة المتدخلة اذا تحول مسار الحرب الاهلية ضد الفريق الذي تدخلت لمصلحته وخاصة بافتراض ان المحكومين او قطاعات منهم على الاقل كانوا يعارضون هذا التدخل ، كذلك تشير الى أن شدة القتال وأمدته يمكن ان يعملوا ايضا كمنبهات قوية للخلاف ، فكلما زادت شدة القتال ازداد الاهتمام به وكلما طال امدته قد يزداد الميل الى الالحاق على نوع ما من حل الصراع . ويفترض هنا ان هذه التأثيرات تكون على اشدها في حالة الحروب البنيانية وبصفة خاصة تلك التي تمر بمرحلة تجمد ، ولكنها سرور تكون في المجتمعات الديمقراطية اشد منها في المجتمعات السلطوية (٢) .

ومن الواضح ان هناك من المبررات الواقعية ما يغري بمناقشة مدى انطباق هذه الفروض بالنسبة لحالة الدراسة ، فقد تدخلت مصر في

Rosenau, op. cit., pp. 304-5.

Ibid., pp. 299-300.

(١)

(٢) راجع

الفصل الثاني (التسوية السياسية)

يتناول هذا الفصل مرحلة زمنية تشمل سنتي ٦٤ ، ٦٥ تميز فيها السلوك المصري أساسا بالاتجاه الى التسوية السياسية نتيجة عديد من العوامل المحلية والاقليمية والدولية ، بحيث تكيفت بقية أبعاد هذا السلوك بهذا البعد الاساسي . لذلك فسوف نرى أنه حتى عندما شهدت هذه المرحلة تصعيدا عسكريا فان هذا التصعيد كان ذا وظيفة ترتبط بالتسوية السياسية . وسوف يتبع البحث في هذا الفصل نفس منهج الفصل السابق مع تعديلات في التفاصيل استوجبها الحرص على ترابط دراسة هذه المرحلة .

البحث الاول محددات السلوك المصري

يتناول هذا البحث بالدراسة محددات السلوك المصري متمثلة في المحددات المحلية التي يفرد لها جزءا واحدا ثم المحددات الاقليمية التي يتم تناولها في أربعة موضوعات : التجمد العسكري - انقسام الجمهوريين اليمنيين - الاوضاع العربية - دور الجامعة العربية . ثم المحددات الدولية وتتم دراستها من خلال السياستين الامريكية والسوفيتية من التدخل المصري .

الحرب الأهلية اليمنية (حرب بنيانية) لنصرة الجمهوريين ثم صعدت تدخلها بغرض تحقيق نصر كامل لهم ، وعلى الرغم من أن القتال لم يؤد إلى هزيمتهم إلا أنه لم يؤد إلى هذا النصر الكامل أيضا بوصوله إلى مرحلة التجمد العسكري التي تزيد من احتمال انطباق الفروض السابقة فضلا عن أن ما سبق كان يعنى تحول الحرب إلى حرب طويلة وليس كما كان متصورا في البداية ، وكذلك عما سبقت الإشارة إليه من تصاعد القتال سواء من حيث الأعداد المشتركة فيه أو نوعية العمليات التي تضمنها . ويبدو من ثم أننا إذا حالة مثالية للافتراض بوجود انعكاسات لدى الرأي العام المصري تجاه حرب اليمن قد تأخذ شكل العداء لاستمرار الحرب أو الإلحاح على الاتجاه إلى التسوية . الخ . غير أن الفروض السابقة تتضمن كما رأينا قيودا خاصا بالنظم السلطوية (حالة النظام المصري) كما أننا يجب أن نتذكر التحليل المقدم منذ البداية لموقف الرأي العام المصري عموما .

وفي محاولة التعرف على مدى انطباق الفروض السابقة على الرأي العام المصري في هذه المرحلة لابد من تأكيد استمرار الملاحظة الخاصة بغياب أية مؤشرات تجريبية بهذا الصدد ومن ثم فلا بد من تكرار أسلوب الاقتراب غير المباشر من الظاهرة موضوع الدراسة . وإذا بدأنا بالآراء التي ناقشت هذا الموضوع لوجدنا أنها لا تجمع على موقف واحد للرأي العام المصري من التدخل في اليمن فهناك الآراء التي يمكن أن يستنتج منها وجود انقسام - أو لنقل استقطاب في الرأي العام ما بين المؤيدين والمعارضين (١) وهناك الآراء التي تشير إلى وجود الرأي العام المعادي خاصة ابتداء من نهاية ١٩٦٢ بسبب الخسائر المتزايدة في الأرواح والاصابات والنظر إلى حرب اليمن كمصدر رئيسي للمصاعب الاقتصادية التي واجهتها البلاد في منتصف الستينات (٢) ، خاصة في ظل النظرة إلى اليمن كبلد بعيد لا يقدر التضحيات المصرية وليس لمصر مصلحة حقيقية فيه (٣) .

وفي محاولة تحرى مدى الدقة في هذه الآراء ليست هناك حاجة إلى تأكيد أن أيًا منها لا يدعى الاستناد إلى أسس تجريبية واضحة وإنما

(١) راجع : طلعت اسكندر ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ١٩ .

(٢) أنظر : سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

Wenner, op. cit., P. 198. Halliday, op. cit., P. III.

(٣) راجع النكت التي يفترض أنها معبرة عن هذا الاتجاه للرأي العام في : وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ٥٤ . وأنظر في مصدر الرأي الوارد في المتن :

Stephens, op. cit., P. 417

إلى تحليلات منطقية مدعومة بملاحظات شخصية على أحسن الفروض ، وكذلك، فإنه من الواضح أن هذه الآراء تقدم تعميمات غامضة على نحو غير علمي عن الرأي العام المصري - ربما باستثناء أولها - إذ يفهم منها أن الرأي المصري في عمومه معارض للحرب بينما يمكن تقديم تساؤلات مبررة عما إذا كانت الاتجاهات المذكورة في هذه الآراء تعبر مثلا بالأساس عن طبقات وفئات اجتماعية واتجاهات سياسية معادية للنظام أصلا ، أو تعبر بالأساس عن فئة المثقفين في العاصمة . الخ ، فليست لدينا أية صورة واضحة عن رأي طبقتي العمال والفلاحين مثلا ، وهكذا .

وعلى الرغم من التحفظات السابقة فإن المرء لا يمكنه الاستخفاف بهذه الآراء على الأقل لأن الأسس التي استندت إليها واقعية كخسائر الأرواح والمصاعب الاقتصادية ، ومع ذلك فإن المطلوب للتدليل على صحتها من حيث المبدأ أولا ثم وزنها ثانيا البحث عن مؤشرات موضوعية لا تفتقد الطابع التجريبي ولو إلى حد ما .

وفي ظل غياب أية امكانية تقريبا لإيجاد مثل هذه المؤشرات يبدو أن أهم مؤشر يمكن الاستناد إليه هو الاعتراف شبه الرسمي بوجود قلق شعبي من استمرار حرب اليمن . وقد تضمنت هذا الاعتراف إحدى مقالات هيكل في سياق تفسيره لذهاب عبد الناصر إلى جدة ، إذ جاء فيها « أن موجات الحركة والسكون والحرب والسلام قد أصبحت ممتلئة وثقيلة على الشعب في ج . ع . م (١) » وعلى الرغم من أن تحليل هيكل يمكن أن تنسحب عليه نفس الآراء السابقة فإن أهميته تنبع من الدرجة التي يعبر بها عن إدراك القيادة السياسية . وبالإضافة إلى هذا فسوف نتعرض لمؤشر آخر يشير إلى نفس النتيجة ربما بصورة أقوى ولكن في سياق الحديث عن دور مجلس الأمة . ومن هنا يمكن القول بأن القيادة السياسية كانت تدرك على الأقل وجود قلق أن لم يكن استياء في أوساط الرأي العام وهو ما يكفي لاعتبار أن الرأي العام المصري في هذه المرحلة قد مارس - في إطار دوره المحدود - ضغوطا على القيادة في اتجاه العمل على إنهاء التدخل المصري في اليمن بشكل أو بآخر .

(١) كانت هذه أول إشارة من نوعها في مقالات هيكل بعد التدخل في اليمن ، ويعتقد الباحث في ظل وضع الصحافة المصرية في تلك الفترة أنها كانت بالغة الدلالة . أنظر : محمد حسنين هيكل « كنت في جدة » الأهرام ، ٢٧/٨/٦٥ . ويلاحظ أن دكمجيان قد اعتبر رحلة عبد الناصر إلى جدة مؤشرا على عدم الرضى الشعبي المتزايد في مصر من التضحيات الانسانية والاقتصادية الكبيرة في اليمن أنظر : Dikmejian, op. cit., P. 228.

ب - التكاليف الاقتصادية : تعرض البحث في الفصل الساتة، الى الأثر المتصور نظريا للتكاليف الاقتصادية للتدخل المصرى على ادارته هذا التدخل . وأشير في هذه السياق الى الصعوبات الشديدة التى اعترضت تقييم هذه التكاليف واثرها فى المرحلة السابقة من مراحل التدخل المصرى وعلى الرغم من أن هذه الصعوبات سوف تستمر طيلة الدراسة الا أنه ابتداء من هذه المرحلة يصبح من الممكن على الأقل الاشارة الى بعض المؤشرات ولو الجزئية او غير الدقيقة ، فبينما كنا نبحث التكاليف الاقتصادية فى الفصل السابق فى فترة زمنية لاتتجاوز شهورا (أكتوبر ٦٢ - يناير ١٩٦٣) فان الدراسة فى هذا الفصل تستدعى بحث هذه التكاليف منذ اكتملت مظاهر التعبير عن سلوك التصعيد المصرى فى ابريل ١٩٦٣ وحتى بلغت مظاهر السلوك المصرى المميز لمرحلة التسوية السياسية ذروتها برحلة عبد الناصر الى جدة فى اغسطس ٦٥ أى أن هناك سنتين على الأقل يمكن فيهما تتبع الظاهرة موضوع الدراسة بما يزيد الفرصة فى الحصول على مؤشرات مفيدة .

وسوف نتبع منهجا مشابهة للمنهج المتبع فى الفصل السابق فنبدأ بعرض الآراء المختلفة ثم محاولة تقييمها وصولا الى الحد الأدنى المعترف به رسميا بما يمكن من التعرف على الأثر المحتمل للتكاليف الاقتصادية على ادارة التدخل المصرى فى اليمن .

وقد اختلفت التقديرات التى أوردتها بعض الدراسات الغربية للتكلفة الاقتصادية للتدخل المصرى فى اليمن اختلافا بينا ، اذ تراوحت من تقدير التكلفة السنوية من ٣٠-٢٠٠ مليون جنيه استرلينى سنويا (١) . وهناك ثلاث ملاحظات بخصوص هذه الأرقام ، الاولى أن مجرد تباينها الشديد يوفر أساسا صالحا للتشكك فيها ، والثانية انها كلها منسوبة «لصادر غربية» دون أى مزيد من التحديد عن ماهية هذه المصادر أو الطريقة التى حسبت بها هذه الأرقام ، والثالثة اننا يجب أن نتذكر أن جانبا كبيرا من هذه الأرقام قد ورد فى سياق حملة دعائية عنيفة فى الغرب ضد نظام عبد الناصر وتدخله فى اليمن .

ومما يشير الى صحة الملاحظات السابقة ان مصدرا غربيا موضوعيا كستيفنز قد أشار الى التقديرات السابقة ثم أشار الى تقديرات غربية أخرى ذكر أنها تجعل الانفاق السنوى على حرب اليمن يتراوح ما بين ١٠

(١) انظر : Wenner, op. cit, P. 198. Ingrams, op. cit., P. 144 :

و ٢٠ مليون جنيه فى السنة (١) . وعلى أية حال فانه أيا كانت تقديرات الانفاق فان ضررها النسبى وفقا لكثير من المصادر غير المصرية كان عاليا بحكم محدودية الموارد فى مصر ومحاولات امتنمية الاقتصادية التى كانت تمر بها (٢) .

وفى محاولة التوصل الى الحد الأدنى المعترف به رسميا للانفاق على التدخل فى اليمن فى هذه المرحلة يوجد مصدران : الأول هو الأرقام الرسمية لميزانية الدفاع والثانى هو الأرقام الرسمية لتكاليف حرب اليمن . وأما الأرقام الرسمية لميزانية الدفاع فتشير الى التطورات المبينة فى جدول رقم (٥) الذى يبين تطور الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة من العام المالى ٦٢ - ٦٣ - الى العام المالى ٦٥ - ٦٦ (٣) .

جدول رقم (٥)

تطور الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة من ٦٣/٦٢ الى ٦٦/٦٥ (٤)

السنة	الانفاق المقدّر فى الميزانية بملايين الجنيهات
٦٢ - ٦٣	١٣٨ر٢
٦٣ - ٦٤	١٥٦ر٥
٦٤ - ٦٥	١٧٢ر١
٦٥ - ٦٦	— (٥)

(١) Stephens, op. cit., p. 417.

(٢) راجع : Dawi ha, Egypt i. the Arab World, op. cit., pp. 83-5.

Abid A. Al-Marayati, The Problem of Yemen, 11, in : Foreign Affairs Reports, vol. XVI, no. 2, February 1967, p. 21. Wenner, op. cit., p. 156.

(٣) اختيرت هذه الفترة الزمنية على أساس أن ميزانية ٦٢ - ٦٣ هى آخر ميزانية وضعت قبل التدخل العسكرى المباشر فى اليمن وميزانية ٦٥ - ٦٦ هى آخر ميزانية وضعت قبل بلوغ الاتجاه المصرى الى التسوية السياسية ذروته فى النصف الثانى من عام ١٩٦٥ .

(٤) المصدر هو مشروعات الميزانية العامة للدولة فى هذه الفترة . راجع : الأهرام ، ٦٣/٦/٣٠ . مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثالث ، مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين (٦٥/٥/٢٣) ص ٢٨٧٠ . (٥) الرقم المتاح هنا خاص بالقوات المسلحة فقط وقدره ١٤٢ر٤ مليون جنيه . وقد نص مشروع ميزانية ٦٦/٦٥ على أن ذلك الرقم يمثل زيادة قدرها ٩ مليون جنيه عن العام المالى ٦٥/٦٤ .

وحيث أن الأرقام المتاحة في الجدول السابق تمثل الزيادة في الانفاق على الدفاع والأمن والعدالة فإن ثمة تحفظاً حول مدى الدقة في نسبة كل الزيادة التي تشير إليها الأرقام السابقة إلى الزيادة في الانفاق على القوات المسلحة أولاً ، ثم مدى الدقة في نسبة كل الزيادة في هذا الانفاق إلى التدخل في اليمن . وبالنسبة للتحفظ الأول فإن المصادر الرسمية لم تترك شيئاً من أن « معظم هذه الزيادة ترجع إلى القوات المسلحة ارتفاعاً إلى مستوى المسؤوليات المحلية والقومية التي يوليها على جمهوريتنا المكان الطبيعي في الكفاح من أجل السيادة والتحرر ودعم السلام » (١) . وبالنسبة للتحفظ الثاني فإن مصدراً وثيق الصلة بالدوائر الرسمية كهيكل قد رد الزيادة الطارئة في أعباء الدفاع إلى ثلاثة أسباب : مجاراة التقدم العسكري الإسرائيلي - مواجهة آثار الانفصال - معارك اليمن (٢) . ولما كانت أول الأرقام الواردة في الجدول السابق (٦٣/٦٢) قد وضعت بعد الانفصال وقبل التدخل العسكري المباشر في اليمن ، فإنه يمكن الافتراض على نحو مبرر بأن الزيادة المبينة في هذا الجدول تستبعد مواجهة آثار الانفصال كسبب لها (٣) . كذلك فإنه لا يمكن الفصل بين السبب الأول (الذي يرجع إلى إسرائيل) والسبب الثالث (الذي يرجع إلى اليمن) وليس أدل على هذا التشابك من أن أحد الأوجه الرئيسية للزيادة في الانفاق العسكري كان ولا شك إنشاء فرق جديدة تحل محل الفرق العاملة في اليمن لمواجهة احتمالات الصدام مع إسرائيل (٤) .

ومما سبق يعتقد الباحث أنه يمكن باطمئنان اعتبار الأرقام الواردة في الجدول السابق معبرة عن الزيادة في الانفاق العسكري بسبب حرب اليمن ، بل أنه قد لا يخفى أن هذه الأرقام تعبر عن الحد الأدنى المتصور لهذا الانفاق حيث أنه من الواضح أن الأرقام الرسمية التي كانت تذكر للانفاق العسكري عادة ما كانت تقل عن الحقيقة ، وليس هذا افتراء بل هو بكل الدقة استناداً إلى أرقام رسمية أخرى ، فبينما قدر مشروع ميزانية

(١) الأهرام ٦٣/٦/٣٠ ، ص ٩ .

(٢) محمد حسين هيكل ، حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٢) ، في :

الأهرام ، ٦٤/١١/٢٧ .

(٣) لا يخفى بالطبع أن عملية عزل المتغيرات هنا عملية بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة حتى إذا توفرت أرقام أكثر دقة وتقصيلاً ولكن الغرض هو محاولة التوصل إلى أدق تقدير ممكن .

(٤) راجع : محمد حسين هيكل ، فكرت إسرائيل في القيام بغارة على قاعدة الصواريخ المصرية ، مرجع سابق .

٦٦/٦٥ ما يخص القوات المسلحة في هذه السنة المالية بـ ١٤٢ر٤ مليون جنيه كما سبقت الإشارة فإن عبد الناصر قد ذكر صراحة أن ميزانية القوات المسلحة في هذه السنة المالية قد وصلت إلى أكثر من ٢٠٠ مليون جنيه وأنها وصلت إلى ٢٢٠ مليون جنيه بإضافة مصانع الطائرات والصواريخ والمصانع الحربية (١) . ويتفق هذا الرقم تماماً مع الرقم الوارد بأحدى الدراسات البريطانية والتي قدرت ميزانية الدفاع المصري في العام ٦٦/٦٥ بـ ٢١٠ مليون جنيه مصري (٢) .

ويعني هذا أنه وفقاً للأرقام الواردة في الجدول السابق يمكن تقدير الزيادة في الانفاق العسكري المترتبة على التدخل المصري في اليمن كحد أدنى بـ ٣٣ر٩ مليون جنيه وذلك في الفترة التي تغطيها الدراسة في هذا الفصل (٣) . كما أن مسئول السياسة الخارجية في منتصف ٦٥ أي قبيل ذهاب عبد الناصر إلى جدة في أغسطس مباشرة كانوا مواجهين باستمرار الزيادة وفقاً لهذه الأرقام بـ ٩ مليون جنيه على الأقل . وفي الواقع أننا إذا أردنا استخدام الرقم المنسوب إلى كل من عبد الناصر والدراسة الغربية السابقة في ترشيح رقم الانفاق السابق على أساس نسبة تقريبية بين الرقم المذكور في الجدول لعام ٦٦/٦٥ ورقم عبد الناصر هي ٣ : ٤ فإن الرقم يقفز إلى ٤٥ر٢ مليون جنيه في الفترة التي ندرسها حالياً و ١٢ مليون جنيه كزيادة منتظرة للعام ٦٥ - ٦٦ . وربما تبدو التقديرات السابقة معقولة من زاوية اتفاقها مع أدنى التقديرات الغربية وفقاً لمستيفنز الذي قدر معدل الانفاق السنوي على التدخل بحوالي ١٠ - ٢٠ مليون جنيه سنوياً . فوفقاً لهذا المعدل سوف يتراوح الانفاق في فترة الدراسة في هذا الفصل بين ٣٠ و ٦٠ مليون جنيه (٤) .

(١) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

(٢) David Wood, The Armed Forces of African States, Adelphi Papers, No. 27, April 1966, P. 24.

(٣) حسبت الزيادة من العام المالي ٦٢ - ٦٣ إلى ٦٤ - ٦٥ وفقاً للنطاق الزمني في الفصل الحالي .

(٤) كذلك تتفق هذه الأرقام إلى حد بعيد مع تقدير هيكل للزيادة في أعباء الدفاع في نوفمبر ٦٤ بأنها قد بلغت منذ الانفصال (أي قبل التدخل المباشر في اليمن) ٥٠ مليون جنيه . انظر : هيكل ، حديث يتجدد عن العمل الداخلي ومشاكله (٢) ، مرجع سابق .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الأرقام تتفق إلى حد كبير مع الأرقام التي أعلنها عامر في مجلس الأمة في ٢٤ فبراير ٦٥ عن تكاليف الانفاق على التدخل في اليمن فقد ذكر أن هذه التكاليف قد بلغت حوالي ١٥ مليون جنيه سنوياً أي أنها بلغت في ثلاث سنوات ٤٥ مليون جنيه غير أن أرقام عامر تزيد على تقديرات الدراسة الحالية بالتكلفة التي أوردتها للانفاق على التدخل في اليمن بالعملة الصعبة وقدرها بحوالي ٦ ملايين جنيه خلال عامين ، أي يمكن القول تقريباً بأنها وفقاً له قد بلغت ٩ ملايين جنيه في الأعوام الثلاثة التي تناولها بالدراسة (١) .

وهكذا فإنه يمكن الانتهاء إلى أنه وفقاً للتقديرات الرسمية فإن رقم الانفاق على حرب اليمن في السنوات من ٢٦ - ٦٥ يدور حول ٤٥ مليون جنيه مصري و ١٠ مليون جنيه بالعملة الصعبة . ويعتقد الباحث أن هذا الرقم يصلح كمؤشر يفيد في الدراسة بغض النظر عن مدى دقته ويتضح ذلك من الاعتبارات التالية :

أولاً - في مقابل الاستخفاف الرسمي وشبه الرسمي بالتكاليف الاقتصادية للتدخل في المرحلة الأولى فإننا الآن أزاء أعباء وتكاليف محددة تذكر في أرقام رسمية .

ثانياً - بينما سادت في المرحلة الأولى النظرة إلى التدخل في اليمن كعملية عسكرية يمكن إحراز نصر حاسم فيها في وقت قصير نسبياً فإننا الآن - وكما سنرى تفصيلاً - أزاء حالة تجمد عسكري لا يبدو معها النصر الحاسم وشيكاً ، ولهذا الاعتبار العسكري أهميته الاقتصادية الفائقة لأنه يعني أنه ليس هناك بهذا المنظور احتمال لتوقف هذه التكاليف .

ثالثاً - لا يجب الاستخفاف بالأرقام السابقة حتى ولو كانت غير دقيقة ذلك أن الانفاق على التدخل في اليمن حتى وفقاً لهذه الأرقام كان يمثل عبئاً اقتصادياً كبيراً نسبياً بالنظر إلى طبيعة المرحلة الصعبة اقتصادياً التي كانت مصر تمر بها في هذه السنوات وهو الأمر الذي اعترفت به أعلى المصادر الرسمية بغض النظر عن تفسيرها لأسباب هذه الصعوبات (٢) .

(١) الأهرام ، ٦٥/٢/٢٧ . وقد ورد ستيفنز تقديراً لمسئول اقتصادي مصري كبير في ٦٩ لم يشر إلى اسمه قدر انفاق على حرب اليمن بالعملة الصعبة في السنوات الأولى بـ ١ مليون جنيه سنوياً بما يرتفع برقم عامر إلى حوالي ثلاثة أضعافه . انظر : Stephens, op. cit., P. 417.

(٢) انظر نص خطاب ذكرى محبى الدين رئيس الوزراء في مؤتمر الانتاج (٦٥/١٠/١٧) في : الأهرام ، ٦٥/١٠/١٨ ، ص ٧ - ٨ .

ومن التحليل السابق لا يصبح من المبالغ القول بأن التكاليف الاقتصادية لاستمرار التدخل المصري في اليمن قد أصبحت عاملاً ينبغي أخذه في الاعتبار بالنسبة لمسئولي السياسة الخارجية المصرية في إدارة هذا التدخل (١) . ولما كان حلم النصر العسكري الحاسم قد تبخر في أعقاب هجوم رمضان فإنه من المعقول الافتراض بأن الأثر المتصور للتكاليف الاقتصادية المشار إليها هو الدفع في اتجاه التسوية السياسية (٢) .

(ج) الضغوط المؤسسية : شهدت فترة الدراسة تطورات سياسية داخلية هامة ، ففي ٢٣ مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت الذي أنهى تجربة مجلس الرئاسة ونص على وجود مجلس الأمة ، وفي نفس اليوم عين عامر نائباً أول لرئيس الجمهورية استناداً إلى نص المادة ١١٠ من الدستور ، وفي يوم ٢٥ مارس أعلن التشكيل الوزاري الجديد برئاسة علي صبري والذي تولى محمود رياض فيه وزارة الخارجية بينما أصبح د . محمود فوزي نائباً لرئيس الوزراء يشرف على وزارتي الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية وفي اليوم التالي عقد مجلس الأمة أول جلساته (٣) .

وهكذا فإننا أزاء عدة موضوعات تستوجب النقاش بالنسبة لموضوع الدراسة أولها مناقشة مدى انطباق التحليل السابق الخاص بدور مجلس الرئاسة (في الفترة التي استمر قائماً فيها ولو نظرياً حتى ٢٢ مارس ٦٤) ، ودور مجلس الوزراء (خاصة في ظل الدستور الجديد الذي نص على مشاركة الحكومة لرئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة) (٤) ودور وزارة الخارجية (خاصة على ضوء تغير المسئول المباشر عنها) ، ودور المؤسسة العسكرية (في إطار تصاعد سلطات عامر دستورياً) . أما الموضوع الثاني فهو مناقشة الدور المحتمل لمجلس الأمة بالنسبة لموضوع

(١) يقول حمروش عن هذه الفترة أن عبد الناصر كان حريصاً على ألا يتحول تأمين الثورة (البنية) إلى نزيف يستنزف جهد مصر الاقتصادي . حمروش . مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) انظر رأياً متفقاً في : Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., P. 55.

(٣) راجع الدستور المؤقت الصادر في ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، وبصفة خاصة الباب الرابع الخاص بنظام الحكم . وانظر الأهرام ، ٦٤/٣/٢٦ - ٢٤ .

(٤) راجع : م ١١٣ من دستور مارس ١٩٦٤ . وقارن وضع المجلس التنفيذي في إعلان الدستوري لعام ٦٢ في : ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

الدراسة ، وأخيرا مناقشة دور الاتحاد الاشتراكي الذي استمر وجوده في هذه الفترة دون تغييرات أساسية .

وبداية فانه يمكن استبعاد كلا من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية من النقاش لعدم وجود أية دلائل في المصادر التي استندت اليها الدراسة على تغير التحليل الذي سبق للدراسة أن قدمته بشأن دورهما (١) ، كذلك يمكن استبعاد الاتحاد الاشتراكي من النقاش أيضا وذلك على الرغم من أن عمليات بنائه كانت قد قطعت شوطا زمويا يعتد به في ذلك الوقت ، ومن تغييرات تمت في أمانته العامة في ديسمبر ١٩٦٤ ، إذ ليس هناك خلاف كبير - أن كان هناك على الإطلاق - في أن الاتحاد الاشتراكي ظل يعمل أساسا كأداة للتعبئة السياسية تفتقد الكثير من الفاعلية الجماهيرية (٢) .

وهكذا لا يبقى موضوعا للتحليل سوى المؤسسة العسكرية ومجلس الرئاسة ومجلس الأمة ، وبالنسبة للمؤسسة العسكرية لم تشر أي من مصادر الدراسة في هذا الموضوع إلى وجود أبعاد للعلاقة بين قيادة المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية تختلف عن التحليل العام المقدم في الباب الأول من الدراسة خاصة وأن الموقف المرتبط بالفترة السابقة مباشرة على تصعيد التدخل الذي كانت مكانة عامر فيه موضع تهديد حقيقي في نوفمبر ٦٢ قد انتهى بعد ذلك . بل لقد قنن النفوذ السياسي لعامر دستوريا بمنصب النائب الأول لرئيس الجمهورية في مارس ٦٤ . وهكذا فانه ليس ثمة دليل متاح على ضغوط مارستها المؤسسة العسكرية بخصوص التدخل في اليمن لأسباب داخلية وتبقى الضغوط المستمدة من مجريات القتال ذاتها وسياقها الطبيعي في الجزء التالي من هذا البحث الخاص بالجمهورية العسكرية .

وبالنسبة لمجلس الرئاسة يجب أن نتذكر أن الفترة التي استمر يعمل فيها في فترة الدراسة الحالية وهي الفترة التي أعقبت هجوم رمضان

(١) خاصة وأن وضع المادة ١٣ من دستور ٦٤ في الإطار العام للدستور يظهر أنها لا تمثل أي أساس بالطابع الرئاسي لنظام الحكم . انظر : المرجع السابق ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) على الرغم من أن هذا الاستنتاج لم يصعد موضع خلاف في مصر فإن دراسة الأستاذ حشوش بهذا الصدد جديرة بالإشارة . راجع : حشوش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ . انظر أيضا :

Dawisha, Egypt in the Arab world, op. cit., pp. 120-1. Kerr, The United Arab Republic, The Domestic, Political and Economic Background of Foreign Policy, op. cit., pp. 196-9.

ولنقل ابتداء من إبريل ٦٣ وحتى مارس ٤٦ كانت هي فترة المناقش التدريجي لنشاطه ، وبلغه أكثر تعديدا فقد ناقش مجلس الرئاسة موضوع اليمن في الفترة من بداية التدخل العسكري المباشر وحتى نهاية مارس ٦٣ أي في ستة شهور في ثلاثة عشر اجتماعا بمعدل حوالي اجتماعين شهريا بينما ناقش نفس الموضوع في الفترة من إبريل ٦٣ وحتى مارس ٦٤ أي في سنة كاملة في اجتماع واحد . ولا يعكس هذا أي تدهور في اهتمام مجلس الرئاسة باليمن ولكنه يعكس تدهورا شديدا في انتظام المجلس في عقد جلساته ، ففي الفترة الأولى كان العدد الكلي للاجتماعات المجلس ١٦ اجتماعا بينما كان للعدد الكلي في الفترة الثانية ثلاثة اجتماعات (١) . ولا يمكن لاحد أن يتصور إذن تأثيرا من أي نوع لمجلس الرئاسة كمؤسسة على إدارة التدخل في اليمن في السنة الأخيرة من حياته من خلال الاجتماع الوحيد الذي عقده بهذا الصدد .

ومع ذلك فقد تقتضى الدقة الإشارة إلى ما قيل عن معارضة كل من كمال الدين حسين والبغدادي عضوي المجلس بصفتها الشخصية لاستمرار التدخل في اليمن ، وقد سبقت الإشارة إلى المكان الهامشي الذي احتله موضوع اليمن في خلاف كمال الدين حسين مع عبد الناصر ، أما بالنسبة للبغدادي فيروى أنه انتهز فرصة زيارة عبد الناصر له في يوليو ٦٣ قبل سفره إلى الخارج وتحدث إليه عن وجوب الخروج من اليمن وشبهها له بأسبانيا بالنسبة لنابليون ، « فقد كانت سببا في كسر شوكتها واضعافه مما أدى إلى هزيمته في روسيا » (٢) ، ومع ذلك فإن ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن التدخل في اليمن قد شغل مكانا في خلاف البغدادي مع عبد الناصر لا يختلف كثيرا عن ذلك الذي شغله في خلاف كمال الدين حسين معه ، ويؤكد هذا نص استقالة البغدادي في ١٦ مارس ١٩٦٤ (٤) . وعلى أية حال فقد ظهرت التنظيمات السياسية الجديدة في مارس ١٩٦٤ وقد اختفى منها كل من البغدادي وكمال الدين حسين .

(١) بالنسبة للمعلومات الخاصة ببحث المجلس لموضوع اليمن من عدمه فهي مستمدة من التصريحات الرسمية عن اجتماعات المجلس في جريدة الأهرام في الفترة من ٦٢/٩/٣٠ إلى ٦٤/٣/٢٤ .

(٢) نقلا عن : سامي جوهر . مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٣) ليس هناك حرف واحد عن اليمن في هذه الاستقالة وهي تدور أيضا حول خلاف على نظام الحكم وبصفة خاصة حول تجاهل تطبيق مبدأ القيادة الجماعية . انظر نصها في : المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

وتبقى في النهاية مناقشة الدور المحتمل لمجلس الأمة بهذا الخصوص وهو أول سلطة تشريعية منتخبة تشهدها مصر منذ بدأ تدخلها في اليمن ، وسوف يواجه الباحث في هذه المناقشة باتجاهين في التحليل أولهما يبدو متسقاً مع الفكرة الشائعة عن دور السلطة التشريعية في مصر بعد ١٩٥٢ ، ويرى أن هذه السلطة كانت تخضع للسلطة التنفيذية ، وأن مجلس ١٩٦٤ لم يمثل اختلافاً عن ذلك الاتجاه العام كمؤيد لسلطة تنفيذية مهيمنة يدها بمظهر للشرعية الدستورية ، وكانت فعاليتها في التأثير على السياسات في حدها الأدنى عموماً وتافهة في قطاع السياسة الخارجية بنوع خاص (١) .

أما الاتجاه الثاني في التحليل فيمثل دكمجيان وهو يقدم تحليلاً لمجلس ١٩٦٤ بصفة خاصة يختلف إلى حد كبير عن التحليل السابق ، فقد تتبع دكمجيان عدة علامات اعتبرها مؤشرات على الأهمية المتزايدة للسلطة التشريعية ابتداءً من ١٩٦٤ ، وقدم تحليلاً لوظيفة مجلس ١٩٦٤ انتهى منه إلى أنه قد عمل كفئة توصيل بين الشعب والقيادة ولكن في اتجاهين وليس في اتجاه واحد وكصمام أمن وأداة لتعليم الشعب ، مع تحفظ مؤداه وجود حدود واضحة على انغماس المجلس في الشؤون العسكرية والخارجية حتى على مستوى المناقشة ، ومع ذلك فقد أثر المجلس على نحو متزايد في تشكيل السياسة على المستوى الداخلي ، وحتى عندما كان المجلس « يهتم كالمسؤول الأعلى » فقد كان يفعل ذلك بعد نقاش مستفيض ، وهكذا انتهى دكمجيان إلى أن المجلس قد مثل توسيعاً حذراً تدريجياً لنخبة صنع القرار الأصلية الصغيرة ، وأشار إلى أن عبد الناصر نفسه كان حريصاً بوضوح على تقوية السلطة التشريعية بأحاديثه إليها في جلسات مغلقة والاجابة على أسئلة الأعضاء (٢) .

ولا يجب النظر إلى التحليل السابق باستخفاف لثلاثة اعتبارات على

(١) Dawisha, op. cit, PP. 117-8. Kerr, op. cit., P. 196.

Dekmejian, op. cit., PP. 154-66.

(٢) راجع :

وفي الواقع أننا إذا أخذنا بتصريحات عبد الناصر فهي تؤيد رأي دكمجيان تماماً ، فقد أشار عبد الناصر إلى أنه كان يملق من أول يوم آملاً كبيرة على هذا المجلس (كلمة عبد الناصر في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي (٦٥/٢/٢٥) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ١٦٠) والى أنه ينتج مناقشات المجلس (ص ١٢٦) وأكد على ضرورة إرساء تقاليد الديمقراطية السليمة بحيث تعطى الفرصة دائماً للرأي المعارض ولا تتم الموافقة على أي شيء بالإجماع على الإطلاق (ص ١٦٥) .

الأقل أولها أن الطابع بالغ الجدية لدراسة دكمجيان المشار إليها تجعل المرء يتردد كثيراً قبل أن يستبعد دون نقاش أيًا من تحليلاتها ، والاعتبار الثاني أن « كر » ، وأن اتفق مع القائلين بعدم تأثير أي من المجالس التشريعية بعد الثورة على السياسة العامة بدرجة كبيرة فإنه قد استثنى مجلس ١٩٦٤ بصفة خاصة على أساس أنه قد شهد عدداً من المناقشات الحية في عدد من المسائل الداخلية وإن لم يصل إلى حد أن مثل تحديداً ملحوظاً لوجهات نظر عبد الناصر ومجلس وزرائه (١) . والاعتبار الثالث أن أحد العلامات الهامة التي أفضت بدكمجيان إلى التحليل السابق هي دور المجلس فيما يتعلق بالتدخل في اليمن بصفة خاصة ، فبينما وصف دكمجيان كل العلامات لتزايد أهمية مجلس ١٩٦٤ بأنها ليست على وجه الدقة مسائل سياسية كإزمة التمويل والتعليم العالي فإن المجلس قد تعرض لموضوع حساس سياسياً في فبراير ٦٥ حين قدم عامر تقريراً تفصيلياً عن التدخل في اليمن في جلسة سرية . ويرى دكمجيان أنه بغض النظر عما قيل في هذه الجلسة فإنها قد تضمنت نقطتين توضحان الأهمية المتزايدة للسلطة التشريعية ، الأولى أنه على الرغم من بعض المعارضة فقد نجح الأعضاء في الحصول على الموافقة على إعلان جزء كبير من تقرير عامر وهو ذلك الذي يتضمن الانفاق والحسائر ، والثانية أن مجرد تقديم تقرير تفصيلي للأعضاء في هذا الموضوع يظهر استعداد القيادة لاشراك الأعضاء في المعلومات التي تعطيهم أحساساً بالأهمية (٢) .

وسوف نحاول تتبع نشاط المجلس في موضوع اليمن بالذات في فترة الدراسة بهدف أن نتبين مدى الدقة في كل الآراء السابقة ، وهناك أربعة مواقف محددة تناول فيها هذا الموضوع :

أولاً - بحث المجلس برنامج الحكومة في أبريل ٦٤ ، وقد ورد في نص تقرير اللجنة المختصة تأييد كامل لموقف الحكومة من الثورة اليمنية وإشادة هائلة بدور القوات المسلحة بهذا الصدد لا كتعبير عن شعور المجلس فحسب « بل عن شعور اجماع شعبنا الذي يملؤه الفخر والاعتزاز بقدره فواتنا المسلحة » (٣) .

Kerr, op. cit., p. 196.

(١)

D. kmejian, op. cit., p. 158.

(٢)

(٣) تقرير لجنة بحث برنامج الحكومة في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، مدد الانقضاء العادي الأول ، مضبطة الجلسة الخامسة (٦٤/٤/١٣) ص ١٥١ .

ثانيا - موافقة لجنة الدفاع بالمجلس في ٢١ يونيو ٦٤ على اقتراح قدمه أحد أعضائها (١) بالسفر الى اليمن لزيارة القوات المصرية والتعرف على طبيعة المعركة التي تواجهها (٢) في اليمن وليست هناك اية معلومات حول هذه المبادرة وهل هي مبادرة فردية أم تتجاوز ذلك . ولكن ايا كان الامر فقد انتهت هذه المبادرة بزيارة وفد من لجنتي الدفاع والشؤون العربية الى اليمن في يوليو ١٩٦٤ ، وكانت هذه الزيارة ولا شك فرصة لنقل الصورة الواقعية لما يجري في اليمن الى القائمين بالزيارة (٣) ، وفي هذه الزيارة مثلاً عرف أعضاء الوفد من القيادات العسكرية المصرية العوامل التي تحدد ولايات بعض القبائل (٤) ، واستمعوا الى بعض الآراء الناقدة لإدارة التدخل المصري من بعض الضباط المصريين أنفسهم (٥) .

ثالثاً - في البيان الذي ألقاه عبد الناصر أمام المجلس بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثاني في ١٢ نوفمبر ٦٤ تحدث عن الزيادة في التزامات الدفاع بسبب اليمن وعن المبالغات بهذا الصدد كتقدير الانفاق على اليمن بألف مليون دولار ، وكذلك تقدير حجم الخسائر البشرية بعشرة آلاف قتيل . وأعلن أنه لن يذكر الأرقام الصحيحة علناً وأن عامر سوف يجتمع مع أعضاء المجلس في جلسة سرية ليتحدث معهم في هذه الموضوعات ، ويجيب على كل الاسئلة التي يريدون طرحها بالنسبة لليمن حتى يقضى على كل ما يقال من كلام ، وذكر أنه يعتبر أن من حق المجلس ان يعرف مايتعلق بهذا الموضوع (٦) . وفي ٢٤ فبراير ٦٥ عقدت هذه الجلسة (٧) .

(١) محمد كمال عبد الحميد .

(٢) الأهرام ، ٦٤/٦/٢٢ .

(٣) انظر نشاط الوفد في : فؤاد سعد ، تقرير من اليمن - ١ - أول محاولة لمجلس الأمة سمياً وراء سلسلة من التقارير على الطبيعة ، في : الأهرام ٦٤/٨/٣ ، ص ٣ .

(٤) انظر رواية أحد أعضاء الوفد عن هذه الزيارة في : عبد الصمد محمد عبد الصمد من أسرار الحكم قبل ثورة التصحيح - ١٧ - معلومات خاطئة زجت بالجيش المصري في حرب اليمن ، في : التعاون السياسي ، جريدة أسبوعية تصدر عن مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ٧٦/١١/٧ ، ص ٥ . وذلك مع الحذر الشديد من المعلومات غير الصحيحة الواردة في هذه السلسلة فضلاً عن الانحياز في التحليل والسخرية غير اللائقة باليمن ولوردها وشعبها .

(٥) عبد الصمد محمد عبد الصمد ، من أسرار الحكم قبل ثورة التصحيح - ١٨ - للذبح الوحشية ، في : التعاون السياسي ، ٧٦/١١/١٤ ، ص ٥ .

(٦) بيان عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة ، دور الانعقاد العاشر الثاني ٦٤/١١/١٢ ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٧) لاحظ الفترة الطويلة التي انقضت بين الاقتراح وتنفيذه .

وقد ألقى فيها عامر بياناً أشار فيه الى الظروف السياسية التي مسبقت قرار التدخل العسكري ، وإلى التأثيرات الايجابية عربياً لهذا القرار سواء من الناحية السياسية أو الاستراتيجية ، وكذلك الى الفائدة الايجابية التي نتجت عن التدخل بالنسبة للقوات المسلحة بالذات (١) ، كما قدم عرضاً تفصيلياً للعمليات العسكرية ثم ختم حديثه بتناول ثلاثة موضوعات هي العلاقات بين السعودية واليمن والموقف الداخلي في اليمن واحتمالات المستقبل (٢) . وتلت ذلك مناقشات أشارت المعلومات التي نشرت عنها الى أنها تناولت تفاصيل العمليات العسكرية ، كما تناولت تكاليف العملية في الأرواح والناحية المادية ، وقيل إن المجلس قد أبدى اهتماماً كبيراً بهذا الأمر ، وأن الاتجاه الغالب في المناقشة كان يرى بعدم تعارض بعض المعلومات التي أعلن عنها مع السرية العسكرية بحيث يمكن اطلاع الشعب عليها « لدحض التهاويل التي كانت القوى المعادية تروج لها » ، ولذلك فقد أعلن السادات رئيس المجلس في ذلك الوقت « أن الأمانة العامة سوف تعلن اليوم (٢٤ فبراير) الأرقام التي أدلى بها المشير عامر عن خسائر القوات العربية في اليمن » (٣) . ومع ذلك فإن هذه الأرقام لم تعلن إلا بعد أن وجه العضو علوى حافظ سؤالا الى عبد الناصر في اليوم التالي من مناقشاته مع أعضاء المجلس على شكل هيئة برلمانية ، وكان السؤال يتعلق بمدى سرية البيانات التي ذكرها عامر وعما إذا كان من الممكن « أن تسمع قوى الشعب العاملة نسبة كبيرة من هذه البيانات لتبديد ما علق بأذهانها من المصادر الماثرة والاشاعات والاذاعات المغرضة » ، وقد رد عبد الناصر باعتقاده بإمكانية اذاعة كل هذه البيانات عد الجزء الخاص بعدد القوات وانتشارها والخطط العسكرية ، وذكر أن السادات سينشر جزءاً منها بعد الحديث مع أعضاء المجلس في الموضوع (٤) . وفي ٢٧ فبراير بادر الأهرام - وليس المجلس - بنشر الأرقام الخاصة بالخسائر البشرية والتكاليف المادية (٥) .

(١) انظر ، كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ص ٢٤٩ - ٢٥٥ .

(٢) انظر الملخص الذي عرضه الأهرام لبيان عامر بما فيه الجزء السياسي المشار اليه في الهامش السابق في عدد ٦٥/٢/٢٧ .

(٣) الأهرام ، ٢٥ و ٦٥/٢/٢٧ .

(٤) كلمة عبد الناصر في الاجتماع الذي عقده مع أعضاء الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي والمناقشات التي تلتها (٦٥/٢/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ١٨٧-١٨٨ .

(٥) حددت الخسائر البشرية في ذلك الوقت بأنها ١٦٠٧ شهيد بينهم ١٠٥ من

وفي محاولة تبين مدلول هذه الجلسة السرية يجب أن نتسدر
عبد الناصر هو الذي يادر بالدعوة إليها ، وإن المجلس قد أصدر بعدها
مرارا وارجحا لا لبس فيه بتأييد العملية والاشادة الكبيرة بكل من عبد الناصر
وعامر والقيادات العسكرية المصرية في اليمن ، كما طالب المجلس في
القرار « بأن تستمر القوات العربية في اليمن في اداء دورها الطليعي
والبطولي وفي مساعدة شعب اليمن الشقيق من اجل الحرية والتقدم طالما
كان ذلك متفقا مع رغبة الشعب اليمني وحكومته ولازما لحماية الثورة
الشعبية اليمنية » (١) ومع ذلك فانه قد لا يكون من المبالغة أن نعتبر هذه
الجلسة دليلا محدودا على تزايد أهمية المجلس باعتبار اشراكه في
المعلومات الهامة على الأقل . وقد كان عبد الناصر - أو عامر - يستطيع
اعلان هذه الارقام مباشرة للرأي العام ، وقد فعلها عبد الناصر بالفصل
مرة سابقة (٢) بل انه يمكن القول بان هذه الجلسة قد اسست سابقة كان
ممكننا ان نقضى الى مزيد من أهمية المجلس فيما بعد ، خاصة وإن عبد الناصر
قد كرر هذه السابقة وإن يكن بشكل اخر عندما تحدث الى المجلس في ٦
مايو ٦٥ على شكل هيئة برلمانية في جلسة مغلقة ، وفي هذه الجلسة « كان
وقوفه طويلا عند اليمن والموقف فيها سياسيا وعسكريا » . وفي هذه المرة
لم يطرح رأى العام على أية تفاصيل تتعلق بالموضوع (٣) . ومن ناحية
أخرى فإن كل الملابس التي احاطت بالجلسة السرية للمجلس بما فيها
مبادرة عبد الناصر باقتراح عقدها يصلح مؤشرا على وجود قلق في اوساط
المجلس بخصوص موضوع اليمن (٤) .

رابعا - في ٢٣ يوليو ٦٤ وقع عبد الناصر والسلال اتفاقا للتنسيق

الضباط و ١٥٠٢ من الجنود كما حددت ارقام التكاليف الاقتصادية على النحو السابق
انظر : الامرام ، ٦٥/٢/٢٧ .

(١) الامرام ، ٦٥/٢/٢٥ ، ص ١١ .

(٢) انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السادس (٦٢/١٢/٢٣) مرجع سابق .

ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) تحدث عبد الناصر في هذه الجلسة عن العمل الداخلي ونشر حديثه بهذا الشأن

(حديث عبد الناصر للهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي (٦٥/٥/١٦) ، في :

مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ - ٣٩٩) ثم عن العمل

العربي والدولي ولم تشر أية تفاصيل بشأنه . انظر الموجز القصير الذي لا يتجاوز رؤوس

الموضوعات في : الامرام ٦٥/٥/١٧ .

(٤) وهي تصلح أيضا مؤشرا على وجود نفس القلق في اوساط الرأي العام خاصة

وإن ذلك قد أشير اليه بعبارة غير مباشرة أكثر من مرة .

بين البلدين (١) وفي ١٦ نوفمبر نظر المجلس الرسالة الموجهة من رئيس
الوزراء والمرفقة بقرار رئيس الجمهورية بالموافقة على الاتفاق ووافق على
احالته الى لجنة الشؤون العربية (٢) وفي يوم ١٨ نوفمبر عرض رئيس
لجنة الشؤون العربية (٣) تقرير اللجنة عن الاتفاق (٤) ، وقد خلصت
اللجنة الى أهمية الاتفاق استنادا الى مسئولية العمل الثوري وضرورة
التعاون المصري اليمني ، وانتهت الى مطالبة المجلس بالموافقة عليه ، وبعد
ذلك سدل المجلس الاعضاء عما اذا كانوا يرغبون في مناقشة موضوع
هذا الاتفاق أولا ام يرون تلاوة تقرير الاتفاقية الخاصة بانشاء قيادة
سياسية موحدة بين العراق و ج .ع .م ثم يناقش الموضوعان معا على ان تكون
الموافقة على كل منها على حدة فاعلن ثلاثة اعضاء عن رغبتهم في مناقشة
كل اتفاقية على حدة (٥) ، وبعد ذلك بدأت مناقشة اتفاقية التنسيق مع
اليمن وتحدث فيها اثنا عشر عضوا باستثناء مقرر لجنة الشؤون العربية
الذي تحدث أكثر من مرة لتوضيح بعض النقاط المتعلقة بالتقرير ، وقد تحدث
ستة منهم مؤيدين للاتفاق بكلام واضح لا لبس فيه يصل احيانا الى حد
المبالغات الانشائية المعهودة في هذه المناسبات ، وكذلك مؤيدين في هذا
السياق لكل الابعاد المرتبطة بالتدخل في اليمن (٦) وتحدث أحد هؤلاء
الاعضاء في موضوع لا علاقة له بالاتفاق (٧) أما الخمسة الباقون فقد
اثاروا بصورة أو بأخرى تحفظات على موضوع الاتفاقية يمكن ان تستخلص
من بعضها على الأقل : بعض مؤشرات لعدم الرضى على الابعاد المتعلقة بالتدخل
في اليمن ، ويمكن ترتيب هذه التحفظات بشكل شبه تصاعدي على النحو
التالي :

اعرب ابو زيد يوسف عبد السلام عن الرغبة في ان يقر الشعب
اليمني الاتفاق بواسطة ممثليه كما يفعل شعب مصر ولما اوضح له رئيس

(١) انظر نصه في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانقاد
العادي الثاني - المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية (٦٤/١١/١٦) ، ملحق رقم (١) .
ص ٦٩ - ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٣) الدكتور فؤاد محيي الدين .

(٤) انظر نصه في : المرجع السابق ، ص ٤١٠ - ٤١٢ .

(٥) علوى حافظ ومحمود أبو وافية ومصطفى كامل مراد .

(٦) عبد الفتاح عزام ورشاد الشبراخيم وحافظ بدوي ودرويش محمد وفكري
الجزار وبنداري على سالم .

(٧) محمد حافظ سليمان . وكان يبدي وجهة نظره في امكان وصف بعض آيات
القرآن بالثورية تعليقا على اعتراض قيل بهذا الصدد .

المجلس ان الشعب اليمني اقره بوسيلته الدستورية قال « ان كان الامر كذلك فاننا نبارك هذه الوحدة ونتمنى للامة العربية كلها وحدة شاملة » .
وانار مصطفى كامل مراد بطريقة غير مباشرة مسألة عدم وضع مثل هذه الاتفاقيات عادة موضع التنفيذ ، وابدى محمود ابو وافية ملاحظة عن انشائية تقرير اللجنة الذي لم يتعرض لمواد الاتفاق لا بالتعليق ولا بالتفسير واقترح على المجلس اعادة الاتفاق الى اللجنة لاعادة بحثه ، وسال احمد القصبي عن الاساس الذي بنيت عليه المادة العاشرة من الاتفاق التي تحمل فقرتها الاولى مصر بـ ٩٠٪ من ميزانية مجلس التنسيق المشترك بينما تتحمل اليمن بـ ١٠٪ فقط ، وطالب علوى حافظ وزير الخارجية باعلان حجم القروض التي قدمتها مصر الى اليمن حتى تلك اللحظة ، وكذلك حجم القروض التي قدمتها لها الدول الاخرى ، وقد قوطع علوى حافظ من اعضاء المجلس ورد عليه رئيسه بأن التساؤل عن قروض منحت لدولة من دول اخرى تدخل لا يصح في شئونها ، وبعدم اختصاص وزير الخارجية بموضوع القروض المصرية لليمن ، وأشار الى ان وزير العلاقات الثقافية الخارجية حسين خلاف على علم بالموضوع ويمكن ان يستوضح عنه فيما بعد (١) حيث ان الموضوع غير مرتبط بموضوع الاتفاقية ، وعلق علوى حافظ بأنه « حيث اننا سندفع ٩٠٪ من ميزانية المجلس المشترك فيهما ان نعرف حجم القروض التي قدمناها حتى الآن » (٢) .

وبعد المناقشة جرى التصويت على الاتفاقية فحصلت على موافقة اجماعية (٣) . ومن الواضح ان هذه الحالة الاخيرة لتعرض المجلس لموضوع

(١) لم يكن موجودا في الجلسة ولم يستوضح فيما بعد .

(٢) كان علوى حافظ قد طالب في بداية كلامه بوقوف المجلس تحية لشهداء مصر لليمن ورد عليه رئيسه بان الوقوف يكون للحداد ولم يظهر ذلك في المضبطة . انظر : الأهرام ، ٦٤/١١/١٩ ، ص ٧ . ويبدو أن دوائر القيادة المصرية كانت حساسة بنوع خاص لهذه المسألة . وقد سبق لمجدي حسين ان طالب في ٣٠ مارس ٦٤ بنفس الشيء بعد ان وقف المجلس حدادا على شهداء غارة بريطانية على اليمن في ذلك الوقت ، ولكن رئيس المجلس رد عليه بأن الامر المعروض خاص بشهداء الاعتداء البريطاني فقط ، ولما طالب العضو بانتهاز اول فرصة للوقوف حدادا على شهداء اليمن رد عليه رئيس المجلس بأن شهداء اليمن محل كل تكريم وتقدير « وما يريد السيد العضو محل اقتراح آخر وقد وافق المجلس على الاقتراح المقدم كما هو (يقصد الحداد على شهداء الغارة البريطانية) ولا يمكن التعقيب على قرار المجلس » . انظر : مضابط مجلس الامة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر (٦٤/٣/٣٠) ، ص ٧٨ .

(٣) مضابط مجلس الامة - الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العاشر الثاني ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ - ٤٢٤ .

يتصله بالتدخل في اليمن هي اوضح الحالات التي يمكن ان يستمد منها وجود معارضة داخل المجلس لهذا التدخل بصورة او باخرى ، ففي هذه الحالة ليس هناك شك في اهتمام عضوين على الاقل (علوى حافظ واحمد القصبي) بالنكاليات الاقتصادية للتدخل ، وان احدهما قد عبر عن اهتمامه هذا بشكل يؤكد الدور الرقابي للمجلس (علوى حافظ) كذلك فان التحفظات التي اوردها الاعضاء الثلاثة الآخرون كانت واضحة وان صيغت في شكل غير مباشر . وفي الواقع انه لا يجب الاستحقاق بدلالة مثل هذه المناقشة ، صحيح ان عدد الذين اشتركوا فيها خمسة فحسب وصحيح ان مضابط المجلس تشير الى « ضجة » قاطعت اكثر هؤلاء الخمسة صراحة (علوى حافظ) مرتين اثناء حديثه ، ولكن قد لا يكون هناك اختلاف كبير على انه بالنظر الى طبيعة النظام السياسي في ذلك الوقت فان لنل هذا النوع من المعارضة عادة وزنه النسبي وقد تجدر الإشارة الى ان المجلس قد ناقش في مايو ٦٤ اتفاقية شبيهة للتنسيق مع العراق دون أن تظهر أية تحفظات في المناقشة فضلا عن اقتصار المناقشة على سبعة اعضاء في مقابل اثني عشر عضوا في حالة اتفاقية اليمن (١) . وهكذا فان الباحث يمكن ان ينتهي الى ان المجلس قد مارس في اطار دوره المحدود ضغوطا ربما تكون قد اسهمت في اتجاه مسئول السياسة الخارجية الى التسوية خاصة وان المجلس يجب ان ينظر اليه كمؤشر على الرأي العام .

★ ★ ★

ولعله ليس من المبالغة في نهاية هذا الجزء ان ننتهي الى ان الضغوط الداخلية في هذه المرحلة لا يمكن مقارنتها بمثيلاتها في المرحلة السابقة وانه قد توفر لها مجتمعة وزن اسهم - ولا شك - في صنع أو على الاقل تعزيز الاتجاه الى التسوية .

٢ - التجرد العسكري :

يمكن تعريف التجرد (٢) بأنه مرحلة من مراحل تطور صراع ما لا يكون لاحد طرفيه فيها القدرة على قهر الآخر سواء على نحو مطلق أو بدون التعرض لخسائر غير مقبولة ، وثمة شواهد قوية على ان هذا الوضع قد ساد الصراع اليمني في اعقاب هجوم رمضان وبصفة خاصة

(١) انظر : مضابط مجلس الامة - الفصل التشريعي الأول - دور الانعقاد العاشر الأول - مضبطة الجلسة الثانية عشرة (٦٤/٥/٢٧) ، ص ٤٠٩ - ٤١٦ .

(٢) Stalemate.

ابتداء من ٦٤ ، وهو وضع يمكن ان يرد الى قدرة المقاومة الملكية على الاستمرار استنادا الى الدعم الخارجى المتزايد ، وقد انعكست حالة التجمد على ادراك القيادة المصرية فاعترفت بها من ناحية ، واثرت ذلك على طريقتهما فى ادارة التدخل من ناحية اخرى . ويوضح هذا الجزء كافة هذه الابعاد .

(١) مظاهر التجمد العسكرى : تمثلت هذه المظاهر لا فى استمرار عدم القدرة من جانب القوات المصرية - الجمهورية على انزال هزيمة نهائية بالمليين - وعدم قدرة هؤلاء بالطبع على انزال الهزيمة بحصومهم ، ولكن فى تزايد ملحوظ للقوة النسبية للملكيين الامر الذى انعكس فى زيادة معدل عملياتهم واشتداد حدتها فى بعض الاوقات ، وقد سبقت الاشارة فى تقسيم هجوم رمضان الى أنه لم يكسب سوى وقت قصير على النجاح الكبير الذى حققه هذا الهجوم حتى استؤنفت عمليات المقاومة الملكية ، وان اول اشارة معلنة لهذا قد جاءت فى اواخر مارس واول ابريل ٦٣ . وفيما بعد وطيلة فترة الدراسة أصبح من الواضح ان هناك نموذجا راسخا للتجمد العسكرى : عمليات للمقاومة الملكية تصدها القوات المصرية والجمهورية احيانا وتسلوها احيانا اخرى بعمليات تأديبية وحيانا ثالثة بعمليات هجومية واسعة ويتم ذلك فى كل الاحوال بدرجات مختلفة من النجاح ولكن النتيجة النهائية فى كل حالة تبقى ثابتة لا تتغير وهى عدم القضاء على المقاومة الملكية بنصر حاسم ومن ثم استئناف هذه المقاومة قبل مضي وقت طويل وربما بدرجة اشد .

وباستثناء العمليات التى سبقت الاشارة اليها فى اواخر واول ابريل ١٩٦٢ ثمة شك قليل - على الرغم من ادعاءات الملكيين بعكس ذلك - فى ان الامر قد استغرق منهم طيلة شهرى ابريل ومايو على الاقل حتى يفيقوا من آثار هجوم رمضان وينظموا صفوفهم للمقاومة من جديد (١) . وفى يونيو ٦٣ أصبح واضحا ان عمليات المقاومة قد استؤنفت بمعدل يعتد به ، ونحدثت الصحف المصرية عن خمس محاولات للتسلل على الاقل جرت فى هذا الشهر (٢) وادعى الملكيون انهم استولوا على عدد من المواقع لعل أهمها الحزم (٣) ، وحاصروا عددا آخر لعل أهمها حجة وعمران (٤) .

(١) راجع الأهرام فى هذه الفترة وانظر Schmidt, op. cit., P. 169-70.

(٢) راجع الأهرام فى يونيو ١٩٦٣ .

(٣) التى دخلتها القوات المصرية فى هجوم رمضان .

(٤) Wenner, op. cit., p. 110.

وابتداء من يوليو ٦٣ أصبح لدينا مصدر محايد لتتبع العمليات العسكرية فى اليمن وهو تقارير بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى اليمن ، وقد اشار تقرير الامين العام عن عمل البعثة فى شهرى يوليو - اغسطس ٦٣ الى استمرار عمليات المقاومة الملكية واستمرار النشاط المصرى العسكرى ضدها ، وأشار بصفة خاصة الى عدم وجود تناقص فى القتال فى منطقة صعده وعقب على ذلك بان الموقف قد تدهور « الى المدى الذى قد تصبح معه عملية المراقبة فى هذه المنطقة بواسطة البعثة غير عملية (١) » . وقد تضمن تقرير الامين العام عن عمل البعثة فى شهرى سبتمبر - اكتوبر ٦٣ تقييما للخريطة العسكرية فى اليمن حتى ذلك التاريخ ، فاكده ان جنوب اليمن الذى حدده بأنه الاقليم الواقع جنوب صنعاء والشريط الساحلى ومارب وحريب والمنطقة المحيطة بهما فى الحدود الشرقية تحت السيطرة العسكرية الراسخة للقوات المصرية - اليمنية بما فى ذلك مدينة صنعاء نفسها باستثناء جيبين قريبين منها يضمن بعض القبائل التى يكون اتجاهها احيانا غير ودى بل ومعادى تجاه الحكومة ، وحدد موقع هذين الجيبين بأنهما غرب صنعاء الى الشمال من طريق الحديد - صنعاء ، وشمال شرق وشرق صنعاء ، ثم اشار التقرير الى أن الولاء للحكومة الجمهورية فى الشمال غير ثابت وغير مؤكد ، وبالنسبة للعمليات فى هذه الفترة اشار

= وفى هذا الشهر نسب للقوات المصرية لأول مرة استخدام الغازات السامة وظهر اول التقارير بهذا الصدد فى الدليل لتلجراف فى ٨ يوليو ، ويقول او بالانس ان وزارة الحرية البريطانية قد أعلنت فى سبتمبر ٦٣ بعد فحص شطايا القبايل المتصلة بهذا الادعاء انه من غير المحتمل للغاية انها كانت تحوى غازا ساما ، كذلك ذكرت تقارير طبية بريطانية انه ليس ثمة شئ يشير الى سبب الاضرار التى لحقت بصبى يمنى صغير كان قد ارسل الى لندن على اساس انه يعانى من آثار استخدام الغازات السامة ، وتدهورت قيمة المزاعم الخاصة باستخدام الغازات السامة .

ويلاحظ ان شميذ قد زوى استخدام القوات المصرية للغازات فى يونيو باعتباره واقعة مفروغا منها وتجاهل تماما المعلومات التى اشار اليها او بالانس وهو ما يتسق مع تحيزه العام ، ومما يؤيد الاختلاف فى هذه الرواية ان الادعاء باستخدام القوات المصرية للغازات السامة قد وقع فى يونيو ٦٣ قبل بدء بعثة الأمم المتحدة لعملها وطيلة عمل البعثة من يوليو ٦٣ الى سبتمبر ٦٤ لم يشر ادعاء آخر على الاطلاق ، ولم تكرر الادعاءات بهذا الصدد الا فى يناير ٦٥ . راجع الآراء المنسوبة لاول بالانس وشميذ فى :

O'Ballance, op. cit., PP. 117-8. Schmidt, op. cit., PP. 257-8.

(١) كما اشار التقرير الى وجود مثالين حديثين على عمليات جوية وبرية مصرية ضد

اهدان فى الاقليم السعودى . انظر :

S/5412, PP. 5-6.

التقرير الى هدوء عام للقتال الذي توقف كلية تقريبا في ذلك الوقت بحيث أصبحت العمليات العسكرية قاصرة على منطقة صعده وجنوب شرقها ، وحتى في هذه المنطقة فان العمليات العسكرية ذات طبيعة متقطعة ، ولكن التقرير اشار الى وجود تقارير مازالت قيد البحث لنشاط كتيف القوات المصرية في منطقة الجوف في الفترة من ١٨ - ٢١ أكتوبر (١) .

وفي تقرير الامين العام عن عمل البعثة لشهرى نوفمبر - ديسمبر ٦٢ اشار الى عدم وجود عمليات عسكرية ذات أهمية في هذه الفترة في الجزء الأكبر من البلاد بما في ذلك الجيوب المحيطة بصنعاء وان اشار الى استمرار تأييد القبائل في منطقتي حجة ووشح وشمال غرب وشمال شرق صعده للمكثيين ، وقيامها باغارات نشطة من وقت لآخر على القوات المصرية ، وتحدث التقرير أيضا عن عمليات جوية مصرية تاديبية (٢) .

وقد اشار تقرير يوثانت عن عمل البعثة في يناير - فبراير ١٩٦٤ الى ان طبيعة العمليات العسكرية التي قام بها المكثيون في هذين الشهرين تشير الى انهم تلقوا اسلحة وذخائر بكميات كبيرة ، وذكر التقرير ان القوات المصرية خاصة في منطقة صعده لم تتعرض لآعمال اغارة متكررة فحسب بل انه في النصف الاخير من يناير قام المكثيون بعمليات واسعة ومنسقة بغرض قطع الطريق الواصل من صنعاء الى الحديدة وتعز ومارب وصعده ، وقد قطع طريق صنعاء - الحديدة فعلا ولكن أعيد فتحه بعد قتال شديد شاركت فيه القوات الجمهورية اليمنية أيضا بأعداد كبيرة ، وبعد ذلك أصبح الموقف هادئا نسبيا ، كذلك أشار التقرير الى ان القوات المصرية كانت في موقف دفاعي على الاغلب طيلة هذه الفترة وانها مع ذلك قد ردت على الهجمات الملكية خاصة ضد خطوط اتصالها بعمليات برية وجوية كثيفة للغاية خاصة في النصف الثاني من يناير (٣) .

ثم حدث هدوء نسبي في الموقف في شهور مارس وابريل ومايو ، واقتصر النشاط العسكري للقبائل الملكية على هجمات بين حين وآخر على المواقع المعزولة نسبيا للقوات المصرية كذلك كان النشاط الجوي المصري محدودا نوعا ، وقد أشار تقرير الامين العام عن عمل البعثة في شهرى مارس وابريل الى انه على الرغم من ان الموقف العسكري يبدو بشكل

S/5447, P. 4 and P. 6.

S*5501, P. 5.

S/5572, pp. 2-3.

(١)

(٢)

(٣)

ما أكثر ميلا لمصلحة الجمهوريين والقوات المصرية فانه ليس هناك في الافق نهاية فعلية للقتال واكد في تقريره التالي على استمرار التجسد العسكري (١) .

وفي الفترة من يونيو - اغسطس قامت القوات المصرية والجمهورية بعمليات هجومية واسعة النطاق اعتبرت أكبر عمليات من نوعها بعد هجوم رمسان ، وعلى الرغم من انه يمكن القول بشبه اجماع للمصادر المختلفة على انها قد حققت نجاحا الا ان الامر الذي لا يمكن انكاره انها لم تؤد الى اى انتصار نهائى على المقاومة الملكية ولم تغير من ثم حالة التجمد العسكري القائمة بدليل انه في ديسمبر ١٩٦٤ استأنف المكثيون نشاطهم .

ويمكن القول بان الفترة ما بين يناير ٦٥ الى ذهاب عبد الناصر الى جدة في اغسطس ١٩٦٥ تشير الى تصاعد في المقاومة الملكية وتحقيقها لنجاحات واضحة فيما يمكن أن ينظر اليه كهجوم مضاد للهجوم المصرى الكبير في صيف ١٩٦٤ (٢) . وتشير المصادر الغربية الى ان المقاومة الملكية قد حققت في هذه الفترة الانجازات التالية : في يناير حقق المكثيون نجاحين رئيسيين في الجزء الشمالى حيث استولوا على جبال رازح وكذلك على سلسلة جبلية أخرى شمالى شرقى صنعاء بعشرين ميلا وصدوا المحاولات المصرية لتغلغل في صفوفهم . وقد تحدث المكثيون عن خسائر كبيرة في الأرواح بين القوات المصرية سواء في هذه العمليات أو أثناء صد العمليات التاديبية التي قامت بها القوات المصرية بصفة عامة (٣) .

وبعد توقف قليل استؤنف القتال في فبراير ومارس ليحقق المكثيون في ١٠ مارس أكبر نجاح لهم منذ هجوم رمضان باستيلائهم على مدينة حريب

S/5681, p. 2. S/5794, p. 2.

Halliday, op. cit., P. III.

(٣) اتسمت البيانات الملكية عن الخسائر المصرية عموما بالتهويل باعتراف كافة المصادر حتى المتحيزة للمكثيين ، وقد ادعى المكثيون انهم قتلوا في هذا الشهر أكثر من ١٥٠٠ جندي مصرى واسروا ٣٣٥ من المصريين واليمنيين بينما كانت خسائرهم مائة قتيل وجريح . وفي شهر يناير ٦٥ أيضا وجه ثاني اتهام للقوات المصرية باستخدام الغازات السامة لكن يبدو انه كان بلا أساس لدرجة انه لم يلق الذبوع الذى لقيه الاتهام الاول في يونيو ٦٢ في الصحافة الغربية فضلا عن رفض الصليب الأحمر طلبا من المكثيين بالنظر في الأمر . انظر : O'Ballance, op. cit., PP. 138-9.

(١)

(٢) انظر :

بعد نجاح ائتلاف بين الملكيين وبعض قبائل المنطقة التي غيرت ولاها في هزيمة الناحية المصرية والجمهورية القليلة العدد في المدينة ودفعها الى الجوبة ، وقد رفع ذلك من الروح المعنوية للملكيين بدرجة كبيرة حيث كانت حريب اول موقع هام يستولون عليه بالقوة خاصة ان الهجوم المصري الجمهوري المضاد لاستعادتها في ابريل قد أخفق (١) .

وفي ابريل ومايو شن الملكيون سلسلة منسقة من الغارات على المواقع وقوات الامداد المصرية والجمهورية استعانوا فيها ايضا بعدد من القبائل التي غيرت ولاها ، وكانت اهم العمليات بهذا الصدد مهاجمة قاعدة امداد مصرية عند الجبل الاسود وما تلاها من قتال في المنطقة الواقعة بين الحرف والحزم ، ومهاجمة المواقع المصرية في العروش شرقي صنعاء ، والاستيلاء على المواقع الجمهورية في صرواح فضلا عن عمليات اغارة في منطقة صعده وغيرها . ويقول شميدت ان هذه العمليات عموما قد اضطرت المصريين الى اعداد حوالي ٣ - ٥ آلاف جندي مصري بالجو كلية فضلا عن انها نقلت المبادرة بوضوح الى ايدي الملكيين (٢) .

وفي يونيو تمكنت القوات المصرية من صد هجوم ملكي في حرض ولكن مجموعة اخرى من الملكيين نجحت في قطع الطريق من صنعاء الى الحزم وتمكنت القوات المصرية من فتح الطريق لكن ليغلقه الملكيون مرة ثانية بعد اسبوعين كذلك قطع الملكيون لفترة مؤقتة الطريق بين صنعاء وصعده ، وفي ٢٤ يوليو استولى الملكيون على جيحانه وفي اليوم التالي دخلوا مارب التي كانت في ايدي الجمهوريين منذ فبراير ٦٣ ومثل ذلك كسبا له اعتماده للملكيين (٣) .

وقد اعتبرت المصادر المختلفة هذه العمليات الملكية في النصف الاول من ١٩٦٥ نجاحا ضخما (٤) واشير الى انه مع اوائل اغسطس استولى الملكيون على أكثر من ثلث المنطقة التي كانت القوات المصرية تسيطر عليها والى انهم كانوا يسيطرون على حوالي ٥٠٪ - ان لم يكن أكثر - من اراضي اليمن (٥) ، والى انهم كانوا في ذلك الوقت في أوج « مجدهم » العسكري (٦) .

(١) O'Ballance, op. cit., P. 139. Schmidt, op. cit., pp. 214-5.

(٢) Ibid., PP. 221-3. O'Ballance, op. cit., PP. 139-40.

(٣) Ibid., PP. 140-1.

(٤) Ibid., P. 141.

(٥) Wenner, op. cit., P. 219. Halliday, op. cit., P. 111.

(٦) Schmidt, op. cit., P. 233.

وفي محاولة تقييم كل الروايات السابقة عن العمليات الملكية في النصف الاول من ١٩٦٥ فانه قد يكون من المناسب البحث عن مؤشرات مصرية لدى شدة ونجاح هذه العمليات . وهناك في الواقع مؤشرات ثلاثة تشير الى صحة الاتجاه العام لتطور العمليات المللية في النصف الاول من عام ١٩٦٥ على النحو السابق بيانه :

اولا - تطور التصريحات العسكرية المصرية ، فمن متابعة هذه التصريحات وبصفة خاصة تصريحات عامر والقيادة في صنعاء يلاحظ الباحث ان الحديث عن العمليات الملكية في النصف الاول من ١٩٦٥ بدأ بالاستخفاف الشديد والمنطوي على تناقض ظاهر في يناير وفبراير (١) ، وقد استمر الاستخفاف الشديد من عامر بهذه العمليات حتى نهاية شهر فبراير كما ظهر في حديثه في الجلسة السرية لمجلس الامة في ٢٤ فبراير (٢) . ولكن ابتداء من ابريل بدأ الموقف يتغير ، وتمثل ذلك أولا في نشر انباء عن وقوع عمليات في ابريل ومايو ويونيو في نفس المواضع التي اشير اليها في السرد السابق لانتصارات الملكيين ولكن مع التاكيد على انتصار الجانب المصري والجمهوري (٣) . وفي يوليو حدث تحول كامل في توصيف القيادة العسكرية للعمليات الملكية ولم يعد العدو « واحد يحط لغم ويجر أو واحد يضرب طنقتين ويجري » وانما اضحي « يمثل تحالفا غريبا مشبوها . ان العدو لم يكن مجرد جماعات من المتسللين .. وانما كان اقوى .. واكثر شراسة » . ولم تعد العمليات المعادية لا تستحق وصف العمليات العسكرية « بالمعنى المفهوم » وانما أصبحت « مخططا كاملا للعدو كان يرمى الى فصل قواتنا بعضها عن بعض وقطع خطوط مواصلاتها »

(١) في ٣١ يناير صرح عامر في صنعاء بان الاذاعات الاستعمارية تخلق معارك وهمية في اليمن ، وفي نفس العدد والصفحة من الأهرام الذي نشر هذا التصريح نشر تصريح آخر لمتحدث عسكري في نفس اليوم ومن صنعاء ايضا بان القوات المشتركة محقت محاولة الاعتداء على حدود اليمن الشرقية وانزلت بها خسائر ضخمة .. الخ .

انظر : الأهرام ، ٦٥/٢/١ .

(٢) جاء في هذا الحديث « في الواقع الجمهورية مهيمنة على كل اليمن . كل ما في الأمر انهم احبانا يبعثوا خمسين واحد يتصللوا » وواحد يحط لغم ويجري . أو واحد يضرب طنقتين ويجري ، يعني مش عمليات حسب المعنى المفهوم . انظر : كلمة عامر في مجلس الامة (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) انظر بصفة خاصة : الأهرام ، ١٨ ، ٢١ ، ٦٥/٤/٢٦ ، ٦٥/٥/١٨ ، ١٤ ، ٢٨ ، ٦٥/٦/٢٩ .

تم وضعه وتدريب القوات له وتسليحها من قبل خبراء اجانب من الحلف
المرئى طيلة ستة شهور (١) .

ثانيا - القرار المصرى فى يوليو ٥٦ باخلاء « الأجزاء المتطرفة من الاراضى
اليمنية » وتجمع القوات فى مناطق رئيسية بحيث تكون كل منطقة معتمدة على
نفسها اعتمادا تاما ، وقوية فادرة على أن تقوم بأية عمليات ضد العدو وهى
فى امان تام من أية هجمات مخادعة او مفاجئة او محاولة اثارة بعض القبائل
باغرائهم بالمال والسلاح ، وقد فسر هذا القرار بأنه يعكس زيادة مقدرة
قوى الثورة اليمنية على العمل ومن ثم فإن القبائل والحكومة اليمنية ستتولى
حماية هذه المناطق المتفرقة (٢) . ومع ذلك فإن للقرار دلالة التى لا تحتاج
إى ايضاح ، كذلك فإن حديث عامر عن تأمين القوات ضد الهجمات المخادعة
كدافع لهذا القرار يشير الى صحة ما سبق ذكره عن تحول ولاء بعض
القبائل أثناء العمليات الملكية فى النصف الاول من ٦٥ ، ومما يؤكد ان
القرار السابق لم ينبثق من زيادة فعالية قوى الثورة اليمنية ما يبدو من
ان القيادة اليمنية قد مارست ضغطا على القيادة المصرية كى لا تصدره
او على الأقل كى تزجل تنفيذه . ومن الجدير بالذكر انه فى نفس اليوم
الذى اذاع فيه عامر القرار فى مصر جاء فى بيان للفريق العمري رئيس
الوزراء اليمنى ان مصر « بعد ان كانت قد بدأت سحب قواتها من بعض
المناطق .. ستتظفر فى محلاتها حتى تأخذ القوات اليمنية دورها فى
التطهير والحماية » (٣) .

**ثالثا - ثمة مؤشر لا يقبل الجدل يمكن الاستشهاد به وهو مواقع
نقاط المراقبة التى حددتها لجنة السلام المصرية - السعودية التى شكلت فى**

(١) خطاب عامر بمناسبة العيد الثالث عشر للثورة (٦٥/٧/٢٣) ، فى : خطب
الشهير عبد الحكيم عامر ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ . وقد كرر عامر نفس المعانى حرقيا
تقريبا فى كلمة القاها فى أثناء زيارته لمنطقة الجوف والحديدات فى اليمن فى ١ اغسطس
٦٥ . انظر : الأهرام ، ٦٥/٨/٢ .

(٢) بيان من القيادة المصرية واليمنية المشتركة حول تحقيق الأمن والاستقرار فى
الاراضى اليمنية - صنعاء (٦٥/٧/١٢) ، فى : الثورة (صنعاء) ، ٦٥/٧/١٥ ، نقلا
عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ اصدار ،
ص ٤٤٤ . خطاب عامر فى العيد الثالث عشر للثورة ، (٦٥/٧/٢٣) ، مرجع سابق ،
ص ٢٩٤ .

(٣) بيان الفريق حسن العمري رئيس الوزراء اليمنى الى الشعب (٦٥/٧/٢٣) ،
فى : الأهرام ، ٦٥/٧/٢٤ .

اعقاب انعاقية جده (اغسطس ٦٥) . ودون اغراق فى التفاصيل فان
مواقع هذه النقاط قد شملت دون استثناء كل المواقع التى نسب للملكيين
فيها الحصول على مكاسب انليمية جديدة او القيام بهجمات شديدة .
ولما كانت مهام هذه النقاط هى مراقبة وقف اطلاق النار وعدم زيادة
التحصينات ووصول الامدادات (١) . الخ فإن الأمر الذى يصبح لا شك
فيه ان الحد الأدنى من انجازات الملكيين السابق الحديث عنه هو على الأقل
القدرة على الوجود العسكري المؤثر فى هذه المناطق .

ومن كل ما سبق تصبح حالة التجمد العسكري فى هذه المرحلة
واضحة لاشك فيها ، بل انه ابتداء من ١٩٦٥ لم يعد هذا التجمد يعنى
عدم قدرة القوات المصرية - الجمهورية على انزال هزيمة نهائية بالملكيين
وانما اصبح للملكيين القدرة على ان يحدثوا بعملياتهم تغييرا حقيقيا فى
السلوك العسكري المصرى .

(ب) اسباب التجمد العسكري : فى بحث الاسباب التى افضت
الى التجمد العسكري لسنا بحاجة الى بحث الاسباب التى منعت الملكيين
من احرار نصر نهائى على الجمهوريين بمساندة القوات المصرية ، ذلك ان
التفوق الحاسم لهذه القوات كما وكيفا لا يجعل من هزيمتها الكاملة أمرا
مطروحا للبحث ، وانما الشئ الجدير بذلك هو الاسباب التى جعلت
الملكيين يصمدون طينة ثلاث سنوات بل وتزداد قدراتهم بوضوح . وسوف
يشير انبحث هنا الى اربعة اسباب يفترض انها تفسر هذه الظاهرة أولاها
داخلى ينبثق من البيئة اليمنية بينما الثلاثة الاخرى خارجية وتتمثل فى
استمرار كل من الدعم السعودى والبريطانى ثم بروز دور المرتزقة فى
العمليات الملكية .

**أولا - فى أعقاب الانتصار الكبير الذى حققته القوات المصرية فى هجوم
رمضان بدأ الملكيون جهودهم من اجل تطوير استراتيجيتهم العسكرية ثم
السياسية . وفى مجال الاستراتيجية العسكرية عقد الملكيون اجتماعا فى
ابريل ٦٣ كان واضحا فيه ان ترددهم قد استمر ما بين حرب العصابات
والعمليات النظامية التقليدية . وكانت النتيجة حلا وسطا أخذ بكلا
الأسلوبين (٢) . وعلى الرغم من مباهاة الملكيين بجبهات ثلاثة رئيسية تضم**

(١) انظر : الأهرام ، ٧ ، ١٧ ، ٢٠/٩/٦٥ .

(٢) O'Ballance, op. cit., P. 109. Schmidt, op. cit., P. 165.

سنة جيوش تحيط بصنعاء من الغرب والشمال والشرق وفي كل منها حوالي ٢٠٠٠ مقاتل فضلا عن قدراتهم على استدعاء ١٠٠ ألف مقاتل عند الضرورة فقد كان هذا كله « مجرد مجموعات من رجال القبائل المسلحين يجيئون ويذهبون عندما يحلو لهم » . وكانوا يزيدون قليلا على كونهم حرسا شخصيا كبيرا للقادة دون أى شكل عسكري على الإطلاق . واستمر الملكيون يعانقون من تغير ولاء رجال القبائل الذين كانوا غالبا ما يبيعون على الفور الأسلحة والذخيرة التي تسلم لهم ويعودون لطلب غيرها فضلا عن ممانعتهم الشديدة في ترك مواطنهم إلى معسكرات التدريب ، ومعاناتهم الشديدة من آثار العمليات العسكرية ، وهكذا كان كل كمين أو اغارة على المصريين أو الجمهوريين يتوقف على قدرة القادة الملكيين على اقناع رجال القبائل المسلحين بالمشاركة فيه ، ولذا فإن إعلان الامام في أواخر مايو ٣٦ بأن الملكيين كانوا يتخذون أوضاع الهجوم مرة ثانية كان إعلانا « مبالغا في حمقه » (١) .

ومع ذلك يمكن القول بأن هذه المرحلة قد شهدت بداية تشكل التنظيم العسكري للملكيين ، وتمثل ذلك في بدء محاولة للابتعاد عن القبيلة كقاعدة للقوة الملكية وتنظيم قوات شبه نظامية (٢) ، وليس هناك ما يشير إلى أن التطور التنظيمي للقوات الملكية قد تجاوز هذه المرحلة الجنينية طيلة ٦٤ (٣) ولكن مع بداية عام ٦٥ بدأت جهود تدريب وتنظيم قوات شبه نظامية تعطي ثمارها ، وأمكن اقناع الكثيرين بالموافقة على الخدمة العسكرية لمدة سنة وبدأ ظهور شكل ما للتنظيم العسكري ، ويقرر أوبالانس وجود مسسة إلى سبعة جيوش في هذه المرحلة يضم كل منها رقما لا يتجاوز ٢٠٠٠ جندي مسلح وشبه مدرب (٤) . فضلا عن اعتماد الملكيين على الولاء المتقطع لآلاف من رجال القبائل (٥) .

O'Ballance, op. cit., PP. 109-11 and 116-7. (١)

Ibid., P. 109. Schmidt, op. cit., PP. 215-6. (٢)

O'Ballance, op. cit., P. 129. (٣)

Ibid., P. 141. (٤)

وقد كانت هناك بعض المبالغات بهذا الصدد كتحديد الرقم الكلي للقوات الملكية بـ ٣٠ - ٦٠ ألف جندي نظامي . انظر :

David Wood, The Middle East and the Arab World: The Military Context, Adelphi Papers, No. 20, July 1965, P. 20.

(٥) حددت بعض المصادر أن الملكيين يستطيعون الاعتماد على التأييد المتقطع لرقم يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٥٠ ألف من رجال القبائل ، ولا نريد أن نناقش كثيرا في مدى دقة هذا الرقم بالنظر إلى أنه من الناحية النظرية كان يمكن لأي جانب في لحظة محددة أن يشتري ولاء قبيلة أو أخرى . انظر :

Ibid., p. 20. Al-Marayati, op. cit., pp. 153-4.

ومن الناحية السياسية من الواضح أن عدم وعي الملكيين بأية قيمة لإعلان برنامج سياسي ظل سائدا طيلة عام ١٩٦٣ ، وشهد عام ١٩٦٤ محاولتين لوضع هذا البرنامج وتم ذلك في مؤتمر عقد في أبريل ضم علماء من الزيدود برئاسة الأمير محمد بن حسين نائب الامام ، وفي نهاية المؤتمر صيغت وثيقة دستورية كانت نقاطها الأساسية تنبثق عن امام منتخب ومجلس وزراء وقضاء مستقل وجمعية تشريعية منتخبة ، واستقلال محلي واسع ، والمساواة بين الزيدود والشوافع ، والالتزام بالسعي للعدالة الاجتماعية ، والاصلاح في اطار المبادئ الإسلامية . . الخ ، وعلى الرغم من أن المرء قد لا يعطي قيمة كبيرة لمثل هذه النصوص فقد كان ذلك بداية لوعي الملكيين بضرورة « شن الحرب بوسائل أخرى » . وفي مايو من نفس العام عقد مؤتمر ملكي ضم مشايخ بعض القبائل ولكن دون أن ينتج عنه شيء ذو قيمة (١) .

وشهد عام ١٩٦٥ ملمحا جديدا في التحرك السياسي للملكيين ، فقد استمرت معارضتهم البديهيّة للنظام الجمهوري وتكرر الحديث عن اصلاح الامامة وفقا للخطوط السابقة في الوثائق التي صدرت عنهم في النصف الاول من هذا العام ، ومع ذلك فقد اضيف الى هذا كله عنصر جديد هو الحديث عن « تمكين الشعب اليمني من تقرير مصيره واختياره لنظام الحكم الذي يرضيه بعيدا عن أي مؤثر خارجي مهما كان نوعه » (٢) ، وذلك باجراء استفتاء شعبي عام بعد انسحاب آخر جندي مصري من اليمن (٣) ، وكان هذا العنصر الجديد يمثل اقصى ما يمكن ان يصل اليه الملكيون اليه للقاء مع الفئات المنشقة على النظام الجمهوري وهو اللقاء الذي تم بالفعل في مؤتمر الطائف في أغسطس ١٩٦٥ (٤) .

وهكذا فإن اول سبب للتجمد العسكري يمكن ان يرد الى التطور

Schmidt, op. cit., PP. 176-8. O'Ballance, op. cit., PP. 124-5. (١)

Al-Marayati, The Problem of Yemen, II., op. cit., P. 22.

(٢) الميثاق الوطني الذي وقعه الامام البدر وامراء حبيد الدين وزعماء المعسكر الملكي ومشايخ القبائل من الطرفين ، في : الحياة ، ٦٥/٥/١٩ ، نقلا عن : الوثائق العربية ، ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ .

(٣) قرارات مؤتمر « حائر العش » لرجال القبائل اليمنية الملكية - حائر العش (٦٥/٧/١) ، في : الحياة ، ٦٥/٧/١٦ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(٤) والذي سيكون السياق المناسب لبحثه هو الحديث عن الانقسامات الجمهورية في الجزء التالي من هذا البحث .

العسكري - وان يكن المحدود - للملكيين فضلا عن التطوير السابق للبرنامج السياسي ، وبالإضافة الى هذا فقد استفاد الملكيون من استمرار تأثير بعض العوامل المنبثقة من البيئة اليمنية وكذلك تأثير بعض مخرجات الحرب الأهلية ذاتها ، وقد سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق ويمكن ان نوجز أهمها في : التضاريس اليمنية التي مكنت الملكيين من اتباع حرب للجبال ثم يتدرب المصريون عليها فضلا عن عدم ملائمتها لنوعية تسليحهم وقد كانت هذه التضاريس أيضا هي التي جعلت الطيران الذي انفراد المصريون بامتلاكه لا يلعب دورا حاسما في القتال على الرغم من الدور الهام الذي قام به والتاثير البالغ الذي أحدثه في بداية القتال - ضعف الجمهوريين عسكريا وانقسامهم سياسيا - طبيعة الولاء القبلي التي مثلت لكلا الطرفين عيبا وميزة في نفس الوقت - الآثار الجانبية للوجود المصري في اليمن وبصفة خاصة للعمليات العسكرية (١) .

ثانيا - طوال فترة الدراسة استمر الدعم السعودي سياسيا وعسكريا للملكيين باستثناء فترة توقف قصيرة في صيف ٦٤ استؤنف بعدها ليتصاعد في النصف الاول من عام ١٩٦٥ ، وقد كان المؤتمر الذي عقده الملكيون في ابريل ١٩٦٣ في أعقاب هجوم رمضان بدعوة سعودية كما انه عقد على ارضها بل ان الأمير فيصل قد شارك فيه مع عدد من الوزراء السعوديين وكبار العسكريين ، وقرر السعوديون في هذا المؤتمر زيادة المساعدة للامام وقدم خبراؤهم العسكريون نصائحهم له بتكوين جيش تقليدي وتدريبه للهجوم على المواقع الحصينة ، واعترض فيصل بحزم على اقتراح تكوين سلاح جوى ملكي يقوده طيارون مرتزقة لان هذا كان سوف يعنى تورطا مباشرا للسعودية في القتال حيث ان طائرات مثل هذا السلاح لن تجد لها قواعد الا في اقليم السعودية (٢) .

واستمرت المساعدة السعودية للامام دون توقف حتى صيف ١٩٦٤ (٣) ، ففي هذا الوقت حدث توقف قصير للمساعدة السعودية قدم له

(١) انظر لتبين انطباق هذه العوامل على مرحلة الدراسة الحالية : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ، ٢٤٤ . خطاب المشير عامر في صنعاء (٦٥/٢/٢) ، في : خطب المشير عبد الحكيم عامر : مرجع سابق ص ٢٤٧ .

Schmidt, op. cit., PP. 168-9. Nutting, op. cit., PP. 341-2.

O'Ballance, op. cit., PP. 108-9. Schmidt, op. cit., PP. 165-6.

O'Ballance, op. cit., p. 127.

(٢)

(٣)

أوبالانس تفسيراً معقولاً مؤداه اصرار فيصل على وجوب تعاون الملكيين مع الجمهوريين المنشقين ورجال القبائل المعادين للمصريين وان يكونوا غير ملكيين ، وقد رفض الملكيون هذا في البداية ثم رضخوا لحاجتهم للدعم السعودي (١) وبعد ذلك استؤنف الدعم السعودي وتزايد في النصف الاول من ١٩٦٥ (٢) وبالإضافة الى هذا كانت السعودية قناة لدعم آخر وان يكن اقل أهمية قدمه بعض الحكام الذين كانوا في صدام مع النظام المصري . وكان اهم الامثلة بهذا الصدد هو شاه ايران الذي قدم الاسلحة والاموال وربما الخبراء (٣) .

ثالثا - استمرت السياسة البريطانية الرسمية في فترة الدراسة سياسة عدم تورط في الشئون اليمنية ، ومع ذلك فلم يكن ثمة شك في استمرار الدعم البريطاني غير المباشر وغير الرسمي للملكيين اليمنيين ، وبالنظر الى قيام السعودية بالدور الاساسي في التمويل والى انشغال البريطانيين اعتبارا من منتصف يونيو ٦٣ وبصفة خاصة ابتداء من ١٩٦٤ بدرء الخطر عن انفسهم بسبب بدء وتصاعد حركة المقاومة المسلحة في الجنوب اليمني ، فقد كانت القيمة الحيوية للدعم البريطاني المضاد لثورة اليمن هي مجموعة الخبراء الذين شاركوا على الاقل في تخطيط وتوجيه العمليات الملكية ، واتساقا مع الادعاء البريطاني بانهم كانوا يقومون بمهمتهم هذه بصفتهن الشخصية فسوف نبحت هذه الظاهرة في سياق الحديث عن دور المرتزقة في السبب التالي (٤) .

Ibid., P. 130.

Ibid., P. 138.

Ibid. Schmidt, op. cit., p. 166 .

وانظر وجهة نظر مصرية في : محمد حسين هيكل ، الصيف الخطر ، في : الأهرام ٦٥/٣/١٩ . محمد حسنين هيكل ، هل يمكن عقد صفقة أو حتى عقد هدنة ، في : الأهرام ، ٦٥/٨/١٢ .

(٤) استمرت طيلة فترة الدراسة الاحتكاكات البريطانية - الجمهورية المصرية ، ولن نتناولها هنا أيضا لنفس السبب الوارد في الفصل السابق ولكن قد تجدر الإشارة الى ان اهم هذه الاحتكاكات قد اخذ شكل غارة بريطانية على حريب في ٢٨ مارس ١٩٦٤ اعترفت بها بريطانيا رسميا كهجوم مضاد اضطرت اليه بعد اقصى قدر من ضبط النفس تجاه الهجمات الجوية اليمنية على الجنوب العربي وقد بحث مجلس الأمن هذه الغارة بناء على طلب اليمن في الفترة من ٢ - ٩ ابريل ، وكانت المناقشات مناسبة أخرى توضح المازق التاريخي الذي كانت السياسة البريطانية تواجهه في تلك المرحلة ، وبشيء من التجاوز يمكن القول بأن غارة حريب كانت سويس اليمن " وقد =

وقد كان استمرار هذا الموقف البريطاني راجعا الى استمرار التحليل السابق للمصالح البريطانية المتضمنة في الصراع اليمني ، فضلا عن ان تطور الموقف اليمني من حركة التحرير في الجنوب اليمني سياسيا وعسكريا ابتداء من يونيو ٦٣ وبصفة خاصة ابريل ١٩٦٤ كان احد المدخلات الجديدة البالغة الاهمية بهذا الصدد ، وقد دفع استمرار هذا الموقف المشترك لكل من بريطانيا واسعودية الى نوع من التنسيق العسكري بين الدولتين كان حده الأدنى هو دعوة بعثة عسكرية بريطانية للسعودية لاعادة تنظيم جزء من القوات المسلحة السعودية (١) ، وأدى هذا الى حديث مصري مبرر عن دور هذه البعثة في العمل ضد ثورة اليمن (٢) .

وجدير بالذكر ان سقوط المحافظين وفوز العمال في أكتوبر ١٩٦٤ قد فتح لفترة قليلة افقا محدودة لتغير ولو نسبي في السياسة البريطانية فعلي الرغم مما هو مستقر عليه من ان السياسة الخارجية البريطانية لا تغير عن حقيقة حزبية فقد كانت هناك اسباب خاصة بالحالة اليمنية تدفع الى توقع هذه التغيرات المحدودة ، فقد سبق ان رأينا ان قطاعات من حزب العمال المعارض في ذلك الوقت كانت تدافع عن الاعتراف بالثورة اليمنية وعن موقف مرن من الحركة القومية في المنطقة ومن عبد الناصر ، ومن ناحية اخرى كان هناك تعاطف بين حزب العمال وبين الحركة العمالية في عدن باعتبار انها تعكس النموذج النقابي البريطاني (٣) ، وأخيرا كانت السياسة الدفاعية المعلنة للعمال قبل فوزهم قد اوجت باحتمال تبني موقف مختلف عن الموقف المحافظ من قاعدة عدن في عدن في حالة الفوز ، فقد بدا ان هذه السياسة تناصر مذهب الحراك الاستراتيجي وليس

أسد المجلس قرارا يدين فيه أعمال الانتقام ويأسف بشدة للعمل البريطاني في حريب ولكل الهجمات والحوادث التي حدثت في المنطقة . وقد وجدت كل من الدول الكبرى ما يرضيها في هذا القرار « ويفسر هذا صدور دون أي اعتراض وامتناع كل من بريطانيا والولايات المتحدة عن التصويت »

انظر :

United Nations, Official Records, Security Council XIX, 1964. S/PV. 1986-1139. New York, February, 1965, 1106 th-111th Meetings.

Wood, op. cit., p. 11. Sources of Conflict in the Middle East, (١)
op. cit., p. 31.

(٢) هيكل ، مرجع سابق .

Trevaskis, op. cit., p. 155.

(٣)

القواعد الثابتة فيما وراء البحار (١) . ومع ذلك فلم تمض سوى فترة قصيرة لكي تتضح استمرارية السياسة الخارجية البريطانية بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم .

رابعا - أضيف في هذه المرحلة الى الدعم الخارجي للملكيين الدعم الذي قدمته لهم مجموعة من المرتزقة ، ولا يمكن موضوعيا فصل دور المرتزقة عن السياستين السعودية والبريطانية لانه بدون النقود السعودية لم يكن ممكنا تجنيدهم ولأن البريطانيين منهم بدوا أدوات غير رسمية لتنفيذ السياسة البريطانية ، ومع ذلك فانه من الأنسب ان تبحث ظاهره المرتزقة في سياق واحد ، وتشير بعض المصادر الى بدء استعانة الملكيين بهم في نوفمبر ١٩٦٣ (٢) ، ولكن من الواضح ان الملكيين بدءوا يفكرون في ذلك في أعقاب هجوم رمضان على الأكثر (٣) .

وفي مارس ١٩٦٤ أشار يوثانت في تقريره الى مجلس الأمن الى وجود المرتزقة بقوله « ويبدو ان الملكيين أيضا ممولين بالنقود على نحو طيب ، وانهم استأجروا عددا من الخبراء الأجانب لتدريب وتوجيه قواتهم في تكتيكات حرب العصابات الحديثة » (٤) . وفي أول مايو ١٩٦٤ كشف هيكل المعلومات التي توصلت اليها أجهزة المخابرات المصرية عن عمل المرتزقة بين صفوف الملكيين ، وقد حدد هيكل أكتوبر ٦٣ تاريخا لبدء ملاحظة تأثير وجودهم ، وذكر ان أول المعلومات بشأنهم وردت من لندن وباريس عن تجميع بريطانيا وكل أعداء الثورة اليمنية لقوة من المرتزقة تضم بعض الجنود والضباط البريطانيين العاملين في الجنوب اليمني وفلول الفرقة الأجنبية الفرنسية وبقايا الجيش الفرنسي السرى وأشار الى ان

(١) انظر .
Gordan Walker, The Labor Party's
Defence and Foreign Policy, in : Foreign Affairs, Vol. 42, No. 3. April 1964,
P. 396

(٢) O'Ballance, op. cit., p. 119.

(٣) في يونيو ٦٣ تلقى دافيد سميل الضابط البريطاني السابق الذي كان يعمل قائدا لقوات سلطان مسقط قبل خمس سنوات دعوة من الامام لزيارة اليمن ، ووصل سميل الى جيزان بالسعودية في ١٦ يونيو ومنها الى اليمن حيث التقى بالامام وقضى في مقره ٣ ايام ثم قام بجولة في الواقع الملكية يدعى انه وصل فيها الى مسيرة يوم من صنعاء وقدم ملاحظاته على التكتيكات الملكية من واقع خبرته في حرب العصابات ثم كتب كل هذا في مقالة نشرت في نوفمبر ٦٣ . انظر :

D. Smiley, The War in the Yemen, in : Journal of the Royal United Service
Institution, November 1963, PP. 328-35.

S/5572. P. 2.

(٤)

عبد الناصر قد تلقى خطاباً من رئيس دولة أفريقية يقول له فيه صراحة ان عددا من الجنود المرتزقة الذين كانوا يعملون في جيش كاتنجا يتلقون عروضاً مغرية « لكي يعملوا ضدكم في اليمن » ، وأتى بعد ذلك الدليل المادي متمثلاً في حصول السلطات العسكرية المصرية في اليمن على مجموعة رسائل قادمة من لندن وعدن وبيحان ومسقط الى بعض الأجانب الذين تأكد انهم يعيشون في مكان ما في كهوف منطقة قبائل خولان ، وخلص هيكل الى وجود تنظيم عسكري وسياسي يعمل بتوجيه بريطاني وتحت قيادة بريطانية من المخابرات على الأرجح وتشترك فيه الفئات السابقة ، وفدر هيكل عدد هؤلاء المرتزقة بحوالي ثلثمائة يعملون كخبراء عسكريين ومدربين على الأسلحة (١) . كما يقوم هذا التنظيم في شقه السياسي بجهد ضخم في مجال الدعاية الخارجية (٢) .

ووفقاً للمصادر الغربية التي تناولت هذا الموضوع فإن كل ما ذكره هيكل صحيح مع خلاف في تحديد الرقم ، فبينما حدده هيكل بحوالي ثلثمائة حدده هذه المصادر بحوالي مائة فقط ، بل ان ما ذكره هيكل في الواقع أقل من الحقيقة فقد اتضح ان « توني » الذي جاء ذكره في مقالة هيكل هو ملازم الطيران انتوني بويل الذي شغل منصب معاون تشارلز جونسون وخلفه كيندي تريفيا سكينز المندوب السامي البريطاني في عدن في ذلك الوقت ، وقد اعترف متحدث باسم الحكومة البريطانية بصحة الرسائل وان ذكر ان كل الرسائل المنسوبة لا تتوني بويل موقعة بتاريخ تال لتركه وظيفته ، وفي ٢١ يوليو ذكر هيوم رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم ان بويل لم يحصل على أي ترخيص رسمي بممارسة نشاطه ، وان المندوبين الساميين اللذين عمل معهما لم يكونا على علم بشيء عن هذا النشاط ولكن هذا لم يكن موضع تصديق كبير (٣) .

وطيلة عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ استمر نشاط المرتزقة بتكوينهم السابق في صفوف الملكيين ، ولسنا بحاجة الى بيان القيمة الحيوية لوجودهم بالنظر الى طبيعة المشكلات العسكرية التي كان يواجهها الملكيون (٤) .

(١) أشار هيكل الى تعرض مراقبي الأمم المتحدة الموجودين في اليمن في ذلك الوقت للاغراء من بعض الضباط الانجليز في هذا التنظيم لمساعدته أو على الأقل التواطؤ معه .
(٢) محمد حسين هيكل ، هذه هي الحقيقة الآن في اليمن ، في : الأهرام ، ٦٤/٥/١ .

O'Ballance, op. cit., P. 127. Schmidt, op. cit., PP. 180-1. (٣)

O'Ballance, op. cit., PP. 129-30. Schmidt, op. cit., PP. 216-7. (٤)

(ج) ادراك القيادة المصرية : يمكن ان نستخلص من تصريحات القيادة السياسية مؤشرات معقولة لادراكها لحالة التجرد العسكري والتصاعد التدريجي للمقاومة الملكية الذي وصل الى ذروته في النصف الأول من ١٩٦٥ ، فبينما استمرت تصريحات هذه القيادة تعبر عن نوع من الاستخفاف بالمقاومة الملكية طيلة الجزء المتبقى من عام ٦٣ (١) . نجد ان عام ١٩٦٤ قد بدأ يشهد تعبيراً مخففاً عن حالة التجرد العسكري (٢) . ومع ذلك فقد ظل الاستخفاف بالمقاومة الملكية سائداً بدرجة ملحوظة (٣) .

ولكن اواخر عام ١٩٦٤ والنصف الأول من عام ١٩٦٥ شهد ظاهرة جديدة وهي استبعاد المعلومات الخاصة بتطور العمليات العسكرية في اليمن من الخطاب العلنية لعبد الناصر ، وقد نتذكر انه تحدث في ١٢ نوفمبر ٦٤ عن المبالغات المعادية بشأن اليمن ، وقال بانه لن يذكر الأرقام الصحيحة للخسائر والانفاق علناً ، وطيلة النصف الأول من عام ١٩٦٥ لم يشر عبد الناصر في أية خطبة علنية له بكلمة واحدة الى تطور العمليات العسكرية في اليمن ، وعندما تحدث تفصيلاً عن هذا الموضوع في حديثه الى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في مايو ٦٥ فإن الجزء الخاص بالعمل العربي والدولي لم ينشر ، وفي ٢٢ يوليو ١٩٦٥ ألقى عبد الناصر ولأول مرة خطاباً انعكست فيه بوضوح حالة التجرد العسكري ، ففي هذا الخطاب أشار عبد الناصر الى ان الثورة اليمنية بعد أكثر من سنتين ونصف مازالت تواجه مشاكل عسكرية ، وحدد مصدر هذه المشاكل في نشاط المرتزقة من البريطانيين والسعوديين ، وعلى الرغم من انه أشار الى ان عملياتهم

(١) في ٢٣ ديسمبر مثلاً صرح عبد الناصر بأن القوات المصرية استطاعت ان تقضي على محاولات الرجعية وبأن شهوراً قد انقضت دون معارك باستثناء معارك صغيرة لمنع التسلسل من السعودية . انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع ببور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ .

(٢) في ٢٤ ابريل ألقى عبد الناصر كلمة في الضباط والجنود المصريين باليمن ، أشار فيها الى سيطرة القوات المصرية على الموقف مع ظهور بعض الأحداث الصغيرة التي ستستمر في رايه أمداً طويلاً . انظر كلمة عبد الناصر في الضباط والجنود باليمن (٦٤/٤/٢٤) ، في : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ٥٥٣ .
(٣) راجع خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٤/٥/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

تضرب باستمرار فانه قد تساءل : الى متى نظل هناك نتعرض للعدوان (١) .

ويتصل بهذا ان فكرة الاستنزاف المتعمد للجهد المصرى الذى تظل بسوجه القوات المصرية فى اليمن « سنين بغير عدد » والابعاد المقصود لجزء من القوات المسلحة المصرية عن « المكان الذى يجب أن تكون فيه » كانت قد بدأت تطرح نفسها بالحاح فيما يبدو على القيادة المصرية فى ذلك الوقت (٢) ، وقد أفضى بها ذلك الى بدلين أعلنهما عبد الناصر فى يوليو ٦٥ : أما سلام مع السعودية ينهى هذا الوضع فان أخفقت محاولاته فان يكون هناك بديل سوى تصعيد يصفى قواعد العدوان السعودية نفسها (٣) .

وقد يكون من المناسب فى هذا السياق ان نحاول التعرف على ادراك القيادة العسكرية أيضا لهذا الموقف أولا لبيان مدى اتساقه مع ادراك القيادة السياسية وثانياً للتعرف على نوعية الضغوط التى يحتمل أن تكون القيادة العسكرية قد مارستها على القيادة السياسية بهذا الصدد . وبداية لعله قد اتضح مما سبق أن « ثمة اتساقاً كبيراً بين تصريحات القيادة العسكرية والقيادة السياسية بهذا الصدد » كما ان فكرة استنزاف القوات المصرية أو على الأقل ابقائها أطول مدة ممكنة فى اليمن لتسهيل الطريق أمام عدوان إسرائيل قد وردت فى تصريحات عامر منذ مايو ١٩٦٥ (٥) .

ووفقاً لرواية أوردها هيكل فان القيادة العسكرية المصرية فى صنعاء كانت تقدر الموقف على أساس ان الجبهة الجنوبية لليمن قد تم تأمينها بعد تحول الاحتلال البريطانى الى موقف الدفاع عقب اندلاع الثورة الوطنية ضده ، وبذلك أصبحت الجبهة الشمالية - الشرقية مع السعودية هى مكن الخطر الوحيد بسبب طبيعتها الجبلية ووجود قواعد للملكيين داخل السعودية ، ومنذ ربيع ١٩٦٥ بدأت القيادة العسكرية فى صنعاء تؤيدها

(١) خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٢) هيكل ، كنت فى جده ، مرجع سابق .

(٣) خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٤) انظر كلمة عامر فى ضباط وحدات القوات البرية فى هاستب (٦٥/٥/١٠) ، فى : خطاب المشير عبد الحكيم عامر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

القيادة العامة فى القاهرة تطالب بالسماح لها بحرية العمل وراء الحدود السعودية باعتبار ان ذلك هو الحل الوحيد ، لأنه سوف يمكن من تطهير مداخل السلاسل الجبلية عند بداياتها فى الاقليم السعودى ، وتساعد هذا الطلب مع دخول الصيف (١) ، وقد أكد عبد الناصر هذه الرواية وان يكن باختصار بعد يومين من نشر مقالة هيكل (٢) .

وهكذا يمكن القول بأن موقف التجمد العسكرى قد وضع القيادة السياسية المصرية أمام بدلين لا ثالث لهما : أما مزيد من التصعيد بتوسيع نطاق العمل العسكرى ليشمل عمليات برية واسعة داخل السعودية ، وقد ضغطت المؤسسة العسكرية فى هذا الاتجاه خاصة فى النصف الأول من عام ١٩٦٥ ، وأما الاتجاه الى التسوية . وبالنظر الى المضامين السياسية وربما العسكرية السيئة المتضمنة فى أى عمل هجومى واسع ضد السعودية فانه يبدو ان القيادة السياسية كانت ميالة بوضوح لاعطاء الأولوية للاتجاه الى التسوية خاصة وان هذا الاتجاه يمكن ان يدعم بالتهديد بالقيام بعمل عسكرى ، ويشير الى هذا ترتيب البدلين : التسوية ثم التصعيد كما ورد فى خطاب عبد الناصر فى يوليو ٦٥ .

٣ - انقسام الجمهوريين :

تشير الفروض النظرية المتعلقة بتطور الصراعات الأهلية الى ان المجتمعات التى تجتاز هذه الصراعات تشهد زيادة فى التماسك الداخلى داخل كل طرف من أطراف الصراع ولكن فى بعض الحالات تحدث هذه العملية بالعكس حيث يتحلل أى الطرفين أو كليهما الى فرق متنازعة ، ويبقى حدوث أى من هذين الاحتمالين فى صراع أهلى محدد مسألة للبحث فى كل حالة . وتشير خبرة الحرب الأهلية اليمنية فى الستينيات الى ان الجمهوريين اليمنيين قد مروا بالطريق الثانى ، وسوف ندرس فى هذا الجزء مظاهر هذا الانقسام ثم نحاول بيان أسبابه وأثره على السلوك المصرى .

(١) محمد حسنين هيكل . شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، فى : الأهرام ، ٦٦/٥/٦ .

(٢) انظر : حديث عبد الناصر الى كارنيجيا رئيس تحرير مجلة بليتز الهندية (٦٦/٥/٨) ، فى : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦ .

(١) مظاهر الانقسام : تعرض بعض الكتابات أحيانا لمظاهر انقسام

الجمهوريين وفقا لمصطلحات طائفية ، فتحدث عن تزايد السخط الشافعي على اقيادة الجمهورية الزيدية واكتشاف تنظيمات شافعية سرية مناهضة للحكومة الرسمية وما الى هذا ، بل ان هذه الكتابات تنظر أحيانا لخروج بعض الشوافع البارزين من الحكم كما في حالة البيضاني أو كما سنرى في حالات أخرى كتعبير عن خلافات طائفية ليس الا (٣) ، وفضلا عما سبق ورايناه من خطأ التعبير عن الصراع السياسي في اليمن بلغة طائفية ، فاننا سوف نرى في تحليل أسباب هذا الانقسام انه من الخطأ أيضا ان يفسر بمتغيرات طائفية ، وحتى مع الاعتراف بوجود توترات شافعية في اليمن في فترة الدراسة فان تحليل ظاهرة انقسام الجمهوريين سوف يبين على نحو قاطع ان مثل هذه التوترات لا يمكن بحال أن تكون هي المظاهر الأساسية لهذا الانقسام ، ومن ثم فان المتغير الطائفي لا يمكن ان يكون متغيرا أساسيا في التحليل .

وبهذا التحديد لتناول الظاهرة موضوع الدراسة يمكن أن ترد أول جذور الانقسام الجمهوري الى الفترة اللاحقة لهجوم رمضان ، وقد كانت أبرز العلامات بهذا الصدد هي عقد مؤتمر في عمران باليمن في سبتمبر ١٩٦٣ ، وعلى الرغم من ان قرارات المؤتمر قد تضمنت في عبارات واضحة الثقة البالغة في الرئيسين « العظيمين » عبد الناصر والسلال ، والنظرة في « اعجاب واكبار الى الموقف المصري من الثورة اليمنية » وما الى هذا من قرارات تؤيد الخط الرسمي للقيادة الجمهورية ، فان عديدا من القرارات كان ينم عن نوع من المعارضة لبعض مظاهر فقدان الديمقراطية والفساد الحكومي ، كما طالبت القرارات برفع القيادات العسكرية من المناطق التي لا تحتاج عمليات عسكرية ، وبأن تنحصر مهمتها حيث يلزم بقاؤها في الشئون العسكرية فقط ، ولم تحدد هذه القرارات نوعية القيادات المقصودة وما اذا كانت مصرية أم يمنية . وقد يسهل تصور ان المصريين هم المقصودون بها بالنظر الى محدودية الدور الذي كان الجيش اليمني يقوم به في ذلك

(١) انظر : O'Ballance, op. cit., pp. 115-6, 130-1 and P. 134.
Wenner, op. cit., P. 114.

(١) انظر :

الوقت ، وعموما فان القرار في الحالين يعبر عن نسوع من التوتر داخل الجمهوريين (١) .

واذا كانت مظاهر التوتر السابقة قد بدت مخففة بمجئها في سياق مجموعة من القرارات المعبرة عن التأييد للقيادة الرسمية فإن الواقعة الثانية للانقسام الجمهوري يمكن ان تعد بحق البدايه الحقيقية لهذا الانقسام ، ففي ٢ ديسمبر ١٩٦٤ قدم كل من أحمد نعمان رئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت وعبد الرحمن الايرياني ومحمد محمود الزبيري نائبى رئيس وزراء اليمن استقالة جماعية من مناصبهم (٢) ، وكانت هذه هي الواقعة الأولى من نوعها في النظام الجمهوري بحكم انها اوضحت وصول الانقسام الى داخل الفئة الحاكمة نفسها وبدرجة عظيمة افضت الى هذه الاستقالة ، وقد أشار كتاب الاستقالة الموجه للسلال الى ما يفيد بأن المستقلين يعبرون عن ذات الاتجاهات التي سبق تبنيها من خلال قرارات مؤتمر عمران (٣) . وقد بدأ كتاب الاستقالة بالإشارة الى انه لا بعد تجربة عامين كاملين وأشهر ثلاثة لم تحقق للشعب اقاله ولم تكتسب للثورة الجمهورية التأييد والدعم الشعبيين ، وانه بعد تجربة العامين تراكت الأخطاء وتفاقت المشاكل وانتشر الفساد ولا تزال الحرب مستمرة (٤) . وهكذا يمكن القول بأن العامل الاصيل المعلن كسبب للاستقالة هو الفساد الداخلي والتجمد العسكرى ، وبينما كانت الإشارة الى التجمد العسكرى عابرة فان الاستقالة تحدثت تفصيلا عن مظاهر الفساد الداخلي ، فوصفت الوضع القائم بأنه وضع انعدمت فيه المقاييس وفقد فيه النظام وامتهنت القوانين وشاعت الاختصاصات (٥) .

وبالإضافة الى الحديث المسهب عن الفساد الداخلي تضمنت الاستقالة

(١) انظر نص قرارات مؤتمر عمران في : الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٥٢ .
(٢) صور اوبالانس الاستقالة على انها امكان للاستفاق الرئيسى الشافعي داخل الجمهوريين وهو بالطبع تصوير خاطيء لان كلا من الانتقاءين الشافعي والزيدى كانا ممثلين فيها . انظر : O'Ballance, op. cit., P. 134.
(٣) انظر : لهذا استقالتنا . نص خطاب استقالة الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيس مجلس الشورى اليمنى والقاضى عبد الرحمن بن يحيى الايرياني والأستاذ محمد محمود الزبيري نائبى رئيس وزراء اليمن المقدمة الى رئيس جمهورية اليمن في ٢٤/١٢/٦٤ مع مشروع الدستور المؤقت - بدون مكان اصدر ، ص ٦ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٣ ، ٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١

إشارة واضحة إلى تزايد السخط الشعبي على المصريين بادئة بالإشارة إلى أن الأعداء يحاولون تشويه دورهم « ليس في مناطق العصيان فحسب بل وفي المناطق التي كانت تعطي هذا الدور قيمته الوطنية والقومية والانسانية الكاملة » ، وهكذا أصبح « هؤلاء الأخوة الأحرار الأبرار ... يتعرضون معنا لقدر كبير من السخط الشعبي والتدمير الجماهيري اذ صورهم الأعداء والرجعيون حماة لفساد الوضع » (١) .

ويمكن قياس الأثر الذي أحدثته هذه الاستقالة داخل المعسكر الجمهوري ودرجة الانقسام الذي كانت تعبر عنه بمؤشرين أولهما : أنها قد أفضت في خلال شهر واحد إلى تغيير وزاري في اليمن ، ففي ٦ يناير ٦٥ أعلن في اليمن قرار جمهوري بتشكيل وزارة جديدة حل فيها حسن العمري في رئاسة الوزارة محل حمود الجائفي الذي شغل هذا المنصب اعتباراً من ٤ مايو ٦٤ . أما المؤشر الثاني فهو مقارنة تشكيل وزارة الجائفي بوزارة العمري ، وتظهر هذه المقارنة أن اثني عشر شخصاً من أعضاء وزارة الجائفي البالغ عددها أربعة وعشرين أي بنسبة ٥٠٪ تماماً لم يشملهم التشكيل الوزاري الجديد الذي بلغ عدد أعضائه رقماً مقارباً وهو عشرون وزيراً (٢) . ويظهر كلا المؤشرين أن الانقسام الذي عبرت عنه استقالة النعمان والإرياني والزيري داخل الفئة الحاكمة من الجمهوريين لم يكن انقساماً هيناً بأي حال .

غير أن التطورات لم تقف عند هذا الحد ، ففي نفس الشهر الذي قدمت فيه الاستقالة السابقة بدأت الأضواء تركز على ما أصبح يسمى فيما بعد بالقوة الثالثة تعبيراً عن مجموعة وصفت نفسها بأنها تمثل فريقاً من الجمهوريين المنشقين على النظام الحاكم في صنعاء (٣) ، وعقد ممثلو هذه المجموعة مؤتمراً صحفياً في بيروت في ديسمبر ٦٤ أوضحوا فيه أفكارهم التي أصبحت تمثل فيما بعد برنامجاً سياسياً واضحاً لهذه المجموعة ، وهي تتمثل أساساً في معارضة استمرار الحرب باعتبارها مأساء يعاني منها الشعب اليمني برمتها ، ولا يستفيد منها سوى حفنة من الانتهازيين في صنعاء (أي الفئة الجمهورية الحاكمة) وحفنة أخرى من الرجعيين في الكهوف والجبال (أي الملكيين) وعلى هذا فإن الشعب اليمني أصبح يعارض هذه

(١) المرجع السابق ، ص ٤ - ٥ .

(٢) انظر تشكيل وزارة الجائفي والعمري على التوالي في : الأهرام ، ٦٤/٥/٥ ، ٦٥/١/٧ . أو : اليمن الجديدة ٨٤ ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ ، ١٢٤ ، يناير ٦٥ ، ص ١٦ .
(٣) الاسم التنظيمي هو اتحاد القوى الشعبية اليمنية .

البنية برمتها ، ويطالب بانتهاء الصراع في اليمن والسماح لليمنيين بتقرير مصيرهم بحرية ، ويتحقق هذا بسحب القوات المصرية وانتهاء المساعدة السعودية لمن يسمون بالملكيين وبعد ذلك يعقد مؤتمر شعبي في اليمن يمثل كافة الفئات ، ويختار حكومة مؤقتة تشرف على إجراء انتخابات عامة يسفر عنها تكوين برلمان أو مجلس شعبي يقرر إرادة الشعب اليمني (١) .

وفي يناير ٦٥ أصدر ممثلو الجمهوريين المنشقين بياناً أشار إلى أنهم قد أجروا محادثات مع فيصل أسفرت عن وعده لهم بأنه سيكون مع إرادة الشعب اليمني أيما كانت شريطة أن تكون هذه الإرادة حرة ، واعتبروا هذهبادرة مشجعة وأشاروا إلى أن إدراك عبد الناصر بوجود تناقضات داخل اليمن بداية تفهم أعم لطبيعتها وللإسهام في حلها بالتالي (٢) .

وقد يشور تحفظ على دراسة القوة الثالثة في سياق انقسام الجمهوريين على أساس أنها لا تحمل من الجمهورية سوى الاسم فحسب ، وفي الواقع أن القوى الاجتماعية التي عبرت عنها القوة الثالثة والأفكار التي طرحتها لحل الحرب الأهلية والتحركات التي قامت بها لا يجعل لها مكاناً وسط المدافعين عن الجمهورية ، فقد كان على رأس هذه القوة أولاً أحد الأفراد المنتمين لأسرة الوزير (٣) ، وكانت القوة تستند بالأساس إلى قاعدة قبلية كما سبتضح مما يلي ، والأهم من ذلك أن الأفكار التي طرحتها لم تكن تشير بأي حال - عكس موقف الجمهوريين المعتدلين - إلى شرط التمسك بالنظام الجمهوري من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فإن شرط إنهاء التدخل المصلحي الجانبيين كان ليعمل في النهاية في مصلحة الملكيين فقط بالنظر إلى الاعتبارات اللوجستكية السابق الإشارة إليها بالنسبة لكل من الطرفين المصري والسعودي .

(١) المؤتمر الصحفي الذي عقده الوفد الجمهوري اليمني المنشق على المشير السلال - بيروت (٦٤/١٢/٢٨) ، في النهار ، ٦٤/١٢/٢٩ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٦٣٣ - ٦٣٤ .
(٢) بيان وفد القوى الشعبية اليمنية إلى قادة العرب - بيروت (٦٥/١/٤) ، في : النهار ، ٦٥/١/٥ . نقلاً عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣ - ٢ .
والإشارة إلى عبد الناصر تعليقاً على تناوله للمشكلة في خطابه بتاريخ ٦٤/١٢/٢٣ وهو ما سيحى ذكره في السياق التالي .

(٣) إبراهيم بن علي الوزير . انظر : بيان الطلاب اليمنيين في لبنان حول الوفد الجمهوري اليمني المنشق - بيروت (٦٤/١٢/٣٠) ، في : الأنوار ، ٦٤/١٢/٣١ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥ . أو : اليمن الجديدة ، ص ٢ ، ع ١٢ ، يناير ٦٥ ، ص ١٧ .

ومع ذلك فإن هذه القوة يجب أن تدرس في سياق انقسام الجمهوريين لأنه لا مفر من الاعتراف بأنه على الرغم من كل ما سبق فإنها كانت تحصل على تأييد بعض كبار القادة القبليين الذين تولوا مناصب رسمية في ظل النظام الجمهوري (١) ، ومن ناحية أخرى فإن تسمية الجمهوريين المنشقين التي ارتبطت بأنصار هذه القوة أفادت دعائيا في أظهر وجود انقسام خطير داخل الجمهوريين ، والأهم من ذلك أنها مثلت بؤرة محتملة لجذب العناصر المعتدلة بين الجمهوريين خاصة في ظل ظروف الانقسام السابق التي كان الجمهوريون يمرون بها .

والى جانب التطور السابق وقع تطور آخر مشابه لم يستمر طويلا في ذاته وإن أدت الملاحظات التي أحاطت به الى انعكاسات في منتهى الحظورة بالنسبة لشماسك المعسكر الجمهوري ، ففي أعقاب الاستقالة الجماعية للنعمان والايرياني والزبيري بدأ الأخير يعمل على تكوين « حزب الله » ، وتشير المعلومات المتاحة عن البرنامج السياسي لهذا الحزب الى تشابه كبير بينه وبين أفكار القوة الثالثة (٢) . وكان قد سبق ان نسب الى الزبيري انه أجرى في يوليو وأغسطس ٦٣ اتصالات سرية بالقائد الملكي أحمد السبيعي بهدف التوصل الى حل وسط وإن لم تسفر عن شيء محدد (٣) .

وفي أول أبريل اغتيل الزبيري في برط بشمال شرقي اليمن واتهمت الحكومة اليمنية الملكيين باغتياله (٤) ، وأعلنت في اليوم التالي القبض على اثنين اعترفا بأنهما كلفا بذلك من عملاء البدر (٥) ، ولكن الملكيين ردوا باتهام مضاد للجمهوريين باغتيال الزبيري لاتجاهاته السياسية السابق بيانها ، بل لقد انتشرت اشاعات تورط المصريين في العملية (٦) . ولا بد للمرء ان يسلم بان الاتجاه الذي مثله النعمان والايرياني والزبيري لابد

(١) لعل أهمهم سنان أبو لحوم الذي شغل مناصب هامة مثل نيابة رئاسة مجلس الشورى في فبراير ٦٤ ووزارة الدفاع في وزارة الجاثقي ، ونعمان بن قائد راجع عضو المجلس الجمهوري أثناء حكومة النعمان وحسين المندمي وزير الصحة فيها فضلا عن بعض الجمهوريين الذين شغلوا مناصب ثانوية .

(٢) Schmidt, op. cit., PP. 226-7. O'Ballance, op. cit., PP. 142-3.

Ibid., PP. 114-5.

(٣) انظر :

(٤) الأهرام ، ٦٥/٤/٣ .

(٥) الأهرام ، ٦٥/٤/٤ .

(٦) Schmidt, op. cit., P. 226. O'Ballance, op. cit., P. 143.

(٦)

وأنه كان يحظى بتأييد قطاعات قوية داخل الجمهوريين في أعقاب اغتيال الزبيري على الأقل . ذلك ان التطورات التي تلت هذا الاغتيال لم تدع مجالا للشك في هذا . فقد أتت الى قمة الحكم بشركاء الزبيري في الاستقالة الجماعية في ديسمبر ٦٤ وباتجاهات تقترب كثيرا ان لم تكن تتطابق مع ماطالبوا به ومع ماكان الزبيري يعمل له في « حزب الله » بعد ذلك ، ففي ٢٧ أبريل قدم العمري استقالة وزارته وأذاع راديو صنعاء ان السلال بدأ في اجراء مشاورات للعمل على توسيع قاعدة الحكم (١) ، وفي اليوم التالي بدأ الحديث عن عقد مؤتمر من رؤساء القبائل اليمنية (٢) وهو ما كان الزبيري يعمل له قبل اغتياله . وفي ٢٠ أبريل أعلن في صنعاء تشكيل مجلس للرئاسة يتولى تخطيط سياسة الدولة والاشراف عليها وتوجيهها برئاسة السلال وعضوية أربعة أعضاء أحدهم عبد الرحمن الايرياني (٣) . وفي نفس اليوم تم تكليف أحمد نعمان بتشكيل الوزارة الجديدة للعمل على توسيع قاعدة الحكم ووضع برامج للنهوض باليمن ولاصلاح أداة الحكم (٤) ، وفي ٢٤ أبريل أعلن تشكيل الوزارة الجديدة التي يقول النعمان انه شكلها دون أخذ رأي القاهرة ولم يدخل فيها أي وزير من العناصر المعروفة بالتبعية لها (٥) . وأذاع النعمان بيانا عن سياسة وزارته وضع إعادة

(١) الأهرام ٦٥/٤/١٨ .

(٢) الأهرام ، ٦٥/٤/١٩ .

(٣) الثلاثة الآخرون هم العمري الذي احتفظ بمنصب نائب الرئيس ومحمد علي عثمان رئيس مجلس الشورى ونعمان قائد راجع من زعماء القبائل . انظر : الأهرام ، ٦٥/٤/٢١ . وقد اتفق هذا التطور مع مشروع الدستور المؤقت الذي ارفق بالاستقالة الجماعية للنعمان والايرياني والزبيري (٢ ، ١ ، ٣) انظر : لهذا استقالتنا ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٤) الأهرام ، ٦٥/٤/٢١ ، ان نيل هذا جهدا في تحقيق الروايات القائلة بتوجيه انذار من أقوى قبائل اليمن حاشد وبكيل وغيرها الى السلال بالزحف على صنعاء ما لم يكلف نعمان بتشكيل الوزارة . ذلك ان المهم بهذا الصدد ان المناخ السياسي السائد قد دفع السلال الى ذلك فعلا ، ويقول النعمان عن ظروف توليه رئاسة الوزارة ان الحو في اليمن كلها كان مشحونا بالسخط والغضب بسبب اغتيال الزبيري ، وان بعض الساخطين قد حاول ان يلصق بالمصريين واليمنيين المتضامنين معهم تهمة الاغتيال ولكنه قام بمبادرة سريعة ينفي بها هذه التهمة ويحاول تهدئة المناضلين وقبل « تحت الحاج مشايخ القبائل والعلماء والشعفاء تشكيل الوزارة » .

انظر : نص أجوبة الأستاذ أحمد نعمان على أسئلة وجهها الباحث اليه ، مرجع سابق ، ص ٣ . وانظر في مصدر قصة انذار القبائل للسلال : O'Ballance, op. cit., p. 143.

(٥) نص أجوبة النعمان على أسئلة الباحث « مرجع سابق » ص ٣ .

السلام الى اليمن على رأس مهامها الداخلية ، وأشار الى الاتصال بالدول الشقيقة لمعاونته اليمن في اقرار السلام ، كما أعلن البيان العمل على بناء جيش وطني قادر على الدفاع عن البلاد بالاستعانة بالخبراء العرب ، وقد كانت هذه اشارة مفهومة للرغبة في تقليل الاعتماد على القوات المسلحة المصرية وتحقيق نوع من الندية في العلاقات مع مصر وهو ما أكدته اشارة البيان في مجال علاقه مع مصر الى العمل على توسيع وتنظيم التعاون معها (١) . كما أشار البيان الى مساعدة اليمن للوطنيين في الجنوب المحتل وان جاء اختفاء وزارة شؤون الجنوب المحتل التي ظهرت في الوزارات اليمنية اعتباراً من فبراير ٦٣ علامة على الرغبة في اتباع سياسة معتدلة تجاه بريطانيا (٢) .

وفي أعقاب ذلك بدأ تنفيذ الخطوة الخاصة بعقد مؤتمر وطني يمني ، وفي ٢٦ ابريل وافق مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء على عقد هذا المؤتمر في ٢ مايو في خمر شمالي صنعاء ، وفي ٢ مايو بدأ المؤتمر جلساته التي استمرت حتى الخامس من مايو بحضور عدد كبير من الممثلين (٣) وانتخب عبد الرحمن الايرياني رئيساً له بالاجماع (٤) وعلى الرغم مما مثلته التطورات السابقة من انتصار للمعتدلين داخل المعسكر الجمهوري فانها لم ترض القوة الثالثة التي كانت تعتبر ما حدث اجهاضاً للتطورات التي سبقت اغتيال الزبيري ، فقد كان المخطط قبل هذا الاغتيال ان يعقد مؤتمر يحضره ممثلون لكل القوى في اليمن بما فيهم قادة القبائل المقاومين (أي المعادين للجمهورية) تكون مهمته هي وضع خطة لاحتلال السلام في

(١) كان النعمان قد نفى في ٢٦ ابريل الشائعات التي ترددت بأنه طالب بسحب القوات المصرية وذكر بان هذه القوات قد جاءت بدعوة من الشعب اليمني . الأهرام ، ٦٥/٤/٢٢ . ولكن الاشارة الى بناء جيش وطني قوى وتنظيم العلاقة مع مصر كانت ذات دلالة واضحة ، وقد أكد النعمان هذا الاستنتاج بقوله ان حكومته كانت تهدف الى تحديد العلاقات بين مصر واليمن تحديداً ينفي الشكوك والشبهات التي تثار حول تدخلها في شؤون اليمن والزعم بانها لا تختلف عن دول الاستعمار : نص اجوبة النعمان على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) راجع تشكيل الحكومة وبيان سياستها العامة في : الأهرام ، ٦٥/٤/٢٥ وانظر في دلالات تشكيل حكومة نعمان :

Schmidt, op. cit., pp. 228-9. Al-Murayati, op. cit., p. 22.

(٣) قدر الأهرام العدد بألف وقدره شميت بأربعة آلاف وأوبالانس بخمسة

انظر : الأهرام : ٦٥/٥/٤ .

Schmidt, op. cit., P. 229. O'Ballance, op. cit., P. 144.

(٤) الأهرام ، ٦٥/٥/٣ .

اليمن وانتخاب حكومة تطبقها وليس العكس : تشكيل الحكومة تدعو المؤتمر وتحوله الى مؤتمر رسمي ، وقد انعكس هذا الخلاف في تقييم الموقف على أعمال المؤتمر (١) ثم على قراراته التي يمكن اعتبارها مؤشراً واضحاً على الاتجاهات داخل المؤتمر .

وقد احتلت قضية السلام مكاناً محورياً في هذه القرارات فنص اولها على تشكيل هيئة دائمة للسلام الوطني تتولى الاتصال بشتى الطرق والوسائل ببقية القبائل المفرقة بها « للتوصل معهم الى التفاهم الاخوي التام الذي يؤدي الى اقرار السلام » ، كما تتولى تقديم الاقتراحات اللازمة الى الحكومة للقيام بالاجراءات اللازمة لتساعدتهم على نجاح مهمتهم وأكد القرار الثالث « العمل بمختلف السبل والوسائل لانهاء حالة الحرب وقرار السلام » كاول اهتمام ينبغي ان يكون لرئيس الوزراء ، ونص القرار الرابع على ضرورة المبادرة بارسال وفود الى الدول العربية جميعاً من أجل التعاون على انهاء حالة الحرب وقرار السلام في اليمن ، وناشد القرار العاشر اليمنيين « انهاء اعمال العنف والتخريب وحل مشاكلهم بالسلم » .

ومن ناحية أخرى جاءت قرارات المؤتمر في المجال الداخلي انتصاراً كاملاً لمقترحات نعمان والايرياني والزبيري في كتاب استقالتهم ، وقد نص القرار الخامس على « تنفيذ المطالب الأساسية التي وضعها شهيدنا العظيم (الزبيري) ورفاقه المستقيلون في ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ م » ، ثم حدد المطالب وفقاً لما جاء في مشروع الدستور المؤقت المرفق بكتاب الاستقالة ، كما جاء مشروع الدستور الذي وضعه المؤتمر مطابقاً للمشروع السابق من زاوية تميزه بخطوط برلمانية واضحة ، كذلك تضمن القرار الثالث للمؤتمر « العمل على تصحيح الأوضاع في جميع الأجهزة والدوائر الحكومية باختيار الأكفاء المخلصين ذوي النزاهة والاستقامة » في اشارة واضحة الى الفساد الداخلي وعلاجه وفقاً لما جاء باستقالة النعمان والايرياني والزبيري ، وعلى الرغم من أن القرار الثامن للمؤتمر قدم الشكر باسم الشعب اليمني لمصر « على ما قدمته من عون الثورة اليمنية والشعب اليمني » فان قرارات المؤتمر عبرت عن نزعة استقلالية واضحة تعكس الاتجاهات السابق بيانها لحكومة النعمان اذ نص القرار الثالث على مطالبة رئيس الوزراء بالاهتمام

(١) انظر : نص البيان الذي وزعه اتحاد القوى الشعبية على المؤتمرين اليمنيين في خمر : مؤتمر خمر نصوص ووثائق ، جمعها زيد بن علي الوزير ، اتحاد القوى الشعبية ، لجنة الاعلام ، بدون تاريخ اصدار ، ص ٢٤ - ٢٦ . وانظر أيضاً : تعليق اتحاد القوى الشعبية على مؤتمر خمر وملاساته ومقرراته في : المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٥ .

• بتنظيم يحدد العلاقات مع الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة على مدى قرارات المؤتمر وروحه « و » السعى لايقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران « في اشارة واضحة الى السعودية (١) » .

وهكذا لم يعد هناك أدنى شك في ان المعتدلين من الجمهوريين ممثلين اساسا في النعمان والابريائي قد كسبوا هذه الجولة من الصراع الداخلي في اليمن خاصة وقد بدأت قرارات خمر توضع موضع التطبيق ، فصدر السلال في ٨ مايو « بناء على قرارات خمر وما أقرته لجنة المتابعة الدائمة لقرارات المؤتمر » (٢) الدستور المؤقت الذي يجعل سلطاته شكلية بحكم طبيعته البرلمانية فضلا عن النص على مجلس جمهوري يمارس اختصاصات رئاسة الدولة يختاره مجلس الشورى (٣) ، كذلك بدأت حكومة النعمان على الفور تحركها الخارجي فأرسل النعمان في ١٠ مايو برقية الى الملك فيصل يناشده فيها بذل كل الجهود الصادقة المخلصة واستخدام مساعيه الشخصية ومساعى حكومته من أجل احلال السلام (٤) ، وفي اليوم التالي رد فيصل ببرقية أكد فيها حرصه على احلال الأمن والاستقرار في اليمن على ان يكون ذلك بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية فيها وفي ظل ظروف تمكنهم من اقرار ما يريدونه بحرية تامة بعيدا عن أية مؤثرات خارجية عن اليمن (٥) ، في اشارة واضحة الى الملكيين وكذلك الموقف السعودي

(١) كان النعمان قد القى كلمة في المؤتمر يوم ٣ مايو قال فيها « اننا نريد السلام مع جيراننا ، ونحن نمد يد التفاهم من أجل السلام الى اخواننا في السعودية » . انظر الأهرام « ٦٥/٥/٤ » . وانظر نص قرارات مؤتمر خمر ونص الدستور المؤقت الذي أصدره في : مؤتمر خمر ، نصوص ووثائق ، مرجع سابق .

(٢) شكلها المؤتمر لمراقبة الحكومة والتعاون معها لتنفيذ قرارات المؤتمر والعمل على اتخاذ الخطوات الكفيلة بانتخاب مجلس الشورى (السلطة التشريعية) فيما لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، ومزاولة اختصاص مجلس الشورى المنصوص عليها في الدستور حتى يتم تشكيله . انظر : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) انظر نص القرار الجمهوري بالموافقة على الدستور في : المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٣٨ . وراجع نص الدستور المؤقت في نفس المصدر وبصفة خاصة الباب الثاني الخاص بالمجلس الجمهوري ص ٣٩ - ٤١ .

(٤) برقية السيد أحمد محمد نعمان رئيس وزراء الجمهورية اليمنية الى الملك فيصل - صنعاء (٦٥/٥/١٠) ، في : البلاد ، ٦٥/٥/١٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٥) جواب الملك فيصل على برقية السيد أحمد محمد نعمان حول احلال السلام باليمن - حدم (٦٥/٥/١١) ، في : البلاد ، ٦٥/٥/١٢ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

الثابت من ضرورة انسحاب القوات المصرية كشرط يسبق أية تسوية . وكان واضحا ان شقة الخلاف بين الموقف السعودي والموقف اليمني الجمهوري حتى في ظل حكم المعتدلين مازالت قائمة ، ولذلك كان التحرك الدبلوماسي في اتجاه اقناع السعودية بتعديل موقفها خطا رئيسيا في عمل الوفد الجمهوري الذي قام بجولة في بعض البلاد العربية في النصف الثاني من شهر مايو تطبيقا لقرارات خمر ، وقد اتضح من خلال هذا التحرك ان الفارق الجوهرى بين الجمهوريين المعتدلين من جانب والسعودية والقوة الثالثة من جانب آخر هو تمسك الفريق الأول بالشكل الجمهوري لنظام الحكم وبعدم انسحاب القوات المصرية الا بعد ضمان توقف التسلسل من وراء الحدود (١) . وفي القاهرة واصل الوفد اليمني الرسمي في مجلس رؤساء الحكومات العربية الذي بدأ اجتماعاته فيها في ٢٦ مايو التحرك السابق ، ولكن الوفد السعودي اعترض على ادراج العلاقات اليمنية - السعودية في جدول الاعمال وهدد بالانسحاب ، وتحدث النعمان فقال ان اليمن لا تتقدم بشكوى ولكنها تمد يدها الى السعودية طلبا للسلام ، وعلى الرغم من موافقة المؤتمر بعد ذلك التوضيح على بحث المسألة تحت بند تنقية العلاقات بين الدول العربية فانه قد اختتم أعماله دون التوصل الى أية نتيجة بهذا الصدد (٢) .

ومع ذلك فقد ثابر النعمان على سياسته وانتهز فرصة ابداء الملك فيصل لاستعداده لاستقبال « وفد شعبي يمسى يمثل جميع العناصر المتنازعة » لبحث الموقف في اليمن وأعلن موافقته على هذا وعلى ضرورة تشكيل الوفد نورا للسفر الى الرياض (٣) ، غير ان الامور لم تسر في هذا الاتجاه بسبب تطورات الصراع على السلطة داخل اليمن ، فقد سبق ان أينا ان قرارات خمر واصدار الدستور الذي أعده المؤتمر قد مثلت تقلصا دستوريا كاملا لسلطة السلال ، ومن الواضح ان السلال قد قبل هذا كتراجع مؤقت يواجه تدهور الأوضاع في المعسكر الجمهوري في ذلك

(١) راجع : أجوبة القاضي عبد الرحمن الايرياني رئيس وفد السلام اليمني حول هدف ريارته للدول العربية - الكويت (٦٥/٥/١٦) ، في : الراي العام الكويتية ٦٥/٥/١٧ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ . تصريح القاضي عبد الرحمن الايرياني في جريدة النهار البيروتية الصادرة في ٦٥/٥/٢١ نقلا عن : مؤتمر خمر ، نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٧٨ - ٨١ .

(٢) معلومات مستمدة من لقاء شخصي مع الأستاذ نعمان ، مرجع سابق . الأهرام ، ٢٧ ، ٦٥/٥/٣١ ، ٦٥/٦/٦ .

(٣) الأهرام ، ٦٥/٦/٢١ ، ص ٥ .

الوقت ، ويتسق مع هذا ان صراعا على السلطة قد تلى مؤتمر خمر باصدار السلالة - في مخالفة واضحة للدستور - قرارا في ٢٨ يونيو بتشكيل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من أربعة من العسكريين (١) ، وقد مثل هذا نقطة الذروة في الصراع بين الجمهوريين المتشددين والمعتدلين ، وفي أول يوليو أعلن تقديم نعمان لاستقالته الى لجنة متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر خمر وتلت ذلك أزمة سياسية حادة في اليمن .

وفي ١٤ يوليو أعلن تكليف السلالة للعمري بتشكيل الوزارة ، وكانت هذه هي الخطوة الأولى في سلسلة خطوات كسب بها الجولة الجديدة للصراع على السلطة ، فقد شكل العمري وزارته الجديدة من ١٩ عضوا لم يكن من بينهم سوى ثلاثة فقط من وزارة نعمان المستقيلة فضلا عن عودة وزارة شئون الجنوب المحتل (٢) ، كذلك عبرت كافة الوثائق التي أعلنتها القيادة الرسمية للجمهوريين في تلك الفترة عن الحط المتشدد وقد تمثل في الحفاظ على الجمهورية ورفض أي دور سياسي لأسرة حميد الدين والتمسك بالسعي الى السلام وليس بالاستسلام والعمل على القضاء على التمرد والمتمردين وأعداء الشعب من الرجعيين وفي هذا الصدد كانت هناك اشادة واضحة بالدور المصري عموما وقيادة عبد الناصر بصفة خاصة مع دعوة الشعب اليمني الى تحمل المسئولية في الدفاع عن الثورة (٣) .

وكان لهذه التطورات أثرها الواضح على سلوك قادة القوة الثالثة الذين ظلوا يمنحون تأييدهم الضمني لحكومة نعمان أو على الأقل يهادنونه بحكم تعبيره جزئيا عن بعض مطالبهم (٤) ، ولكن التحول الواضح السابق

(١) الأهرام ، ٦٥/٦/٢٩ . وكان الدستور المؤقت الذي أعده مؤتمر خمر وأصدره السلالة في ٨ مايو ينص على تشكيل مجلس للدفاع الوطني بقرار من المجلس الجمهوري واقتراح مجلس الوزراء . انظر م ٢٩ من الدستور في : مؤتمر خمر : نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) قارن تشكيل الوزارتين في : الأهرام ، ٦٥/٤/٢٥ ، ٦٥/٧/٢١ ، ص ٦ .

(٣) راجع : وثيقة العمل الوطني للجمهورية العربية اليمنية الموقعة في ١٣ يوليو ٦٥ في : الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ - ١٦٣ وبيان المشير السلالة الى الشعب اليمني الذي ضمنه وثيقة العمل القومي الموقعة في القاهرة بينه وبين مشايخ اليمن - صنعاء (٦٥/٧/١٨) ، في : الثورة (صنعاء) ، ٦٥/٧/٢٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ . بيان الفريق العمري الى الشعب اليمني (٦٥/٧/٢٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٤) راجع : تعليق اتحاد القوى الشعبية على زيارة الوفد الرسمي برئاسة الفاضل عبد الرحمن الريمانى الى بعض البلدان العربية ، عدد (٦٥/٥/١٥) ، في : مؤتمر =

في مسار الصراع على السلطة وسع الشقة بين موقفهم وموقف الجمهوريين الرسميين بما أفقدهم حتى تلك الرابطة الاسمية التي كانت تربطهم بالمعسكر الجمهوري ، وفي ٢١ يوليو ٦٥ أعلنت وكالات الأنباء وصول ٣٧ شيخا من مشايخ اليمن « الجمهوريين » مع حوالي ٢٠٠ من أنصارهم الى بيحان ، وبعد ذلك انقسم هؤلاء الى قسمين ذهب أولهما الى بيروت حيث عقد مؤتمرا صحفيا في ٢٦ يوليو أكد فيه أن الجمهوريين الممثلين لقوى اليمن كلها (أي هم أنفسهم) لا يضيرهم اللقاء بالملكيين طالما ان الهدف هو وقف الصراع واستفتاء القبائل والشعب اليمني كله ، وان اليمنيين « لا يحاربون اليوم من أجل الملكييين أو الجمهوريين وانما هم يحاربون في سبيل تطهير أرض اليمن من الجنود المصريين » (١) . أما الوفد الثاني فذهب الى السعودية حيث أذاع في نفس اليوم بيانا أدان فيه تصرفات السلالة وأعلن التمسك بقرارات خمر وبالحكومة النعمان باعتبارها الحكومة الشرعية في اليمن واعترف بما قدمته مصر من عون لدعم النظام الجمهوري وأشار الى تقديس الضحايا من شهدائها الأبطال في اليمن ، وعلى الرغم من ذلك « فان الحقيقة تفرض نفسها علينا جميعا . الحقيقة ان سياسة الرئيس جمال عبد الناصر التي نفذها في اليمن بوعى أو بغير وعى لم تتجرد من روح التسلط الاقليمي والغرور الشخصي » . وناشد البيان عبد الناصر وفيصل التعاون مع شعب اليمن في انهاء الحرب واحلال السلام بسحب الاول لقواته من اليمن في فترة محدودة ووقف الثاني لكل المساعدات لأسرة حميد الدين ، وتمكين الشعب اليمني ممثلا في أولى الحل والعقد من الالتقاء في مؤتمر شعبي شامل بعيدا عن كل نفوذ خارجي أو صفة رسمية ليختاروا حكومة قومية تشرف على احلال السلام في اليمن وتدير شئونه لفترة انتقالية يقرر الشعب بعدها مصيره بنفسه مختارا نوع النظام الذي يريده (٢) .

وفي أوائل أغسطس عقد في الطائف مؤتمر تحت رعاية السعودية ضم ممثلي القوة الثالثة والملكيين توصل في العاشر من أغسطس الى

خمر ، نصوص ووثائق ، مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٧٧ . تصريح اتحاد القوى الشعبية عن استقالة وزارة النعمان ، بيروت ، ٦٥/٧/١ ، في : المرجع السابق ، ص ١٠٠ - ١٠٣ .

(١) نص المؤتمر الصحفي الذي عقده الوفد اليمني الجمهوري الثاني (٦٥/٧/٢٦) ، في : الحياة ، ٦٥/٧/٢٧ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ١١٩ - ١٢١ .

(٢) انظر بيان الوفد الشعبي اليمني الثاني في السعودية (٦٥/٧/٢٦) ، في : المرجع السابق ، ص ١١٤ - ١١٨ .

ما أصبح يعرف بميثاق الطائف الذي يجسد القاسم المشترك بين أفكار القوة الثالثة والملكيين والسعودية ، وينص الجزء العملي منه على :

١ - إقامة دولة اليمن تحت اسم « الدولة اليمنية الإسلامية » وتقوم على أحكام الشريعة الإسلامية ويسير أعمالها مؤقتا مجلس دولة يقوم باختصاصات رئيس الدولة ويتألف من سبعة إلى ثمانية أعضاء وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية ، ومجلس وزاري يقوم باختصاصات السلطة التنفيذية ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيرا وتمثل فيه العناصر الواعية من مختلف الفئات اليمنية ، ومجلس شورى يوجه ويشرف على أعمال مجلس الوزراء ، ويساعده في أداء مهمته ويتألف من ثمانية عشر عضوا وتمثل فيه جميع الفئات اليمنية .

٢ - مهمة هذه الأجهزة الحكومية المؤقتة هي توطيد الأمن الداخلي والاشراف على سحب القوات المصرية وإيقاف المساعدات السعودية . والتمهيد لاجراء استفتاء عام في اليمن ينبثق عنه تقرير النظام الأساسي للحكم (١) .

وقد راجعت حكومة العمري التطورات السابقة في اجتماع لها في أول أغسطس أصدرت بعده بيانا وصفت فيه القوة الثالثة بالتحالف مع أعداء الثورة وأنكرت أية قيمة تمثيلية لها ونعمت عليها عدم العرفان بالدور المصري (٢) . وفي ١٥ أغسطس أدانت حكومة العمري في تصريح لها مؤتمر الطائف وأوضحت ان من يسمون أنفسهم بالجمهوريين المنشقين تشفوا عن هويتهم تماما بلقائهم مع بقايا الأسرة الملكية وبالتبعية للاستعمار والسعودية ، واعتبرت الحكومة ان عقد المؤتمر في السعودية

(١) ميثاق الطائف الموقع في ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ - ١٠ آب ١٩٦٥ . بدون تاريخ أو مكان اصدار . انظر أيضا صورة المذكرة التي رفعها ممثلو القوة الثالثة الى الملك فيصل بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٦٥ في : الثورة ، مرجع سابق . (ملاحق الكتاب بعنوان صور ووثائق دون ترقيم للصفحات) . كلمة السيد احمد الشامي عن الجانب الامامي والسيد ابراهيم بن الوزير عن الجانب الجمهوري في مادبة الملك فيصل تكريما ليجالات اليمن - الطائف (٦٥/٨/١٣) ، في : أم القرى ، ٦٥/٨/٢٠ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٠ - ٥٦٢ .

(٢) البيان الوزاري لحكومة الجمهورية العربية اليمنية برئاسة اللواء العمري - صنعاء (٦٥/٨/١) ، في : الثورة ، ٦٥/٨/٥ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٥٢٧ .

يمثل استمرارا لاعمال العدوان ضد الثورة وتدخلا غير مبرر في شئون اليمن الداخلية (١) .

وقد سبقت الإشارة الى تحليل الدراسة لموقف القوة الثالثة وبعدها عن أي موقع يمكن ان تسهم منه في تقوية القضية الجمهورية في اليمن ، غير ان التأييد القبلي الواضح الذي كانت تحظى به فضلا عن خروج القسم الأعظم من المعتدلين الجمهوريين من مؤسسات الحكم الجمهورية جعل المعسكر الجمهوري يبدو مع النصف الأول من شهر أغسطس وكأنه قد فقد أدنى مظاهر التماسك .

ب - أسباب الانقسام : من التحليل الذي قدمته الدراسة في الباب الأول والتناول السابق لمظاهر انقسام الجمهوريين يمكن ان ترد أسباب هذا الانقسام الى مجموعتين من العوامل الاولى ذاتية تنصب على البنية الجمهورية ذاتها والثانية تنبثق من الواقع اليمني الذي تحرك الجمهوريون في اطاره في فترة الدراسة .

أما المجموعة الاولى فيسهل تبينها من التذكير بالواقع الاجتماعي والتنظيمي لحركة المعارضة اليمنية التي انتهت بالثورة على نظام الامامة في سبتمبر ٦٢ ، وقد سبق ان رأينا ان الواقع الاجتماعي لهذه الحركة يستند الى الطبقة المتوسطة بمعنى عام حيث يدخل فيها التجار والمتقنون والعسكريون فضلا عن المساندة التي حصلت عليها الثورة في كل مراحلها من بعض القبائل القريبة ، وعلى الرغم من أن هذا التنوع الاجتماعي الواسع قد مكن من اضافة الشعبية على الثورة فانه أوجد في صفوفها بذور الانقسام الذي لم يكن غريبا على حركة المعارضة اليمنية في نضالها الطويل ضد الامامة خاصة وان العسكريين وان قاموا بالدور الرئيسي في تنفيذ الثورة الا أنهم لم يكونوا يستطيعون الادعاء بالانفراد بفضل اعداد الثورة واستمرارها ، وقد مهد هذا كله لظهور الانقسام وفقا لخطوط عديدة ، هي معسكر الجمهوريين : انقسام وفقا لخطوط عسكرية - مدنية يتضمن أبعادا طبقية واضحة (كما يمكن ان ينظر للخلاف بين مجموعة السلال والعمري وغيرهما ومجموعة النعمان - الايرياني - الزيري) - انقسام وفقا لخطوط قبلية (كما يمكن أن ينظر الى القوة الثالثة في جزء كبير منها) . وقد ساعدت على هذا غيبة أي تنظيم يضم قوى الثورة .

(١) بيان مجلس وزراء حكومة الجمهورية العربية اليمنية حول مؤتمر الطائف - صنعاء (٦٥/٨/١٥) ، في : الثورة ، ٦٥/٨/١٩ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٥٦٣ .

وتتعلق المجموعة التالية من الأسباب التي تفسر انقسام الجمهوريين بالعوامل الخارجية بالنسبة للبنية الجمهورية ، ويمكن لهذه ان ترد في التحليل الأخير الى الخلاف حول المساعدة المصرية للجمهورية ، وهناك مجموعة من الفروض النظرية تشير الى هذه المسألة ترتبط كلها بأثر جهود طرف ما في حرب أهلية للحصول على دعم خارجي على هذا الطرف نفسه فالالتزامات التي يمكن ان يتحمل بها طرف ما لكي يدبر دعماً خارجياً يمكن ان تصبح مصدراً للنزاع بين أعضائه ، ومن أهم الفروض بهذا الصدد الافتراض بأنه كلما كان ذلك الطرف أكثر تنظيمياً كان احتمال التأثيرات الانقسامية الناتجة عن جهود تدبير الدعم الخارجي أقل ، وكذلك الافتراض القائل بأنه كلما زادت الالتزامات التي يقدمها طرف ما لمصدر الدعم الخارجي لكي يؤمن حصوله على الدعم أكبر كانت التأثيرات الانقسامية أكبر . ومن الواضح ان هذه الفروض يمكن ان تنطبق بوضوح على العلاقة بين الجمهوريين اليمنيين ومصدر دعمهم الخارجي على نحو يشير الى توقع أكبر قدر ممكن من الانقسام بشأن قضية الدعم الخارجي .

وقد سبق ان رأينا ان الخلاف حول الدرجة المطلوبة من المساعدة المصرية قد ثار منذ بداية الثورة ، وفي الواقع ان قضية الخلاف حول المساعدة الخارجية احتلت مكاناً بالغ الأهمية في حركة المعارضة اليمنية لنظام الامامة ، ويرجع ذلك الى القمع الشديد الذي مارسه هذا النظام تجاه معارضيه مما استدعى النظر دائماً الى مصدر للدعم الخارجي ، وبعد اول تجربة لحركة المعارضة في ١٩٤٨ ثم ثانياً تجربة في ١٩٥٥ ، أصبحت أهمية الدعم الخارجي في منتهى الوضوح بعد تلقي الامام مساعدات « اقليمية » حاسمة ، وقد رأينا ان الثوار قد استفادوا بهذه الخبرة فلم يقوموا بثورة ١٩٦٢ الا بعد التأكد من الدعم المصري ، وثمة نقاش مثير دار بين مجموعة من السياسيين اليمنيين الذين تولى معظمهم فيما بعد مناصب هامة في النظام الجمهوري حول هذه القضية حوالي عام ١٩٥٣ داخل السجون في أعقاب انقلاب ١٩٤٨ ، ومن المثير ان موقف بعضهم من قضية المساعدة الخارجية يضرب بجذوره الى هذا التاريخ وقد قال السلال مثلاً في عام ١٩٥٣ ما فعله في الستينيات : « أما اذا أردنا الطريق المختصر ، فالمغامرة المحاطة باليقظة والحذر بشرط ان تكون مبنية على خطة تضمن لنا النجاح » . وهذه لا تنم الا اذا استعنا بأقطاب العرب الذين يجذبون خطتنا ويضمنون لنا التعاون الذي يتم ما شرعنا فيه . لا بد لنا من الاستعانة

والتعاون وعدم الاستقلال بنفوسنا وهذه قاعدة تكاد تكون منطبقة على كل أمة تخلصت مما نحاول التخلص منه » (١) .

كذلك سبق ان رأينا ان أحد الأسباب التي فسرت موقف بعض القبائل المضاد للثورة كان الآثار الجانبية للتدخل المصري وبصفة خاصة العمليات العسكرية ، ومن جانب آخر تحدثت الدراسة تفصيلاً عن التجمد العسكري وكان لهذا أهميته من زاوية انه اقنع المعتدلين من الجمهوريين ان التدخل المصري لم يأت بالنتيجة الحاسمة التي تبرر تحمل تبعاته ، وهكذا شهدت مرحلة الدراسة انقساماً واضحاً حول الموقف من الوجود العسكري المصري في اليمن اتخذ فيه المعتدلون والقوة الثالثة موقفاً متحفظاً او معارضاً بل ومعادياً لهذا الوجود ، وقد بدا الموقف المتحفظ في الاستقالة الجماعية لنعمان والايدياني والزبيدي وكذلك في بيان حكومة نعمان وقرارات مؤتمر خمر ، ثم ظهر الموقف المعارض والمعادي في موقف القوة الثالثة الذي بدا بالمطالبة بسحب القوات المصرية وانهاء المساعدة السعودية للملكيين وانتهى بتوصيف الحرب الأهلية اليمنية كحرب « تحرر وطني » من المصريين .

ج - ادراك القيادة المصرية : أوضح التناول السابق لظاهرة انقسام الجمهوريين مدى العمق الذي وصلت اليه خاصة منذ نهاية ١٩٦٤ ، ومن المنطقي القول بأن القيادة المصرية كانت تستقبل هذه الخلافات بضيق شديد (٢) ، ويرجع ذلك أساساً لسببين أولهما ان انقسام الجمهوريين يزيد من تكلفة الالتزام المصري بحماية الجمهورية ، وثانيهما ان ظاهرة انقسام الجمهوريين قد تضمنت كما سبق بيانه بعدا يتعلق بالوجود المصري .

وتعكس تصريحات عبد الناصر العلنية طبيعة ادراكه لظاهرة انقسام الجمهوريين وان لم تشر هذه التصريحات لموضوع الخلاف على الوجود العسكري لأسباب مفهومة . وتظهر متابعة هذه التصريحات انها قد مرت بمرحلتين : مرحلة كان عبد الناصر يدرك فيها وجود هذه التناقضات ولكنه

(١) انظر : محمد احمد نعمان ، حوار وراء الأسوار : مرجع سابق ، ص ٢٩-٣١ .

٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظر : حروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

ينظر إليها كتناقضات طبيعية بالنسبة لمرحلة التطور التي تمر بها اليمن ،
والثانية أصبح يدرك فيها مدى عمق الظاهرة وخطورتها . ففي ديسمبر ٦٤
صرح بأنه لا ينزعج بأي حال من ظهور تناقضات في اليمن ، « لأن اليمن
يرفع رداء التخلف وينتقل من القرن العاشر الى القرن العشرين مرة واحدة ،
ولذلك لا بد ان تظهر فيه تناقضات » وأوضح ان قوى الاستعمار
والصهيونية والرجعية تحاول استقلال هذه التناقضات ، ولكنه أعرب عن
ثقلته في تمكن الشعب اليمني بنفسه من حل هذه التناقضات (١) ويلاحظ
ان هذا التصريح قد أعقب الاستقالة الجماعية للنعمان والايبراني والزيبري
في ٢ ديسمبر . ومع تفاقم الانقسام الجمهوري في النصف الأول من ١٩٦٥
تغيرت نظرة عبد الناصر فأعلن في ٢٢ يوليو ٦٥ أي في ذروة التطورات
التي شهدتها اليمن في أعقاب استقالة النعمان في أول يوليو ان المشاكل
التي تواجه الثورة في اليمن اثنتان الأولى خارجية (الدعم الخارجي
للملكيين) والثانية داخلية وهي الخلافات الجمهورية ، وهكذا لم تعد
التناقضات الجمهورية مسألة طبيعية لاتدعو للانزعاج وانما « مشكلة »
تعرض الثورة اليمنية . وقد بلغ من تقدير عبد الناصر لخطر هذه المشكلة
انه أعطى للوحدة الوطنية وتقدير الجمهوريين للمسئولية الدور الأصملي
في امكن تثبيت وترسيخ النظام الجمهوري (٢) . وإذا كانت هذه هي
نظرة عبد الناصر للمشكلة قبل « الخروج » الجمهوري المنشق في اليوم
التالي مباشرة فمن السهل ان نتصور نظرتة لها في أعقاب هذا « الخروج »
والتطورات التي ارتبطت به وصولا الى مؤتمر الطائف .

ولا يصعب تبين الأثر المحتمل لظاهرة انقسام الجمهوريين وادراك
القيادة المصرية لها على سلوك هذه القيادة ، فقد تضمنت هذه الظاهرة
أولا بعدا واضحا يلح في طلب الحل السياسي من قبل المعتدلين الجمهوريين ،
ويصل في تحبيذ ذلك الحل الى درجة التخلي عن شكل النظام الجمهوري
بالنسبة للقوة الثالثة ، ثم كانت هذه الظاهرة تعني وفقا لتصوير
عبد الناصر لها في يوليو ٦٥ ان المساعدة العسكرية المصرية للجمهوريين
يمكن ان تكون عقيمة طالما استمرت الخلافات على هذا النحو الحاد .

(١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر ببور سعيد (٦٤/١٢/٢٣) . في : مجرعة
الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
(٢) انظر : خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ،
مرجع سابق ، ص ٣٦٦ - ٣٦٨ .

وأخيرا فقد تضمنت ظاهرة انقسام الجمهوريين التعريض بالوجود
العسكري المصري سواء تلميحا أو تصريحاً وقد كان هذا يعني على الأقل
ان هذا الوجود أصبح غير مرغوب فيه من قبل قوى معينة داخل اليمن وهو
الأمر الذي يرفع تكلفته خاصة وان القاعدة الاجتماعية للقوة الثالثة
كما رأينا كانت بالأساس قاعدة قبلية أي تقع في نطاق العمليات العسكرية
فضلا عما يقدمه موقف القوة الثالثة من القوات المصرية من مادة دعائية
طيبة تضعف الطرف المصري وتقوى خصمه في الحرب النفسية الدائرة
بينهما في ذلك الوقت .

وهكذا يمكن الانتهاء بأنه منذ أواخر ١٩٦٤ وطيلة النصف الأول من
عام ١٩٦٥ بصفة خاصة تولدت من البيئة اليمنية ضغوط قوية في اتجاه
التسوية يفترض انها قد أثرت على مسئولى السياسة الخارجية المصرية .

٤ - الأوضاع في المنطقة العربية :

سبق ان رأينا ان وضع النظام المصري عربيا في السنة السابقة على
قرار التدخل المباشر في اليمن قد مثل أحد المكونات الرئيسية في دوافع
هذا القرار ، وقد تمت المرحلة الأولى للتدخل (التصعيد) في ظل نفس
مناخ الاستقطاب السياسي والايديولوجيا الحاد الذي كان يميز النظام
الاقليمي العربي قبل التدخل في اليمن ، ولكن ابتداء من فبراير ١٩٦٣
شهدت المنطقة العربية مجموعة هامة من التطورات يفترض تأثيرها على
سلوك مسئولى السياسة الخارجية المصرية سواء في سياستهم العربية
عموما أو في اتجاههم الى التسوية السياسية للصراع اليمني بصفة خاصة .
ويقدم هذا الجزء محاولة لاثبات هذا الافتراض .

(أ) التطورات في المشرق العربي : في ٨ فبراير ٦٣ أطاح انقلاب
في العراق بحكم عبد الكريم قاسم وقد أعطى عبد الناصر تأييده الفوري
للالانقلاب على الرغم من انه من المؤكد انه كان يعرف منذ البداية بقيام
حزب البعث العراقي بالدور الرئيسي - أو على الأقل بدور رئيسي - فيه
وذلك على أساس ان المهم هو وجود وجهة قومية عربية للانقلاب (١) .

(١) انظر : هيك ، سلاما دار السلام وأهلا ، مرجع سابق . وفي هذه المقالة
تصوير واضح للدور السائد لعبد الناصر في صناعة القرار بطريقة لا تقبل الشك وهو
نصف حوارا بين عبد الناصر ومستشاريه (في الرئاسة كما هو واضح) يرون فيه
الانتظار ولو ساعة تنصح فيها الأمر بينما كان رأى عبد الناصر ان ما من من تطورات =

ولم يكن يمضي شهر واحد حتى تكرر نفس النموذج العراقي تقريرا في سوريا بانقلاب على حكومة الانفصال في ٨ مارس قاده عناصر بعنية بالائتلاف مع عناصر مستقلة وناصرية (١) ، وتكرر نفس الموقف المصري على الفور واستنادا الى نفس التحليل وان كانت التجربة المصرية مع حزب البعث في فترة الوحدة قد ألقت بظلالها على العلاقة مع حكام دمشق الجدد منذ البداية وان بدت هذه الظلال خفيفة مع احتمالات الخطر الخارجي على سوريا (٢) . وفي ١٤ مارس بدأت مباحثات للوحدة بين مصر وسوريا والعراق وعلى الرغم من الصعوبة بل ومناخ التوتر الذي ساد في كثير من الأحيان جو المباحثات بسبب النقاش حول خبرة الوحدة المصرية - السورية بصفة خاصة (٣) فقد انتهت هذه المباحثات باتفاق وحدة بين الدول الثلاث ذات سمات فيدرالية .

وقد أظهرت التطورات السابقة ان النظام المصري بقيادة عبد الناصر قد استعاد زمام المبادرة في المنطقة العربية ، وبدا معقولا أن تنظر القيادة المصرية الى هذه التطورات ليس فقط من هذا المنظور الايجابي ولكن باعتبار ان التدخل المصري في اليمن كان عاملا حاسما في أحداثها ويجب ان نتذكر ان أحداث العراق وسوريا قد تراكمت على نحو « درامي » مع هجوم رمضان الكبير وتجاهاته العسكرية وتصور احرار نصر عسكري حاسم في اليمن (٤) .

= ينبت الوجهة العربية القومية للانقلاب ، انظر ايضا : محمد حسين هيكل ، سنة من الوجود ، في : الأهرام ، ٦٣/١٢/٢٢ . وانظر تفاصيل أحداث الانقلاب وتحليل القوى المتحركة له في : حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ - ١٧٦ .
(١) انظر : المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .
(٢) انظر : محمد حسين هيكل ، وانثرت الشمس على دمشق ، في : الأهرام ، ٦٣/٣/١٥ .

(٣) انظر : محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس - ابريل ١٩٦٣ - سلسلة كتب قومية - ٣٦٩ - القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ اصدار . وانظر مقالة محمد حسين هيكل بعنوان اني اعترض في : الأهرام ، ٦٣/٣/٢١ . وهي لقالة التي تخللت المرحلة الثانية للمباحثات التي انتهت في ٢ مارس ٦٣ والثالثة التي بدأت يوم ٦ ابريل وكانت العلامة البارزة على أزمة الثقة بين مصر وحزب البعث السوري في ذلك الوقت . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٢٨ .
(٤) انظر تصريحات قاطبة لعبد الناصر تعتبر التدخل في اليمن هو النقطة الحاسمة التي أسكت فيها الثورة العربية بزمام المبادرة من جديد في العراق وسوريا في : نص بريقة عبد الناصر الى اللواء سعد نجيب قائد فوج القوات العائدة من اليمن =

غير انه لم يمض سوى اسابيع قليلة حتى بدا ان كل التطورات السابقة قد اجهضت ، ففي ٤ مايو نشرت اول انباء عن بدء افراد حزب البعث بحكم سوريا (١) وكان هذا يعني بصورة او باخرى اجهاض اتفاقية الوحدة التي كانت تقضى بتكوين جبهة لتوحيد العمل السياسي وعلى الرغم من بعض المحاولات لتطويق الأزمة (٢) ، فان الصدام مع حزب البعث السوري وصل الى نقطة اللاعودة في تلك المرحلة بخطاب عبد الناصر في ٢٢ يوليو الذي شن فيه هجوما على حزب البعث السوري اقل ما يوصف به انه بالغ العنف (٣) . ومن ناحية اخرى فان العلاقات المصرية بالعراق قد تدهورت على نحو مشابه وان يكن بمعدل ابطا وبدرجة اقل من الحدة ربما بسبب وجود عارف على رأس النظام وان لم يمنع هذا من الوصول الى نقطة لاعودة « هادئة » مع النظام العراقي الجديد برسالة من عبد الناصر الى عارف في ٩ اكتوبر ٦٣ يعتذر فيها عن زيارته للعراق التي كان محددا لها هذا الشهر بعد بيان اتهم مصر بالانفصالية أصدرته في ١٧ سبتمبر القيادة القومية لحزب البعث (٤) .

(ب) التطورات في المغرب العربي : لم تكن القطيعة المصرية مع حزب البعث الحاكم في سوريا والعراق تصل ذروتها حتى وقع تطور في المغرب العربي يعد أكثر أهمية بمنظور الدراسة الحالية باعتبار انه استدعى التزاما عسكريا مصريا في منطقة أخرى من العالم العربي ، ففي ٨ أكتوبر بدأت اشتباكات بين القوات المغربية والجزائرية في اطار النزاع على الحدود بين المغرب والجزائر (٥) ، وتلقى عبد الناصر طلبا ملحا من بن بيللا بمساعدة

= (٦٣/٥/٤) ، في : الأهرام ، ٦٣/٥/٥ ، ص ٦ . خطاب عبد الناصر في استقبال القوات العائدة من اليمن (٦٣/٥/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .
(١) انظر : الأهرام ، ٦٣/٥/٤ . محمد حسين هيكل « نقطة اللاعودة مع البعث السوري » ، في : الأهرام ، ٦٣/٥/١٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .
(٢) لعل أهمها وساطة عارف بهذا الصدد . انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٣) راجع الخطاب ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ - ٣٧٨ .
(٤) رسالة عبد الناصر الى المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية (٦٣/١٠/٨) ، في : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .
(٥) راجع : بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٤٠ .

عسكرية (١) ، ومن السهل أن يفهم رد فعل القيادة المصرية لهذا الطلب بالنظر الى التطورات السابقة في الشرق العربي والعلاقات المصرية-الجزائرية في ذلك الوقت ، وقد حدد عبد الناصر المغرب كطرف معتمد (٢) ، كذلك المح الى ملك المغرب أن بلاده تهدف بعملها هذا الى استقاط التجربة الاجتماعية في الجزائر مساعداً بذلك محاولات أجنبية ترمى الى نفس القصد (٣) .

وهكذا بادر عبد الناصر الى ارسال كتيبة من المدرعات الثقيلة وصلت الى الجزائر في الوقت المناسب (٤) فضلاً عن الاعلان في ١٥ أكتوبر وقت اشتداد عنف الاشتباكات عن وصول مدمرات مصرية الى الجزائر في زيارة رسمية الى ميناء وهران (٥) . وهكذا أصبحت القوات المصرية منتشرة في مصر واليمن والجزائر في آن واحد .

(ج) تطورات المواجهة مع اسرائيل : في الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٣ وعلى نحو شبه متطابق مع التطورات السابقة في المنطقة العربية اقتربت المشروعات الاسرائيلية لتحويل مجرى نهر الاردن من الاكتمال بما يطرح خطر المواجهة العسكرية الشاملة مع اسرائيل على نحو جاد لأول مرة منذ عام ١٩٥٦ ويدخل القيد الاسرائيلي على حرية الحركة المصرية الى دائرة التأثير الفعال لأول مرة منذ بدأ التدخل المباشر في اليمن . وقد مثلت تطورات المواجهة مع اسرائيل في ذلك الوقت دون شك مشكلة بالغة التعقيد للقيادة المصرية ، فهي تطرح على نحو جاد احتمالات صدام عسكري

- (١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ . حروشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .
(٢) خطاب عبد الناصر في حفل استقبال العائدين من اليمن (٦٣/١٠/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٤٧٠ .

- (٣) رسالة عبد الناصر الى الحسن الثاني ملك المغرب ، في : المرجع السابق ، ص ٤٦١ . وفي الواقع أن هذا على الأرجح هو ادراك القيادة المصرية لهذا العمل وهو ما صرح به عامر في كلمات واضحة (لم تعلن في حينها) . انظر : خطاب عامر في المواقع العسكرية في مواجهة اسرائيل (٦٣/١١/٢٤) ، في : خطاب المشير عامر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

- (٤) حروشي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .
(٥) الأهرام : ٦٣/١٠/١٥ . محمد حسنين هيكل ، مع السلام ومع الجزائر . في : الأهرام ، ٦٣/١١/١٠ . خطاب عامر في ضباط وجنود الفوج التاسع العائد من اليمن في المنيا (٦٣/١١/١٧) ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

مع اسرائيل في وقت تنتشر فيه القوات المصرية في اليمن والجزائر وتتباعد فيه سياسيا بدرجة كبيرة مواقف دول المواجهة مع اسرائيل وبصفة خاصة مصر وسوريا ، وتشير بعض الدراسات الى أن عبد الناصر كان يخشى أن يستدرجه بعض المنطرفين من حكام سوريا الى مواجهة يخطئون في حساباتها يخسر عبد الناصر عسكريا اذا دخلها لأنها لاتأتي في الوقت المناسب بالنسبة له وسياسيا اذا لم يدخلها لأسباب بديهية (١) .

وهكذا يمكن القول بأن تطورات المواجهة مع اسرائيل قد مثلت قيما حقيقيا على حركة النظام المصري عربيا دفعته - ضمن عوامل أخرى - الى اعادة تقييم سياسته العربية بصفة عامة بما يوفر لمصر أفضل وضع ممكن بالنظر الى القيود الواردة على حركتها عسكريا وسياسيا في ذلك الوقت ، فاذا كان قتال مع اسرائيل فليكن جماعيا ، وهذا في حد ذاته سوف يتضمن تصفية الالتزامات المصرية العسكرية الأخرى في المنطقة العربية ، واذا كان تأجيل لهذا القتال فليكن جماعيا أيضا يحمي النظام المصري من الحملات الدعائية التي تشكك في جديته في مواجهة اسرائيل (٢) . وقد نتج عن عملية اعادة التقييم هذه اعلان عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٣ استعداد مصر للتغاضي عن كل خلافاتها العربية ودعوته لعقد اجتماع للملوك والرؤساء العرب لبحث تطورات المواجهة مع اسرائيل (٣) ، ووفقا لهيكل فإن الفكرة طرحت نفسها بعد التغييرات التي وقعت في العراق وسوريا في فبراير ومارس ٦٣ تحسبا لاحتمالات المواجهة مع اسرائيل في ١٩٦٤ بتخفيف حدة التوتر العربي دون أن يؤدي ذلك الى المساس بقوة الجانب الثوري فيه ، ولكن التطورات التي طرأت على الأوضاع في سوريا والعراق بعد ذلك قد عرقلت تنفيذ الفكرة (٤) . ومن ثم فانه يمكن

- (١) في الواقع ان خطاب عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٢ يمكن أن يؤكد على نحو غير مباشر وجهة النظر الواردة في المتن : انظر : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٣ .
Nutting, op. cit., PP. 544-7. Dawisha, Egypt in the Arab World, op. cit., P. 43.
(٢) راجع : خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٣ . وراجع :
Ma'colm H. Kerr, The Cold War, Gamal Abd Al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, Third edition, New York, Oxford University Press, 1973, PP. 98-9.

- (٣) خطاب عبد الناصر في عيد النصر السابع بيور سعيد (٦٣/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ .
(٤) هيكل ، محاولة للرد على سؤالين ، مرجع سابق .

الافتراض بأن التدخل العسكري المصري في الجزائر في أكتوبر بآثره المزدوج (١) ، وسقوط حكم البعث في العراق في نوفمبر بانقلاب جديد قاده عارف (٢) ولفتة التقارب التي أبدتها بورقيبة نحو عبد الناصر بدعوته للاشتراك في اعياد تحرير بنزرت وجلاء القوات الأجنبية عن كل الأرض التونسية في ديسمبر (٣) - كلها أمور قد دفعت عبد الناصر الى الامساك بفرصة هذا التحسن النسبي في وضع النظام المصري عربيا لتوجيه دعوته الى اجتماع القمة العربي كتعبير عن بداية مرحلة جديدة في السياسة العربية لمصر تواجه بها - ضمن أمور أخرى - احتمالات الصدام العسكري مع إسرائيل . وعلى أي حال فقد كانت دعوة عبد الناصر الى مؤتمر قمة عربي علامة على انتهاء مرحلة الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية وبداية مرحلة من الانفراج في هذه العلاقات استمرت سنتين وفي ظلها تمت أهم جهود حل الصراع الأهلي في اليمن سياسيا .

٥ - مساعي الجامعة العربية :

فرض الصراع اليمني بإبعاده الخارجية نفسه على الجامعة العربية غير ان جهودها بهذا الصدد كانت محدودة ببعض القيود القانونية والسياسية النابعة من بنية الجامعة ذاتها ، ويتناول هذا الجزء بالتحليل مساعي الجامعة العربية بخصوص الصراع اليمني في محاولة لتبين مدى تأثيرها على السلوك المصري .

(١) اهتمام الجامعة بالصراع اليمني : بدأ اهتمام الجامعة بالصراع

اليمني منذ أكتوبر ١٩٦٢ ، فابتداء من ذلك الشهر تلقت الجامعة طلبات عديدة من طرفي الحرب الأهلية اليمنية يشكو كل منها من تدخل لمصلحة الطرف الآخر ويطلب عقد اجتماع لمجلس الجامعة للنظر في شكواه (٤) ، ولم تكن الجامعة في ذلك الوقت قد حسنت بعد قضية الوفد الممثل لليمن

(١) حماية النظام الجزائري من خطر هزيمة عسكرية ، وفي نفس الوقت زيادة الالتزامات المصرية العسكرية خارج مصر .
(٢) انظر التفاصيل في : الأهرام ، ٦٣/١١/١٩ ، حمروش ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٣) انظر : الأهرام ، ٦٣/١٢/١٣ ، هيكل ، مرجع سابق .
(٤) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ ، الأهرام ٦٢/١٠/١٧ ، ذكرى نيل بركة البدر الى الجامعة العربية والمشاكل التي تثيرها ، في : المرجع السابق ، ص ٦ ، الأهرام ، ٦٢/١١/١٢ ، ٦٢/١٠/٢٤ .

في الجامعة ، وعندما عقد مجلس الجامعة اول جلسة عادية له بعد ثورة اليمن في مارس ٦٣ كان معظم أعضائها قد اعترفوا بالنظام الجمهوري ولذلك قرر المجلس باغلبية الأصوات قبول أوراق اعتماد الوفد الممثل له في ٢٣ من ذلك الشهر (١) ، غير ان المجلس لم يبادر بأي شيء يتجاوز ذلك ، واكتفى بضم المذكرة التي تضمنت شكوى اليمن من التدخل السعودي والاردني ورد السعودية عليها الى محضر الجلسة (٢) ، وكان هذا مفهوما بالنظر الى القيد القانوني الذي يجعل نفاذ والزام أي قرار للمجلس بخصوص فض المنازعات سلميا بين أعضائه متوقفا على موافقة أطراف النزاع (٣) . او بالنظر الى القيد السياسي الذي يجعل دولة كالسعودية لا تفضل بحث نزاعها مع اليمن في سياق الجامعة حيث تتمتع مصر بدور رئيسي يخشى من تأثيره على القرار المتخذ (٤) ، ويجب ان نتذكر ان المجلس قد انعقد في ذات الفترة التي بدا فيها ان المد الثوري المؤيد لعبد الناصر قد وصل الى ذروته بالتغيرات التي وقعت في العراق وسوريا قبيل دورة مجلس الجامعة مباشرة (٥) .

(ب) مهمة حسونه - الحاني : في الدورة العادية لمجلس الجامعة التي عقدها في سبتمبر ١٩٦٣ دعا مندوب اليمن المجلس الى التدخل من أجل وضع حد للتوتر الحاد في علاقات اليمن مع جاراتها من الدول العربية وأعرب عن أمل حكومته في الحصول على مساعدة عربية لاعادة بناء اليمن (٦) ، وعند بحث اللجنة السياسية للموضوع كانت الآراء متفقة على ضرورة ايجاد صيغة تسمح بمشاركة السعودية في المناقشات وبتخاذ قرار يؤيد المطلب اليمني ويجمع جهود الدول العربية ، ونتيجة مبادرات

(١) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .
Hussein A. Hassouna, The League of Arab States and Regional Disputes. A Study of Middle East Conflicts, New York : Oceana Publications, 1975. P. 184.

(٢) الأهرام ، ٦٣/٤/٣ ، ص ٤ .
(٣) انظر نص م ٥ من ميثاق الجامعة وراجع : د. بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٤) راجع : المرجع السابق ، ص ٢١ .
(٥) بعد التفويجات التي حدثت في سوريا في ٨ مارس انتهت مصر مباشرة موقف المفاطة للجامعة العربية الذي اتخذته منذ اجتماعات شتورا في أغسطس ٦٢ .

انظر : الأهرام ، ٦٣/٣/١٠ .
(٦) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، الأهرام ، ٦٣/٩/١١ ، ص ٦ .
Hassouna, op. cit., P. 184.

من ممثلي تونس والكويت ولبنان وافقت اللجنة مع امتناع السعودية عن التصويت على توصية أهابت فيها بالدول الأعضاء ان تقدم لحكومة الجمهورية العربية اليمنية « كل ما يعينها على تنفيذ خططها » من المساعدات الممكنة وأن توازرها في المجالات والمحافل الدولية ، وناشدت اللجنة حكومات الدول العربية المعنية تهينة السبل لتوطيد الاستقرار وعودة السلام الى ربوع اليمن واستئناف العلاقات الطبيعية بين هذه الدول الشقيقة (١) ، وفي ١٩ سبتمبر أصدر مجلس الجامعة قرارا تضمن الموافقة على توصية اللجنة السياسية وتكليف كل من رئيس الجامعة في تلك الدورة (٢) وأمينها العام اجراء كافة الاتصالات اللازمة مع الحكومات المعنية لتحقيق الاهداف المذكورة في صلب القرار (٣) وأن كانت مهمتها من الناحية الفعلية قد ركزت على الشق الخاص بالجوانب السياسية للمشكلة .

وعلى أثر صدور القرار أجرى كل من رئيس مجلس الجامعة وأمينها العام سلسلة مشاورات تقرر في نهايتها تشكيل بعثة سلام تزور الدول المعنية بالازمة اليمنية في محاولة لسد الثغرات القائمة بين مواقف تلك الدول تجاه الحل السلمي للمشكلة (٤) ، وفي ٢٥ سبتمبر ٦٣ ، وصلت البعثة الى الطائف واجتمعت عدة مرات مع الأمير فيصل في الفترة من ٢٥ سبتمبر - ١ أكتوبر وعبرت عن أمل الجامعة في عودة العلاقات الطبيعية بين اليمن وجاراتها وبذل الحكومة السعودية أقصى ما في وسعها لانهاء الموقف المتوتر على الحدود وشرح الأمير فيصل للبعثة موقف حكومته تجاه الموقف في اليمن وأكد حرصها على تجنب أي عبور من القوات السعودية للحدود مع اليمن (٥) . وفي نهاية زيارة البعثة للسعودية صدر بيان مشترك أشار الى حرص الحكومة السعودية الشديد على تحقيق مصلحة أهل اليمن ، وإلى أنها بالنظر الى الظروف المحيطة بالمشكلة الفلسطينية والمزاعم الصهيونية الاستعمارية ضد العرب « ترحب انسجاما مع سياستها العربية بمساعي تنقية الجو العربي ، وترجو أن

(١) انظر موجز مداولات اللجنة ونص توصيتها في : الأهرام ٦٣/٩/١٦ .

(٢) الدكتور ناصر الثاني وكيل الخارجية العراقية في ذلك الوقت .

(٣) امتنعت السعودية عن التصويت على القرار وحفظت الأردن على وصف اليمن بالجمهورية .

(٤) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(٥) Hassouna, op. cit., PP. 185.

يجد ممثلا الجامعة لدى بقية الاطراف المعنية التجاوب الذي يكفل تحقيق ذلك » (١) .

وفي أول أكتوبر وصلت البعثة عمان وأجرت محادثات مع الملك حسين وحكومته وأبلغت الأردن أعضاء البعثة أنها لا تعتبر نفسها طرفا من اطراف الصراع في اليمن وأنها أوقفت مساعدتها للملكيين وأنها ستستأنف علاقاتها مع الجمهورية اليمنية في المستقبل القريب ، وعقب ذلك صدر بيان مشترك يشبه في مضمونه البيان الصادر من محادثات السعودية (٢) .

وفي ٦ أكتوبر وصلت البعثة الى اليمن واجتمعت مع السلال وكبار المسؤولين الجمهوريين (٣) . وفي نهاية زيارة البعثة لليمن صدر بيان مشترك أعرب عن شكر الحكومة اليمنية للبعثة على مساعيها الحميدة وعزمها (أي الحكومة اليمنية) على متابعة سياستها في تنقية الجو العربي خاصة في الظروف الراهنة التي تمر بها قضية فلسطين والنضال العربي عموما وترحيبها بوجهات نظر كل من الحكومتين السعودية والأردنية في بيانها المشترك في ختام زيارة البعثة لكل من الطائف وعمان (٤) .

وأخيرا عادت البعثة الى القاهرة حيث اجتمعت بكمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وبوزير الخارجية (٥) ، وأبلغت ان مصر قد سحبت بعض

(١) بيان سعودي رسمي حول نتائج مباحثات وفد جامعة الدول العربية - الرياض (٦٣/١٠/١) في : البلاد ، ٦٣/١٠/٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٢٣ .

(٢) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . ذكريا نيل ، ماذا في حقبة أمين الجامعة ورئيس مجلسها ، في الأهرام ، ٦٣/١٠/١٢ ، ص ٥ .

(٣) أشار د. بطرس غالي ود. حسين حسونه الى عزم البعثة في جولتها بأى من العناصر الملكية ولما كان مصدرهما في هذا هو تقرير الأمين العام الى مجلس الجامعة في دورته العادية الواحدة والأربعين في مارس ١٩٦٤ فإن هذا يعد نفيًا رسميًا لما ذكره أحد المصادر من أن اللجنة اجتمعت في السعودية بالشامى وزير الخارجية الملكى على أساس شخصي . وفي الواقع ان مثل هذا الاجتماع ليس له أى معنى في ظل اعتراف الجامعة بالنظام الجمهورى ممثلا لليمن . وقد سبق ان رأينا موقفا مماثلا من الأمم المتحدة . انظر المصدر الذي تحدثت عن لقاء البعثة بالملكين .

Al-Marayati, op. cit., P. 22.

(٤) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١٨ . الأهرام ، ٦٣/١٠/١١ ، ص ٢ .

Hassouna, op. cit., P. 186.

(٥) كانت البعثة قد التقت بعامر والسادات في اليمن حيث كانا يقومان بزيارة

لها في ذلك الوقت . انظر : الأهرام ، ٦٣/١٠/٧ .

قواتها من اليمن طبقا لاتفاقية فض الاشتباك وانها ترغب في أن تفي كافة الأطراف المعنية بالتزاماتها الواردة في ذلك الاتفاق (١) .

(ج) تقييم دور الجامعة : يلاحظ ان قرار مجلس الجامعة الذي بنيت عليه مهمة حسونة - الحاني قد اقتصر على توجيهات عامة للأطراف ترك لها تنفيذها بمساعدة بعثة الجامعة ، ويبدو مما سبق ان مهمة هذه البعثة كانت تقصى الحقائق أساسا وان قامت أيضا بالتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة للأطراف ، ويقول د . حسونة ان هذا المنهاج ثبت في الممارسة انه أقل فائدة مما لو كانت الجامعة قد قدمت مقترحات محددة لكل الأطراف يمكن الشروع في تنفيذها اذا قبلتها هذه الأطراف عن طريق المنظمة او بمساعدتها (٢) .

ويلاحظ ان دور الجامعة العربية قد تشابه على هذا النحو مع دور الامم المتحدة وان كان قد اختلف عنه فنيا في ان الامن العام قد تحرك رسميا بموجب قرار من مجلس الجامعة بينما تمت مهمة بانثس المشابهة الى حد كبير بمبادرة من الامن العام ، وجاء بحث مجلس الامن للموضوع تاليا للنتائج التي تم التوصل اليها ولمجرد الموافقة على انشاء بعثة الرقابة وليس لبحث الجوانب الداخلية والخارجية للمشكلة كما يمكن أن يفهم من قرار مجلس الجامعة . ووفقا لقرار مجلس الجامعة جاءت بعثة الجامعة أشمل في تكوينها من حيث انها ضمت رئيس مجلس الجامعة في دورته القائمة وأمينها العام ، كما انه يلاحظ ان بعثة الجامعة قد شملت أطرافا أكثر في الصراع يعبرون عن وجهتي النظر المتعارضتين بينما لم يقم بانثس سوى بزيارة طرفي أحد جانبي الصراع وان كان نفس القيد الخاص باستحالة الاتصال بالملكين واحدا بالنسبة للمنظمتين الدوليتين بسبب حسم قضية التمثيل لصالح الجمهوريين في الحالتين .

واذا كان يمكن القول بتوفر امكانيات أكبر للجامعة في تحريكها بصدد الصراع اليمني فان هذا التحرك قد تأخر عن الامم المتحدة بدرجة كبيرة ، ففي الامم المتحدة كانت السياسة الأمريكية مسئولة الى حد كبير عن حسم قضية تمثيل الجمهوريين في نهاية الدورة السابعة عشرة في ديسمبر ٦٢ ومن ثم استطاع الامن العام أن يتحرك عقب ذلك مباشرة ، اما في حالة

(١) بطرس غال ، مرجع سابق ، ص ١١٩ . الامرام ، ٦٣/١٠/١٥ ، ص ٦ .
Hassouna, op. cit., p. 186

Ibid., pp. 197-8.

(٢)

وانظر ايضا . بطرس غال ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

الجامعة العربية فقد ظل الانشقاق يسودها بصدد الاعتراف حتى عقدت الدورة العادية لمجلسها في مارس ٦٣ (١) ، ولم يبحث المجلس الصراع اليمني قبل الدورة العادية التالية في سبتمبر ٦٣ .

ويمكن الافتراض بأن تغير المناخ السياسي في الفترة من مارس - سبتمبر ٦٣ كان مسئولا عن دفع المجلس الى تحرك أكثر فعالية ففي هذه الفترة كانت أخطار المواجهة مع اسرائيل قد بدأت تتضح ، ومن ناحية أخرى لم يعد المناخ السياسي داخل الجامعة منحازا بوضوح الى مصر كما كان الحال في مارس ٦٣ بعد تدهور علاقاتها مع سوريا والعراق ابتداء من مايو ٦٣ ، ومن ثم يمكن الافتراض بأن السعودية أصبحت أكثر استعدادا لتقبل تحرك للجامعة عن ذي قبل .

وبعيدا عن ان ننسب للجامعة دورا فعلا ترتب على مهمة حسونة - الحاني فانها لا شك قد استطاعت بمنهج محايد الى حد كبير ان تسهم في عملية إعادة الاتصالات بين أطراف النزاع بعد ان ظلت هذه العملية طيلة الفترة السابقة تتم وفقا لمبادرة أمريكية بمشاركة من الامم المتحدة . في فترة كان تنفيذ اتفاقية فض الاشتباك فيها لا يحقق سوى تقدم محسود ، وقد يكون من المبالغة أن يقال بأن اهتمام الجامعة بتسوية المشكلة ارا من سبتمبر ٦٣ وبعثة حسونة - الحاني بهذا الصدد قد مثل ضغطا على مسئولي السياسة الخارجية المصريين في اتجاه التسوية على الأقل بحكم ان اهتمام الجامعة يمكن النظر اليه ولو جزئيا كنتيجة لنفس العوامل المتعلقة بتطورات المواجهة مع اسرائيل ، ومع ذلك فانه يبقى ان بعثة الجامعة بتوفيرها لقناة اتصال جديدة بين أطراف النزاع المتعارضين قد قدته لمسئولي السياسة الخارجية المصريين صورة عن الاستعداد السعودي للتسوية في ضوء تطورات المواجهة مع اسرائيل كما ذكر البيان المشترك ، بل ان الدوائر السياسية في القاهرة قد بدأت بوضوح اهتمام فيصل - ان لم يكن الحاحه - على أن تكون الخطوة الأولى في أي تحرك بصدد الصراع اليمني في اتجاه العلاقات مع مصر لانه الجانب الأهم في الموضوع (٢) . وهكذا فانه يمكن القول بان دور الجامعة في أقل الفروض قد قدم معلومات مفيدة لصانع القرار المصري ساعدت في عملية إعادة تقييم السياسة العربية لصراع نحو تحقيق انفراج في العلاقات العربية على النحو السابق بيانه .

(١) راجع د . بطرس غال ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) انظر ذكريا نيل ، مرجع سابق . الامرام ، ٦٣/١١/٦ .

٦ - السياسة الأمريكية بعد كيندى :

فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ اغتيل الرئيس الأمريكى كيندى ، وبغض النظر عن مدى النجاح الذى حققته سياساته الجديدة فإن اغتياله كان اغتيالاً لهذه السياسات ، ويتناول هذا الجزء أثر تغير السياسة الأمريكية بعد اغتيال كيندى على تطور العلاقات المصرية - الأمريكية ومن ثم على السلوك المصرى فى اليمن . ولا يجب أن يفهم من هذا أن الدراسة تعطى لتغير القيادة دوراً رئيسياً فى التفسير ، ذلك أنه سبق الإشارة إلى أن سياسة كيندى لم تمثل انقطاعاً فى السياسة الأمريكية ، بل ثمة شواهد على أن درجة من التوتر كانت قد بدأت تعود للعلاقات المصرية - الأمريكية فى الشهور الأخيرة من حياة كيندى وبصفة خاصة احساس عبد الناصر بأن كيندى قد خدعه ، وأن جزءاً المخطط الأمريكى كان يهدف إلى زيادة تورطه فى اليمن بل وريثه فى سياسة كيندى فى الشرق الأوسط برمتها ، وضيق كيندى الواضح من ناحية أخرى من عدم تنفيذ عبد الناصر لالتزاماته بموجب اتفاق فض الاشتباك (١) . ومع ذلك فهناك شواهد واضحة تدعو للافتراض بأن القيادة المصرية قد نظرت لاختفاء كيندى من مسرح السياسة الأمريكية وحلول جونسون محله كتغير سوف تكون له آثاره السلبية على العلاقات المصرية - الأمريكية . يتناول هذا الجزء أولاً ادراك القيادة المصرية للتغير فى الرئاسة الأمريكية ثم التطورات اللاحقة لهذا التغير فى العلاقات المصرية - الأمريكية فى محاولة لتبين التأثير المحتمل للسياسة الأمريكية فى هذه المرحلة على السلوك المصرى فى اليمن .

١ - ادراك القيادة المصرية للتغير فى الرئاسة الأمريكية : تشير المصادر التى تناوأت هذا الموضوع إلى أن اغتيال كيندى قد مثل نكسة لعبد الناصر ليس لأنه كان يعد كيندى القائد الغربى الوحيد الذى يمكن أن يثق به فحسب وإنما لأن خليفته جونسون قد عرف بتعاطفه مع إسرائيل منذ حرب السويس ، فضلاً عن أن عبد الناصر كان يشك فى قدرته على معالجة المسائل الدولية المعقدة بسبب خلفيته السياسية المستمدة من مناورات مجلس الشيوخ الأمريكى ، ناهيك عن نيته فى معاملة عبد الناصر بالصراحة والفهم اللذين أظهرهما كيندى فى مراسلاتهما (٢) .

وتؤيد التحليلات المستمدة من الدوائر وثيقة الصلة بعبد الناصر صحة هذا التحليل لادراكه للتغير فى الرئاسة الأمريكية ، وفى أول مقال لهيكل

(١) راجع هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ص ٣٠٧ - ٣١٠ .

(٢) Nutting, op. cit., PP. 343-4. Dekmejian, op. cit., PP. 237-8. Kerr,

« Coming to terms with Nasser... », op. cit., P. 78.

بعد اغتيال كيندى تحدث عن أبعاد التغير الذى شهده البيت الأبيض فى عهده وذكر فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه مصر بصفة خاصة أن دلائل فهم علمى قد لاحت فى البيت الأبيض لجوهر المشكلات التى تواجهها الدول النامية وطبيعة الحلول الملائمة لهذه المشكلات ، وأكد أن ذلك لم يعن تحولاً كاملاً ومفاجئاً فى السياسة الأمريكية ، وإنما كانت هناك محاولات فهم قيمتها أنها بطبيعتها تنشد المزيد من الفهم ، ودلل على ذلك باستعراض لمسار العلاقات المصرية - الأمريكية فى عهد كيندى أظهر من خلاله أن هذه العلاقات كانت تسير إلى الأحسن عبر الزمن ، وانتهى بالتساؤل المنطقي حول احتمالات التغير فى عهد جونسون ، وعلى الرغم من أنه أشار إلى صعوبة القطع فى الإجابة فقد تحدث عن ثلاثة عوامل تحدد ما لا يمكن أن توحى إلا بتوقع كاتبها للصوء من الإدارة الأمريكية الجديدة : اختلاف تكوين شخصية جونسون عن كيندى ، فالأول سياسى حزبى محترف عاش فى خضم السياسة الأمريكية وتأثر بظروفها - أمال الرئيس الجديد فى إعادة ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة القريبة والوسائل التى قد يراها أقرب إلى تحقيق هدفه (فى إشارة واضحة إلى تأثير جماعات الضغط الصهيونية المحتمل عليه) - نوع المشورة التى سوف يحيط بها نفسه وإلى أى مدى تختلف عن نوع المشورة القديمة (١) . وفيما بعد أكد هيكل فى أحد كتبه أن ما سبق كان يعبر تماماً عن ادراك عبد الناصر لجونسون (٢) .

ب - تطور العلاقات المصرية - الأمريكية بعد كيندى : يمكن القول بأن معظم عام ١٩٦٤ قد مثل مرحلة انتقالية ما بين العلاقات فى عهد كيندى والعلاقات فى عهد جونسون ، فقد استمرت طيلة العام بعض تقاليد عهد كيندى وبصفة خاصة أسلوب المراسلات الشخصية الذى بادر جونسون بمواصلته برسالة إلى عبد الناصر فى ١٧ فبراير ٦٤ وأن كانت هذه المراسلات قد عكست التباعد المتزايد بين البلدين ، ومن ناحية أخرى شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ بعض مظاهر سلبية فى العلاقات ، فقد أصاب الأمريكين القلق بصفة خاصة من دعوة عبد الناصر العلنية لانتهاء القواعد الأجنبية فى ليبيا (٣) ، ومن رد فعل هذه الدعوة فى ليبيا ، الأمر الذى اعتبره الأمريكيون

(١) محمد حسنين هيكل ، كيندى وعصره ، فى : الأهرام ، ٦٣/١١/٢٩ .

(٢) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

(٣) خطاب عبد الناصر فى عيد الوحدة (٦٤/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

تدخل من مصر في شئون جاراتها بطريقة تتحدى المصالح الأمريكية (١) ، كذلك فان زيارة خروشوف لمصر في مايو ٦٤ لم ترق للأمريكيين كثيرا لأسباب بديهية (٢) ، وذلك فضلا عما قيل من عدم رضى متزايد للأمريكيين من عدم انسحاب مصر من اليمن بموجب اتفاقية فض الاشتباك (٣) ، ومع ذلك فان هذه المظاهر وغيرها لم تؤد الى حدوث أزمة في العلاقات المصرية الأمريكية في هذه الفترة .

ولكن ابتداء من نوفمبر ٦٤ بصفة خاصة بدأت في التبلور ملامح مرحلة اتسمت بالتأزم الحاد في العلاقات ، وكان السبب المباشر في هذه المرة هو السياسة المصرية تجاه الكونغو ، وقد كان الصراع في الكونغو يمثل منذ بدايته احد مناطق الخلاف الواضحة في السياستين الأمريكية والمصرية ، ولكن شهر نوفمبر شهد تصاعدا حادا في هذا الخلاف ، ففي ٢٤ من هذا الشهر شاركت الطائرات الأمريكية في عملية ستانلي فيل الشهيرة ، وبعدها بيومين اشعلت النيران في مبنى المكتبة الأمريكية ونسب الحادث الى الطلبة الكونجوليين في القاهرة ، ووفقا لرواية هيكل فان هذا هو ما حدث فعلا وان كان عبد الناصر قد تحمل مسئوليته لاختفاء افلات زمام المظاهرة من الشرطة ، بل واتبع أسلوب الهجوم خير وسيلة للدفاع ، ولذلك رفض طلب التعويض والاعتذار المقدم من السفير الأمريكي (٤) . وعندها هذا الحد تصبح مسألة من احرق المكتبة الأمريكية فعلا مسألة جنائية وليست سياسية ، فمن الواضح ان عبد الناصر كان يرى ان العلاقات مع الولايات المتحدة قد وصلت الى الدرجة التي يصبح فيها مثل هذا العمل غير مستوجب لتعويض او اعتذار ، وقد اغضب هذا الحادث كلا من جونسون الذي نسب له قوله للسفير المصري « كيف يمكنني ان اطلب القمح لكم من الكونغرس بينما تحرقون مكتبتنا » ، كذلك استاء الكونغرس الذي كان امامه في ذلك الوقت طلب بخصوص تجديد اتفاقيات القمح الخاصة بمصر .

ولم تكد تمر فترة قصيرة حتى وقع حادث آخر اسهم في التعجيل بالتهور الحاد في العلاقات ، ففي ٢٠ ديسمبر اسقطت طائرات السلاح

(١) Badeau, U.S.A. and U.A.R. : A Crisis in Confidence, op. cit., P. 288.

(٢) راجع : هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣١٢ .
(٣) Schmidt, op. cit., PP. 200-1. Stephens, op. cit., P. 417.

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

الجوى المصرى الطائرة الخاصة باحد كبار رجال صناعة البترول في تكساس من اصدقاء جونسون ، وقيل ان ذلك قد حدث بسبب دخولها المجال الجوى المصرى دون ترخيص وتجاهلها الاوامر بالهبوط ، وابلغ جونسون عبد الناصر انزعاجه الشديد من الحادث عن طريق السفير الأمريكى وطلب بتحقيق تجريه لجنة أمريكية في الحادث ، وفي اليوم التالى التقى نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير التموين (١) بالسفير الأمريكى لبحث مسألة تحديد اتفاقية تزويد مصر بالقمح ، وابلغه السفير الذى كان عائدا لتوه من معاينة حطام الطائرة الأمريكية انه يعتقد ان الوقت غير مناسب لمناقشة الرئيس الأمريكى في هذا الموضوع (٢) ، وعبر قنوات التوصيل من وزير التموين الى رئيس الوزراء (٣) الى عبد الناصر وصلت القصة - وفقا لرواية هيكل وبادوا - محرفة لعبد الناصر الذى نقل له ان السفير الأمريكى اخبر وزير التموين بانه لا يستطيع بحث الموضوع « لاننا لانستطيع سلوككم » ، وقد ابلغت هذه الرواية لعبد الناصر وهو في طريقه الى بور سعيد لالقاء خطابه بمناسبة عيد النصر في ٢٣ ديسمبر (٤) . وفي الخطاب شن عبد الناصر هجومه الشهير على السياسة الأمريكية (٥) ، وكان رد فعل الهجوم المباشر هو تأجيل الحكومة الأمريكية ارسال جزء متبقى من شحنات اغذية قيمته ٣٧ مليون دولار كان قد تم الاتفاق بشأنه فعلا ، غير ان الاهم من ذلك ان تلك السلسلة من الوقائع المتلاحقة كانت نقطة انتقال واضحة في أزمة الثقة المزمنة بين مصر والولايات المتحدة (٦) .

(١) د. كمال رمزي استينو .

(٢) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ - ٣١٥ . Quandt, op. cit., PP. 517-8.

(٣) على صبرى .

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

Badeau, The American Approach to the Arab World op. cit., P. 87.

(٥) جاء في هذا الخطاب بالحرف « انا باقوله (للسفير الأمريكى) الى سلوكنا مش عاجبه يشرب من البحر والى مايكفهوش البحر الأبيض بنديله الأحمر يشربه كبان . الى انا بدى أقوله ان احنا مش مستعدين نقبل من واحد آية كلمة .. الى يكلمنا آية كلمة بنقطع له لسانه كده كلام واضح وكلام صريح .. احنا متأسفين ما بنقبلش الضغط ودا بنقبلش الكلام الكثير ما بنقبلش الرزالة .. وبعدين احنا عندنا كرامه .. ومش مستعدين نبيع الكرامة دي ولا بألف مليون جنيه » خطاب عبد الناصر في عيد النصر (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٦) Quandt, op. cit., P. 518. Kerr, op. cit., P. 79. Stephens, op. cit., P. 417.

واذا سلمنا بأن حريق المكتبة الأمريكية قد تم دون تواطؤ من النظام المصري ، وأن إسقاط الطائرة الأمريكية قد وقع لمخالفتها القواعد المتبعة ، وأن هجوم عبد الناصر الشديد على السياسة الأمريكية قد وقع بسبب معلومات محرفة نقلت إليه فقد يبدو أن ذلك الصدام الشديد مع السياسة الأمريكية قد وقع « عرضاً » ، وفي الواقع إن مثل هذا التصوير يجافى الواقع تماماً ، فلا شك أنه فيما يتعلق بهذه السلسلة المتلاحقة من الأحداث تصرفت السلطات المصرية - وبصفة خاصة عبد الناصر - بحساسية مفرطة تجاه الولايات المتحدة قد تصلح الفقرة المقتبسة من خطاب عبد الناصر في ٢٣ ديسمبر ٦٤ خير مثال عليها مما يبدو معه وكأن التدهور في العلاقات كان مسئولية مصرية بالأساس ، ولكن هذه الحساسية المفرطة يجب أن تقيم في إطار التوتر الذي كان يكتنف العلاقات المصرية - الأمريكية حتى في عهد كيندي ، وهو التوتر الذي بدأت حدته تتزايد مع مجيء جونسون ، وقد ركز العرض السابق على عدة وقائع محددة بدأ الجانب المصري فيها متشدداً غير أنه قد تجدر الإشارة إلى أن عبد الناصر قد قدم في ١٢ نوفمبر ٦٤ تقييماً بالغ الاعتدال للعلاقات مع الولايات المتحدة (١) . ومع ذلك فإن المسألة لم تكن مسألة اعتدال هذا الطرف أو تشدد الآخر وإنما كانت صداماً مادياً بين سياستين تجري وقائعه على أرض اليمن والكنغو وغيرها ، ولم تكن عملية ستانلي فيل وحريق المكتبة الأمريكية مثلاً سوى أحداث أقل أهمية بكثير من امداد عبد الناصر لثوار الكونغو بالسلاح واعترافه صراحة بذلك وبنيتته في الاستمرار في هذا المسلك (٢) . وهكذا فإن الصدام مع السياسة الأمريكية كان واقعاً لا محالة إن لم يكن بسبب إسرائيل فبسبب اليمن ، وإن

(١) ذكر عبد الناصر في هذا الخطاب أنه ليس ثمة مشاكل مباشرة بين مصر والولايات المتحدة وإنما هناك خلافات « ولكننا بكل الوسائل نحاول أن تكون علاقتنا مع أمريكا علامة سليمة » . انظر : بيان عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة (٦٤/١١/١٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد النصر بيور سبيد (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ . وفي اليوم التالي لهذا الخطاب علق المندوب الأمريكي في مجلس الأمن عليه بقوله « سوف يسجل التاريخ أيضاً الاعترافات التي لا تتسم بالحياة » من رئيسي دولتي الجزائر وح ٢٠٤٠م بن بيللا وناصر بانهما يرسلان الأسلحة للمتطرفين للمساعدة على الإطاحة بحكومة الكونغو وسوف يستمران في هذا . انظر : Statement by Adlai E. Stevenson, U.S. Representative in the Security Council, December 24, in : The Department of State Bulletin, Vol. LII, No. 1333, January 11, 1965, p. 451.

لم يكن بسبب اليمن فبسبب الكونغو ، ببساطة كان ثمة صدام في المصالح والاهداف ومن ثم كان لابد ان يكون هناك صدام في السياستين وإن يكن مجيء جونسون إلى الحكم ولا شك قد عجل بالصدام وأعطاه طابعه الحاد (١) .

ولم يكن غريباً أن يصادف مسار العلاقات المصرية - الأمريكية مزيداً من بؤر التوتر الحادة ابتداء من عام ١٩٦٥ ، ففي فبراير ٦٥ بدأ الحديث في مصر عن دور الولايات المتحدة الرئيسي في دفع ألمانيا الغربية إلى تزويد إسرائيل بالسلاح (٢) ثم بدأ موضوع تحول الولايات المتحدة إلى دور مورد السلاح الرئيسي لإسرائيل يطرح نفسه ابتداء من مارس ١٩٦٥ (٣) وأضيف إلى ذلك أن شكوك عبد الناصر في هذه الفترة من احتمالات تدخل بريطاني - أمريكي مشترك سواء في المنطقة عموماً أو في مصر قد تولدت - أو تزايدت - بعد حصول مصر في أوائل العام على مجموعة الوثائق السرية الخاصة بتقدير الموقف الاستراتيجي البريطاني من ٦٥ - ٧٠ (٤) .

ومع ذلك فإن هذه المرحلة لم تشهد قطيعة كاملة بين الولايات المتحدة

(١) على الرغم من التحليل الوارد في المتن - حتمية الصدام بغض النظر عن حادثة هنا أو حادثة هناك - فإن الإشارة واجبة إلى أن تسلسل الحوادث على النحو الذي وقع به في نوفمبر وديسمبر ٦٤ يقدم مادة غنية لأولئك الذين يعتقدون بوجود أيدي خفية تعمل على الأقل للتمجيد بالصدام . ولابد أن الباحثين الذين سيحصلون من العلاقات المصرية - الأمريكية في هذه الفترة بؤرة أصيلة لاهتمامهم سيتوقفون طويلاً للتدقيق في أحداث هذين الشهرين وبصفة خاصة الأيام الثلاثة الأخيرة السابقة على خطاب عبد الناصر في نور سعيد : في ١٩ ديسمبر أعلن - في إفته توفيقية واضحة - أن عبد الناصر قدم ١٠٠ كتاب هدية إلى مكتبة جون كيندي المحترقة - في ٢٠ ديسمبر اسقطت الطائرة الأمريكية - في ٢١ ديسمبر تم الاجتماع بين السفير الأمريكي ونائب رئيس الوزراء المصري لبحث تجديد اتفاقيات القمح (أي توقيت سيء ؟) - في ٢٢ ديسمبر ابلغ عبد الناصر بنتائج الاجتماع محرفة وهو في طريقه لثناء خطابه بمناسبة عيد النصر . ولا كان معروفاً منذ سنوات بالطبع أن خطاب عبد الناصر في هذه المناسبة يكون عادة خطاباً سياسياً هاماً فإن التسلسل السابق للحوادث لا شك قد يطرح احتمالات مثيرة يعود من الكبريت في : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٦ .

(٢) راجع : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٠ . محمد حسنين هيكل ، البحث عن الحقيقة يعود من الكبريت في : الأهرام ، ٦٥/٢/٢٦ .

(٣) راجع : الأهرام ، ٦٥/٣/٣ . هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣٢٣ - ٣٢٨ . Quandt, op. cit., P. 516.

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ . محمد حسنين هيكل ، الوثائق السرية البريطانية ، في : الأهرام ، ٦٥/٥/٢١ .

ومصر ، وهناك مؤشرات قوية للاعتقاد بأن الرغبة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة كانت مشتركة من الطرفين ، ويرجع هذا في الواقع الى صدور كل طرف على الاضرار بمصالح الطرف الاخر : الولايات المتحدة بالمتاعب التي تستطيع ان تسببها لمصر اذا اوقفت امدادها بالقمح البالغ الحيوية لمصر بشروط بالغه اليسر (١) ، ومصر باعتبارها أكبر الدول العربية واكثرها تقدما واقواها جيشا ودعاية فضلا عن قيادة عبد الناصر لحركة الثورة العربية وما يعنيه هذا كله من قدرتها على احداث اضرار كثيرة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط (٢) .

ويمكن ان نستخلص مؤشرات الرغبة المشتركة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة من تصريحات المسؤولين في الجانبين ، فبالنسبة للجانب الامريكى ثمة وثيقة بالغة الاهمية بهذا الصدد هي تصريح لوكيل الخارجية الامريكى في ١ فبراير امام لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ اعترض فيه على تشريع بمنع تمويل أية مبيعات اخرى لفائض المنتجات الزراعية الى مصر وقد اسس اعتراضه على المصالح الحيوية الامريكى في الشرق الاوسط والدور الرئيسى الذى تلعبه مصر في المنطقة والاثار السلبية بالنسبة للمصالح الامريكى التي ترتبت على السياسة التي اتبعت ازاء مصر في منتصف الخمسينيات في مقابل النجاح النسبى الذى حققته السياسة الامريكى في المنطقة في السنوات الخمسة الماضية عندما استفادت من درس منتصف الخمسينيات ، وهو ما أفضى به الى مطالبة الكونجرس بالابقاء حرية الرئيس في العمل « في ادارة علاقاتنا مع هذه البلد الرئيسى في الاسابيع القادمة » على الرغم من اعترافه بأن العلاقات بين الحكومتين في الاسابيع القليلة الماضية كانت أى شيء سوى ان تكون مرضية ، وانه ليس بمقدوره ان يرى أية كيفية لتطور الاحداث ولكنه واثق من ان اللجنة « تدرك ان المصالح كبيرة وان العمل ليس سهلا وانه اذا كان للرئيس ان ينجح فانه سوف يحتاج

(١) كانت مصر تدفع ثمن امدادات القمح الامريكى بالجنيه المصرى « ولا تدفع عملا سوى الربح الذى كان يوجه لنفقات البعثة الامريكى في مصر » اما الثلاثة ارباع فكانت تستخدم كقرض طويل المدى بفائدة ٤٪ لتفيد مشروعات متفق عليها في مجال الخدمات ، ومنذ سنة ١٩٥٩ كانت مصر تحصل تقريبا من القمح على ما قيمته مائة مليون دولار أصبحت توجه لخدمة الاعداف الانتاجية لخطة التنمية . انظر محمد حسنين هيكل ، حديث مستمر ، في : الأهرام ٦٦/٧/٢٢ .

(٢) Baudeau, U.S.A. and U.A.R. A Crisis in Confidence, op .cit., pp. 283-4.

كل المعونة الممكنة » (١) . وفي برنامج المساعدة الخارجية لعام ٦٦ الذى قدمه وزير الخارجية الامريكى للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٩ مارس ٦٥ تحدث عن مناطق الخلاف الرئيسية بين مصر والولايات المتحدة فحددتها بانها الكونغرس واليمن ثم أكد الحرص الامريكى على عدم الوصول الى نقطة اللاعودة مع مصر على الرغم من الوعى الكامل بالمصاعب التي تكتنف العلاقات (٢) .

ومن ناحية اخرى تظهر متابعة التصريحات العلنية لعبد الناصر في الفترة اننى اعقبت خطابه الشهير في ديسمبر ١٩٦٤ رغبة مماثلة في عدم الوصول الى نقطة اللاعودة مع الولايات المتحدة ، وفي هذه الفترة وبصفة خاصة عقب خطاب ٢٣ ديسمبر وحتى ابريل ٦٥ كان تناول السياسة الامريكى نادرا ويتم بصورة غامضة ، وبدلا من ذلك كان الهجوم يتم على « الاستعمار والصهيونية » وعلى المانيا الغربية وبصفة خاصة في اطار الازمة المتعلقة بتقديمها اسلحة الى اسرائيل ، وذلك مع الحفاظ على الموقف من رفض أى ضغط أو عقوبة ترتبط بالمعونة الامريكى (٣) .

وابتداء من مايو ١٩٦٥ بدأت الاشارة الى محاولات الضغط السابقة للولايات المتحدة الامريكى بخصوص موضوع القمح والى رفض مصر القاطع لهذه المحاولات واستعدادها للرد على التهديد بالتهديد (٤) ، ولكن هناك ما يدعو للاعتقاد بان هذه التصريحات كانت جزءا من محاولة للضغط على الولايات المتحدة لكي تقبل تجديد مد مصر بالقمح كذلك لا يجب ان ننسى انه لم يتخذ طيلة هذه الفترة أى موقف او يدلى بأى تصريح يفهم منه أنه قرر من جانبه رفض المعونة الامريكى - وهو ما فعله فيما بعد - بل على

(١) Statement by Under Secretary Ball made before the Senate Appropriations Committee on Feb. 1, in : The Department of State Bulletin, Vol. LII, No. 1339, February 22, 1965, PP. 262-3.

(٢) The Foreign Aid Program for 1966, Statement by Secretary Rusk, made before the Senate Foreign Relations Committee on March 9, in : Ibid., Vol. LII, No. 1345, April 5, 1965, P. 484.

(٣) راجع خطب وتصريحات وبيانات عبد الناصر في هذه الفترة ، في : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٥/٥/١) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ ، خطابه في عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

العكس لقد أجاب في يوليو ٦٥ على سؤال حول سعيه للحصول على مزيد من المساعدات الأمريكية بالإيجاب « على أن تكون غير مشروطة » (١) .

وبالإضافة إلى المؤشرات السابقة المستمدة من تصريحات عبد الناصر فإن الرئيس الأمريكي قد قرر في ٢٢ يونيو ٦٥ بأنه « من مصلحة الولايات المتحدة أن تفي بالتزاماتها المتبقية » في ظل الاتفاقية التي أبرمتها مع مصر في أكتوبر ٦٢ والتي تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٦٥ (٢) . كذلك صرح وزير الخارجية الأمريكي في ٢ أغسطس ٦٥ بحدوث بعض التحسن في العلاقات المصرية - الأمريكية في الأسابيع الأخيرة وأنه « إذا نظرنا للأمر بموضوعية فليس هناك سبب يفسر إلا يكون بين الولايات المتحدة و ج . ع . م . علاقات طيبة ومفيدة للطرفين ، ولكن هناك بعض من سوء التفاهم وبعض الخلاف في الاتجاهات ونأمل أن مزيدا من المباحثات سوف يحل بعض تلك الخلافات (٣) » .

وتوضح كل هذه المؤشرات السابقة لا فقط وجود رغبة مشتركة في عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة من الطرفين ولكن حدوث جهود محددة حققت تقدما تقديما وإن يكن محدودا في مسار العلاقات المصرية - الأمريكية .

(ج) استجابة القيادة المصرية : بعد التحليل السابق لتطور العلاقات المصرية . الأمريكية يبقى التوقف لحساب التأثير المحتمل لهذا التطور على سلوك القيادة المصرية في اليمن ، وهناك أبعاد ثلاثة لهذا التأثير لحسن الحظ أنها تعمل كلها في اتجاه واحد مما يسهل حساب مصلحتها .

أولا - ان التدهور السابق في العلاقات إذا قورن بعهد كيندي يعني تقوية شكوك عبد الناصر في وجود مخطط أمريكي يستهدف إبقاءه في اليمن بغرض استنزافه وهي الشكوك التي سبقت الإشارة إلى أنها تولدت

(١) حديث عبد الناصر إلى محطة تليفزيون - وإذاعة كولومبيا الأمريكية ، (٦٥/٧/٩) .
في : المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٢) « ما يفيد تسليم مصر ما قيمته ٣٧ مليون دولار من السلع الغذائية » . انظر : President Decides to Comply with P.L. 480 Commitment to U.A.R., Department Statement (Read to new correspondents on June 22, in : The Department of State Bulletin, Vol. LIII, No. 1359, July. 12, 1965, p. 70

Secretary Rusk News Conference of August 2, in :
Ibid., Vol. LIII, No. 1365, August 23, 1965, pp. 308-9. (٣)

لديه منذ أواخر عهد كيندي (١) . ولما كان حراز نصر عسكري حاسم في اليمن قد أصبح بعيد المنال أو لنقل مستحيلا فإن ذلك يجعل الفصل وسيلة للتخلص من الاستنزاف في اليمن هي بالاتجاه إلى التسوية أو على الأقل إعطاء التسوية الأولوية في التنفيذ على غيرها من البدائل .

ثانيا : تضمن التدهور السابق في العلاقات متاعب اقتصادية مصرية كانت دافعا لمحاولة تطوير هذا التدهور في إطار مبادئ السياسة المصرية ، وهي محاولة سبق بيان المؤشرات على وجودها من الجانب المصري فضلا عن وجودها من الجانب الأمريكي ، ومن المنطقي أن يثير الجانب الأمريكي في سياق مثل هذه المحاولة موضوع السياسة المصرية في اليمن ، ومن ثم فإن هذا سوف يمثل ضغطا على القيادة المصرية في الاتجاه إلى التسوية . وليس في هذا أي تعارض مع الحديث عن الرضى الأمريكي ببقاء عبد الناصر لاستنزافه في اليمن ، ففي الواقع أن استنزاف عبد الناصر عسكريا ودفعه إلى التسوية سياسيا يكمل كل منهما الآخر ، فلا استنزاف العسكري يؤدي إلى إضعاف مصر فضلا عن هزيمتها في اليمن أو قبولها بتسوية مذلة أو على الأقل غير مواتية ، والتسوية ولأنها في المفهوم الأمريكي (كما هي في مفهوم السعودية والملكين اليمنيين) لابد وأن تتضمن الانسحاب المصري سوف تعني في النهاية هزيمة سياسية لعبد الناصر على ضوء أنه بدأ مستحيلا في الظروف السائدة في ذلك الوقت أن تتمكن الجمهورية من البقاء بدون القوات المصرية .

ثالثا : كان التدهور السابق في العلاقات وما سبق من متاعب اقتصادية يعني المزيد من التكلفة الاقتصادية للتدخل في اليمن ، فإذا كان هذا التدخل قد أصبح يمثل أحد بؤر الخلاف الرئيسية مع الولايات المتحدة مما أدى ضمن عوامل أخرى إلى حرمان مصر مما قيمته حوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا . فإن هذا يعني أن التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن لا يمكن أن تحسب - سياسيا - بعناصر التكلفة المباشرة فقط لإدارة التدخل المصري في اليمن .

(١) في الواقع أن بادو قد أعطى شهادة أمريكية غير مباشرة بوجود مثل هذه السياسة عندما أشار إلى أنه ابتداء من ٦٥ تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليمن بعد أن بدا أن المصالح الأمريكية في أمان ، وبدا أن أفضل طريقة هو ترك المشكلة اليمنية لمن أوجدوها ، وأن هذا كان في الواقع يعني اتباع سياسة « تحمل نتائج أعمالك » .
« stew-in-your-own-juice » policy. Badeau, The American Approach to the Arab World, op. cit., P. 147.

وباختصار فإن العلاقات المصرية - الأمريكية في فترة الدراسة قد شهدت تدهورا ملحوظا عن المرحلة السابقة عليه يمكن الافتراض بأنه كان أحد الضغوط التي أسهمت في دفع القيادة المصرية الى التسوية .

٧ - السياسة السوفيتية بعد خروشوف :

في أكتوبر ١٩٦٤ أعفى خروشوف من جميع مناصبه في قيادة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي ، وبدا ان ذلك يطرح بشدة في حينه احتمالات واسعة لاجهاض التطورات الايجابية في العلاقات المصرية السوفيتية ولو جزئيا ، وهي التطورات التي كانت زيارة خروشوف لمصر في مايو ٦٤ علامة بارزة في حدوثها ، ومن ثم فإن واقعة اعفاء خروشوف يمكن ان يكون لها تأثير غير مباشر على السلوك المصري في اليمن بحكم الاعتبارات السابقة المحيطة بموقع الاتحاد السوفيتي كمصدر وحيد للأسلحة لمصر فضلا عن موقع مساعداته من جهود التنمية المصرية ومكانته كدولة عظمى ، ويبحث هذا الجزء الاحتمالات السابقة ويقتضى هذا بحث تطور السياسة السوفيتية تجاه مصر وثورة اليمن والتدخل المصري في صفها قبل اعفاء خروشوف وبعده .

(١) تطور السياسة السوفيتية قبل اعفاء خروشوف : تناول الفصل

السابق السياسة السوفيتية موضوع الدراسة حتى بدايات عام ١٩٦٣ ، وطيلة الفترة المتبقية من عام ١٩٦٣ ظلت هذه السياسة دون تغير أساسي ، فمن ناحية استمر الفتح النسبي في العلاقات المصرية - السوفيتية (١) . وان كان واضحا أن هذه العلاقات تسير نحو التحسن بالتدريج . ففي النصف الثاني من عام ٦٣ تغير الموقف الى الأحسن نسبيا ، وفي يوليو على سبيل المثال امتدحت انجازات النظام المصري على طريق « التقدم الاجتماعي والاقتصادي » ورحب بنية عبد الناصر في اغلاق المعتقلات وتمكين وجهات النظر المختلفة من التعبير الحر والمشاركة في البناء في اطار الاتحاد الاشتراكي .

(١) الاستنتاج الوارد في المتن مبني على مراجعة اعداد مجلتي نيوتايمز وانترناشيونال فيروز السوفيتية في الفترة المشار اليها . انظر بصفة خاصة : G. Mirsky, The Problem of Arab Unity, in : New Times, No. 16, April 24, 1963, pp. 11-3.

وقيل ان كل الدواعي تشير الى التطلع لصداقة وتعاون مستمر بين مصر والاتحاد السوفيتي (١) .

ومن ناحية أخرى استمر نفس الادراك السوفيتي السابق بيانه في الفصل الأول القائم على نظرة ايجابية الى الثورة اليمنية والنظرة الى الخطر المهدد لها باعتبارها خطرا خارجيا تحالف فيه قوى الامبريالية والرجعية العربية (٢) وقد بدأت المقالات السوفيتية في تلك الفترة تدرك حقيقة التجسد العسكري وان اشارت الى ذلك في سياق عرقلة للمزيد من جهود الاصلاح في اليمن (٣) .

وقد جاء الموقف السوفيتي من الثورة اليمنية والتدخل المصري المساند لها متسقا مع ما سبق ، ويمثل من ثم استمرارا للموقف السوفيتي وفقا للخطوط الواردة في الفصل الأول : التأييد السياسي للجمهورية اليمنية - التأييد الضمني للتدخل المصري - المساعدة العسكرية غير المباشرة . وبالنسبة للتأييد السياسي ربما كان موقف المندوب السوفيتي في مجلس الأمن أثناء انشاء بعثة الأمم للرقابة في يونيو ٦٣ هو أبرز العلامات بهذا الصدد ، فقد تحدث في هذه المناسبة باستفاضة مدينا التدخل المضاد للثورة ومشيرا الى موقف الاتحاد السوفيتي في تأييد الثورة منذ يومها الأول ، وكذلك بما يفيد التأييد الضمني للتدخل المصري (٤) فضلا عن استمرار المساعدة العسكرية غير المباشرة للثورة اليمنية والتدخل المصري وفقا للابعد الواردة في الفصل الأول فان السوفيت قد اتموا في سبتمبر بناء مطار الرحبة بالقرب من صنعاء الذي وفر لسلاح الجو المصري حرية أكبر في الحركة (٥) .

(١) Egypt's « Star Hour » (Editorial Comment) in : Ibid., No. 29, July 24, 1963, P. 4.

(٢) Middle East. On whose sidepin : Ibid, No. 9, March 6, 1963, p. 23. kasov, op. cit. : pp. 40-1. Yuri Bozhkaryov, The Last of the Last Arabian Night, in : New Times, No. 32, August 14, 1963, pp. 16-7. V. Katin, Y. men's Year of Change, in Ibid, No. 38, September 25, 1963, pp. 12-3.

(٣) Ibid., P. 12.

(٤) Security Council, Official Records, op. cit., 1038th. Meeting, 11 June 1963, PP. 2-3.

وكادت التعليقات السوفيتية أكثر حرارة في الحديث عن التدخل المصري . انظر : Cherkasov, op. cit., P. 43. Katin, op. cit., P. 13. O'Ballance, op. cit., P. 106. Laqueur, op. cit., P. 106.

(٥) الأهرام ، ٦٣/٤/٣٠ .

المساعدات الأخوية للشعب اليمني في رد الاعتداءات الاستعمارية وفي تدعيم استقلال الجمهورية اليمنية» (١).

ولقد وصل التطور الإيجابي في العلاقات المصرية - السوفيتية إلى حد أن التعليقات السوفيتية في أعقاب زيارة خروشوف قد بدأت تؤكد على إعلان مصر للاشتراكية هدفاً وتشير إلى أن منهاج تحالف قوى الشعب العاملة الذي يطرحه عبد الناصر في هذه المرحلة مقبول من أصحاب المنهج الماركسي - اللينيني، وذلك بعد أن كانت تصف إنجازات النظام المصري قبل الزيارة بفترة قصيرة بأنها تقدم أساساً لتنمية لا رأسمالية، وتشير إلى احتمالات النمو الرأسمالي في الريف وإلى قصور الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية (٢).

(ب) **اعفاء خروشوف وأثره**: عندما أذيعت أنباء اعفاء خروشوف فجأة في ١٥ أكتوبر ٦٤ أجمعت المصادر الغربية على أن هذا التغيير في القيادة السوفيتية يمثل نكسة لعبد الناصر بالنظر إلى ارتباط التقدم السابق في العلاقات المصرية - السوفيتية بقيادة خروشوف الذي لم تقض خمسة شهور على انتهاء زيارته الشهيرة لمصر، وكذلك بالنظر إلى الإشاعات التي ترددت عن أن أحد أسباب اعفائه هي سياسته غير الرشيدة في تقديم المساعدات لدول العالم وبصفة خاصة مصر وبصفة أخص القرض الذي قدمه لها بغير الطريق الدستوري أثناء زيارته لها في مايو ٦٤، والذي كان يبلغ حوالي ٢٥ مليون دولار، ومن ثم فإن عبد الناصر ولاشك سوف يصيبه قلق كبير من احتمالات المساعدات العسكرية السوفيتية في المستقبل خاصة وأن

(١) راجع: الأهرام في الفترة من ٩ - ٢٥ مايو وبصفة خاصة نص خطب خروشوف كذلك نص البيان الرسمي المشترك لمحادثاته مع عبد الناصر والصادر في ٢٤ مايو. راجع أيضاً: خطب عبد الناصر في هذه المناسبة في: مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات، القسم الرابع، مرجع سابق، ص ٥٨٠ - ٦٠٤، هيكس، عبد الناصر والعالم، مرجع سابق ص ٢١٢ - ٢١٣.

The Soviet Union and the Arab World (Editorial Comment), in: New Times, No. 20, May 19, 1964, pp. 1-3. Yuri Bochkaryov, Unforgettable Days in Cairo, in: Ibid., pp. 4-5. Laqueur, op. cit., pp. 69-70.

(٢) قارن: G. Mirsky, The Changing Arab East, A Analysis of Political Developments Trends, in: New Times, No. 2, January 15, 1964 pp 5-6. Constructive Approach (Editorial Comment) in: Ibid., No. 23, June 10, 1964, pp. 2-3.

وابتداء من عام ١٩٦٤ يمكن رصد سلسلة من المؤشرات تفيد بوجود تحسن ملحوظ في السياسة السوفيتية السابقة، ففي يناير ٦٤ رحبت المصادر السوفيتية بمؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في ذلك الشهر واعتبرته «تطوراً أساسياً وإيجابياً في تاريخ العالم العربي فضلاً عن كونه نجاحاً شخصياً لعبد الناصر» (١). وفي فبراير استقبل السوفيت بتقدير واضح مطالبة عبد الناصر بإزالة القواعد العسكرية والأجنبية من المنطقة (٢). وفي مارس زار السلال الاتحاد السوفيتي لأول مرة حيث وقعت في ٢١ مارس معاهدة صداقة بين البلدين واتفاقية تعاون اقتصادي (٣). وفي أبريل اتخذ المندوب السوفيتي موقفاً بالغ التأييد للجمهورية اليمنية في شكواها ضد العملية العسكرية البريطانية ضد حريب اليمنية في مارس ٦٤ (٤).

وشهد شهر مايو ٦٤ نقطة التحول الأساسية في مسار العلاقات المصرية - السوفيتية وكان لهذا التحول أبعاده المتعلقة بالتدخل المصري في اليمن، ففي هذا الشهر زار خروشوف مصر حيث لقي ترحيباً رسمياً وشعبياً هائلاً، وقد نظر إلى هذه الزيارة في حد ذاتها على أنها كانت عاملاً في التطور الإيجابي في العلاقات المصرية - السوفيتية أعاد لها سمات منتصف الخمسينيات، ولا شك أنها كانت كذلك بقدر الدور الشخصي للقيادات في دعم العلاقات ولكنها - وهذا هو الأهم - كانت تتويجاً لمرحلة من التعاون المصري - السوفيتي استمرت على الرغم من القطيعة السياسية أحياناً والفتور في العلاقات أحياناً أخرى، ولم تكن مصادفة أن تمت هذه الزيارة بمناسبة تحويل مجرى النيل في إطار عمليات بناء السد العالي.

وفيما يتعلق بالثورة في اليمن والتدخل المصري فإن خروشوف قد كرر في خطبه أثناء الزيارة التأييد السوفيتي للثورة اليمنية وإدانة التدخل المضاد للثورة، كما تضمن البيان الرسمي المشترك لمحادثاته مع عبد الناصر إشارة من الطرف السوفيتي إلى أن مصر «تقوم بدور كبير في تقديم

(١) The Arab Summit Conference (Editorial Comment) in: New Times, No. 4, January, 1964, p. 3.

(٢) Security Council, Official Records, op. cit., 1106th Meeting, 2 April 1964, P. 18.

(٣) Laqueur, op. cit., p. 106.

(٤) Security Council, Official Records, op. cit., 1106th Meeting, 2 April 1964, pp. 15-16. 1111th Meeting, 9 April 1964, pp. 7-9.

علاقاته الشخصية بالقادة الجدد لن تكون بالتأكيد في مستوى علاقاته بخروشوف (١) .

وفي الواقع ان ادراك القيادة المصرية لتغير القيادة السوفيتية كان يقدم اساسا لهذه التحليلات ، وفي صحيفة الاهرام شبه الرسمية نشرت انباء اعفاء خروشوف بطريقة تعبر عن القلق العميق ، فقد وصفت أحداث اعفائه بأنها خطيرة وغامضة ، وأشار الى أن عبد الناصر قد تابع الموقف دقيقة بدقيقة (٢) . وفيما بعد ذكر هيكل أن عبد الناصر قد علق على اعفاء خروشوف بقوله « أخشى أنه سوف يكون علينا أن نبدا كل شيء من جديد » (٣) . كذلك سارعت المصادر المصرية الى نفى الشائعات التي ترددت بشأن موضوع القرض السوفيتي الذي قدم لمصر أثناء زيارة خروشوف كأحد أسباب اعفائه وان لوحظ ان النفي كان بناء على تحليل مصري وليس تأكيد سوفيتي (٤) . وقدم هيكل تحليلا في أول مقالاته بعد اعفاء خروشوف نفى فيه أن يكون لاعفاء خروشوف أى أثر على السياسة السوفيتية تجاه مصر لأن الاتحاد السوفيتي كآى قوة كبرى لا تقيم علاقاتها مع الآخرين على أسس شخصية وانما على حسابات دقيقة مادية واقعية هي هنا فعالية الثورة المصرية (٥) .

وفي الأيام والأسابيع الأولى التالية لاعفاء خروشوف ظهرت عدة مؤشرات من الجانبين تشير الى عدم تأثر العلاقة رسميا باعفاء خروشوف ، ففي اليوم التالي مباشرة لاعفائه تسلم عبد الناصر رسالة رسمية تؤكد المعنى السابق (٦) . وفي ٦ نوفمبر وصل عامر الى موسكو في أول زيارة لمسنول مصرى بعد اعفاء خروشوف ، وذكر عبد الناصر في بيان له في يوم عودته نفسه أن القيادة السوفيتية الجديدة قد نفت لعامر أن يكون

Nutrig, op. cit., p. 358. Laqueur, op. cit., p. 71.
Kerr, op. cit., pp. 78-9.

(١)

(٢) انظر الاهرام ، ٦٤/١٠/١٦ ، بل وفي بعض الأحيان اتخذ الأمر طابعا عاطفيا كالقول في الماشيت الرئيسى بان خروشوف كان في احتفالات موسكو يوم ١٩ أكتوبر هو الغائب الحاضر . انظر : الاهرام ، ٦٤/١٠/٢٠ .

(٣) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) انظر : الاهرام ، ٦٤/١٠/٢٣ .

(٥) محمد حسين هيكل ، عن الأحداث الأخيرة في موسكو ، في : الاهرام .

٦٤/١٠/٢٣ .

(٦) الاهرام ، ٦٤/١٠/١٧ .

القرض السوفيتي الاخير لمصر او الأوسمة والنياشين التي منحت لعبد الناصر وعامر أثناء زيارة خروشوف لمصر ضمن أسباب اعفائه ، وأكدت له ان الغرض من هذه الاشاعات هو الوقيعة بين الاتحاد السوفيتي ومصر وان التغيير الذى تم تغيير داخلي ، أما السياسة السوفيتية تجاه مصر فهي سياسة قررتها القيادة السوفيتية والحكومة السوفيتية ، بل ان القيادة الجديدة قد أعربت عن رغبتها في زيارة التعاون وان عامر قد وقع اتفاقيات جديدة أثناء زيارته (١) . وفي ديسمبر زار شيلبين نائب رئيس الوزراء السوفيتي مصر ، وأكد أن العلاقات السوفيتية - المصرية أقوى من أى وقت مضى وأن الاتحاد السوفيتي سينفذ جميع التزاماته لمصر في مواعيدها ، وأكد أيضا التقدير السوفيتي الكبير لكفاح الشعب اليمني في دفاعه عن الثورة (٢) .

ومع ذلك فقد بقيت بعض مؤشرات للقلق وبصفة خاصة تلك التحليلات التي تحدثت عن عدم اتفاق خلفاء خروشوف معه في رايه الايجابي عن « الديمقراطية الثورية في العالم العربى » ، وتبينهم من البداية لاتجاه أكثر حذرا نحو النظم الراديكالية غير الشيوعية في العالم الثالث ، مع التأكيد بصفة خاصة على منهج أكثر « اقتصادية » في المساعدة الاقتصادية (٣) . ومن الحقيقى ان تلك التحليلات قد وجدت ما يؤيدها في المقالات السوفيتية التي عادت من جديد تشير الى « الاصلاحات الاجتماعية » للنظام المصرى التي وضعته بحزم على الطريق الا رأسمالى للتنمية ، وتحدث عن البيروقراطية كممكن محتمل للثورة المضادة ، وتشير الى ان الضمان الوحيد هو ديمقراطية الحياة السياسية وتوحيد القوى التقدمية في تنظيم سياسى طليعى ذى وجهة اشتراكية يتخذ من الطبقة العاملة اساسا له .

كما بدأت تظهر في هذه المقالات لأول مرة نظرة أكثر واقعية للمشكلات التي يواجهها النظام الجمهورى في اليمن ، وبعد أن كانت الأخطار التي تهدده تفهم فقط بمصطلحات خارجية فإن المقالة التي نقبس منها قد

(١) بيان عبد الناصر في افتتاح مجلس الأمة - دور الانعقاد العادى الثانى (٦٤/١١/١٢) ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) بيان شيلبين في مجلس الأمة (٦٤/١٢/٢٧) ، في : مضابط المجلس « الفصل التشريعى الأول ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة ، ص ٩٩٧ - ١٠٠٠ .

(٣) Arnold L. Harelick Soviet Policy in the Middle East, Part I : Policy from 1955-1969, in : Hammond and Alexander, op. cit., p. 579.

فسرت قدرة البدر على مواصلة الحرب بتأييد عدد من القبائل التي تعتبر الامام قائدها الديني بسبب تخلفها (١) واعترفت بمواجهة النظام الجمهوري لصعوبات هائلة وكثيرة وأشارت الى اخفاقه حتى ذلك الوقت في تأمين وقف إطلاق النار والاتفاق على تسوية سياسية (٢) .

وعلى أية حال وبصفة خاصة في ضوء المؤشرات السابقة فإنه يمكن القول بأن اختفاء خروشوف من القيادة السوفيتية بكل التطور الإيجابي المرتبط به في العلاقات المصرية - السوفيتية لم يكن تطورا مريحا للقيادة المصرية ، خاصة وأن تغيير خروشوف قد تواكب مع فترة صعبة بالنسبة للنظام المصري : داخليا بالمتاعب الاقتصادية بغض النظر عن أسبابها ، وخارجيا بتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ثم فإنه يمكن الافتراض بأن تغيير القيادة السوفيتية كان أحد العوامل التي عززت اتجاه عبد الناصر الى اعطاء الأولوية لاتجاه التسوية السياسية (٣) .

المبحث الثاني

أبعاد السلوك المصري

أظهرت الدراسات في المبحث السابق أن كافة العوامل المنبثقة من البيئة المحلية والإقليمية والدولية قد مارست ضغوطا بدرجة أو بأخرى على القيادة المصرية للسير في طريق التسوية ، وكان هذا بالفعل هو الطابع

(١) عندما بدأت النظرة الأكثر واقعية جاء التفسير قاصرا بدرجة كبيرة .

(٢) George Mirsky, Basic Ties in the Arab World, in : New Times No. 6, February 10, 1965 pp. 3-4 and 6. Yuri B chkaryov, Foreign Ahead in : Ibid., No. 30, July 28, PP. 6-8.

(٣) قد يبدو ما يلي تحميلا للأمور أكثر مما تحتمل ولكنه على الأقل جدير بالإشارة . فقد لاحظ الباحث الحاج القيادة المصرية على أن تتم زيارة عبد الناصر الى جده لمباحثات التسوية السياسية مع الملك فيصل قبل زيارته الى الاتحاد السوفيتي في آخر أغسطس ٦٥ (قبل هذا صراحة) ، وإذا سلمنا أن القيادة المصرية لم تكن تريد أن يبحث مؤتمر القمة العربي الثالث الذي انعقد في الدار البيضاء في ١٣ سبتمبر ٦٥ موضوع اليمن فقد كانت هناك فترة حوالى اسبوعين بعد عودة عبد الناصر من موسكو يمكن أن تتم فيها زيارة عبد الناصر الى جدة التي لم تستغرق سوى ثلاثة أيام ، وعلى هذا يمكن الافتراض بأن عبد الناصر كان يريد التأكد قبل سفره الى موسكو من جدية احتمالات التوصل الى تسوية سياسية بحيث يبحث احتمالات للسائدة السوفيتية في موسكو على ضوء نتائج مباحثات جده ، وهو مجرد افتراض على أية حال .

السائد لسلوك القيادة المصرية في هذه المرحلة التي شهدت محاولتين أساسيتين دارت الأولى منهما حول اتفاقية أركويت (١) واستغرقت عام ١٩٦٤ كله تقريبا من بداية التمهيد لها الى نهايتها ، بينما تركزت الثانية حول اتفاقية جدة واستغرقت عام ١٩٦٥ كله تقريبا من بداية التمهيد لها الى نهايتها أيضا . وقد رأى الباحث أن الترابط في بحث أبعاد السلوك المصري يقتضى أن يجرى هذا البحث في سياق المحاولتين السابقتين بحيث ينقسم هذا المبحث الى قسمين أساسيين يتناول كل منهما إحدى المحاولتين من حيث التمهيد لكل منهما بالتدخل السياسي ثم بالعمل العسكري ثم بالمفاوضات الدبلوماسية وصولا الى جوهر المحاولة ثم نهايتها .

ويفترض التقسيم المقترح في هذا المبحث أن الغاية الأصلية للسلوك المصري في كافة أبعاده كانت هي التسوية السياسية ، وهو افتراض تعززه الشواهد الواردة في هذا الفصل بدرجة كبيرة ، وإن كان من البديهي أن التقسيم يبقى للتبسيط حيث أنه من الصعب أن تنسب كافة تفصيلات السلوك المصري الى هذه الغاية الأصلية .

١ - محاولة أركويت :

وقع الجمهوريون والملكيون على اتفاقية أركويت التي كانت أساسا لهذه المحاولة في أكتوبر ١٩٦٤ ومن ثم فإنها تعد أول محاولة للتسوية السياسية للحرب الأهلية في اليمن متميزة عن جهود فض الاشتباك التي ارتبطت بالأبعاد الخارجية للحرب الأهلية ، وتستدعي دراسة هذه المحاولة من منظور التدخل المصري دراسة الجهود التي قامت بها القيادة المصرية للتمهيد لهذه الاتفاقية وقد كانت هناك ثلاثة أبعاد لهذه الجهود : بعد دبلوماسي وبعد عسكري وبعد يتعلق بالتدخل السياسي في اليمن الجمهورية . وقد بدأت الجهود الدبلوماسية منذ يناير ٦٤ غير أنها لم تكتمل الا في سبتمبر وتركزت الجهود السياسية في أبريل ٦٤ ، وتمثلت الجهود العسكرية في الهجوم الذي شنته القوات المصرية في صيف ٦٤ ، ولذلك كان ترابط الموضوع يستدعي البدء بجهود التمهيد السياسي ثم التمهيد العسكري ثم الدبلوماسي ، وبداية يبقى بعد ذلك التعرض لأممون المحاولة ذاتها .

(١) ضاحية قرب بور سودان .

(١) التمهيد السياسي : رأينا في الفصل السابق أن التدخل السياسي

في اليمن قد ارتبط أساسا بوظيفة تأمين التدخل وتصعيده ، وعلى الرغم من أن هذه الوظيفة تبقى له بداهة في هذه المرحلة فإن وظيفة أخرى قد برزت فيها ترتبط بجهود التسوية السياسية ، ويمكن القول بأن منطق التدخل السياسي المصري في هذه المرحلة قد بنى على أساس أنه في مواجهة انقسام الجمهوريين الذي كانت بداياته قد بدأت تتضح منذ أواخر ٦٣ - أوائل ٦٤ وكذلك في مواجهة قرار القيادة المصرية بالسير في طريق التسوية السياسية كان لابد من وجود حكومة جمهورية قوية بالنظر إلى أن الاتجاه إلى التسوية السياسية كما وضع طيلة هذه المرحلة لم يكن تخليا عن النظام الجمهوري وإنما اتباعا لوسيلة أخرى للوفاء بالالتزام المصري بالدفاع عنه . وتوضح المؤشرات التي تظهر من التحليل التالي أن الحكومة الجمهورية القوية المطلوبة لمواجهة مرحلة التسوية من وجهة نظر القيادة المصرية كانت هي الحكومة ذات التمثيل الواسع لكل فئات الجمهوريين وليست حكومة المتشددين منهم على أساس أن الاختيار الأخير قدر أنه سيضيف إلى متاعب السلطة الجمهورية مواجهة القلاقل التي يمكن أن يسببها المعتدلون .

وباستخدام المؤشر الذي سبق اقتراحه في الفصل السابق والذي حاول إيجاد علاقة بين التدخل السياسي المصري وبين زيارة وفود مصرية على مستوى عال يمكن أن نفترض ابتداء حدوث جهدين أساسيين للتدخل السياسي في اليمن قبيل اتفاقية أركويت ارتبط أولها بزيارة عامر والسادات لليمن في يناير ٦٤ وثانيهما بزيارة عبد الناصر في أبريل (١) وبين الجدول التالي الارتباط الزمني بين هاتين الزيارتين وبين التعديلات السياسية في اليمن وفقا للمؤتمر المتبع في الفصل السابق .

(١) أشارت بعض المصادر إلى أن زيارة عبد الناصر هذه قد تمت بفرض تطويق الاتجاه الاستقلالي للسلال الذي ظهر بزيارته للاتحاد السوفيتي في مارس ٦٤ . انظر : وجه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

O'Ballance, op. cit., PP. 123-4.

وليس لدى الباحث ما ينفي به هذا الرأي غير أن الشيء المؤكد أن القول بأن الفرض من زيارة عبد الناصر هو ما تشير إليه هذه المصادر تبسيط شديد ، ولعل التحليل الوارد في هذا الجزء يثبت هذا الرأي .

جدول رقم (٦) (١)

العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات العربية والتعديل في المناصب القيادية أو البنية المؤسسية في اليمن

الفاعلون بالزيارة	مناصبهم	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
عبد الحكيم عامر	نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة	٩ - ١٤ يناير ٦٤	٧ يناير ٦٤	اعلان دستور مؤقت جديد للجمهورية
أنور السادات	عضو مجلس رئاسة			
جمال عبد الناصر	رئيس الجمهورية	٢٤ - ٢٨ أبريل	٢٧ أبريل	اعلان دستور مؤقت جديد وتشكيل وزارة جديدة يرأسها حمود الجاثلي (٢)

(١) المصدر : الأهرام في الفترات المشار إليها . مجلة اليمن الجديدة : ٥٤ ، فبراير ٦٤ ، ص ٤٧ - ٤٨ ، ٤٩ ، يوليو ٦٤ ، ص ٤٨ - ٥٣ .
(٢) إعلان التشكيل الوزاري فعلا يوم ٤ مايو . انظر : الأهرام ، ١٤/٥/٦٤ . اليمن الجديدة : ٨٤ ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق :

أولاً : فيما يتعلق بدلالة المؤشر الذي يشير إليه الجدول فإنه قد سبق تحليلها في الفصل الأول ومن ثم فسوف نحيل هنا إلى هذا التحليل وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيارة عامر والسادات ، أما بالنسبة لزيارة عبد الناصر فإن حدوث تدخل سياسي نتجت عنه التعديلات الواردة في الجدول ليس موضع أى شك بإجماع المصادر من كافة الاتجاهات بما في ذلك المصادر المصرية (١) . ويمكن من ناحية أخرى أن يستخدم التطابق شبه الكامل بين نصوص الدستور اليمنى المعلن أثناء زيارة عبد الناصر والمصرى المعلن في مارس ٦٤ لتأكيد الاستنتاج السابق (٢) .

ثانياً - التغيرات الواردة في الجدول هي كل التغيرات الأساسية في المناصب القيادية والبنية المؤسسية التي تمت في ١٩٦٤ على سبيل الحصر .

ثالثاً - تظهر التعديلات التي تمت أثناء زيارة عبد الناصر بصفة خاصة أنه يمكن استمرار الحديث عن وظيفة ديمقراطية نسبياً للتدخل المصرى ، وإجماع كافة المصادر كانت هذه التعديلات تتجه إلى تقليل السلطة الفردية لرئيس الجمهورية وإلى أوسع تمثيل ممكن للقوى السياسية في اليمن الجمهورية (٣) . ويؤكد هذا التشكيل الكبير عددياً

(٢) نشر الأهرام في ٦٤/٤/٢٦ أن اجتماعات عبد الناصر بالقيادة اليمنية تناولت « وسائل دعم البيان الداخلى في اليمن » ، ونشر في ٦٤/٤/٢٨ أن الدستور اليمنى الذى أعلنت موافقة جميع قوى الشعب العاملة عليه هو أحد النتائج الهامة لسلسلة الاجتماعات التى عقدها عبد الناصر أثناء زيارته . ووصف النعمان والإيراني والزيبرى فى استقالتهم الدستور الذى صدر أثناء زيارة عبد الناصر بأن المسئولين قد فوجئوا به مثل الشعب « ولم يكن لهم رأى فيه » . (لهذا استقلنا ، مرجع سابق ، ص ٧) وتجمع المصادر الغربية على نسبة كافة التعديلات التى حدثت أثناء زيارة عبد الناصر إليه .
راجع :

Nutting, op. cit., P. 350. O'Ballance, op. cit., P. 124.
Little, op. cit., p. 135.

(٣) قانون : الدستور المصرى (مارس ١٩٦٤) ، مرجع سابق ، والدستور اليمنى (إبريل ١٩٦٤) فى : اليمن الجديدة : ٩٤ ، يوليو ٦٤ ، ص ٤٨ - ٥٢ .
(٤) انظر مثلاً :

Uttin op. cit., p. 350. Al-Marayati op. cit., p. 21. O'Ballance, op. cit., P. 124. Little, op. cit., P. 135.

والممثل لكافة الاتجاهات الجمهورية لوزارة الجائقى (١) . فضلاً عن تمتع الجائقى نفسه باحترام واسع بين الأوساط العسكرية والقبلية فى اليمن (٢) . ومن ناحية أخرى اسندت رئاسة مجلس الشورى إلى أحمد نعمان ممثل الاتجاه الجمهورى والمعتدل (٣) . كذلك أشار البيان الرسمى للزيارة إلى أن المرحلة القائمة تحتاج « إتاحة الفرصة كاملة للعناصر المثقفة والواعية فى اليمن من الداخل والخارج (٤) » .

رابعاً : ارتبطت الزيارتان المبيتان فى الجدول بوضوح بمحاولات التسوية السياسية ، ويتضح ذلك أولاً من تاريخ الزيارتين ، فقد تمت الأولى قبيل عقد مؤتمر القمة العربى وكان مفروغاً منه أن نجاحه سوف يعنى المضى فى طريق التسوية وتمت الثانية من جانب بعد أن أدى هذا المؤتمر إلى حدوث أول اتصال مباشر بين مصر والسعودية منذ قطع العلاقات بينهما فى نوفمبر ٦٢ ، ومن جانب آخر قبل اللقاء انتهى كان مقدراً له أن يتم بين عبد الناصر وفيصل فى ذلك الوقت ، وقد أشار البيان الرسمى الصادر عن الزيارة إلى أن الجانبين قد تدارسا باهتمام نتائج مباحثات عامر مع فيصل فى مارس ٦٤ ، وانهما يأملان أن تصل إلى نتائجها المرجوة خاصة فيما يتصل بالعلاقات السعودية - اليمنية (٥) . ومن ناحية أخرى فقد أشار بوثانت فى أول تقرير قدمه إلى مجلس الأمن عن عمل بعثة الأمم المتحدة بعد تشكيل وزارة الجائقى إلى أن الحكومة الجديدة قد أكدت له فور تشكيلها رغبتها فى علاقات طيبة وسلمية مع كل جيران اليمن (٦) .

(١) حمت وزارة الجائقى ستة نواب لرئيس الوزراء وتسعة عشر وزيراً وستة عشر نائباً للوزراء . وحيث أنه من الواضح فى حالة اليمن أن تسير العمل الفعلى فى الإدارة الحكومية لم يكن يحتاج إلى كل هذا العدد فإنه يبدو شبه مؤكد أن الغرض من مجيء التشكيل على هذا النحو هو أن تعمل وزارة الجائقى كوزارة وحدة وطنية عن طريق إرضاء كافة الاتجاهات والشخصيات ، ومن الطريف فى هذا الصدد أن التشكيل تضمن تعيين وزير للحربية ووكيل للوزارة ، بدرجة وزير (٢) فضلاً عن نائب لوزير الحربية . ومن ناحية أخرى مثل المعتدلون والمتشددون داخل الوزارة . هذه هى الوزارة التى شغل فيها الإيراني والزيبرى منصبى نائبين لرئيس الوزراء . انظر تشكيل وزارة الجائقى فى اليمن الجديدة ، ٨٤ ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ . الأهرام ، ٦٤/٥/٥ .

(٢) انظر : جزيلان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٣) انظر : اليمن الجديدة ، ٨٤ ، يونيو ٦٤ ، ص ٣٤ .

(٤) انظر نص البيان فى : الأهرام ، ٦٤/٤/٢٩ ، ص ١١ .

(٥) المرجع السابق .

(٦)

خامسا : استمرت نفس الملاحظات التي سبق بيانها في تحليل التدخل السياسي في الفصل الأول والخاصة بموقف القيادة المصرية من مسألة الوحدة مع اليمن ، وبالنسبة لمرحلة الدراسة الحالية فقد كرر السلال طلبه وبالحاج للوحدة مع مصر في الخطاب الذي لقيه في تعز أثناء زيارة عبد الناصر لها في ٢٦ أبريل (١) . ومع ذلك فقد تاهرت القيادة المصرية على موقفها السابق من الوحدة مع اليمن وهو رفض الوحدة الدستورية طالما استمر وجود القوات المصرية في اليمن ، واكتفى عبد الناصر بالحديث عن وحدة الدم ، واكتفى البيان المشترك للزيارة الذي أشار صراحة إلى إرجاء الوحدة الدستورية لحين انسحاب القوات المصرية بإنشاء مجلس أعلى للتنسيق بين البلدين برئاسة رئيسي الجمهوريتين (٢) . وفيما بعد وقع اتفاق للتنسيق بين مصر واليمن في ١٣ يوليو ٦٤ لم يمثل أي تقدم دستوري إلى الوحدة وكان من الواضح أنه عقد بعد ضغوط شديدة من القيادة اليمنية (٣) .

(ب) التمهيد العسكري : يفترض البحث هنا أن الوظيفة الأساسية للعمليات العسكرية التي تمت في فترة الدراسة الحالية كانت تقوية موقف المفاوض المصري والجمهوري في أية مفاوضات تجري للتسوية السياسية للحرب الأهلية في اليمن ، ويعزز هذا الافتراض إدراك القيادة المصرية

(١) انظر خطاب السلال في هذه المناسبة في : اليمن الجديدة ، ٨٤ ، يونيو ٦٤ ص ٢٠ - ٢١ .

(٢) انظر خطاب عبد الناصر في تعز (٦٤/٤/٢٦) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٦٧ . انظر أيضا خطابه في عيد العمال (٦٤/٥/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ وانظر نص البيان المشترك الصادر عن الزيارة مرجع سابق .

(٣) ذكرت الأنباء الواردة من صنعاء في ٢٩ يوليو وقوع مظاهرات شعبية تطالب بالوحدة سار فيها الإيرياني والزييري وخطب فيها السلال ٥٠ الخ ، ومن قبل ذلك كان وزير اليمن المفاوض في أثيوبيا (عبد الرحيم عبد الله) يقود اضرابا عن الطعام وحتى الموت بين ممثلين للجالية اليمنية في أثيوبيا طلبا للوحدة ، وفي ١١ يوليو استقبل عبد الناصر السلال على رأس وفد من ٤٢ عضوا يضم الحكومة اليمنية كلها تقريبا ، وكانت النتيجة هي اتفاقية التنسيق المشار إليها في المتن وهي الاتفاقية التي أثارت مناقشات في مجلس الأمة المصري تعرضت لها الدراسة . انظر : الأهرام ، ٦٤/٦/٩ ، ص ٥ ، ٦٤/٦/٢٦ ، ص ٤ ، ٢٩ ، ١٢ ، ١٩٦٤/٦/٣٠ ، ١٢ ، ٦٤/٧/١٤ ، وانظر : عبد الرحيم عبد الله ، لم تكن هازلين عندما ثرنا ولا عندما اعتصمنا وعن الطعام اضربنا في : اليمن الجديدة ، ٩٤ يوليو ٦٤ ، ص ٣ - ٤ .

لواقع التجمد العسكري ابتداء من ١٩٦٤ ، والتوقيت الزمني للجهد العسكري المصري الرئيسي في هذه المرحلة (١) . وفي هذا الإطار لطبيعة الجهد العسكري المصري في هذه المرحلة يمكن التعرض لبعدين أساسيين في هذا الجهد أولهما بعد غير مباشر خاص بدعم المقاومة المسلحة للاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني وبصفة خاصة ابتداء من أبريل ١٩٦٤ والثاني بعد مباشر خاص بالعمليات العسكرية ضد الملكيين في صيف ١٩٦٤ .

ولكن نوضح المنطق السياسي الذي يبرر وضع التدخل المصري العسكري غير المباشر في جنوب اليمن في سياق الجهد العسكري المصري من أجل التسوية السياسية يجب أن نذكر أن القيادة المصرية قد أدركت في أعقاب هجوم رمضان أن الدعم الخارجي للملكيين من السعودية والجنوب اليمني قد منع تحقيق النصر الحاسم عليهم ، ولما كان القضاء على مصادر هذا الدعم عسكريا يتضمن إبعادا سياسية خطيرة فضلا عن تكلفته العسكرية العالية بفرض إمكان تحقيقه فقد بدا أن القيادة المصرية قد اتجهت إلى الاتصال بالسعودية لبدء مفاوضات قد تفضي إلى تسوية سياسية للحرب الأهلية اليمنية من موقع قوة للجانب المصري والجمهوري . ويرتبط بذلك العمليات الهجومية الواسعة ضد الملكيين في صيف ٦٤ . أما بريطانيا فقد كان الاتصال بها واشراكها في جهود التسوية السياسية أمرا غير وارد سياسيا ، ولما كان التصعيد العسكري ضدها أمرا غير وارد سياسيا ولا عسكريا فقد بدا أن الحل الأمثل هو اتباع منهج للتدخل العسكري غير المباشر بدعم المقاومة المسلحة ضد الوجود العسكري البريطاني بالسلاح والتدريب على الأقل (٢) .

(١) انظر رأيا متفقا في :

Halliday, op. cit., P. 110. O'Ballance, op. cit., P. 125.

وهناك رأي مخالف يعتبر أن الجهد العسكري المصري في هذه المرحلة كان لا يزال يسعى للنصر الكامل بدرجة أو باخرى ، وهو ما يحدد بداية اتجاه النظام المصري إلى التسوية بسبتمبر ٦٤ وليس أوائل ٦٤ . وقد استند أحد هذه الآراء (داويشا) إلى تصريح لعبد الناصر في يوليو ٦٤ بأن القوات المصرية أنهت مهمتها تماما في اليمن وأن الجمهورية تسيطر على الأراضي اليمنية كلها (انظر : حديث عبد الناصر إلى روبرت ستيفنز المحرر السياسي للدورفر (٦٤/٧/٥) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٦) فضلا عن أن هذه التصريحات يمكن ببساطة أن تكون ذات وظيفة « تفاوضية » فإن سلوك القيادة المصرية منذ الأيام الأخيرة لعام ١٩٦٣ ق كما يوضحه هذا البحث بصفة خاصة وكما يفسره البحث السابق يجعل الباحث يعتقد بصحة الرأي الوارد في المتن . انظر :

Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., pp. 53-4.

Halliday, op. cit., pp. 189-190. (٢) انظر رأيا مؤيدا في الاتجاه العام :

وبلاحظ أن التحليل السابق من نوع « استنباطي » ومع ذلك فإن السياق العام للوقائع يؤيده فضلا عن وجود شواهد قوية عليه من تصريحات عبد الناصر ، ففي يوليو ٦٤ خطب قائلا أننا لم تكن البادئين وإن بريطانيا هي التي بدأت بالتحدى وحرب السلاح وأعطت النقود للبدر وأعوانه وأعلن قائلا للبريطانيين أن تهريب السلاح وخلق المشاكل في اليمن سوف يقابل بخلق المشاكل أمامهم في خمسين مكان وتسبب المتاعب لهم والقضاء على مصالحهم في كل مكان (١) ، فضلا عن ذلك فقد كان هيكلي أكثر وضوحا عندما قرر عبد الناصر بالذهاب إلى جدة بأنه كان « لابد من خطوة حاسمة إما سلام يسود ويدوم وإما استراتيجية جديدة مثيلة أو شبيهة بما حدث على الجبهة مع بريطانيا ورغم محاولات الغزو من السعودية على أن تثبت في مواقع الدفاع لتشغلها مشاكل أمنها عن العدوان على أمن الآخرين » (٢) . ويعني هذا التحليل أن توقيت القرار المصري بالدعم العسكري غير المباشر للمقاومة المسلحة في الجنوب اليمني كان تابعا لمقتضيات تأمين الثورة اليمنية (٣) . ويؤكد هذا ما سبق ورأيناه من سياسة توفيقية في البداية كانت تهدف إلى طمأنة البريطانيين للحصول على اعترافهم السياسي بالثورة وضمان عدم تدخلهم ضدها (٤) ، ويؤكد أنه أيضا تتبع العلامات الزمنية البارزة في الدعم المصري السياسي والعسكري لحركة المقاومة في الجنوب المحتل ، ففي يونيو ٦٣ أعلن عن تكوين الجبهة القومية من اليمن الشمالية (ما بعد هجوم رمضان) وطيلة الفترة المتبقية من عام ١٩٦٣ استمر التأييد المصري العسكري غير المباشر لأعمال المقاومة في الجنوب (٥) ، وفي أبريل ١٩٦٤ (بعد بداية ونجاح الجهود الأولى للاتصال المباشر بالسعوديين) سعدت القيادة المصرية موقفها سياسيا في سلسلة الخطب التي القاها عبد الناصر في اليمن في الفترة من ٢٣ - ٢٦

(١) انظر : خطاب عبد الناصر في العيد الثاني عشر للثورة (٦٤/٧/٢٢) ، في : مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) هيكلي ، كنت في جدة ، مرجع سابق . وانظر رأيا تنبأ بهذا السلوك المصري في منتصف ٦٣ في : Jansen, op. cit., PP. 342-3.

(٣) وليس لإبعاد الانتباه عن الاختلاف في اليمن كما يذهب البعض . انظر : Wenner, op. cit., P. 214.

(٤) وبلاحظ أننا استخدمنا تعبير « القرار » وليس كلمة « القرار » ذلك أن تصادم السياستين المصرية والبريطانية في المنطقة كان ولا شك سوف يفضي إلى هذا القرار في وقت أو آخر .

(٥) راجع : حروشي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ . Paget, op. cit., PP. 37-8.

أبريل ١٩٦٤ والتي كان أحد عناصرها الرئيسية الهجوم الشديد على السياسة البريطانية الاستعمارية في المنطقة وإعلان ضرورة جلاء بريطانيا عن مدن وطردها من كل مكان في الوطن العربي وإعلان مساندة أبناء الجنوب في كفاحهم من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني (١) ، ووفقا لبعض المصادر فإن هذا التصعيد السياسي قد ارتبط أيضا بتصعيد عسكري في دعم المقاومة في الجنوب (٢) ، وهو الأمر الذي تؤيده الشواهد المستمدة من تطور العمليات ضد الوجود العسكري البريطاني في جنوب اليمن في أعقاب زيارة عبد الناصر (٣) .

أما العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المصرية ضد الملكيين في فترة الدراسة فقد تمثلت أساسا في الهجوم الكبير الذي شنته القوات المصرية في يونيو - أغسطس ٦٤ (٤) . وقد تمت هذه العمليات في الجزء الشمالي - الغربي من اليمن بهدف تطهير ذلك القطاع من الملكيين بما في ذلك الإطباق على مقر الامام قرب جبل قارة ، وكان الاتجاه العام للهجوم المصري في هذه العمليات ذا شعبتين ، اندفعت الأولى منهما إلى اتجاه الشمال من حجة ، والثانية إلى اتجاه الجنوب من صعدا . وقد وصف أوبالانس التحركات العسكرية المصرية في هذا الهجوم بقوله « اندفع رجال القبائل الملكيون يعودون إلى مدنيهم ومعسكراتهم مرة ثانية ولكن الأمر كان مختلفا إلى حد ما في هذه المرة ، فقد استمرت قوات ج . ع . م في أعقاب الملكيين الهاربين مباشرة ، تطرق في تحركها إلى الامام على نحو منهاجي المرتفعات وقمم الجبال وتطهر الوديان وتدمر القرى بنيان القذائف ، ولقد تم اصطيد رجال القبائل بقسوة في هاتين العمليتين . . . اللتين تغلغلنا على نحو طيب في المناطق الجبلية التي لم يضع المصريون أقدامهم فيها قبلا » (٥) .

ووصل الهجوم المصري ذروته في ١٥ أغسطس بهجوم آخر ذي شعبتين ، خرجت الأولى من مجز غربي صعدا ، والثانية من حرض ، وكان

(١) راجع خطاب عبد الناصر أثناء زيارته لليمن وبصفة خاصة الموجهة للشعب اليمني في صنعاء بتاريخ ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦/٤/٦٤ في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩ - ٥٦٧ .

(٢) انظر : وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٣) راجع : Paget, op. cit., PP. 52-3.

(٤) اعتبر شميدت أن هذا الهجوم هو أكبر العمليات العسكرية المصرية طيلة التدخل المصري . انظر : Schmidt, op. cit., P. 178.

(٥) O'Ballance, op. cit., PP. 126-7. Schmidt, op. cit., PP. 178-9.

واضح ان الشعب الاول للهجوم قد اندفعت بسرعة الى أقصى الحدود لكي تغلق الطريق الذي يصل مقر البدر بالسعودية قبل جبال رازح مباشرة ، بينما اندفعت الشعب الثانية الى مقر الامام ذاته .

ويتضح من الاتجاهات الأربعة السابقة للهجوم المصرى انه كان يشكل عملية تطوير كاملة لقواعد الملكيين فى الشمال الغربى تنتهى عند مقر البدر (١) .

وفى تقييم نتائج الهجوم المصرى السابق ثمة انقسام فى الآراء بعكس الحال فى تقييم نتائج هجوم رمضان ، ويمثل شميدت الرأى القائل بأن هذه النتائج قد مثلت فشلا ذريعا ينسب الى المقاومة الملكية والظروف المناخية (سقوط امطار شديدة أثناء الهجوم المصرى) (٢) . ويمكن القول استنادا الى بعض المصادر التى لا يمكن اتهامها بالتحيز للقوات المصرية ان هجوم يونيو - أغسطس قد حقق نجاحا كبيرا خاصة اذا وضعناه فى سياق « تفاوضى » وليس فى سياق عسكري محض ، وقد ذهب اوبالانس الى ان الهجوم كان ناجحا من وجهة النظر الجمهورية لأنه أظهر تفوق الجمهوريين على الملكيين فى الجبال حيث تم التغلغل بدرجة حسنة فى هذه المناطق الجبلية التى لم يطاها المصريون قبلا ، وجعل أسرهم للبدر أمرا قريب المنال للغاية ، وتكبد فيه الملكيون خسائر كبيرة وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من المعدات العسكرية عرضت فيما بعد على المراسلين الأجانب (٣) . وقد أيدت تقارير بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة التقييم الخاص بنجاح الهجوم المصرى والتفاف مزيد من القبائل حول الحكومة الجمهورية ، كما سبقت الإشارة الى ان هذا التقرير قد فسر الانخفاض الذى حدث فى القوات المصرية فى يوليو - أغسطس بحوالى ٤٠٠٠ بأنه انعكاس لتحسن الموقف العسكرى فى اليمن من وجهة النظر المصرية (٤) . وبالإضافة الى ما سبق يمكن القول بأن الهجوم قد مثل نجاحا من زاوية أخرى وهى

(١) O'Ballance, op. cit., P. 128. Schmidt, op. cit., PP. 179-80.

(٢) Ibid., PP. 176-82.

أنظر نفس الرأى فى : Halliday, op. cit., P. 111, Stephens, op. cit., P. 413.

(٣) O'Ballance, op. cit., PP. 126-8.

(٤) S/5927, pp.2-3. أنظر :

مشاركة قوات جمهورية يمنية نظامية فيه تم تدريب جزء منها على الأقل فى مصر وكذلك قوات قبلية (١) .

غير أنه لابد من الإشارة الى ملاحظتين فى سياق تقييم هذا الهجوم :

الأولى : ان المصادر المصرية الرسمية قد أظهرت هروب البدر من مقره كنصر للقضية الجمهورية وهو أمر لا شك فيه (٢) ، غير أن أحد الاهداف الأساسية لعملية التطويق التى نفذت بموجب هذا الهجوم كان أسر البدر ولا شك ، وهو ما يؤكد اندفاع شعبتى الهجوم الاخيرتين من اتجاه صعده وحرص لاغلاق الطريق المفضى الى السعودية والاطباق على مقر البدر فى نفس الوقت ، ويبدو ان البدر قد أفلت بتفاعل عاملين : الأول تحذير المخابرات البريطانية التى كانت تتابع الهجوم المصرى وترصد تحركاته وهكذا غادر مقره فى الوقت المناسب وهو نفس الوقت الذى تحركت فيه القوات المصرية تقريبا نحو هذا المقر ، والثانى بطء تقدم القوات المصرية بسبب ظروف التضاريس وسقوط الأمطار (٣) . وهكذا فان المصيدة لم تغلق فى الوقت المناسب على حد تعبير اوبالانس (٤) .

والثانية : انه على الرغم من التصوير الاعلامى للنجاح الكامل للهجوم بما يصل به الى حد احراز النصر الكامل فقد كان واضحا منذ اللحظة الاولى فى هذه المرة وليس بعد فترة طالت او قصرت كما فى حالة هجوم رمضان ان الهجوم لم يحقق هزيمة كاملة للملكيين ، بل لقد أعلن عامر فى نفس الخطاب الذى أكد فيه ان النصر قد تم فى هذه المعارك عن وقوع هجوم فى اليوم السابق على خطابه ، وأهاب بالسعودية ان تمنع المتسللين من استخدام أراضيها كقاعدة للهجمات على اليمن (٥) .

(١) أنظر : الأهرام ، ٦٤/٨/٢٦ . S/5927, P. 2.

Schmidt, op. cit., pp. 178-80.

(٢) راجع : الأهرام ٦٤/٨/٢٦ . خطاب عامر فى صعده (٦٤/٨/٢٦) " فى : الأهرام ٦٤/٨/٢٧ ، ص ٦ .

(٣) Schmidt, op. cit., P. 179.

(٤) O'Ballance, op. cit., P. 128.

(٥) أنظر فى تصوير النجاح الكامل للهجوم المصرى تصريحات اللواء أحمد فتحى عبد الفتى قائد القوات المصرية فى اليمن فى هذه الفترة فى : الأهرام ٦٤/٩/٦ ، ص ٨ . وانظر فيما يثبت عدم الحاق الهزيمة الكاملة بالملكين خطاب المشير عامر فى صعده (٦٤/٨/٢٦) ، مرجع سابق . وبيان وزارة الخارجية اليمنية عن محاولة الفلول الهاربة من الحدود الشمالية الغربية لليمن مهاجمة منطقة الحدود فى : الأهرام ، ٦٤/٨/٣٠ .

(ج) التمهيد الدبلوماسي : يرجع التمهيد الدبلوماسي المباشر لمؤتمر

اركويت الى اجتماع عبد الناصر وفيصل في سبتمبر ١٩٦٤ ومع ذلك فان البداية الحقيقية لهذا التمهيد ترجع دون شك الى مؤتمر القمة العربي في يناير من ذلك العام . فقد سبق ان رأينا ان عبد الناصر قد وجه في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ الدعوة الى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب ، وعلى الرغم من ان هذه الدعوة قد وجهت في سياق مواجهة المشروعات الاسرائيلية الخاصة بتحويل مياه نهر الاردن الا انها دون شك قد عكست ايضا رغبة القيادة السياسية في تسوية الحرب الاهلية اليمنية سياسيا ، ويبدو ان اثبات ذلك سهلا سواء اكان منطقيا أم من خلال الشواهد المتاحة ، فمن الناحية المنطقية لا يمكن وجود سياسة عربية موحدة لمواجهة الخطر الاسرائيلي مع وجود بؤرة صراع حاد يتضمن على الأقل ثلاث دول عربية بينها اكبر الدول العربية وأقواها عسكريا . فضلا عن القوة الاقتصادية للسعودية . أما الشواهد المتاحة على ذلك فقد اشار عبد الناصر صراحة الى أن مصر على استعداد للقيام بواجبها كاملا (بخصوص مواجهة مع اسرائيل) بما في ذلك اعادة قواتها من اليمن (١) . ومن ناحية ثانية فان اهتمام مصر بحضور السعودية للمؤتمر يعد شاهدا آخر ، فعندما بدا أن الصراع على السلطة بين سعود وفيصل قد يعوق حضور أيهما للمؤتمر على أساس ان الدعوة وجهت للملوك والرؤساء وكان سعود هو الملك بينما يملك فيصل السلطة الفعلية عبرت القاهرة عن رأيها صراحة بأن كل ماتمناه ان « يستقر الأمر على رأى في السعودية » . سواء مثلها على مستوى الذروة سعود أو فيصل وكل ما يهمها ان تكون السعودية ممثلة بطريقة تكفل لها المساهمة الفعالة في اعمال المؤتمر (٢) . وعلى أية حال فقد اشار هيكل صراحة فيما بعد الى أنه الى جانب العامل الأساسي في دعوة القمة وهو مواجهة مشروعات اسرائيل في نهر الاردن كان احد الاحتمالات الواردة ان الرجعية العربية « قد تقتنع بفك الاشتباك مع اليمن مما يمهد لعودة فرقتين من الجيش المصري تعملان فيه الى حيث الحاجة اليها أشد وأجدي » (٣) . والخلاصة انه من المؤكد ان تسوية الصراع اليمني كانت اعتبارا واردا لدى القيادة المصرية في دعوتها في ديسمبر ٦٣ لمؤتمر القمة العربي ، ولا

(١) انظر خطاب عبد الناصر (٦٣/١٢/٢٣) . مرجع سابق ، ص ٤٩٣ .

(٢) الأهرام ، ٦٤/١/١٢ . راجع ايضا : ٦٣/١٢/٣١ ، ٣ ، ٦٤/١/٤ .

(٣) محمد حسين هيكل ، درجات في الكراهية ، في : الأهرام ٦٦/٦/١٠ .

شك ان الدعوة لمؤتمر القمة العربي بهذا الفهم كانت مبادرة دبلوماسية موفقة ، فقد قدمت اطارا اجتماعية يوفر على القيادة المصرية مشقة تفسير أية مبادرة لها تجاه تسوية الصراع اليمني بصفة خاصة على انها اعتراف بالخطأ أو الهزيمة فضلا عن أن المؤتمر قد يوفر بالنظر الى ظروف المواجهة مع اسرائيل مناخا ضاغطا على السعودية كما تبدى مرونة اكبر (١) .

ومن منظور اليمن يمكن القول بأن القيادة المصرية قد حققت في مؤتمر القمة نجاحا وان يكن غير كامل ، وقد تمثل هذا النجاح في أكثر من بعد .

اولا : أجرى عبد الناصر مع الملك حسين قبل بدء المؤتمر لأعماله مشاورات أجمعت المصادر التي تناولتها على انها كانت تعبيرا عن مهارة دبلوماسية فائقة من جانب عبد الناصر على أساس انه قد أحدث انشقاقا في « جبهة الملوك » بعزل الاردن عن السعودية ، ودفع الملك حسين خطوات بعيدة في الاتجاه الذي كان قد بدأ بالفعل وهو التخلي عن قضية الملكيين في اليمن (٢) .

ثانيا : وفر المؤتمر مناسبة طبيعية لاعادة الاتصال المباشر بين القيادتين المصرية والسعودية ، وقد ذكر تقرير شبه رسمي عن اجتماعات عبد الناصر وسعود الثنائية خلال المؤتمر ان ما تم بحثه في خلال هذه الاجتماعات قد أوضح « انه يمكن بمداومة الاتصال الوصول الى اعادة العلاقات بين البلدين الى وضع طبيعي وان كان ذلك في واقع الأمر متصل بأحوال العلاقات بين ٠٠٠ السعودية والجمهورية العربية اليمنية ، ومهما يكن فان هناك دلائل مشجعة على امكان الوصول الى تقارب في وجهات النظر » (٣) .

ثالثا - وفر المؤتمر بالفعل ذلك الاطار الدبلوماسي الجماعي الذي بحثت المسألة اليمنية داخله وبدون مبادرة من القيادة المصرية ، وان كان من الأمور ذات الدلالة ان صاحب المبادرة بهذا الصدد كان الرئيس الجزائري بن بيللا ذو العلاقة الحميمة بعبد الناصر ، كذلك كان المناخ العام

Nutting, op. cit., P. 346.

Dawisha, Egypt in the Arab World...

op. cit., p. 160. Nutting, op. cit., p. 347. O'Ballance, op. cit., p. 122

(٣) الأهرام ، ٦٤/١/١٦ .

داخل المؤتمر موافقاً للقضية الثورة اليمنية . ومن التقارير المتناثرة التي خرجت عن أعمال هذا المؤتمر يبدو أن كلا من السلطان وسعود قد عرض وجهة نظره وأن السلطان قد ركز على حتمية الثورة في اليمن بسبب التخلف الذي فرضه نظام الامامة ، كما أن سعود قد أبدى رغبة في فهم وجهة النظر اليمنية (١) .

رابعاً : سادت المؤتمر بصفة عامة روح توفيقية انعكست في البيان الصادر عن المؤتمر الذي أشار إلى « اجتماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجو العربي » (٢) . وقد كانت هذه الروح العامة هي التي مهدت للجهود التي بدأت في أعقاب المؤتمر مباشرة بفرض التسوية السياسية للصراع اليمني .

خامساً : اعتبر مؤتمر القمة على نطاق واسع نجاحاً شخصياً لعبد الناصر أكد مكانته القيادية في العالم العربي (٣) . ومن منظور التدخل في اليمن فإن هذا - ولا شك - كان يقوى موقفه التفاوضي في أية اتصالات مقبلة لتسوية الصراع اليمني .

ولكن كما سبقنا الإشارة فإن النجاح السابق على الرغم من تعدد أبعاده لم يكن كاملاً وكان السبب في هذا يرجع إلى أن السعودية قد مثلت في المؤتمر بسعود الذي كان مازال يحتفظ بلقب الملك دون سلطاته ،

(١) الأهرام ، ١٥ ، ١٦/١/٦٤ . ووفقاً لأحدى الروايات فإن الملك سعود قد ذكر أنه اتفق مع البدر على أن يعطيه مليون دولار على أن يرسل للخارج « حتى تتوقف الفتنة في حرب لا دخل لنا فيها » لكن ظروفًا خارجية عن إرادته تدخلت لتدفع الأمور في غير الطريق الذي أرادها لها ، كما ذكر أن ما حدث له ولاسرتة مع أئمة اليمن لم يحدث مثله من المصريين ، وأنهم - أي أسرة حميد الدين - حاولوا قتل أبيه . الخ . انظر سيد الباز ، حقيقة سر الملك سعود ، في : مجلة الإذاعة والتليفزيون ، ٧٥/١٢/٢٠ ، ص ٦ . وإذا كان سعود قد قال هذا حقاً فإنه لم يكن يقول الصدق اللهم إلا في كون ظروف خارجية عن إرادته هي التي دفعت الأمور في الطريق الذي سارت فيه لأنه من الحقيقي أن ما حدد سلوك حكام السعودية لم تكن إرادة الملك سعود وإنما « مصلحة » النظام السعودي . كذلك فإن الملك لم يذكر إلا نصف الحقيقة عندما أشار إلى تاريخ العلاقة بين الأسرة السعودية وأسرة حميد الدين ، فقد أغفل التدخل السعودي المؤيد لهذه الأسرة ضد محاولات الانقلاب والثورة ابتداءً من ١٩٤٨ والحاسم في الحفاظ عليها حتى ١٩٦٢ .

(٢) بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية - القاهرة ، (١٧/١/٦٤) .
في : الأهرام ، ١٨/١/٩٤ .
(٣) راجع : Little, Modern Egypt, op. cit., P. 210. Nutting, op. cit., p. 349.

وهكذا لم تكن لنتائج المؤتمر أية قيمة من الناحية العملية وقد كان بمقدور فيصل مثلاً أن يتصل بسهولة حتى من أي رأى لسعود داخل المؤتمر (١) .

وعلى أية حال فإن هذا النقص قد بدأ يستكمل في أعقاب المؤتمر مباشرة بواسطة مساعي حميدة عراقية جزائرية ، ومرة أخرى فإن قيام دولتين عربيتين تربط مصر بهما أقوى علاقات عربية في ذلك الوقت يمكن أن يعد مؤشراً لتأكيد اتجاه القيادة المصرية إلى التسوية في هذه المرحلة . وفي الفترة من ٣٠ يناير إلى ٣ فبراير ٦٤ قام مبعوثان للرئيسين العراقي والجزائري (٢) بمهمة في السعودية أعلن أنها تتصل بقرارات مؤتمر القمة ، وكان مفهوماً أنها ترتبط بالصراع في اليمن ، وفي هذه الفترة اجتمع المبعوثان بفيصل أكثر من مرة (٣) . وفي أعقاب محادثتهما معه صدر بيان سعودي يشير إلى قرار الحكومة السعودية بتنفيذ كل قرارات القمة العربية وأنها انطلاقاً من هذا واستجابة لوساطة الرئيسين ترحب بعودة العلاقات السياسية مع مصر على أن يعقد اجتماع بين الطرفين المعنيين في السعودية بحضور مندوبي الرئيسين لتسوية جميع القضايا بين الطرفين (٤) . وكان رد الفعل المصري لهذا البيان فوراً تقريباً ، ففي اليوم التالي مباشرة أعلن في الأهرام أن مصر لا تمنع في إرسال وفد إلى السعودية بناء على اقتراح حكومتها (٥) ، وكان هذا مؤشراً جديداً على جدية الاتجاه إلى التسوية .

(١) في الواقع أن تمثيل الملك سعود صاحب السلطة الاسمية وليس الأمير فيصل صاحب السلطة الفعلية للسعودية في هذا المؤتمر لا يخرج عن احتمالين فاما أن يكون سعود قد انتصر فعلاً في هذه الجولة من جولات الصراع مع فيصل وخرج ليمثل بلاده ، واما أن يكون فيصل قد تركه يذهب راضياً كي يدعم موقفه الداخلي فضلاً عن أنه لم يكن ليخفى عليه أن مناخ المؤتمر سوف يكون ضاغطاً على السعودية في أية محاولة لتسوية الصراع اليمني .

(٢) د . شامل السمرائي وزير الدولة العراقي لشئون الوحدة وأحمد توفيق المدني وزير الأوقاف الجزائري في ذلك الوقت .

(٣) راجع في تطورات مهمة المبعوثين العراقي والجزائري : الأهرام ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩/١/٦٤ ، ٢٤/٢/٦٤ .

(٤) بيان سعودي رسمي عن نتائج محادثات مندوبي الرئيسين عارف وبن بيللا - الرياض (٢٤/٢/٦٤) ، في : البلاد ، ٢٤/٢/٥٦ ، نقلًا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ . مرجع سابق ، ص ٥١ . وانظر نصاً أميناً وكاملاً للبيان في : الأهرام ، ٢٤/٢/٥٦ .
(٥) المرجع السابق .

وفي أول مارس بدأ وفد مصري في السعودية برئاسة عامر والسادات مباحثاته مع المسؤولين السعوديين بمشاركة من المبعوثين العراقي والجزائري ، وقد استمرت هذه المباحثات يومين صدر بعدها بيان مشترك أعلن فيه الطرفان «الامتناع لهما في اليمن» وانهما ، يؤيدان التأييد المطلق لاستقلال اليمن وحرية شعبه ويقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن » ، غير ان البيان - بغض النظر عن هذه العبارات التي لا تعنى شيئا محددا عادة - قد أشار الى نتيجتين محددين للمباحثات أولاهما الاتفاق على اجتماع يعقد في القاهرة بين عبد الناصر وفيصل في نهاية أبريل تقريبا ، والثانية الاتفاق على العودة الفورية للعلاقات السياسية بين البلدين (١) .

وقد استمرت مؤشرات التحسن في العلاقات بين مصر والسعودية واضحة حتى يوليو تقريبا ، وفي زيارة عبد الناصر لليمن كان واضحا ان الخط السياسي الاساسي في التحرك بخصوص الأبعاد الخارجية للصراع هو أقصى درجات التصعيد مع بريطانيا وأقصى درجات التوفيق مع السعودية . وفي آخر خطبه العامة في اليمن ذكر ان مساعي الرئيسين العراقي والجزائري قد وجدت صدى في قلب فيصل ، ووصف السعوديين بانهم «أخوة لنا» انهم عرب . انهم مسلمون . نحن القوة التي تسندهم في جميع الظروف . . . اننا نريد ان يقوم بيننا وبين السعودية عهد جديد من المحبة ومن التآخي والوفاء حتى لا نعطي للاستعمار البريطاني فرصة لكي يبت الفرقة والحلاف بين الأمة العربية » (٢) .

وقد ظل فيصل حتى أوائل أبريل يؤكد نيته في المجيء الى القاهرة (٣) لكن أبريل انقضى دون أية بوادر توحى بعقد الاجتماع المنتظر بينه وبين عبد الناصر ، وأقوى الاحتمالات التي تفسر هذا الارجاء هو انشغال حكاه

(١) انظر : البيان المشترك الصادر في ٣ مارس في : الأهرام ، ٦٤/٣/٤ ، ص ١١ ، أو : أم القرى ، ٦٤/٣/٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ « مرجع سابق » . وانظر في تفاصيل المحادثات : علي حمدي الجمال ، تقرير عن محادثات الرياض ، في : الأهرام ، ٦٤/٣/٥ ، ٦٤/٣/٣ ، ٢ .

(٢) خطاب عبد الناصر في تمز (٦٤/٤/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٣) حديث الأمير فيصل نائب الملك وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السعودي لمراسل جريدة النهار البيروتية - الرياض (٦٤/٤/٥) ، في : المدينة ، ٦٤/٤/٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

السعودية في ذلك الوقت بأخر مراحل الصراع على السلطة (١) ، وقد قيل غير ان عدم وجود أية إشارة ولو عابرة الى أي شيء يمكن ان يفسر كهجوم على السعودية طيلة شهر أبريل سواء في تصريحات الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية (٢) يجعل هذا القول - ان صح - ذريعة وليس سببا ، وبين أبريل ولقاء عبد الناصر وفيصل في سبتمبر ١٩٦٤ لم يتغير الموقف الواضح ان القيادة المصرية ابتداء من أواخر مايو قد بدأت تدرك ان الأمير فيصل لن يحضر الى القاهرة في الوقت القريب ، ويفسر هذا من الهجوم الكبير في شهور يونيو - أغسطس ١٩٦٤ الذي أريد له ان يسبق اللقاء المنتظر حدوثه على الأقل في إطار مؤتمر القمة الثاني في سبتمبر ٦٤ ، كذلك بدأ الأهرام في يوليو وأغسطس ينشر انباء عن حملات اعتقالات وصف من تعرضوا لها بانهم «عناصر المقاومة ضد الحكم الاقطاعي» (٥) أو «العناصر القومية» (٦) ، وذلك بعد ان كان فيصل قد صور في مارس على نحو يفهم منه انه كان يعارض سياسة سعود التي أدت الى تدهور علاقات السعودية «ببعض الدول الشقيقة» وورطتها ، أي السعودية ، في مشكلات أثرت على كيانها (٧) .

(١) في ٣٠ مارس اذيع رسيا من مكة نقل كافة سلطات الملك سعود الى فيصل وكان هذا بما تنذر حوله من تفاصيل في حينه ثم بما عرف عنه فيما بعد مؤشرا على مرور الصراع الداخلي على السلطة بأكثر مراحله حدة . انظر : الأهرام ، ٣٠ ، ٦٤/٣/٢١ ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

(٢) انظر : محمد حسنين هيكل ، جاء الوقت لحديث عن المؤتمر ، في : الأهرام ، ٦٤/٨/٢٠ .

(٣) ليس أدل على ذلك من خطاب عبد الناصر في اليمن في أواخر أبريل وموقف صحيفة الأهرام طيلة هذه الفترة .

(٤) راجع خطاب عبد الناصر في هذه الفترة في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، القسم الرابع ، ص ٥٦٨ الى النهاية ، والقسم الخامس ، ص ١ - ٤١ وكذلك خطاب عامر في : مجموعة خطاب المشير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ - ٢٤٠ .

(٥) الأهرام ، ٦٤/٧/١١ .

(٦) الأهرام ، ٦٤/٨/٥ .

(٧) الأهرام ، ٦٤/٣/٢٩ ، ومن المؤكد ان الدوائر المسئولة في الأهرام كانت أول من يعلم بعدم صحة هذه الصورة عن فيصل صاحب السياسة المتشددة تجاه الثورة اليمنية (راجع : الأهرام ، ٦٢/١٠/١٨ ، هيكل ، فصل جديد من قصة الثورة اليمنية المثيرة =

وعلى الرغم من هذا المناخ المتوتر فإن الأمر لم يصل الى حد تخلل القيادة المصرية عن رغبتها في التسوية مع السعودية ، ففي ٢٦ أغسطس اهاب عامر بالسعودية ان تمنح المتسللين من استخدام اراضيها كقاعدة للهجوم على اليمن ، وعلى الرغم من انه قد ذكر ان استنصار سلوك السعودية سينتج عنه نتائج خطيرة فانه قد اشار الى الرغبة في تصفية الجو العربى وتحقيق التعاون بين الدول العربية ضد الاستعمار والصهيونية ولصالح العرب جميعا (١) .

وفى هذا الاطار عقد مؤتمر القمة العربى الثانى فى الاسكندرية فى سبتمبر ، وقد اعلن بطريقة شبه رسمية ان مصر لا تتوى عرض مسألة اليمن فى حد ذاتها على المؤتمر وان كانت تصر هي واليمن على بحث موضوع المؤامرات البريطانية ضد اليمن (٢) ، وكان هذا استمرارا لخط الضغط على السعودية بمحاولة اثبات التماثل بين موقفها والموقف البريطانى من ثورة اليمن ، ومع ذلك فان المسألة اليمنية بالطبع قد طرحت نفسها على المؤتمر سواء من قبل الأمين العام الذى اشار فى الجلسة الافتتاحية الى امله فى تسوية العلاقات اليمنية - السعودية بأسرع ما يمكن بالنظر الى مفتضيات المصلحة العربية المشتركة (٣) ، أو من قبل الملك حسين الذى قيل انه اتخذ موقفا مشابها فى المؤتمر (٤) ، ومع ذلك فان المؤتمر لم يتخذ أية اجراءات محددة بل ان البيان الصادر عنه لم يشر الى أية مؤامرات بريطانية ضد اليمن بصفة خاصة وان اشار الى الاستعمار البريطانى فى شبه الجزيرة وندد بأعماله فى الجنوب المحتل (٥) .

ويبدو ان أحد الأسباب الأساسية فى تقاعس المؤتمر عن القيام بأى دور ككيان جماعى هو علمه بوجود جهود مكثفة مصرية - سعودية نحو التسوية ، ففي اطار المؤتمر عقد عبد الناصر وفيصل عدة اجتماعات ثنائية (٦) ، كذلك أجرى فيصل بعد انتهاء المؤتمر محادثات مكثفة مع

- = مرجع سابق) ويطرح هذا علامة استفهام دائمة على موقف الصحافة المصرية من التبدلات التى تحدث فى مسار السياسة الخارجية المصرية .
- (١) خطاب عامر فى صعدته (٦٤/٨/٢٦) ، مرجع سابق .
- (٢) الأهرام ، ٦٤/٩/٥ .
- (٣) الأهرام ، ٦٤/٩/٦ .
- (٤) الأهرام ، ٦٤/٩/١٠ . وكان حسين قد اعترف بالنظام الجمهورى فى ٢٣ يوليو ٦٤ . انظر : الأهرام ، ٦٤/٧/٢٤ ، ص ٦ .
- (٥) انظر بيان المؤتمر فى : الأهرام ، ٦٤/٩/١٢ ، ص ٧ .
- (٦) راجع : الأهرام ، ٦٤/٩/١١ ، ١٠ ، ٧ .

عبد الناصر اشترك فى معظمها بن بيللا وعارف (١) ، ولقد تناثرت روايات كثيرة عما دار فى الاجتماع (٢) وفى هذه الاحوال فان البيانات الرسمية المشتركة تكون عادة أكثر فائدة مما يظن لاول وهلة فى الدلالة على ما دار فى الاجتماعات ونتيجتها ، وقد اشار البيان المشترك الذى صدر فى ١٤ سبتمبر عن محادثات عبد الناصر وفيصل الى الاتفاق على :

- ١ - عزم السعودية ومصر على التعاون التام فى حل الخلافات القائمة بين الأطراف المختلفة فى اليمن وتصميمها على منع الاشتباكات المسلحة .
- ٢ - قيام الدولتين بالاتصالات اللازمة والتوسط لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول الى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية على ان تستمر هذه الاتصالات الى ان تزول تلك الخلافات وتستقر الأمور فى اليمن .
- ٣ - تمسك الدولتين بالتعاون التام والتأييد المتبادل بينهما فى جميع الميادين والظروف ماديا ومعنويا (٣) .

وتظهر القراءة الأولى لهذا البيان انه يعبر عن نقلة واضحة فى السياسة المصرية تجاه الحرب الأهلية اليمنية ، فاول مرة لاتعترف القيادة المصرية فحسب بوجود « أطراف » مختلفة « معنية » فى الصراع اليمنى ولكنها تعترف بنصيب لهذه الأطراف فى التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ، واذا تذكرنا اتفاق فض الاشتباك فقد كان يمثل اعترافا مصرى بوجود طرف ملكى فى الصراع اليمنى ، غير ان التوصل الى الاتفاق أو تنفيذه لم يتضمن بأية حال دورا للملكيين ، كذلك فان التطبيق

- (١) راجع : الأهرام ، ١٢ ، ١٣ ، ٦٤/٩/١٤ .

(٢) كنبادل النوايا الطيبة بين عبد الناصر وفيصل بتأكيد الاول للثانى عدم وجود أية نوايا عدوانية تجاه السعودية منذ البداية ، وتأكيد فيصل له بقرب عزل سعود (وهو ما حدث فعلا) بما يطمئنه ، لزوال أحد القيود على حركة فيصل ، واتفاق الطرفين على استبعاد المتطرفين فى كل من المعسكر الجمهورى والملكى . انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ .

Nutting, op. cit., PP. 253-4.
Schmidt, op. cit., P. 207

- (٣) البيان الرسمى عن محادثات عبد الناصر وفيصل (٦٤/٩/١٤) ، فى : الأهرام ، ٦٤/٩/١٥ .

الفعلى للاتفاق كان يعنى - بل كان ذلك هو المقصود به - تبث النظام الجمهورى ، وفيما تلى ذلك من تطورات فى اتجاه التسوية لم يثر موضوع الملكيين بعد ذلك على الاطلاق فى أية وثيقة رسمية (١) ، بل ان عبد الناصر فى ٥ يوليو ٦٤ أى قبل اجتماعه بفيصل بحوالى شهرين عندما مثل عن امكانية حدوث ائتلاف بين الجمهوريين والملكيين فى اليمن اجاب بأن مثل هذا الائتلاف أبعد ما يكون عن الواقع لان الحكومة الجمهورية تسيطر على كل الاراضى اليمنية وليس هناك وجود للعناصر المسماة بالملكية الا فى ركن من الشمال الشرقى فى اليمن ، بل والمج الى انه حتى هذا الركن يجرى تطهيره فى ذلك الوقت بنجاح (٢) . ولا يعنى هذا أن البيان المشترك كان يتحدث عن ائتلاف جمهورى - ملكى ولكنه عبر بدون شك عن نقلة واضحة فى الموقف المصرى كانت تأكيداً جديداً لجدية الاتجاه الى التسوية .

ومن ناحية ثانية فان البيان قد اشار الى ان الطرفين سوف يتوسطان لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو التفاهم لحل الخلافات القائمة سلمياً وكانت هذه اشارة الى الجهود التى أفضت مباشرة الى عقد مؤتمر اركويت والتوصل الى الاتفاق المعروف بهذا الاسم . وثمة مؤشرات قوية على أنه وان اتفق فى اجتماعات الاسكندرية على ان تشمل جهود التسوية كلا من الجمهوريين والملكيين فان اتفاقاً مماثلاً قد جرى أيضاً على استبعاد العناصر المتطرفة من الجانبين من هذه الاتصالات ويعنى ذلك استبعاد أسرة حميد الدين من جانب واستبعاد الجمهوريين المتشددين كالسلال وغيره من جانب آخر ، ويؤكد هذا أشخاص المشتركين فى مؤتمر اركويت كما سيجى .

وعلى هذا فان محاولة تصوير نتائج اجتماعات سبتمبر ٦٤ بين ناصر وفيصل بأنها كانت هزيمة سياسية لفصيل تعبيرا عن ضعف موقفه التفاوضى (٣) ، أو بأن «الانظمة القديمة بدأت تقتنع بالتجربة المريرة انها لا تستطيع ان تنصدى للانظمة الثورية (٤)» محاولة غير سليمة، ومن الواضح

(١) راجع مثلا البيان المشترك عن محادثات عامر والسادات مع فيصل (٦٤/٢/٣) .

(٢) مرجع سابق .

(٣) حديث عبد الناصر الى روبرت ستيفنز المحرر السياسى للأوبرزفر (٦٤/٧/٥) .

(٤) مرجع سابق . ص ٦ .

(٥) انظر : خروشن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٦) انظر : محمد حسين هيكى ، عن المؤتمر وبعد المؤتمر . فى : الأهرام .

٦٤/٩/١٨ .

ان كلا الطرفين قدم تنازلاً حقيقياً بقبوله ان يشترك الطرف اليمنى الذى تدخل ضده فى جهود التسوية . واذا كان فيصل قد دخل اجتماعات سبتمبر فى اطار الانتصارات العسكرية للقوات المصرية فى صيف ٦٤ وروح مؤتمرات القمة فانه من ناحية أخرى قد زاد من مساعداته للملكيين وبصفة خاصة فى أعقاب انتهاء بعثة الرقابة التابعة للأمم المتحدة فى ٤ سبتمبر (١) ، ولاشك انه كان واعياً بان هذه الانتصارات لا تغير من واقع التجمد العسكرى ، كذلك فمن الحقيقى انه فى تصريحاته التى أدلى بها فى أعقاب اجتماعات سبتمبر مباشرة أشار صراحة الى عدم وجود أية نية قريبة لديه فى الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن (٢) .

(د) اتفاق اركويت : تنفيذا لما تم الاتفاق عليه بين عبد الناصر وفيصل فى سبتمبر ١٩٦٤ بدأ التمهيد لعقد مؤتمر تحضيرى يجمع طرفى الحرب الأهلية اليمنية لتدارس وقف القتال وتحقيق التسوية السلمية للحرب . وقد عقدت لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر فى اركويت فى الفترة من ٢٩ أكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٦٤ حضرها ممثلون عن الجانبين الجمهورى والملكى ومراقبون مصريون وسعوديون (٣) . ويلاحظ على وفد الجمهوريين والملكيين أنهما لم يضموا المتشددين من الجانبين (٤) . وقد انتهت أعمال اللجنة التحضيرية الى ثلاث نتائج محددة :

أولاً - وقف اطلاق النار فى ٨ نوفمبر .

ثانياً - عقد مؤتمر وطنى فى مدينة يمنية يوم ٢٣ نوفمبر لوضع أسس حل الخلافات القائمة سلمياً ، ويحضر هذا المؤتمر ١٦٩ ممثلاً من العلماء والمشايخ ولقادة العسكريين وأهل الراى والخبرة من أهل الحل والعقد بنسبة ٣ علماء : ٣ مشايخ : ٢ عسكريين وأهل رأى وخبرة على ان ينضم اليهم أعضاء اللجنة التحضيرية الثمانية عشر .

(١) Schmidt, op. cit., PP. 206-7.

(٢) انظر المؤتمر الصحفى لفصل فى مدينة الاسكندرية (٦٤/٩/١٤) ، فى : الأهرام ، ٦٤/٩/١٥ .

(٣) كان ممثلو الجانب المصرى هم السفير أحمد شكرى ، العميد أ.ح محمد محمود قاسم - محمد عبد الواحد ، وممثلا الجانب السعودى هما السفير رشاد - فرعون والزعيم محمود عبد الهادى .

(٤) رأس الجانب الجمهورى القاضى محمد محمود الزبيرى بينما رأس أحمد الشامى الجانب الملكى . انظر : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ ، الذى لم يشر الى انتماء أى من الممثلين لطرف محدد وراجع : Schmidt, op. cit., P. 208.

• عقيد الاحراق (١)

• **عقيد الامق (١)**

(هـ) تنفيذ الاتفاق : نظمت النتيجة الأولى لاتفاق اركويت (وقف

اطلاق النار) في موعدهما (٣) وتطبيقا للنتيجة الثالثة شكلت لجان سلام
مصرية - سعودية لمراقبة وقف اطلاق النار (٤)، كذلك شكلت لجنة مشتركة
مصرية - سعودية لبحث تفاصيل الاعداد للمؤتمر الوطني (٥) غير ان هذا
المؤتمر لم يعقد على الاطلاق ، وقد تعددت الاسباب التي ذكرت لتفسير
هذا الاخفاق ، ويطلق ممثلو « القوة الثالثة » في اليمن باللائمة في ذلك
على التمثل المصري في اختيار ممثل الجانب الجمهوري في المؤتمر (٦) ،
وقد فسر شملت هذا بمحاولة ضمان تعبير هؤلاء الممثلين عن وجهة النظر

(١) البيان الصادر عن إجماع اللجنة التحضيرية في أدكويت (٦٤/١١/٥) .

قلى : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ ، أو : أم القرى (٦٤/١١/٦) قلا عني : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(٦) وما يدل على هذا ما يقوله شعبه من أن الملكيين كانوا على استعداد لقبول

تلك القاطع في التواضع على أساس هذا التمثيل القوي .

(٨) راجع الأحرار : ٩ ، ١٠ ، ١١ / ٦٢ .

(٥) الأمر رقم : ٦٤/١٢/٥ .

(٢) الأعراس - ٦٤/١١ -

(٦) نظر: مؤخر خبر - خصوصی ورتاقي، مرجع سابق، ص ٦٠٧.

705

والواقع ان اللجنة التحضيرية لم تتفق الا على امور اجرائية كان اهمها دون شك عقد المؤتمر المشار اليه في بيانها ، وفي الفترة التي تلت اجتماعات اركويت اظهرت محاولات محاولات اختيار اعضاء المؤتمر والاتفاق على جدول اعماله والتصريحات التي ادلى بها ممثلو الاطراف المحلية والاقليمية في الصراع اليمني - اظهرت كلها مدى التعارض بين اهداف الجمهوريين - المصريين من جانب والملكيين - السعوديين من جانب آخر ، فاما الطرف الجمهوري - المصري فقد اعتبر من البداية ان النظام الجمهوري لا يمكن ان يكون موضعاً للمساس بأي حال ، ويتفق مع هذا ان انسحاب القوات المصرية لا يمكن ان يتم قبل تأمين هذا النظام ، والتنازل الوحيد الذي بدا الطرف الجمهوري - المصري مستعداً له هو قبول شغل الملكييين باستثناء المنتمين منهم لأسرة حميد الدين لمناصب في البنية السياسية الجمهورية (٤) ، بل ان كلا من المصادر المصرية والجمهورية اعتبرت ان اجتماعات اركويت قد التقت « على نصرة النظام الجمهوري في اليمن » (٥) اذ ان بيان اركويت قد أعلن نهاية الملكية الفاسدة وانتهاء الامامة والعهد الحميدي (٦) الى الأبد ، وهو ما لم يحدث على الاطلاق كما يوضح نص البيان الذي سبقت الاشارة اليه .

(١) كما أضاف سببا آخر لعدم عقد المؤتمر مؤداء فقدان المصريين لاهتمامهم بعقد
لعدم ملائمة وقت النار لهم عسكريا ، ومع ذلك فإنه لم يشرح كيف يمكن أن يكون وقف
إطلاق النار الذي وافق عليه المصريون في أوائل نوفمبر غير ملائم لهم بعد أسبوع أو
أسبوعين مثلا - انظر :
Schmidt, op. cit., PP. 210-1.

(٦) أي نصيب الجمهوريين - الملكيين داخل كل فئة من الفئات التي حددها بيان أركويت . انظر :

(٣) راجع : الأهرام ، ٦٤/١٢/٥ .

(٤) راجع في وجهة النظر المصرية - الجمهورية : الأهرام ، ٦٤/١١/٦ ، بيان
السلال الى الشعب اليمني بمناسبة اتفاق الوحدة الوطنية (٦٤/١١/٨) ، في : الأهرام ،
٦٤/١١/٩ ، الأهرام ، ٦٤/١١/١٤ ، تصريحات الزيدى بتاريخ ٦٤/١١/٢١ في :
الأهرام ، ٦٤/١١/٢٢ ، المؤتمر الصحفي للسادات ، (٦٥/٢/٢٤) ، في : الأهرام ،
٦٥/٢/٢٥ .
O'Ballance, op. cit., P. 132.

(٥) الأهرام ، ٦٤/١١/٦ .

(٦) بيان السلال الى الشعب اليمني بمناسبة اتفاق الوحدة الوطنية في اليمن
(٦٤/١١/٨) ، مرجع سابق .

الدور المصري في اليمن - ٢٠٢

وأما الطرف الملكي - السعودي فقد اعتبر بصيغة عامة ان اختفاء الامامة مستحيل (وان أبدى استعدادا لابقائها كمؤسسة دينية فقط) (١) واصر على أن وظيفة المؤتمر هي العمل على ايجاد « بنية للدولة اليمنية » تتكون من مجلس رئاسي من ٥ - ٧ أعضاء بجانب مجلس وزراء يتفق على عدده ، ومجلس استشاري يساعد على ادارة الحكم والاشراف على التنفيذ ، وتكون مهمة هذه المؤسسات هي ممارسة الحكم في فترة انتقالية من ستة شهور الى سنة يتم فيها انسحاب القوات المصرية وتتوقف السعودية عن اعطاء اية مساعدات حربية أو عسكرية للملكيين ، وبعد ذلك تقوم هذه الحكومة أو الادارة المؤقتة باجراء استفتاء (٢) .

ويتضح مما سبق مدى التعارض بين أهداف الجمهوريين - المصريين وأهداف الملكيين - السعوديين ، وتكاد مطالب كل طرف أن تكون عكس مطالب الطرف الآخر ، وبالنظر الى ما هو واضح من وجود اتفاق عام في وجهات النظر داخل كل جانب فان الباحث لا يتفق مع الآراء التي قالت بأن الاخفاق في عقد المؤتمر يرجع للأطراف المحلية (٣) ، وانما الأصوب أن يقال ان مدى التعارض بين الاهداف الجمهورية - المصرية والملكية - السعودية هو سبب في هذا الاخفاق (٤) .

وحتى أواخر ١٩٦٤ ظل موقف القيادة المصرية يعبر عن امكان التوصل الى عقد المؤتمر ، ففي ٢٣ ديسمبر ٦٤ أعلن عبد الناصر عن استمرار المباحثات مع السعودية بشأن عقد المؤتمر ، وعلى الرغم من اشارته الى المصاعب التي تعترض عقد المؤتمر فانه أشار الى احساسه بصدق نية

(١) بالطبع فان مثل هذا الحل لو تم كان سيمثل بؤرة كامنة لصراع جديد في اليمن فلم يكن متصورا ان يميز رجال القبائل الذين حلت الدراسة ملوكهم بين سلطات حكومة علمانية وسلطات الامام ، ومن ثم فقد كان بمقدور الامام بمجرد أن ينجح بوسيلة أو أخرى في حشد التأييد القبل الكافي ان يتحدى الحكومة المركزية . انظر : Brown, op. cit., p. 363.

(٢) راجع : اجزبة الملك فيصل على أمثلة مراسل جريدة الحياة البيروتية - الرياض (٦٤/١١/٤) ، في : الحياة ، ٦٤/١١/٧ ، نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٧ - ٥٣٨ . مؤتمر الملك فيصل الصحفي - جده (٦٥/٦/٥) ، في : أم القرى ، ٦٥/٦/١١ ، نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ . Schmidt, op. cit., p. 209 and 213. O'Ballance, op. cit., p. 132.

(٣) انظر مثلا : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ . Dawisha, Intervention in the Yemen op. cit., pp. 55-6.

(٤) انظر رايًا متفقا في : Korr, The Arab Cold War, op. Cit., p. 107.

فيصل في التسوية (١) ، بيد أن الموقف تدهور بوضوح مع زيارة عامر والسادات لليمن في انفترة من ٢٧ يناير - ٢ فبراير ٦٥ في أعقاب انتهاك الملكيين لوقف اطلاق النار ، وفي تصريح رسمي لعامر في ٣١ يناير في صنعاء أعلن ان « القوات المشتركة » لن تسمح على الاطلاق بأن تكون اتفاقية وقف اطلاق النار ستارا يستغله أعداء اليمن لمحاولة الحصول على مكسب ما ، وقال انه بمجرد عودته الى القاهرة سيقدم الى الرئيس تقريراً مفصلاً يقترح فيه إعادة دراسة العلاقات المصرية بالدول التي تتدخل في قضية اليمن (٢) ، وعندما سئل عبد الناصر فيما بعد عما اذا كان عامر قد قصد بريطانيا والسعودية أجاب « ذلك بالفعل استنتاج صحيح » (٣) ومنذ تلك الزيارة توقفت المحادثات المصرية - السعودية بشأن عقد المؤتمر (٤) وكانت هذه هي النهاية السياسية لمحاولة اركويت بعد ان كانت النهاية العسكرية قد حلت بانتهاك الملكيين لوقف اطلاق النار في شهر ديسمبر ٦٤ (٥) .

٢ - محاولة جدة :

اخفقت كما اتضح مما سبق محاولة اركويت حتى في عقد المؤتمر الوطني اليمني ، وفي نفس الوقت استمر تأثير العوامل التي تناولها البحث السابق بل لقد شهدت الفترة التالية لاتفاق اركويت زيادة في الدرجة بالنسبة لتأثير بعض العوامل كتصاعد المقاومة الملكية في النصف الأول من ١٩٦٥ وتفاقم انقسام الجمهوريين في نفس الفترة ، ومن ثم فقد استمرت الرغبة لدى القيادة المصرية في محاولة تسوية الحرب الاهلية في اليمن سياسياً ، وقد انعكس هذا في المحاولة الثانية من أجل هذه التسوية كما تمثلت في اتفاقية جدة في أغسطس ١٩٦٥ ، وسوف نبحث هذه المحاولة بنفس الطريقة التي تم تناول المحاولة السابقة بها .

(أ) التمهيد السياسي : سبق أن رأينا أن التدخل السياسي المصري للتمهيد لمحاولة اركويت كان يقوم على أساس توفير شرط وجود حكومة

(١) خطاب عبد الناصر في عيد النصر (٦٤/١٢/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢) الأهرام ، ٦٥/٢/١ .

(٣) حديث عبد الناصر الى الوفد الصحفي الأمريكي بالقاهرة - (٦٥/٣/١) .

في مجموعة الخطب والبيانات والتصريحات ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٤) المؤتمر الصحفي للسادات - (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق .

(٥) O'Ballance, op. cit., p. 133. Nutting, op. cit., p. 354.

جمهورية قوية ممثلة لاوسع قطاعات ممكنة من الجمهوريين وأن ذلك قد انعكس في تشكيل حكومة الجائفي في أبريل - مايو ٦٤ ولكن في مرحلة الدراسة الحالية (النصف الأول من عام ٦٥) أصبح هذا متعارضا مع شرط آخر بديهي ينبغي توافره في أية حكومة جمهورية يمنية من المنظور المصري وهو ضرورة ألا تتصف بالعداء لمصر ، وهو الأمر الذي بدا أن هناك شواهد واضحة على وجوده بدرجة أو بأخرى في حكومة النعمان التي شكلت في أبريل ٦٥ ، ومن تقابل الشرطين السابقين يمكن أن نفهم التدخل السياسي المصري في هذه المرحلة للتمهيد لاتفاقية جدة .

وقد كانت التغيرات السياسية التي شهدتها بنية السلطة الجمهورية في فترة الدراسة هي تعاقب ثلاث وزارات على الحكم : وزارة العمري التي خلفت وزارة الجائفي في يناير ٦٥ ثم وزارة النعمان في أبريل ٦٥ ثم وزارة العمري في يوليو ٦٥ (١) ، وقد سبق اقتراح مؤشر لبيان التدخل السياسي المصري طبق في الفصل السابق في دراسة التمهيد السياسي لمحاولة أركويت ويستند الى الارتباط الزمني بين تعديلات المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وبين زيارة وفود مصرية على مستوى عال لليمن ، غير أن هذه المرحلة تتطلب تعديلا شكليا في هذا المؤشر المقترح ، فمن متابعة التغيرات السابق الإشارة إليها يبدو واضحا للوهلة الأولى أن العملية قد انعكست من الناحية الشكلية بمعنى أن التعديلات السياسية أصبحت ترتبط زمنيا بذهاب القيادة اليمنية الى مصر لبحث وقرار التعديلات ، ويمكن أن يفسر هذا التغير الذي لايمس جوهر وجود التدخل ذاته بعاملين : أولا أنه من الواضح من متابعة التغيرات التي شهدتها اليمن ابتداء من الاستقالة الجماعية للنعمان والايبراني والزيبري في ديسمبر ٦٤ وطيلة النصف الأول من ١٩٦٥ أن العامل اليمني الذاتي قد طرح نفسه على نحو واضح في مواجهة العامل المصري الخارجي في تفسير هذه التغيرات ، وقد انعكس هذا في معظم التطورات الهامة التي شهدتها اليمن في هذه المرحلة قد فاجأت القيادة المصرية أو لنقل على الأقل أنها جاءت بمبادرة يمنية وليست مصرية (٢) ، ولكن يبقى أنه كان ممكنا حتى في هذا الإطار أن ترسل وفود مصرية على مستوى عال لتسوية أية أزمات تثيرها تطورات سياسية معينة ، وهنا يبرز دور العامل الثاني ، ففي أبريل ٦٤ وضع

(١) راجع الجزء الخامس بانقسام الجمهوريين .

(٢) في الواقع أن هذا يتسق مع الوضع «الدفاعي» العام للسياسة المصرية في اليمن في النصف الأول من ٦٥ .

عبد الناصر نفسه شخصيا في قلب ادارة التدخل المصري وبصفة خاصة في بعده السياسي بزيارته لليمن التي أسفرت عن تشكيل حكومة الجائفي وعلان دستور جديد لليمن ، ومنذ ذلك التاريخ بدا واضحا أن نفوذه الشخصي أصبح مطلوبا لتسوية الأزمات السياسية في اليمن لنقل على مستوى قيادات النظام ، ومن تفاعل العاملين السابقين بدا من الواضح أنه بعد كل أزمة سياسية حادة تشهدها اليمن حدثت عملية انتقال - جماعية أحيانا - للقيادة اليمنية الى القاهرة حيث تجرى اتصالات في القاهرة تتضمن بالضرورة عبد الناصر نفسه ويعقب ذلك تسوية الأزمة . ويوضح الجدول التالي هذه العملية :

**جدول رقم (٧) (١)
العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات اليمنية للقاهرة والتعديل في المناصب القيادية أو البنية المؤسسية في اليمن**

القامئون بالزيارة	مناصبهم	على مستوى الاتصالات السياسية	تاريخ الزيارة	تاريخ التعديل	درجته ونوعه
عبد الله السلال حسن العمري	رئيس نائب رئيس الجمهورية	رئيس الجمهورية	٢٧ ديسمبر ٦٤ -	٥ يناير ٦٥	استقالة وزارة وتكليف العمري بتشكيل الوزارة الجديدة
عبد القوي حاتم عبد الله جزيلان	نائب رئيس الوزراء	عبد الناصر	٥ يناير ٦٥	١٧ أبريل ٦٥	استقالة وزارة العمري وتكليف نعمان بتشكيل الوزارة
عبد الله السلال حسن العمري	رئيس نائب رئيس الجمهورية	عبد الناصر	١٧ أبريل ٦٥	١٤ مايو ٦٥	استقالة وزارة نعمان وتكليف العمري بتشكيل الوزارة
عبد الرحمن الايرياني احمد نعمان (٢)	رئيس نائب رئيس الجمهورية	عبد الناصر	٢٩ يونيو ٦٥ - ١٨ يوليو ٦٥		

(١) تراجع في تفصيلات البيانات الواردة بالجدول الجزء الخاص بالتقسيم الجمهوري ، الأرقام في الفقرات المشار إليها .
(٢) فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة و نائب القائد الأعلى (الجاني) وعدد من الوزراء وحوالي ٥٠ من مشايخ القبائل .
(٣) توالي وصول القيادات اليمنية في هذه الفترة التي حست على أساس أول تاريخ للوصول (نعمان) ثم تاريخ انتهاء الأزمة ومقابلة
معلم القيادات اليمنية للقاهرة وعلى رأسها السلال .

وفيما يتعلق بدلالة مؤشر الارتباط الزمني بين زيارات القيادات اليمنية والتعديلات في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وفقا لما هو مبين بالجدول فاننا نكتفي بالتحليل الوارد في أجزاء سابقة من هذه الدراسة ، وفي التمهيد للجدول لاثبات حدوث تدخل مصري بصفة عامة ويمكن بعد ذلك تقديم الملاحظات التفصيلية التالية :

أولا - فيما يتعلق بالتغير الأول ديسمبر ٦٤ - يناير ٦٥ تجدر الإشارة الى أن التعديل الوزاري قد تقرر في نفس اليوم الذي عقد فيه عبد الناصر اجتماعا حضره السلال والعمري وعامر والسادات وأنور القاضي ، ومن الواضح أن الاجتماع لم يقتصر على بحث وإقرار تكليف العمري بتشكيل الحكومة الجديدة وإنما امتد الى محاولة لإيجاد أسلوب لمواجهة انقسام الجمهوريين دون الرجوع الى القاهرة ، ووفقا لمروش فقد تقرر في هذا الاجتماع عودة الفريق القاضي لليمن مفوضا سياسيا وعسكريا لهذا الغرض (١) ولكن من الواضح من الأزمات التالية أن هذا الاسلوب لم يفلح في حسم الخلافات الجمهورية على أرض اليمن ذاتها .

ثانيا - فيما يتعلق بالتغير الثاني من الواضح وجود فجوة زمنية بين عودة السلال (٦ أبريل) وتكليف نعمان بتشكيل الوزارة (٢٠ أبريل) ، ويشير هذا في الواقع الى أن « العامل المصري » في تفسير التطورات اليمنية كان في أدناه في هذا التغير بالذات ، فمن الواضح أن السلال قد عاد الى اليمن بعد أن بحث مع القيادة المصرية كيفية مواجهة الموقف في اليمن بعد اغتيال الزبيري (٢) . ولكن ليس من الواضح أنه عاد بخطة محددة لذلك ، وفي الواقع أن التحليل الوارد في المبحث السابق يدعو الى الاعتقاد بصحة الرأي القائل بأن تكليف نعمان بتشكيل الوزارة وإن جاء من السلال وحظي بموافقة مصر إلا أن التطورات الداخلية في اليمن هي التي

(١) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) وقد تطورت الأمور بهذا الشأن على النحو التالي : في ١ أبريل وصل السلال الى القاهرة من روما وصرح متحدث باسمه بأنه سيجري جراحة في القاهرة (الأهرام ، ٦٥/٤/٢) وفي اليوم التالي مباشرة (٢ أبريل) اغتيل الزبيري .

وفي يوم ٤ أبريل استقبله عبد الناصر بحضور عامر والسادات (الأهرام ، ٦٤/٤/٥) وفي يوم ٦ أبريل عاد السلال الى صنعاء (الأهرام ، ٦٤/٤/٧) .

فرضته بحيث أن الموافقة المصرية كانت اضطرارية وربما تكتيكية (٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى أن التدخل السياسى المصرى فى هذه المرحلة كان محكوما بضرورة توفر شرطين فى أية حكومة يمنية أولهما أن تكون ذات تمثيل واسع وثانيهما ألا تكون معادية للمصريين ، ومشكلة حكومة النعمان أن كلا الشرطين بدا غير متحقق فيها جزئيا ، فهى بتعبيرها عن الاتجاهات الجمهورية المعتدلة أثارت سخط الجمهوريين المتشددين وكانت قيمتها الوحيدة بهذا الخصوص هو تحييد القوة الثالثة والقوى القبلية عموما ، كما أنها بالطريقة التى شكل بها النعمان حكومته مستقلا عن مصر وبأشخاص نظر إلى بعضهم باعتبارهم معادين لها ثم بمواقفها المتحفظة ولو نسبيا من مصر أثارت بالضرورة شكوك القيادة المصرية لـ وعداءها (٤) .

ويبدو أن عبد الناصر فى ذلك الوقت كان موزعا بين اعتبارين أولهما الفائدة التى يمكن أن يحققها وجود النعمان على رأس حكومة يمنية بالنسبة لاحتمالات التسوية والثانى الضرر الذى يمكن أن يترتب على الاتجاهات الاستقلالية إن لم تكن المعادية لمصر والمتقاربة مع السعودية بوضوح ، وفى مرحلة معينة بدا أن الحل هو ممارسة ضغوط على النعمان ليقبل تعديلا وزاريا ، وبذلك يبقى النعمان ويتم الحفاظ على الدور الذى يمكن أن يؤديه

(٣) أنظر فى تأييد هذا رأى بصفة عامة :

O'Ballance, op. cit., P. 143. Halliday, op. cit., P. 113. Schmidt, op. cit., P. 227.

(٤) روى النعمان أنه قيل له صراحة من بعض القيادات المصرية العليا « كيف تشكل حكومة من عناصر معادية لمصر » ثم أثير هذا الموضوع فى لقاء مع عبد الناصر صممه والبرياني ومحسن العيني وآخرين من القيادات اليمنية والمصرية ، وقد أعرب عبد الناصر فى هذا الاجتماع عن تحفظه على وجود بعثيين فى حكومة النعمان الذى رد بما معناه أن المتهم بالبعثية موجود ويستطيع أن يدافع عن نفسه (يقصد محسن العيني) ، ورد العيني بما يفيد أنه ليس ثمة خلاف بين التيار القومى للبعث ولعبد الناصر وإن عبد الناصر نفسه التقى مع البعث ، وأنه ليس هناك خلاف على قيادة عبد الناصر للحركة العربية فى هذه المرحلة ، ثم تلا البرياني بسؤال لعبد الناصر قال فيه « هل لكم اعتراض على سياسة الحكومة أم أشخاص الحكومة ؟ » فنار عبد الناصر ثورة شديدة ولما حاول نعمان تهدئته - مستخدما الشعر فيما يبدو - قال له « أنت مش حاتقنعنى شعرا ولا نثرا » = ومع ذلك وافق على لقاء آخر حضره عامر والسادات . وفى هذا اللقاء طرحت فكرة إجراء تعديل فى حكومة النعمان . المصدر : أحمد نعمان ، نص أجوبة مكتوبة على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ - معلومات مستمدة من لقاء شخصى معه - مرجع سابق .

فى أية تسوية وفى نفس الوقت تحد حريته فى الحركة ، لكن هذا الحل الوسط لم يصلح سواء لأن النعمان لم يكن على استعداد لقبوله (١) أو لأن الجمهوريين المتشددين أيضا لم يكونوا غائبين عن الساحة ، وكان الصراع الذى ثار بينهم وبين مجموعة النعمان وبصفة خاصة فى يونيو ٦٥ حاسما ، ولم يكن أمام القاهرة للاعتبارات السابقة سوى أن تقف فى صفهم هذا إن لم تكن قد شجعتهم أصلا (٢) ، وسوف نرى فيما بعد أن توقيت استقالة النعمان كان ذا دلالة يمكن أن تؤكد التحليل السابق .

ثالثا - فيما يتعلق بالتغير الثالث الذى يشير إليه الجدول (استقالة النعمان وتكليف العمري بتشكيل الوزارة) فإن الملاحظات التى أحاطت به بما فى ذلك انتقال القيادة اليمنية برمتها تقريبا إلى القاهرة ومستوى وكثافة الاتصالات التى أجرتها مع القيادة المصرية لم يترك شكاً حول التدخل المصرى فى تسوية الأزمة ، وقد ذكر هذا صراحة على أية حال ، وفيما يتعلق بالموقف المصرى من تسوية الأزمة فإنه بالنظر إلى الإطار العام لهذا الموقف يبدو من المعقول الافتراض بأن القيادة المصرية لم تكن تساند السيادة الكاملة للمتشددين داخل الوزارة الجديدة ، وقد ذكرت عدة مصادر أن القاهرة عارضت انفراد العسكريين بالوزارة الجديدة (٣) . فضلا عن ذلك فإن عبد الناصر قد أظهر للجمهوريين تبرمه من المظاهر المستمرة لانقسامهم (٤) .

(١) من الواضح أن النعمان لم يقبل اقتراح التعديل الوزارى وقد خرج الباحث من لقائه بالنعمان بانطباع مؤداه أنه قد شعر بعد الاجتماع الذى أثير فيه هذا الموضوع أن القاهرة ليست متمسكة ببقائه ، وقد قال النعمان صراحة فى هذا اللقاء أنه لم يعد أمامه سوى الاستقالة .

(٢) استند الباحث فى التحليل السابق لموقف القيادة المصرية من حكومة النعمان إلى المصدر السابق ، بالإضافة إلى :

Stephens, op. cit., P. 416. Schmidt, op. cit., PP. 230-1. Dawisha, op. cit., p. 56, O'Ballance, op. cit., p. 147.

(٣) راجع الأهرام فى الفترة من ٦٥/٦/٣٠ - ٦٥/٧/١٩ وانظر : Wenner, op. cit., PP. 217-8. Schmidt, op. cit., P. 231.

(٤) سبقت الإشارة إلى حديثه فى ٢٣ يوليو ٦٥ عن تفاقم مشكلة انقسام الجمهوريين ، وقد أشار عبد الناصر فى خطابه بهذا التاريخ إلى أنه قال للجمهوريين أنهم يجب أن يساعدوا أنفسهم ويكون هذا بوجود وحدة وطنية فى اليمن والا لا يمكن للجمهورية أن تكون راسخة (راجع : خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة (٦٥/٧/٢٣) « مرجع سابق ص ٣٦٧ - ٣٦٨) وفى اليوم التالى ذكر العمري فى تيمانه إلى الشعب =

رابعاً - التغيرات الواردة بالجدول هي كل التغيرات الأساسية في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن في فترة الدراسة على سبيل المصير .

خامساً - سبق الحديث في المرتين اللتين تم فيهما تناول التدخل المصري السياسي في اليمن عن وظيفة ديمقراطية نسبياً لهذا التدخل، وابتداء من هذه المرحلة كان من الواضح أن هذه الوظيفة قد تأثرت بعدم حياد السلطات المصرية بين أطراف الحلاف داخل المعسكر الجمهوري . فعندما أصبح الوجود المصري أحد موضوعات هذا الحلاف كان يديهها أن تنحاز السلطات المصرية إلى الفريق المناصر للوجود المصري وسوف يزداد وضوح هذه السمة في المرحلة الأخيرة للتدخل المصري .

سادساً - ارتبط التدخل السياسي المصري في هذه الفترة موضوعياً بمحاولة التسوية التي تبلورت فيما بعد في اتفاقية جدة ومع ذلك فإن الموقف الدفاعي عموماً للسياسة المصرية في النصف الأول من عام ١٩٦٥ قد انعكس على هذه الوظيفة للتدخل السياسي المصري ، فبينما كانت زيارة عبد الناصر في أبريل ١٩٦٤ محاولة لإيجاد وضع أمثل لمؤسسات الحكم في النظام الجمهوري يواجه مقتضيات التسوية كان من الواضح أن التدخل المصري في هذه المرحلة يحاول تفادي تدهور الأوضاع داخل المعسكر الجمهوري بما يؤثر سلباً على موقف المفاوض المصري والجمهوري في أية محاولات قادمة للتسوية .

سابعاً - يلاحظ أن مطلب الوحدة لم يشر في هذه المرحلة بعكس المرحلتين السابقتين ، ويمكن أن يفسر ذلك بالطبع بتوقيع اتفاق التنسيق بين البلدين في يوليو ٦٤ ، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن تدهور الأوضاع الداخلية في اليمن في النصف الأول من ٦٥ جعل أي حديث عن مزيد من خطوات الوحدة مع مصر أمراً بلا معنى على الأقل من المنظور المصري .

ب - التمهيد العسكري : استمرت السياسة المصرية السابقة تناولها تجاه المقاومة المسلحة للاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني في هذه المرحلة ولنفس الغرض ، غير أنه فيما يتعلق بالجهد العسكري المصري

= اليمن = إن المشولين في القاهرة قالوا لنا بالحرف الواحد بحضور الوفد كاملاً إن القوات العربية لن تساعدنا إذا بقينا ننافس ونصارع فيما بيننا . انظر : بيان العمري إلى الشعب اليمني - (٦٥/٧/٢٣) . مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .

ضد الملكيين ثمة فارق كبير بين مرحلة أركويت ومرحلة جدة ، ففي أركويت اتخذت القوات المصرية وضعا هجومياً طيلة المرحلة السابقة على عقد مؤتمر أركويت وتمثل ذلك في هجوم الصيف (يونيو - أغسطس ٦٤) ، أما في هذه المرحلة فإن التحليل السابق للتجمد العسكري يثبت دون شك أن القوات المصرية كانت في أوضاع دفاعية طيلة النصف الأول من ١٩٦٥ وثمة تصريحات للقيادة العسكرية المصرية عن معارك « هجومية » قامت بها القوات المصرية في يونيو - أغسطس ١٩٦٥ (١) غير أنه وصف هذه المعارك بأنها هجومية لا بد وأن يكون نوعاً من الاستخدام الدعائي وليس العسكري للكلمة ، فالسياق الذي تحدث عنه عامر لهذه المعارك في هذه الخطبة وفي كلمة ألقاها بتاريخ ١ أغسطس (٢) لا يترك شكاً في الوضع الدفاعي للقوات المصرية في هذه المرحلة ويؤكد قرار إخلاء الأجزاء المتطرفة من الأرض اليمنية وتجمعها في مناطق رئيسية تكون قادرة منها على أن تقوم بأية هجمات ضد العدو وهي « في أمان تام من أية هجمات مخادعة أو مفاجئة » نفس التحليل ، وفي إطار التحليل السابق فقط يمكن النظر إلى العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المصرية في هذه المرحلة ضد الملكيين (٣) .

ولكن القوات المسلحة المصرية أسهمت في التمهيد للعملية التفاوضية في جدة بطريقة أخرى وهي التهديد كأسلوب لإدارة الصراع ، وقد كانت هذه هي الحالة الوحيدة التي استخدمت فيها القوات المسلحة في عهد عبد الناصر بهذه الطريقة ضد بلد عربي ، وقد بدأ أسلوب التهديد العسكري للسعودية أنسب أسلوب لعبد الناصر في مواجهة الأوضاع العسكرية والسياسية في اليمن من جانب وضغوط القيادة العسكرية عليه للقيام بعملية عسكرية ضد السعودية من جانب آخر ، فالتهديد يعني أولاً استجابة جزئية لمطالب القيادة العسكرية وقد سبق أن أشرنا إلى الرواية القائلة بأن القيادة العسكرية المصرية ابتداء من ربيع ١٩٦٥ بدأت تطالب

(١) خطاب عامر في عيد الثورة الثالث عشر (٦٥/٧/٢٣) ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) كلمة عامر أثناء زيارته لمنطقة الحوف والحميدات - (٦٥/٨/١٠) ، مرجع سابق .

(٣) انظر بعض التفاصيل في : الأهرام ، ١٩ ، ٦٥/٨/٢٠ ، مكرم محمد أحمد ، صورة من حدود اليمن ، في : الأهرام ، ٦٥/٩/٢٨ ، ص ٣ .

في كلماته عن السعودية أو مستخفا بها أو موجهها الإهانات لها ، ويعكس هذا بوضوح رغبته في عدم وضعها في موقف يصبح فيه امتثالها لمساعي السلام اذعاناً مذللاً بما يباعد بينها وبين الجهود الدبلوماسية المصرية بدلاً من العكس (١) .

ومع ازدياد كثافة الاتصالات الدبلوماسية في أوائل أغسطس بدأت محاولة إثبات جدية التهديد المصري ، وبدأت الأنباء تتواتر عن نوايا هجوم عسكري مصري بالبر والبحر والجو على السعودية وبصفة خاصة على قواعد دعم الملكيين اليمنيين (٢) ، وفي يوم ١٧ أغسطس وفي وقت وصول الاتصالات مع السعودية إلى نقطة قرب النهاية كرر « المحرر السياسي للأهرام » موقف عبد الناصر في خطاب ٢٢ يوليو ، فاما « ان ينجح مسعى السلام ٠٠ واما الا يجد ما يستحق من الاستجابة ، وفي هذه الحالة تكون ج . ع . م قد فعلت كل ما تستطيعه للحيلولة دون تفاقم المشكلة ٠٠ وفي هذه الحالة فانه يكون من حقها ان تتصرف وفق ما تراه من دواعي التطورات » (٣) ، وفي نفس اليوم أصدرت وزارة الخارجية اليمنية تصريحاً عن العدوان السعودي المستمر ضد ثورة اليمن منذ قيامها ، ونبهت إلى أن استمرار هذا العدوان سوف يضطر الحكومة اليمنية لممارسة حقها في اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لحماية السلام والسلامة الإقليمية لليمن (٤) . وبدا وكان هذا هو التهديد القانوني للهجوم المنتظر .

(ج) التهديد الدبلوماسي : سبقت الإشارة إلى توقف الاتصالات المصرية - السعودية المباشرة اعتباراً من فبراير ٦٥ ، وابتداء من مارس بدأت حملة دعائية مصرية شبه رسمية ضد النظام السعودي والملك فيصل تمثلت في سلسلة من المقالات ظهرت في الأهرام تنتقد السياسة السعودية في شراء السلاح الأمريكي بما يقدم مبرراً لواشنطن لدورها الجديد كمورد سلاح رسمي لإسرائيل (٥) ، وتؤكد استمرار التدخل

(١) راجع خطاب عبد الناصر (٦٥/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

(٢) راجع الأهرام ، ٦٥/٨/٥ .

O'Ballance, op. cit., P. 149.

Schmidt, op. cit., PP. 231-2.

Stephens, op. cit., P. 416.

(٣) الأهرام ، ٦٥/٨/١٧ .

(٤) بيان وزارة خارجية الجمهورية العربية اليمنية إلى جميع الدول العربية والأجنبية حول اعتداءات السعودية على الأراضي اليمنية - صنعاء (٦٥/٨/١٧) ، في : الثورة

٦٥/٨/١٩ ، نقلاً عن : الوثائق العربية - ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٦٥ .

(٥) محمد حسنين هيكل ، على الأقل اسموا هذا الاقتراح . في : الأهرام : =

بالساح لها بحرية العمل وراء حدود السعودية باعتبار أن ذلك هو الحل الوحيد عسكرياً لقطع دابر الدعم السعودي للملكيين ، ووفقاً لهيكل (١) فإن القيادة السياسية كان من رأيها انتظار نتائج مساعي السلام خاصة على ضوء التكلفة السياسية للعمل العسكري ضد السعودية (ويمكن أن نضيف والعسكرية أيضاً) ومع مجيء الصيف لم تكن مساعي السلام قد تقدمت ولا عمليات التسليح قد توقفت وزادت حجج القيادة العسكرية قوة ، ومن ثم فقد أعطيت تفويضاً بالاستعداد للعمل على أن يكون البدء فيه باذن سياسي خاص ، واستعدت القيادة العسكرية للعمل ووصلت بقواتها في اليمن في بداية أغسطس إلى ٧٠ ألف جندي ووضعت خطة للعمليات وحددت لبدء تنفيذها يوم ٧ سبتمبر وطلبت الاذن النهائي وحصلت عليه مع احتفاظ عبد الناصر لنفسه بالحق في إيقاف العملية حتى ما قبل موعد تنفيذها بثمان وأربعين ساعة (٢) .

وفي هذا الإطار تحرك عبد الناصر ليمارس أسلوب التهديد تفادياً للجوء إلى الاستخدام الفعلي المباشر للقوات المسلحة بكل تكلفته ، وقد بدأت المسألة في خطابه في ٢٢ يوليو ٦٥ ، ففي هذا الخطاب وبعد أن أوضح عبد الناصر استحالة استمرار تعرض القوات المصرية في اليمن إلى ما لا نهاية لهجمات الملكيين من قواعد دعمها في السعودية ، ذكر أن هذا الموضوع لا يمكن أن يطول الصبر فيه ، وأن الوضع الطبيعي بعد ضبط النفس لمدة طويلة أن تتطور الأمور إلى صدام مع السعودية لتصفية قواعد العدوان ذاتها وقد ربط عبد الناصر تهديده هذا بالتغير المطلوب من السعودية أن تحدثه في سلوكها : الامتثال لمساعي السلام القائمة في ذلك الوقت ، وكذلك أشار بوضوح إلى ضيقه من التكلفة السياسية والعسكرية لأي صدام محتمل مع السعودية (صدام المصريين والسعوديين العرب والمسلمين بما لا يخدم الأهداف العربية) ، ولكنه أكد في نفس الوقت تصميمه على هدم السكوت على الوضع السابق . ويلاحظ أن عبد الناصر لم يكن شديداً

(٢) أكد عبد الناصر الرواية التالية وإن يكن بتفصيلات أقل .

(٢) هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى " مرجع سابق . حديث عبد الناصر إلى كارانجيا (٦٦/٥/٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦ . ويصور الموقف الوارد في المتن على نحو نموذجي الوزن النسبي لكل من عبد الناصر والمؤسسة العسكرية في صنع وإدارة السياسة الخارجية : نفوذ حقيقى للمؤسسة العسكرية لا يلقى الدور الملائم لعبد الناصر كصانع قرار رئيسي وإنما يجيء في إطاره مع تحفظ بأن هذا الموقف يتضمن أقصى تأثير متصور للمؤسسة العسكرية بحكم تضمينه لإبعاد عسكرية أساساً .

السعودي ضد ثورة اليمن بالتواطؤ مع إيران (١) ، وتلمح الى تواطؤ سعود مع الاستعمار البريطاني في الوطن العربي (٢) ، وتتهم حكاه السعودية باستغلال دبلوماسية القمة لمقتضيات الصراع الداخلي على السلطة في السعودية (٣) . ويلاحظ ان هذه الحملة الدعائية لم يواكبها اي هجوم رسمي من القيادة المصرية ، فطيلة هذه الفترة بل وحتى يوليو ٦٥ حين التقى عبد الناصر خطابا السابق الاشارة اليه لم تتضمن خطاب عبد الناصر اي هجوم على السعودية أو فيصل (٤) . ويلاحظ ايضا ان هذه الحملة قد توقفت مع الأحداث الداخلية الهامة في اليمن التي أفضت الى تولي النعمان رئاسة الوزارة ومبادرته بالاتصال بالسعودية في مسعى ذاتي للسلام ، وقد يكون هذا الأمر ذا دلالة مفيدة .

وفي ٣٠ مايو التقى عبد الناصر بالأمير فهد رئيس وفد السعودية الى مجلس رؤساء الحكومات العربية الذي عقد دورته الثانية بالقاهرة في هذا الوقت ، وفي هذا الاجتماع أشار عبد الناصر الى تعقد الموقف واحتمالاته الخطيرة ، ونوقشت فكرة لقاء مباشر بين عبد الناصر و فيصل وكان الاتجاه بعد ذلك أن يتوقف فيصل في القاهرة يوما لهذا الاجتماع في طريقه الى الجزائر لحضور المؤتمر الأفرو آسيوي ، ولكن المؤتمر لم ينعقد وولت معه

= ٦٥/٣/٥ - انظر أيضا : محمد حسين هيكل ، وحدة عمل وليست مؤامرة صمت في الأهرام ، ٦٥/٣/١٢ .

(١) هيكل ، الصيف الخطر ، مرجع سابق .

(٢) محمد حسين هيكل ، سؤال الى الرياض وتساؤلات بعده ، في : الأهرام ، ٦٥/٤/٢ .

(٣) محمد حسين هيكل ، عن الملكة والملك وليس ضدها ، في : الأهرام ، ٦٥/٤/٩ .

انظر أيضا : محمد حسين هيكل ، مياه زمزم ، في : الأهرام ، ٦٥/٤/١٦ .

(٤) المناهضة الوحيدة على سيل الحصر التي تحدث فيها عبد الناصر عن السعودية في هذه الفترة كانت في ١ مارس في رده على أحد أسئلة وفد صحفي أمريكي عندما أكد صحة الاستنتاج بأن السعودية وبريطانيا هما الدولتان اللتان قصدهما ناصر في تصريحاته في اليمن في ٣١ يناير التي أشار فيها الى أنه بمجرد عودته سيقدم لعبد الناصر تقريرا يقترح فيه إعادة دراسة علاقة مصر بالدول التي تتدخل في قضية اليمن ، ثم أشار في رده على سؤال ثان الى أن الاتفاق على وقف عمليات التسلل بالأسلحة والأموال (مصر والسعودية) لم ينفذ للأسف .

انظر حديث عبد الناصر في الوفد الصحفي الأمريكي بالقاهرة (٦٥/٣/١١) ، المرجع السابق

من ١٩٩٤

فرصة اجتماع جديد لعبد الناصر و فيصل (١) .

وشهد شهر يونيو جهود وساطة عربية مكثفة ، فقدم الملك حسين مقترحات الى مصر والسعودية واليمن تقوم على أساس اقامة ادارة جمهورية ملكية مشتركة يرأسها محايد تحكم اليمن حتى يمكن تحديد رغبة الشعب اليمني بواسطة استفتاء عام على أن تحل قوات سلام عربية محل القوات المصرية ، وقدم المدني مبعوث الرئيس الجزائري بن بيللا (ثم بومدين ابتداء من ٢١ يونيو ٦٥) (٢) بجهود وساطة مكثفة شملت الاتصالات المتعلقة بها مصر والسعودية واليمن والعراق والكويت والأمين العام للجامعة العربية ، وقامت الكويت بوساطة بين اليمن والسعودية بناء على طلب اليمن فزار ، ولي عهد الكويت (٣) السعودية والتقى بالملك فيصل (٤) .

وفي أواخر يونيو أصبح واضحاً أن جهود الأردن والجزائر والكويت قد افضت الى نقاط اتفاق معينة ، وأعلن الأهرام في التاسع والعشرين من يونيو أن وساطة هذه الدول الثلاثة قد التقت عند نقطتين : انتهاء الصدام العسكري والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية المسألة اليمنية - اسقاط

(١) الأهرام ، ٦٥/٥/٢١ ، ٦٥/٨/١٧ . محمد حسين هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحي ، مرجع سابق .

(٢) في هذا اليوم تلقى المدني تعليمات من حكومة الجزائر الجديدة بمواصلة مهمته ، وبهذا لا يكون انقلاب بومدين في ١٩ يونيو قد أثر على مهمة المدني ، ولكن البعض يعتقد أنه أثر على جهود حل الصراع اليمني سياسيا بطريق غير مباشر لأنه أفقد عبد الناصر صديقا يعتمد عليه في حركته العربية ، كذلك اذا اعتبرنا أن الانقلاب كان أحد الأسباب التي أفضت الى عدم انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي الذي كان عقده مقررا في هذا الشهر في الجزائر فانه يكون قد أسهم في ضياع فرصة اللقاء المباشر بين عبد الناصر و فيصل في هذا الشهر .

(٣) الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت السابق .

(٤) لم نعتبر هذه الجهود العربية للوساطة أحد « الضغوط الإقليمية » التي أسهمت في دفع عبد الناصر الى اتخاذ القرار بالذهاب الى جدة وذلك لسببين الأول أنه يمكن اعتبارها اتخاذ بدرجة أو بأخرى نتيجة لمناخ الانفراج العربي الذي ساد بعد دعوة عبد الناصر لمؤتمر القمة العربي في ديسمبر ٦٣ ، والثاني أن بعضها على الأقل يصعب التمييز بشأنه بين ما اذا كان يمثل تحركا ذاتيا أم تخطيطا دبلوماسيا مشتركا ، ويشور هذا الوضع بالنسبة للوساطة الجزائرية على الأقل . راجع في جهود الوساطة السابقة : د . بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ . الأهرام ، ٦٥/٥/١٣ ، الفترة من ٧ - ٢٨ يونيو ٦٥ .

O'Ballance, op. cit., P. 146. Schmidt, op. cit., P. 236.

أسرة حميد الدين من كل بحث يجرى داخل نطاق هذه الوساطات ، وإن الملك فيصل قبل أن يجتمع بوفد شعبي يمثل الأطراف المعنية من مشايخ اليمن بشرط أن يطلع مسبقاً على كشف بأسماء أعضاء الوفد تقدمه له الكويت ، وعلى الرغم من أن وزير خارجية الكويت قد اعتبر هذا تقدماً أحرزته الوساطة الكويتية فإنه صرح بأن الحل النهائي للمشكلة لا يمكن أن يتم إلا بقاء بين عبد الناصر وفيصل (١) .

ولكن التقدم السابق في جهود الوساطة العربية أجهض ولا شك باستقالة النعمان (٢) ، فقد كان نعمان هو صاحب سياسة المبادرة بالاتصال مع فيصل ، وكان يمثل الاتجاه المستعد للقبول بالصيغة التي اقترحها فيصل للاتصال (٣) . ويعتبر هذا التوقيت لاستقالة نعمان مع التقدم - ولو المحدود - في جهود الوساطة العربية أمراً ذا دلالة ، ولا شك أن بقاء نعمان في الحكم مع وجود الآفاق السابقة للتسوية لم يكن من مصلحة الجمهوريين المتشددين ولا المصريين ، فسوف يستبعد الطرفان من اتصالات التسوية كما هو واضح من صيغة الوفد الشعبي المكون من مشايخ ، ومن ثم فإن هذه التسوية لن تسفر بالضرورة عن تحقيق الأهداف التي عملا لها منذ ١٩٦٢ .

وابتداء من ٢٠ يوليو أخذ عبد الناصر زمام المبادرة وقام « بهجوم » دبلوماسي ، ومرة ثانية فقد كان أمراً ذا دلالة أن توقيت البدء بالهجوم قد جاء في نفس اليوم الذي سويت فيه آخر مظاهر الأزمة التي ثارت باستقالة النعمان بإعلان التشكيل الوزاري الجديد برئاسة العمري في ٢٠ يوليو ، ففي ذلك اليوم استقبل عبد الناصر عمر السقاف وكيل الخارجية السعودي والممثل الشخصي لفيصل (٤) ، وفي اليوم التالي أدلى بخطابه الذي سبقته الإشارة إليه عند الحديث عن التمهيد العسكري والذي طالب السعودية فيه بالاستجابة لجهود السلام ، وفي الفترة من ٢٩ - ٣١ يوليو قام حسن صبري الخولي ممثل عبد الناصر الشخصي بمهمة في السعودية ، وكان واضحاً أنه

(١) الأهرام ، ٦/٢٩ ، ٦٥ .

(٢) أعلنت الاستقالة في أول يوليو لكنها في الواقع تمت على الأقل في نفس اليوم الذي أعلن فيه الأهرام أنباء التقدم في جهود الوساطة العربية وهو يوم وصول النعمان إلى القاهرة مسلماً بهزيمته في هذه الجولة . انظر : الأهرام ، ٦/٣٠ ، ٦٥ .

(٣) راجع : الأهرام ، ٦/٢١ ، ٦٥ .

(٤) الأهرام ، ٧/٢١ ، ٦٥ .

يحمل اقتراحاً باجتماع بين عبد الناصر وفيصل (١) . وفي الثامن من أغسطس وصل السفير السعودي في القاهرة بريد الملك فيصل (٢) ، وبين مهمة الحولى ووصول السفير السعودي قد نذكر أن الأنباء الخاصة بالهجوم المصري المتوقع على السعودية قد ذاعت على نطاق واسع ، وقد استقبل عبد الناصر في ١١ أغسطس السفير السعودي وفي هذا الاجتماع عرض عبد الناصر أن يذهب بنفسه إلى السعودية (٣) ، وبعد ذلك عاد السفير إلى بلاده ، وعندما حمل رد فيصل على اقتراح عبد الناصر وسلمه إليه في ١٧ أغسطس اتخذ عبد الناصر قراره بالذهاب إلى جدة (٤) .

وفي الواقع إن المتابع للاتصالات السابقة يشعر بمدى الحاج الجانب المصري على الحصول على الموافقة السعودية على فكرة الاجتماع بين فيصل وعبد الناصر ، وقد سبقت الإشارة إلى اتباع أسلوب التهديد العسكري ، كذلك فإن ضغطاً دعائياً قوياً قد صاحب وصول الاتصالات إلى مرحلتها الحاسمة ، وكان هذا الضغط قائماً على أساس إبراز مدى التنازلات الدبلوماسية التي قدمها عبد الناصر من موقع القوة باقتراحه الذهاب إلى جدة لكي يمكن حشد القوة العربية في مواجهة إسرائيل ، وإن عدم موافقة السعودية بعد هذا على مسعى السلام تجعل مصر في حل أمام الرأي العربي من أن تفعل ما يقتضيه الموقف (٥) .

وبعد قرار عبد الناصر بالذهاب إلى جدة أجرى مشاورات مع الجمهوريين يلاحظ أنها شملت المتشددين منهم الذين كانوا يمثلون السلطة الرسمية آنذاك (السلال والعمري ٠٠٠ الخ) والمعتدلين (الأيراني والنعمان ٠٠٠ الخ) ، وقد تمت هذه المشاورات في جلسة واحدة عقدت يوم ١٩ أغسطس بالاسكندرية وكان واضحاً أن المعتدلين يقفون في صف

(١) راجع الأهرام ، ٢٩ - ٣١/٧/٦٥ ، ٢ - ٣/٨/٦٥ ، ٥/٨/٦٥ .

(٢) الأهرام ، ٨ ، ٩/٨/٦٥ .

(٣) الأهرام ، ١٢ ، ١٦/٨/٦٥ .

(٤) الأهرام ، ١٨/٨/٦٥ .

(٥) راجع : الأهرام ، ١٦ ، ١٧/٨/٦٥ . ويشير هذا إلى نوع من المماثلة أبدتها الجانب السعودي في الاتصالات ، وقد أكد عبد الناصر هذا فيما بعد وفسره بأنه كان انتظارا من فيصل لتغيير داخل يقوم به الإخوان المسلمون في مصر ، وذكر أنه بدأ حديثه مع فيصل في جدة بتأكيد على قوة الوضع الداخلي في مصر . انظر : خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٢٢/٢/٦٦) ، في : مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات : مرجع سابق ، ص ٥٠٣ .

وعكفا يمكن القول بأن هجوم السلام الذي فاده عبد الناصر قد نجح في مرحلته التمهيدية . فقد دفع فيصل دفعا الى الموافقة على عقد اجتماع معه في توقيت اراهه هو وصور تنازله الدبلوماسي على انه ثم من موقع القوة . وذهب ليدافوا باسم اليساريين المعتدلين منهم والمتشددين (الذين وان لم يؤيدوا مساهم بوضوح الا انهم لم يهاجموه ولم يكونوا في وضع يمكنهم من ذلك) وذلك بدلا من الصيغة التي طرحت في اواخر يونيو والتي كان المعتدلون بمقتضاها سيتفاوضون باسم المتشددين في مسائل تمس المصالح المصرية مباشرة .

د - اتفاقية جدة : في الثاني والعشرين من اغسطس وصل عبد الناصر الى جدة حيث أجرى مباحثات لمدة ثلاثة ايام مع الملك فيصل انتهت الى الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية جدة والتي نصت على ما يلي :

١ - يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد اقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

٢ - تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الاعداد والترتيب للاستفتاء المذكور .

٣ - تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة في

(١) أكد نعيان هذا للباحث سواء في اجاباته المكتوبة على أسئلة الباحث (ص:٤) أو في اللقاء الشخصي معه . فضلا عن ذلك فإن هذا واضح للغاية من تصريحات ممثل كل اتجاه إذ يلاحظ أن تصريحات المعتدلين قبل وبعد الاجتماع بعبد الناصر كانت مؤيدة ومتفائلة وان تصريحات المتشددين كانت مؤيدة بتحفظ قبل الاجتماع وانهم لم يدلو بأية تصريحات بعده . فبينما صرح السلال في ١٨ أغسطس بأنه يؤيد مسعى عبد الناصر « من أجل الحفاظ على الثورة والجمهورية » وصرح العمري بأن الغرض من القدوم الى مصر هو التعرف على سير المحادثات بين الرئيس عبد الناصر و فيصل ، فانهما لم يدليا بأية تصريحات عقب الاجتماع على العكس من النعمان والايرواني (راجع : الأهرام ، ١٩ / ٨ / ٦٥) وقد أشار أو بالانس الى أن اجتماع عبد الناصر بالجمهوريين كان بالغ الحفا . وانه اتهم النعمان بتكوين حكومة من عناصر معادية لمصر ، وواضح أن الأمر اختلط على أو بالانس مع الاجتماعات التي عقدتها عبد الناصر بالنعمان أثناء تولية رئاسة الوزارة ، كذلك أشار هاليداي ان اتفاقية جدة عقدت دون مشاورة القيادة الجمهورية اليمنية . وهي واقعة غير صحيحة كما هو واضح بغض النظر عن مدى كفاية هذه التشاورات . انظر :

O'Ballance, op. cit., P. 150. Holliday, op. cit., P. 113.

تشكيل مؤتمر انتقالي يتكون من خمسين عضوا ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمني بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه .

ويجتمع المؤتمر المذكور في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

(أ) تقرير طريقة الحكم في فترة الانتقال وحتى اجراء الاستفتاء الشعبي .

(ب) تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال .

(ج) تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذي سيتم في موعد اقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

٤ - تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالي اليمني المذكور وتدعمانها وتعاونان في انجاح تنفيذها ، وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما معا للمتابعة والاشراف على الاستفتاء وذلك فيما اذا قرر المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة .

٥ - تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بايقاف عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن .

٦ - تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن في ظرف عشرة شهور ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .

٧ - توقف كافة الاشتباكات المسلحة في اليمن فورا وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتي :

(أ) مراقبة وقف اطلاق النار بواسطة لجان خاصة للمراقبة .

(ب) مراقبة الحدود والموانئ وايقاف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها ، اما المساعدات الغذائية فتتم تحت اشرافها ، وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم وسائل التنقل اللازمة ، ويمكن لها أن تستخدم بحرية الأراضي اليمنية ، كما يمكنها أن تستخدم الأراضي السعودية - اذا دعت الضرورة لذلك - التي توصلها لنقط المراقبة التي سوف يتفق عليها .

٨ - تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة وتعملان

إيجابيا على تأجيل تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار في الأراضي اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء وذلك بتخصيص قوة من المولتين لتتحمى اللجنة عند اللزوم للقضاء على أي خروج على هذا الاتفاق أو أي عمل على تعطيله أو إعاقة الاتفاق في سبيل نجله .

١- سيجية دفع التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التقدم وإجياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعي كما كانت وكما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين البلدين يتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبد الناصر وحالة الملك فيصل لتلافي حدوث أي صاعق تقف في طريق تنفيذ هذا الاتفاق (١) .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على الاتفاقية :

أولا : من الواضح للوهلة الأولى أن أي حد تمثل الاتفاقية تدخل في الحيز شئون السياسة الداخلية اليمنية ، ويلاحظ أن كلا من البيان المشترك والاتفاقية قد حرصا على تأكيد هدف التمكن للارتادة الحرة للشعب اليمني ، وكان هذا يتعارض بوضوح مع وجهة النظر الجمهورية التي ترى أن الشعب قد فرض إرادته بالثورة في ٦٢ بينما يمكن أن يجد فيه التكوين ما يتسق مع وجهة نظرهم من أن ما حدث في سبتمبر ٦٢ لم يكن سوى تمرد قام به بعض الصلا وفرض على الشعب فرضا بواسطة قوى صرية معتدية ، ولهذا لم يكن غريبا أنه بينما تحفظ الجمهوريون بوضوح على الاتفاقية كما سيجي، فيما بعد فإن التكوين قد رحبوا بها (٢) ، أنه قبل مثلا أن استخدام كلمة ، يؤكد ، بعد كلمة ، يقرر ، في المادة الأولى من الاتفاقية قد

(١) انظر نص البيان المشترك عن المبادئ ونص الاتفاقية في : السياسة الدولية ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ص ١٤ ، ٢٤ ، أكتوبر ٦٥ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
أو في : اليمن الحديثة ، ص ١٤ ، ١٥ ، سبتمبر ٦٥ ، ص ٦ - ٧ .

(٢) انظر بعض التكوين فيما بعد أنهم وافقوا على الاتفاقية بضغط سعودي . ومن التوكيد وجود مشعدين بينهم أيضا غير أن كل التواعد تتبع إلى أنهم اعتبروا اتفاقية جنة التصاروا لهم . انظر : أجرة الأمام البدر على أسئلة مراسل جريدة الرأي العام الكويتية (٦٥/٨/٣٠) . مرجع سابق ، ص ٥٥٠ . حديث محض للسيد أحمد الشامي وزير خارجية المملكة التوكية الية - جنة (٦٦/٨/١٨) في البلاد ، ٦٦/٨/١٩ ، نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، بيروت : المنظمة الأمريكية ، بدون تاريخ إصدار ص ٥٧٧ .

Schmidt, op. cit., pp. 237-238.

يقيده في تأكيد الأمر الواقع وهو النظام الجمهوري (١) ولكن من الواضح أن هذا التحليل اللغوي لا يتسق على الأقل مع الموقف السعودي قبل وبعد الاتفاقية .

وعلى الرغم من أن تفاصيل المباحثات ما زالت سرية في معظمها فقد أصبح مؤكدا الآن أن الاتفاق بين عبد الناصر وفصيل قد تجاوز النص المكتوب إلى الاتفاق على استبعاد من يمكن تسميتهم بالمطرفين من الجانبين بحيث يستبعد السلال من الجانب الجمهوري والبدن وأسرت من الجانب الملكي من اتصالات التسوية السلية (٢) ، ويؤكد هذا الطابع التدخل الواضح للاتفاقية .

ثانيا : تمثل الاتفاقية إلى حد كبير اتصارا لوجهة النظر السعودية التي وضعت منذ بداية الصراع اليمني ومزادها أن حل الصراع يتمثل في انسحاب القوات المصرية ثم تقرير الشعب اليمني لحصيره محررا من أي نفوذ خارجي (٣) ، غير أن الدبلوماسية المصرية قد أحرزت نجاحا في هذا الإطار في أمرين : الأول هو الإصرار على أن يكون تقرير المصير بامستفتاء شعبي وليس عن طريق أهل الحل والعقد (٤) كما يتفق ورؤية الطرف السعودي والملكي ، ذلك أن تقرير المصير بالطريقة الأخيرة يعني إعطاء اليد العليا للقوى التقليدية - التي لن يكون ثمة شك

(١) حسن علي الحيني . محاولة تفسي اتفاقية جنة لإقرار السلام في اليمن . في : دراسات ، صحيفة شهرية تصدر عن مؤتمر الخريجين بطن . ٢٤ - أبريل ٦٦ ص ١٢ .

(٢) انظر فيصل إلى هذا بوضوح . انظر : حديث الملك فيصل عن اتفاقية جنة لاجل السلام في اليمن - جنة (٦٥/٩/١) . في : الرأي العام الكويتية ، ٦٥/٩/٢ . نقل عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٨٨ .

وقد داوغ البدر في حديث إلى نفس الصحيفة عندما سئل عن نفس الموضوع . انظر : جوة الأمام البدر على أسئلة مراسل جريدة الرأي العام الكويتية (٦٥/٨/٣٠) . مرجع سابق ، ص ٥٥٠ . وانظر السلال فيما بعد في تصريح له في ٦٦/١٠/٢ بأنه « قبل البقاء في القاهرة لحل المشكلة لكي يثبت للعالم أن الجمهوريين ملاب سلام » . نقل عن : الأهرام ، ٦٦/١٠/٢ ، ص ٩ . انظر أيضا : حروشي . مرجع سابق ، ص ٢٥١ . الثور . مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٣) وقد حرص فيصل على أن يؤكد ذلك . انظر حديث عن اتفاقية جنة لاجل السلام في اليمن ، (٦٥/٩/١) . مرجع سابق ، ص ٥٨٧ .
(٤) انظر : هيك ، كنت في جنة . مرجع سابق .

كثير في النتيجة التي ستتوصل اليها بينما الاستفتاء الشعبي سوف تكون نتائجه لصالح الجمهوريين دون شك بسبب موازين القوى العددية بينهم وبين الملكيين . أما الأمر الثاني فهو أن الاتفاقية تفتح المجال لأمكان التماس الاستفتاء في ظل وجود القوات المصرية ، فقد نصت الاتفاقية على أن يتم الاستفتاء في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ٦٦ أي أنه يمكن أن يتم قبل أن تتم القوات المصرية انسحابها الذي نصت الاتفاقية على أن يتم خلال عشرة شهور اعتباراً من ٢٣ نوفمبر ٦٥ .

ثالثاً : ذكرت بعض المصادر أن اتفاق عبد الناصر وفيصل غير المكتوب قد امتد أيضاً إلى الحد من المقاومة المسلحة لبريطانيا في جنوب اليمن (١) . وعلى الرغم من الأهمية الجوهرية لمبدأ العداء للاستعمار في السياسة الخارجية المصرية في ذلك الوقت فإننا لن نناقش المشكلة على المستوى الأيديولوجي ولكن يكفي أن نذكر بأن مثل هذا الاتفاق كان يتعارض مع المصلحة المصرية بحكم أنه يخفف عن بريطانيا أعباء مواجهة المقاومة المسلحة التي وضعتها في وضع دفاعي في جنوب اليمن وشغلته عن التدخل المضاد للثورة اليمنية ، فضلاً عن ذلك فإنه لم تحدث أية مؤشرات تشير إلى انخفاض هذه المقاومة المسلحة في الجنوب عقب توقيع الاتفاقية بل على العكس لقد زادت حدة هذه المقاومة واعتبر البريطانيون مصر مسؤولة عن ذلك (٢) .

(هـ) تنفيذ الاتفاقية : رأينا أن اتفاق أركويت لم ينفذ منه إلا وقف إطلاق النار الذي سرعان ما انهار بعد الاخفاق في عقد المؤتمر الذي نص عليه الاتفاق ، أما بالنسبة لاتفاقية جدة فقد تأجل الاخفاق لما بعد عقد المؤتمر ، ففي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية مباشرة نفذ وقف إطلاق النار من الجانبين باستثناء حوادث فردية لم تؤثر في الالتزام العام بوقف القتال . وبدأت القوات المصرية الانسحاب من منطقة الحدود السعودية وأخذت في التجمع في مناطق رئيسية فضلاً عن انسحاب عدة آلاف منها إلى مصر فيما بعد بما أخذت تخفيضاً في العدد الكلي للقوات قدره أحد القادة الملكيين بعدة آلاف في ٢٥ أكتوبر (٣) .

(١) انظر مثلاً : Halliday, op. cit., P. 113.

(٢) انظر : Kerr, « Coming to terms with Nasser » .., op. cit., P. 78.

(٣) راجع : الأهرام ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٦٥/٩/١٧ ، ص ٧ .
مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق ، هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب =

وفي أول أسبوع تلا توقيع الاتفاقية توصل الجانبان المصري والسعودي إلى اتفاقية تكميلية نظمت أحكام تكوين لجنة السلام المشار إليها في اتفاقية جدة ، وقد اتفق على أن يتناوب الجانبان رئاسة اللجنة كل شهر (١) ، وتم تحديد نقاط المراقبة (٢) ، والاتفاق على تشكيل قوة السلام المشار إليها في الاتفاقية مناصفة بين الطرفين ، وكذلك الاتفاق على اقتسام نفقات تنفيذ الاتفاق . وفي ١١ سبتمبر بدأت اللجنة عملها رسمياً ولم تواجه صعوبات تذكر فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ، كما يلاحظ أنها قامت بمهام غير مشار إليها في الاتفاقية مثل تبادل الأسرى والاعداد للمؤتمر الذي نصت عليه الاتفاقية وإن لم تكلف اللجنة صراحة بذلك (٣) .

وبعد وقف إطلاق النار وتأمينه بدأ الجانب المصري يواجه المهمة الأكثر مشقة وهي اقناع الجمهوريين وبصفة خاصة المتشددين منهم بجدوى الاتفاقية ومن ثم الاستجابة الإيجابية لها ، وقد سبق أن رأينا تأييد الجمهوريين المعتدلين لمبادرة عبد الناصر بالذهاب إلى جدة على عكس المتشددين ، وفي الواقع أنه حتى الجمهوريين المعتدلين كانت لهم تحفظاتهم على الاتفاقية كما

= والحي ، مرجع سابق . أجوبة الامام البدر على أسئلة مراسل جريدة الراي العام الكويتية (٦٥/٨/٣٠) مرجع سابق " ص ٥٥١ .

O'Ballance, op. cit., P. 152 and 155.

Schmidt, op. cit., P. 239.

(١) كان محمد فريد سلامة هو الممثل المدني لمصر في اللجنة (الرئيس السابق لهيئة العمليات بالقوات المسلحة ومحافظ الغربية في ذلك الوقت) بينما كان اللواء عبد العزيز سليمان مساعد قائد القوات المصرية في اليمن هو الممثل العسكري . وكان ممثلان السعوديان هما الأمير عبد العزيز السديري واللواء محمود عبد الهادي .

(٢) يلاحظ أن هذه النقاط تضمنت حدود بيجان التابعة لاتحاد الجنوب العربي متلافية بذلك النص الذي عالت منه بعثة الرقابة التابعة للأمم المتحدة على الرغم من أن بريطانيا التي كانت تباشر السياسة الخارجية للاتحاد لم تكن طرفاً في الاتفاقية ، وربما كان ذلك حرصاً من الجانب المصري على ألا يخدع باستمرار الدعم السعودي عن طريق اتحاد الجنوب العربي ، وقد مثل رئيس اللجنة السعودي عما يمكن أن تفعله لجنة السلام إذا جاءت الامدادات من طرف غير مرتبط بالاتفاق وأجاب بأن من حق اللجنة أن تبذل كل المساعي من أجل وقف امدادات الشرق ولها أن تستعمل في ذلك كل الطرق الدبلوماسية وغير الدبلوماسية . انظر ، مكرم محمد أحمد ، رئيس لجنة السلام في اليمن يتكلم ، في : الأهرام ، ٦٥/٩/٢٣ ، ص ٧ .

(٣) يراجع في تكوين وعمل لجنة السلام : الأهرام في شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٥ . انظر أيضاً : بيان لجنة السلام المشكلة بموجب اتفاقية جدة في : البلاد ، ٦٥/٩/٢١ ، تلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٦٩ .
Schmidt, op. cit., P. 237.

يمكن أن يفهم من بعض تصريحاتهم فيما بعد ، فضلا عن أنه كان مفهوما من تصريحاتهم السابقة على الاتفاقية أن الحد الأدنى لأية تسوية سياسية يمكن أن يقبلها بها هو الحفاظ على النظام الجمهورى واستبعاد أسرة حميد الدين (١) ، ولذلك فقد كان تحفظهم على الاتفاقية مبعثه عدم وفائها بهذا الحد الأدنى ومع ذلك فقد وفقوا عليها تسهيلا للوصول الى تسوية (٢) .

أما الجمهوريون المتشددون الذين كانوا فى الحكم فى ذلك الوقت فبالإضافة الى موقفهم المتحفظ من مبادرة عبد الناصر من البديهي أنهم قابلوا الاتفاقية بالمعارضة أو على الأقل بعدم الحماس (٣) . وثمة مؤشرات واضحة تؤيد هذا على سبيل القطع ، يكفى أولا أن يكون للجمهوريين المعتدلين تحفظاتهم حتى يسهل تصور معارضة المتشددين ، وهناك ثانيا الصمت الرسمى التام من قبلهم على الاتفاقية ، فطيلة الأسبوع التالى للاتفاقية لم تعلن كلمة تأييد أو ترحيب ولو بتحفظ بالاتفاقية من جانب المسئولين اليمنيين على الرغم من الاجتماعات التى عقدوها مع كبار المسئولين المصريين منذ اليوم التالى للتوصل الى الاتفاقية ، وكان أول تصريح ايجابى لمسئول يمتنى بعد حوالى أسبوع هو ما نسب لوزير الصحة اليمنى من اشادة بالاتفاقية (٤) .

وطيلة هذا الأسبوع التالى للاتفاقية وبصفة خاصة فى الأيام الثلاثة الأخيرة من أغسطس قام الجانب المصرى بجهود مكثفة لاقتناع الجمهوريين المتشددين بجدوى المشاركة فى جهود تنفيذ الاتفاقية ، ومن المؤكد من الملاحظات التى أحاطت بها فضلا عن التصريحات التى صدرت بعدها عن السلال وغيره أن الجانب المصرى حاول ونجح فى اقناع الجمهوريين المتشددين بضمان كسب معركتهم فى اليمن بوسائل سياسية أى عن

(١) المؤتمر الصحفى للقاضى عبد الرحمن الايرىانى - الاسكندرية (٦٥/٨/١٥) ، فى : الأهرام ، ٦٥/٨/١٦ ، ص ٦ .

(٢) المؤتمر الصحفى الذى عقده القاضى عبد الرحمن الايرىانى - حرض (٦٥/١٢/٤) فى : الثورة ، ٦٥/١٢/١٦ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٧٣٨ - ٧٣٩ .

(٣) Wenner, op. cit., p. 220.

Halliday, op. cit., P. 113.

رقد ذكر هاليداي أن السلال قد طار الى القاهرة تعبيرا عن احتجاجه على الاتفاقية وان رد فعل عبد الناصر كان احتجازه فيها . حقيقة الامر أن السلال كان فى القاهرة أثناء التوصل الى الاتفاقية وأنه عاد الى اليمن بعدها كما سيجي .

(٤) راجع الأهرام فى الفترة من ٨/٢٥ - ٦٥/٩/١ .

طريق تنفيذ الاتفاقية وبأن ذلك يتطلب وحدة كاملة فى المعسكر الجمهورى بما فى ذلك الاستعداد للتسامح مع القوة الثالثة وليس فقط الجمهوريين المعتدلين ، وقد صرح السلال عقب سلسلة الاجتماعات التى عقدها مع السادات وعامر بأن هذه الاجتماعات كانت تجرى من أجل وحدة اليمن وأنها قد حققت أهدافها وان جميع الجمهوريين أصبحوا مقتنعين بالوحدة الوطنية وان ثمة اجراءات سوف تتخذ فى صنعاء فور عودته تعزز هذه الوحدة ومن بينها الافراج عن المعتقلين السياسيين ، وعلن « اننا على يقين من ان اخواننا - الذين كانوا فى الطائف وعادوا أخيرا الى صنعاء - انما هم جمهوريون اصلاء وحتى هذه المجموعات التى أطلقت على نفسها اسم القوة الثالثة . اتحاد القوى الشعبية انما هى أيضا جمهورية النزعة ، والوحدة الوطنية تفتح صدرها للجميع » كذلك صرح النعمان والايرىانى بما يفيد الاتفاق على العمل الموحد مع المتشددين لكسب المعركة السياسية ، ومن ناحية أخرى اشار السلال فى تصريحاته الى وجود خطة للتحرك السياسى الداخلى قبل عقد مؤتمر حرض لحشد التأييد الشعبى للنظام الجمهورى واستبعاد أسرة حميد الدين (١) .

وكان أول تعبير تنظيمى عن وحدة المعسكر الجمهورى هو اعلان تشكيل مجلس جمهورى جديد فى ٤ سبتمبر برئاسة السلال وعضوية العبرى والايرىانى ومحمد على عثمان والنعمان والجائقى ، وبعد ذلك بدأ الجمهوريون تحركا داخليا واسعا ركز على الدعوة للنظام الجمهورى واستبعاد أسرة حميد الدين من أية تسوية مقبلة ، وكانت فكرة أن تقرير المصير لن يكون سوى تصديق على اعلان الشعب لارادته كما عبر عنها فى ٢٦ سبتمبر ٦٢ فكرة سائدة فى هذه التحركات ، كذلك كان لهذه التحركات بعد عسكري بالحديث عن تكوين جيش شعبى من ٥٠ ألف مقاتل غير أنه من الواضح أن شيئا جديا لم يتخذ بهذا الصدد (٢) ، فضلا عن

(١) الأهرام ، ٦٥/٩/٢ . وانظر تصريحات بنفس المعنى للسلال فى صنعاء بتاريخ ٢ سبتمبر فى : الأهرام ، ٦٥/٩/٣ . وانظر أيضا فى نفس الاتجاه خطايب السلال والنعمان فى الجامع الكبير بصنعاء (٦٥/٩/٣) ، فى : الأهرام ، ٦٥/٩/٤ ، ص ٧ وراجع :

Dawisha op. cit., pp. 56-7, O'Ballance, op. cit., p. 151.

(٢) فى كل مرة كانت احتمالات التسوية السيامية تبرز بما فى ذلك احتمالات انسحاب القوات المصرية ، كان صوت الحديث عن تكوين جيش شعبى يعنى يعلو دون نتائج عملية وفى النهاية لم تولد المقاومة المسلحة الا من أتون المعركة ذاتها بعد انسحاب القوات المصرية فعلا .

ذلك فقد قام وفد على رأسه الايراني والعمرى بتحريك خارجي واسع خلال شهر أكتوبر لكسب التأييد الدبلوماسي وطلب المساعدة المادية للمنظمة الجمهورى زار خلاله عددا من الدول العربية والاشتراكية (١) .

وبلغ التحرك الداخلى للجمهوريين ذروته بعقد مؤتمر الجند (قرب تعز) يومى ٢٠ - ٢١ أكتوبر ، الذى ضم حوالى ٢٠٠ ممثلا لليمن على اساس جغرافى وفئوى وقد انتهى المؤتمر الى قرارات أكد فيها التمسك المطلق بالوحدة الوطنية والنظام الجمهورى واستبعاد أسرة حميد الدين وانتخاب لجنة من تسعة أعضاء تختار بدورها ممثل الشعب فى مؤتمر حرض وتوجيه الشكر لمصر حكومة وشعبا على تضحياتها (٢) . كذلك أعلن فى ٢٨ أكتوبر دستور لتنظيم شعبى جديد يتخذ من الوحدة الوطنية الجمهورية الديمقراطية شعارا له ومن تعبئة كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية العربية لحماية النظام الجمهورى هدفا له (٣) .

وفى ١٠ نوفمبر أكمل الجانب المصرى التمهيد السياسى لعقد مؤتمر حرض المقرر له يوم ٢٣ نوفمبر ، فبعد اقناع الجمهوريين وبالذات المتشددين منهم بخوض المعركة السياسية التى يتضمنها تنفيذ اتفاق جده

(١) لبنان - الكويت - سوريا - العراق - الجزائر - يوغوسلافيا - المانيا الديمقراطية - راجع فى تشكيل المجلس الجمهورى اليمنى والتحريك الداخلى والخارجى للجمهوريين فى سبتمبر - أكتوبر ٦٥ : الأهرام ، من ٥ سبتمبر - ٢٨ أكتوبر ٦٥ . Wenner, op. cit., P. 221. Little, op. cit., P. 145.

وقد أبدى الجانب الملكى تبرمه واحتجازه على هذا التحرك غير أن الملكيين قاموا بحرك مماثل فى الشمال وقيل ان مناطق جديدة أعلنت تأييدهم هناك توقعنا لانسحاب المصريين . انظر تصريح السيد أحمد الشامى وزير الخارجية فى الحكومة الملكية اليمنية حول اتفاقية جده - بيروت (٦٥/١٠/١٨) ، فى : الحياة ، ٦٥/١٠/١٩ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧٦ . Schmidt, op. cit., P. 238.

(٢) راجع مكرم محمد أحمد ، الطريق أمام الوحدة الوطنية فى اليمن فى الأهرام ٦٥/١٠/١٩ ، ص ٥ . خطاب السلال فى افتتاح مؤتمر جند ، فى : الثورة ، ٦٥/١٠/٢١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٧٩ ، الأهرام = ٢١ ، ٦٥/١٠/٢٢ . مكرم محمد أحمد ، الصورة المثيرة التى عاشها مؤتمر الجند حتى وصل ال الوحدة الوطنية فى اليمن ، فى : الأهرام ، ٦٥/١٠/٢٥ ، ص ٢ . على حشاد وعطية عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ . حديث السلال الى مندوب مجلة اليمن الجديدة فى : اليمن الجديدة ، ١٥٥ ، بدون تاريخ ، ص ٢ .

(٣) دستور التنظيم الشعبى للقوى الوطنية فى اليمن ، فى : الثورة ، ٦٥/١٠/٢٨ ، نقلا عن الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٩٥ - ٦٩٦ .

أقنع عبد الناصر السلال بالبقاء فى القاهرة تنفيذا لما اتفق عليه شفويا فى جدة لتسهيل الوصول الى الاتفاق (١) .

وتشير قرارات المجلس الجمهورى والوزارة اليمنية فى ١٩ نوفمبر فى عبارات موجزة ولكنها بالغة الدلالة الى مدى الضغط الذى كانت تشعر به القيادة اليمنية من أجل السير فى طريق التسوية السياسية لابعد مما تريد بل ومدى التخوف من مزيد من الضغط فى المستقبل ، فبعد أن تصدر هذه القرارات التمسك بالنظام الجمهورى والرفض القاطع لعودة أى فرد من أسرة حميد الدين الى اليمن جاء القراران الثانى والثالث بالنص التالى « ثانيا - اذا رأت الدولتان العربيتان (مصر والسعودية) حلا لا يحافظ على النظام الجمهورى ورأى الأعضاء (أى أعضاء الوفد الجمهورى الى المؤتمر) أنه ليس امامهم الا قبول هذا الحل أو الحرب فعليهم أن يعودوا الى الشعب ليقول كلمته فان رأى أنه مستعد للحرب وقادر عليها كان بها ، وستكون ج . غ . م فى هذه الحال مستعدة للمساعدة ، وان رأى الشعب التسليم كما قررته الدولتان فهذا شأنه . ثالثا - الاصرار الكامل على استمرار المجلس الجمهورى ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فى عملهم ولا يجوز أن يقدموا استقالتهم الا بعد أن يصل المؤتمر الى حل واتفاق على طريقة للحكم يرتضيها الجانب الجمهورى » (٢) .

وجنبا الى جذب مع عمليات التمهيد السياسى لمؤتمر حرض داخل اليمن سارت عملية اختيار الممثلين الذين سيحضرون المؤتمر من الجمهوريين والملكيين ، ويلاحظ أن اتفاقية جدة نفسها أعطت لمصر والسعودية الدور الرئيسى فى عملية الاختيار بنصها على تعاون الدولتين فى تشكيل المؤتمر بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة دون تحديد أية نسب للتمثيل على أسس سياسية أو جغرافية أو فئوية (٣) . ولذلك فليست بنا حاجة الى اثبات حدوث تدخل مصرى فى اختيار أعضاء الوفد الجمهورى (٤) . ويظهر تحليل أعضاء الوفدين الجمهورى والملكى المؤشرين التاليين :

(١) انظر : الأهرام ، من ١٠/٢٣ - ٦٥/١١/١١ ، حمروش ، مرجع سابق ص ٢٥١ .

(٢) الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) راجع م ٣ من الاتفاقية .

(٤) كان التدخل المصرى - السعودى فى الاختيار واضحا الى درجة ان لجنة السلام لم تعلن أسماء المشتركين فى المؤتمر من الجانبين الا صباح يوم عقد المؤتمر وقيل ان ذلك يمثل «امعانا» فى أن تتحقق للارادة اليمنية فرصة مواجهة مصيرها بنفسها دون =

أولاً - المساواة العددية بين الوفدين ٢٥ : ٢٥ وهو ما لم تنص عليه اتفاقية جدة صراحة ، ويظهر هذا مدى التساهل الذي أبداه الجانب المصري والجمهوري لتسهيل التوصل الى اتفاق وذلك على ضوء التأييد الملكي الداخلي للجمهوريين في اليمن وكذلك الاعتراف الدولي بنظامهم ، ويلاحظ ان الوفد الملكي ضم ثلاثة من الجمهوريين المنشقين (١) وهذا يضمهم في مكانهم الطبيعي على أية حال وكان المجلس الجمهوري والوزارة اليمنية قد اصرا على أن يمثل الجمهوريون المنشقون بخمسة في الوفد الملكي والا انسحب الجمهوريون من المؤتمر (٢) وواضح ان هذه الرغبة لم يستجب اليها الا جزئيا وان الجمهوريين لم ينسحبوا وهو مؤشر آخر على المرونة .

ثانياً - استبعاد من اعتبروا متشددين من الجمهوريين من الوفد ، ويشمل هذا في عدم وجود كل من السلام والعمري واعطاء قيادة الوفد للسعدلين (الايرواني) ، ويبدو ان الميل المصري لتغليب وجهة النظر المعتدلة داخل الوفد الجمهوري كان يمثل الاتجاه العام للتدخل في اختيار الوفد . وفي مقابل هذا لم يوجد أحد من أعضاء أسرة حميد الدين في الوفد الملكي . وهذا يؤكد ما سبق بيانه من اتفاق غير مكتوب بين عبد الناصر وفيصل .

وبهذا التشكيل عقد مؤتمر حرض أولى جلساته يوم ٢٣ نوفمبر ٦٥ بحضور مراقبين مصريين وسعوديين (٣) ، وكانت جلسة اجرائيه قصيرة وان كانت كلمتا رئيسي الوفدين الجمهوري والملكي قد اشارتا الى وجود تحفظات لكل منهما (٤) ، وقد عقد المؤتمر بعد هذه الجلسة ثلاث جلسات أخرى في الفترة من ٢٦ نوفمبر - ٥ ديسمبر تخللتها اجتماعات للجنة

= أن تتسرب عوامل الاغراء الى أي فرد « (الأهرام ، ٢٢ ، ٢٤ / ١١ / ٦٥) وهو تفسير عجيب فاسماء الممثلين بالطبع ليست خافية على مصر والسعودية بحكم أن اللجنة تمثل الدولتين ولذلك فقد كان اخفاء الاسماء ينسحب على اليقين أنفسهم .

(١) ابراهيم بن علي الوزير - سنان أو لحوم - نعمان بن قائد راجع .

(٢) قرارات الاجتماع الطارئ للمجلس الجمهوري والوزارة اليمنية (١٩ / ١١ / ٦٥) .

في : الثور ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٣) أحمد شكري ويحيى عبد القادر سفيرا مصر باليمن والسعودية في ذلك الوقت ورشاد فرعون السفير السعودي بفرنسا فضلا عن رئاسة لجنة السلام من الجانبين .

(٤) محضر الجلسة الاولى لمؤتمر حرض في : عبد الله الحسيني ، مؤتمر حرض - وثائق ومحاضر ، ط ١ - بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

فرعية مكونة من اثنين وعشرين عضوا (١٠ جمهوريين و ١٠ ملكيين و ٢ من القوة الثالثة) لبحث نقاط الخلاف ، وبعد هذه الاجتماعات توقف المؤتمر على أن ينعقد في ٢٠ فبراير ١٩٦٦ وهو ما لم يحدث على الاطلاق وكان التوقف راجعا الى ما اتضح من عمق الخلاف بين وجهتي النظر الجمهورية والملكية وهو الخلاف الذي يمكن تلخيص أبعاده في اثنين أساسيين :

أولاً - بعد يتعلق بقضية التمثيل ، فقد تحفظ الجمهوريون أصلا على المساواة العددية بين الجانبين ثم على وجود أحد أفراد أسرة حميد الدين في الوفد الملكي (١) فضلا عن أن اطلاق سراحه من معتقله بصنعاء بعد اتفاقية جدة تم بشرط الا يمارس أي نشاط سياسي داخل اليمن ، وكذلك تحفظوا على عدم تمثيل المنشقين بخمسة كطلبهم والاكتفاء بثلاثة فقط فقط ضمن الوفد الملكي ووجود ستة من الشوافع في الوفد الملكي بدلا من عشرة (ويبدو ان هذا كان أحد شروطهم) فضلا عن أن الشوافع في الوفد الملكي لا يمثلون الا أنفسهم (٢) .

ومن ناحية أخرى تحفظ الملكيون بعدم وجود ثلاثة من الجمهوريين المنشقين داخل الوفد الجمهوري كما فهموا ، ووجود أربعة عشر شافعيًا داخل الوفد بدلا من عشرة ، وعدم تمثيل أهل الحل والعقد في الوفد على النحو الواجب ، فلا يوجد منهم سوى قلة من هؤلاء « ما بقية معظمهم من الضباط أو الناس العاديين (٣) » . وعلى الرغم من ذلك فان مجرد استمرار المداولات في المؤتمر مع هذه التحفظات يعني أنها لم تكن أساسية أو أنها لم تكن هي التي أدت الى توقفه على أية حال .

ثانياً - بعد يتعلق بالكيفية التي فهم بها كل طرف اتفاقية جدة ، وقد ثار هذا الخلاف الأساسي والعميق منذ البداية وان بدا الخلاف حول مسألة اجرائية ، فمنذ الجلسة الثانية طالب الوفد الجمهوري مستندا في

(١) محمد عبد القدوس الوزير حفيد الامام يحيى .

(٢) محضر الجلسة الثالثة لمؤتمر حرض (٣٠ / ١١ / ٦٥) ، في المرجع السابق ،

ص ٦٤ - ٦٥ . المؤتمر الصحفي للوفد الجمهوري (٣ / ١٢ / ٦٥) ، في : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٩ .

(٣) محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ . محضر الجلسة

الرابعة في : المرجع السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٩ . جواب أحمد الشامي رئيس الوفد الملكي

(١١ / ١٢ / ٦٥) على مذكرة القاضي الايرواني رئيس الوفد الجمهوري (٩ / ١٢ / ٦٥) .

المرجع : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

عندما في جدول الأعمال النقطة عليه بين الوفدين ومراقبي المؤتمر بمناقشة
اللائحة التنظيمية للمؤتمر التي تشمل البند الأول في الجدول والتي قدم
الجمهوريون مشروعاً لها لعل أهم بنوده كان اقتراحاً بأن يكون التصويت
بالأغلبية المطلقة . أما الوفد الملكي فطالب في مرحلة بأن تكون مناقشة
اللائحة التنظيمية تألية لمناقشة طريقة الحكم (البند الثاني في الجدول)
وذلك حتى يعرف ما ستصوت عليه ، على حد تعبير الجانب الملكي .
وقد كشف ذلك الموقف الذي يبدو غريباً على تقاليد العمل في أي مؤتمر
أن الملكيين يربطون موافقة مسبقة من الجمهوريين بأن الاتفاق على طريقة
الحكم يعني الاتفاق على إلغاء النظامين الجمهوري والملكي وإقامة نظام وسط
وفي مقابل هذا كان الجمهوريون يرون - دون سند واضح من اتفاقية
جدهم - أن طريقة الحكم المتعارفين فيها في الاتفاقية لابد وأن تجيء في إطار
النظام الجمهوري ، وبالتالي يكون الحل الوسط الذي تحدث عنه الملكيون
هو دخولهم كائتلاف من الشايف القيادية في المؤسسات الجمهورية مع
استعداد الجمهوريين لإعطائهم المناصب التي يريدونها، ثم اقترح الجمهوريون
حلاً للخروج من الأزمة يقوم على أساس تشكيل وزارة مؤقتة في ظل النظام
الذي يحوز الأغلبية المطلقة للمؤتمر ، وقد رفض الملكيون هذا الحل الذي
لا يجد أيضاً سنده واضحاً في الاتفاقية فضلاً عن أنهم كانوا يخشون من
أن تأتي النتيجة لصالح النظام الجمهوري ، واقترح الجمهوريون كذلك
العمل على إجراء الاستفتاء فوراً بأية ضمانات يقبلها الجانب الملكي الذي
رفض هذا الاقتراح كذلك لأن الاستفتاء في هذه الحالة سوف يتم في ظل
وجود القوات المصرية علماً بأن الاتفاقية لا تشترط صراحة ألا يتم الاستفتاء
إلا بعد الانسحاب ، وأجروا عندما قبل الملكيون مناقشة اللائحة التنظيمية
اقتراحاً أن تكون الموافقة على طريقة الحكم بالإجماع أو بأغلبية ٥/٤
الأصوات لضمان صدور قرار يحظى برضى عام بينما كان لدى الجمهوريين
أن هذا يعني عدم الوصول إلى قرار وإن قرروا واحداً فقط يستطيع قهر
الجموعة ، والشككة بغض النظر عن خشية الملكيين الواضحة من نتائج
التصويت أن كلا من وجهتي النظر بخصوص النصاب المطلوب لصدور
قرار كانت لها وجاعتها ، وقد طرح إبراهيم الوزير ممثل القوة الثالثة
الحاضر ضمن الوفد الملكي ميثاق الطائف كحل للخروج من الأزمة وحظي
في ذلك بموافقة الملكيين دون الجمهوريين بالطبع ، وانتهت الجلسة
الرابعة في ٥ ديسمبر دون اتفاق (١) .

(١) محضر الجلسات الثانية - الرابعة في : المرجع السابق - ص ١٢٥ - ١٢٩ .

وفي اليوم التالي - ٦ ديسمبر - قدم الشامي مذكرة إلى هيئة مراقبة
المؤتمر ولجنة السلام يقترح تشكيل لجنة مرعية لتحديد نقاط الخلاف
وللتوصل إلى مشروع قرار بتسوية هذه النقاط على أساس وجهة النظر
الملكية ، ورد الأيراني في اليوم التالي كما هو متوقع بالرفض وبأحياء
اقتراح تأجيل المؤتمر الذي كان قد أثير في اجتماعات لجنته الاثنين
وعشرين في ٢٨ نوفمبر (١) . واستمرت الاتصالات جارية حتى منتصف
ديسمبر حين بعث الأيراني بمذكرة إلى هيئة الرقابة ولجنة السلام
يقترح فيها تأجيل الجلسة الخامسة للمؤتمر إلى ٢٠ فبراير (٢) . وفي
البداية رفض الجانب الملكي التأجيل ولكن رئيسه أرسل في ٢٤ ديسمبر
مذكرة إلى هيئة الرقابة ولجنة السلام يعلن فيها ترك المؤتمر بعد أن
سافر معظم أعضاء الجانب الجمهوري محملاً بأهم مسئولية عرقلة نجاح
المؤتمر ، ومعلناً استعداد وفده لاستئناف المؤتمر في أي وقت (٣) ، وكانت
هذه هي نهاية مؤتمر حرض الذي لم يحدث أن استأنف أعماله بعد ذلك
مطلقاً ، وعلى الرغم من استمرار وقف إطلاق النار فقد كانت هذه هي
نهاية اتفاقية جدة أيضاً .

وفي تحليل اخفاق محاولة اركويت سبق ان رفضت الدراسة
التعبير عن هذا الاخفاق بمصطلحات محلية فقط باعتبار انه يجب ان يرد
الى عوامل المحلية والاقليمية في (ن واحد ، وينسحب نفس التحليل هنا
ولكن مع خلاف هام في الدرجة يعطى للتعارض الجمهوري - الملكي الوزن
الأساسي (٤) ، وذلك على ضوء التحليل التالي :

فأما التعارض الجمهوري - الملكي فان مؤتمر حرض قد قدم فرصة
مثالية لتبين أبعاده ، وقد أظهر البعض استخفافاً بمشكلة الخلاف حول

(١) مذكرة الشامي إلى هيئة الرقابة ولجنة السلام (٦٥/١٢/٦) وجواب الأيراني

(٦٥/١٢/٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

(٢) مذكرة الأيراني إلى لجنة السلام وهيئة الرقابة (٦٥/٢/١٥) ، في : المرجع

السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣) مذكرة الشامي إلى لجنة السلام وهيئة الرقابة (٦٥/١٢/٢٤) ، في : المرجع

السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٤) انظر رأياً موافقاً في :

Dawisha, Egypt in the Arab World, op. cit., p. 46.

Kerr, The Arab War, op. cit., p. 108.

Stephens, op. cit., p. 419.

Schmidt, The Civil War in Yemen, op. cit., p. 143.

ورأياً مخالفاً في :

شكل النظام الذي سيتم في إطاره الحكم الانتقالي (١) ، وفي الواقع ان اصرار الجمهوريين على الاحتفاظ بالشكل الجمهوري لنظام الحكم يعكس تمسكهم بشجرة نضال ديموي استمر سنوات طويلة على النحو الذي اوضحته هذه الدراسة ، وهو من ثم ليس مسألة شكلية وانما هو جوهر القضية ، خاصة وأن الامر الذي لا شك فيه أن الصيغة التي طرحها الملكيون كانت تدعو للشك العميق : « دولة تسمى الدولة اليمنية ويكون لها عاصمتها وتكون لها وزارتها ويكون لها مجلس شوراها ويعترف بها من كل أنحاء العالم حتى تترك فرصة للقوات الخارجية أن تخرج من اليمن وتترك فرصة لكل تدخل خارجي أن يحد وتترك فرصة للشعب اليمني أن يقرر مصيره ويختار اما النظام الجمهوري أو النظام الملكي » (٢) ، ويعني هذا ببساطة تصفية النظام الجمهوري سياسيا في الداخل والخارج وحرمانه من الدعم العسكري الخارجي ثم تركه تحت رحمة النوايا الحسنة لاعدائه الخارجيين . ومن الحقيقي ان اتفاقية جدة لا تمنع هذا صراحته بل ان مفهومها الصمى يؤيد وجهة نظر الملكيين ، ولكن القضية بالنسبة للجمهوريين لم تكن قضية اتفاقية جدة من عدمها ، وقد حاولوا تفسيرها بما يلائم مصلحتهم على أي حال ، لكنها كانت قضية الحفاظ على الجمهوريه التي كانت هدف تضالهم الوطني أعواما طويلة . وقد قيل ان الوفد الجمهوري المعتدل كان واقعا تحت ارهاب وتهديد حكومة صنعاء (٣) وهو قول عجيب ، فالمفروض ان هذا الوفد ممثل لحكومة صنعاء وليس لأعضائه بصفتهم الشخصية حتى ينمى عليهم خضوعهم لاوامر حكومتهم (٤) .

واذا انتقلنا للتعارض المصري - السعودي فسوف نجد خلافا في الدرجة عن محاولة أركويت ، فقد سبق أن رأينا تماثلا شبه تام بين الموقفين المصري والجمهوري في الفترة التي أعقبت اتفاق أركويت ، أما هنا فقد

- (١) بالذات من الصحفيين . انظر المؤتمر الصحفي للوفد الملكي (٦٥/١٢/٣) ، في : مؤتمر حرض - وثائق ومحاضر ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٨ .
(٢) مقرر الجلسة الرابعة لمؤتمر حرض ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .
(٣) المؤتمر الصحفي للسيد أحمد الشامي - جدة (١٩٦٦/١/٣) ، في : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٢٥٠ أو : المدينة ، ١٩٦٦/١/٤ ، نقلا عن : الوثائق العربية ، ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣ .
(٤) يسحب نفس الرأي على ما قيل عن مسئولية العمري الذي ذهب الى حرض يوم ٣٠ نوفمبر واجتمع بقيادات الوفد الجمهوري ودفعهم الى موقف متشدد . انظر : الأهرام ، ٦٥/١٢/١ .

Schmidt, Yemen : The Unknown War, op. cit., pp. 274-5.
Wenner, op. cit., p. 223.

اختلف الموقف بدرجة واضحة في تفاصيله بحيث ان التعارض المصري السعودي بدا أقل بكثير من مرحلة أركويت ان لم يكن قد اختفى لفترة فاولا كانت هناك اتفاقية جدة التي مثلت تنازلا عن اتفاق أركويت من زاوية الاشارة الى احتمال استبعاد النظام الجمهوري ولو نظريا ، وثانيا كان هناك الضغط على الجمهوريين في اتجاه الاعتدال ثم لاقناع الوفد الجمهوري بالاشتراك في المؤتمر على الرغم من تحفظاتهم السابق ببيانها على تكوين الوفد (١) ، وثالثا كان من الواضح ان لجنة الرقابة بما فيها الجانب المصري قد أيدت على الأقل في البداية الفهم الملكي للاتفاقية - ومن الحقيقي انه الفهم الأكثر اتساقا مع نصوص الاتفاقية - الخاص بالغاء النظامين في مرحلة الانتقال ، وقد كان هذا واضحا من البرقية المبررة التي ارسلها الايرياني الى كل من عبد الناصر وفيصل في ٢٨ نوفمبر وقال فيها بالنص :

« وقد اختلفنا في تفسير الاتفاقية التي فهمها كل جانب على حسب تعبيرة ، ونحن رجعنا الى لجنة الرقابة واجهتنا بالحقيقة الرهيبة وهي الغاء النظام الجمهوري القائم ثم اختيار طريق وسط للحكم لا جمهوري ولا أمامي ، (٢) وفي ٣ نوفمبر أكد الشامي نفس الأمر بقوله ان الوفد الملكي وجد هيئة الرقابة بعنصريها المصري والسعودي تفهم الاتفاقية كفهمها لها (٣) ، وان كان من الأمور ذات المغزى أن الممثلين المصريين في

- (١) المؤتمر الصحفي للوفد الجمهوري (٦٥/١٢/٣) ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .
(٢) نص برقية الوفد الجمهوري الموجهة الى الملك فيصل والرئيس عبد الناصر (٦٥/١١/٢٨) ، في : مؤتمر حرض ، وثائق ومحاضر ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .
(٣) أو : الفور ، مرجع سابق ص ١٧١ . وقد جاء في هذه البرقية الصيغة الدالة بالنسبة للسلوك المصري في مرحلة جدة « فاذا كانت الدولتان الشقيقتان قد اتفقتا على هذا الحل الذي أعلنته هيئة الرقابة فاننا مثلو الجمهوريين لحمل الدولتين المسئولية ، وتركنا قضية شعب اليمن في أيديهما لأنها أقوى على نزع السلاح الذي قدمناه للفريقين خلال ثلاث سنوات ، ومما أقدر منا على فرض الحل بالقوة دون ان يتعرض شعباها أو تعرض اليمن لمزيد من الخراب والدمار والدمار .. ان الجمهوريين متمسكون بنظام شرعي قائم معترف به من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وذلك هو أمل الشعب اليمني نتيجة تضحياته وتضحيات أبنائه وتضحيات دياره وذبح خيرة رجاله من مشايخ وعلماء وشباب .. ان الغاء نظام معترف به مقابل الغاء نظام غير معترف به مستوفى نتائجه حربا أهلية لا تنفي ولا تدر .. فالحق الله يا قادة العرب في شعب شقيق مسلم ظل ثلاثين عاما بلزج اليكم ويستضيف بكم » .

- (٢) مقرر الجلسة الثالثة لمؤتمر حرض (٦٥/١١/٣) ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

هيئة الرقابة قد أرسلوا الى الايراني رئيس الجلسة بعد القاء الشامي خطابه تحفظاً جاء فيه أنهم يوضحون عن أنفسهم أنه لم يحدث أن كان مفهومهم للاتفاق كالمفهوم الذي أشير اليه في خطاب الشامي وإنما مفهومهم أن يترك الأمر لليمنيين أنفسهم في المؤتمر ليقرروا بحرية تامة ما نصت عليه الاتفاقية (١) .

وفي ٥ ديسمبر رد عبد الناصر على برقية الايراني بقوله « انني لمطمئن كل الاطمئنان الى أنكم تقدررون المسؤولية الملقاة على عاتقكم ووائق كل الثقة من أنكم بتوفيق من الله ستصلون الى الاتفاق على طريقة الحكم التي يرتضيها الشعب اليمني الشقيق متمسكين باتفاقية جدة التي نصت على تمكين الارادة الحرة للشعب اليمني من تقرير مصيره » (٢) . وقد يبدو أن الرسالة لا تقول شيئاً ولكنها في الواقع كانت أبرع مخرج ممكن من الازمة التي كانت الدبلوماسية المصرية تجد نفسها فيها في هذا الموقف . فالرسالة من جانب لا تنحاز للتفسير الجمهوري بما يخالف اتفاقية جدة ولكنها في نفس الوقت لا تلزمه بالتفسير الأكثر اتساقاً مع الاتفاقية . وفي الواقع أن هذا ما تبلورت السياسة المصرية اليه طيلة الازمة التي واجهها مؤتمر حرض (٣) حتى نهاية المرحلة الحالية للدراسة ، فعل الرغم من كل المرونة السابق بيانها في السياسة المصرية فانها لم تكن لتستطيع التخلي عن القضية الجمهورية خاصة في أقصى صورها اعتدالا على الأقل بحكم عمق الالتزام المصري بحماية الثورة اليمنية وبحكم أن التعارض مع الجمهوريين كان ليضعها في مأزق غريب ، فها هي القوة التي أتت لحماية النظام الجمهوري تفرض على قياداته الغاءه ، ناهيك عن المتاعب التي يمكن أن تتعرض لها القوات المصرية في اليمن الجمهورية بسبب مثل هذا السلوك ، ويشير التتبع السابق للسلوك المصري الى صحة الآراء القائلة بأن القيادة المصرية لم تكن تدرك عمق التناقض اليمني وهي تفاوض من أجل التسوية (٣) ، ولذلك فعندما ظهر مدى هذا العمق في مفاوضات حرض لم يكن أمام القيادة المصرية سوى عدم التخلي عن الجمهوريين .

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) رسالة عبد الناصر رداً على برقيات أعضاء مؤتمر حرض باليمن (٦٥/١٢/٥) ،

في مجموعة الخطب والتصريحات والبيانات ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

(٣) راجع : اليمن الجديدة ، ١٦٤ ، ص ٤ ، الثورة ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

(٤) راجع : Dawisha, op. cit., P. 46.

وهكذا فعلى الرغم من كل المرونة المصرية المحكنة فقد برز التناقض مع الجانب السعودي مرة أخرى بعد أن ظهر مدى عمق التعارض الجمهوري - الملكي ، ولعل مؤتمر حرض كان أبرز مناسبة ظهر فيها أن الارادة اليمنية الجمهورية فاعل مستقل في مسألة ذات أهمية جوهرية .

ويوضح التحليل السابق مدى تحامل الآراء التي نسبت احقاق حرض الى تشدد الموقف المصري واملأ هذا التشدد على الجمهوريين (١) بما في ذلك تلك الآراء القائلة بأن ذهاب عبد الناصر الى جدة كان مناورة سياسية بارعة . يكسب فيها فترة لالتقاط الأنفاس بترتيب وقف لإطلاق النار يساعده على الاعداد لاتباع استراتيجية جديدة فضلاً عن تدبير موارد جديدة للدعم الخارجي (٢) ، وإذا كانت المؤشرات السابقة المتعلقة بالسلوك المصري في التوصل الى اتفاقية جدة وفي أعقابها غير كافية للدلالة على صدق النية المصرية في التوصل الى تسوية فليس هناك مفر من الاحالة الى المسحح السابق برمته لتبين مدى قوة العوامل الضاغطة على القيادة المصرية للمسير في طريق التسوية .

ويبدو أن الملك فيصل قد اعتبر الموقف المصري السابق على النحو الذي تطور اليه نكوصاً عن الالتزام المصري بجدة (٣) ، ويفسر هذا أن الجهود المصرية الدبلوماسية مع السعودية لانقاذ المؤتمر بعد جلسته الرابعة (في ٥ ديسمبر) لم تسفر عن أية نتيجة ، ووفقاً لهيكل فان الملك فيصل رفض يوم ٦ ديسمبر عرضاً من القاهرة بأن يطير منها على الفور وفد خاص يقابله بغية توضيح الأمور وللمساعدة المجتمعين في حرض وكان رد فيصل رسمياً « لا أستطيع الآن استقبال وفد فانا ذاهب بعد غد الى طهران وأحتاج يوماً للراحة قبل السفر » (٤) وعلى أية حال فانه من الثابت أن مؤتمر حرض قد أخفق تماماً بينما كان فيصل في طهران

(١) انظر Stanko, Guldiescu, Yemen : The War and the Haradhi Conference, in : The Review of Politics (Notre Dam), 1966, PP. 324-9 Schmidt, op. cit., P. 244.

(٢) راجع ما نسفيلد وكر . وقد كان كرم مجرد عارض للرأي وانتهى الى تحليل لا يؤيده : Mansfield, op. cit., P. 155. Kerr, op. cit., PP. 108-9.

(٣) Stephens, op. cit., PP. 419-20.

(٤) محمد حسين هيكل ، هل وصلنا الى نقطة اللا عودة مع فيصل ، في : الأهرام ، ٦٧/٢/١٠ . وراجع في الاتصالات المصرية - السعودية لانقاذ المؤتمر « الأهرام في هذه الفترة » .

وعلى ضوء التحليل السابق لاختفاق مؤتمر حرض ومعه اتفاقية جدة يمكن تقديم الملاحظات التالية على بعض الآراء التي تعرضت لهذا الموضوع .

أولاً - فيما يتعلق بالآراء التي تنسب لاختفاق إلى غموض اتفاقية جدة (١) فإنه من الحقيقي أن الاتفاقية قد تضمنت تعبيراً يسهل تفسيره وفقاً لاهواء كل جانب وهو طريقة الحكم (م ٣ - ١) ، وتكفى متابعة الجدل الجمهوري - الملكي حول هذا التعبير في جلسات مؤتمر حرض وغيرها لتبين أن هذا التعبير كان النافذة التي أطلت منها كافة أبعاد التعارض الجمهوري - الملكي ، ويرى الباحث أنه من البديهي أن تعبير طريقة الحكم كان ثمرة مفهومه لمفاوضات جدة ومن المستحيل طبعاً أن نتصور أن واضع الاتفاقية لم تخطر ببالهم عبارات مثل نظام الحكم أو شكل نظام الحكم . الخ ، والواقع أنه لولا استخدام تعبير طريقة الحكم لما جلس الجمهوريون والملكيون أصلاً ، فلو كانت الاتفاقية قد حسمت موضوع نظام الحكم لاستحال اقناع الجمهوريين بالمشاركة في جهود تنفيذها . ومن ثم فإن هذا الغموض قد ساعد على العكس إلى السير ولو مرحلة في طريق التنفيذ .

ثانياً - هناك من الآراء ما ينسب لاختفاق اتفاقية جدة إلى عدم تمثيل الأطراف اليمنية في مباحثات جدة ومن ثم فقد جاءت الاتفاقية غير معبرة عن الواقع اليمني مما أدى بها إلى المصير الذي انتهت إليه (٢) . وقد

(١) انظر في بعض جوانب هذا الغموض : الحبيشي " مرجع " ص ١٤ - ١٥ .
(٢) كان محمد نعمان هو أوضح من غير عن وجهة النظر هذه وقد قال إن « اقتران انفجار البركان اليمني بتشابك العلاقات السعودية - المصرية جعل الكثيرين يرون المخرج الحقيقي في لوفاق بين القاهرة والرياض » ، وقال إن هذه النظرة مبسطة وعقيمة ، ودلل على ذلك بمصير اتفاقية جدة « فقد اتفقت القاهرة والرياض وجاء مراقبو الدولتين يلحون على الأطراف اليمنية أن تنفذ اتفاقية جدة .. ولكن المندوبين اليمنيين إلى مؤتمر حرض لم يستطيعوا أن يفقهوا الاتفاقية ، لقد كتبت بلغة غير يمنية لأن القاموس اليمني لم يكن عند واضع الاتفاقية .. كان أمام واضع الاتفاقية قاموس الخلافات المصرية السعودية في اليمن وبسهولة استطاعوا أن يضموا الاتفاقية إلا أنه فاتهم أن التنفيذ سيوكل لغيرهم وهؤلاء لا يستطيعون أن يقرأوا غير لغتهم » . انظر : محمد نعمان ، الأطراف المعنية في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ - ١١ . انظر آراء مؤيدة لرايه :

Amos Perlmutter, Sources of Instability in the Middle East : Two Decades of Nationalism and Revolution, in : Orbis, Vol XII, Fall 1968, No. 3 p. 734
Guldescu op. cit., p. 324. Kerr, op. cit., p. 108.

وبعض النظر عما قد يعنيه هذا من عدم اهتمام كبير بمصير المؤتمر فقد كانت رحلة طهران بحق بداية مرحلة جديدة برمتها .

وربما يشير الموقف السابق لفصل إلى جدارة وجهة النظر القائلة بأنه نظر إلى ذهاب عبد الناصر إلى جدة كاعتراف بالهزيمة وطلب لمخرج مشرف بالانسحاب . وبداية فإن أحد الاحتمالات الواردة دائماً في ادراك المبادرات الدبلوماسية التي يقوم بها أحد أطراف أي صراع أن ينظر إليها كاعتراف بالخطأ أو الهزيمة ، وفي حياتنا هذه فإن ثمة مؤشرات قوية بوجود وجهة النظر هذه لدى فيصل ، ففي حديث أدلى به فيصل بعد الاتفاقية بأيام كان واضحاً أنه يشعر بقوة ، وقد حرص على التلميح إلى أن اتفاقية جدة كانت انتصاراً لوجهة نظره التي نادى بها منذ الأيام الأولى لثورة اليمن ، وتحدث عن ضالة المساعدة التي قدمها للبدر في مقابل المساعدة التي تلقاها الجمهوريون (١) ، وقد أشار عبد الناصر فيما بعد إلى هذه المسألة ، وذكر أن السعوديين قد فسروا ذهابه إلى جدة بتذمر الشعب المصري والمشكلات الاقتصادية ، وأنه ذاهب من ثم لسحب قواته فحسب . وقال أنه كان يستطيع أن يقرر هذا بمفرده في القاهرة (٢) .

(١) حديث الملك فيصل عن اتفاقية جدة - (٦٥/٩/١) ، مرجع سابق ، ص ٨٧ - ٨٩ . ووفقاً لهيكل فإن إحدى صحف جدة نشرت بعد أيام من زيارة عبد الناصر أن الرئيس المصري حين نزل من الطائرة أسرع نحو جلالة فيصل المصطفى وقال له : يا جلالة الملك الحقني إن الجيش ثائر ضدي ، وقال له جلالة فيصل المصطفى بسماحته الكريمة : اطمن ونحن عرب وأخوة وسنساعدكم إن شاء الله . محمد حسنين هيكل ، طريق الملك الأمراء ، ٦٧/٢/٣ .

ولمة تأييد لهذه الرواية في :
Guldescu, op. cit., P. 323.
وقد نقل وجهه أبو ذكري عن د. رشاد فرعون قولاً أثناء مؤتمر حرض يؤيد وجود هذه النظرة لدى القيادة السعودية : « أنتم شعب مسالم (أي الشعب المصري) موارد محدودة . وهذه الحرب لم تجرؤ عليها جيوش الدول الكبرى ، وستعاون معاً من أجل سحب القوات العربية من اليمن (وجهه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٤١) وقد شاركت مصادر عربية في هذا الإدراك لمبادرة عبد الناصر بالذهاب إلى جدة . انظر :

Sheean, op. cit., P. 311.
Schmidt, op. cit., P. 236.

(٢) انظر خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٣/٢٢) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٣٧ . انظر أيضاً في وجهة النظر المصرية : هيكل ، هل وصلنا إلى نقطة اللاعودة مع فيصل ، مرجع سابق .

سبق للباحث أن أشار صراحة إلى اتفاقية جدة كعمل يشكل تدخلا واضحا من الجانبين المصري والسعودي في أخص الشئون الداخلية اليمنية . لكن هذا التقييم للاتفاقية في حد ذاتها شيء واعتبار هذا التدخل مسئولا عن اخفاقها شيء آخر . ولكي نناقش مدى مسئولية هذا التدخل عن الاخفاق فالتنا يجب أن نسلم بداهة بأنه لا حل سياسي لصراع دون تمثيل لمصالح كافة أطرافه بالطبع وأولها الأطراف المحلية ، غير أنه لا يجب الاندفاع في تطبيق هذه البديهة على اتفاقية جدة والوصول من ذلك إلى حكم يؤيد الآراء السابقة ، والواقع أن الطرفين المصري والسعودي لم يلجأ كما هو واضح من تتبع محاولتي أركويت وجدة إلى هذا التدخل المباشر الذي تمثلته اتفاقية جدة إلا بعد أن أخفق الطرفان في إحراز أي تقدم في طريق الحل السياسي في أعقاب اتفاقية أركويت الذي عقد بين أطراف يمنية نتيجة لوساطة مصرية - سعودية ، ومن ثم فقد لجأ الطرفان المصري والسعودي إلى هذا التدخل المباشر الذي مثلته اتفاقية جدة والذي لا تخفى منه تلك المشاورات السريعة التي عقدتها القيادة المصرية بالجانب الجمهوري من ناحية ومعرفة القيادة السعودية بآراء الجانب الملكي من ناحية أخرى (١) . وفي الواقع أنه لولا هذا التدخل لاستحال التوصل إلى الاتفاقية أصلا ، ومن ثم فإن عدم تمثيل اليمنيين في مباحثات جدة ليس سبب الاخفاق على أية حال ، وقد عقد مؤتمر حرض في أعقاب جدة بينما لم يعتقد أي مؤتمر في أعقاب أركويت ، ويلاحظ من ناحية أخرى أن كلا الطرفين المصري والسعودي لم يحاول أن يجعل الطرف المحل الذي يناصره يتخل عن جوهر مطالبه عندما اتضح مدى التعارض الجمهوري - الملكي .

ثالثا - هناك ما ينسب الاخفاق لأطراف خارجية غير اقليمية وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أما الولايات المتحدة فلان الوحدة بين العرب وتدعيمها تمثل عقبة واضحة في طريق الاستفزازات الامبريالية ، ولأن مصلحة الدول الامبريالية عموما « أن ينشغل الجيش المصري لأطول وقت ممكن ، لأن هذا قد أطلق يدهم بدرجة أكبر في مناوراتهم الرجعية في أجزاء مختلفة من العالم العربي » (٢) وإذا ما تذكرنا

(٢) قال فيصل أنه كان يعلم ما يريد البعثيون فضلا عن المشاورات التي دارت في مؤتمر العائف . انظر : حديث فيصل عن اتفاقية جدة - (٦٥/٩/١) ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

(١) راجع : F. Seifui-Mul kov Yemen : Between War and Peace, in : New Times, No. 36, September 8, 1965, p. 12. E. Primakov, Tents at Harad, in : Ibid., No. 12, March 23, 1966, p. 27.

ما سبقت الإشارة إليه من احتمالات قوية لوجود سياسة استنزافية أمريكية للقوات المصرية في اليمن في هذه المرحلة وما سبق ذكره عن دور المرتزقة في صفوف الملكيين في هذه المرحلة أيضا فقد يسهل الاتفاق مع الرأي القائل بوجود دور لهؤلاء المرتزقة يتسق مع مخطط استنزاف القوات المصرية في اليمن أساسه اقناع الملكيين بإمكانية النصر العسكري ودفعهم إلى اتخاذ مواقف متشددة (١) غير أنه يصعب الاتفاق مع محاولة تفسير الاخفاق مباشرة وأساسا بهذا الدور (٢) ، فضلا عن أنه بدون هذه السياسة الأمريكية وهؤلاء المرتزقة كانت التعقيدات المحلية والاقليمية التي اكتنفت عملية صنع السلام في اليمن كافية للاخفاق .

وأما الاتحاد السوفيتي فينسب له البعض مسئولية الاخفاق حيث عرضت القيادة السوفيتية على عبد الناصر في الرحلة التي قام بها إلى الاتحاد السوفيتي بعد عقد اتفاقية جدة مباشرة أن تتعهد بتقديم العون المالي لأن مزيج من الالتزامات العسكرية في اليمن مما دفعه إلى اتخاذ موقف متشدد فيما بعد (٣) ، ولا شك أن هذا الرأي يجد سنداً له فيما أعلنه عبد الناصر بعد الزيارة من أنها « أسفرت ... عن تفاهم يوفر على الشعب المصري ما لا يقل عن مائتي مليون جنيه » (٤) ، ولكن هذا الرأي في الواقع يبدو غير مقبول لاعتبارين أولهما القلق السوفيتي المتزايد بشأن استمرار استنزاف الجهد المصري في اليمن (٥) ، غير أن أهمها دون شك هو قوة الضغوط التي تناولها المبحث الأول والتي دفعت القيادة انصرية إلى التسوية بحيث أن « مائتي مليون جنيه » لا يمكن أن تكون مغرية بالاستمرار في قتال دون نهاية . ببساطة فإنه لم يكن هناك تشدد مصري أصلا حتى يفسر بدعم سوفيتي أو غير سوفيتي .

(١) وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٢) بمعنى توقف مؤتمر حرض عن إحراز أي تقدم بمجرد مجيء أحد المرتزقة الأمريكيين إلى مقره . انظر : المرجع السابق ، ص ١٤١ . مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) Guldescu, op. cit., P. 325. Little, Modern, Egypt, op. cit., PP. 205-6.

(٤) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٥)

مرجع سابق ، ص ٤٦٦ .

(٥) انظر الجزء الخاص بالسياسة السوفيتية في المبحث التالي .

الأيام الأخيرة في عام ١٩٦٥ وأخذت تتبلور مع بداية عام ٦٦ ، ويلاحظ أن وزن المحددات المحلية وتلك التابعة من البيئة اليمنية ذاتها قد تراجع إلى الخلف في هذه المرحلة لحساب بعض المتغيرات الإقليمية والدولية الأخرى .

١ - الضغوط الداخلية :

يتناول البحث هنا التأثير المحتمل للضغوط الداخلية على التدخل المصري في هذه المرحلة من خلال نفس الموضوعات التي سبق بحثها في الفصولين السابقين .

(١) **الرأي العام :** تنسحب على دراسة الرأي العام في هذه المرحلة نفس الفروض الواردة في الفصل السابق وكذلك نفس الملاحظة الخاصة بصعوبة هذه الدراسة ، بل إنه ليس هناك في المصادر المحدودة التي تعرضت للموضوع ما يشير إلى أي تغير في اتجاهات الرأي العام عن تلك التي سبق الحديث عنها في ذلك الفصل .

وقد سبق أن انتهينا إلى ترجيح وجود قلق في بعض أوساط الرأي العام من استمرار القتال في اليمن وعلى الأقل فإن القيادة السياسية كانت تدرك وجود مثل هذا القلق ، ولذلك فالمفروض أن تكون جهود الحل السياسي كما بلغت ذروتها في مبادرة عبد الناصر بالذهاب إلى جدة قد وجدت صدى إيجابيا لدى هذه الأوساط ، وليست لدينا أية معلومات عن الطريقة التي استقبل بها الرأي العام اخفاق جهود الحل السياسي ابتداء من ديسمبر ٦٥ ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الاخفاق قد تراكب مع قرارات رفع أسعار بعض السلع في ظل وزارة زكريا محيي الدين التي شكلت في سبتمبر ٦٥ ، وقد أشار هيكل في إحدى مقالاته إلى أن أحد ردود فعل هذه القرارات كان كلاما كثيرا تحدث عن تكاليف السياسة الخارجية التي تحمل الشعب المصري باكثر مما يطيق ، وينعني على السياسة المصرية موففها من حركات التحرير في العالم العربي وأفريقيا ، ويشير إلى تكاليف اليمن بصفة خاصة (١) . ويبدو أن هذا الموضوع كان يشغل القيادة المصرية ، وقد تناول عامر في مايو ٦٦ الحملات الإذاعية « الاستعمارية » التي تتحدث عن التكاليف الاقتصادية

(١) محمد حسين هيكل ، ليس بالتهويل ولا بالتهوين ، في : الأمرام ،

الفصل الثالث (انتهاء التدخل)

أظهر الفصل السابق مدى جدية القيادة المصرية في الاتجاه إلى التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ، ولكنه أظهر من ناحية أخرى مدى التعقيد الذي اكتنف عملية صنع السلام وحكم عليها بالاخفاق ، ومع الترقف الذي أصاب مؤتمر حرض بدأت ملامح مرحلة جديدة في البروز تميزت بالاستقطاب الحاد محليا وإقليميا ودوليا ، واستجابة للمتغيرات الجديدة في هذه المرحلة عدلت القيادة المصرية من سلوكها على نحو جذري ، وبدأت ترتب نفسها لمواجهة طويلة ، غير أن هذا الاستقطاب الحاد قد أفضى في أحد أبعاده إلى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وكانت هزيمة مصر عسكرياً في هذه الحرب متغيراً جديداً لا يمكن تجاهله بالنسبة للتدخل المصري في اليمن حكم عليه بالنهاية .

ويتناول هذا الفصل هذه المرحلة الأخيرة للتدخل المصري في اليمن بنفس المنهج المتبع في الفصلين السابقين .

البحث الأول محددات السلوك المصري

يتناول هذا البحث على النحو المتبع فيما سبق المحددات المحلية والإقليمية والدولية لسلوك المصري في هذه المرحلة ، وهي مجموعة من المحددات بدأت تشكل ملامح المرحلة الأخيرة للتدخل المصري ابتداء من

لحرب اليمن ، ويظهر اهتمامه بالرد على هذه الحملات وتقنيدها ما ذهبت إليه من الربط بين اختفاء بعض السلع في القاهرة وبين حرب اليمن قلق القيادة على أقل الفروض من تأثر الرأي العام بهذه الحملات ان لم يكن تأثره بها بالفعل (١) .

كذلك اظهرت المناقشات التي دارت في مؤتمر المبعوثين في الاسكندرية في يوليو - أغسطس ٦٦ اهتماما واسعا بكافة الأبعاد المتعلقة بالتدخل المصري في اليمن ، وعقب محاضرة القاها كمال رفعت في الجلسة الثالثة للمؤتمر تضمنت تناولا لموضوع اليمن (٢) دارت مناقشات واسعة احتل موضوع اليمن فيها المكان الرئيسي ، وكانت أول « مجموعة » أسئلة اجاب عليها كمال رفعت تتعلق باعباء اليمن الاقتصادية ، وسئل ايضا عن حقيقة سيطرة الملكيين على بعض المناطق والسبب في عدم القضاء على القواعد الموجودة في السعودية والاحتمالات التي يتضمنها قيام حرب مع اسرائيل أثناء وجود القوات المصرية في اليمن (٣) ، ومن الواضح أولا وجود اهتمام كبير بموضوع اليمن ، وأن الاتجاه العام لهذا الاهتمام يغلب عليه طابع التحفظ وان كان الرأي المؤيد قد وجد أيضا كما يتضح من السؤال الموجه عن عدم القضاء على قواعد الملكيين في السعودية ، وكما اتضح أيضا في مناقشات عبد الناصر الطويلة مع المبعوثين على مدى يومين وان كان الاهتمام بموضوع اليمن قد تضاءل الى حد كبير ، اذ لم يثر الموضوع سوى مبعوث واحد ربما بسبب تركيز المناقشات على حلول المشكلات التي تواجه المبعوثين ، وقد قيم هذا المبعوث وجودنا في اليمن بأنه « يفتح الجبهة واسعة ومثيرة أمام الاستعمار لبيسدد جهوده » وقال انه ضد كل الشائعات (يقصد الآراء) التي تنادي باخراجنا من اليمن لأن في ذلك عزلا لمصر وتحقيقا لهدف رئيسي من أهداف الاستعمار (٤) . وفيما بعد تضمنت قرارات المؤتمر وجهة نظر ايجابية

(١) انظر خطاب عامر في نادي ضباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) .

في : الأهرام ، ٦٦/٥/٢٦ ، ص ٨ .

(٢) وهي المحاضرة التي رجعت اليها هذه الدراسة بعنوان طبيعة المرحلة الحاضرة وواجباتنا حيالها . انظر الجزء الخاص باليمن ، ص ٣٠ - ٣٤ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٨/٢ ، ص ٧ .

(٤) انظر : حديث عبد الناصر في مؤتمر المبعوثين بالاسكندرية في يومى

٦٦/٨/٧ ، والمحاضرات التي القيت في المؤتمر في الفترة من ٦٦/٧/٢٩ - ٨/١٠/١٩٦٦ ، وزارة الارشاد القومي : مصلحة الاستعلامات ، ص ٦٤ .

للمغاية عن دور مصر في اليمن بكل ابعاده (١) ، وبالطبع فانه لا يمكن الادعاء بأن المبعوثين المصريين في الخارج يمثلون الرأي العام المصري ولكنهم يمثلون قطاعا من المثقفين المصريين ومن الواضح من خلال الشواهد المتاحة ان الاتجاهات الموجودة داخلهم لا تختلف عما سبق ذكره في الفصل السابق بصفة أساسية .

وربما يمكن القول دون مخاطرة كثيرة على ضوء الشواهد المحدودة السابقة بأن هذه المرحلة لم تشهد تغيرا أساسيا عن المرحلة السابقة في اتجاهات الرأي العام بالنسبة للتدخل المصري في اليمن ، غير انه لابد من الإشارة الى ملاحظتين بعد ذلك ، الأولى أنه اعتبارا من مايو ١٩٦٦ واتساقا مع طابع الاستقطاب العام السائد في هذه المرحلة ساد مصر مناخ يغلب من جديد الشرعية الثورية بعد الخطوات الواضحة التي كان النظام السياسي قد قطعها في طريق الشرعية القانونية اعتبارا من مارس ١٩٦٤ وكان هذا بمناسبة أحداث كمشيش الشهيرة ، وهكذا عاد من جديد مناخ شبيه بالمناخ السائد في السنوات الأولى للثورة في علاقاتها بخصومها السياسيين ، ويهمننا من هذه الملاحظة أنه في ظل هذا المناخ يقل ان لم يختلف الدور المتصور للرأي العام المخالف أو المعادي في مناخ أكثر توفيقية ، أما الملاحظة الثانية فهي أنه في أعقاب هزيمة يونيو ٦٧ وبعد أن أفاق الشعب المصري من صدمتها حدثت موجة من النقد الحاد للنظام يمكن القول دون الافتقار الى نوع من الأساس التجريبي (٢) انها امتدت لأول مرة الى شرائح اجتماعية وسياسية كانت تدخل ضمن قاعدة القوة الداخلية للنظام ، وفي ظل هذا المناخ من السهل أن نتوقع عدم تقبل الرأي العام على ضوء كافة الملاحظات التي أحاطت بهزيمة يونيو والنتائج التي ترتبت عليها لاستمرار التدخل في اليمن ، وبقدر ما يبدو هذا الاستنتاج مؤكدا فانه من المستحيل أن نعزل علميا تأثير هذا الرأي على القيادة السياسية بالنظر الى أن الأبعاد المادية للهزيمة كانت هي التي دفعتها دون شك الى انتهاء التدخل في اليمن .

(ب) التكاليف الاقتصادية : تنطبق بالنسبة لهذه المرحلة نفس

(١) انظر قرارات وتوصيات مؤتمر المبعوثين ، في : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) لا شك أن الجيل الذي عاصر هذه المرحلة لابد وأن يسلم بذلك استنادا الى الملاحظة الشخصية على الأقل .

الفروض التي سبق بحثها في الفصلين السابقين ، كذلك فائنا سوف نتبع في محاولة تقدير التكاليف الاقتصادية طريقة مماثلة لتلك المتبعة في الفصل السابق .

ويبين الجدول التالي تطور الاتفاق على الدفاع والأمن والعدالة من العام المالي ٦٣/٦٢ الى ٦٧/٦٦ (١) .

جدول رقم (٨)

تطور الاتفاق على الدفاع والأمن والعدالة من ٦٣/٦٢ الى ٦٧/٦٦

السنة	الاتفاق المقدر في الميزانية بملايين الجنيهات
٦٣/٦٢	١٣٨٢
٦٤/٦٣	١٥٦٥
٦٥/٦٤	١٧٢١
٦٦/٦٥	(٢)
٦٧/٦٦	٢١٥٧

وقد سبق تحايل مدى دلالة الزيادة في الأرقام الخاصة بالدفاع والأمن والعدالة بالنسبة للزيادة في الاتفاق العسكري وكذلك مدى دلالة الزيادة في الاتفاق العسكري بالنسبة للزيادة في الاتفاق على التدخل في اليمن بالذات ، وانتهى التحليل الى اعتبار الزيادة التي تشير

(١) الأرقام الواردة بهذا الجدول حتى عام ٦٥/٦٦ مصدرها جدول رقم (٥) وقد أوردنا هنا لاعتناء صورة كاملة عن تطور الاتفاق العسكري في فترة التدخل المصري ، اما الرقم الخاص بعام ٦٧/٦٦ . فمصدره البيان المالي للحكومة عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ٦٧/٦٦ ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الثالث ، المجلد الثاني « مضبطة الجلسة السادسة والعشرين (٦٦/٥/٩) » . من ١٩٧٩ . ولا يشمل الجدول الأرقام الخاصة بعام ٦٨/٦٧ لأن المتغير السائد هنا كان هزيمة يونيو كما سيأتي فيما بعد .

(٢) سبقت الإشارة الى أن الرقم المتاح هنا هو الخاص بالقوات المسلحة فقط وقدره ١٤٢٤ مليون جنيه ، ما سبقت الإشارة الى أن عبد الناصر قد ذكر رقما مغايرا هو ٢٢٠ مليون جنيه لنفس السنة .

اليها الأرقام الواردة في الجدول السابق تمثل الحد الأدنى المتصور للاتفاق على التدخل في اليمن .

وبالنسبة للزيادة المقدرة في العام المالي ٦٧/٦٦ فانه يلاحظ انها تمثل زيادة في الاتفاق العسكري المقدر من منتصف ٦٥ الى منتصف ٦٧ قدرها ٤٣٦ مليون جنيه بمعدل سنوي ٢١٨٨ مليون جنيه ، وذلك في مقابل معدل زيادة قدره ١١٣٣ مليون جنيه في الفترة من منتصف ٦٢ - منتصف ٦٥ (٢) ، وإذا صححنا هذه الأرقام وفقا للنسبة السابقة استخدمها في الفصل السابق (٣) فان الزيادة تصبح في الفترة من منتصف ٦٥ - منتصف ٦٧ حوالي ٥٨١ مليون جنيه تقريبا بمعدل سنوي ٢٩ مليون جنيه تقريبا مقابل ٤٥٢ مليون جنيه في الفترة من منتصف ٦٢ - منتصف ٦٥ بمعدل سنوي ١٥ مليون جنيه تقريبا .

ومن ناحية أخرى فقد كان الرقم المعلن رسميا الذي يخص القوات المسلحة من ميزانية ٦٧/٦٦ هو ١٧١٤ مليون جنيه (٤) مقابل ١٤٢٤ في العام السابق عليه ويعني هذا زيادة في الاتفاق في عام واحد قدرها ٢٩ مليون جنيه تقفز باستخدام النسبة السابقة الى حوالي ٣٩ مليون جنيه ويعني هذا أن الزيادة المقدرة في عام ٦٧/٦٦ وحده كانت تماثل تقريبا الزيادة في السنوات الثلاثة الأولى مجتمعة للتدخل في اليمن .

وبالإضافة الى هذا فقد ذكر عامر ما يفيد ثبات معدل الاتفاق على اليمن بالعملية الصعبة فقد أشار في سبتمبر ٦٦ الى أن الاتفاق السنوي على اليمن بالعملية الأجنبية هو ٢٥٥ مليون جنيه (٥) وكان قد ذكر في فبراير ٦٥ أن متوسط الاتفاق السنوي هو ٣ مليون جنيه استرليني سنوياً ويمكن أن تستخدم نفس الترشيد السابق لأرقام عامر بالتقدير الذي يصل بهذا الاتفاق الى ١٠ مليون جنيه استرليني سنوياً .

(٣) على أساس أن الزيادة في الاتفاق وفقا لتقديرات الميزانية في هذه السنوات الثلاثة هي ٣٣٩ مليون جنيه .

(٣) نسبة ٣ : ٤

(٤) البيان المالي لمشروع ميزانية الدولة ٦٧/٦٦ ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

(٥) خطاب عامر في مضابط القوات البحرية (٦٦/٩/٢٦) ، في : الأهرام ٢٧/٩/٦٦ ص ٧ .

وتعني الأرقام السابقة في الواقع أن معدل الزيادة السنوي في الاتفاق على اليمن لم يكن ثابتاً في مرحلة الدراسة الحالية وإنما تضاعف بالمقارنة مع المرحلة السابقة عليها (٢١٨٨ في مقابل ١١٣٣ مليون جنيه سنوياً أو ٢٩١ في مقابل ١٥ مليون سنوياً) وهكذا فإنه بغض النظر عن مدى الدقة في كافة الأرقام الواردة في التحليل السابق فإنه من الواضح أن الأثر الضاغط للاتفاق على اليمن قد ازداد في هذه المرحلة خاصة أنه ليس ثمة شك تقريباً في أن الصعوبات الاقتصادية في هذه المرحلة قد تزايدت أيضاً (١) ومع ذلك يلاحظ أن النخبة الحاكمة في ذلك الوقت قد حرصت في اتساق كامل أن تبرز أن التدخل في اليمن ليس سبب هذه الصعوبات (٢) وكذلك سهولة تحمل الاتفاق على اليمن (٣) . ولابد أن ينظر إلى هذا الخط العام باعتباره سعياً لتهيئة الرأي العام لقرار البقاء في اليمن إلى أجل غير مسمى من ناحية ، وباعتباره من ناحية أخرى انعكاساً لتنفيذ استراتيجية النفس الطويل التي خففت الاتفاق بالفعل كما ستري فيما بعد وهكذا فإنه لا مفر من التسليم بزيادة الأثر الضاغط للتكاليف الاقتصادية في بداية هذه المرحلة .

(١) راجع في الاعتراف الرسمي بهذه الصعوبات : خطاب زكريا محيي الدين رئيس الوزراء في مؤتمر الانتاج (٦٥/١٠/١٧) ، مرجع سابق . خطاب عبد الناصر بمناسبة الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٣/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ - ٥٢٤ . خطاب عبد الناصر في عيد العمال بالحلقة الكبرى ، (٦٦/٥/١) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٤٦ - ٥٤٩ . وانظر أيضاً : محمد حسنين هيكل ، مناقشة مفتوحة - ٧ - السببي في التجربة المصرية وتغير الفجر الذي لم نسمعه ، في : الأهرام ، ٦٦/٢/١١ . محمد حسنين هيكل ، ماذا حدث بين الصيف الخطر الماضي والصيف المثير القادم ، في : الأهرام ، ٦٦/٤/٢٢ .

(٢) أكد زكريا محيي الدين رئيس الوزراء في بيان له أمام مجلس الأمة في مارس ٦٦ أن الالتزامات المصرية في اليمن لا تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد المصري وأن تسوية المسألة اليمنية من ثم لن تخلف كثيراً من أعباء التنمية . انظر : بيان زكريا محيي الدين أمام مجلس الأمة (٦٦/٣/٥) ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة ، ص ١٣٠٥ . وأكد عامر نفس المعنى تقريباً في مايو ٦٦ . انظر : خطابه في نادي ضباط القوات المسلحة بالعريش ، مرجع سابق ، وكذلك أكد كمال رفعت في مناقشاته مع المبعوثين في أغسطس ٦٦ ، انظر : الأهرام ، ٦٦/٨/٢ ، ص ٧ .

(٣) نصريجات كمال رفعت في ندوة أقيمت في صنعاء (٦٦/٥/٣٠) ، في : الأهرام ، ٦٦/٥/٣١ ، ص ٦ . خطاب عامر في ضباط القوات البحرية (٦٦/٩/٢٦) ، مرجع سابق .

وقد سبقت الإشارة في المرحلة الأولى إلى أن التصعيد العسكري قد مثل في ذلك الوقت المخرج أمام القيادة المصرية من استمرار التكاليف الاقتصادية للتدخل في اليمن ، وفي إطار التجرد العسكري في المرحلة الثانية كان المخرج هو الاتجاه إلى الحل السياسي ، والآن وقد أخفق كلا الطريقتين فإنه لم يعد ثمة مفر من البقاء في اليمن ومن هنا فإن أثر التكاليف الاقتصادية قد عمل بوضوح في اتجاه ترشيد الاتفاق في اليمن طالما أن استمراره أضحى محتملاً ، وانعكس هذا بوضوح في السلوك العسكري المصري فيما أصبح يعرف باستراتيجية النفس الطويل .

(ج) الضغوط المؤسسية : تميزت هذه المرحلة كما سبقت الإشارة بحالة من الاستقطاب الحاد في العلاقة بين النظام وخصومه في الداخل والخارج ، وقد أضعفت هذه الحالة بصفة عامة من الضغوط المؤسسية التي يمكن أن تمارس في موضوع كموضوع اليمن ، ففي المواجهة التي تمت بين النظام وخصومه الداخليين والخارجيين تكاثفت مؤسسات النظام خلف القيادة السياسية ذات الدور السائد أصلاً ، فضلاً عن أن طبيعة هذه المواجهة وأهمية البعد الخارجي فيها قد جعلت هذه القيادة تغلب الاعتبارات الإقليمية والدولية على الاعتبارات المحلية بما فيها الضغوط المؤسسية .

وليس هناك في هذه المرحلة في كل المصادر التي استندت إليها الدراسة ما يمس الاتساق الكامل في الحركة بين القيادة السياسية وبين المؤسسة العسكرية ومن ناحية أخرى فإن مجلس الأمة الذي سبق أن تابعت الدراسة اهتمامه والاحتمالات المختلفة لتأثيره في المرحلة السابقة أظهر نفس الاتساق مع القيادة السياسية وبصفة خاصة في موضوع اليمن ، وفي مقابل الأبعاد المتنوعة لاهتمامه في المرحلة السابقة فإن اهتمامه المباشر باليمن اقتصر في هذه المرحلة على الإعراب عن التأييد الكامل لخط القيادة السياسية في المرتين اللتين عرضت الوزارة فيهما برنامجها على المجلس . وفي المرة الأولى لم يكن أخفاق مؤتمر حرض ومعه اتفاقية جدة قد أصبح أمراً محققاً ، ومن ثم فقد شارك المجلس الوزارة تحيتها للقوات المسلحة المصرية في اليمن بعد أن قامت بواجبها هناك ودون أن تحدث أية مناقشة لموضوع اليمن (١) ، وفي المرة الثانية كانت

(١) راجع : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الرابعة (٦٥/١٢/١٣) ، ص ٣٠١ وما بعدها .

ملاحج مرحلة الاستقطاب قد تبلورت تماما ، وانعكس ذلك في تقرير لجنة الرد الذي أشار الى أن اللجنة تؤيد كل التأييد ما رددته القيادة الثورية من أنه في حالة تحرك العدوان مرة أخرى ضد الأراضي اليمنية فإن قواعد العدوان لن تكون بمنأى عن العقاب مهما كانت الظروف ولم تحدث أية مناقشة لموضوع اليمن في هذه المرة أيضا (١) ، وطيلة دورى الانعقاد الثالث والرابع (نوفمبر ٦٥ - نوفمبر ٦٧) لم تحدث أية مناقشة عامة لموضوع اليمن الا من خلال تصدى المجلس في فبراير ٦٧ لموضوع اتهام مصر باستخدام الغارات السامة في اليمن ولم يكن هذا سوى نوع من المظاهر السياسية لتأييد الموقف الرسمي لقيادة النظام (٢) ، وعندما حل دور الانعقاد الخامس للمجلس في نوفمبر ٦٧ كان انهاء التدخل المصري في اليمن قد تقرر .

وفي ظل ما سبق فإنه يصبح من نافلة القول الحديث عن ضغوط للاتحاد الاشتراكي أو وزارة الخارجية خاصة في ضوء التحليل الذي قدمه الفصلان السابقان ، ولكن ثمة استثناء وحيد في هذه المرحلة يتعلق بدور مجلس الوزراء وإذا شئنا الدقة فهو ليس يتعلق بدور رئيس المجلس في الفترة من سبتمبر ٦٥ - سبتمبر ٦٦ ، ففي هذه الفترة تولى زكريا محيي الدين رئاسة الوزارة ، وقد أشارت بعض المصادر صراحة أو تلميحاً الى مطالبته بالانسحاب من اليمن استناداً الى مبررات اقتصادية (الانفاق على اليمن وآثره) أو سياسة (معارضة للمغامرات العربية وتبنيه لسياسة

(١) راجع : المرجع السابق ، دور الانعقاد العاشر ، الرابع ، المجلد الأول ، مضابط الجلسات الثالثة الى الخامسة . (١٠ - ١٢/١٢/٦٦) وبصفة خاصة ص ٣٤٢ . وإن كان العضو محمد علي القندور قد طالب في المناقشات (ص ٣٩١) بقصر الامتيازات على أبناء الشهداء وليس العائدين من اليمن عموماً ، وهو ما يمكن أن يفهم كتبرم غير مباشر بالامتيازات الممنوحة لمقاتلي اليمن .

(٢) المرجع السابق ، المجلد الثاني : مضبطة الجلسة الحادية عشرة (٦٧/٢/٦) ، ص ٩١٨ - ٩٢٨ . كذلك ناقش المجلس في هذه المرحلة بعض الأبعاد المرتبطة بطريق غير مباشر بالتدخل المصري في اليمن مثل مناقشته في مارس ٦٦ لدعوة فيصل الى مؤتمر قمة اسلامي ومناقشته في مارس ٦٧ لاعدام السعودية لسبعة عشر يمني اتهمتهم بالقيام بأعمال تخريبية ، وفي الحالتين لم يخرج دور المجلس عن التكييف الوارد في المتن . انظر : المرجع السابق ، دور الانعقاد العاشر الثالث ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة الخامسة عشرة (٦٦/٣/٥) ص ١٢٩٢ - ١٣٠٢ . المرجع السابق ، دور الانعقاد العاشر الرابع ، المجلد الثاني ، مضبطة الجلسة السابعة (٦٧/٣/١٨) ، ص ١٤٠٨ - ١٤١٢ .

مصر أولاً) (١) ووفقاً لـ زكريا محيي الدين نفسه فإنه قد أثار مشكلة وجود القوات المصرية في اليمن بعد توليه رئاسة الوزارة ، وكان من رايه أن الاستنزاف المستمر لموارد مصر يعتبر في النهاية وسيلة لتحقيق أهداف أعداء النظام المصري في اضعافه ، ويقول زكريا محيي الدين ان عينه في ذلك الوقت كانت على فيتنام حيث تعرضت القوات الأمريكية لتخفيض القوات المصرية الى اقل عدد ممكن على أن تحتل فقط مثلث تعز - صنعاء - الحديدة لتخفيض الأعباء طالما أنه ليس هناك نهاية محددة للقتال في اليمن (٢) . وهكذا فإن زكريا محيي الدين لم يطالب بالانسحاب وإنما بتشييد الوجود العسكري المصري في اليمن وقد انعكس هذا بوضوح في استراتيجية النفس الطويل كما سيحي .

وفيما بعد كانت الوزارة التالية لوزارة زكريا محيي الدين وزارة فنية محضمة وكان اهتمامها بالسياسة الخارجية في حده الأدنى (٣) ، وقد استمرت هذه الوزارة حتى هزيمة يونيو ٦٧ وبعدها رأس عبد الناصر بنفسه الوزارة الجديدة وكانت الظروف قد تغيرت تماماً .

ومن الجدير بالذكر أنه بينما سبق أن رأينا أن الأثر الضاغط للرأي العام والتكاليف الاقتصادية قد ازداد دون شك بعد هزيمة يونيو ٦٧ فإن الضغوط المؤسسية على العكس قد وصلت الى حد الصفر تقريباً بعد هذه الهزيمة بتفويض مجلس الأمة عبد الناصر تفويضاً كاملاً في عملية إعادة البناء السياسي والعسكري (٤) ورئاسته للوزارة وتوليّه لمنصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي فضلاً عن تخلصه من مركز القوة

(١) Nu t i g, op. cit., p. 378. Stroph n, op. cit., p. 425.
(٢) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ . ويؤكد هذا التحليل المقدم عن التكاليف الاقتصادية في النقطة السابقة .

(٣) ربما ليس هناك ما هو أبلغ دلالة على ذلك من الكلمات التي اختار صدقي سليمان رئيس الوزراء أن يقدم بها لتناوله للسياسة الخارجية في البرنامج الذي قدمه لمجلس الأمة ، فقد قال بهذا الصدد : « إذا كان لابد من كلمة ختام ليبنائي هذا فأنني حرياً وراء العرف المتبع اتخيرها لمساة خفيفة لجوانب سياستنا الخارجية » . انظر : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الرابع ، المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثانية (٦٦/١٢/٣) ، ص ٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين (٦٧/٦/١٠) ص ٢٥١٩ .

المتحل في قيادة المؤسسة العسكرية بتنحي عامر في يونيو ٦٧ تم القضاء على محاولته للعودة الى السلطة في أغسطس ثم وفاته في الشهر التالي .

ومع هذا فإن هذا كله يعد « مسألة أكاديمية » بالنظر الى أن عبد الناصر قد فعل نفس الشيء الذي كانت أية مؤسسات قوية تشاركه في الحكم ستضبط في اتجاهه بالنظر الى الظروف الواقعية التي احاطت بالنظام المصري في ذلك الوقت .

٢ - الأوضاع في اليمن :

استمرت الأوضاع في اليمن في مرحلة الدراسة الحالية مشابهة لما كانت عليه في المرحلة السابقة ولكن مع خلاف في التفاصيل نتعرض له في النقاط التالية :

(١) التجمد العسكري : استمرت حالة التجمد العسكري قائمة ولكن مع تناقص كبير في معدلات القتال وشدة ، وربما كان هذا في بداية المرحلة استمرارا للالتزام بوقف إطلاق النار طبقا لاتفاقية جدة ولكنه أصبح فيما بعد انعكاسا لعدد من المتغيرات التي طرأت على عوامل قوة الملكيين على النحو التالي :

أولا - فيما يتعلق بعامل القوة الذاتي للملكيين فإن قادتهم لم يسلموا أيضا من ظاهرة الانقسام التي تعرض لها الجمهوريون ، وقد كانت لهم جذورهم الخاصة في هذا الصدد كالجمهوريين أيضا . وإذا كانت ظروف الكفاح المشترك قد نجحت في توحيدهم حينما فقد بدا الآن ان الاختفاء الفعلي للبدر من موقع القيادة سواء لمرضه أو بضغط سعودي قد فتح الطريق أمام التنافس فيما بين القادة الملكيين ، وساعد على ذلك ان « الذهب السعودي » الذي وجدت نسبة كبيرة منه منذ البداية طريقها الى جيوب أشخاص معينين أصبح موضوعا آخر للتنافس .

وفي محاولة مواجهة هذا الانقسام الذي انعكس على قدرتهم العسكرية وافق الامام على تكوين مجلس للإمامة من عشرة أعضاء برئاسة وأعلن موافقته المبدئية على أن تصبح الإمامة دستورية (١) . وبعد هذا

(١) الثور ، مرجع سابق ص ١٧٤ Schmidt ١٦٧-٧٠. O'Ballance: op cit., pp. ٢٧٥-٦. op. cit., PP. ٢٧٥-٦.

اتخذ الملكيون قرارا باستئناف العمليات العسكرية وصدر اول بيان بهذا الصدد في أكتوبر ٦٦ وأشار البيان في لغة حماسية الى توقع نشوب قتال واسع النطاق وان بوادره قد بدأت بالفعل غير ان شيئا من هذا القبيل لم يحدث وظل الموقف العسكري هادئا على الأقل من زاوية عدم حدوث هذا القتال الواسع النطاق ، ولكن في ديسمبر وقعت سلسلة من الصدامات في قطاعات كبيرة (١) .

ومع ذلك فقد ظل المعسكر الملكي يعاني من ضعفه الداخلي بل لقد اشارت التقارير الى تضائل الولاء القبلي لقضية الإمامة بصورة ملحوظة (٢) ، وعلى الرغم من عدم وجود أسباب أكيدة لهذا التطور الجديد فإنه يمكن أن ينسب الى التطورات السابقة في المعسكر الملكي وربما الى الموقف التالي للسعودية ، وكذلك الى السياسة المصرية في هذه المرحلة التي سنتناولها الدراسة في المبحث التالي ، وأخيرا فإن احتمالات تطور وعى سياسى ولو جينى لدى بعض القبائل على مدار سنوات أربعة مضت على الثورة لا يجب أن تستبعد .

ثانيا - في هذه المرحلة تبلورت بعض الملامح الجديدة في السياسة السعودية التي كانت قد بدأت منذ المرحلة السابقة ، فقد غير فيصل من سياسته تجاه بيت حميد الدين وان لم يغيرها تجاه الوجود المصري في اليمن ، بمعنى أنه وان ظل يحتفظ بعداؤه للوجود المصري في اليمن ، لم يعد حريصا على أن يتسلم بيت حميد الدين السلطة بعد هزيمة هذا الوجود ، وانعكس هذا في استمرار اتصالات فيصل بالقوة الثالثة اليمنية وتكثيف هذه الاتصالات ومحاولته خاصة بالاستعانة بالاغراءات المالية أن يوحد روافدها المختلفة ، ويوحد من خلفها القبائل اليمنية المعادية للمصريين وان لم تكن بالضرورة مؤيدة لبيت حميد الدين وقد سبب هذا التطور في السياسة السعودية انعكاسات سلبية على المعسكر الملكي بالطبع خاصة وقد ظهر سبب آخر للشقاق بين حميد الدين و فيصل ، ففي مواجهة قضية استئناف العمليات العسكرية كان أمراء حميد الدين يؤيدون شن هجوم عام بينما كان فيصل معترضا على ذلك وكانت حجته في ذلك منطقية فقد كانت القيادة المصرية تسحب قواتها من شمال وشرق اليمن منذ بداية ١٩٦٦ ، وطالما استمر هذا السلوك من جانب

O'Ballance, op. cit., PP. ١٦٩-٧٠.

Ibid., p. ١٧٧.

(١)

(٢)

المصريين فقد بدا من غير الحكيم بالنسبة له أن يستفز القوات المصرية .
ويقال ان الملك فيصل بعد احدى المرات التي اختلف فيها بهذا الصدد
مع امراء حبيد الدين قد سافر في احدى رحلاته الخارجية دون أن يوقع
الاذن بصرف المدفوعات الشهرية للملكيين وأنهم وقد أصابهم الانزعاج
الشديد من هذا التصرف شرعوا في القيام باتصالات لتجنيد دعم خارجي
من ايران والأردن (١) وهي اتصالات لم ينتج عنها ما يعوض غياب الدعم
السعودي ، وفيما بعد وافق الملك على استئناف المساعدات بعد تدخل
الملكين المعتدلين بشرط أن يتعاون الملكيون مع القوة الثالثة ورجال
القبايل المعادين للقوات المصرية وان لم يكن بالضرورة للنظام الجمهوري .
ووافق الملكيون صاغرين وتوصلوا الى اتفاق مع القوة الثالثة في النهاية
في مارس ١٩٦٧ لا يخرج كثيرا عن ميثاق الطائف غير أنه لم يكن ذا أثر
يذكر على مجرى الأحداث فقد كانت القوة الثالثة مهلهلة تنظيميا ودون وزن
عسكري يذكر (٢) .

ثالثا - استمرت السياسة البريطانية على ما هي عليه وفقا للتحليل
الوارد في الفصل السابق ، وعلى الرغم من استمرار التدخل غير الرسمي
وبصفة خاصة عن طريق المرتزقة فإن السياسة البريطانية كانت في وضع
دفاعي بصفة عامة في هذه المرحلة بسبب تصاعد المقاومة المسلحة في
الجنوب اليمني (٣) .

(١) في اطار مرحلة الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية من عام ٦٦ سحبت
الأردن في فبراير ٦٧ اعترافها بالجمهورية اليمنية بعد أن كان موقفها بهذا الصدد قد
تطور على النحو الذي سقت الإشارة اليه . انظر : بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
(٢) O'Ballance, op. cit., p. 168 and pp. 178-9.
Schmidt, op. cit., pp. 276-80. Kelieman, op. cit., p. 761. Stephens, op. cit.,
P. 427.

(٣) وقد استمرت في هذه المرحلة الاحتكاكات على الحدود البريطانية - اليمنية وان
كان من الأمور ذات الدلالة أن بريطانيا كانت في هذه المرحلة هي التي قدمت شكوى في
٦٦/٨/٢ ضد مصر مدعية قيامها بهجوم جوي في ٣٠ يوليو على يبحان . وقد بحث المجلس
هذه الشكوى ولم يوافق حتى على قرار بإرسال فريق تابع للأمم المتحدة للتحقيق في
الحادث . وكان دور القيتو السوفيتي المحتمل واضحا حيث ان فكرة التحقيق بدت متمتعة
بتأييد الأغلبية ، وانتهى المجلس الى تصريح يعبر عن تراض بين الأعضاء يطلب من
الأطراف أن تسهم في تقليل التوتر ومن الامين العام مواصلة مساعيه الحميدة . قارن =
النتيجة التي توصل اليها المجلس في بحث الشكوى اليمنية ضد بريطانيا في ابريل
٦٩

واذا كان التحليل السابق يشير الى التجمد العسكري مع ضعف
واضح أصاب معسكر الملكيين بالمقارنة بأوضاعهم في ١٩٦٥ فإن هذه
المرحلة التي تميزت بالاستقطاب الحاد قد أوجدت مبررات خارجية لا علاقة
لها بالأوضاع في اليمن لبقاء القوات المصرية هناك ، بحيث بدا أن القيادة
المصرية لم تعد مهتمة لا باحراز النصر العسكري ولا بالتسوية السياسية
- بفرض امكانها - لأن كلا منهما يعني خروج القوات المصرية من اليمن
في وقت غير موات استراتيجيا للقيادة المصرية . ومن هنا فان تصور
المؤسسة العسكرية للخروج من حلقة التجمد العسكري في اليمن يبدو
غير مؤثر في تشكيل السياسة المصرية في هذه المرحلة باعتبار ان هذه
السياسة قد شكلت أساسا وفقا لظروف عامة تحيط بالنظام المصري
ككل تدخل حساباتها في صميم اختصاص القيادة السياسية المصرية في
ذلك الوقت (١) .

(ب) انقسام الجمهوريين : سبقت الإشارة الى أن القوة الثالثة قد
تلقت تأييدا واضحا من السعودية في هذه المرحلة ، وقد حاول ابراهيم
الوزير رئيس اتحاد القوى الشعبية أن يجمع كافة روافد هذه القوة
تحت لواء تنظيمه أو على الأقل يقنعها بالتعاون معه ، وعلى الرغم من ذلك
ومن الاغراءات المادية التي استخدمها فإنه لم ينجح في ذلك لوجود
انقسامات داخل عناصر القوة الثالثة ذاتها فضلا عن أن شخصية ابراهيم
الوزير نفسه لم تكن محل ثقة (٢) .

وبالنسبة للمعسكر الجمهوري الحاكم فقد بدأ هذه المرحلة كما نعلم
بصيغة الوحدة بين المتشددتين والمعتدلين التي تم التوصل اليها في أعقاب

وانظر : United Nations, Official Records, Security Council, XXI-1966-
S/PV. 1271-1304, 1296-1300 Meetings.

(١) ولهذا السبب فإننا لم نعرض للتقارير التي أفادت بوجود معارضة داخل
القوات المسلحة المصرية لاستمرار التدخل في اليمن في هذه المرحلة (انظر وجيه
أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ . هل تعود الأحزاب الى مصر ومن يعود ؟ الإخوان
المسلمون . في : مجلة الصياد الأسبوعية ، بيروت : دار الصياد ، ص ٣٢ . ع ١٦١٤ .
ص ٣٢) وبفرض أن المعارضة المشار اليها في هذين المصدرين وغيرها كانت معارضة
منظمة فان طبيعة المرحلة التي كان النظام يمر بها فضلا عن التحليل الوارد في المتن يعني
أن النظام لم يكن أمامه سوى قمع هذه المعارضة أو على أقل الفروض اقتاعها أو استمالتها
وليس الاستجابة لما تراء .

O'Ballance, op. cit., P. 177.

اتفاقية جدة ، وقد سبق أن رأينا أن الخلاف على الوجود المصري كان أحد أبعاد الخلاف بين المعتدلين والمتشعبين ، ومن الواضح أن أهم تطور لاحق في تماسك المعسكر الجمهوري الحاكم قد ظهر أساسا كنوع من التغذية الاسترجاعية لقرار البقاء المصري في اليمن فمن المنطقي أن يزيد قرار كهذا من درجة الخلاف على الوجود المصري خاصة على ضوء السلوك المصري السابق في مرحلة جدة . وهنا أيضا لم تكن القيادة المصرية مستعدة للتساهل بصدد أية معارضة للوجود المصري في اليمن ومن ثم فإن مواجهة ظاهرة انقسام الجمهوريين أصبحت تتكيف بمقتضيات الوجود المصري في اليمن وليس العكس كما كان الحال في المرحلة السابقة .

٢ - الدعوة السعودية لقمة اسلامية :

في ذروة الأزمة التي تعرض لها مؤتمر حرض أعلن عن زيارة يقوم بها فيصل لايران ، وفي ٨ ديسمبر وصل الى هناك بالفعل في بداية لسلسلة من التحركات أضفت على المنطقة العربية بعدا جديدا اعاد لها مناخ الاستقطاب الحاد الذي سادها في الفترة من ٦١ - ٦٣ ، وإذا كنا قد أرجعنا اخفاق مؤتمر حرض الى عوامل يمنية بالاساس فان هذه التطورات الجديدة قد أعادت للتعارض المصري - السعودي وزنه الكبير في تعقيد تسوية المشكلة اليمنية سياسيا ، بل لقد أعطته - ضمن عوامل أخرى - الوزن الأول في الفترة التي تلت تحركات فيصل والتي تمثل مرحلة الدراسة الحالية . ولتبين الأبعاد المحيطة بهذا التحرك السعودي من منظور الدراسة سوف نعرض للتطورات المرتبطة به ثم لادراك القيادة المصرية فهذه التطورات حتى يمكن الوصول الى تأثيره على السلوك المصري في اليمن .

(١) أبعاد التحرك السعودي : ابتداء من ديسمبر ٦٥ قام فيصل بسلسلة من الزيارات لعدد من الدول الاسلامية بدأها بإيران وشملت كلا من الأردن وتركيا والسودان وباكستان والمغرب وتونس وغينيا وعالي (١) . وقد كانت الدعوة الى التضامن الاسلامي وبصفة خاصة عقد مؤتمر قمة اسلامي هي الخط الرئيسي في هذا التحرك من جانب فيصل

(١) راجع جريدة الأهرام في هذه الفترة وانظر :

Kerr, The Arab Cold War, op. cit., p. 110. Dawisha, op. cit., p. 46.

الذي عرض لأبعاد دعوته هذه في سلسلة من الخطب والتصريحات التي أدلى بها في الفترة المشار اليها . ويمكن تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي :

أولا - أن دعوته هذه ليست وليدة الساعة ، فقد بدأت أصلا بمبادرة من رئيس الجمهورية الصومالية (١) ثم أيدها المؤتمر الاسلامي الذي عقد بمكة في موسم الحج المنصرم (أبريل ١٩٦٥) (٢) بل ان هذه الدعوة تضرب بجذورها الى سنوات بعيدة ، وفي هذا الصدد ذكر فيصل المؤتمر الاسلامي الذي عقد بين عبد الناصر وسعود و غلام محمد (٣) .

ثانيا - أن هذه الدعوة ليست حلقة في الروابط الاسلامية اقوى من ذلك ، وهناك تعاون مسيحي فلماذا لا يفسر على هذا النحو ؟ كذلك فان الباب مفتوح أمام كل من يريد أن يشارك فيها « لينظر فيما اذا كانت هذه الدعوة منبعثة من دوافع استعمارية أو خلافها » أم أنها لا تريد سوى خير المسلمين وعلى هذا فان وصف الدعوة بأنها حلف لا يراد به سوى تشويها (٤) .

(١) آدم عبد الله عثمان .

(٢) مؤتمر فيصل الصحفي في عمان (٦٦/١/٣١) ، في : البلاد ، ٦٦/٢/١ .
نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٣٧ . حديث صحفي لفيصل حول الدعوة الاسلامية - جدة (٦٦/٢/٢٠) ، في : البلاد ٦٦/٢/٢١ ، نقلا في .
المرجع السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ . خطاب فيصل في موسم الحج ١٣٨٦ هـ (٦٧/٣/١٧)
في : خطب الملك فيصل بن عبد العزيز في وفود الحجاج المسلمين (١٣٨٤ - ١٣٩٠ هـ) ،
جمعها وقدم لها د . صلاح الدين المنجد ، بيروت : دار الكتاب الجديد ، بدون تاريخ
اصدار ، ص ٦٥ .

(٣) رئيس وزراء باكستان في ذلك الوقت - أغسطس ١٩٥٤ . خطاب فيصل في حفل العشاء الذيقيم على شرفه في الخرطوم (٦٦/٢/٥) ، في « أم القرى » ٦٦/٣/١١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٤) مؤتمر فيصل الصحفي في عمان (٦٦/١/٣١) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .
حديث الملك فيصل لمراسل جريدة الرأي العام الكويتية - جدة (٦٦/٢/٢٠) في :
الرأي العام الكويتية ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٩٣ . خطاب فيصل في موسم
الحج ١٣٨٥ هـ (٦٦/٣/٢٧) ، نقلا عن : خطب الملك فيصل بن عبد العزيز ، مرجع
سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ . كلمة الملك فيصل في نادي الصحافة بواشنطن وأجوبته على
أسئلة الصحفيين (٦٦/٦/٢١) ، في : البلاد ، ٦٦/٦/٢٢ ، نقلا عن : الوثائق العربية
- ٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ . خطاب فيصل اثر وصول السيد آدم عبد الله
عثمان رئيس الجمهورية الصومالية الى جدة (٦٦/٨/٢) ، في : البلاد ، ٦٦/٨/٣ ، =

ثالثا - أن هذه الدعوة لا تتناقض مع قضايا النضال العربي ، فهي أولا تستند الى قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط (سبتمبر ٦٥) الذي دعا الى الاتصال بالمسلمين لشرح القضية العربية لهم ، وصى ثانيا تسعى الى كسب ستomائة مليون مسلم الى صف العرب وهذا كسب كبير لهم بدليل أن إيران مثلا قد آيدت في البيان المشترك الصادر عن زيارته لها القضايا العربية وبصفة خاصة قضية فلسطين (١) .

رابعا - أن هذه الدعوة ليست موجهة ضد أحد وليست موجهة ضد عبد الناصر بل أن عبد الناصر من كبار زعماء المسلمين ، ومن ثم فلا يمكن لدعوة من أجل التضامن الاسلامي أن تكون موجهة ضده ، وإذا كان يعتبرها كذلك فهو على خطأ ، ومن ثم فليس هناك مبرر لاستياء بعض الدول العربية والاسلامية من هذه الدعوة ، أما اذا كانت التيارات الاحادية العالمية ومن يستر وراءها تريد أن تتخذ من هذه الدعوة وسيلة للحد من نشاطنا في مجال الدعوة الاسلامية العقائدية فقد خاب فالحا لاننا باذن الله قادرون على مجابهة هذه التيارات الهدامة (٢) .

(ب) ادراك القيادة المصرية : في مقابل الأبعاد السابقة التي أوضحها في فصل لدعوته فإنه لم يكن هناك أدنى مجال للشك في أن القيادة المصرية قد نظرت اليها نظرة مغايرة تماما يمكن أن نميز فيها الأبعاد التالية :

اولا - أن هذه الدعوة ليست الا حلقة من سلسلة المحاولات الغربية الاستعمارية لانشاء أحلاف تابعة لها في المنطقة ابتداء من محاولات انشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم حلف بغداد ثم محاولة ايزنهاور وسعور الرامية لاقامة نفس النموذج الذي يسعى اليه فيحصل في تلك

== نقلا عن : المرجع السابق ص ٤٩٤ . اجوبة الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقد بانقرة (٦٦/٦/٣) ، في : البلاد ، ٦٦/٩/٥ ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٦٣٦ .

(١) مؤتمر فيصل الصحفي في عمان (٦٦/١/٣١) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ . حديث فيصل لمراسل جريدة الراي العام الكويتية (٦٦/٢/٢٠) ، مرجع سابق ، ص ٩٣ . (٢) حديث صحفي لفيصل حول الدعوة الاسلامية (٦٦/٢/٢٠) ، مرجع سابق ص ١٥ . خطاب فيصل في حفل العشاء الذي أقيم على شرفه في الخرطوم (٦٦/٣/٥) ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ . خطاب فيصل في موسم الحج ١٣٨٥ هـ (٦٦/٣/٢٧) ، مرجع سابق ، ص ٥٥ . حديث الملك فيصل الى التلفزيون البريطاني - جدة (٦٦/٦/٩) ، في : الحياة ، ٦٦/٦/١٠ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

اللحظة . وقد خصص عبد الناصر إحدى خطبه كلها تقريبا في ٢٢ فبراير ٦٦ لشيء اشبه بمحاضرة طويلة عن تاريخ المحاولات الغربية لاقامة أحلاف في المنطقة كانت ابلغ من أي دليل آخر على نظريته هذه الى دعوة فيصل (١) .

ثانيا - أن الجوهر الاسلامي لهذه المحاولة من ثم غير وارد بدليل أن أقوى أنصار الحلف هم أعدى أعداء الاسلام او على الأقل لم تعرف عنهم غيرة خاصة على الاسلام ، وقد أوضح عبد الناصر بهذا الصدد أن فكرة المؤتمر الاسلامي التي أشار اليها فيصل قد توقفت منذ اتضح ارتباط بعض الدول الاسلامية بالاستعمار بعد حلف بغداد ، كذلك رد على دفاع فيصل الخاص بتشبيه دعوته بالتعاون المسيحي بأنه يتضمن مغالطة واضحة حيث أن التعاون الأخير تعاون ديني محض وليس سياسيا ، وذكر أن التعاون الديني في هذه الحالة ينشأ عن اجتماع لعلماء المسلمين يناقش الشئون الدينية أما أن يناقش هذه الشئون رؤساء الدول الاسلامية فإن الأمر يتحول على الفور الى مسألة سياسية (٢) .

ثالثا - أن هذه الدعوة بالنظر الى كل ما سبق دعوة استعمارية رجعية قصد بها تطوير الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار ومناطق النفوذ والرامية الى تحقيق الوحدة العربية . وقد ركز عبد الناصر بصفة خاصة على أن مثل هذه الدعوة لا يمكن أن تكون مواتية للنضال العربي بينما يشارك فيها بدور رئيسي شاه إيران بكل رصيد علاقاته الايجابية مع اسرائيل (٣) .

(١) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ . ٥١٤ . وانظر ايضا في نفس الرؤية لدى عبد الناصر : حديث عبد الناصر لجريدة ازفستيا السوفيتية (٦٦/٢/٧) ، في : المرجع السابق ، ص ٤٨٨ . حديث عبد الناصر الى كرانجيا رئيس تحرير مجلة بليتز الهندية (٦٦/٥/٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٣ . كلمة عبد الناصر في حفل تكريم كوسجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي (٦٦/٥/١٠) ، في : المرجع السابق ، ص ٥٧٠ . خطاب عبد الناصر في العيد الرابع عشر للشوكة (٦٦/٧/٢٢) ، في : الأهرام ، ٦٦/٧/٢٣ ، ص ١٢ . (٢) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥١٢ - ٥١٣ . خطاب عبد الناصر في العيد الرابع عشر للشوكة ، مرجع سابق ، ص ١٢ . (٣) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٨ - ٥١١ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومي للسويس (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

ومن خلال الأبعاد السابقة لا أدرك عبد الناصر لدعوة فيصل لم يكن غريباً أن يقوم هو شخصياً في خطبه وتصريحاته العامة بجهود دعائي يذكر بمعركة حلف بغداد في ١٩٥٥ لحياط تحرك فيصل (١) . وإن يعلن أن مصر تعيد تنظيم سياستها العربية لكي ينتهي في يوليو ٦٦ إلى إعلان نهاية سياسة مؤتمرات القمة باتخاذ قراراً بعدم حضور مؤتمر القمة المزمع عقده في سبتمبر وطلبه تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى حتى تنتهي أساليب تحالف الرجعية مع الاستعمار (٢) . وقد حذر عبد الناصر من أنه إذا كان الاستعمار والرجعية قد تشجعا ببعض النكسات التي حدثت لقوى التحرر واعتبراها نكسة له فإن توهم إمكان حدوث نفس الشيء في مصر هو سر وراء السراب فسوف تكسر مصر أية محاولة من هذا القبيل بل أنها تستطيع أيضاً أن تكسر هذه المحاولات في الخارج (٣) .

وبلاحظ أن الإدراك السابق لم يقتصر على عبد الناصر ، وقد عكست تصريحات الأفراد الرئيسيين في النخبة الحاكمة في مصر تماثلاً كاملاً في الإدراك مع عبد الناصر يذكر بحالة ما بعد الانفصال السوري (٤) .

وبلاحظ كذلك أن دارسين غربيين لا يمكن اتهامهم بالتحيز لعبد الناصر قد وافقوا على الأبعاد الرئيسية في نظريته لدعوة فيصل ، وبصفة خاصة في اعتبارها مبادرة ذات طابع سياسي محافظ يقصد بها

(١) انظر في تحرك عبد الناصر القصد للحلف كافة الخطب والأحاديث المتشابهة في هذا الجزء .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الرابع عشر (٦٦/٧/٢٢) . مرجع سابق . ص ١٢ .

(٣) إشارة إلى أحداث اندونيسيا التي سلبت من سوكارنو السلطة الفعلية ابتداء من أكتوبر ٦٥ والاضاحة بتكروما في غانا في فبراير ٦٦ . خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومي للموسى (٦٦/٣/٢٢) . مرجع سابق . ص ٥٣٢ .

(٤) انظر بيان ذكرى يحيى الدين رئيس الوزراء أمام مجلس الأمة (٦٦/٣/٥) . مرجع سابق . ص ١٣٥ . كمال دلفت . مرجع سابق . ص ٢٨ - ٢٩ . صلاح نصر مرجع سابق . ص ٦١١ - ٦١٥ . محمد حسنين هيكل . القاهرة : هدف الزحف الاستعماري الرجعي الجديد . في : الأهرام . ٦٦/٤/٨ . محمد حسنين هيكل . المعركة والطراف المعركة . في : الأهرام . ٦٦/٦/٣ . محمد حسنين هيكل . القجر بطلع دانا . في : الأهرام . ٦٦/٧/٨ .

تطبيق النظم الثورية وخاصة النظام المصري بائتلاف من المحافظين (١) . وقد تذكر بصفة خاصة قول فيصل بأن دعوته مفتوحة للجميع فأشار إلى أن النظم الثورية سوف تجد نفسها - بالنظر إلى طبيعة الدول التي اتجهت إليها هذه الدعوة - أقلية معدودة إذا شاركت في هذه الدعوة ، أما إذا لم تشارك سوف تنظم الدولة المحافظة نفسها ضد هذه النظم (٢) كذلك فإن مانسفيلد قد أكد أن أي شخص زار السعودية في أوائل ٦٦ لم يبق لديه شك في أن الملك والمحيطين به كانوا يعتقدون بوجود خلاف قليل بين الاشتراكية المصرية وبين الماركسية وأن كليهما يجب أن يقاوم بأي ثمن (١) . ومن ناحية ناللة انحنى كل من كروشميدت باللائمة على فيصل للقيام بمبادرته هذه في وقت اعتدال للسياسة المصرية (٤) .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد أكدت مصادر أخرى أن عبد الناصر قد تزايدت شكوكه من تحركات فيصل بالنظر إلى اقترانها بصفقة سلاح سعودية مع بريطانيا والولايات المتحدة في نفس الشهر الذي بدأ فيه فيصل تحركاته في ديسمبر ١٩٦٥ ، فضلاً عن اقتران هذه الصفقة بتقديم طيارين بريطانيين للسعودية حتى يتم تدريب سعوديين موثوق فيهم على قيادة الطائرات الجديدة وذلك بعد أحداث هروب الطيارين إلى مصر في ١٩٦٢ (٥) ودافع فيصل عن شرائه للأسلحة في هذا الوقت بأنه كان قد طلب الأسلحة من سنتين (٦) ، وقد كانت هذه في الواقع حجة ضده فإن إعطاء الغرب له الأسلحة التي كان يطالب بها منذ سنتين في نفس توقيت تحركه السابق لا يمكن أن يكون بلا دلالة .

(١) انظر :

Kerr p. cit., p. 110. Kerr, Regional Arab Politics and The Conflict with Israel, op. cit., PP. 51-2. Mansfield, op. cit., P. 51.

Kerr, op. cit., P. 51. (٢)

Mansfield, op. cit., P. 158. (٣)

Kerr, op. cit., P. 51. Schmidt, op. cit., P. 244. (٤)

(٥) وقد كانت هذه أكبر صفقة تصدير أسلحة في تاريخ بريطانيا وقد قدرت قيمتها بـ ١٢٥ مليون استرليني بينما قدرت القيمة الكلية لمبيعات الأسلحة الأمريكية البريطانية للسعودية بـ ٤٠٠ مليون دولار . انظر :

Ibid., p. 277. Halliday, op. cit., p. 60. Stephens, op. cit., p. 420. Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., p. 58.

(٦) حديث فيصل لمراسل جريدة الرأي العام الكويتية (٦٦/٢/٢٠) . مرجع سابق

ولقد انتهت دعوة فيصل بالاختراق النام وليس ثمة شك كبير في تفسير هذا الاختراق بالحسنة الدبلوماسية البالغة القوة التي سبق القول بأن عبد الناصر قد قادها شخصيا وحرص على أن تصل إلى كل مكان في العالم العربي ، ولكن اختراق هذه الدعوة لا يعنى أنها مرت بلا آثار ، فقد سبق أن رأينا أن النظام المصري قد غير في أعقابها سياسته العربية ، وهكذا شهد عام ١٩٦٦ منذ بدايته عودة كاملة لمرحلة الاستقطاب في العلاقات العربية التي سادت بصفة خاصة في أعقاب الانفصال السوري في سبتمبر ٦١ وحتى نهاية ٦٣ (١) .

وساعدت على هذا تطورات أخرى تناولها الأجزاء القادمة من هذا المبحث ، وفي ظل هذا المناخ اختفت كل فرص التسوية السياسية في اليمن ، بل لقد توارى هدف الحفاظ على الحكومة الجمهورية في اليمن بالنسبة للقيادة المصرية لكي يجرى ناليا في المرتبة لهدف الانتصار في المواجهة الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي ، ولم يكن هذا يعنى بأي حال سحب قواتها من اليمن بل كان يعنى أن الوجود العسكري للمصري في اليمن أصبح من وجهة نظر القيادة المصرية ضروريا لا فقط للحفاظ على النظام الجمهوري ولكن أساسا لمقتضيات المواجهة الجديدة . وذلك كما سيجرى تفصيلا في الجزء التالي بصفة خاصة .

٤ - القرار البريطاني بالانسحاب من قاعدة عدن :

في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ أعلن البريطانيون في ورقة الدفاع التي صدرت في ذلك اليوم أنهم لا ينوون الاحتفاظ بقاعدة عدن في أعقاب استقلالها المقرر له عام ١٩٦٨ كحد أقصى ، وقد اعتبر هذا القرار الذي مثل تغيرا مفاجئا في السياسة الدفاعية البريطانية مسئولاً عن تغيير عبد الناصر لخطته بحيث تبقى قواته في اليمن حين إتمام الانسحاب البريطاني بما يمكنه من متابعة خطته في شبه الجزيرة العربية ، ومن المهم بالنسبة لموضوع الدراسة محاولة التعرف على حقيقة ادراك القيادة المصرية بهذا القرار ومن ثم على أثره في ادارتها للتدخل في اليمن .

(١) أبعاد القرار : في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ صدرت ورقة الدفاع البريطانية التي تضمنت إعلان النية البريطانية في عدم الاحتفاظ بقاعدة

(١) Kerr, op. cit., pp. 51-2, Kerr, The Arab Cold War, op. cit., pp. 106-7.
Dawisha, Egypt in the Arab World... op. cit., P. 150.

عدن مستقبلا ، « من المقرر أن يستقل الجنوب العربي في موعد غايته ١٩٦٨ ، ولا نعتقد أنه من المناسب أن تبقى على تسهيلات دفاعية هناك بعد أن يحدث هذا ، ومن ثم فإننا ننوي أن نسحب قواتنا من قاعدة عدن في ذلك الوقت » .

وقد كان القرار السابق مفاجئا على الأقل بالنظر إلى تطور وضع عدن في السياسة الدفاعية البريطانية في السنوات السابقة مباشرة على صدوره ، وقد سبق أن رأينا الأهمية القصوى لقاعدة عدن في إطار هذه السياسة في عام ١٩٦٢ . وفي السنوات التالية لم يطرا أي تغيير على هذا الوضع ، وقد رأينا أن معاهدة انضمام عدن لاتحاد الجنوب العربي التي صدق عليها في يناير ٦٣ لم تمس بأية حال السيادة البريطانية على عدن (١) . وفي يونيو - يوليو ٦٤ عقد مؤتمر في لندن لبحث مستقبل اتحاد الجنوب العربي حدد فيه لأول مرة عام ١٩٦٨ تاريخا للاستقلال ولكن مع استمرار النية في الحفاظ على قاعدة عدن بعد ذلك التاريخ (٢) . وقد عكست ورقة الدفاع البريطانية التي صدرت في يوليو ١٩٦٤ هذه السياسة (٣) ، ولم يحدث فوز العمال في الانتخابات في أكتوبر ١٩٦٤ أي تغيير فقد أعاد وزير خارجيتهم التأكيد في نوفمبر على نيته في الحفاظ على القاعدة (٤) .

وثمة شك قليل في أن القرار البريطاني في فبراير ٦٦ يجد تفسيره في اعتبارين أساسيين الأول هو تصاعد حركة المقاومة المسلحة في الجنوب اليمنى والثاني هو التكاليف الاقتصادية ، أما تصاعد حركة المقاومة المسلحة فقد سمقت الإشارة إليه (٥) . ويبدو بهذا الصدد أن مسئولى السياسة الخارجية البريطانيين كانوا يريدون أن يكون لقرارهم هذا أثر مهدى على هذه الحركة باقناع أنصارهم وكذلك اقناع عبد الناصر الذي كان ينظر إليه في بريطانيا باعتباره المسئول الأول عن تصاعدها بحسن النوايا البريطانية (٦) .

Jansen, op. cit., P. 337. (١)

Halliday, op. cit., P. 200. (٢)

Paget, op. cit., p. 113. (٣)

Little, South Arabia... op. cit., P. 114. (٤)

(٥) انظر أيضا :

Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., p. 31. Sktoot, p. cit., p. 952.

Trevaskis, op. cit., p. 238. Paget, op. cit., p. 159. Dimtry Volsky, (٦)

East of Suez, in : New Times, No. 18, April 30, 1967, p. 23.

وأما بالنسبة للتكاليف الاقتصادية فقد قيل منذ ١٩٦٤ أن ويلسون رئيس الوزراء منذ أكتوبر ٦٤ كان ينظر بصدد الانفاق الدفاعي باعتباره موارد يساء استخدامها ، وفي هذه السنة قدر أن $\frac{1}{3}$ العجز في ميزان المدفوعات البريطاني يعود الى الانفاق الدفاعي ، وفي بداية ٦٦ بلغ الانفاق على قاعدة عدن والخليج ٢١ مليون جنيه استرليني وهو ما يمثل حوالى ٩٪ من مجموع الانفاق البريطاني فيما وراء البحار ، والأهم من ذلك أنه كان من المقرر لهذا الانفاق ان يتزايد بسرعة وبمعدلات كبيرة ، وفي هذا الاطار يمكن فهم اجماع كافة المصادر التي تناولت قرار فبراير ٦٦ بتحليل على اعتبار التكاليف الاقتصادية للقاعدة أحد سببين رئيسيين لهذا القرار (١) .

وقد نظرت معظم الدوائر البريطانية الى هذا القرار باعتباره مسئولاً عن قرار عبد الناصر بالبقاء في اليمن على أساس أنه سوف يتمكن بعد الانسحاب البريطاني من أن يكرر نموذج اليمن تماماً : العمل على ايجاد حكومة ثورية في عدن تطلب مساعدة القوات المصرية حال تعرضها لاي خطر (٢) . بل لقد ذهبت بعض هذه الدوائر الى اعتبار أن عبد الناصر كان قد قرر أن يسحب قواته من اليمن ولكنه ازاء القرار البريطاني لم يستطع مقاومة ملء الفراغ الذي سينجم عن التخلي عن قاعدة عدن في ١٩٦٨ ومن ثم فقد أعاد وضع خططه وقرر البقاء (٣) ، بل انه لم يكن غريباً بالنظر الى الادراك الغربي بصفة عامة والبريطاني خاصة لنوايا عبد الناصر أن يركز ناقدهو الحكومة على أن أبعاد الخطر المصري لا تقف عند حد عدن بل تتجاوزها الى ما وراء ذلك بكثير ، فقد اعتبر هؤلاء أن الانسحاب من عدن دون عقد اتفاقيات دفاع كافية سوف يكون مساوياً لتسليم شبه الجزيرة العربية بأكملها لمصر ، بل لقد قدروا أن احتلال القوات المصرية لعدن لن تقف انعكاساته الخطيرة عند شبه الجزيرة فحسب وإنما ستمتد عبر الخليج الى ايران وعبر البحر الأحمر الى القرن الأفريقي (٤) .

- (١) Anthony Verrier, British Defence Policy Under Labor, in : Foreign Affairs, Vol. 42, No. 2, January 1964, pp. 284-5. Hugh Hanning, Britain East of Suez-Facts and Figures, in : International Affairs, Vol. 42, No. 2, April 1966, pp. 253-5. Philip Darby, Beyond East of Suez, in : Ibid, Vol. 46, No. 4, October 1970, p. 657. Velsky, op. cit., p. 23.
- (٢) Little, Modern Egypt, op. cit., P. 213. Sources of Conflict in the Middle East, op. cit., P. 32.
- (٣) Paget, op. cit., P. 159. O'Ballance, op. cit., P. 156.
- (٤) Strategic Survey, 1966, London : The Institute of Strategic Studies, 1967, P. 34.

ولم تقتصر هذه النظرة على دوائر بريطانية بل امتدت الى كل صاحب مصلحة في بقاء البريطانيين في عدن ، فشارك فيها حكام اتحاد الجنوب العربي (١) وكذلك الملك فيصل (٢) ، والأمريكيون الذين كانوا قلقين بصفة خاصة من هذا القرار في وقت تغل فيه أيديهم عن التدخل في المنطقة بالتورط المتزايد في جنوب شرقي آسيا (٣) .

والسؤال الآن هو ما اذا كانت النظرة الغربية السابقة للخطر المصري على جنوب اليمن ان لم يكن شبه الجزيرة العربية وايران والقرن الأفريقي نظرة صائبة أم لا ، اذ تتوقف الاجابة على هذا السؤال معرفة التأثير المحتمل لقرار فبراير ٦٦ على التدخل المصري في اليمن . ومن هنا تنبثق أهمية محاولة التعرف على ادراك القيادة المصرية بدورها لهذا القرار .

ب - ادراك القيادة المصرية : لعل أول من أعطى مبرراً للمخاوف الغربية كان عبد الناصر نفسه ، ففي نفس يوم صدور ورقة الدفاع البريطانية ألقى خطاباً عقب فيه على القرار البريطاني بأن القوات المصرية سوف تبقى في اليمن لما بعد ١٩٦٨ (٤) ، ولم يزد على هذا حرفاً واحداً ولكن ما قاله كان كافياً دون شك لاثارة كل ما سبق من مخاوف وربما الأدق أن نقول لتأكيد مخاوف سابقة . ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن عبارة عبد الناصر يجب أن تفهم على أنها تعني البقاء في اليمن لبعده ٦٨ من أجل احتلال الجنوب اليمني والسيطرة على شبه الجزيرة وتهديد ايران والقرن الأفريقي . . . الخ ، بل ان عبد الناصر مثلاً قد حرص فيما بعد على أن يؤكد علناً وفي وضوح أكثر من مرة عدم وجود أية نوايا تتعلق بدخول القوات المصرية لجنوب اليمن ، ففي يوليو ٦٦ أدلى بحديث للمجاردان البريطانية اجاب فيه على أحد الأسئلة بقوله « هناك حديث في

- (١) Little, South Arabia... op. cit., P. 158 and P. 185.
- (٢) روى هارولد ويلسون في مذكراته أن فيصل عندما زار بريطانيا في مايو ٦٧ الح على نحو خطير في محادثاته معه يوم ١٩ مايو « لا فقط على أن تترك وحدات عسكرية في المنطقة بل وان نقل تعهداً عسكرياً ملزماً باستخدامها للدفاع عن دولة الجنوب العربي الجديدة ضد الهجوم أو التسلل من القومية العربية التي تعمل بوحى من ج.ع. »
- (٣) Harold Wilson, The Labor Government : 1964-70, London, 1971, p. 396. Cited in : Halliday, op. cit., p. 216. Little, op. cit., p. 157.
- (٤) George K. Tanham, A United States' View, in : International Affairs, Vol. 42, No. 2, April 66, pp. 198-200. Alastair Buchan, Britain in the Indian Ocean, in : Ibid., p. 185. Badreau, op. cit., pp. 149-50.
- (٤) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٠٤ .

الصحف البريطانية عن غزو تقوم به القوات المصرية في اليمن للجنوب العربي ... وهذا كله كلام فارغ ، وليست عندنا أدنى نية لعمل شيء من هذا القبيل اننا نريد أن يتوقف التدخل السعودي في اليمن لتتسحب قواتنا كلها من هناك (١) . وفي مايو ٦٧ أورد تصورا بريطانيا كما جاء في جريدة محافظة بأن الجيش المصري بعد الانسحاب البريطاني سينزل الى عدن والجنوب اليمني ثم يتجه يسارا الى الخليج ويستول على البترول ويضعه تحت النفوذ الروسي ، وعلق على هذا التصور بأنه تخريف وأنه سبق أن أكد عدم النية في التدخل عسكريا في الجنوب العربي (٢) . وأعلن في نفس الخطاب « على الملا وللعالم كله » أن مصر لن تحرك جيشها للجنوب والمخ الى أن الحديث عن نية مصرية لغزو الجنوب ليس سوى حجة لتطويل أمد الاستعمار البريطاني (٣) .

وبالطبع فإن التحليل السياسي لا يصرف « كلمة الشرف » ولكن ما يدعو للاعتقاد بصحة تأكيدات عبد الناصر أنه على الأقل من خبرة التدخل العسكري المباشر في اليمن لم يكن على استعداد في ذلك الوقت بأي حال لتكرار نفس النموذج بصورة أو بأخرى . ومع ذلك فإن قضية التدخل المباشر في جنوب اليمن من عدمه ليست وحدها لب الموضوع ذلك أن عبد الناصر كان في الوقت نفسه بالفعل يتدخل تدخلا غير مباشر بمساعدته للمقاومة المسلحة في الجنوب وأعلن عن نيته في الاستمرار في ذلك (٤) . ولذلك فإن السؤال الأهم ربما يكون : بافتراض صحة تأكيدات عبد الناصر بعدم التدخل المباشر فما هي الأهداف التي كان يسعى اليها من استمرار تدخله غير المباشر في الجنوب اليمني - بل وتصعيده كما سنرى - بعد قرار فبراير ٦٦ ؟ وتقودنا الإجابة على هذا السؤال الى محاولة التعرف على ادراك عبد الناصر للقرار حتى يمكن تحديد استجابته له .

منذ البداية ومنذ ما قبل صدور القرار البريطاني كانت الدوائر

(١) حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، نقل عن الأهرام ، ٦٦/٧/٢٠ ، ص ٨ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد العمال - شبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) ، في وثائق عبد الناصر - (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) ، الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وثيقة الصلة بعبد الناصر تنظر الى تحديد ١٩٦٨ كموعده لا يتأخر الجلاء بعده بأنه مناورة بريطانية لكسب الوقت ريثما يتم لها ترتيب الأوضاع الداخلية في الجنوب اليمني بحيث تستطيع ان تسلم الحكم الى طبقة تحس المصالح البريطانية بدون وجود بريطاني مباشر (١) ، وبعد صدور القرار كان من الواضح ان النظرة السابقة تشكل أحد الأبعاد الأساسية لادراك عبد الناصر للقرار ، فقد صرح في يوليو ٦٦ بأنه يعتقد ان الانسحاب من الجنوب العربي ايسر الاشكالا وان الاستقلال عام ٦٨ سيكون صوريا لأن السلطة سوف تنتقل الى الحكام التقليديين لا الوطنيين (٢) ، وفي مايو ٦٧ أكد نفس النظرة الى القرار وأشار الى أنه تحدث بذلك من قبل الى نواب حزب العمال الذين كان قد التقى بهم ومنهم وزير الدفاع البريطاني الحالي (٣) .

بل ان عبد الناصر لم ينظر الى عملية إعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن الحفاظ على المصالح البريطانية بعد الانسحاب من عدن باعتبارها خاصة بجنوب اليمن فحسب بل باعتبارها عملية اقليمية تتضمن خطة امبريالية - رجعية لتطويق القوى الثورية ، وقد سبق أن رأينا شكوك عبد الناصر في وجود خطة بريطانية - أمريكية مشتركة مضادة لمصر في ١٩٦٥ ، كذلك قد نذكر أن القرار البريطاني قد تواءم مع ذروة تحرك فيصل من أجل الدعوة الى مؤتمر القمة الاسلامي ، وقد نذكر ثالثا أن القرار قد سبقته بشهرين صفقة الأسلحة البريطانية - الأمريكية للسعودية ، كذلك تجدر الإشارة الى أن بريطانيا بعد صدور القرار قد سارعت ببناء نظام دفاع جوي بصواريخ نادر بيرد لفیصل فضلا عن انشاء قاعدة جوية قرب الحدود اليمنية تعمل فيها عشر طائرات هتترنفاثة يقودها طيارون « سابقون » من سلاح الجو الملكي (٤) .

ومن ثم فإن عبد الناصر لم يكن يعتقد بوجود مؤامرة امبريالية - رجعية لتطويق النظم الثورية فحسب ، بل بوجود دور محدد للسعودية في المخطط بحيث تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الاعتماد على السعودية في حماية نظام الحكم « العميل » الذي ستوجده بريطانيا قبل انسحابها .

(١) انظر : هيكل ، هل يمكن عقد صفقة او حتى عقد هدنة ، مرجع سابق . هيكل ، القيمة الحقيقية لما يجري الآن في عدن ، مرجع سابق .

(٢) حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق .

(٣) خطاب عبد الناصر في عيد العمال (٦٧/٥/٢) ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٤) Dawisha, Intervention in the Yemen, op. cit., p. 59. Schmidt, op. cit., P. 277. Little, op. cit., P. 175.

وقد كانت تصريحات عبد الناصر بهذا الصدد أكثر من واضحة ، ففي مايو ٦٦ أجاب عبد الناصر على سؤال عن اليمن بقوله « ان السؤال الآن ليس هو اليمن وإنما مستقبل الجزيرة العربية كلها » ان السعودية بمعونة القول الاستعمارية تريد ان تخضع الجزيرة كلها لنظام اقطاعي (١) . وفي يوليو ٦٦ اشار عبد الناصر الى ان اعداد فيصل بالاسلحة والطيارين هو جزء من المحاولات التي تبذل لتكوين جبهة ضد القوى النورية العربية ، وقال ان الاتفاق مع فيصل يستخضم في « التأثير على الجنوب العربي بعد الاستقلال والسعودية هي أداة هذا التأثير (٢) » .

وعند هذا الحد يصبح تأثير قرار فبراير ٦٦ على سلوك القيادة المصرية في اليمن واضحا ، فحتى لو لم تكن هذه القيادة تزمع التدخل المباشر في جنوب اليمن بعد ٦٨ فإن الأمر القوي لا شك فيه ان قرار فبراير ٦٦ قد حسم مسألة بقاء القوات المصرية في اليمن لما بعد ١٩٦٨ ، وان كان من غير الصحيح ما ذهبت اليه بعض الآراء البريطانية التي سبقت الإشارة اليها من ان عبد الناصر كان ينوي الانسحاب من اليمن ثم أعاد وضع خطته بعد صدور القرار ، فمن الأمور الواضحة تماما ان اخفاق اتفاقية جدة لم يترك شكاً في ان مسألة الانسحاب لم تكن واردة في ظل هذه الظروف ، وقد أوضح عامر في زيارته لليمن في الفترة من ١٦ - ١٩ فبراير بما لا يقبل أي شك أن نية الانسحاب لم تكن واردة في ذلك الوقت (٣) ، والجديد اذن بعد القرار البريطاني هو تحديد حد زمني أدنى لا تنسحب القوات المصرية قبله وعدم ربط القيادة المصرية بالانسحاب بمقتضيات الدفاع عن النظام الجمهوري فحسب ، فقد أصبح وجود القوات المصرية في اليمن مطلوباً لما بعد ١٩٦٨ سواء بمنظور الهدف الأصلي

(١) المؤتمر الصحفي للرئيس نيتو وعبد الناصر - الاسكندرية (٦٦/٥/٧) .
في : الأهرام ، ٦٦/٥/٨ ، ص ٩ .

(٢) حديث عبد الناصر الى الجارديان (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق . انظر أيضا : خطاب عبد الناصر في عيد الثورة (٦٦/٧/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
خطاب عبد الناصر في افتتاح الدورة الرابعة لاتحاد مجلس الأمة (٦٦/١٢/٢٤) ، في : طباط مجلس الأمة - الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العاشر الرابع ، المجلد الأول ، طبقة الجلسة الأولى (٦٦/١١/٢٤) ، ص ٢٥ . وانظر نفس النظرة لدى الرئاسة العسكرية في : خطاب عامر في نادي طباط القوات المسلحة في العريش (٦٦/٥/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ٨ . تصريحات اللواء طلعت حسن للمصنفين - صنعاء (٦٦/١/١٨) ، في : الأهرام ، ٦٧/١/١٩ ، ص ٥ .
(٣) راجع تصريحات عامر وخطبه أثناء هذه الزيارة في : الأهرام ، ١٧ - ١٩/٢/٦٦ .

للتدخل في اليمن أو بمنظور الظروف الاقليمية والدولية الجديدة ، أما التدخل في اليمن فإن نجاح المخطط الامبريالي الرجعي وفقا لادراك عبد الناصر كان يعني أن أية جهود لتأمين الثورة اليمنية سوف تصبح بلا معنى لو انسحبت القوات المصرية من اليمن قبل احباط هذا المخطط ، وأما بمنظور الظروف الجديدة الاقليمية والدولية فإن سلامة النظام المصري من مخطط التطويق الامبريالي الرجعي كانت تستلزم وجود القوات المصرية في بؤرة هذا المخطط حيث يتجاوز النظام السعودي والاستعمار البريطاني على حدود اليمن . وهكذا لم تعد القضية تسوية سلمية يمكن بعدها ان تنسحب القوات المصرية ، أو حتى تقوية للجمهورية اليمنية تصبح معها في غير حاجة لهذه القوات . ببساطة أصبح منطق وجود القوات المصرية لا ينبع من اليمن فحسب ولكن من خارجها أيضا (١) .

٥ - العلاقات المصرية - الأمريكية :

لعل ما سبق قد أوضح بما فيه الكفاية وجود أسباب وجيهة تنتبها سلفا بما ستكون عليه نتائج الدراسة في هذا الجزء ، ومع ذلك فإن تدهور العلاقات المصرية - الأمريكية في هذه المرحلة لم يكن يرتبط بالمواجهة المصرية - السعودية أو المصرية - البريطانية فحسب وإنما كانت له ملامساته الأخرى . وسوف يتناول هذا الجزء مظاهر التدهور في العلاقات التي لم يشر اليها الجزء السابق وصولاً الى حتمية الصدام الأمريكي مع النظام المصري في محاولة للتعرف على أثر هذا كله بالنسبة للتدخل في اليمن .

١ - مظاهر التدهور : بدأت العلاقات المصرية في هذه المرحلة بخلفية من التحسن النسبي ازدادت بوضوح في أعقاب توقيع عبد الناصر لاتفاقية جدة ، وقد رحب جونسون ترحيباً كبيراً بالاتفاقية

(١) كان عبد الناصر أكثر من واضح بهذا الصدد ، فعندما سئل في مايو ٦٦ عن احتمالات السوية في اليمن أجاب بأنه يتمنى ذلك ولكن « السؤال الآن ليس هو اليمن وإنما هو مستقبل الجزيرة العربية كلها » . المؤتمر الصحفي للرئيس نيتو وعبد الناصر (٦٦/٥/٧) ، مرجع سابق ، ص ٩ . وانظر نفس المعاني بالاضبط في خطاب عامر في نادي طباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٨ . وفي حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن الى الأهرام ، الأهرام ، (٦٦/٧/٢٣) ، ص ٢٠ .

ودلائها بالنسبة للشوية السلية للمسألة اليمنية التي وصفها بأنها كانت لفترة طويلة عنصر تمزق في العلاقات « بين صديقينا (١) » .

وفي سبتمبر ٦٥ كلف زكريا محيي الدين بتشكيل الوزارة في مصر ، وقد فسرت مصادر كثيرة هذا التكليف بأنه مبادرة من جانب عبد الناصر لتحسين علاقاته بالولايات المتحدة باعتبار ان زكريا محيي الدين - كما تعتقد هذه المصادر - معروف بأرائه التوفيقية تجاه الغرب (٢) . ويقول زكريا محيي الدين ان عبد الناصر لم يكلفه بأي شيء يتعلق بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولم يشر الى هذا الموضوع من قريب أو بعيد ، وان كان من الواضح أنه - أي زكريا محيي الدين - قد أثر « عدم المجابهة » فيما يتعلق ببعض سخافات السياسة الأمريكية على حد تعبيره (٣) . كذلك تحدث عبد الناصر عن العلاقات المصرية - الأمريكية في نوفمبر في لهجة توفيقية واضحة ، فاشار الى التقدير العالي للشعب الأمريكي والى أن مبعث الخلاف الحقيقي مع الولايات المتحدة هو موقفها من اسرائيل ، ونوه بأن كثيرا من التحسن قد طرا في الفترة الأخيرة « على العلاقات بين البلدين » وبأن « الطرفين بذلا جهودا هامة لوقف التدهور وتخفيف حدة التوتر في العلاقات بينهما » وأكد أن ما يعنيه « وجود أساس من التفاهم المشترك والتقدير المتبادل (٤) » .

وفي نهاية ديسمبر ٦٥ وافق الرئيس الأمريكي بشاء على توصية الخارجية الأمريكية في نوفمبر - على اتفاق جديد لامتداد مصر بالقمح بالعملة المصرية يمتد لسنة شهور من يناير - يونيو ٦٦ (٥) على أساس بحث كامل من الحكومتين لمصالح كل منهما على الجانب الآخر وأين يمكن لمصالحهما المشتركة أن تقدم أساسا للعمل المشترك بينهما (٦) .

(١) Statement by President Johnson made at a news Conference on Aug. 29, : The Department of State Bulletin, Vol. LIII, No. 1369. September 29, 1965, p. 476.

(٢) انظر : كولاند ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

Dekmejian, op. cit., pp. 234-5.

(٣) نقل عن : حمروش ، مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٤) خطاب عبد الناصر في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الأمة (٦٥/١١/٢٠)

مرجع سابق ، ص ٤٦٧ .

(٥) Text of memorandum from President Johnson to Secretary Rusk dated December 29, in : The Department of State Bulletin, Vol. LIV, No. 1387, January 1966, P. 133. Nutting, op. cit., P. 375.

(٦) Secretary Rusk's News Conference of January 21, in : Ibid : Vol. LIV, No. 1389, P. 196.

وفي ٢٠ فبراير ٦٦ سافر السادات الى الولايات المتحدة على رأس وفد من مجلس الأمة ، وكانت هذه الزيارة بديلا لزيارة كان مفروضا أن يقوم بها عبد الناصر ولكنه خشي من آثارها السلبية على العلاقات المصرية الأمريكية لوجود جو من التوتر في علاقته بجونسون ، ولكنها كانت في نفس الوقت تمهيدا لزيارة يقوم بها عبد الناصر للولايات المتحدة في ١٩٦٧ ، ووفقا لهيكل فان السادات قد ابلغ جونسون أن كل ما تريده مصر هو الفهم ، ورد جونسون الذي بالغ في اظهار الود للسادات بأن كل ما يريده هو الدبلوماسية الهادئة (١) .

وقد كانت هذه الزيارة هي آخر مظاهر التحسن الذي طرا على العلاقات المصرية - الأمريكية في بداية هذه المرحلة ، بل لقد كان عبد الناصر يتوجس منها شرا فيما يبدو فقد فوض السادات - وفقا لهيكل - بأن يقطع رحلته قورا اذا أحس أن هناك فيما يلقاه شيئا لا يرضاه لوطنه أو لنفسه (٢) ، كذلك نذكر ان خطاب عبد الناصر الذي خصصه تقريبا للهجوم على تحرك فيصل بصدد الدعوة لمؤتمر قمة اسلامي قد تلا بداية الزيارة بيومين ، وعلى الرغم من أنه لم يوجه فيه هجوما خاصا بالسياسة الأمريكية بالذات الا ان مجرد الهجوم الحاد على سياسة الاحلاف الغربية وبصفة خاصة الأمريكية لم يكن ليمر دون تأثير خاصة وان عبد الناصر لم يترك شكاً في أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما مخططا الحلف الأصليين وأنهما تستتران وراء دعوة فيصل (٣) ، وكذلك فقد اعتبر عبد الناصر - وفقا لرواية هيكل - أن حديث جونسون للسادات عن الدبلوماسية الهادئة محاولة لعزله عن الجماهير مصدر قوته وطلب من السفير الأمريكي ان يحمل رسالة شفوية بهذا المعنى الى جونسون (٤) .

وهناك احتمال قوي في أن يكون التحسن الطارئ في العلاقات المصرية - الأمريكية لمدة نصف عام تقريبا راجعا الى تصور أمريكي مؤداه ان عبد الناصر قد بدأ يلتزم جادة الصواب من وجهة النظر الأمريكية وفقا

(١) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨ - ٣٣٠ .

(٢) محمد حسين هيكل ، طلب ضمان أمريكي للسعودية ونتيجة حرب محدودة في

الين ، في : الأهرام ، ٦٦/٧/١ .

(٣) انظر خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق

ص ٥١١ - ٥١٣ .

(٤) هيكل : عبد الناصر والعالم ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

للتطورات التي وقعت في هذه الفترة (١) وهو ما يشبه التحليل السابق لموقف فيصل من عبد الناصر في أعقاب ذهاب الأخير إلى جدة في أغسطس ٦٥ ، ولذلك فعندما طرأ من التطورات ما أثبت أن السياسة المصرية في ذلك الوقت لم يكن بمقدورها أن تتسامح إزاء تحركات معينة تجرى في المنطقة عادت هذه السياسة إلى نفس طريق الصدام مع السياسة الأمريكية .

وقد سبق أن رأينا أن تجديد اتفاقيات القمح بين مصر والولايات المتحدة قد تم في يناير ٦٦ على أساس ستة شهور تنتهي في يونيو ٦٦ ، وفي فبراير ٦٦ تقدمت مصر بطلب لاتفاقية أخرى تغطي الفترة من يوليو - ديسمبر ٦٦ ، وفي ٩ مايو أذاعت وكالات الأنباء أن الشروط الأمريكية لعقد هذه الاتفاقية هي التراجع عن نية مصر في ضرب قواعد الملكيين في السعودية إذا تحركت ضد ثورة اليمن - التراجع عن نية شن حرب وقائية ضد إسرائيل إذا تحقق لها وجود خطر ذري منها - اتخاذ موقف أكثر تلاؤما مع السياسة الأمريكية في الصين ، وكان واضحا أن القيادة المصرية تصدق أن هذه هي الشروط الأمريكية على الرغم من أن الخارجية الأمريكية كلفت السفير الأمريكي في القاهرة بأن يبلغ مصر بأن هذه الشروط لا تعبر عن وجهة النظر الرسمية (٢) .

وعلى أي حال فإن وزير الخارجية الأمريكي قد صرح في ١٧ مايو ردا على سؤال عما إذا كانت الحكومة الأمريكية تنوى « مواصلة جهودها لاسترضاء السيد ناصر » بأن بحث الطلبات المقدمة يتم على ضوء الموقف كله وقال أنه لا يريد التنبؤ بالنتائج النهائية وأنهم « معنيون ببعض الأشياء التي قيلت هناك مؤخرا » وبالحالة العامة للعلاقات مع مصر في أمور ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة (٣) ، وظلت واشنطن تعلق الطلب المصري حتى أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي في مارس ١٩٦٧ سحب مصر لطلبها (٤) ، وكان عبد الناصر قد أوضح في الشهر السابق

(١) Kerr, « Coming to terms with Nasser »... op. cit., PP. 79-80.

(٢) راجع هيكل ، حديث مستمر ، مرجع سابق .

(٣) Secretary Rusk's News Conference of May 17, in: The Department of State Bulletin, Vol. LIV, No. 1400, June 6, 1966, P. 884.

ومن الواضح أن التصريح الوارد في المتن ينفي ما ذهب إليه ناتنج من أن سبب عدم الاستجابة للطلب المصري كان اقتصاديا وهو عجز خطر أصاب إنتاج القمح الأمريكي في وقت تجديد الاتفاقية المصرية بالذات . انظر : Nutting, op. cit., P. 375.

(٤) محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا - ٤ - في : الأهرام ، ١٧/٣/٦٧ .

أن الاستجابة للشروط الأمريكية من أجل امدادات القمح لا تعنى في النهاية سوى الخضوع الكامل للأمريكيين (١) .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كان واضحا أن التعارض بين السياستين الأمريكية والمصرية يتزايد بصدد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل بعد أن تأكد في هذه المرحلة دورها الرئيسي في توريد السلاح لإسرائيل (٢) ، وكذلك بصدد السياسة المصرية تجاه فيتنام ، فبعد أن اكتفى عبد الناصر في فبراير ٦٦ بالأعراب عن قلقه إزاء تجديد الغارات الأمريكية على فيتنام الديمقراطية والتصريح بما يفيد عدم تقبله للتفسير الأمريكي لهذا القرار (٣) أعلن في مايو ٦٦ « أن شعب فيتنام الشمالية يتعرض لعدوان مروع يهز الضمانات الحرة لكثيرين من الولايات المتحدة نفسها ارتفعت أصواتهم بشجاعة تشجب العدوان الأمريكي في فيتنام وتندد بسياسة القوة الفاشعة التي دبرته وتمضي فيه غير ملتفتة إلى شيء (٤) » ، ومن بين الأمور ذات الدلالة أن تصريح راسك السابق الإشارة إليه بعد ذلك بعشرة أيام قد وضع فيتنام في مقدمة المسائل التي تهتم بها الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بعلاقتها مع مصر (٥) .

(ب) حتمية الصدام : أوضحت النقطة السابقة أن السياستين المصرية والأمريكية قد سارتا في طريق الصدام في هذه المرحلة على نحو لا شك فيه لأول مرة منذ بداية التدخل المصري ، ففي المرحلة الأولى لهذا التدخل ساد العلاقات المصرية الأمريكية طابع إيجابي ولو نسبيا ، وكانت المرحلة الثانية مرحلة انتقالية إلى حد كبير ، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت بعد البداية الإيجابية - استمرارا لتطورات النصف الثاني من عام ١٩٦٥ - مسارواضح التصادم للسياستين .

(١) خطاب عبد الناصر في الاحتفال بعيد الوحدة (٦٧/٢/٢٢) ، في : وثائق عبد الناصر (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) " مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا ، في : الأهرام ، ٦٧/٢/٢٤ ، Kerr, op. cit., P. 80.

(٣) حديث عبد الناصر لجريدة أوفسيتيا السوفيتية (٦٦/٢/٧) ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .

(٤) كلمة عبد الناصر في حفل تكريم كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي بمناسبة زيارته لمصر (٦٦/٥/١٠) ، مرجع سابق ، ص ٥٧٠ .

(٥) Secretary Rusk's News Conference of May, op. cit., P. 884.

Kerr, op. cit., P. 80.

راجع :

كان الصدام حتميا اذن ولكن ما عجل به في هذه المرة كان استجابة القيادة المصرية للتطورات السابقة في العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة على ضوء التطورات الاقليمية التي سبق بيانها ، وادراك هذه القيادة لوجود مخطط امريالى - رجمى يستند على الولايات المتحدة وبريطانية والسعودية بصفة أساسية ، فتلقت نظرت القيادة المصرية الى كل ما سبق باعتباره يطرح معركة فاصلة بين قوى الثورة من جانب وبين قوى الاستعمار والرجعية واسرائيل من جانب آخر (١) .

وقد رأينا ان الاستجابة المباشرة للقيادة المصرية بخصوص التطورات الاقليمية السابقة كانت قرارا بابقاء القوات المصرية في اليمن - في قلب المخطط الذى كانت تشعر بوجوده - لما بعد ١٩٦٨ - غير ان هذه الاستجابة يمكن ان تعد في التحليل الأخير استجابة دفاعية . فقد كانت رد فعل لتطورات بادرها خصوم النظام المصرى اقليميا ودوليا ، ولكن مع بداية ١٩٦٧ بدا ان القيادة المصرية تتخذ اوضاعا هجومية واضحة (٢) . ومن الطبيعى ان يكون مكان تفصيل السياسات الهجومية للقيادة المصرية في البحث الثانى ، ولكن المطلوب الآن هو دراسة (التنفيذية الاستراتيجية) لهذه السياسات ، فان ما حدث انه نتيجة لهذه السياسات ونجاحها الظاهر بدا ان شبه الجزيرة العربية كلها على وشك ان ترفع ، رايات عبد الناصر ، الجمهورية اليمنية بوضع أقوى وأكثر اطمئنانا من اى وقت مضى فضلا عن حماية القوات المصرية لها ، حركة التحرر الوطنى في الجنوب اليمنى على شفا تحقيق النصر النهائي بدعم مصر الكامل ، وسعود اللاجئ في كنف عبد الناصر يثق من اليمن التى حارب ثورتها ابواب مملكته في محاولة للعودة الى عرشه وسط سلسلة من الانفجارات وصلت الى العاصمة السعودية نفسها . وبكل وزن المصالح الامريكية والغربية الهائل في المنطقة لم يكن ممكنا لوضع كهذا ان يستمر ، وأصبحت سياسة « تحمل نتائج أعمالك » ، او حتى سياسة استنزاف التدخل المصرى في اليمن ترفعا غير وارد ومخاطرة لا يمكن لهذه المصالح ان تتحملها ، ومن ثم أصبح من الضرورى ان ينتهى التدخل المصرى في اليمن بشكل أو بآخر . وبالنظر الى ما بدا من

(١) خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٢٢/٢/٦٧) ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) راجع محمد حسين هبيل ، نظرة طائر على امتداد الأرض العربية ، في : الأهرام ٦٧/١/٢٧ .

صعوبة ان لم يكن استحالة عزيمته في شبه الجزيرة فقد جاءت الضربة على ارض مصر ذاتها وفضى بنا هذا الى عنوان يونيو ٦٧ الذى نختم به دراسته من « منظور التدخل المصرى في اليمن » ، هذا المبحث .

٦ - السياسة السوفيتية :

سبق أن رأينا الدور الذى نسبته بعض المصادر للاتحاد السوفيتى في دفع الموقف المصرى الى التشدد في أعقاب اتفاقية جسة ، وعلى الرغم من ان الدراسة قد رفضت هذا الرأى الا انه يطرح نفسه مرة أخرى في هذه المرحلة للمواجهة الحادة بين النظام المصرى وخصومه : هل اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا يكمل الاستقطاب الحاد في علاقات مصر الاقليمية باستقطاب حاد آخر في علاقتها بالمولتين العظميين أم ان موقفه كان مغايرا بدرجة أو بأخرى . وقد يبدو أن هذا التساؤل يتبر قضايا بديهية ومع ذلك فإن البحث يظهر خلاف ذلك . ولكى نجيب على هذا السؤال سوف يكون مناسباً ان نبدأ بمحاولة التعرف على الادراك السوفيتى للموقف ، وعلى ضوء نتائج هذه المحاولة يمكن تقييم الآراء المختلفة المتعلقة بأبعاد السياسة السوفيتية في هذه المرحلة .

(١) الادراك السوفيتى للموقف : استنادا الى المصادر السوفيتية التى اعتمدت الدراسة عليها وفي محاولة لتحديد أبعاد الادراك السوفيتى للموقف في المنطقة العربية وأبعاده الدولية كما ورد في الجزء السابق ، يمكن الحديث بوضوح عن أربعة أبعاد لهذا الادراك .

أولاً : سبق أن رأينا أن نظرة غير واقعية قد سادت الادراك السوفيتى للثورة اليمنية في بدايتها وان الأبعاد الأساسية لهذا الادراك قد استمرت في المرحلة الثانية للتدخل وان بدا واضحا أن السوفيت بدأوا يدركون حقيقة اتجهد العسكرى وان يكن دون تركيز واضح والمشاكل التى تواجهها الجمهورية اليمنية وان يكن دون فهم كامل ، أما في هذه المرحلة فقد أصبح واضحا من التعليقات السوفيتية ان الموقف في اليمن لم يعد تدخلا خارجيا مضادا ضد ثورة قوية ناجحة تحظى بتأييد كل الشعب وانما حرباً أهلية يؤيد أحد أطرافها وهو الطرف الملكى بواسطة القوى الاقطاعية والاستعمارية في المنطقة ، وقد حددت هذه التعليقات الطرف الملكى بأنه فضلا عن الأسرة

المالكة « القبائل التي ظلت على ولائها للملكية (١) » كما اختفى الاستخفاف بالمقاومة الملكية وأشير في هذا الصدد إلى خطورة هجوم الصيف الذي قام به الملكيون في ١٩٦٥ .

ومن ناحية أخرى فقد ظهر بوضوح أن السوفييت أصبحوا واعين بالمشكلات الداخلية التي يواجهها النظام الجمهوري ، ومن ثم فإنه بعد الحديث عن دور الملكيين ومن يساندونهم في العمل ضد الثورة جاء الحديث عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الموروثة من العهد الملكي والتي يتم حلها والصراع بين المجموعات السياسية داخل النظام وأشير صراحة بهذا الصدد إلى استفادة الرجعيين من الخلافات الجمهورية والتغيير الحكومي المتكرر في صنعاء الذي كان له أثره السيء في البلاد . وهكذا لم يكن غريبا أن ينتهي الأمر إلى الحديث عن أن « الجماهير العريضة » وكثيرا من القبائل قد رغبت في حل الصراع سلميا بعد أن كلفت الحرب الأهلية اليمنية اليمن أرواح الآلاف من اليمنيين وأوجدت صعوبات خطيرة (٢) .

ثانيا : من ناحية أخرى بدا واضحا من التعليقات السوفيتية النظرة القلقة إلى الاستنزاف المصري في اليمن ، وفي سبتمبر ٦٥ مثلا ذكرت إحدى المقالات أن واشنطن ولندن كانتا باتا رتبعهما للصراع في اليمن تريدان « أن تخلقا صعوبات بالنسبة لـ ج . ع . م لارهاق اقتصادها ، فقد شكل الحفاظ على قوة قوامها ٥٠٠٠ رجل بعيدا عن الوطن عبئا ثقيلا ، وكان الاميراليون يعرفون بذلك وقد فعلوا كل ما في وسعهم لتصبح ج . ع . م عاجزة عن التقدم في صراع طويل في اليمن ، وهكذا يحولون بينها وبين معالجة مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية » (٣) ، وفي أغسطس ٦٦ ذكرت إحدى المقالات أن التدخل ضد الثورة اليمنية قد أجبر مصر على أن تبقى لحوالي أربع سنوات حتى الآن على جيش كبير في اليمن وليس ثمة حاجة إلى القول بأن هذا عبء ثقل على الخزينة المصرية يستنزف مبالغ كبيرة كان

(١) وإن أخطأت كالعادة في التفسير فارجعت السبب إلى موقف شيوخ القبائل من الدين ارتبطوا طويلا بالآفة وراوا في النظام الجمهوري قويا لوضعهم السياسي والاقتصادي .

(٢) F. Seiful-Mulyukov, Yemen Between War and Peace, in : New Times, No. 36, September 8, 1965, pp. 10-2.

وانظر تأييدا للتحليل السابق استنادا إلى مصادر سوفيتية في : Laqueur, op. cit., pp. 106-7.

Seiful-Mulyukov, op. cit., p. 11.

(٣)

يمكن استخدامها في خطة التنمية (١) وفي أبريل ٦٧ تكرر نفس المعنى بالقول بأن المساعدة المصرية لجمهورية اليمن وإن كانت في منتهى الإصميه لها (أي اليمن) إلا أنها تلقى بعبء ثقل على القاهرة لاستنزافها لموارد يحتاجها البناء الوطني ، وإن الأعداء في الخارج والمعارضة في الداخل « يسعون إلى الاستفادة من هذا » (٢) .

ثالثا : كان هناك تماثلا تاما في الإدراك السوفيتي للموقف في المنطقة العربية وبصفة خاصة دعوة فيصل لمؤتمر قمة إسلامي مع أدراك القيادة المصرية ، فقد تحدثت الكتابات السوفيتية عن تحرك امبريالي استعماري تستخدم السعودية رأس حربة له ويهدف إلى تطويق النظم الثورية في المنطقة العربية واحداث انشقاق في هذه المنطقة بصفة عامة ويرتب السعودية لدور الوريث لنفوذ بريطانيا بعد انسحابها من المنطقة (٣) .

رابعا : لم يقتصر الأمر على تماثل الإدراك السوفيتي للموقف العربي مع القيادة المصرية وإنما امتد إلى وجود فكرة ملحة في الكتابات السوفيتية في هذه الفترة تؤكد على اعتبار أن مصر هي الهدف الرئيسي لكل التحركات السابقة ، ففي مايو ٦٦ تحدثت إحدى المقالات عن المشكلات الداخلية لمصر ولكنها أضافت أن الخطر الخارجي على « مصر أكبر » فالامبرياليون لديهم أسباب كثيرة لكراهية عبد الناصر فانهم لا يمكنهم أن يغفروا له تأييده للثورة في اليمن وللحركة المعادية للامبريالية في الجنوب العربي والمناطق الأخرى (٤) وفي أكتوبر ٦٦ نظرت مقالة أخرى إلى الضغوط التي تمارس على النظام السوري من جانب وتقوية السعودية عسكريا من جانب آخر على أنها تطويق لمصر من جانبين : السوري واليمني وتوريطها في التزامات

(١) P. Demchenko, Arab Differentiation, in : New Times, No. 34, August 24, 1966, p. 6.

(٢) Dimtry Velsky, Arab East : Time of Great Change, in : Ibid, No. 16, April 19, 1967, p. 10.

(٣) O. Tuganova, Political Trends in the Arab East, in : International Affairs, No. 3, March 1966, p. 31. S. Sterkina, Behind the Screen of the Islamic Pact, in : Ibid., No. 4, April 1966, pp. 86-7. Oleg Aksanov, The Arab Summit, in : New Times, No. 14, April 6, 1966, pp. 20-1. 1. Belyaev, Islamic Alliance- Who Wants it and Why ?, in : Ibid., No. 15, April 13, 1966, pp. 12-3. G. D'am'yants, The King and the Arabs, in : Ibid, No 12, March 22, 1967, pp. 20-2.

(٤) Yuri Bochkaryov, Battle for Progress, in : Ibid, No. 19, May 9, 1966, pp. 3-5.

مفرطة ومصاعب كثيرة (١) ، وفي ديسمبر ٦٦ تناولت إحدى المقالات تصاعد التوتر على الحدود بين إسرائيل والأردن ومع ذلك لم يفتها أن تشير إلى أن الهدف النهائي هو « توجيه ضربة قوية » لمصر ، قاعدة القوى الثورية والتقدمية في الشرق العربي » (٢) .

(ب) أبعاد السياسة السوفيتية : يمكن للتحليل السابق للدراة السوفيتية على الرغم من كل التحفظات التي قد ترد عليه أن يساعد في تقييم الآراء المختلفة التي ثارت حول السياسة السوفيتية في هذه المرحلة ، وقد سبق أن فندت الدراة الآن التي نسبت للسوفيت دفعهم لعبد الناصر إلى موقف متشدد بعد عقدة جدة ، وفي هذه المرحلة فإن ثمة آراء مشابهة تنسب للسوفيت نفس الموقف في أعقاب القرار البريطاني في فبراير ٦٦ بالانسحاب من قاعدة عدن قبل نهاية ٦٨ ، فقد وعد السوفيت عبد الناصر بالمساعدة التي تجعل البقاء في اليمن إلى ما بعد ذلك التاريخ يستحق العناء المبذول في سبيله (٣) .

وفي محاولة تقييم الآراء السابقة يمكن الحكم من خلال ما يوحى به الإدراك السوفيتي السابق بأن السياسة السوفيتية وإن احتفظت بخط التأييد الواضح لعبد الناصر سواء بصفة عامة أو بسبب التحركات المعادية له في المنطقة لم تكن ترى في تصعيد التوتر سبيلا لمواجهة هذه التحركات ، أما التأييد فلا يحتاج اثباتا وإن كان من المناسب الإشارة إلى أن حاجة السوفيت لقائد قوى ومستقل في المنطقة كعبد الناصر قد تزايدت في أعقاب التحركات التي تمت في المنطقة العربية اعتبارا من نهاية ٦٥ (٤) ، وأما عدم تصعيد التوتر فإن اثباته بغض النظر عن الشواهد التي يمكن أن تستمد من السياسة الخارجية السوفيتية بصفة عامة يمكن أن يستمد من مجموعة من الشواهد المتعلقة بموضوع الدراة بالتحديد ، وقد تجدر الإشارة هنا إلى أن الكتابات السوفيتية التي تناولت التحركات « الامبريالية - الاستعمارية - الاقطاعية » المضادة للقوى الثورية في المنطقة العربية ولمصر بصفة خاصة قد ألحت على فكرة أن العامل الحاسم في مواجهة هذه التحركات

(١) D. Volsky, Who is Making the Trouble in the Arab World, in : Ibid No 42, October 19, 1966, pp. 7-8.

(٢) M. Kemnev, Tension Centre in the Arab East, in : Ibid., No. 51, December 21, 1966, pp. 6-7.

(٣) Little, Modern Egypt, op. cit., P. 207. Stephens, op. cit., PP. 425-6.

(٤) Laqueur, op. cit., p. 75. Stephens, op. cit., p. 426.

هو تعزيز الانجازات التقدمية في داخل الدول الثورية والتعاون فيما بينها (١) .

ومن ناحية أخرى فقد سبق أن أشرنا إلى إدراك السوفيت لمناخ النظام الجمهوري في اليمن والاستنزاف المصري هناك ، وقد جعل هذا السوفيت أنصارا متحمسين لاية تسوية سياسية تلوح في الأفق لمشكلة اليمن ، وقد أيدوا اتفاقية جدة وهو ما ينفي ما قيل عن مسئوليتهم عن تشدد عبد الناصر الذي لم يحدث أصلا في تطبيقها ، فراحوا في البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتي بعد توقيع الاتفاقية مباشرة « بالجهود الرامية إلى تأمين السلام في اليمن (٢) » ، بل لقد تحدثت التعليقات السوفيتية عنها بحماس كبير ووصفتها بأنها « تحسن المناخ السياسي في العالم العربي وتمهد الطريق نحو وحدة عربية أوثق » وبأنها تمثل « عقبة في طريق الاستفزات الامبريالية (٣) » ، وبعد الاخفاق الواضح لمحاولات التسوية في عام ٦٦ أرجع أحد التعليقات السوفيتية هذا الاخفاق للامبرياليين وعملائهم الذين يهدفون إلى زيادة التوتر بين الدول العربية وعلق على هذا بقوله ان هذا « يفسر السبب في أن العرب يجب أن يرحبوا بتسوية للصراع » (٤) .

وفضلا عن الشواهد السابقة فإن باحثا غربيا متخصصا في السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط مثل لاكور قد أيد تماما التحليل السابق للموقف السوفيتي بقوله ان موسكو وقد أدركت أن الجمهوريين لا يمكنهم أن يأملوا في نصر حاسم قد أوصت بسلام تفاوضي ، « وبينما تعهدت موسكو بالدعم الكامل للنظام الجمهوري » فإنها لم تمتنع عن انتقاد « المتطرفين في صنعاء الذين يلحقون الضرر بقضيتهم ويتصرفون بطريقة تعود بالفائدة على

(١) Volsky, Moscow and Cairo, op. cit., P. 7. Demchenko, op. cit., P. 6.

(٢) Volsky Who is Making the Trouble in the Arab World, op. cit., p. 8. M. Kemnev, Arab East: The Cairo Meeting, in : New Times, No. 8, February 22 1967, p. 24.

(٣) البيان المشترك للمحادثات المصرية السوفيتية (٦٥/٩/١) ، في : الأهرام ، ٦٥/٩/٢ ، ص ٧ .

(٤) Seiful-Mulykov, op. cit., P. 12.

انظر خطأ مطابقا لموقف راديو موسكو وصحيفة ازفستيا ووكالة انباء نوفوستي في أعقاب الاتفاقية كما أورده عدل حشاد وعطية عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ - ٣٠١

(٤) Yemen : The Tension Makers, in : New Times, No. 35, August 31, 1966, P. 24.

الإمبرياليين وذلك بطلباتهم غير الواقعية وأعمالهم المغامرة (١) ، كذلك فإن دبلوماسيا امريكيا كبادو قد قال بكل وضوح « يبدو أن الاتحاد السوفيتي قد حذر الرئيس ناصر بهدوء في ١٩٦٥ - ١٩٦٦ من أنه لن يدعمه في أي تحرك عنيف في اليمن تنتج عنه زيادة هامة في الدعم الأمريكي للسعودية (٢) » .

بل إن التأمل في تصريحات كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي التي أدلى بها أثناء زيارته لمصر في مايو ٦٦ يشير إلى تأكيد نفس التحليل ، فأمام مجلس الأمة تحدث كوسيجين عن التدخل المصري في اليمن قائلا « ومن المعروف أيضا أن بلادكم تبذل جهودا كبيرة لتقديم المساعدة إلى شعب الجمهورية العربية اليمنية الشقيقة وللدفاع عنه ضد تطاول القوى الخارجية عليه » . إن الاتحاد السوفيتي يؤيد موقف ج.ع.م من المسألة اليمنية وأنا نرحب بسمي قادة حكومتكم إلى البحث عن طريق تؤدي إلى تسوية الوضع في اليمن وتضمن تطورها تطورا مستقلا وديمقراطيا (٣) .

ويمكن القول من التحليل السابق بأن السوفيت لم يكونوا مسئولين عن التفكير الهجومي الطابع للسياسة المصرية اعتبارا من بداية ١٩٦٧ ، ومع ذلك فلم يكن بوسعهم لأسباب بديهية أن يقلصوا التزامهم تجاه النظام المصري في ظروف المواجهة التي كان يجتازها مع الغرب والنظم العربية المحافظة في ذلك الوقت . وهكذا يمكن أن ننتهي إلى أن عبد الناصر في قراراته التي اتخذها في هذه المرحلة سواء ببقاء قواته في اليمن أو باتباع سياسة هجومية تجاه خصومه في المنطقة لم يعمل وفقا لتحريض سوفيتي وإن كانت السياسة السوفيتية بأبعادها السابقة لم تشكل قيادا عليه .

٦ - حرب يونيو ١٩٦٧ :

يمكن القول بأن كل العوامل السابقة حتى ما قبل يونيو ٦٧ قد أفضت بالقيادة المصرية إلى قرار بالبقاء على قواتها في اليمن على الأقل لما بعد

(١) نقل لأكور هذا بالنص عن البرافدا (٦٧/١/١٩) . انظر :

Iaqueur, op. cit., p. 107.

Bad. au, op. cit., p. 148.

(٢) خطاب اليكسي كوسيجين في مجلس الأمة (٦٦/٥/١٧) ، في : مضابط مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الثاني (اجتماع خاص بمناسبة زيارة السيد اليكسي كوسيجين رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عقد في ٦٦/٥/١٧) ، ص ٢١٠٤ .

١٩٦٨ ، أو على الأقل فإن هذه العوامل لم تشكل قيادا عليها في هذا القرار ، ولكن من ناحية أخرى سبقت الإشارة إلى أن هذا القرار نفسه قد أدى إلى « تدخلات جديدة » في نظام السياسة الخارجية المصرية على أساس أنه أفضى بدوره ضمن عوامل أخرى إلى حرب يونيو ٦٧ التي أدت الهزيمة المصرية العسكرية فيها إلى إنهاء التدخل المصري تماما ، وسوف نتناول هنا هذا المحدد الحاسم للتدخل المصري من المنظور المرتبط بالدراسة .

(أ) نظرة عامة : سبق أن رأينا أن التعارض بين السياسة المصرية في شبه الجزيرة بصفة خاصة وبين السياستين الأمريكية والبريطانية بكل وزن المصالح الأمريكية والبريطانية في هذه المنطقة كان لابد وأن يفضي إلى صدام مدمر يكون هدفه من منظور الدراسة الحالية هو إنهاء التدخل المصري في اليمن لا فقط قبل نهاية ٦٨ ولكن في أسرع وقت ممكن قبل أن يجني هذا التدخل ثماره في شبه الجزيرة العربية وفقا لما تصورته الدوائر الغربية المختلفة ، وقد كان الوضع القوي للتدخل المصري في ذلك الوقت كما سيجي في البحث الثاني يجعل من محاولة هزيمته في شبه الجزيرة ذاتها عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة كذلك كان النظام المصري يبدو محصنا ضد محاولات للانقلاب مماثلة لتلك التي جرت في أندونيسيا وغانا (١) وهكذا بدا الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قوية تمثلت في عدوان إسرائيل في يونيو ٦٧ على مصر . غير أن التحليل السابق ليس إلا مجرد رؤية لعدوان يونيو « من منظور التدخل المصري في اليمن » ومن البديهي أن هذه الرؤية لا تجرد هذا العدوان من أسبابه الذاتية ، وقد يقتضى منا إيضاح هذه النقطة أن نشير دون تطرق إلى التفاصيل إلى بعض التطورات الأساسية بهذا الصدد .

ولعل نقطة البداية لهذه التطورات كانت الانقلاب السوري في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ ، ففي هذا اليوم استولى جناح يساري في حزب البعث على الحكم واتباع فيما بعد سياسة راديكالية تجاه حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة التي كانت قد ظهرت رسميا في العام السابق ، وقد أفضى هذا إلى تزايد التوتر مع إسرائيل طيلة الجزء المتبقى من عام ١٩٦٦ ووصولاً إلى ٦٧ . وقد أفضى وقوع الانقلاب السوري في هذا التوقيت بالإضافة إلى

(١) راجع نظرة رجل مخابرات امريكي إلى هذه المسألة في : كوبلاند ، مرجع سابق ، ص ٣١٧ .

ازاحته لأمين حافظ (١) كواحد من أعدى أعداء عبد الناصر الى تقارب مصرى - سورى وثيق فى هذه المرحلة اكتمل به الاستقطاب الحاد فى العالم العربى فى ذلك الوقت ، وقد تأكد هذا التقارب بعقد اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين فى نوفمبر ٦٦ (٢) . ويمكن الافتراض بأن هدف عبد الناصر من هذه الاتفاقية كان مزدوجا : ردع اسرائيل عن القيام بعمل عدوانى ضد سوريا وكبح السوريين المتطرفين فى نفس الوقت حتى لا يستدرجوه الى معركة لا يناسبه توقيتها (٣) ، لكن عبد الناصر لم يكن وحده فى ساحة الصراع العربى - الاسرائيلى . ففي الجانب المقابل كانت هناك اسرائيل صاحبة المصلحة الدائمة فى تحطيم القوة العسكرية المصرية فضلا عن قلقها من احتمالات نمو المقاومة الفلسطينية المسلحة وسياسات النظام السورى الجديد . وفى ذلك الوقت بدا أنه ليس هناك توقيت أمثل لتوجيه ضربة عسكرية الى مصر من وقت تمتد فيه التزاماتها العسكرية الى اليمن بصورة مؤثرة ، بل ان الشيء الذى لا يجب أن يغيب عن الأذهان أن ضرب مصر عسكريا لانهاء تدخلها فى اليمن لم يكن مصلحة عربية فحسب بل كان مصلحة اسرائيلية أساسية أيضا ، فان الانتصار المتصور لمصر فى شبه الجزيرة بعد ١٩٦٨ ان لم يكن قبلها كان ليمثل خطرا حقيقيا على أمن اسرائيل : بروز احتمال تجسد الحركة القومية العربية فى دولة عربية كبرى - حل المشكلات الاقتصادية لمصر على أقل الفروض بما سوف « تستول » عليه من عوائد البترول - فضلا عن تحكمها فى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بما يفلق المنفذ الاسرائيلى الى هذا البحر تماما . واذا كان التحليل السابق يستند بصورة أو بأخرى الى التصورات الغربية عن الخطر المصرى على شبه الجزيرة العربية فان هذه النتيجة المتصورة الأخيرة لم تكن كذلك ، فقد سبق أن رأينا أنه اعتبارا من ١٩٦٦ بصفة خاصة بدأ الحديث من أفراد النخبة الحاكمة المصرية العسكريين منهم والسياسيين عن سيطرة القوى الثورية العربية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والوضع

(١) استقر الحكم فى يده فى أعقاب التدهور الشديد فى العلاقات المصرية - السورية بعد اتفاقية الوحدة الثلاثية فى إبريل ٦٣ وحتى وقوع هذا الانقلاب .

(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، نظرة من بعيد ، فى : الأهرام ، ٦٦/٨/٢٦ ، الأهرام ، ٦٦/١٠/٢٢ ، الأهرام ، ٦٦/١١/٥ .

Dawisha, op. cit., p. 48.

Nutting, op. cit., P. 389.

(٣) راجع :

الاستراتيجى القوى الذى يعنيه ذلك ، وذلك فضلا عن قرار اليمن فى ٣٠ أبريل بمد مياها الاقليمية من ثلاثة الى اثنى عشر ميلا ، وقد نظر الى هذا القرار بوضوح فى حينه باعتباره ينبىء بخطة لمنع مرور اسرائيل من باب المندب بالنظر الى الانسحاب البريطانى المتوقع قبل نهاية ٦٨ (١) . وهكذا التقت المصلحة الغربية والمصلحة الاسرائيلية فى توقيت الضربة العسكرية لمصر ، وكان عدوان يونيو ٦٧ .

ومن الواضح أن التحليل السابق يذهب الى وجود توافق ما بين الولايات المتحدة واسرائيل فى هذا العدوان ، ومع ذلك فانه تحليل ذو طابع استنباطى لا يستند الى شواهد تجريبية حتى الآن . ومع ذلك فانه اذا كان لهذه الدراسة أن تدعى أنها قد توصلت الى افتراض ما بشأن حرب يونيو ٦٧ ، استنادا الى الملابس التى أحاطت بالتدخل المصرى فى اليمن قبيل هذه الحرب فهو أن هذه الحرب لا يمكن أن تكون سوى عملا أمريكيا - اسرائيليا مشتركا .

(ب) استجابة القيادة المصرية : ليست بنا حاجة الى استعادة التطورات الاليمة التى انتهت بالهزيمة المصرية فى يونيو ٦٧ وهى لا تهمنى فى ذاتها على أية حال وان كانت الإشارة واجبة الى بعض الآراء « المذهلة » التى ربطت بين يونيو واليمن فاعتبرت أن سلوك عبد الناصر خلال الموقف المتأزم فى المواجهة مع اسرائيل اعتبارا من ١٤ مايو ٦٧ كان المقصود منه إيجاد مبرر لخراج القوات المصرية من اليمن سواء لخراج هذه القوات « بشكل مشرف لأنها فى الطريق الى قتال اليهود (٣) » أو لأن « نقل هذه القوات من اليمن الى سيناء مباشرة دون السماح لها بدخول مصر بحجة وجود خطر مفاجئ من اسرائيل » هو الوسيلة الوحيدة لتفادى عزم هذه القوات بعد هزيمتها فى حرب اليمن على قلب نظام الحكم فور عودتها الى مصر وذلك وفقا لما جاء فى تقارير سرية عسكرية عديدة (٤) . وربما يصعب على أى باحث أن يعثر على مجموعة من المغالطات فى سطور قليلة تفوق فى عددها تلك المتضمنة فى السطور السابقة ، فمن الواضح أولا أن هذه الآراء

(١) Charles Burton Marshal, Reflections on the Middle East, in : Orbis, Vol. XI, No. 2, Summer 1967, P. 354. O'Ballance, op. cit., P. 176.

(٢) أنظر : وجيه أبو ذكري « مرجع سابق » ص ١٦١ .

(٣) أنظر : رائد عطار ، الموقف الراهن - أفتحون هذا الملف ؟ فى : الأهرام ، ٧٧/١٢/١٧ ، ص ١٠ .

تفترض أن عبد الناصر كان قد قرر اخراج القوات المصرية من اليمن وبقية فقط مشكلة « المظهر » أو ضمان سلوكها السياسي لدى عودتها . وهو افتراض غير صحيح وفقا للتحليل الوارد في هذا الفصل كله تقريبا ، بل ان هذه الآراء تنسى أن عبد الناصر لم يسحب - وهذا بديهي - كل قواته من اليمن أثناء أزمة مايو - يونيو ٦٧ ، وأن آلافا مؤلفة من هذه القوات قد ظلت الى ما بعد الهزيمة بشهور حتى تم الاتفاق على الانسحاب سياسيا ثم تم تنقيده عسكريا ، وهذا فقط اذا تجاوزنا عن الأحكام السهلة الواردة جزافا في هذه الآراء مثل الافتراض الضمني بأن عبد الناصر هو الذي بادر بإثارة أزمة مايو ٦٧ والحكم الخاص بهزيمة القوات المصرية في اليمن وعزم هذه القوات على قلب نظام الحكم فور عودتها .

وعلى أي حال فإنه ليس ثمة شك في أن الأبعاد العسكرية والاقتصادية للهزيمة قد حددت على نحو قاطع استجابة القيادة المصرية بشأن التدخل في اليمن ، ومن المفهوم أنه من الناحية النظرية كان هناك بديلان أمام أية قيادة تريد مواصلة خطها السياسي: أما الاستمرار في سياسة ثورية هجومية عبر المنطقة العربية بأكملها تكون القوات المصرية في اليمن رأس حربة لها أو الانكماش الى سياسة « مصر أولا » تعبر عن نفسها في هدف ازالة آثار العدوان وتكرس من أجله كل الطاقات الاقتصادية والعسكرية بما في ذلك تلك المتفقة على التدخل المصري في اليمن . ولكن الواضح أن الهزيمة كانت من الوطأة بحيث لم تترك أمام القيادة المصرية أي خيار بهذا الصدد ، ومن المشكوك فيه أن أية قيادة أخرى مهما كانت طبيعتها كانت لتتصرف على نحو مغاير في هذه الظروف ، بل ان الأبعاد الاقتصادية للهزيمة بصفة خاصة قد دفعت القيادة المصرية الى قبول فكرة العمل العربي المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد في العلاقات العربية قبل حرب يونيو وكان هذا في حد ذاته يعني دون شك انتهاء التدخل المصري في اليمن .

غير أن هناك احتمالا في أن يكون عبد الناصر قد مر بفترة بعد الهزيمة مباشرة لم يكن قد حسم فيها أمره بخصوص القوات المصرية في اليمن ، فقد روى كمال الدين حسين أنه في لقاء له مع عبد الناصر - حوالى منتصف يونيو قد طالبه ضمن أشياء أخرى اقترحها لمواجهة أوضاع ما بعد الهزيمة بالانسحاب من اليمن لحاجة مصر الى قواتها هناك فأجابه بقوله « لكى يعود

الامام البدر (١) ، « . ولسنا نعرف ما اذا كانت هذه معارضة من عبد الناصر للفكرة أم أنه كان نوعا من التفكير المسموع ، وعلى أي حال فقد بدأت تظهر بعض الشواهد على القبول المشروط من جانبه لعودة العمل العربي المشترك مرة أخرى (٢) بكل النتائج البديهية لهذا القبول على التدخل في اليمن ، وفي خطابه بتاريخ ٢٣ يوليو ٦٧ جاء الدليل الاكيد على الانعكاسات المتوقعة بهزيمه يونيو على سياسة عبد الناصر العربية : موقف يقبل العمل العربي المشترك من أجل « كل بندقية عربية وكل جندي عربي وكل فرد عربي وكل جهد عربي » ويتجاوز الخلافات بين النظم ويتجاوز اعتبارات الكرامة لأنه ليس هناك وزن لاعتبارات الكرامة بالنسبة لمصلحة الوطن العربي (٣) وكان الباقي مفهوما بالنسبة للتدخل في اليمن خاصة على ضوء الدور الذي تستطيع السعودية أن تقوم به في تقديم الدعم الاقتصادي .

المبحث الثاني

أبعاد السلوك المصري

أوضحت الدراسة في المبحث السابق بروز عوامل اقليمية ودولية جديدة دفعت القيادة المصرية الى اتخاذ قرار بإبقاء قواتها في اليمن الى ما بعد ١٩٦٨ على الأقل ، وبالنظر الى التكاليف الاقتصادية للتدخل وحالة التجرد العسكري السائدة فقد كان ضروريا أن يتم تبني استراتيجية جديدة توفق بين الاعتبارات السابقة كلها ، وتمثلت هذه الاستراتيجية فيما أصبح يعرف باستراتيجية النفس الطويل . ومن ناحية أخرى فقد كان

(١) حديث اجراه فتحي خليل مع كمال الدين حسين في : روز اليوسف ، ٤ أغسطس ١٩٧٥ ، ص ٩٧ . وانظر نفس الرواية لكمال الدين حسين في : سامي جوهر ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٢) راجع : محمد حسنين هيكل ، علامات في المحيط العربي ، في : الأهرام ٦٧/٧/٧ . محمد حسنين هيكل ، مؤتمر أولا مؤتمر ، في : الأهرام ٦٧/٧/١٤ . محمد حسنين هيكل ، أمام مفترق طرق ، في : الأهرام ٦٧/٧/٢١ .

(٣) كان عبد الناصر يعلق بهذا على قراره السابق بطلب تأجيل مؤتمرات القمة العربية لأجل غير مسمى . انظر : خطاب عبد الناصر في عيد الثورة الخامس عشر (٦٧/٧/٢٣) ، في : وثائق عبد الناصر (يناير ٦٧ - ديسمبر ٦٨) ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

القرار المصري بالبقاء في اليمن - بغض النظر عن الاحتياج المباشر لذلك بالنسبة لليمن ذاتها - يتطلب عملية إعادة ترتيب الأوضاع داخل بنية النظام الجمهوري وبصفة خاصة في اتجاه قبول هذا التكييف الجديد للتدخل المصري ، واتخذت هذه العملية شكل الانحياز الدامل لمجموعة من المتشددين الجمهوريين عرفت بتأييدها الكامل للتدخل المصري ، ومن ناحية ثانية فإن كل ما سبق كان يعنى أن الاتجاه إلى التسوية السياسية في هذه المرحلة أصبح منتهيا من الناحية الموضوعية بغض النظر عن أية محاولات تجرى بهذا الصدد ، غير أن الموقف من التسوية السياسية تغير جذريا بالطبع بعد يونيو ٦٧ ، وتمثل ذلك في عقد اتفاقية الخرطوم التي انسحبت القوات المصرية من اليمن بموجبها . ويتناول هذا المبحث الأبعاد السابقة للسلوك المصري في هذه المرحلة .

١ - استراتيجية النفس الطويل :

كانت استراتيجية النفس الطويل أساسا استراتيجية عسكرية خاصة بالقوات المصرية في اليمن غير أنه لا يمكن تجاهل ما يمكن اعتباره بعدا تكميليا لها وهو السياسة المصرية تجاه المقاومة المسلحة في الجنوب اليمنى من جانب والنظام السعودي من جانب آخر في هذه المرحلة .

(أ) الأبعاد الأصلية : أوضاع القوات المصرية في اليمن : أعلن عبد الناصر عن استراتيجية النفس الطويل لأول مرة في خطاب له في مارس ٦٦ ، ومع ذلك فإنه يمكن أن ترد جذور تلك الاستراتيجية إلى الفترة التي ارتبطت بالهجوم الكبير للملكيين في النصف الأول من عام ٦٥ والتي زائنا أنها انتهت بقرار مصري بإخلاء المواقع المتطرفة (١) . ويمكن تلخيص أبعاد هذه الاستراتيجية فيما يلي :

أولا - الهدف الأساسي لاستراتيجية النفس الطويل هو الأعداد لاحتمال بقاء القوات المصرية في اليمن في المدى البعيد وذلك بالنظر إلى كافة التطورات الإقليمية والدولية التي أقلقت القيادة المصرية على النحو السابق بيانه فضلا عن اعتبارات حماية الثوة اليمنية .

ثانيا - من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من حدوث خفض في تكاليف

(١) كذلك يبدو أن الفريق القاضى قد اقترح تطبيق استراتيجية مشابهة في أواخر ٦٣ غير أن اقتراحه قد رفض وقتها . راجع : حمروش ، عبد الناصر والعرب ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

التدخل المصري في اليمن بما يحد من الآثار غير المواتية لعامل التكاليف الاقتصادية ويتأتى هذا بخفض عدد القوات المصرية في اليمن إلى أقل حجم ممكن .

ثالثا - بالنظر إلى الضرورة السابقة لخفض القوات فلا بد من تجميعها في مراكز قوية تمكنها من تفادي الآثار الضارة لحرب العصابات الملكية وتوفر لها في نفس الوقت القدرة على توجيه ضربات فعالة ومؤثرة ضد الأهداف الملكية (١) .

رابعا - تترك مهمة حماية المواقع التي تخليها القوات المصرية للجيش الجمهوري اليمنى والقبائل اليمنية ، على أن يكون هناك اتصال مباشر بين القيادة المصرية والقيادات اليمنية في هذه المواقع بحيث ينم امداد قادة المناطق اليمنية بكل احتياجاتهم بما في ذلك الغطاء الجوي اللازم لمواجهة أى عدوان .

خامسا - ولكن لما كان ممكنا أن يدخل تطبيق العنصر السابق بأساس استراتيجية النفس الطويل ذاته فقد كان من الضروري أن تتضمن عنصر ردع للعمليات الملكية للحيلولة دون وقوعها أصلا وكان هذا العنصر الرادع وهو تهديد السعودية بأن أية هجمات من وراء الحدود سوف تقابل بضرب القواعد السعودية التي تنطلق منها هذه الهجمات ذاتها بل واحتلال هذه القواعد ، وفي هذا الصدد أشار عبد الناصر في مايو ٦٦ إلى أن احتلال هذه القواعد في جيزان ونجران سوف يعزل السعودية عن اليمن كلية واتسق مع هذا تعزيز القوات المصرية في هاتين المنطقتين (٢) .

وتطبقا للاستراتيجية السابقة تمت تحركات واسعة للقوات المصرية

(١) عبر هيكل عن هذا بقوله « واذن فإن الأمر يقتضى إعادة التجمع والتخل عن استراتيجية حماية الأرض لصالح استراتيجية القدرة على الضرب » . انظر : هيكل « شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى » ، مرجع سابق .

(٢) اعتمد التحليل الوارد في المتن لأبعاد استراتيجية النفس الطويل على : خطاب عبد الناصر في الاحتفال بالعيد القومى للسويس (٦٦/٢/٢٢) ، مرجع سابق ، ص ٥٣٧ . خطاب عبد الناصر في عيد العمال بالمحلة الكبرى (٦٦/٥/١) ، مرجع سابق ، ص ٥٥٤ - ٥٥٥ . خطاب عامر في نادي ضباط القوات المسلحة بالعريش (٦٦/٥/٢٥) ، مرجع سابق ، ص ٨ . حديث اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن إلى الأهرام ، مرجع سابق ، ص ٢ . هيكل ، مرجع سابق . هيكل ، طلب ضمان أمريكى للسعودية ، مرجع سابق .

O'Ballance, op. cit., PP. 156-7.

في معظم شهرى مارس وأبريل الى مواقعها الجديدة (١) وعقب ذلك بدأت وحدات من القوات المصرية في اليمن تعود الى مصر بحيث حدث تخفيض كبير في القوات المصرية في اليمن وان كان ثمة اختلاف حول الأرقام هنا ، فبينما تقدر بعض المصادر عموماً هذا التخفيض بحوالى ١٥ - ٢٠ ألف بما يصل بعدد القوات المصرية في اليمن الى حوالى ٤٠ ألف بدلاً من ٦٠ ألف تقريباً قبيل اتفاقية جدة (٢) فان مصادر أخرى تصل برقم القوات المصرية في نهاية شهر مايو بغض النظر عن عدد القوات المنسحبة الى حوالى ٢٠ ألف فقط (٣) . وعلى الرغم من ضخامة الفرق فإن الثابت أن انسحاباً ضخماً يزيد على خمسة عشر ألف جندي قد حدث في ذلك الوقت .

وقد أعقب تطبيق الاستراتيجية السابقة هدوء تام في القتال ، وعلى الرغم من أن الملكيين والمصادر المتحيزة لهم قد ادعوا أن الشمال والشرق قد أصبح الآن ملكياً فإن أوبالانس قد وصف هذا بأنه « مبالغاً حمقاء » وأكد أن الملكيين باستثناءات قليلة للغاية لم يحققوا أى تقدم على الإطلاق ، ولقد كان المثال البارز على نجاح استراتيجية النفس الطويل - والذي اعتبرت به كافة المصادر في هذه المرة بما فيها المصادر الملكية - هو احتفاظ القوات الجمهورية بمدينة صعده في الطرف الشمالى لليمن على الرغم من أهميتها الرمزية الفائقة للملكيين (٤) .

ويمكن تفسير النجاح السابق بعدة عوامل لعل أهمها ثلاثة :

(١) راجع تصريحات المتحدث العسكري المصرى في صنعاء في أول مارس و ١٢ أبريل في : الأهرام ٦٦/٣/٢ ، ٦٦/٤/١٣ .

(٢) انظر تصريحات منسوبة للملك فيصل في نيويورك (٦٦/٦/٢٩) تشير الى انسحاب حوالى ١٦ ألف جندي مصرى في : الأهرام ، ٦٦/٦/٣٠ . وانظر : Little, South Arabia . op. cit., P. 174. Mansfield, op. cit., P. 159.

(٣) ثمة تأكيد ضمنى لهذا التقدير في مقالة لهيكل أشار فيها الى تخفيض عدد القوات المصرية في اليمن بقوله « وحتى فانه لو بقيت في اليمن فرقة واحدة من المشاة يساندها لواء واحد من المدرعات تعزيزها مظلة من الطيران فإن هذه القوة بتكاليف معقولة تستطيع أحداث تأثير ضخم ... » . انظر : هيكل ، شهادة الوقائع من التاريخ القريب والحى ، مرجع سابق . ويلاحظ أن هذه الكلمات قد كتبت في مايو ٦٦ أى بعد اكتمال معالم الاستراتيجية الجديدة . انظر بصدد تحديد عدد القوات بعشرين ألف في نهاية مايو في : O'Ballance, op. cit., P. 157.

(٤) راجع : حديث عبد الناصر الى الجارديان البريطانية (٦٦/٧/١٨) ، مرجع سابق . ص ٨ . هيكل ، طلب ضمان أمريكى للسعودية ، مرجع سابق . هيكل ، هل وصلنا الى نقطة الالعودة مع فيصل ، مرجع سابق .

O'Ballance, op. cit., P. 157.

أولاً - أن استراتيجية النفس الطويل لم تحرم الجمهوريين اليمنيين من المجهود العسكرى المصرى ولكنها أعادت تنظيمه بطريقة أكثر ملاءمة لمقتضيات المواجهة مع الملكيين من جانب والقدرة الاقتصادية المصرية من جانب آخر ، ومن ثم فإن النجاح السابق للجمهوريين كان يستند بالطبع الى الأثر الرادع للقوات المصرية .

ثانياً - أن القوة الجمهورية كانت قد حققت نمواً لا بأس به في هذه الفترة بما مكنها من القيام بالدور المحدد الذى رسم لها في استراتيجية النفس الطويل (١) .

ثالثاً - الدور الذى لعبته السعودية في كبح الملكيين عن القيام بعمليات قد تؤدي الى تنفيذ التهديد المصرى ضد السعودية في وقت لم تستكمل فيه بعد الحد المعقول من دفاعاتها المضادة (٢) .

وهكذا تمكنت الاستراتيجية السابقة من تحقيق أهدافها الرئيسية بنجاح واضح : تخفيض كبير للقوات بما يحقق تخفيضاً كبيراً في التكاليف دون خسارة عسكرية أو سياسية تذكر (٣) .

غير أن الأمور تغيرت نسبياً في أواخر ٦٦ بحدوث تصاعد محدود في القتال ويبدو أن هذا قد استلزم إعادة وحدات جديدة الى اليمن . ويحيط بهذه المسألة بالذات قدر من الغموض ، فبينما يذكر أوبالانس أنه

= وانظر في وجهة نظر مخالفة مع ملاحظة أن شميدت يعترف باستمرار صعده في ايدى الجمهوريين : Little, op. cit., PP. 156-7. Schmidt, op. cit., PP. 277-8.

(١) راجع شهادة اللواء طلعت حسن بهذا الصدد في : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٢) انظر : O'Ballance, op. cit., P. 159.

(٣) وقد دفع هذا النجاح البعض لتخطئة « الاندفاع من البداية لكافة أرجاء اليمن » (حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤) وهو رأى له مبرراته دون شك غير أنه لا يجب تبسيط الأمور على هذا النحو ، فقد نذكر أن الاندفاع لكافة أرجاء اليمن قد تم في ربيع ٦٣ لتحقيق نصر عسكرى يسبق توقيع اتفاقية فض الاشتباك ولذلك فحتى لو كانت القيادة المصرية في ذلك الوقت قد تخلصت من وهم النصر العسكرى الكامل لكانت قد سلكت نفس المسلك عسكرىاً لمجرد هذه الوظيفة التفاوضية . ومن ناحية أخرى فقد راينا دوراً محدداً للقوة الجمهورية في هذه الاستراتيجية وهى قوة تم بناء العنصر النظامى فيها في وقت لاحق ومن ثم فإن عدم « الاندفاع » الى كافة أرجاء اليمن في المرحلة الأولى كان يعنى من الناحية الفعلية تقسيم اليمن الى قسمين ملكى وجمهورى .

مع نوفمبر ٦٦ عاد عدد القوات المصرية يصل إلى ٦٠ ألف ويغسر ذلك يخطط
عبد الناصر في الجنوب (١) يؤكد حشوش أن العدد ظل ثابتا عند ٢٠ ألف
حتى قيام حرب يونيو (٢) . وقد اعتبر أوبالانس هذا التصاعد العددي
إحباطا لاستراتيجية النفس الطويل ونهاية لها (٣) . غير أنه يجب أن تذكر
أن خفض عدد القوات كان مجرد وسيلة لتحقيق الهدف من هذه
الاستراتيجية وهو البقاء إلى أجل غير مسمى . وأن لها عناصر أخرى مثل
تجميع القوات في نقاط قوية وإعطاء دور محدود للجمهوريين اليساريين في
القتال . فضلا عن أن خفض التكاليف وإن تأثر بوضوح بزيادة عدد القوات
إلا أنه يمكن أن يتحقق بوسائل أخرى (٤) . وعلى أي حال فعلى الرغم
من الخلاف السابق حول تعزيز القوات المصرية في أواخر ٦٦ فإن أوبالانس
نفسه قد اعترف فيما بعد بأن نجاح السياسة المصرية في اليمن في النصف
الأول من ٦٧ قد مكن من تخفيض العدد مرة ثانية قبل مايو ٦٧ إلى
حوالي ٢٠ ألف (٥) .

وبالنسبة للتصاعد المحدود في مستوى القتال كانت بعض التقارير
قد ذكرت أن عمليات التصف الجوى المصرى لتجمعات المكيين ومواقع
إمدادهم قد استؤنفت اعتبارا من خريف ١٩٦٦ (٦) .

ومن ناحية أخرى فقد تقى عبد الناصر في ديسمبر ٦٦ وقوع معارك
برية في اليمن منذ عقد اتفاقية جدة وحتى نهاية ١٩٦٦ (٧) وفي ٢٦ يناير
١٩٦٧ اعترفت المصادر المصرية بوقوع محاولة تسلل من نجران وأشارت
إلى تصدى القبايل اليمنية لها بنجاح (٨) . وفي اليوم التالي تم تنفيذ
التهديد المصرى بفارتين جويتين على نجران ذكرت المصادر السعودية أنهما
تقدتا بواسطة عشر طائرات وأنضيتا إلى مصرع عشرة أشخاص وإصابة

(١) O'Ballance, op. cit., pp. 168-9.

(٢) حشوش . مرجع سابق . ص ٢٥٧ .

(٣) O'Ballance, op. cit., pp. 181-2.

(٤) راجع : حشوش . مرجع سابق . ص ٢٥٥ .

(٥) O'Ballance, op. cit., pp. 18-2.

(٦) Ibid.

(٧) راجع : Ibid., P. 168. Schmidt, op. cit., pp. 284-5.

(٨) خطاب عبد الناصر في يوم سعيد بمناسبة عيد النصر . في : الأهرام
٢٦/١٢/٦٦ . ص ١٠ .

(٩) الأهرام . ٢٧ - ٢٨/١/٦٧ .

كثيرين فضلا عن اضرار مادية كثيرة (١) . وكانت هذه أول غارة جوية
تعترف بها المصادر المصرية منذ ١٩٦٣ (٢) .

واستمر نموذج الأوضاع العسكرية في اليمن طيلة الشهور الخمسة
الأولى من ٦٧ مشابها لما سبق : هدوء عام في درجة القتال لا يشير إلى قتال
خطير بصفة عامة مع وجود حوادث صغيرة كالكمانين وتلفيم الطرق من جانب
الملكيين والغارات الصغيرة والأعمال التاديبية من جانب القوات المصرية (٣)
وغارة جوية على قواعد المكيين في السعودية عند اقتضاء الأمر كما حدث
في ١١ ، ١٢ ، ١٤ مايو ٦٧ (٤) .

ومن متابعة النموذج السابق لسير القتال يمكن القول بأن استراتيجية
النفس الطويل كانت ناجحة بصفة عامة . وقد يكون من المناسب في هذا
السياق الإشارة إلى أن السياسة المصرية تجاه القبائل في هذه المرحلة قد
لعبت دورا هاما في النجاح . ذلك أن هذه السياسة كان لها مردود عسكري
بل وسياسي كبير وواضح . ففي هذه المرحلة تم ترشيده مساعدات
أو « رشاي » القبائل التي كانت تدفع لشراء ولائها دون ضابط وأصبحت
المساعدات تدفع مقابل مهام محددة كحراسة طريق حيوى مثلا وما إلى هذا
وفي حالة عدم الوفاء بهذه المهام كانت المساعدات تتوقف مؤقتا . ويقول

(١) Letter dated 14 February 1967 from the representative of Saudi
Arabia to the Secretary-General (S/7749), in : Security Council Official
Records, Twenty-Second Year, Supplement for January, February and
March 1967, United Nations, New York, 1967, p. 69.

(٢) ظهر أول اعتراف مصرى بهذه الغارات في ١٠ فبراير ٦٧ . انظر : هيكل .
هل وصلنا إلى نقطة العودة مع فيصل . مرجع سابق . وفيما بعد اعترف عبد الناصر
بذلك بطريق غير مباشر بقوله أن التهديد المصرى بضرب المعتدى على اليمن قد نفذ عندما
وقع تسلل . خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٧/٢/٢٢) « مرجع سابق » ص ٨٠ .
Schmidt, op. cit., P. 285.

(٣) O'Ballance, op. cit., pp. 179-80.

(٤) نشر الأهرام أخبار غارات ١١ ، ١٢ مايو بالطريقة التي اعتاد بها نشر أنباء
الغارات التي وقعت فعلا دون اعتراف رسمي بها وهي ذكر الأنباء دون تعليق (الأهرام .
٦٧/٥/١٤) وقد أشار أوبالانس وحده إلى أن رئيس أركان القوات المصرية في اليمن
قد ادعى أن هذه السلسلة من الغارات قد شملت قاعدة صوابين « تندرير » البريطانية
في حرس مشيط . انظر :

O'Ballance, op. cit., P. 181.

وانظر وصلات المصادر السعودية عن الغارات :
Letter dated 16 May 1967 from the representative of Saudi Arabia to the
Secretary-General, (S/7889), in : Security Council Official Records,
Twenty-Second Year, Supplement for April, May and June 1967, United
Nations, New York, 1967, p. 99.

أوبالانس ان هذه السياسة كانت ناجحة تماما وجعلت عددا متزايدا من القبائل يشايح الجمهوريين ضمانا للمكافآت من جانب ولتركها وشأنها من جانب آخر بدلا من التعرض للاغارة المستمرة من الجو ، ويشير الى ان شهرى أبريل ومايو قد شهدا تحولا كبيرا فى الولاء من القبائل الى الجانب الجمهورى ليس فقط من تلك القبائل الواقعة فى المتناول المباشر للقوة المصرية ولكن فى مناطق نائية أيضا بحيث تمكنت القوات الجمهورية فى ذلك الوقت من إعادة دخول مدن هامة مثل مارب وحريب ، وفى نفس الوقت تدهور النفوذ الملكى الى حد كبير ومكن ذلك كله من تخفيض جديد للقوات المصرية ومكن أيضا من الوصول بعدد القوات المصرية فى اليمن عندما تأزم الموقف تماما فى الشرق الأوسط مع نهاية شهر مايو ٦٧ الى أقل من ٢٥ ألف (١) .

ولا شك أن التحليل الذى قدمته الدراسة لموقف القبائل اليمنية من الحرب الأهلية يعطى جدارة لرأى أوبالانس ، غير أننا لا يجب أن نتغافل الأثر المتصور لعوامل أخرى غير « ترشيد المساعدات المصرية » ، وحتى اذا أنكرنا أى احتمال لرسوخ القضية الجمهورية عبر الزمن فإن الإشارة واجبة الى أن هذه الفترة قد شهدت لأول مرة لجوء السلطات المصرية الى ما أسمته بالمكاتب السياسية وكانت هذه تتشكل من ضابط صاعقة واثنتين من ضباط الصف و « تمرجى » يعيشون مع القبائل الموالية حياتهم الخاصة بكل تقاليدها ويتناقشون معهم فى مختلف القضايا السياسية والفكرية (٢) ، كذلك يمكن القول بأن استراتيجية النفس الطويل بما أدت اليه من استخدام محسوب للقوة العسكرية المصرية قد قللت الى الحد الأدنى الآثار السلبية للعمليات العسكرية المصرية بين القبائل التى سبقت الإشارة إليها .

وقد تجدر الإشارة فى ختام هذا التناول الى أن مرحلة الدراسة الحالية قد شهدت حملة عنيفة مضادة لمصر شارك فيها الملكيون والسعوديون ودوائر غربية غير رسمية كثيرة اتهمت مصر باستخدام الغازات السامة ضد الملكيين فى هجوم وقع يوم ٥ يناير ٦٧ على كتاف بشمال اليمن ، ومرة

(١) O'Ballance, op. cit., pp. 180-2.

(٢) أشار عبد الناصر لأول مرة الى هذه الممارسة الجديدة للقوات المصرية فى مايو ٦٧ . انظر : خطاب عبد الناصر فى عيد العمال بشبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) مرجع سابق ص ١٦٠ . وانظر أيضا : حروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

أخرى فى مايو ٦٧ (١) . وبالنسبة لادعاءات يناير ٦٧ يلاحظ أن النفى المصرى الرسمى كان قاطعا (٢) ، وأنه لم يوجد أى دليل حاسم على ذلك من أى نوع (٣) . أما فى مايو فلم تكن السلطات المصرية فى موقف يمكنها من أن تنشغل بهذه المسألة ، وقد قيل أن الصليب الأحمر قد أكد فى يونيو ٦٧ تعرض قرية يمنية لهجوم بالغاز فى ١٠ مايو دون أن يحدد مصدر الهجوم وإن كانت المصادر الغربية قد سارعت بتأكيد أنه لا يمكن أن يكون سوى القوات المصرية (٤) . وفى كل الأحوال كان جهد « العلاقات العامة الأمريكى » الذى استأجرته السعودية قويا وفعالا (٥) .

(ب) الأبعاد المكتملة : السياسة المصرية تجاه الجنوب اليمنى والسعودية : يمكن القول من المبحث السابق ان استراتيجية النفس الطويل كانت فى التحليل الأخير استراتيجية دفاعية ، ولكن السياسة المصرية تجاه المقاومة المسلحة للاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن وكذلك تجاه النظام السعودى قد شكلت بعدا هجوميا واضحا فى الاستراتيجية المصرية خاصة فى النصف الأول من عام ١٩٦٧ .

وبالنسبة للجنوب اليمنى فثمة إجماع بين كافة المصادر التى أشارت الى هذا الموضوع على أن القيادة المصرية قد صعدت دعمها للمقاومة المسلحة للوجود البريطانى سواء ماديا بالأسلحة والتدريب . الخ أو دعائيا بتكثيف الحملات الدعائية ضد بريطانيا وسلطات اتحاد الجنوب العربى (٦) وهو ما يتسق مع ادراك القيادة المصرية للقرار البريطانى على أى حال ، وقد أدى هذا التصعيد فى الدعم المصرى الى تصاعد واضح فى شدة المقاومة وبصفة خاصة اعتبارا من ١٩٦٧ (٧) .

(١) Schmidt, op. cit., pp. 260-8. Exchange of telegrams between the representative of Saudi Arabia and the United Nations (S/7793), in : Security Council Official Records, Twenty Second Year, Supplement for January, February and March 1967, op. cit., 194-5. Exchange of Communications with representative of Saudi Arabia (S/7842). in : Ibid., Supplement for April, May and June 1967, pp. 8-19.

(٢) الأهرام ، ١٩ ، ٦٧/١/٢١ .

(٣) O'Ballance, op. cit., pp. 174-5.

(٤) Schmidt, op. cit., pp. 267-8.

(٥) Ibid., P. 204.

(٦) انظر مثلا :

Page, op. cit., P. 160. O' Ballance, op. cit., P. 156. Stephens, op. cit., p. 422.

(٧) انظر الفصل الختامى .

وتتسق هذه التطورات مع ما سبق ذكره من ملامح هجومية للسياسة المصرية في النصف الأول من ٦٧ ، ومع أبريل ٦٧ كانت هذه الملامح في غير حاجة الى ايضاح ، ففي ٢٩ أبريل صرح عبد القوي مكاوي للأمين العام لجهة تحرير الجنوب المحتل بأن أعضاء مجلس الثورة قد اجتمعوا مع عامر أثناء زيارته الأخيرة لليمن (من ٢٣ - ٢٥ أبريل) وأن الاجتماع قد تناول المخطط السياسي والعسكري الذي وضعه مجلس الثورة في اجتماعاته السابقة على هذه الزيارة و اضاف أن المحادثات سوف تستأنف مع المسؤولين المصريين في شهر مايو (١) ، وفي ٢ مايو أكد عبد الناصر مساعدة القوى الوطنية في الجنوب اليمني بكل الامكانيات المصرية وأن كل ما تطلبه جبهة التحرير من مصر لابد أن يلبي (٢) ، وفي ٧ مايو نشر الأهرام أن الاجتماعات التي ستجريها في القاهرة قيادة جبهة تحرير جنوب اليمن سيكون لها طابع الأهمية الكبيرة وأن هذه الاجتماعات كلها تتعلق بمواجهة المتطلبات المتزايدة للنضال المسلح في الجنوب المحتل خاصة في تلك المرحلة الحاسمة (٣) ، وفي ٩ مايو عقد أول اجتماع من هذه الاجتماعات بين عامر وقيادة الجبهة في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة بحضور اللواء طلعت حسن قائد القوات المصرية في اليمن (٤) ، وبعد ذلك بأيام بدأت في ١٤ مايو سلسلة التطورات التي أفضت في النهاية الى حرب يونيو .

وبالنسبة للنظام السعودي فإن حدوث تدخل غير مباشر في هذه المرحلة ليس موضع شك أيضا ، وقد سبقت الإشارة الى تلميح هيكمل منذ أغسطس ١٩٦٥ الى تفكير راود القيادة المصرية في النصف الأول من ١٩٦٥ بشأن اتباع استراتيجية مضادة للسعودية بسبب سياستها تجاه الملكيين « مثيلة أو شبيهة بما حدث مع بريطانيا ترغم محاولات الغزو من السعودية على أن تثبت في مواقع الدفاع لتشغلها مشاكل أمنها عن العدوان على أمن الآخرين » ، وكان مفهوما أن اتباع هذه الاستراتيجية لم يعد مطروحا في أعقاب التوصل الى اتفاقية جدة ، ولكن مع الاخفاق الواضح للاتفاقية في نهاية السنة وعودة الاستقطاب الحاد في العلاقات المصرية - السعودية

(١) الأهرام ، ٦٧/٤/٣٠ .

(٢) خطاب عبد الناصر في عيد العمال - شبرا الخيمة (٦٧/٥/٢) ، مرجع سابق .

ص ١٦٦ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/٥/٧ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/٥/٩ .

أصبح من المنطقي الافتراض بأن الفكرة السابقة قد بدأت تطرح نفسها على القيادة المصرية من جديد ، ومع تحول السياسة المصرية الى أوضاع هجومية في النصف الأول من ١٩٦٧ أصبحت الشواهد تشير بوضوح الى أن القيادة المصرية قد حسمت أمرها منذ نهاية ١٩٦٦ .

ويمكن الافتراض بأن الهدف الأدنى للسياسة المصرية المضادة للنظام السعودي في هذه المرحلة كان الزامه الدفاع عن نفسه لتأمين الثورة اليمنية بينما كان الهدف الأقصى هو احباط « المخطط الامبريالي - الرجعي » في المنطقة ، ولتحقيق هذا الهدف تبنت القيادة المصرية سياسة تدخل غير مباشر ضد النظام السعودي ليست «وضع أى شك في بعض جوانبها بينما لا توجد شواهد قاطعة على البعض الآخر وان كانت هناك شواهد قوية عليه .

أما الجوانب المؤكدة في السياسة المصرية تجاه النظام السعودي فهي تلك التي تتعلق بقبول اقامة سعود ملك السعودية السابق في مصر ثم اعطائه الحق في العمل دعائيا على الأقل من أجل استعادة عرشه ، ففي ١٣ ديسمبر ٦٦ أذيع في القاهرة نص رسالتين تم تبادلها بين سعود وعبد الناصر ، وقد أعرب سعود في رسالته عن نيته في الإقامة في « وطنه الثاني » بين أخوته في الاسلام والعروبة ليؤدي « فريضة الاسلام » معهم ورد عليه عبد الناصر بالموافقة (١) ، وفي ١٨ ديسمبر وصل سعود الى مصر (٢) حيث استقبله عبد الناصر بعد يومين (٣) ، ولكن سعود لم يكتف « بتأدية فريضة الاسلام » في مصر وإنما بدأ بعد أيام يصرح بأن طريق عبد الناصر المؤمن بعرويته ودينه هو الطريق السليم الواضح لتحرير فلسطين والأهم من ذلك بأن في نيته توجيه رسالة للشعب السعودي في عيد الفطر (٤) ، ولم يعط سعود الفرصة الا في « عيد الأضحى » ، وفي ٢٠ مارس ٦٧ وجه من صوت العرب كلمة الى الشعب السعودي تحدث فيها عن تدهور الأوضاع في السعودية « اثر تورط السلطات الحاكمة بالتعاون مع الاستعمار والاستمرار في حرب اليمن .. التي نستنكر بشدة الاستمرار فيها نظرا لاستقرار الأحوال في الجمهورية العربية اليمنية ولاعتراف العالم بها » ، وطالب بتوجيه ما خصص للحرب

(١) انظر نص الرسالتين في : الأهرام ، ٦٦/١٢/١٣ .

(٢) الأهرام ، ٦٦/١٢/١٩ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/١٢/٢١ .

(٤) حديث الملك سعود مع زكريا نيل ، في : الأهرام ، ٦٦/١٢/٢٦ ، ص ٧ .

لتنمية السعودية ولغرض المواجهة مع اسرائيل ، وأوضح أنه لا يسعه أن يلزم الصمت ازاء هذه الحالة خاصة في ظل وجود قوات اجنبية في السعودية وأن واجبه الوطني يحتم عليه العمل على علاج الاوضاع واعادة البلاد المركب العربي الصحيح ، واختتم كلمته بقوله « اننا لندرجو الله أن يجمعنا واياكم في القريب العاجل على أرض وطننا الحبيب » (١) .

وفي ابريل خطت القيادة المصرية خطوة أبعد فسمحت لسعود بزيارة لليمن بصحبة عامر والسادات بداها في ٢٣ أبريل ، وفي اليمن أعلن سعود اعترافه « باسم الشعب السعودي بأكمله بالنظام الجمهوري في اليمن (٢) » . وفي ٢٤ أبريل صرح في صنعاء بأنه ترك السعودية تجنباً لسفك الدماء إلا أن الوضع الذي تردت اليه من وجود للمرتزقة الاجانب ووقوع للحكم تحت سيطرة الأمريكيين والانجليز يحتم عليه أن يعيد النظر في هذا الأمر وأشار الى ولاء كثير من القبائل له ورفض الشعب السعودي للوضع القائم (٣) ، وفي اليوم التالي أعلن اصراره على استعادة عرشه « مهما كان الثمن » (٤) .

وفي كل المناسبات السابقة لم يدخر سعود وسعاً في الاشادة بعبد الناصر وسياسته ، وكذلك في الدعوة لقضية الجمهورية في اليمن . وفي ٢٥ أبريل عاد سعود الى مصر بعد أن ترك ابنين له في صعده ليؤثرا على الملكيين في الشمال وكذلك على الوضع في السعودية (٥) ، وفي ٢٦ أبريل وجه كلمة الى الشعب السعودي من صوت العرب كرر فيها المعاني السابقة وناشد فيها الشعب أن يجمع صفوفه وأن يستعد لكل طارئ كما ناشد الجيش السعودي على حدود اليمن التنبه لما يحاك له من دسائس والكف عن التحرش باخوانهم اليمنيين ، وتحدث كحاكم قادم للسعودية فوعده « باحترام الاتفاقيات الدولية التي هي لمصلحة بلادنا

(١) كلمة سعود الى الشعب السعودي التي وجهها عن طريق صوت العرب بمناسبة عيد الاضحى ، في : الأهرام ، ٢١/٣/٦٧ .

(٢) كلمة سعود الى الشعب اليمني التي القاها من القصر الجمهوري بصنعاء . (٢٣/٤/٦٧) ، في : الأهرام ، ٢٤/٤/٦٧ .

(٣) الأهرام ، ٢٥/٤/٦٧ .

(٤) الأهرام ، ٢٦/٤/٦٧ .

(٥) حموش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

وشعبنا (١) ، وفي ١٣ مايو استقبله عبد الناصر (٢) . وفي اليوم التالي مباشرة بدأت الأزمة التي انتهت الى حرب يونيو .

ولا يهم فيما سبق ما اذا كانت السلطات المصرية هي التي سعت الى سعود واقنعتة بالقدوم الى مصر (٣) أم أنه قد أتى بنفسه ، فذلك لا يغير من الحقيقة الواقعة من أنه ما كان يمكن أن يقوم بما قام به دون موافقة القيادة المصرية وهو ما يكفي لاعتبار كافة تصرفاته السابقة جزءاً من السياسة المصرية تجاه النظام السعودي في ذلك الوقت ، وقد كان عامر واضحاً بهذا الصدد عندما صرح في ٢٥ أبريل بأن الرؤية يجب أن تكون واضحة في موضوع الملك سعود لأنه لا يمكن القول بأنه اشتراكى فضلاً عن أن ذلك لم يطلب منه بالطبع ولا يجوز توقعه وإنما غاية المطلوب منه أن يسير بعيداً عن الاستعمار وفي خط تحرري ، ثم صرح في كلمات بالغة الدلالة على السياسة المصرية في تلك المرحلة بقوله « لابد أن نعلم أن وضعنا ليس سلبياً للدفاع عن الثورة اليمنية ، تلك مرحلة انتهت ولابد أن يتحول وضعنا الى وضع هجومي ، وهناك تخطيط لهذه العملية من ناحية الوضع العام واتصاله بفيصل . واعتقد أن سعود له ناس وكل هذه عوامل مقلقة لفيصل . الى أن تأخذ الأمور مداها ويجب أن ننقل سياستنا الى وضع هجومي في كل شيء وفي كل اتجاه » (٤) .

ولسنا الآن بصدد تقييم السلوك السابق للقيادة المصرية بمعايير أيديولوجية ثورية ، كذلك فاسنا ندرى أي أثر سيئ أحدثه هذا السلوك بين عناصر المعارضة للنظام السعودي داخل السعودية ، ولكن المهم أنه قد مثل دون شك هزة عنيفة لحكم فيصل والأهم من ذلك أن الدوائر الغربية التي نظرت لأحلام امبراطورية عبد الناصر منذ كتب فلسفة الثورة في منتصف الخمسينيات لابد أنها كانت تنظر الى الأمور بفزع حقيقي خاصة

(١) كلمة سعود الى شعب السعودية التي وجهها من اذاعة صوت العرب

(٢٢/٤/٦٧) ، في : الأهرام ، ٢٧/٤/٦٧ .

(٢) الأهرام ، ١٤/٥/٦٧ .

(٣) أشار هيكل الى أن أحد الأمراء السعوديين قد فاتحه في هذا أثناء وجوده في

جدة مع وفد المباحثات المصري برئاسة عبد الناصر في أغسطس ٦٥ ، وقد رد هيكل بقوله :

« هل مثل ذلك يجوز في تصور أي عقل ؟ أي قيمة بقيت لسعود ؟ » . هيكل ، كنت

في جدة ، مرجع سابق .

(٤) نص مناقشة عامر مع الضباط والجنود في صنعاء (٢٥/٤/٦٧) ، في :

الأهرام ، ٢٨/٤/٦٧ ، ص ٥ .

وانه بدا واضحا ان سعود يشق طريقه الى السعودية تحت رايات التحالف مع عبد الناصر (١) .

وقد ارتبط وصول سعود الى مصر بسلسلة من حوادث انفجارات شهدتها السعودية اعلن عن اولها في منتصف ديسمبر ٦٦ وبعد ثلاثة ايام من تبادل المراسلات بين سعود وعبد الناصر واستمرت حتى ابريل ٦٧ ، وقد نسبت هذه الانفجارات لاتحاد شعب الجزيرة العربية الذي اعلن انه يمثل كل طبقات المجتمع السعودى ، وادعى انه فجر اجزاء التابلاين ومقر القيادة العسكرية الامريكية فى الرياض ومبنى الأمن العام فى الدمام واجزاء من قصرين ملكيين وجزءا من القاعدة الجوية السعودية فى خميس مشيط ، وقد اعترفت السلطات السعودية بوقوع انفجارات وان نسبتها الى عناصر يمنية دربت تدريباً مصرياً ، وفى ١٧ مارس اعدمت السلطات السعودية ١٧ يمنياً بتهمة القيام بهذه العمليات (٢) ، وليست هناك شواهد أكيدة على وجهة النظر السعودية بالطبع ، ومع ذلك ودون ان يعنى ذلك تأييدا لوجهة النظر الحاطنة بأنه لا توجد معارضة أصيلة داخل السعودية فانه من الواضح ان ثمة شواهد قوية تشير الى صدق وجهة النظر السعودية ، وقد سبق ان راينا التلميح الى اتباع استراتيجية مضادة للنظام السعودى تلزمه الدفاع عن نفسه منذ النصف الاول من ٦٥ ، وسبق ايضا الحديث عن الأبعاد الهجومية الواضحة للسياسة المصرية منذ بداية ٦٧ ، كذلك تنبغى الإشارة الى الترابط الزمنى بين بداية هذه الانفجارات وبين وصول سعود الى مصر والترابط المكاني بين معظم هذه الانفجارات وبين أهداف قريبة من الحدود اليمنية وبصفة خاصة فى جيزان ونجران قاعدتى دعم الملكيين الأساسيتين فى السعودية (٣) .

(١) Reflections on the Quarter, The Middle East : Tense and Volatile, in : O bis, Vol. X, Winter 1967, No. 4, p. 1000.

(٢) راجع الأهرام من ديسمبر ٦٦ - مارس ٦٧ . الأهرام ، ٦٧/٤/٢٣ . Halli'ay, op. cit., p. 67.

وانظر وجهة النظر السعودية عن الأحداث كلها فى مراسلات مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة مع الأمين العام :

Letters dated 25 April 1967 (S/7861) and 15 May 1967 (S/7887) from the representative of Saudi Arabia to the Secretary-General in : Security Council, Official Records, Twenty-Second Year, Supplement for April, May and June 1967, op. cit., PP. 42-50 and 94-8.

وتعد هاتان الوثيقتان خير مرجع للسياسة السعودية تجاه الثورة اليمنية والتدخل المصرى لحمايتها . فهما تلخصان على نحو نموذجى كافة أبعاد هذه السياسة . (٣) راجع الأهرام فى الشهور المشار اليها فى الهامش السابق .

٢ - تشديد القبضة على السياسة اليمنية :

تطور هدف التدخل العسكرى المصرى فى اليمن فى هذه المرحلة على النحو السابق بيانه ليتجاوز الحفاظ على النظام الجمهورى الى تحقيق أهداف اقليمية للنظام المصرى ترتبط على أقل الفروض بالوضع فى شبه الجزيرة العربية وعلى أقصى الفروض بالمواجهة بين النظام المصرى وخصومه اقليميا ودوليا . وهنا اصبح هذا التدخل يشكل حالة مثالية لانطباق احد الفروض التى قدمها روزنو عن الجوانب الدولية فى حرب أهلية . ويشير هذا الفرض الى انه على الرغم من ان أهداف وبنية أحد الطرفين المتحاربين قد تستحث فى الأصل من دولة خارجية فان هذه الدولة قد تصبح لها مصلحة فى نتيجة الحرب لاتتطابق مع النتائج التى يسعى الى تحقيقها الطرف الذى يلقى التأييد (١) ، فقد اصبح الهدف المصرى من الحرب هنا هو إعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة شبه الجزيرة العربية بما يحبط المؤامرة الامبريالية - الرجعية على النظام المصرى والحركة التى يقودها عربيا ، ويدخل فى هذا ضمنا الحفاظ على النظام الجمهورى فى اليمن بما يفيد ان تحقق هذا الهدف الأخير لا يحقق فى حد ذاته المصلحة المصرية من الحرب الأهلية فى اليمن . أما الطرف الجمهورى فيمكن القول بأنه يضم على الأقل قسما تتعارض مصالحته بوضوح مع هذه المصلحة المصرية وهو أساسا المعتدلون من الجمهوريين ثم كل من أصبح معاديا لهذا التكييف الجديد للوجود المصرى فيما بعد .

وقد تطلب هذا بدوره تغييرا فى طبيعة التدخل المصرى السياسى فى هذه المرحلة ، وقد سبقت الإشارة الى الوظيفة الديمقراطية النسبية لهذا التدخل فى المراحل السابقة الا فى الحالة الوحيدة التى بدا فيها للقيادة المصرية ان مسار الصراع على السلطة فى اليمن يتضمن أبعادا تتعلق بالعداء الموجود المصرى فهنا تدخلت بوضوح لصالح المتشددين الجمهوريين المعروفين بتأييدهم المطلق لوجود القوات المصرية فى اليمن وقد كان من شأن التكييف السابق للتدخل المصرى فى هذه المرحلة أن يزيد دون شك من نسبة المعادين لهذا التدخل فى أوساط الجمهوريين . وعلى أى حال فان هذا التكييف فى حد ذاته كان يتطلب دون شك وجود حكومة جمهورية قوية القبضة ذات سياسة لايشك على الاطلاق فى ولائها لمصر . وقد مر التدخل السياسى المصرى لتحقيق هذا الهدف بمرحلتين : الاولى اتبعت فيها الأساليب السابق بيانها فى الفصلين السابقين ، أما فى الثانية فقد

Rosenau, op. cit., P. 309.

كانت الأساليب فيها ذات طابع اكراهي واضح وفي الحالتين فان المؤشر السابق استخدامه في الفصلين السابقين يصلح هنا أيضا . وسوف نبدا هذا الجزء بنظرة عامة لسلوك التدخل السياسي المصري من خلال هذا المؤشر ثم نتنازل بصفة خاصة التدخل بأساليب اكراهية كما اتضح منذ أغسطس ٦٦ وذلك لأهميته الفائقة في الدلالة على طبيعة السلوك المصري في هذه المرحلة .

(١) نظرة عامة : يلخص الجدول التالي الحالتين اللتين يفترض حدوث تدخل سياسي فيهما في هذه المرحلة وفقا للمؤشر المستخدم في الفصلين السابقين . ويلاحظ أن المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن كانت مستقرة على الوضع الذي انتهت اليه في أعقاب توقيع اتفاقية جدة .

جدول رقم (٩) (١)
العلاقة الارتباطية بين زيارات القيادات اليمنية للقاهرة والتعديل في المناصب القيادية أو البنية المؤسسية في اليمن

درجته ونوعه	تاريخ التعديل	تاريخ الزيارة	أعلى مستوى لاتصالاتهم السياسية	مناصبهم	القائمون بالزيارة
منصب وزيرى ورئاسة الزكاز، القوات المسلحة	١٣ أبريل ٦٦	١٠ مارس ٦٦ -	عبد الحكيم عامر		أعضاء المجلس الجمهورى
ضم عضو للمجلس الجمهورى، وتعيين قائد جديد للقوات المسلحة وتعديل في تسعة مناصب وزارية	١٦ أبريل ٦٦	١٠ أبريل ٦٦	النائب الاول لرئيس الجمهورية		
الغاء المجلس الجمهورى واعفاء وزارة المعمرى وتشكيل وزارة جديدة برئاسة السلالة	١٦ - ١٨ سبتمبر ٦٦	٢٢ أكتوبر ٦٥ - ١٢ أغسطس ٦٦ (٢)	عبد الناصر	رئيس الجمهورية	عبد الله السلالة

(١) المصدر : الأهرام في الفترات المشار إليها في الجدول . اليمن الجديدة ، ج ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥ .
(٢) كان السلالة طيلة هذه الفترة مقبلا بالقاهرة منذ أكتوبر ٦٥ .

وفيما يتعلق بدلالة مؤشر الارتباط الزمني بين زيارات القيادات اليمنية للقاهرة والتعديلات في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن وفقا لما هو مبين في الجدول فاننا نكتفي بالتحليل الوارد في اجزاء سابقة من الدراسة ، ويمكن بعد ذلك تقديم الملاحظات التالية :

أولا - التعديلات الواردة بالجدول هي كل التغيرات الأساسية في المناصب القيادية والبنية المؤسسية في اليمن في فترة الدراسة على سبيل الحصر .

ثانيا - بالإضافة لما هو مبين بالجدول عن درجة التعديلات ونوعها في الحالة الأولى فقد كان هناك حديث ابتداء من ٢٧ مارس ٦٦ عن الدعوة الى مؤتمر عام يحضره كل اليمنيين من جميع المناطق ينشئ منه تنظيم شعبي جديد ينشئ منه بدوره مجلس شورى على غرار مجلس الامة في مصر (١) ، وبعد ذلك توالى التصريحات بشأن الاعداد لعقد هذا المؤتمر في بقية مارس وطيلة النصف الأول من أبريل (٢) ، ومع ذلك فان هذا المؤتمر لم ينعقد الا في آخر يوليو ٦٦ بعد زيارة لنفس الوفد اليمني المشار اليه في الجدول استمرت من ١١ مايو ٦٦ - ٢٥ يوليو ٦٦ (٣) . وتعد هذه الفترة الطويلة لزيارة أعضاء المجلس الجمهوري الذي يضم رئيس الوزراء مؤشرا في حد ذاتها على الطريقة التي كانت الأمور تدار بها في اليمن ، وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على تكوين مجلس للشورى تجري انتخاباته بعد شهر (٤) غير أن تلاحق الأحداث في شهر أغسطس لم يسمح بهذا .

ثالثا - يلاحظ أن التعديلات الواردة في الجدول بالنسبة للحالة الثانية قد تمت بعد أكثر من شهر من عودة السلال الى اليمن ومع ذلك فسوف نرى عند بحث هذه الحالة تفصيلا أن التدخل المصري في هذه الحالة لم يكن موضع أدنى شك ، كذلك فان التعديلات الواردة بالجدول هي مجرد التعديلات التي تلت عودة السلال مباشرة ولكننا سوف نرى أن هذه التعديلات في الشهور التالية كانت أوسع وأعمق من ذلك بكثير .

رابعا - لم تشر قضية الوحدة مع مصر طيلة الفترة السابقة على عودة السلال الا مرة واحدة وفي اطار الحديث عن تنفيذ اتفاقية التنسيق بين

البلدين (١) . ويمكن أن يفسر عدم الحاح القيادة اليمنية على الوحدة في هذه المرحلة ببروز التناقض بينها وبين القيادة المصرية على النحو الذي سيأتى بيانه فيما بعد ، أما بعد عودة السلال الى السلطة الفعلية في أغسطس ٦٦ فقد أثار الجانب اليمني موضوع اتخاذ خطوات أوسع لتنفيذ اتفاقية التنسيق مع مصر (٢) ولكن دون خطوات عليا ، ويمكن بهذا الصدد الاحالة الى التحليل السابق للموقفين اليمني والمصري من هذه المسألة .

(ب) التدخل الاكراهي : طيلة المرحلتين السابقتين من التدخل المصري بل وحتى أغسطس ١٩٦٦ لم يكن عنصر الاكراه واضحا في التدخل المصري وكان في الحالات التي وجد فيها اكراها ضميا ، بل لعله يمكن الجدل على أي حال بأنه لم يكن ثمة اكراه على الاطلاق ولم يكن الأمر يتعدى دور الوسيط بين أطراف يمنية متصارعة ، ولكن التطورات التي حدثت اعتبارا من أغسطس ١٩٦٦ كانت علامة على توفر عنصر الاكراه بوضوح في هذا التدخل .

فقد سبقت الإشارة الى بقاء السلال في القاهرة منذ أكتوبر ٦٥ تسهيلا للتوصل الى اتفاق بين الجمهوريين والملكيين ، وفي ١٢ أغسطس ١٩٦٦ عاد السلال الى اليمن بعد أن كان عبد الناصر وعامر والسادات قد قاءوا بزيارة له لمناقشة موضوع عودته والاتفاق على الخطوط الرئيسية للمستقبل (٣) ، وقد حاول العمري منع السلال من دخول اليمن بارسال بعض الدبابات اليمنية الى المطار ولكن قائد القوات المصرية في اليمن ، اللواء طلعت حسن ، واجهه صراحة بأنه سيحطم كل دباباة لا تعود الى موقعها خلال ساعتين فتراجع وان حدثت مشادة بينه وبين السلال في المطار (٤) .

وفي أعقاب وصول السلال الى اليمن نشبت أزمة سياسية حادة بين

(١) انظر : الأهرام ، ١٢/٥/٦٦ ، ص ٨ .

(٢) الأهرام ، ٢٢/١/٦٧ .

(٣) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٤) كانت كل المصادر الغربية قد أشارت الى هذه القصة في خطوطها العامة ثم أورد حمروش في كتابه لأول مرة تأكيدا تفصيليا لها على لسان اللواء طلعت حسن نفسه . انظر ، المرجع السابق : نفس الصفحة . وانظر من المصادر التي أضافت الى ما سبق محاولة العمري لفرض حراسة على الاذاعة والقصر الجمهوري .
O Ballarín, op. cit., p. 165. Wenner, op. cit., pp. 159-60. Schmidt, op. cit., p. 60.

(١) الأهرام ، ٢٨/٣/٦٦ .

(٢) راجع الأهرام ، ٢٩/٣/٦٦ ، ٢٠/٤/٦٦ ، ١١/٤/٦٦ ، ١٤/٤/٦٦ .

(٣) الأهرام ، ١٢/٥/٦٦ ، ص ٨ ، ٢٦/٧/٦٦ ، ص ٨ .

(٤) الأهرام ، ٣١/٧/٦٦ ، ص ٤ .

المجموعة عدا الايراني والجائفي اللذين حددت اقامتهما وتم ايداع الجميع في السجن الحربى مساء ١٦ سبتمبر (١) .

وكان من تحصيل الحاصل أن يعلن في نفس اليوم قرار السلال قبول استقالة أعضاء المجلس الجمهورى ووزارة العمري (٢) ، وفى اليوم التالى أعلن أن السلال سيرأس بنفسه الوزارة ، وفهم من التصريحات الأولى التى أحاطت مشاورات تشكيلها أنها ستكون وزارة «اليد القوية» والتعاون المطلق مع مصر (٣) ، وفى ١٨ سبتمبر أعلن تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السلال بينما تولى ج. يلان منصب النائب الوحيد لرئيس الوزراء ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان واضحا أن عناصر الوزارة الجديدة من العناصر المتشددة المعروفة بتأييدها لحط السلال فى التعاون المطلق مع مصر (٤) ، وعقب تشكيل الوزارة أذاع السلال بيانا أشاد فيه بدور مصر وهاجم الحونة والمنحرفين الذين قادوا حملة تشكيك بين مصر واليمن (٥) ، كذلك أعلن فيما بعد أن الأساس الأول لسياسة اليمن الخارجية « أننا نسير جنباً الى جنب مع حامل راية الحرية وقائد القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر » وأن من يقول « أننا يمكننا أن نعتد على أنفسنا فى مثل هذه الظروف » فهو مغالط ومخادع يريد أن يصفى ثورتنا المجيدة (٦) ، .

(١) تم الاعتقال بالطريقة التقليدية : أخبر أفراد المجموعة بأن عامر يريد لقاءهم ولكن السيارات ذهبت بهم الى السجن الحربى حيث استقبلهم مديره اللواء -حزب السيونى ، وطلب منه النعمان الصراحة فرد عليه : ستكونون ضيوفا الليلة (معلومات مستمدة من لقاء شخصى مع النعمان - مرجع سابق) ولكن هذه الليلة طالت قليلا فيما بعد حتى أكتوبر ٦٧ . وقد قيل أن هذا الاحتجاز قد انتقم من فتك السلال بهم الذى كان يهدى ذلك فعلا منذ مشاهدته مع العمري فى المطار لولا تدخل السفير المصرى أحمد شكرى حتى لا تقع المسئولية على مصر (حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣) ومن هذه الزاوية بالذات لم يكن هناك بالطبع ما يحتم أن يكون هذا الانتقاد بالاعتقال

(٢) الأهرام ، ٦٦/٩/١٧ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٩/١٨ .

(٤) راجع : الأهرام ، ٦٦/٩/١٩ . اليمن الجديدة « ع ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥ .

O'Ballance, op. cit., pp. 160-1. Schmidt, op. cit., p. 283. Dawisha, op. cit., P. 60.

(٥) الأهرام ، ٦٦/٩/٢٠ . اليمن الجديدة ، ١٩٤ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٥ .

(٦) خطاب السلال فى صنعاء فى العيد الرابع للشورى (٦٦/٩/٢٥) ، فى : «الأهرام ، ٦٦/٩/٢٦ ، ص ٦ .

السلال ومن ورائه المتشددين اليمنيين وبين العمري الذى انحاز الى جبهة المعتدلين ، وكان واضحا أن جزيلان قد برز كأكوى شخصية تساند السلال فى هذه المرحلة ، وقد قام كل من طرفى الأزمة بجهود واضحة لحشد التأييد الداخلى (١) ، وفى ظل الانحياز المصرى لمجموعة السلال كان من السهل التنبؤ بنتيجة الأزمة وقد سلم العمري ومجموعته بهزيمتهم على أى حال وقد فیل كثيرا انهم فكروا فى السفر الى نيويورك للاحتجاج فى الأمم المتحدة على وجود القوات المصرية والمطالبة بسحبها وأن القيادة العسكرية المصرية فى اليمن قد وضعتهم لذلك فى طائرة مصرية هبطت فى القاهرة (٢) غير أن أفراد هذه المجموعة وإن اعترفوا بأن موضوع السفر الى غير القاهرة وبالذات الى أسيرة قد طرح الا انهم قد نفوا أية نية فى الذهاب الى الأمم المتحدة فضلا عن أن قرارهم قد استقر فى النهاية الى الذهاب للقاهرة (٣) . وفى الواقع إن الشواهد تشير الى صحة هذا النفى ، فقد اعترف خصومهم اليمنيون بأن قرار ذهابهم الى القاهرة كان ذاتيا وإن صوره بأنه فرار من عواقب مؤامرة تورطوا فيها كما سيجىء بيانه (٤) . ولا يتناقض هذا مع « وضع القيادة العسكرية المصرية فى اليمن لهم فى طائرة ذهبت بهم الى القاهرة » فقد كانت هذه القيادة كما هو واضح تخشى من سلوكهم المحتمل المعادى لمصر فيما لو ذهبوا الى مكان غيرها .

وفى ٩ سبتمبر وصل العمري والنعمان والايراني والجائفي وعدد من الوزراء والضباط الى القاهرة وذهبت مجموعة منهم لمقابلة عامر فلم يجدوا سوى شمس بدران الذى « لم يجدوا منه الا عنجهية وغضباً » على حد تعبير أحد المصادر اليمنية (٢) . وفيما بعد تم اعتقال جميع أفراد هذه

(١) راجع الأهرام فى الفترة من ٦٦/٨/١٣ - ٦٦/٩/٩ وانظر :

Schmidt, op. cit. pp. 282-3. O'Ballance, op. cit., p. 160.

(٢) حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ . ويلاحظ أن اللواء طلعت حسن هو مصدر المعلومات الواردة فى المتن . وانظر أيضا : Schmidt, op. cit., p. 283.

(٣) اجوبة مكتوبة للنعمان على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) تصريحات السلال الى مندوب الأهرام (٦٦/٩/٢٩) ، فى : الأهرام ، ٦٦/٩/٣٠ . عبد الرحيم عبد الله اليمن ثورة وثوار ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) راجع الثور ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ . وقد كان العمري بين هؤلاء ولكنه عاد أدراجه عندما لم يجد عامر باعتبار أن شمس بدران « ليس من مستواه » . وفى لقاء الباقيين بشمس بدران سأله عن المسئول عما نشر فى بعض الصحف البيروتية عن الأحداث الأخيرة فى اليمن فرد أحدهم بأن من فعلوه يسألون عنه فامرهم بدران بأن يستمع فحسب فخرج الجميع . لقاء شخصى مع النعمان ، مرجع سابق .

وفي ٢٩ سبتمبر ألقى السلال خطابا في تعز أعلن فيه « ثورة عارمة على كل من يحاول المساس بالثورة والجمهورية وأنه « لا يد من اكتساح كل عميل » (١) وكان هذا مجرد رمز للتطورات اللاحقة التي شهدت اليمن بموجبها واحدة من أوسع عمليات التطهير السياسي وأكثرها عنفا ، وفي إطارها تمت عملية اعفاء واسعة النطاق من المناصب السياسية والإدارية شملت وفقا للمصادر اليمنية نفسها اعفاء محسن العيني رئيس وفد اليمن إلى الأمم المتحدة وسفيرها في الولايات المتحدة ، واسماعيل الجرافي مندوب اليمن الدائم بالجامعة العربية ، والدكتور سعيد العطار رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، ومصطفى يعقوب السفير اليمني في القاهرة ومحمد أحمد نعمان السفير المتجول من مناصبهم ، فضلا عن إحالة عشرة ضباط إلى التقاعد وفصل ٣٣ آخرين وكذلك فصل ٧٢ من العاملين بالوزارات المختلفة (٢) .

وكان هذا هو العنصر السلمي في عمليات التطهير ، فبالإضافة إلى ماسبق ، جرت عمليات اعتقال واسعة قدرت المصادر الغربية حصيلتها بألفي معتقل (٣) ، وفي ٢٥ أكتوبر بدأت محاكمة عدد من الأفراد بتهمة الانتماء لشبكة قامت بأعمال تخريب في اليمن في الفترة من أواخر سبتمبر إلى أوائل أكتوبر ، وإذا كان حدوث مثل هذه المحاكمات وفي هذه الظروف أمرا عاديا فقد كان من غير العادي في هذه المحاكمة أن المتهم برئاسة هذه الشبكة كان العقيد محمد الرعيني أحد أعضاء حركة المعارضة لنظام الإمامة ، وأحد القيادات البارزة للنظام الجمهوري والذي قام بأعمال رئيس الجمهورية في بعض فترات غياب السلال عن اليمن قبل أكتوبر ٦٥ وأخيرا عين وزيرا للدولة لشئون القبائل في حكومة السلال الجديدة (٤) . وكان

(١) الأهرام ، ٦٦/٩/٣٠ .

(٢) راجع الأهرام ، ٦٦/٩/٢٤ ، ص ٤ . ٦٦/٩/٢٩ ، ص ٦ . ٦٦/٩/٣٠ ، ص ٤ . ٦٦/١١/٣ اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٦ . ومن الأمور ذات الدلالة أن مجلس الوزراء اليمني قد أصدر في ١٠ أكتوبر قرارا برد الجنسية اليمنية إلى البيضاوي ثم بتعيينه في اليوم التالي سفيرا لليمن في بيروت . أنظر : الأهرام ، ٦٦/١٠/١١ ، ص ٤ ، ٦٦/١٠/١٢ ، ص ٦ . كذلك عين عبد الرحيم عبد الله سفيراً لليمن في القاهرة ومندوباً دائما لها في الجامعة العربية . اليمن الجديدة ، ع ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٦ .

(٣) O'Ballance, op cit., P. 165. Paget, op. cit., P. 169.

(٤) ذكر جزيلان أن اختياره في الوزارة « كان طعنا لاصطياد باقي عصاة التآمر » حديث جزيلان إلى رئيس تحرير مجلة اليمن الجديدة ، في : اليمن الجديدة ، ع ٢٠ ، ديسمبر ٦٦ ، ص ٩ .

المتهم الثاني هو العقيد هادي عيسى الذي شغل مناصب هامة عديدة في النظام الجمهوري كان آخرها منصب قائد لواء صنعاء وإن نسبت له بعض الأعمال الإجرامية (١) ، كذلك فقد تمت المحاكمة ونفذ حكم الإعدام علنا في سبعة من المتهمين على رأسهم الرعيني وهاذي عيسى في نفس اليوم . ومن الواضح أن كل ما سبق قد تم إما بمباركة مصرية غير مباشرة حيث تم كله في إطار حكومة السلال الجديدة التي لم تكن لتتكون دون التدخل المصري السابق ، أو بتدخل مصري مباشر أحيانا (٢) .

وقد يكون من المناسب الآن التوقف لمحاولة تفسير السلوك المصري إزاء هذه التطورات . ويستطيع الباحث أن يقرر باطمئنان أن هذا السلوك قد تم في إطار تحقيق الحاجة إلى وجود حكومة يمنية ذات علاقات قوية وطيدة مع مصر في المرحلة الجديدة (٣) . ومن الواضح أن مجموعة المعتدلين ومعهم العمري الذي انضم إليهم في هذه المرحلة قد اتهمت بالاتصال بالسعودية والولايات المتحدة لتدبير مؤامرة لقلب نظام الحكم ، ووفقا لمصادر يمنية رسمية كانت تفاصيل المؤامرة هي القيام بانقلاب لعزل السلال بينما تقوم الرجعية باشتباكات عسكرية على الحدود ، في حين تقوم بريطانيا بحصارها الاقتصادي على اليمن من جنوبه المحتل فإذا تم عزل السلال سهل الالتقاء مع الملكيين والمطالبة بعد ذلك بسحب القوات العربية (٤) .

وفي الواقع أن كل الشواهد تشير إلى أن الموقف المستقل لهذه المجموعة تجاه الوجود المصري في اليمن وليست مؤامرة أو أخرى هو السبب الأصلي للسلوك المصري تجاههم ، فقد كان من شأن هذا الموقف أن يتناقض مع مقتضيات التدخل المصري في هذه المرحلة . ويمكن التدليل على هذا التحليل بما يلي :

(١) ذكر اللواء طلعت حسن أنه عندما صارح جزيلان بأنه سيحاكم الهادي عيسى تردد قائلا أنه يفضل اغتياله سرا ولكن القائد المصري أصر وقدمه للمحاكمة . نقلا عن : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) كما في حالة محاكمة هادي عيسى مثلا .

(٣) جاءت هذه الحاجة متفئة مع اتجاهات المتشددين الجمهوريين المعروفين باعتناقهم لخط العلاقات الوثيقة مع مصر إذ يبقى أن الجمهوريين المتشددين الذين أمسكوا بزمام السلطة في اليمن منذ أغسطس ٦٦ لم يكونوا مجرد دمي كما تصور الكثيرون - وربما هل رأسهم السلطات المصرية - ولكن كانت لهم رؤيتهم الخاصة وكان لهم خصومهم في الصراع اليمني ولم يضيعوا الفرصة التي سنحت لهم في أغسطس ٦٦ .

(٤) عبد الرحيم عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

أولاً : على الرغم من كثرة ما قيل عن تأمر هذه المجموعة واتصالها بالسعودية والولايات المتحدة ٠٠٠ الخ فإن بندا واحداً من بنود الاتهامات الموجهة إليها لم يتم إثباته بشكل أو بآخر ، ومع أن المخابرات المصرية في اليمن ومعها القيادة العسكرية المصرية هناك قد تبنت اتهامات التأمر السابقة (١) فقد كان موقف القيادة المصرية من المجموعة المتهمة بالتآمر حذيراً بالتأمل ، إذ على الرغم من اعتقالها لأفرادها وتحديد اقامتهم ، فقد رفضت هذه القيادة رجاءاً من الحكومة اليمنية بتسليم هذه المجموعة على أساس أن وصول أفرادها إلى القاهرة يلقي على مصر نوعاً من الالتزام الأدبي تجاههم ، ويلاحظ أن الكلمات التي استخدمت بهذا الصدد لم تتضمن ادانة وإنما اقتصر على القول بأن مصر على علم بحقيقة التهم التي وجهت اليهم (٢) .

ثانياً : ضمت المجموعة المتهمة بالتآمر عناصر لا يمكن التشكيك في إيمانها بالنظام الجمهوري بل ومن الصعب اتهامها بالعداء لمصر ، وإذا كان البعض قد كتب يتهم أفراد هذه المجموعة باتهامات سابقة منها تدبير خيانات لتحطيم النظام الجمهوري في مؤتمر حرض واحلال حكم فردى محله تحت اسم دولة اليمن (٣) فإننا نحيله إلى مناقشات الايرياني القيمة طيلة هذا المؤتمر وإلى برقيته المريعة إلى عبد الناصر وفيصل ، لقد تغيرت الظروف وأصبح السلوك المصري في جدة هو ذات التهمة التي اتهم بها هؤلاء (٤) .

ثالثاً : يؤكد ما سبق أن الاتجاه السياسي العام لحركة التطهير والتعيينات الجديدة يثبت أن القضية كانت أوسع بكثير من التأمر أو الاتصال بالسعودية أو غيرها ، فقد شمل التطهير مثلاً عدداً من المثقفين لا يمكن اتهامهم بمثل هذه الاتهامات بل لعلمهم من أشد العناصر عداء للنظام السعودي ، كذلك فإن بعض التعيينات الجديدة تشير بكل صراحة إلى أسماء عرفت بتمسكها بأوثق علاقات ممكنة مع مصر .

(١) النور ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .
(٢) الأهرام ، ٦٦/١١/١٢ .

(٣) عبد الرحيم عبد الله ، انكشفت الالاعيب الاستعمارية وانكشف الخونة في : اليمن الجديدة ، ج ١٩ ، بدون تاريخ إصدار ، ص ٣ .
(٤) انجدير بالذكر أن المجموعة المحتجزة في مصر ضمت ابراهيم الحمدي رئيس

اليمن فيما بعد (١٩٧٤ - ١٩٧٧) ، وصاحب الرؤية الناضجة في بناء الدولة المركزية في اليمن وصاحب نظرة بالغة التقدير للدور المصري في اليمن .

رابعاً : ثمة علامة استفهام خاصة يجب أن تحيط بموقف العمري الذي ظل حتى منتصف ٦٥ يعد من أشد المتعصبين للتدخل المصري في اليمن وحتى نهاية السنة من أشد المتشددين في قضية النظام الجمهوري بل لقد سبق أن رأينا من ينسب اخفاق مؤتمر حرض إلى تشدده ، وقد اتهم العمري بالانتهازية فضلاً عن التأمر وليس هناك اعتراض على اتهام أي مخلوق بذلك ، ولكن المشكلة في البساطة التي تلقى بها هذه التهم ، فقد كان له موقفه المحدد من سلوك التسوية المصرية منذ قررت القيادة المصرية الذهاب إلى جدة ، ويدفع المنطق إلى الاعتقاد بأنه من الضروري أن يكون قد تبين هو وأمثاله الفجوة بين الموقف المصري والموقف اليمني منذ عقد اتفاقية جدة ، وفي نفس الوقت فإن الطريقة التي كانت تدار بها العلاقات مع القيادات اليمنية قد أدت فيما هو واضح إلى تراكم شعور من الوطنية المهانة لدى بعض العناصر على الأقل وقد كان العمري واحداً من هؤلاء (١) . ومع اتضاح أهداف المرحلة الجديدة للتدخل المصري تفاقم هذا الشعور وانحاز العمري بالتدريج إلى مجموعة المعتدلين بعد أن كان أعدى أعدائها .

وعلى الرغم من التحليل السابق فإنه سواء كانت تهم الاتصال بعناصر خارجية صحيحة بالنسبة للبعض أو كان الصحيح هو مجرد بروز خطر الخط المستقل عن السلطات المصرية ، فقد كانت النتيجة بالنسبة للسلطات المصرية واحدة في الحالتين : ضرورة احباط أي تحرك فعلي أو محتمل لا يتسق والأهداف الجديدة للتدخل المصري في هذه المرحلة .

وإذا انتقلنا الآن من التفسير إلى التقييم فمن الواضح - بصرف النظر عن كل ما سبق - أن الاجراءات السابقة قد نجحت بصورة ملحوظة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها ، فعلى الرغم من أنها أفضت بطبيعة الحال إلى استقطاب حاد في القوى السياسية داخل اليمن (٢) إلا أنها أدت إلى

(١) من الحوادث ذات الدلالة البالغة الطريقة التي عومل بها العمري أثناء زيارة كوسيجين للقاهرة في مايو ٦٦ . فعندما ذهب العمري للقاءه وفقاً للوعود المحدد أخيراً ضابط مصري بأن الموعد قد تأجل ، فثار العمري واعتبر ذلك اهانة لليمن وطلب من مترجم كوسيجين أن يخبره بأنه لا يريد أن يقابله . ومن الواضح أن هذه المسألة قد سببت ارتباكاً لكوسيجين الذي حرص على أن يزور العمري في منزله بمصر الجديدة قبل مغادرته للقاهرة . لقاء شخصي مع الثعمان " مرجع سابق : الأهرام ، ٦٦/٥/١٩ .

Kerr, The Arab Cold War, op. cit., PP. 112-3. O'Ballance, op. cit., P. 158.

استقرار واضح ، وقد أجمعت على هذا كافة المصادر التي تناولت الموضوع على الرغم من تحيز بعضها ضد ثورة اليمن والتدخل المصري (١) .

٣ - الموقف من التسوية السياسية :

سبق أن رأينا أخفاق آخر محاولة للتسوية السياسية في المرحلة السابقة بسبب عمق التعارض الجمهوري - الملكي كما اتضح من مؤتمر حرض تم تكفل تحريك فيصل بشأن عقد مؤتمر قمة إسلامي بإضافة التعارض المصري - السعودي من جديد وبصفة خاصة اعتبارا من آخر ديسمبر ٦٥ ، وفيما بعد تكفلت العوامل الأخرى الإقليمية والدولية بتكليف جديد للتدخل المصري أصبح من قبيل تحصيل الحاصل توقع أخفاق كل محاولة للتسوية السياسية في إطاره ، ولهذا لم يكن غريبا أن يستمر التوقف التام في تنفيذ اتفاقية جدة من ناحية والا تحقق وساطة الكويت التي بدأت منذ أبريل ٦٦ واستمرت حتى نهاية السنة تقريبا دون أية نتائج عملية. ولكن إبعاد الموقف في المنطقة تغيرت بشكيل جذري بعد حرب يونيو ٦٧ مما أعاد ترتيب أولويات السياسة المصرية بشكل حاد وانعكس هذا على التدخل في اليمن في شكل قبول القيادة المصرية الكامل للتسوية السياسية كما انعكست في اتفاقية الخرطوم في أغسطس ٦٧ ، وأعقب هذا انتهاء التدخل المصري بانسحاب آخر جندي مصري من اليمن في ديسمبر ٦٧ . وسوف يتناول هذا الجزء الموقف المصري من التسوية السياسية كما تطور على النحو السابق بيانه .

(١) محاولات استئناف مؤتمر حرض : طيلة شهرى يناير وفبراير ٦٦ ظل هناك حديث حول اتصالات مصرية - سعودية لاستئناف مؤتمر حرض (٢) ولكن العوامل الجديدة التي طرأت على الموقف على النحو السابق بيانه كانت تنبئ توقع أية نتائج فعلية لهذه الاتصالات وهو ما حدث بالفعل ، وفي ١٦ فبراير وصل عامر والسادات الى صنعاء حيث أدلى عامر بتصريحات عكست رسميا لأول مرة الموقف المصري وقد خرج من مرحلة المرونة الكاملة بعد بروز التعارض السعودي - المصري من جديد ، ولكن بلا حظ ان تصريحات عامر اقتصر على التشدد فيما يتعلق بموقف مصر في حالة استئناف القتال دون أن تصل الى الموافقة صراحة على التفسير

(١) انظر مثلا : O'Ballance, op. cit., p. 165. Wea er, op. cit., pp. 159-60. Schmitt, op. cit., pp. 287-90. St. ph: s, op. cit., pp. 427-8.

(٢) اجع الأهرام في هذه الفترة .

الجمهورى لاتفاقية جدة ، فقد وجه عامر تحذيرا لكل من يخالف اتفاق السلام في اليمن وقال ان القوات المصرية ستحافظ على اتفاقه جدة ووقف القتال ولكنها ستضرب بعنف كل من يخالفه من الطرف الآخر (١) ، وفي اليوم التالي كرر المعاني السابقة وأضاف إليها ان مصر تعمل للوصول الى حل سلمي ولكنها لن تقبل حلولا على حساب عزتها وكرامتها ، وأشار الى ضرورة حفظ حق الشعب اليمني وعدم التفريط فيه (٢) . ووضح بالطبع أنه على الرغم من الموقف المتشدد فان عامر لم يلزم نفسه بوجه النظر الجمهورية في تفسير اتفاقية جدة ، وقد تأكد هذا الموقف التوفيقى بتصريحات لعبد الناصر في ٢٠ فبراير أشار فيها الى أنه يرجو الا يخفق مؤتمر حرض وان الجانب المصري يسعى لحل المشاكل الموجودة سلميا على أن يتولى الشعب اليمني تقرير مصيره بنفسه والى أنه يسعى لحل الخلافات في التفسير التي ثارت بينه (أى الجانب المصري) وبين الجانب السعودي ، وأشار الى أنه ليس لديه ما يقوله عن خطة مصرية في حالة أخفاق مؤتمر حرض (٣) ، ولكن الموقف تغير جذريا في اليوم التالي (٢١ فبراير) ، ففي هذا اليوم نشر حديث كان فيصل قد أدلى به في ٢٠ فبراير أى في نفس اليوم الذي أعلن فيه عبد الناصر التصريحات السابقة ، وفي هذا الحديث قال فيصل ان مصر لم ترد بشأن ما طلب منها حول تفسير المادة التي حدث الخلاف حولها بين الجمهوريين والملكيين في حرض وأنه كان يأمل من القاهرة أن تنفذ الجزء الخاص من الاتفاقية بها طالما أن السعودية قد أوقفت مساعدات الملكي من جانبها ، وأشار الى أن القاهرة كان يجب عليها أن تبدأ بسحب قواتها منذ بدء مؤتمر حرض في ٢٣ نوفمبر ٦٥ ، وحين سئل عن تفسيره لهذا السلوك المصري قال ما نصه « لا أعرف لمثل هذا تفسيراً ولكننا نعرف أن لدى القاهرة مشاغل في الداخل والخارج ناتجة عن ظروف

(١) تصريحات عامر في صنعاء (٦٦/٢/١٦) ، في : الأهرام ، ٦٦/١٢/١٧ .
(٢) خطاب عامر في ضباط الصف والجنود المصريين في صنعاء (٦٦/١٢/١٧) ، في : الأهرام ، ٦٦/٢/١٨ . وانظر أيضا خطابه في ضباط الصف المصريين في صنعاء (٦٦/٢/١٨) ، في : الأهرام ، ٦٦/٢/١٩ ، ص ٧ .

(٣) المؤتمر الصحفي للرئيس عبد الناصر مع الوفد الصحفي العراقي بالقاهرة (٦٦/٢/٢٠) ، في : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الخامس ، مرجع سابق ، ص ٤٩٧ . وكان البيان الرسمي الصادر في ١٩ فبراير عن اجتماعات القيادة السياسية الموحدة بين مصر والعراق في دور انعقادها الثاني قد نص على « الدعم الكامل للجهود المبذولة لاحتلال السلام والاستقرار في اليمن » وعلى أن هذه الجهود « خطوة كبرى لتيسير تعبئة القوى العربية لمجابهة الأخطار الصهيونية » . انظر نص البيان في : الأهرام ، ٦٦/٢/٢٠ .

خاصة قد تكون هي التي صرفتها عن المبادرة في سحب قواتها ، . وحين سئل عن توقعاته بشأن عودة الحرب أجاب بأن هذا « غير وارد بالنسبة لنا ونعرف أن الرئيس جمال عبد الناصر يدرك قبل غيره نتائج ما قد يحدث كما أنه ليس في حاجة إلى مغامرة أخرى بعد الظروف التي مر بها خلال الثلاث سنوات التي حارب فيها هناك ، كما أن سيادة الرئيس لديه مشاغل في الداخل تصرفه عن المضي في هذا الطريق الخطر (١) » .

وكان اليوم التالي لنشر حديث فيصل كما هو معروف الموعد السنوي لخطاب عبد الناصر بمناسبة عيد الوحدة ، وإذا كان ثمة شك منذ بداية ١٩٦٦ وحتى ذلك الوقت في أن طريق التسوية قد أصبح مسدودا فإن هذا الخطاب قد قطع كل شك ، فقد رد عبد الناصر على كل ما أثاره فيصل فأشار إلى أن القاهرة على عكس ما قاله قد وضحت وجهة نظرها بشأن تفسير الاتفاقية إلى السعودية وقدم تفسيراً لمسألة انسحاب القوات بأنه لن يتم إلا إذا وجدت الحكومة التي تقوم بتنظيم الاستفتاء ، علماً بأن اتفاقية جدة تنص على أن يبدأ الانسحاب يوم ٢٣ نوفمبر ٦٥ ، ولكن ما كان أهم من هذا الحلاف الجديد حول تفسير اتفاقية جدة هو بروز التعارض المصري السعودي إلى العلن من جديد ، فقد كان واضحاً أن عبد الناصر قد استاء استياءً بالغاً من حديث فيصل عن « المشاغل » الداخلية واعتبر هذا تعريضاً بالوضع الداخلي في مصر ، ورد على فيصل بتعريض ضمني بالنظام السعودي عندما أوضح أن هذه المشاغل هي « مشاغل تغيير المجتمع من مجتمع اقطاعي رأسمالي تحظى الأقلية فيه بكل شيء وتأخذ الكثيرة الفئات إلى مجتمع اشتراكي تسود فيه الكفاية والعدل » ، كذلك أشار في رده إلى اتهام فيصل بمساعدة الإخوان المسلمين ضد النظام المصري ، ومن ناحية أخرى كان هذا هو الخطاب الذي خصصه عبد الناصر بالكامل تقريباً لعرض تاريخ محاولات الأحلاف الغربية في المنطقة والهجوم عليها وعلى تحرك فيصل باعتباره آخر محاولة في هذه المحاولات ، وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يعرض شخصياً بالملك فيصل طيلة الخطاب فقد كانت أبعاد الحلاف الموضوعي بينهما أقوى أثراً دون شك من أي تعريض شخصي ، فضلاً عن أن هذا الخطاب كان كما نذكر هو المناسبة التي أعلن فيها عبد الناصر نية البقاء في اليمن إلى ما بعد ١٩٦٨ (٢) .

(١) حديث الملك فيصل لمراسل جريدة الراي العام الكويتية - جدة (٦٦/٣/٢٠) مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .
(٢) راجع : خطاب عبد الناصر في عيد الوحدة (٦٦/٢/٢٢) « مرجع سابق » ص ٥٠٢ - ٥٠٤ .

ولذلك فانه لم يكن هناك في الواقع معنى حقيقي للاتصالات المصرية السعودية التي تمت بعد ذلك في شهر مارس أو توقع لأية نتيجة تترتب عليها ، وفي ٧ مارس على سبيل المثال أصدرت لجنة السلام بياناً جاء فيه أن مصر والسعودية أبدتا رغبتهما في انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر حرض في أقرب فرصة ممكنة وتركنا للجنة اختيار المكان الملائم وإن اللجنة تقوم بالاتصالات اللازمة بهذا الصدد (١) ، ولكن اللجنة لم تستطع إحراز أي تقدم بهذا الشأن وأعلن في ٢٧ مارس عن وجود خلاف داخلها بين الجانبين المصري والسعودي بشأن مكان انعقاد المؤتمر ، فقد اقترح الجانب السعودي - في خروج جديد على نصوص اتفاقية جدة - أن يعقد المؤتمر خارج اليمن (٢) ، بينما تمسكت مصر بعقده في داخل اليمن (٣) ، ولم يكن هذا سوى مجرد رمز على عدم جدوى أية جهود لاستئناف مؤتمر حرض في ظل الأبعاد الجديدة للموقف .

ومع ذلك فقد ظلت لجنة السلام المصرية - السعودية قائمة من الناحية الشكلية ، وفي أعقاب عودة السلال إلى اليمن في أغسطس ١٩٦٦ وجه إلى الجانب السعودي في هذه اللجنة تهم القيام بأعمال تخريب سياسي داخل اليمن (٤) ، وفيما بعد أعلن في يناير أن الحكومة اليمنية طلبت من الأعضاء السعوديين في اللجنة « وقف اتصالاتهم المريبة » وأنها اندرتهم بعدم مسئوليتهم عن حياتهم فيما لو غادروا مقر اللجنة (٥) . وفي ١٧ مايو ٦٧ أعلن رسمياً أن الحكومة اليمنية قررت إنهاء وجود لجنة السلام في اليمن بعد أن ثبت الدور التخريبي للجانب السعودي في اللجنة بالإضافة إلى عدم جدوى وجودها في ظل الأمن والاستقرار القائمين في اليمن (٦) .

(ب) وساطة الكويت : منذ البداية اتسمت السياسة الكويتية تجاه الصراع اليمني بسماحة تؤهلها للقيام بدور الطرف الثالث ، فمن جانب اعترفت الكويت بالنظام الجمهوري في اليمن في ١٠ مارس ٦٣ (٧) وقدمت له فيما بعد مساعدات لتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، كذلك أظهرت الكويت اهتماماً بتسوية الصراع اليمني منذ مؤتمر القمة

(١) الأهرام ، ٦٦/٣/٨ .
(٢) راجع م ٣ من الاتفاقية التي تنص على عقده في مدينة حرض .
(٣) الأهرام ، ٦٦/٣/٢٧ .
(٤) تصريحات السلال إلى مندوب الأهرام - صنعاء (٦٦/٩/٢٩) ، مرجع سابق .
(٥) الأهرام ، ٦٧/١/٢٤ .
(٦) الأهرام ، ٦٧/٥/١٨ .
(٧) الأهرام ، ٦٣/٣/١١ .

العربي الأول في يناير ٦٤ (١) ، وقد أهلتها علاقاتها الطيبة بكل من النظامين المصري والسعودي فيما بعد للقيام بدور نشط للوساطة بين الطرفين .

وقد بدأ الحديث عن وساطة الكويت في أبريل ١٩٦٦ قبل زيارة قام بها أمير الكويت لمصر في هذا الشهر (٢) ، وبالفعل فقد كانت هذه المسألة على رأس الموضوعات التي تناولتها الاجتماعات بينه وبين عبد الناصر أثناء زيارته لمصر في الفترة من ١٢ - ١٦ أبريل (٣) وقد سبقت هذه الزيادة وتلتها اتصالات مكثفة استمرت حتى أغسطس ٦٦ قام بها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر في كل من السعودية ومصر تخللتها لقاءات للوزير الكويتي مع كل من عبد الناصر وفيصل ومساعديهما (٤) ، وفي ٤ أغسطس أعلن وزير الخارجية الكويتي أن جهود الوساطة تبلورت في مقترحات قدمت الى كل من مصر والسعودية وأن الدولتين وافقتا على اجتماع يعقد بين ممثليهما في الكويت لمناقشة هذه المقترحات (٥) ، وفي ١٧ أغسطس بدأت مباحثات بين حسن صبري الحولي ود . رشاد فرعون بحضور وزير الخارجية الكويتي استمرت ثلاثة أيام أعلنت وزارة الخارجية الكويتية بعدها أن الجانبين توصلا الى مشروع اتفاق مبدئي سيعرض على البلدين (٦) ، وقد فسر هذا في كثير من المصادر باعتباره اتفاقا تم بين مصر والسعودية على حل ما (٧) غير ان هذا في الواقع لم يكن سوى مسودة حل يبلغه كل طرف الى حكومته لابتداء الرأي (٨) ، وكان واضحا أن ردود الحكومتين لم توفر أساسا لاجتماع قادم يعقد بين ممثليهما وأن جهود الكويت للتقريب بين الموقعين بعد ذلك

(١) الأهرام ، ٦٤/١/١٦ .

(٢) الأهرام ، ٦٦/٤/٦ .

(٣) الأهرام ، ٦٦/٤/١٤ .

(٤) يراجع في هذه الاتصالات الأهرام أبريل - أغسطس ١٩٦٦ ، وانظر أيضا : أجوبة الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت على أسئلة مراسل جريدة الحياة الكويت (٦٦/٦/٢٠) ، في : الحياة ، ٦٦/٦/٢١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٦ مرجع سابق . ص ٣٧٦ .

(٥) الأهرام ، ٦٦/٨/٥ .

(٦) الأهرام ، ١٨ - ٦٦/٨/٢٠ .

(٧) انظر سبيل المثال :

Dawish, op. cit., p. 60. O'Ballance, op. cit., p. 162.

(٨) نقلا عن بيان الخارجية الكويتية ، الأهرام ، ٦٦/٨/٢٠ . وانظر أيضا : أجوبة الملك فيصل في مؤتمر صحفي عقد بأنقرة (٦٦/٩/٣) ، مرجع سابق ، ص ٦٣٦ . وربما يكون السبب فيما حدث من لس هو استخدام البيان التعبير « مشروع اتفاق مبدئي » .

لم تنجح (١) ، وفي ٢٩ أكتوبر أعلن أمير الكويت في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الأمة الكويتي أن الكويت ما زالت تواصل مساعيها وأن أشار الى وجود عقبات تقف في طريق التوسط بين البلدين (٢) ، ومن الواضح أن وساطة الكويت قد تعثرت منذ تلقى ردود الحكومتين المصرية والسعودية على المقترحات الكويتية التي نوقشت في اجتماعات أغسطس وعموما فإن كل حديث عن وساطة الكويت قد انتهى في ديسمبر ٦٦ .

ولم يعلن رسميا مضمون المقترحات الكويتية على الإطلاق وإن كان يمكن التوصل الى صورة عامة عن هذه المقترحات من عدة مصادر تعرضت لها على النحو التالي :

أولا - تكوين حكومة انتقالية من الجمهوريين والملكيين بأغلبية جمهورية ومع استبعاد أعضاء أسرة حميد الدين تحكم البلاد في فترة انتقالية مدتها تسعة شهور تسمى اليمن خلالها بدولة اليمن .

ثانيا - تنسحب القوات المصرية في خلال الفترة الانتقالية وتحل محلها قوات رمزية من ثلاث دول عربية يتم الاتفاق عليها بين مصر والسعودية لا يقل عددها عن ١٠٠٠ من كل دولة تشرف على اجراء الاستفتاء (٣) .

ويلاحظ أن المقترحات السابقة قد حاولت أن تواجه نقاط الخلاف التي ثارت في تفسير اتفاقية جدة داخل مؤتمر حرض فاعطت لوجهة النظر الجمهورية استبعاد أسرة حميد الدين وأعطت لوجهة النظر الملكية الغاء كلا النظامين القائمين مع ترضية الجمهوريين باعطائهم الأغلبية داخل الحكومة الانتقالية .

وفي محاولة التعرف على الموقف المصري من وساطة الكويت ليس هناك الا أحد احتمالين فاما أن الجانب المصري قد شارك في الاتصالات التي تضمنتها جهود الوساطة الكويتية كنوع من التموية الدبلوماسية على الرغبة المصرية في البقاء في اليمن ، أو أنه شارك فيها بأمل جاد في التوصل الى تسوية ، ووفقا لهيكل فقد أظهر الجانب المصري مرونة كبيرة أثناء هذه الاتصالات ، وقبل المقترحات الكويتية وكان كل ما أصر عليه الجانب المصري هو أن يكون الاستفتاء عام ومباشر ، وأن تبعد أسرة حميد الدين عن حدود السعودية مع اليمن (وليس عن الحكومة الانتقالية

(١) راجع الأهرام ، ١ ، ٦٦/٩/٤ .

(٢) الأهرام ، ٦٦/١٠/٣٠ .

(٣) مصدر المعلومات السابقة : د . بطرس غال . مرجع سابق ، ص ١٢٤ . هـكل هل وصلنا الى نقطة اللاعودة مع فيصل " مرجع سابق .

Hassouna, op. cit., P. 190.
O'Ballance, op. cit., P. 162.

فقط) ، وكانت هذه النقطة الأخيرة هي التي تعثرت عندها المباحثات ، فقد وافقت السعودية على المبدأ ووقع الحلاف على التوقيت ، فقد رأت مصر ان يتم ذلك عندما يكون نصف القوات المصرية قد سحب من اليمن . واصرت السعودية على ألا يتم ذلك الا بعد سحب القوات المصرية بأكملها من اليمن وفهم الجانب المصرى ذلك على أن كل ما تريده السعودية هو انسحاب الجيش المصرى من اليمن لكى تتاح لها بعد ذلك حرية التدخل المطلقة ضد الثورة اليمنية ويكون على مصر أن تقبل الأمر الواقع أو تعيد قصة الذهاب الى اليمن من بدايتها (١) .

والأمر المؤكد - حتى لو كان الجانب المصرى قد تصور صادقا مع نفسه انه يبدى مرونة فى مفاوضات الكويت - أن هذه المرونة اذا ما وضعت فى السياق العام للسلوك المصرى لا يمكن أن تكون سوى التشدد نفسه . الهجوم على تحرك فيصل الاسلامى ، والتعريض الواسع بالنظام السعودى ، وعلان نهاية سياسة الفمة ، وأخيرا إعادة السلال الى اليمن فى ١٢ أغسطس وقبل أسبوع واحد من المباحثات التى جرت فى الكويت مع ممثلى السعودية ، فكل هذه لم تكن سوى علامات بارزة فى السياسة المصرية فى مرحلة المواجهة مع خصومها وكانت لتحكم على أية محاولة للوساطة موضوعيا بالاخفاق . وذلك كله فضلا عن أن نفس التحليل ينسحب - كما هو واضح - على السياسة السعودية . فالنوايا اذن قد لا يستطيع أحد أن يقطع بها ، ولكن المهم أن أبعاد المرحلة اقليميا ودوليا لم تكن لتسمح بأى توفيق حقيقى بين وجهات النظر .

ويبقى بعد ذلك أن وساطة الكويت حتى لو كانت قد نجحت وأفضت الى اتفاق بغض النظر عما سيفعله المصريون والسعوديون بعد ذلك لاصطدم ذلك الاتفاق من جديد بالقيادة الجمهورية على الأقل ، وفى هذه المرة وبفرض أن السلوك المصرى فى إعادة السلال كان منفصلا عما يجرى فى الكويت فان القيادة المصرية كانت سوف تصطدم بقيادة جمهورية ربما يظنها الكثيرون مجرد دمىة ولكنها كانت تستفيد من التدخل المصرى لخدمة قضيتها بقدر ما تستفيد القيادة المصرية منها وربما أكثر . ولقد بنت هذه القيادة كل رصيدها منذ قيام الثورة على التشدد ، ولم تكن لتقبل بأى حال ما سوف تنتهى اليه وساطة الكويت على أساس أن نتيجتها كان لابد وأن تتضمن فترة انتقالية يصبح فيها النظام الجمهورى غير قائم وهو موقف رفضه بأصرار قائد جمهورى معتدل كالايرباني فى مؤتمر حرض فما بالناس بالمتشددين .

(١) هيك ، مرجع سابق .

(ج) اتفاقية الخرطوم : فى الأيام الأولى ليوينيو توقفت الغارات الجوية المصرية على الملكيين وسحبت معظم الطائرات المصرية من اليمن ومعها مزيد من القوات حتى وصل عدد القوات الى أقل من ١٥ ألف ، كذلك تم سحب الحاميات المصرية من المواقع البعيدة وحلت محلها قوات جمهوريه . وثم شحن المئات من المدافع والمركبات المدرعة الى مصر (١) غير أن كل ما سبق لم يؤد الى تدهور وضع الحكومة الجمهورية فى اليمن ويبدو أن ذلك كان راجعا بالاضافة الى التحليل السابق لتزايد قوة الجمهورية فى هذه الفترة الى حماس القبائل الجمهورية وبعض القبائل المترددة لخطوات عبد الناصر فى مايو ٦٧ .

ومع ذلك فقد قام الملكيون فيما بعد بهجوم فى الجزء المتبقى من شهر يونيو للاستفادة بالتطورات السابقة فى اعداد وتسليح القوات المصرية فى اليمن وتمكنوا بالفعل من تحقيق بعض النجاح - وان بالغوا فى تصويره - تمثل فى القيام بعدد من الكائن للطواير المصرية المنسحبة واحتلال حرض وميدى واحراز بعض التقدم منها أسفل السهل الساحلى فى اتجاه الحديدة ، كذلك استولت قبائل موالية للملكيين على كل من حريب ومأرب .

وفى أول يوليو بدأت القوات المصرية هجوما مضادا كان يعكس من جانب الافاقه من صدمة الهزيمة من يونيو ولكن الأهم من ذلك أنه كان يمهّد لتسوية سياسية حتمية سوف تتضمن دون شك انسحاب القوات المصرية بما يجعل تحسين الأوضاع الجمهورية أمرا ضروريا . وقد قامت القوات الجوية المصرية بغارات شديدة على مقر القيادة الملكية فى كتاف (٢) ، وتلت ذلك غارات جوية أخرى ، وفى يوم ٥ يوليو عين اللواء عبد القادر حسن قائدا جديدا للقوات (٣) ويقول أوبالانس انه أرسل فى الحال طواير تأديبية فى جميع الاتجاهات تمكنت فى معظم الأماكن من دفع

(١) يقول أوبالانس أيضا انه تم فى ذلك الوقت الاستفادة من وقوع اليمن خارج مدى الطائرات الاسرائيلية بتخزين المعدات الحربية السوفيتية فيها ويقول انه قدر وجود حوالى ١٠٠ طائرة سوفيتية فى صناديقها فى الحديدة وصنعاء فى ذلك الوقت .

(٢) أثرت حملة واسعة مرة أخرى فى ذلك الوقت بصفة خاصة فى بريطانيا حول استخدام الطائرات المصرية للغازات السامة فى هذه الغارات . انظر : Schmidt, op. cit., PP. 269-71.

(٣) بدلا من اللواء طلعت حسن الذى عاد الى القاهرة مديرا لهيئة العمليات . انظر : الأهرام ، ٦٧/٧/٦ ، حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .

الملكيين الى الحلف على الرغم من وجود اسلحة في حيازتهم في ذلك الوقت افضل بكثير مما كان لديهم في أي وقت ، ومع يوم ٢٠ يوليو كانت القوات المصرية قد تمكنت من احباط التقدم الذي حققه الملكيون في يونيو على الساحل الغربي باعادة الاستيلاء على حرص وميدى ولكنها لم تحقق نفس النجاح في الشرق والجنوب حيث ظلت مارب وحريب تحت السيطرة الملكية ، وهكذا فان هجوم يوليو قد استعاد جزئيا الأوضاع المواتية للجمهوريين قبيل حرب يونيو .

وبعد هذا الهجوم هذا القتال في اليمن على الرغم من استمرار القصف الجوي المصري والمناوشات ، ويعتقد أوبالانس أن هجوما آخر على النحو السابق كان سيؤدي الى مزيد من هزيمة الملكيين ويرجع عدم القيام به الى ان عبد الناصر قد قرر في ذلك الوقت الانسحاب من اليمن (١) . وان كان الباحث يعتقد انه من المؤكد سواء بالنظر الى ظروف ما بعد الهزيمة او توقيت الهجوم ان عبد الناصر لا يمكن ان يكون قد قرر في ذلك الوقت القيام بنشاط عسكري في اليمن في حد ذاته وانما جاء هذا النشاط في سياق التمهيد لتسوية في اليمن كما سبقت الاشارة .

وبتساق مع التحليل السابق انه لم يكده يمضي اسبوع على نهاية هجوم يوليو حتى تقدمت مصر بمبادرة لتسوية المسألة اليمنية في اجتماع وزراء الخارجية العرب بالخرطوم الذي انعقد ابتداء من أول أغسطس تمهيدا لاجتماع قمة عربي ، وقد تلخصت هذه المبادرة في مذكرة قدمها وزير الخارجية المصري (٢) الى المؤتمر أكدت حرص مصر على اتاحة الفرصة أمام العمل العربي الشامل بسبب الظروف القائمة وادراك مصر لكون خلافها مع السعودية يمثل عقبة في هذا الصدد ، وأشارت المذكرة الى جهود التسوية التي سبق أن بذلتها مصر مفسرة اخفاقها بدور قوى خارجية حددتها بادارة عدن الاستعمارية بغرض ضرب الثورة اليمنية واجهاض احتمالات استقلال شعب الجنوب اليمني وابعاد القوات المصرية عن أرض المعركة مع اسرائيل ، ثم تقدمت المذكرة باقتراح يتمثل في العودة الى اتفاقية جدة على ألا تشرف مصر والسعودية على تطبيقها وانما ثلاث دول عربية تختار مصر أحداها وتختار السعودية الثانية ويجري اختيار الثالثة بالاقتراح من قبل مؤتمر وزراء الخارجية على أن يكون ممكنا أن

(١) المصدر الوحيد للمعلومات السابقة عن أوضاع القوات المصرية في اليمن في يونيو وكذلك عن هجوم يوليو هو : O'Ballance, op. cit., PP. 182-4.

(٢) محمود رياض .

تمثل كل من مصر والسعودية داخل لجنة السلام العربية المشتركة هذه (١) .

ورد عمر السقاف على وزير الخارجية المصري بأن بلاده لم تدخر وسعا في التوصل الى حل والالتزام باتفاقية جدة وأعلن أن السعودية على استعداد لحل مشكلة اليمن على أساس مبدئين : أولهما عدم التدخل في شئون اليمن من قبل دولة عربية او غير عربية وانسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف الدعم المالي من السعودية بعد أن يتم الانسحاب ، وثانيهما أن يقرر الشعب اليمني بنفسه الحل الذي يقبله . ولم يمكن ايجاد أساس مشترك للاتفاق في الاجتماع .

وفي هذه الظروف قام محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان ووزير خارجيته في ذلك الوقت بمبادرة للتقريب بين الموقفين السعودي والمصري ، وفي ٢٠ أغسطس وصل الى جدة حيث تمكن من اقناع فيصل بالموافقة على مشروع الاتفاقية الذي أعده ، وفي ٢٣ أغسطس وصل محجوب الى القاهرة واجتمع فور وصوله بعبد الناصر الذي علق على مشروع الاتفاقية بأن قبوله لها سوف يبدو معه « ان كل ما فعلناه كان عبثا ، فسوف تعود أسرة حميد الدين الملكية الى اليمن وتذهب الجمهورية ، واجاب محجوب بأن الاتفاق ليس فيه ذكر لأي شيء من هذا القبيل فكل هذه أمور سوف تترك لليمنيين كي يقرروها ، وبعد نقاش وافق عبد الناصر على اقتراح من محجوب بأن يعلن أن عبد الناصر قد وافق على الاتفاقية من حيث المبدأ ولكن مع بعض التحفظات التي سوف تناقش في اجتماعه مع فيصل بالخرطوم أثناء مؤتمر القمة (٢) .

وفي أول أيام مؤتمر القمة بالخرطوم عقد اجتماع ثنائي بين عبد الناصر وفيصل في منزل محجوب حضره محمود رياض والأمير سلطان انتهى بالموافقة النهائية على الاتفاقية التي أصبحت تعرف باسم اتفاقية الخرطوم (٣) .

(١) انظر نص المذكرة المصرية في : الأهرام ، ٦٧/٨/٢ .

(٢) انظر نص بيان محجوب بهذا المعنى - القاهرة (٦٧/٨/٢٤) ، في : الأهرام ،

٦٧/٨/٢٥ .

(٣) يروي محجوب أن عبد الناصر أثار في المباحثات عدة نقاط أهمها فيما يتعلق بموضوع اليمن مسألة عودة أسرة حميد الدين وقد رد عليه فيصل بقوله : « ولكن يا عزيزي جمال لقد كانت أسرة حميد الدين عدوة لي لأربعين سنة وليس لك » وأضاف الأمير سلطان تأكيداً بأن أسرة حميد الدين لم يعد لها مكان في اليمن أو أية فرصة في =

وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ - تكوين لجنة ثلاثية يعهد إليها بمعالجة المشكلة تتكون من ثلاث دول عربية تختار السعودية أحدها وتختار مصر الثانية ويتم اختيار الثالثة من قبل وزراء الخارجية العرب أو بالاتفاق المتبادل بين الطرفين .

٢ - تضع اللجنة الخطط لضمان انسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدة العسكرية المقدمة إلى اليمنيين بواسطة السعودية .

٣ - تقوم اللجنة بكل ما في وسعها لتمكين اليمنيين من التحالف والتآلف لتحقيق الاستقرار وذلك تشبهاً مع رغبة أهل البلاد الحقيقيين وتثبيتاً لحق اليمن في السيادة والاستقلال الكاملين .

٤ - تشاور اللجنة مع السعودية ومصر في كل المشكلات التي تعوق تقدمها بغية تذييلها والتوصل إلى تفاهم تقبله كل الأطراف المعنية وقد اختارت مصر العراق لعضوية اللجنة واختارت السعودية المغرب وافقت الدولتان على أن تكون السودان هي العضو الثالث (١) .

وقد رفض السلال اتفاقية الخرطوم على الفور ، ويرى محبوب أن عبد الناصر قد أخبره بأن استياء السلال يرجع إلى أنه قد تم التوصل إلى الاتفاقية دون معرفته وإلى أنه يعتبرها تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن ، وعندما التقى المحبوب بالسلال وحاول اقناعه بعكس ذلك رفض السلال قبول حجته (٢) ، ولم يكن هذا الموقف من السلال « مضحكاً » كما حاول البعض أن يصوره (٣) ولكنه كان موقفاً منطقياً يستند إلى أكثر من

= العودة إلى السلطة ، كذلك آثار عبد الناصر الصعوبات الفنية التي تعترض سحب القوات لعدم وجود سفن لتحميلها وسأل « هل تساعد السعودية ؟ » وأجاب فيصل بأنه ليس لديه هو الآخر سفن ولكن « فلترتب هذا مع أية شركة ملاحة وسوف ادفع التكاليف » . (١) المصدر الوحيد لكل المعلومات المتعلقة ببيانته محبوب التي انتهت بالتوصل إلى الاتفاقية السابقة بما في ذلك نص الاتفاقية هو مذكرات محبوب نفسه التي نشرها بالإنجليزية - انظر :

Mohamed Ahmed Mahgoub, Democracy on Trial, Reflections on Arab and African Politics, London : Andre Deutsch, 1974, pp. 158-64.

انظر أيضاً نص الاتفاق في : السياسة الدولية - ص ٣ ، ع ١٠ ، أكتوبر ١٩٦٧ .

ص ٨٣٢ .

(٢) Mahgoub, op cit., p. 165.

(٣)

(٤) انظر : وجه أبو ذكري - مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ويصير هذا في الواقع عن نظرة استخفاف سادت لدى البعض بكل ما يرتبط باليمن - وقد عبر كاريكاتير لصالح =

اعتبار : فمن ناحية كان السلال واعياً بأن التدخل السعودي لن يتوقف بعد الانسحاب المصري حتى يتم إيجاد حكم في اليمن يدور في فلك السعودية بغض النظر عن شكل نظام الحكم (١) ، ومن ناحية أخرى كانت الاتفاقية بحق استمراراً لتقليد التدخل في أخص الشؤون الداخلية اليمنية الذي أسسته بوضوح اتفاقية جدة .

ووفقاً لأحدى الروايات فقد دارت مناقشة بين عبد الناصر والسلال في أعقاب رفض الأخير للاتفاقية عقبه فيها عبد الناصر تعنيفاً شديداً (٢) ، وقد نفى السلال أن تكون هذه الرواية دقيقة أو أمينة (٣) ، ويقول أحد أعضاء الوفد اليمني في مؤتمر الخرطوم أن السلال أكد لعبد الناصر أنه لا يعترض على سحب الجيش المصري من اليمن ولكنه رجاء أن يترك فيها بعض الأسلحة لكفالة الاستمرار في الدفاع عن الجمهورية وهو ما وعد عبد الناصر بتلبيته وإن كان قد حدث بعد ذلك من التعقيدات ما حال دون الوفاء بهذا الوعد (٤) كما سيجيء بيانه ، وبعد عودة السلال إلى اليمن أصدر بياناً باسم الحكومة اليمنية يعلن فيه أن اليمن لا تقبل بأي حال كل ما من شأنه أن يمس استقلالها وسيادتها ، وأنها غير ملتزمة باتفاقية جدة لأنها ليست طرفاً فيها كذلك فإن كل ما يقال عن استفتاء شعبي يعتبر تدخلاً

= جاعين خير تعبير عن هذا الاستخفاف ، فقد صور الكاريكاتير الذي نشر بعد اذاعة إنباء «الاتحاد» المبدئي بين مصر والسعودية سيارة نقل مكتوب عليها « العمل العربي الموحد » تحمله تلاً بينما تدفع يد من داخلها صندوقاً كبيراً مكتوب عليه « مشكلة اليمن » التي انتهت بهذا الحال بالطبع إلى قارة الطريق أسفل التل - انظر : الأهرام - ٦٧/٨/٢٧ ، ص ٥ - ويعتقد الباحث أنه إذا كان مصر أن تنجح في سياستها العربية فإن مثل هذه النظرة للقضايا العربية يجب أن تتغير جذرياً .

(١) انظر : سيد الباز ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) المرجع السابق - ووفقاً لهذه الرواية فإن عبد الناصر قد سأل السلال عما إذا كان يتصور أن مصر ستبقى في اليمن إلى آخر الزمن فأجاب بالنفي « ولكن إلى أن نكون على مستوى يؤهلنا للوقوف على أقدامنا » ويرد عبد الناصر بما يعبر عن ضيقه البالغ من تجربته مع السياسيين والسياسة في اليمن ، وعن إيمانه بأن مصر قد قدمت الكثير لليمن طيلة خمس سنوات ، ويؤكد للسلال أنهم يجب أن يفتحوا تجربة الاعتماد على النفس ويبدد أي وهم ربما يكون لديه بأن مصر ستغزو السعودية لليمنيين ، وينتهي تعنيفه بقوله « لست على استعداد لأن استمر في هذه المسألة أكثر من ذلك » .

(٣) تلاً عن الشهاري - مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

سافرا في استقلالها وأعلن عن تمسك اليمن باتفاقيتي الدفاع المشترك والتنسيق مع مصر (١) .

وبدأت اللجنة الثلاثية اجتماعاتها في بيروت في ١٧ سبتمبر ٦٧ حيث اجتمعت بممثلين للملكيين والقوة الثالثة وعدد من السياسيين اعتبروا أنفسهم ممثلين لمؤتمر خمر . ولا تعيننا الآراء التي أبدت أمام اللجنة الآن خاصة وأنها كررت كافة المواقف السابقة المعروفة لهذه القوى السياسية (٢) . ولكن يمكن تقديم ملاحظتين أساسيتين على عمل اللجنة: الأولى أنه كان من الواضح أنها كانت تعمل في إطار تنفيذ اتفاقية جدة ، والثانية مرتبة على الأولى وهو أنه كان من المحتم أن تقاطعها الحكومة الجمهورية الرسمية منذ البداية وترفض أى اتصال بها .

وبعد ذلك وصلت اللجنة الى القاهرة في ٢٦ سبتمبر ، وكانت قبل وصولها قد توجهت برجاء الى كل من مصر والسعودية بتمكين الشخصيات اليمنية الموجودة في كل من البلدين من ابداء رأيها أمام اللجنة (٣) ، وفي اليوم التالي أعلنت القاهرة أنها لا تمانع في أن يلتقى جميع اليمنيين المقيمين فيها مع اللجنة في أى مكان يشاءون (٤) ، وفي القاهرة أجرت اللجنة مشاورات مع القائم بأعمال وزير الخارجية (٥) الذي أكد للجنة أن مصر تترك لها أن تؤدي مهمتها طبقا لنصوص الاتفاق دون أى تدخل في مهمتها مع استعدادها لتقديم كافة التسهيلات (٦) ، كذلك بحثت اللجنة مع نائب رئيس الجمهورية (٧) موضوع الاستماع الى آراء اليمنيين الموجودين في القاهرة (٨) .

(١) النور ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٢) راجع تفاصيل نشاط اللجنة في بيروت والآراء التي أبدت أمامها ، الأهرام ، ١٨ - ٦٧/٩/٢٣ .

Schmidt, op. cit., P. 291.
O'Ballance, op. cit., PP. 186-7.
Mahgoub, op. cit., p. 165.

(٣) الأهرام ، ٦٧/٩/١٩ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٠ .

(٥) السفير أحمد حسن الفقى .

(٦) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٨ .

(٧) ذكرى محبى الدين .

(٨) الأهرام ، ٦٧/٩/٢٩ .

وفي ٣ أكتوبر وصلت اللجنة الى صنعاء على طائرة مصرية بصحبة الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة المصرية في ذلك الوقت ، ويقول محجوب ان اللجنة سافرت بدعوة رسمية من السلال وانها اتصلت به فور وصولها ولكنه أمهلها بعض الوقت ثم قال لها ان زعماء القبائل يريدون الاجتماع باللجنة ولكن رجال الجيش والأمن يرفضون ذلك وانه في وضع لا يمكنه معه اغضاب الجانبين (١) ، وعلى أى حال فانه بعد أربع ساعات من وصول اللجنة الى مقر القيادة المصرية بصنعاء فى السادسة صباحا توجهت المظاهرات الى هناك ثم اتجهت بعد تفريقها من أمام مبنى القيادة الى شوارع صنعاء حيث كان الجنود المصريون العزل يبتاعون هدايا العودة فقتلت منهم أكثر من ثلاثين قبل أن تتم إعادة الأمن واستتباب الهدوء فى أسوأ أيام التدخل المصرى فى اليمن على الإطلاق (٢) . وأصدرت اللجنة بعد الاحداث نداء الى القيادات الجمهورية ورؤساء القبائل بأن يبلغوها بأرائهم فى ثلاثة موضوعات : عقد مؤتمر للتوفيق الوطنى اجراءات إعادة توطيد الاستقرار والسلام فى اليمن - التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، ومع ذلك فقد رفضت استقبال رؤساء القبائل الذين كانوا على استعداد للقائها حتى لا يزداد الموقف تعقيدا وان قدم لها الشيخ عبد الله الأحمر بعض المعلومات بالنيابة عن قادة القبائل الجمهورية وأكد للجنة امكانية التوفيق الوطنى (٣) .

وفي ٤ أكتوبر عادت اللجنة الى القاهرة حيث استمعت فى ٦ أكتوبر الى آراء الايرياني والنعمان والعمرى بعد أن وافق عبد الناصر على خروج النعمان والعمرى من المعتقل لذلك الغرض ووافق فيما بعد على اطلاق سراحهما فى نفس اليوم (٤) ، كما أجرت مشاورات مع الخارجية المصرية

(١) تصريحات محجوب فى القاهرة (٦٧/١٠/٥) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١٠/٦ .

(٢) لم تحدد المسئولية بصورة قاطعة حتى الآن عن هذه الاحداث : من دبروا للمظاهرات ، ومن سبب هياج المتظاهرين ؟ وقد قيل ان حرس القيادة المصرية قد أطلقوا عليهم النار ولكن المؤكد ان اطلاق النار الذى تسبب هياج المتظاهرين - بفرض ان نيتهم لم تكن مبيتة - كان عملا يعنى بفض النظر عن مستوى من قام به . ولقد قدر حمروش شهداء مصر فى هذا اليوم بمائة شهيد . انظر : النور ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ . وحيه أبو ذكرى ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ . حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ . Mahgoub, op. cit., PP. 165-6.

(٣) بيان اللجنة الثلاثية - القاهرة (٦٧/١٠/٤) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١٠/٥ . Mahgoub, op. cit., P. 166.

Mahgoub, op. cit., PP. 166-7.

(٤) الأهرام ، ٦٧/١٠/٧ .

رفض تلبية مطالبهم بتوسيع قاعدة الحكم بتشكيل حكومه جديدة تضم كافة العناصر الوطنية ومجلس جمهورى ومجلس للشورى ووضع برنامج للعمل الوطنى ، وأنه ماطل فى تنفيذ ما اتفقوا عليه فى النهاية من تشكيل مجلس استشارى من ١٠ أو ١٢ عضوا يقوم بمهمة المجلس الجمهورى ومجلس الشورى على أن يختار السلال نصفهم ، والمحو الى أنه تخلى طواعية عن الحكم بسفره الى القاهرة دون أن يصدر قرارا بتشكيل هذا المجلس ومعه كل وزرائه ماعدا اثنين فقط وبعد أن ترك رسالة للايرىانى يطلب منه فيها أن يحل محله هو ومحمد على عثمان أثناء غيابه (١) .

ومنذ البداية حرصت القيادة اليمنية الجديدة على اثبات حسن نواياها تجاه مصر وتقديرها لدورها فى اليمن ، وتمثل ذلك بصفة أساسيه فى رسالة بعث بها الايرىانى فى ٦ نوفمبر الى عبد الناصر بدها بوصف أحداث ٣ أكتوبر بأنها « كللت وجه اليمن بالحزى والعار » (٢) ، وزيارة لوفد يمنى الى القاهرة برئاسة محسن العيى رئيس الوزراء الجديد شرح لعبد الناصر ظروف التطورات التى أودت بحكم السلال (٣) ، كذلك حرصت القاهرة من جانبها على اظهار تفهمها التام لهذه التطورات الطبيعية التى تتعلق بصميم الشئون الداخلية لليمن ، بما يؤكد حيديتها وحرصها على استمرار النظام الجمهورى بغض النظر عن أشخاص قيادته (٤) . وفى البداية وافقت الحكومة الجديدة فى ٨ نوفمبر على أن تعقد اللجنة الثلاثية مؤتمرا للمصالحة الوطنية بشرط أن يعقد فى صنعاء وليس فى

(١) نشر شميذ ما ذكر أنه نص لهذه الرسالة ، ووفقا لهذا النص فقد غادر السلال اليمن وهو دافع باستعدادات الانقلاب على حكمه وأوضح أنه اتخذ قراره هذا لتجنب اليمن ويلات صدام دموى بين انصاره ومعارضيه وبارك اختيار الايرىانى لقيادة الحكم الجديد . وأعلن نيته فى الذهاب الى بغداد للاقامة . انظر :

Schmidt, op. cit., PP. 292-3.

وراجع فى مصدر المعلومات الواردة فى المتن : الأهرام ، ٢٩ - ٦٧/١٠/٢١ . حديث السلال للأهرام (٦٧/١١/١) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/٢ ، ص ٦ . المؤتمر الصحفى للسلال فى القاهرة (٦٧/١١/٢) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/٣ ، ص ٦ . فهى هويدى ، محسن العيى يروى قصة انقلاب ٤ نوفمبر فى اليمن ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/١١ ، ص ٣ .

(٢) انظر نص الرسالة فى : الأهرام ، ٦٧/١١/٧ .

(٣) الأهرام ، ٦٧/١١/١٢ .

(٤) الأهرام ، ٦٧/١١/٦ . نص رد عبد الناصر على رسالة الايرىانى اليه - (٦٧/١١/٦) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/٧ .

الخرطوم (١) ، ولكنها سرعان ما أعلنت رفضها لتدخل اللجنة فى شئون اليمن الداخلية وأنها تتصور لها على أحسن الفروض دورا فى تحسين علاقة اليمن بالسعودية (٢) وقد فسر الايرىانى هذا بصراحته المعهودة بأن القيادات اليمنية فى الخارج - وهو منهم - كانت ترى بإمكان قبول مهمة اللجنة الثلاثية ولكنها غيرت رأيها تحت تأثير القوى الجديدة فى اليمن من الشباب داخل الجيش وخارجه (٣) ، وهكذا فإن السلال فى رفضه للجنة الثلاثية لم يكن يتخذ مواقف « مضحكة » وإنما كان يعبر عن حقيقة لها وزنها داخل النظام الجمهورى فى اليمن بغض النظر عن طبيعة دوره الشخصى فى هذا النظام .

وفى هذه الأثناء كانت القيادة المصرية تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقية الخرطوم فيما يتعلق بسحب القوات المصرية فى اليمن ، وقد رحلت أول دفعة كبيرة من القوات المصرية من الحديدة فى ١١ سبتمبر (٤) ، غير أن أحداث ٣ أكتوبر قد زادت من معدل سحب القوات المصرية وبصفة خاصة من صنعاء ، بل إن مصر قد قررت عقب هذه الأحداث سحب كافة الخبراء المدنيين العاملين فى اليمن (٥) . وفى ٩ أكتوبر أعلنت مصادر مصرية مسئولة فى الحديدة إخلاء اقليم صنعاء ونقل القيادة المصرية خارجه (٦) ، وفى ٢٤ أكتوبر أعلن أن كافة القوات المصرية فى اليمن قد تجمعت فى الحديدة بعد أن أخلت جميع مواقعها فى اليمن دون وقوع أى حادث (٧) ، وفى ٢٦ نوفمبر أعلن أن عدد القوات المصرية فى اليمن قد تناقص الى خمسة آلاف (٨) ، وفى ٢٩ نوفمبر أقيم وداع رسمى للقوات المصرية قال فيه الفريق حسن العمرى القائد الجديد للقوات المسلحة اليمنية « لقد أدبتم رسالتكم فى مساندة الثورة التى حققت للشعب اليمنى آمالا وأوجدت نظاما ثوريا جمهوريا ... وضع الشعب اليمنى فى مكانه اللائقة بين

Mahgoub, op. cit., P. 168.

(١) الأهرام ، ٦٧/١١/١٠ .

(٢) تصريحات العيى فى الحديدة (٦٧/١١/١٠) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/١١ .
المؤتمر الصحفى للعيى فى القاهرة (٦٧/١١/١٢) ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/١٣ .
(٣) نقلا عن : مكرم محمد أحمد ، من يحكم اليمن الآن ؟ ، فى : الأهرام ، ٦٧/١١/١٧ ، ص ٨ .

O'Ballance, op. cit., P. 187.

(٤)

(٥) الأهرام ، ٦٧/١٠/٦ . مكرم محمد أحمد ، مرجع سابق .

(٦) الأهرام ، ٦٧/١٠/١٠ .

(٧) الأهرام ، ٦٧/١٠/٢٥ ، ص ٤ .

(٨) الأهرام ، ٦٧/١١/٢٧ .

الشعوب ، وأكد ، أن كل يمنى سينظر يحمل هذا الجميل متمنيا أن يرد
الجميل بالواجب المقدس في معركة فلسطين (١) . وفي نفس الوقت
كان نظام جمهورى مستقل جديد يظهر في جنوب اليمن باتمام القوات
البريطانية لانسحابها في ذلك اليوم . وفي ٨ ديسمبر تلقت القيادة العامة
للقوات المسلحة من ميناء الحديدة ما يفيد بأنه ابتداء من الساعة الحادية
عشرة صباحا لم يعد لمصر أى جندي في اليمن بعد أن تحركت في ذلك
الوقت آخر باخرة تقل آخر مجموعة من القوات المصرية في اليمن (٢) .
تاركة اليمن لقدرها .

خاتمة (تقييم ونتائج)

امتنع الباحث قدر الامكان طيلة الدراسة عن محاولة تقييم التدخل
المصري في اليمن من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، وكان الجهد أساسا ينصب على
محاولة تحري الدفة في صحة الوقائع وكذلك في تفسيرها ، وفي الحالات
التي تعرضت الدراسة فيها بالتقييم لجانب أو آخر من جوانب السلوك
المصري في اليمن كان هذا أولا أمرا لا غنى عنه لاكتمال البحث وكان ثانيا
يتعلق بتقييم جوانب « جزئية » في هذا السلوك .

وفي هذه الخاتمة يحاول الباحث أن يتطرق الى المهمة الادق وهي
تلك المتعلقة بتقييم التدخل على مستوى كلي ، كذلك فقد أثارت الدراسة
مجموعة من الفروض طيلة البحث سوف يحاول الباحث في هذه الخاتمة
أيضا أن يلخص النتائج التي تم التوصل اليها بصدد أهم هذه الفروض .

١ - آثار التدخل المصري :

ليست هناك حاجة الى الإشارة الى أن التدخل المصري في اليمن
ما زال يثير في مصر على الأقل نقاشا واسعا ، وعادة ما ينسب خصوم النظام
المصري في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ كافة المصاعب والنكسات التي
واجهتها مصر ومازالت الى قلة من الأسباب يجيء التدخل في اليمن بين
أهمها على الإطلاق ، وهو مسئول أيضا لدى البعض عن أهوال شهدتها
اليمن الشمالية أثناء الحرب الأهلية واليمن الجنوبية أثناء حرب التحرير
الوطنى ثم الحرب الأهلية من بعدها .

(١) الأهرام ، ٦٧/١١/٣٠ .

(٢) الأهرام ، ٦٧/١٢/٩ .

ومع ذلك فإن مشكلة قياس الآثار ليست بهذه السهولة عند تتبع فيها نهجا علميا ، وثمة صعوبتان محددتان لابد وأن تعترضنا أية محاولة لقياس آثار التدخل المصري في اليمن الأولى ذات طبيعته نظرية والثانية ترتبط بهذا التدخل بصفة خاصة . أما الصعوبة النظرية فهي أن قياس آثار أى تدخل يمثل مشكلة منهجية هائلة لأنه لا يتطلب فحسب تتبع التغيرات التي حدثت في أعقاب تدخل ما ولكنه يتطلب بالإضافة إلى ذلك عزل تلك التغيرات التي حدثت بسبب هذا التدخل بالذات . وتدور الصعوبة التطبيقية حول وقوع حرب يونيو ١٩٦٧ في النطاق الزمني للتدخل المصري ، وقد كانت لهذه الحرب بداية آثار كاسحة اقتصادية وسياسيا داخليا وخارجيا فضلا عن أنها في حد ذاتها كانت نتيجة عسكرية تبحت عن مسبباتها الأصلية ، وهنا ازداد تشابك المتغيرات بمرور هذا المتغير الجديد البالغ الأهمية ، وأصبحت بعض الأسئلة التي لم يكن ممكنا أن تثار في تقييم آثار التدخل المصري دون وقوع حرب يونيو أسئلة مبررة : هل يمكن أن ترد الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها مصر في أسبابها السياسية إلى حرب يونيو أو إلى التدخل المصري في اليمن ؟ وإذا كان من السهل أن يجاب بالإيجاب على السؤالين فما هو الوزن النسبي لكل منهما ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يكون لحرب اليمن دور في السلوك الانقلابي لقيادة المؤسسة العسكرية الذي ظهر لأول مرة في أعقاب هزيمة يونيو ؟ هل كان ممكنا للتدخل المصري أن يحدث انهيارا كاملا للنظم المحافظة في شبه الجزيرة العربية لولا وقوع حرب يونيو ؟ الخ وهكذا فإن حرب يونيو بالانقطاع الذي سببته في نموذج التدخل في اليمن قد زادت عملية تقييم الآثار مشقة .

ومع ذلك فإن عملية التقييم تبقى واجبة بحكم ضرورتها على الأقل لاية توصية عملية تتعلق بملاءمة التدخل كأسلوب لتنفيذ السياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة المصرية العربية بصفة خاصة . وسوف تشمل المحاولة التالية لتقييم آثار التدخل المصري في اليمن المستويين المحلي والاقليمي بحكم أن ثمة افتراضا بديها بأن التدخل المصري في اليمن لا يمكن أن تنسب له آثار تنسحب على البنية القائمة للنظام الدولي .

١ - الآثار المحلية :

يتضمن هذا الجزء محاولة لتقييم آثار التدخل المصري على مصر نفسها في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية .

أولا - الآثار الاقتصادية : في الواقع أنه ليس هناك ما هو أصعب من هذا الجانب من جوانب تقييم آثار التدخل المصري في اليمن ، وتختلف الصعوبة هنا اختلافا بينا عن الصعوبات التي سبق أن صادفت الدراسة عند محاولة قياس الأثر الضاغط للتكاليف الاقتصادية على سلوك القيادة المصرية ، فقد أمكن حينذاك محاولة تقادى هذه الصعوبات ، بمبحث معدلات الزيادة في الانفاق بغض النظر عن دقة الأرقام ، أو إدراك القيادة السياسية للأعباء الاقتصادية للتدخل في إطار إدراكها العام للموقف ، أما الآن فلا مفر من مواجهة المشكلة بكافة أبعادها : فالانفاق على التدخل في اليمن ليس البعد الوحيد لآثاره الاقتصادية ، وحتى بفرض أنه البعد الوحيد فإن بيان رقم الانفاق وحده لا يكفي وإنما يجب البحث عن انعكاسات هذا الانفاق غير المنتج على عملية التنمية الاقتصادية ككل ، وهنا نصل إلى مشكلة لا يدعى الباحث قدرة على تقديم حل اقتصادي لها فضلا عن عدم توفر أية بيانات أولية تتعلق بها ، ولهذا فليس ثمة مفر من اللجوء إلى أسلوب لسنا في حاجة إلى بيان مدى قصوره : محاولة تحديد رقم للانفاق الكلي وتبين آثار هذا الانفاق الكلي على الاقتصاد المصري من خلال بعض الآراء التي تعرضت للموضوع .

وكما سبقت الإشارة في أجزاء أخرى من هذه الدراسة فإن هناك أرقاما ليس هناك شك في مبالغتها الشديدة كذلك التي حددت الانفاق المصري في اليمن يوميا بمليونين من الجنيهات بما يصل برقم الانفاق الكلي في النهاية بما يقرب من أربعة آلاف مليون جنيه (١) . ومن السهل في الواقع أن تدحض هذه الأرقام الفلكية بالنسبة لمصر على الأقل ، وتكفى الإشارة إلى أنه يمكن تقدير متوسط الانفاق العسكري لمصر - عموما وليس على التدخل في اليمن - في فترة التدخل في اليمن بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه سنويا (٢) ، ويعني هذا أنه حتى لو افترضنا أن مصر كانت تنفق كل مليون من ميزانيتها العسكرية على جيشها في اليمن - وهو فرض مستحيل - فإن هذا يصل برقم الانفاق إلى ألف مليون وليس أربعة آلاف .

وعلى الرغم من سهولة دحض الآراء المنطوية على مبالغت واضحة فإن الأمر ليس سهلا عندما نصل إلى محاولة التوصل إلى تقديرات دقيقة ،

(١) انظر مثلا : عبد الصمد محمد عبد الصمد ، معلومات خاطئة زجت بالجيش المصري في حرب اليمن ، مرجع سابق .

(٢) راجع : Wood, op. cit., P. 19. Wood, The Armed Forces of African States, op. cit., P. 24.

المؤسسة العسكرية والاتفاق المنحرف أو على الأقل غير الرشيد لمخصصات إدارة التدخل (١) .

وإذا انتقلنا إلى الآراء التي تعرضت لتقييم أثر الاتفاق في اليمن على الاقتصاد المصري لسنا في حاجة إلى الحديث عن الآراء التي تنسب لهذا الاتفاق دورا أساسيا في تخريب هذا الاقتصاد ، وقد سبقنا الإشارة إلى آراء رسمية مصرية لا تجعل من الاتفاق على اليمن السبب الأصلي في الأزمة الاقتصادية في مصر ، وفي الحقيقة أنه بالنسبة لاقتصاد كان يمر بعملية تنمية طموحة مصحوبة بتزايد كبير في السكان قد يكون الاعتقاد بصحة هذا التقييم من قبيل البديهيات ، وقد أيد تقرير لمعهد التخطيط القومي هذا التقييم على نحو أساسي ، وقد اعترف هذا التقرير بوجود علامات للتعثر الاقتصادي سواء لاعتبارات اقتصادية محضة أو بسبب التورط المصري في اليمن ولكنه أشار إلى أن هذه الصعوبات لم تكن غير قابلة للتذليل ، وإنما كان تذليلها يتطلب توفر الوقت والجهد الكافي خاصة وأن جهود إصلاح الانحرافات والتغلب على هذه الصعوبات لم تكن غائبة ، ووفقا لهذا التقرير فقد كان لنشوب حرب ٦٧ ونتائجها التي أكسبت اعتبارات الدفاع الوطني الأولوية على الكفاءة والنمو الأثر الحاسم بهذا الصدد (٢) .

ويبقى أن نشير في النهاية إلى ضرورة النهج السياسي لمشكلة تقييم الآثار الاقتصادية للتدخل المصري باعتباره نهجا تكميليا لا بد منه ، ويمكن في هذا الإطار تقديم ملاحظتين :

أولا - أنه لا يمكن أن تعزل الآثار الاقتصادية لحرب اليمن عن الآثار الاقتصادية للسياسة المصرية الخارجية بصفة عامة ، وقد سبق للدراسة أن أشارت إلى مبالغ المساعدات سواء الأمريكية أو السوفيتية التي قدمت لمصر في فترة التدخل في اليمن والتي توازن بسهولة إن لم تزد على الاتفاق المصري في اليمن . وبينما لا يمكن الادعاء بالطبع بأن هذه المساعدات كانت نتيجة للسياسة المصرية في اليمن سواء لاقناع مصر بالتخلي عنها

ولغلبة أي أساس آخر لحساب دقيق للاتفاق المصري في اليمن طيلة فترة التدخل فإنه لا مفر من استخدام الأرقام المصرية الرسمية على النحو الذي تم به تحليلها وتصحيحها في أجزاء سابقة من الدراسة ، ووفقا لهذه المحاولات السابقة فإنه يمكن تقدير الاتفاق المصري في اليمن طيلة فترة التدخل بحوالي ١٢٠ مليون جنيه مصري و ٥٠ مليون جنيه استرليني كحد أدنى .

ويمكن تقديم الملاحظات التالية على هذه التقديرات :

أولا - أنها تعبر كما هو مشار بوضوح عن حد أدنى ولكنها مع ذلك الأرقام الوحيدة التي يمكن القول بأنها تستند إلى أساس ما بغض النظر عن دقته فضلا عن أنها تتسق مع بعض التقديرات الغربية المعتدلة .

ثانيا - أنه لا يجب النظر إلى التقديرات السابقة على أنها قليلة للغاية لأنها تمثل « الزيادة في الانفاق » الناتجة عن التدخل في اليمن وليس الاتفاق على هذا التدخل في حد ذاته ، فهي تمثل الزيادة في علاوات المقاتلين وليس مرتباتهم والزيادة في معدلات استهلاك الأسلحة والذخيرة وليس الزيادة المطلقة في استهلاكها والزيادة في معدلات إنشاء وحدات جديدة في الجيش المصري وليس الزيادة المطلقة في هذه الوحدات ، فمن البديهي أن أوجه الاتفاق الأخرى ثابتة بغض النظر عن التدخل في اليمن من عدمه .

ثالثا - أنه حتى في إطار الأرقام السابقة لا يجب الاستخفاف بآثار الاتفاق على التدخل في اليمن على الاقتصاد المصري بسبب الظروف الضاغطة التي كان يمر بها في تلك الفترة .

رابعا - أن هناك وجوها للاتفاق غير المنظور لا يمكن حسابها كالخسائر الناجمة مثلا عن تسخير أسطول النقل البحري المدني في عمليات نقل الجنود طيلة فترة التدخل ، وقد كانت قطاعات أساسية في الدولة تعمل كلها على أية حال في خدمة المجهود الحربي في اليمن وكان هذا كله عوامل غير منتجة لها اعتبارا .

خامسا - أنه من المؤكد أن الوضع القوي لقيادة المؤسسة العسكرية في النظام المصري ومناخ الانحراف الذي ساد بعض الدوائر اللصيقة بها قد جعل من عملية الاتفاق السابقة عملية غير رشيدة بالتلبية الكاملة لطلبات

(١) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggression and Continued Occupation of Egyptian Territories, (A Preliminary Evaluation), Arab Republic of Egypt, Institute of National Planning, p. 71.

وانظر تحليلا مشابها في : د. وهبي غبريال ، جذور المشكلة الاقتصادية في مصر ، في : الأهرام ، ١٩٧٧/٤/١١ ، ص ٣ .

(كما في الحالة الأمريكية) أو لتعويض مصر عن آثارها الضارة (كما في الحالة السوفيتية) فإنه يمكن القول بأن مصر لم تكن لتحصل على هذا القدر من المساعدات دون اتباعها لسياسة خارجية نشطة - بما في ذلك سياستها في اليمن - جعلت لها وزنا دوليا يعتد به في هذه الفترة .

ثانياً - أنه في مقابل الآثار السلبية للانفاق في اليمن على الاقتصاد المصري فإن هناك آثاراً ذات طبيعة استراتيجية لا يمكن حسابها بطريقة الاقتصاديه ، وربما يكون أوضح مثال بهذا الصدد هو الميزة الاستراتيجية التي اكتسبتها مصر من وجود نظام عربي مستقل في المداخل الجنوبية للبحر الأحمر بما مكنها من اغلاق مضيق باب المندب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وسوف نرى هذه النتيجة تفصيلاً فيما بعد غير أنها توضح بالإضافة للملاحظة السابقة أنه لا يمكن بأي حال أن تكون الآثار الاقتصادية وحدها - خاصة في حالة كهذه الحالة - معياراً للحكم على سياسة ما بالنجاح أو الاخفاق .

ب - الآثار العسكرية :

ولعل أهم الأبعاد المرتبطة بآثار التدخل المصري في اليمن هي الأبعاد العسكرية باعتبار أن التدخل كان بالأساس عملاً عسكرياً من ناحية وأنه قد قوطع من ناحية أخرى بالهزيمة الثقيلة في حرب يونيو ٦٧ مما أثار تساؤلات واسعة حول دور حرب اليمن في هذه الهزيمة . غير أن دراسة الآثار العسكرية للتدخل لا يجب أن تقتصر على علاقتها بهزيمة يونيو ٦٧ وإنما يجب أن تمتد إلى دراسة بعض الجوانب الاستراتيجية التي تثير بشكل أو بآخر قضية ارتباط الأمن القومي المصري بحقائق جيوبوليتيكية تتجاوز الحدود المصرية .

أولاً - مسئولية الهزيمة في ١٩٦٧ : إن أي باحث في التدخل المصري في اليمن سرف يواجه على الفور بتلك الآراء التي تعتبر أن هزيمة يونيو قد بدأت بقرار التدخل المصري في اليمن (١) ، بل لقد سبق للدراسة أن فندت بعض الآراء التي تكاد أن تجعل من وقوع حرب يونيو ٦٧ أصلاً وليس مجرد الهزيمة فيها نتيجة للتدخل المصري في اليمن ، وفي مقابل هذه الآراء توجد بالطبع آراء القيادة المصرية السياسية والعسكرية التي حرصت دائماً على أن تؤكد قبيل القتال أن الوجود المصري

(١) راجع : وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

في اليمن لا يمكن أن يؤثر بحال على الأداء العسكري في المعركة المحتملة مع إسرائيل (١) . وعلى أي حال فإن الهزيمة الثقيلة التي تلت تلك التصريحات بأيام قليلة قد دفعت بالتدخل المصري في اليمن إلى قلب النقاش الواسع حول أسباب الهزيمة . ومع ذلك فإن العلاقة بين التدخل في اليمن وبين هزيمة يونيو لم يفدر لها حتى الآن بحث يشمل كافة جوانبها (٢) . ومن خلال الآراء المختلفة التي تعرضت لهذا الموضوع يمكن القيام بمحاولة لتحليل هذه العلاقة في النقاط التالية :

١ - لعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو أثر التدخل في اليمن على مدى الكفاية العددية للقوات اللازمة لجبهة المواجهة مع إسرائيل ، وبافتراض أنه يمكن بسهولة تعويض الخسارة البشرية في الأفراد (٣) على الرغم من أن ذلك قد لا يصبح دائماً فإن الموضوع الرئيسي للنقاش هو مدى

(١) راجع : خطاب عبد الناصر في مركز القيادة المتقدمة للقوات الجوية (٦٧/٥/٢٢) في : وثائق عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ ، تصريح عامر للأهرام (٦٧/٥/١٨) ، في : الأهرام ، ٦٧/٥/١٩ ، تصريح فريق أول عبد الحسن مرتجى قائد الجبهة الشرقية (٦٧/٥/١٨) ، في : المرجع السابق ، ص ٤ .

(٢) يعد الفريق صلاح الدين الحديدي في كتابه الذي ترجع الدراسة إليه أكثر من تناول هذه العلاقة بالتحليل بشكل موضوعي . وقد كانت آراؤه بهذا الصدد ذات قيمة كبيرة للباحث في هذا الجزء . غير أنه لم يشمل في تحليله كافة الأبعاد المرتبطة بهذه العلاقة .

(٣) ثمة تقديرات بالغة التفاوت لأرقام هذه الخسارة ، ومن الواضح أن الاعتبارات السياسية قد تدخلت إلى حد بعيد في تحديد هذه الأرقام وأعلى التقديرات قاطبة هي تقديرات الخصوم الداخليين للنظام المصري في ذلك الوقت ، وقد فاقت حتى تقديرات الملكيين ، ورقم الخسائر وفقاً لهذه التقديرات هو ٤٠ ألف (عبد الصمد محمد عبد الصمد ، مرجع سابق) . ويدعى هذا المصدر الاستناد إلى إحصائيات للأمم المتحدة (٤) وأدنى التقديرات هو تقدير هيكل للرقم بقراءة خمسة آلاف (محمد حسنين هيكل ، الخطر فوق البحر الأحمر ، في : الأهرام ٧٢/١٠/٢٧ ، ص ٣) .

وبين هذين الرقمين يوجد تقدير وجيه أبو ذكري بعشرين ألف (مرجع سابق ، ص ٥) والشهاري بأربعة عشر ألفاً (مرجع سابق ، ص ٢٨) وحمروش بعشرة آلاف (مرجع سابق ، ص ٢٦١) .

ويلاحظ أنه لا توجد أية أرقام رسمية مصرية بهذا الصدد . وإذا علمنا أن مصادر القوة الثالثة في اليمن قد قدرت في ٦٥/٧/٢٦ الرقم الكلي للشهداء المصريين بحوالى ٨ آلاف (المؤتمر الصحفي للوفد اليمني الجمهوري الثاني - بيروت ٦٥/٧/٢٦) ، مرجع سابق ، ص ١٢١) وأن القتال قد توقف بعدما قرابة عام وهذا بعد ذلك بصورة كبيرة ، فقد يكون رقم حمروش هو أقرب الأرقام إلى الحقيقة .

تأثير وجود قرابة ٢٠ ألف جندي في اليمن أثناء حرب يونيو على هزيمة القوات المسلحة في سيناء . وفي الواقع أن الموقف الرسمي المعلن منذ البداية كان ثابتاً في تأكيد عدم وجود أية آثار مواتية لوجود مثل هذه القوات في اليمن على سلامة الاستعداد لمواجهة إسرائيل بسبب إنشاء وحدات عوضت النقص في القوات على الجبهة المصرية الإسرائيلية منذ ١٩٦٣ (١) ، غير أنه يلاحظ أن عامر قد اعترف في ١٩٦٥ بأن ما تم تعويضه هو جزء من القوات في اليمن وليس كلها وأن كان جزءاً كبيراً (٢) ، كذلك فقد أعلن عبد الناصر في مايو ٦٥ أنه ليس بمقدوره الهجوم على إسرائيل بينما يوجد في اليمن ٥٠ ألف مقاتل . وعلى الرغم من أن هذا التصريح يمكن أن يفهم جزئياً كجزء من حملة دعائية ضد السعودية باعتبارها تحرف المجنود الحربي المصري عن غرضه الأصلي فإن الفريق أول عبد المحسن مرتجي قد أشار إلى أن عبد الناصر قد أكد له في أبريل ٦٤ نفس المعنى السابق (٣) . كذلك فإن الفريق صلاح الحديدي قد أكد عندما ذكر أن الخطط الموضوعة للدفاع عن سيناء قد تأثرت في وقت من الأوقات لعدم توفر القوات اللازمة (٤) . ومع ذلك قد يقال أن كافة الأحكام السابقة قد صدرت في وقت كان حجم القوات المصرية في اليمن كبيراً فيه ، أما قبيل حرب يونيو فقد وصل رقم هذه القوات إلى حوالي ٢٠ ألف بما يقلل من التأثير الضار لبعد هذه القوات عن مسرح القتال في سيناء إلى أدنى حد ممكن . وفي هذا الصدد يبدو مؤكداً أن جبهة القتال كانت تحتاج حتى إلى هذا العدد ، ويتضح ذلك من اللجوء إلى استدعاء المسرحين من الخدمة العسكرية وضمهم إلى القوات العسكرية فيما يعرف بالفتح التعبوي للقوات (٥) بحيث أصبح تركيب القوات المصرية في مسرح

(١) خطاب عامر بمناسبة العيد الحادي عشر للثورة (٦٣/٧/٢٣) ، في : خطاب للشير عامر ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٢) كلمة عامر في مجلس الأمة عن حرب اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

(٣) الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي قائد القوات المصرية في اليمن في ذلك الوقت وقائد القوات البرية فيما بعد . وقد ذكر أن عبد الناصر قد قال له في أبريل ١٩٦٤ أنه لن يدخل الحرب مع إسرائيل إلا بعد سحب القوات المصرية من اليمن وإعادة تجهيزها وإعادتها للمعركة .

انظر يوسف الشريف ، الفريق مرتجي يدلي بشهادة للتاريخ ، روز اليوسف ١٠/١٠/١٩٧٧ ، ص ١٩ .

(٤) الحديدي مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

القتال في سيناء عبارة عن ٤٠٪ احتياط و ٦٠٪ عامل (١) . وثمة اتفاق على أن هذه العملية قد أضرت ضرراً بالغاً بالمقدرة القتالية لهذه القوات بالنظر إلى عدة أسباب لعل أهمها أن معظم المستعدين لم يكونوا مؤهلين للقتال بأي حال ، ولم يمكن توفير التدريب اللازم لهم بحكم ضيق الوقت (٢) . وهكذا يمكن القول بأن القوات المصرية في اليمن كان لها دور ملموس يمكن أن تؤديه فيما لو افترضنا نظرياً أنه كان بمقدورها أن تترك مسرح العمليات في اليمن إلى سيناء .

٢ - بالإضافة إلى مسألة الكفاية العددية للقوات فإن ثمة آراء مبررة حول أثر الحرب في اليمن على الروح القتالية للقوات المصرية بسبب الامتيازات الضخمة التي منحت لأفرادها (٣) بل والانحرافات الهائلة التي سقطت فيها البعض ، ومع ذلك فمن المستحيل علمياً أن يقاس أثر هذه المسألة على سلوك المقاتلين بصفة عامة وهل يمكن الادعاء بأنهم تحولوا إلى ما يشبه المرتزقة من جراء هذه الامتيازات أم لا ، أم أنهم على العكس كانوا ينظرون إليها كشئ طبيعي بالنظر إلى الظروف الشاقة المحيطة بعملهم في اليمن ، كذلك فمن المؤكد أن الانحرافات المشار إليها كانت قاصرة على فئة محدودة من القيادات وبصفة خاصة مجموعات « المكاتب » المختلفة للقيادة العليا ، وأخيراً فقد يكون من الانصاف تأكيداً للتحليل السابق القول بأن الكثيرين من القيادات المصرية المتوسطة والكبيرة التي قاتلت في اليمن قد واصلت طريق عملها العسكري فيما بعد وشغلت مناصب عسكرية هامة في الدولة وحقت انتصارات كبيرة ، في القتال فيما بعد في حرب الاستنزاف وفي أكتوبر ١٩٧٣ .

٣ - أشار الفريق الحديدي إلى أنه قد تقرر في عام ٦٦/٦٧ الاقتصاد في المصروفات على القوات المسلحة بحيث تصل إلى أقل حد ممكن وذلك تعويضاً للاتفاق على اليمن ومواجهة للعقبات التي اعترضت تنفيذ خطة التنمية ، وإلى أن ذلك قد أدى إلى آثار غير مواتية بالنسبة لها ، فأجل إنشاء تشكيلات جديدة ومطارات هامة كان مقرراً انشاؤها ، وخفض من نفقات تدريب القوات الموجودة فعلاً ، واستغنى عن تكملة الوحدات بالأفراد والمعدات التي كانت تنقصها ، ولم تستكمل دشمل الطائرات لوقايتها من الهجوم المفاجيء والتي كان مخططاً اتمام جزء كبير منها مع

(١) الفريق محمد فوزي - شهادة للتاريخ (وثائق هزيمة يونيو - ٤ تقديم موسى صبري) في : الأخبار ، ٧٧/٦/١٤ ، ص ٣ .
(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة . الحديدي ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ - ١٥٨ .
(٣) راجع : وجيه أبو ذكري ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

تحسين أنواعها (١) . ولما كانت هذه التخفيضات قد تمت جزئيا بسبب الاتفاق في اليمن ، ولما كانت قد تمت في العام السابق مباشرة على حرب يونيو فإنه يمكن القول بوجود أثر غير مباشر لحرب اليمن على هزيمة يمنية من هذه الزاوية .

٤ - هناك جانب آخر لم يتطرق اليه النقاش في علاقة هزيمة يونيو بالتدخل في اليمن وهو ذلك المتعلق باستهلاك هذا التدخل لجزء كبير من الطاقة التنظيمية بقيادة العليا للقوات المسلحة ، وهو جزء كان يمكن أن يوجه بالطبع لخدمة أغراض المواجهة مع إسرائيل . وقد قضى عامر على سبيل المثال ١١٥ يوما كاملة في زيارات له إلى اليمن على مدار السنوات الخمس التي استمرها التدخل المصري (٢) هناك ، وهذا فضلا عن زيارته السرية وكذلك انشغاله بهذا الموضوع أثناء وجوده في القاهرة سواء من الناحية العسكرية أو من جوانبه السياسية وبصفة خاصة المشاركة في جهود حل الأزمات السياسية الداخلية التي كان النظام الجمهوري يتعرض لها بين حين وآخر ، ويمكن أن ينسحب نفس التحليل بالطبع على المستويات التالية لعامر وكذلك على أجهزة المخابرات المختلفة ... الخ .

٥ - لعل أهم الأبعاد المرتبطة بأثر التدخل في اليمن على هزيمة ٦٧ هو ذلك المتعلق بخبرة القتال في اليمن وتأثيرها اللاحق على الأداء العسكري للقوات المصرية ، وبالطبع فإن أحدا لا يتصدى الآن للحديث عن أية جوانب ايجابية لهذه الخبرة ، غير أن الفترة السابقة على يونيو ٦٧ شهدت مجموعة من الآراء الجديدة بالمناقشة والتي كانت تشير بدرجة أو بأخرى إلى الأثر الإيجابي للقتال في اليمن على أداء القوات المسلحة . وتركز هذه الآراء على أن القتال في اليمن قد أكسب القوات المسلحة المصرية خبرة في عمليات تحريك القوات وامتدادها وإحلالها على طول خطوط مواصلات تبلغ ثلاثة آلاف كم (٣) . وخبرة القتال نفسه بما تعنيه من تعود على لقاء العدو ودروس مستفادة من كافة الجوانب المرتبطة بالقتال : كاختيار المواقع وتجربة مرونة التكتيك العسكري والتعديل في استخدام الأسلحة وتطويرها والتعاون بين مختلف الأسلحة والخبرة الفنية في مشاكل

(١) الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

(٢) مصدر الرقم مبنى على توقيت هذه الزيارات وفقا لما جاء بجريدة الأهرام في حينها .

(٣) كلمة عامر في مجلس الأمة (٦٥/٢/٢٤) ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

الإعطال والإصلاح واكتشاف القيادات الجديدة (١) . بل لقد كان هناك حديث بصفة خاصة من مناورات القوات المسلحة طبقت فيها خبرة حرب الجبال المستفادة من القتال في اليمن (٢) وحددت خبرة القتال في اليمن كأول أسباب ثلاثة لتفوق القوات المصرية على قوات إسرائيل (٣) .

ومن الحقيقي أن الآراء السابقة لم تكن آراء مصرية مسئولة أو شبه مسئولة فمسيب ولكن مصادر غربية شاركت فيها ، وقد ذكرت إحدى الدراسات على سبيل المثال أن القتال في اليمن « يقدم تدريباً نموذجياً في ظل ظروف قتالية . ومخاطرة قليلة نسبياً بالأسلحة الغالية الثمن » (٤) .

وبعد عدة سنوات من هزيمة يونيو بدأت الآراء تتوالى في الاتجاه العكسي بما يفيد بأن خبرة القتال في اليمن كانت ذات آثار مدمرة على أداء القوات المصرية في مواجهة إسرائيل ، وقد قدم الفريق الحديدي تحليلاً متكاملًا لوجهة النظر هذه (٥) يمكن أن نخلص منه إلى الأهمية الفائقة لخبرة القتال في اليمن في تشكيل تصور القوات المسلحة المصرية عن الحرب ، فإن الظروف المحيطة بالمشاركة المحدودة لهذه القوات في الحرب العالمية الثانية وبمشاركة هذه القوات في حرب فلسطين ثم حرب السويس جعلت من العسير أن يكون لأي من هذه الحروب أثر على تراثها العسكري أو اكتسابها لممارسة فعلية للحرب الحديثة ، وفي هذا الإطار جاءت الحرب في اليمن بخبرة تختلف تماما عن الخبرة المطلوبة لمواجهة العدو الأصيل على جبهة إسرائيل ، فقد كانت القوات المصرية تواجه في هذه الحرب عدوا يستند إلى أسلوب حرب العصابات ، ولا يملك أية طائرات مما أدى إلى تمتع السلاح الجوي المصري بسيادة جوية مطلقة وحرَم القوات البرية من خبرة اتخاذ أية إجراءات دفاعية ضد الطائرات

(١) المرجع السابق ، نفس الصفحة . كلمة عامر إلى بعض الوحدات في سيناء (٦٣/١١/٢٤) ، في : الأهرام ، ٦٣/١١/٢٥ ، ص ٧ . مكرم محمد أحمد ، صورة الموقف في اليمن - ١ - مرجع سابق . مكرم محمد أحمد ، الفريق أنور القاضي يرسم صورة للموقف العسكري في اليمن وهو يفادها إلى أجازة قصيرة في القاهرة ، في : الأهرام ، ٦٣/٥/٢٥ ، ص ٥ . محمد محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ ، ٣٧٣ .

(٢) راجع : الأهرام ، ٦٣/١١/٢٤ ، ص ٦ ، ٦٥/٣/٢٥ ، ص ٤ .

(٥) راجع الأهرام ، ٦٣/١١/٢٤ ، ص ٦ ، ٦٥/٣/٢٥ ، ص ٤ .

« وكانت هذه الظروف قاتلة لجيش حديث يعد نفسه أساسا لقتال الجيش الاسرائيلي العصري في تسليحه وفي تفكيره وأسلوب قتاله الذي بنى استراتيجيته العسكرية على أساس الاستفادة الى ابعد مدى من خواص قواته الجوية ، كذلك تميز مسرح العمليات في اليمن من الناحية الجغرافية بالجبال الشاهقة والهيئات الطبيعية البالغة الارتفاع وهو ما جعل الخبرة المكتسبة من القتال فيه عيبا خطيرا بالنظر الى طبيعة سيناء ذات الاراضي الصحراوية المنبسطة والتي لا يوجد بها الا بعض الهيئات قليلة الارتفاع ، ومن ناحية اخرى فقد كانت العمليات في اليمن مطبوعة بالبطء الشديد حيث لم يكن للسيرة ما يبررها مع انعدام وجود خطوط عسكرية منظمة يعمق للعدو ، بل ربما افاد البطء في كثير من الحالات باعطائه رجال القبايل فرصة للدخول في مساومات مع القيادة المصرية تنتهي غالباً بالانضمام الى الجمهورية (١) .

بل لقد ذهب الفريق الحديدي الى أن النجاح في المعارك التي تمت في اليمن والنتائج العسكرية والسياسية الضخمة التي حققتها قواتنا وهي بعيدة عن قواعدها ما يزيد عن الثلاثة آلاف كيلو متر قد أدت الى زيادة الثقة بالنفس بالنسبة للأفراد على مختلف رتبهم والقيادات على مختلف مستوياتها ، واعتبر أن ذلك قد وصل الى الغرور بسبب عدم الادراك لمصادر هذه الثقة الزائدة ومن ثم فقد انتهى الى أن القيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة أركانها العامة قد تصرفت منذ اعلان حالة الطوارئ يوم ١٤ مايو بغرور كامل لا يقدر ردود الفعل السياسية والعسكرية التي يمكن للعدو الاسرائيلي القيام بها (٢) .

ومن الواضح من خلال التحليل السابق أن التدخل في اليمن يمكن أن تنسب له بوضوح مضامين سلبية فيما يتعلق بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومع ذلك فيجب أن يكون واضحا بنفس الدرجة أن هذه المضامين لا تعدو أن تكون أحد العوامل الثانوية التي أفضت للهزيمة ، أما العامل الأصيل في هذه الهزيمة دون شك فقد كان عاملا داخليا في بنية المؤسسة العسكرية ذاتها ، ان لم يكن في النظام المصري برمته ، وان الظروف والملابسات التي

(١) انظر في تأييد هذا التحليل للفريق الحديدي بصفة عامة : الفريق مرتجي بدل بشهادة للتاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٩ . رأى ليهكل في : فؤاد مطر ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) الحديدي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، وانظر رأيا مؤيدا بصفة عامة في : Kerr, The United Arab Republic : The Morrestic, Political and Economic Background of Foreign Policy, op. cit., P. 205.

احاطت بالهزيمة تقطع مثلا بأن القوات المصرية الموجودة في اليمن لو كانت قد ذهبت باكملها الى ميدان القتال في سيناء وقبل اندلاع القتال بوقت كاف فإن مصيرها لم يكن ليختلف عن باقي القوات ، وتقطع بأن الانحراف الذي اصاب بعض القيادات كان يضرب بجذوره في بنية المؤسسة العسكرية ذاتها ولم يبدأ أثناء القتال في اليمن ، وتقطع بأن النقص في التدريب والانشاءات لا يبرر - بفرض أنه راجع فقط الى الاتفاق في اليمن - حجم الهزيمة والكيفية التي تمت بها ، وتقطع بأن استهلاك الطاقة التنظيمية لقيادة القوات المسلحة لم يكن قاصرا على اليمن وانما امتد الى أعمال سياسية أخرى داخلية وخارجية بل وإلى أعمال غير سياسية أيضا وتقطع بأنه كان ممكنا لمن يريد أن يستفيد من الجوانب الملائمة في خبرة القتال في اليمن وأن يتقاضي الآثار الضارة للجوانب غير الملائمة من هذه الخبرة . وهكذا فانه مع الاعتراف بالآثار السلبية للتدخل المصري في اليمن من منظور تحليل أسباب هزيمة يونيو ٦٧ ، فإن أية محاولة لرفع هذا التدخل الى مصاف السبب الأصيل في هذه الهزيمة ليست سوى صرفا للاهتمام عن الأسباب الأصيل للهزيمة يونيو .

ثانيا - الآثار الاستراتيجية المواتية :

سبقت الإشارة الى حديث أفراد النخبة الحاكمة المصرية العسكريين منهم والسياسيين عن سيطرة القوى الثورية العربية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والوضع الاستراتيجي الذي يعنيه ذلك منذ ١٩٦٦ بصفة خاصة ، وكذلك الى قرار اليمن في ٣٠ أبريل ١٩٦٧ بمد مياها الاقليمية من ثلاثة الى اثني عشر ميلا وهو ما نظر اليه في حينه باعتباره ينبيء بخطة لمنع مرور اسرائيل من باب المندب بالنظر الى الانسحاب البريطاني المتوقع من جنوب اليمن قبل نهاية ٦٨ ، وفي الواقع ان قلق اسرائيل من مثل هذا الاجراء لم يبدأ منذ ذلك التاريخ ، فمنذ بداية التدخل المصري في اليمن نظرت اسرائيل بقلق بالغ الى هذه العملية وكان مفهوما أن مصدر هذا القلق يرجع على الأقل الى الانعكاسات المتصورة لهذا التدخل وبخاصة على النظم العربية المحافظة بما يعنى مزيدا من عوامل القوة للنظام المصري وقيادته التي تقود الحركة القومية المعادية للاستعمار واسرائيل في المنطقة (١) ، وربما يفسر هذا التقارير التي تحدثت عن تأييد اسرائيل للملكيين في

(١) انظر : Yigal Allon, The Arab-Israeli Conflict, Same Suggested Solutions, in : International Affairs, Vol. 40, No. 2, April 1964, p. 215.

اليمن ، وقد قيل ان هذا التأييد وصل الى درجة ارسال يهود يمينيين من الذين هاجروا الى فلسطين لكي يحاربوا في صفوف الملكيين وأن مندوبا من الامم زار اسرائيل سرا في ١٩٦٣ لطلب مساعدة واسعة النطاق ، وان طائرات اسرائيلية بدون علامات قد قامت بحوالي ١٥ طلعة من جيوتى لاسقاط اسلحة على المناطق الملكية في الفترة من ٦٢ - ٦٣ (١) .

وإذا كانت اسرائيل قد سارعت في ٦٧ بتنفيذ خطة أحبطت بهـ ضمن أشياء أخرى التقدم المصري في شبه الجزيرة ، فقد كان التدخل المصري نى اليمن عاملا حاسما كما سنرى في ظهور دولة مستقلة في جنوب اليمن قبل الرحيل النهائي للقوات المصرية عن اليمن الشمالية ، وقد مكن هذا من سيطرة عربية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ذى القيمة الحيوية سواء للأمن المصري بصفة عامة أو من منظور الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة ، وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمكن الاسطول المصري البحري من وضع هذه السيطرة العربية موضع التطبيق الفعلي باغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية بالتفاهم مع حكومة اليمن الجنوبية مما حرم اسرائيل من كافة الفوائد المترتبة على استخدام البحر الأحمر كطريق ملاحي بالنسبة لتجاريتها فضلا عن كان يعنيه ذلك من اسقاط قيمة السيطرة الاسرائيلية على شرم الشيخ كضمان للملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر (٢) ، وهذا فضلا عن استخدام الحصار المصري لباب المندب كورقة مساومة ناجحة في مفاوضات فض الاشتباك التى جرت في أعقاب الحرب (٣) . وليس ثمة شك بطبيعة الحال في القيمة الاستراتيجية للتطورات السابقة وفي أن هذه القيمة لا يمكن الا أن ترد في أحد أسبابها الأصلية والحاسمة الى التدخل المصري في اليمن .

(ج) الآثار السياسية :

منذ أن اتضح وصول القتال في اليمن الى حالة التجرد العسكري بما يعنى الاخفاق في احراز نصر عسكري حاسم على الملكيين ظل كثير من المحللين

(١) انظر :

Haliday, op. cit., p. 140.

(٢) راجع : د. عبد الملك عودة ، البحر الأحمر والصراع الدولى في المنطقة . د. على الدين هلال ، البحر الأحمر ومفهوم الأمن القومى المصرى ، فى : الأهرام ، ٧٥/٣/٢١ ، من ٣ .

(٣) راجع : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٥ .

وخصوص النظام المصرى من السياسيين يضعون الضباط المعارضين للتدخل فى اليمن بين الشرائح الشدته لمعارضه النظام المصرى (١) . ويلمّحون الى أن نموذج التدخل فى اليمن هو نموذج التدخل فى فلسطين ١٩٤٨ بما يعنى أن القوات التى قاتلت فى اليمن ستعود بنفس شعور السخط والاحباط السياسى الذى عادت به من فلسطين (٢) ، بل ويشيرون صراحة الى « أن السياسة التى أقدها على هذه المغامرة قد أصبحوا يحسبون ألف حساب لهذا الجيش عندما يعود الى مصر » (٣) وقد سبق أن رأينا اعتناق البعض لهذه الآراء لدرجة الوصول الى القول بأن عبد الناصر قد افتعل أزمة ١٩٦٧ كى يخرج من هذا المازق .

ولكن شيئا من هذا لم يحدث وبصفه أساسية لأن نموذج اليمن قد قوطع بحرب ٦٧ كما سبقت الإشارة ، بل ان محاوله الانقلابية التى أجهضت فى أغسطس ٦٧ جاءت كما هو معروف بزعامه عامر نفسه ومجموعته الشخصية من القيادات السابقة للمؤسسة العسكرية التى لا يمكن بالطبع أن يفسر سلوكها بأنه يعكس أى سخط على التدخل فى اليمن أو فى غيرها ، وقد يكرن مناسبا فى هذا السياق أن نناقش رأيا نسب ايهكل فى أعقاب ١٥ مايو ٧١ مؤداه أن أول مركز قوة قد نشأ فى اليمن مدعما بالمال الذى تجمع فى يد القيادة هناك (٤) ، وفى الواقع أن الدراسة سبق أن تعرضت لوضع قيادة المؤسسة العسكرية كمركز قوة فى النظام المصرى ومن الجلى أن النشأة الحقيقية لهذا الوضع لا يمكن أن ترد الى التدخل فى اليمن .

وسوف يبقى من المستحيل دائما أن تحسم بطريقة علمية مسألة السلوك المحتمل للقوات المصرية العائدة من اليمن فيما لو أن حرب ١٩٦٧ لم تحدث ، وان كانت هناك ملاحظتان جديرتان بالتسجيل ، الأولى أن تشبيه التدخل فى اليمن بالتدخل فى فلسطين ، أو النظام السياسى المصرى قبل ١٩٥٢ بالنظام بعدها تشبيه لا يرى الباحث أنه فى حاجة الى تفنيد لوضوح المغالطة الصارخة فيه ، والثانية أن الآراء التى ظلت تتوقع حدوث انقلاب

(١) انظر : Sources of Conflict in the Middle East op. cit., p. 37.

(٢) راجع : Kerr, op. cit., P. 205.

(٣) حديث صحفى للسيد أحمد الشامى وزير خارجية المملكة المتوكلية اليمنية - جدة (٦٦/٨/١٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٦٨ . وقد جاء فى كلمات الشامى فى هذا الحديث « كلنا يعرف ماذا كان مصير حكومة مصر السابقة عندما عاد الجيش من فلسطين ومن ضمنه محمد نجيب وعبد الناصر وبقيّة الشلة » فماذا كانت النهاية ؟ . (٤) سلا عن : الشهارى ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

الطريقة ، كذلك مكنت التعويضات التي صرفت لأسر الشهداء البعض من سلوك مماثل ، وهكذا (١) .

(ب) الآثار الإقليمية :

نحاول فيما يلي تقييم الآثار التي أحدثها التدخل المصري إقليمياً .
بادئين بدراسة تلك الآثار على مستوى جزئى أولاً فيما يتعلق بكل من اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ثم السعودية باعتبار أنها كانت دون شك أكثر الوحدات السياسية فى المنطقة تأثراً بهذا التدخل . وبينما شمل البحث عن الآثار المحلية كافة الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية فسوف نلاحظ أن التركيز فى هذا الجزء سوف يكون على قضايا سياسية الطابع بالأساس ، ويمكن أن يفسر ذلك بأن طبيعة المرحلة التطورية التى كانت تمر بها تلك الوحدات السياسية موضوع الدراسة قد جعلت من بعض القضايا الأساسية فى عملية التنمية السياسية محورا لعملية التغير المنشود ، فبالنسبة لليمن الشمالية مثلاً كانت صيغة النظام السياسى قبل أى شئ آخر هى جوهر الصراع بالنسبة لقوى التغير باعتبار أن تحقيق الصيغة المنشودة كفىل بحل باقى أزمات التخلف التى واجهتها اليمن فى ذلك الوقت ، أما بالنسبة للسعودية فقد مثلت الثورة اليمنية والتدخل المصرى المساند لها تحدياً سياسياً بالأساس . ومن ثم فإننا سنحاول تقييم الأثر الذى أحدثه هذا التحدى سواء باستجابة النخبة الحاكمة أو الطبقات المحكومة له ، وبالنسبة لجنوب اليمن كانت قضية الاستقلال هى القضية المحورية فى ذلك الوقت .

وبعد محاولة تقييم الآثار على المستوى الجزئى سوف نتطرق محاولة التقييم الى المستوى الكلى أى محاولة للتعرف على آثار التدخل المصرى على بنية النظام الإقليمى العربى ككل .

(١) من الواضح بالطبع غياب أية إحصائيات يمكن أن يستند إليها فى هذا الصدد . ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرة الى الآثار الاجتماعية لحرب اليمن تتسق بصفة عامة مع ما أورده أحد الباحثين الاجتماعيين المصريين عن هذه الآثار فى الريف بصفة خاصة . انظر : حسن أحمد الخولى : الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية على ثقافة الفلاحين المصريين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٦ ص ١٥ - ١٦ .

على النظام المصرى من القوات الساخطة على القتال فى اليمن طيلة السنوات الخمس التى دامها تنجامل أن هذه القوات كانت تعود الى الوطن بانتظام فى عمليات احلال جزئية دورية وأن بعض عمليات الانسحاب الضخمة قد تمت فى أوائل ٦٦ بصفة خاصة هذا فضلاً عن أن امكانية التمرد واردة على أرض انيمن نفسها ، وليس هناك سبب يفسر لماذا يجب على هذه القوات أن تنتظر حتى ينتهى التدخل الذى يفترض أنها تعارضه وتعود كلها الى مصر ثم تتمرد بعد ذلك وبالطبع فإن الرد على هذه الملاحظة بنظام الأمن الصارم فى المؤسسة العسكرية المصرية لا يعنى الا أن الآراء السابقة قد اغفلت متغيراً هاماً فى توقعاتها .

(د) الآثار الاجتماعية :

من الممكن بالطبع تصور عدة عوامل للحديث عن مثل هذه الآثار للتدخل المصرى فى اليمن ، ولكن يبدو مبرراً أن المدخل الرئيسى بهذا الصدد هو الأثر المحتمل للامتيازات المادية التى حصل عليها المقاتلون فى اليمن على البيئة الاجتماعية المصرية ، وبالطبع فإنه لا يمكن القول بأن حرب قد أحدثت تغييراً أساسياً فى هذه البنية ، فلم تكن من تلك الحروب القديمة التى يعقبها تكون طبقة جديدة أو انتقال المقاتلين فيها الى أعلا من طبقة الى طبقة بما يحصلون عليه من مغنم بصورة أو بأخرى ، هذا فضلاً عن أن ظاهرة الانحراف المالى فى اليمن من الواضح أنها لم تؤد الا الى إثراء لقلّة لا يمكن أن تشكل تغيراً فى البنية الاجتماعية وكذلك فإن كل الشواهد تشير الى أن هذه القلة كانت على أى حال تجد منافذ مماثلة للانحراف فيما قبل حرب اليمن بحيث ان أى تغير متصور بهذا الصدد لا يمكن أن ينسب الى التدخل فى اليمن كسبب أصيل .

ويبدو فى هذا الاطار أن أثر الامتيازات المادية للمقاتلين العاملين قد اقتصر بصفة عامة على تحسين حالتهم المادية ، وقد كانت حسنة على وجه العموم بالنسبة لغيرهم من الشرائح الاجتماعية منذ ما قبل اليمن ، أما المقاتلين المجندين ٠٠ وكان جلهم من غير المتعلمين تعليماً عالياً فى تلك الأوقات - فيبدو أن القتال فى اليمن قد ساعدهم على قدر حقيقى من الحراك الاجتماعى ، فقد تمكن بعض السائقين منهم مثلاً من التحول الى ملاك لسيارات للأجرة اشتروها بما ادخروه من علاوات القتال فى فترة أو أخرى ، وتمكن بعض أجراء الأرض من شراء قطعة أرض صغيرة بنفس

يمكن القول في إطار التمهيد السابق وعلى ضوء كافة ما جاء بالدراسة فيما يتعلق بنظام الإمامة وحركة المعارضة لهذا النظام ثم التطورات التي أعقبت ثورة ١٩٦٢ بأن القضية الاستراتيجية في التطور السياسي لليمن الشمالية كانت قضية صيغة النظام السياسي وقضية بناء الدولة ، ويمكن القول بأن هاتين القضيتين الاستراتيجيتين قد امتزجتا في السنوات اللاحقة لثورة سبتمبر ١٩٦٢ ، ويرجع هذا ببساطة إلى أن المعارضة للنظام الجمهوري قد آتت في معظمها من تلك القبائل في الشمال والشرق التي عرف عنها أصلا عدم ولائها لفكرة السلطة المركزية ، ومن ثم فقد امتزجت محاولات القضاء على معارضة هذه القبائل بمحاولات إخضاعها لسلطة الدولة المركزية بشكل واضح .

ولكى يمكن التعرف على تأثير التدخل المصري على هذه القضايا المحورية ينبغي أن نشير في سرعة إلى التطورات الأساسية التي أعقبت رحيل القوات المصرية في ديسمبر ١٩٦٧ ومنذ قبيل رحيل هذه القوات في الواقع بدأت اليمن الشمالية تشهد استئنافا للعمليات العسكرية بمبادرة من الملكيين (١) وذلك على الرغم من وصول المعتدلين إلى السلطة في نوفمبر ١٩٦٧ ومحاولاتهم للتسوية مع القبائل الملكية (٢) . ومن المشكوك فيه أن تكون المساعدة السعودية للملكيين قد توقفت في أي وقت من الأوقات حتى بعد اتفاقية الخرطوم ، فضلا عن استمرار وجود المرتزقة في صفوفهم (٣) ، وقد اعترف فيصل على أي حال بأنه استأنف مساعداته للملكيين بعد أن حلت قوى أخرى في دعم الجمهوريين محل المصريين (٤) .

ووصل النشاط الملكي العسكري ذروته بالنجاح في القيام بتطويق كامل لصنعاء ابتداء من أول ديسمبر ، وبدا كما لو كانت كافة دعاوى الملكيين والنظام السعودي والدوائر الغربية صحيحة : نظام لا تحميه سوى الحراب المصرية من المحتم أن يسقط بمجرد زوال القاعدة الوحيدة لقوته ، لكن الأمور لم تسر وفقا لهذا التصور ، فقد نجح الجمهوريون في النهاية في كسر الحصار بصفة نهائية في ٨ فبراير ١٩٦٨ بفضل مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية .

(١) راجع : الأهرام ، ١٦ ، ١٧/١١/٦٧ .

(٢) راجع : الأهرام ، ١٣ ، ١٧/١١/٦٧ .

(٣) O'Ballance, op. cit., pp. 190-1.

(٤) Schmidt, The Civil War in Yemen, op. cit., p. 144.

وتشير العوامل المحلية إلى القوة الذاتية لقوى الجمهورية ونجاح هذه القوى في تنظيم نفسها على نحو ممكن من الانصار على هذه الهجمة الملكية الكبيرة ، فبعد أن اتضح مدى خطورة الحصار استقال العبني في ١٨ ديسمبر من رئاسة الوزارة لكي يفسح الطريق للطريق للفريق العمري - الذي كان قد تولى منصب القائد العام للقوات المسلحة في نوفمبر (١) باعتباره « الشخصية القوية القادرة على مواجهة الموقف » (٢) ، واتساقا مع هذا تنسب بعض المصادر الفضل الأساسي في كسر حصار صنعاء للعمري بجهوده في تنظيم دفاعات المدينة وتقوية المعسكر الجمهوري سياسيا والعمل على جلب المساعدة السوفيتية (٣) ، بينما ترجع مصادر أخرى الفضل في هذا إلى صغار الضباط وقوى المقاومة الشعبية وحدهم وتصل في هذا إلى القول بمطالبة العمري ومجموعة ٥ نوفمبر بالصالح مع الملكيين والسعودية ومعارضتهم لتنظيم مقاومة شعبية وتوزيع السلاح على الجماهير بل ومحاولتهم الهرب إلى المدينة أثناء الحصار (٤) . ولا يملك الباحث بالطبع الملاحظة الميدانية التي تمكن من القطع بصحة أحد الرأيين ولكن المؤكد أنه حتى لو كان العمري هو ذلك القائد القوي المتشدد دون أن تكون هناك قوى اجتماعية - سياسية تدافع عن النظام الجمهوري كهدف استراتيجي لحركتها السياسية لما تمكن العمري أو غيره من أن يفعل شيئا .

كذلك استفاد الجمهوريون على نحو موات للغاية بتطورات اقليمية بالغة الأهمية ، ففي الوقت الذي كانت الحركة القومية العامة بقيادة مصر تشهد نكسة حادة كان جنوب اليمن قد استقل تماما عن بريطانيا ولم يكن هذا يعني فحسب تأمين الحدود الجنوبية لليمن الجمهورية وإنما أدى إلى مساعدة فعلية قدمتها الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب سواء في صورة مئات من المقاتلين قدر عددهم بنحو ستمائة أو المساعدة في تنظيم وتدريب قوات المقاومة الشعبية أو قيام وحدات من جيش جنوب اليمن بالتعاون مع وحدات عسكرية تابعة لليمن الشمالية بمهاجمة رجال القبائل والملكية من عدة نقاط على طول الحدود المشتركة (٥) .

(١) الأهرام ٢٣/١١/٦٧ .

(٢) انظر : الأهرام ، ١٩/٢/٦٧ . وانظر نص الاستقالة في : الثورة ، مرجع سابق .

ص ١٨٥ .

(٣) O'Ballance op. cit., pp. 192-3.

(٤) انظر تعليق المغرب في : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) راجع : مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، مرجع سابق ،

O'Ballance ; op. cit., pp. 195-6.

ص ١٧٦ - ١٧٧ .

وأخيرا فقد قدم الاتحاد السوفيتي في نوفمبر - ديسمبر ١٩٦٧ امدادات ضخمة من الأسلحة والعتاد وعددا من طائرات الميج ١٩ قدر بحوالي ٢٤ طائرة ، كذلك ذكر وجود حوالي ٤٠ من الفنيين والمستشارين السوفيت لتقديم الخدمات المعاونة للجمهوريين (١) كما أشار أوبالانس الى مساعدة فنية صينية في اصلاح الطرق واقامة الجسور اثناء تقدم الطابور الرئيسي الذي انهي حصار صنعاء في ٨ فبراير (٢) .

وفي أعقاب كسر الحصار وطيلة الجزء المتبقى من ٦٨ وحتى أوائل ١٩٧٠ أشارت التطورات داخل اليمن الشمالية الى مزيد من انتصار الجمهوريين وامتداد سيطرتهم الى معظم الاقليم اليمني في الوقت الذي شهد فيه معسكر الملكيين مزيدا من الانقسامات الحادة كانت نذيرا بالانهيار النهائي . وقد سبقت الإشارة الى عوامل الضعف والانقسام الكامنة في المعسكر الملكي منذ البداية غير انه لا شك ان اتضاح وجود قضية جمهورية لها قواها اليمنية الذاتية قد ازال كل وهم لدى القادة الملكيين ودفعهم واحدا بعد الآخر الى التخلي عن القضية الملكية وكان هذا في حد ذاته عاملا دفع بمصادر الستم الخارجي لقضيتهم وبصفة خاصة السعوديين الى مراجعة سياساتهم وهي العملية التي تعود بداياتها الى عام ١٩٦٥ على الأقل (٣) .

وقد سهل من هذه المراجعة تطور عام رئيسي جرى جنبا الى جنب مع تعزيز الجمهوريين لقبضتهم ، فمع مزيد من ثقة المجموعة الحاكمة بالنفس بدا النظام يتخذ وجهة يمينية واضحة في الداخل بتصفية العناصر الأكثر تشددا وعناصر المقاومة الشعبية ذات الوجهة اليسارية والتي كانت كلها تعارض أية تسوية مع الملكيين (٤) وقد أدت التطورات السابقة ، الى توتر العلاقات مع الجبهة القومية الحاكمة في جنوب اليمن ذات الوجهة اليسارية والعلاقة العضوية مع تنظيمات المقاومة الشعبية ، ومن ناحية أخرى فقد تجنب قادة النظام في الشمال أية اثاره لعداء السعودية وحاولوا تقليل اعتماده على بندق الكنتلة الشرقية (٥) .

(١) Laqueur, op. cit., pp. 107-8. Strategic Survey : 1967, London, The

Institute of Strategic Studies, 1968, p. 39.

(٢) O'Ballance, op. cit., p. 197.

(٣) Ibid., pp. 200-1.

(٤) راجع : تعليق د. محمد الرميحي في : هاليداي ، مرجع سابق ،

ص ١٠٢ - ١٠٤ . راجع :

Halliday op. cit., PP. 119-25.

O'Ballance, op. cit., PP. 198-201.

(٥) راجع :

وسهلت كل هذه التطورات التوصل الى تسوية مع الملكيين طاعريا ومع السعودية في واقع الأمر ، فلا شك ان الهواجس كانت قد بدأت تغلق حكامها من بروز النظام اليساري في جنوب اليمن ودور الاتحاد السوفيتي في دعم النظام الجمهوري في شمال اليمن ، وهكذا فقد زال الخطر المصري ليحل محله خطر أشد ، واصبحت الجمهورية اليمنية الوديعة في شمال اليمن والمتلهفة على تسوية مع السعودية حليفا في مواجهة المستقبل ، ولهذا كان طبيعيا ان يتم اتفاق مع السعودية في مارس ١٩٧٠ على وقف المساعدات للملكيين مع امكان دخولهم كأفراد الى مؤسسات النظام الجمهوري باستثناء أفراد أسرته حميد الدين وهو ما تم بالفعل في مايو ١٩٧٠ بدخول أعداد من الملكيين بنسبة الثلث تقريبا في المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء والشورى ، وفي يوليو ١٩٧٠ تم تبادل العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والسعودية بعد اعتراف الأخيرة بالنظام الجمهوري في صنعاء (١) .

وهكذا يمكن القول بوضوح ان النظام الجمهوري الذي تدخلت مصر لمساندته قد استمر بل ووفقا للتصور المصري للتسوية الذي اتفق مع تصور الجمهوريين المعتدلين لها منذ عام ١٩٦٤ . ولكن ثمة أسئلة مبررة لا بد وأن تتور على الفور ويمكن أن نلخص أهمها في ثلاثة :

- ١ - طالما أن النظام الجمهوري قد انتصر استنادا الى قواه الذاتية وقد دعمت بمساندة خارجية غير مباشرة في أهم جوانبها فهل كان التدخل المصري المباشر أمرا لا غنى عنه منذ البداية للحفاظ على النظام الجمهوري ؟
- ٢ - اذا جاءت الاجابة بالايجاب على السؤال السابق فهل ظل هذا التدخل أمرا لا غنى عنه طيلة السنوات الخمس التي استمرها أم ان هناك نقطة زمنية تقريبية كان يمكن بعدها لهذا التدخل أن ينتهي موفرا على مصر بالذات المزيد من التوفقات ؟

- ٣ - بغض النظر عن اجابة السؤالين السابقين اليس واضحا ان النظام الجمهوري في اليمن قد تحول اعتبارا من ٦٨ وبصفة خاصة في ١٩٧٠ الى مجرد شكل خال من أي مضمون حقيقي ومن ثم فان الجهد المصري كله في دفع عملية التطور السياسي في اليمن يبدو وقد أهدر تماما ؟

Joseph J. Malone, The Yemen Arab

Republic's « game of Nations », in : The World Today.

V I. 27, No. 12, December 1971, pp. 542-6. Halliday, op. cit., p. 126 and p. 131.

(١) راجع التفاصيل في :

ولا يبدو ان هناك أية صعوبة على الاطلاق في اجابة السؤال الأول ، اذ تظهر الخبرة التاريخية لليمن على الأقل في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥ استحالة استمرار أية محاولة حتى للانقلاب على النظام الحاكم في اليمن وليس للثورة عليه بالنظر الى الدعم السعودي الواضح لهذا النظام والضعف الواضح لقوى المعارضة ، وقد سبق ان رأينا ان قوى الثورة في سبتمبر كانت واعية منذ التخطيط للثورة باستمرار هذا الضعف ولذلك حرصت على تجنب التدخل المصري قبل أن تحسم مسألة القيام بالثورة ، ولذا فقد كان التدخل المصري المباشر حاسما دون شك في حماية الثورة في بدايتها . ولم يكن ممكنا على سبيل المثال ان يحدث في ١٩٦٢ ما حدث في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ابان حصار صنعاء قبل ان تحدث العملية التطورية التي شهدتها اليمن اعتبارا من ١٩٦٢ ، وفي الواقع أنه ليس هناك أي خلاف بين المصادر المختلفة الاتجاهات على هذا التقييم (١) .

وفي اطار التحليل السابق لدور التدخل المصري في الحفاظ على استمرار ثورة سبتمبر ١٩٦٢ يجب أن تقيم الاتهامات التي وجهت لمصر - أو لسياسات عبد الناصر بمعنى أدق - بأنها مسؤولة عن الحرب الأهلية اليمنية بكل خسائرها البشرية الباهظة (٢) وكذلك الخسائر غير البشرية كتعويق التقدم الاقتصادي وما الى هذا ، ففي اطار هذا التحليل يبدو مؤكدا

(١) كانت المصادر الغربية أصلا تعتبر ان بقاء الجمهورية رهن ببقاء القوات المصرية كذلك فان وجهات نظر الجمهوريين المعروفين باعتقادهم شبه المطلق في ضرورة التدخل المصري لحماية الجمهورية معروفة ولذلك يكفي هنا أن نشير الى تأييد التحليل الوارد في المتن من قبل بعض الشخصيات اليمنية التي كانت لها تحفظاتها من منطلق أو آخر على التدخل المصري والتي سوف نشير إليها فيما بعد . انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ ، ٣١٦ - ٣١٧ . أحمد النعمان ، أجوبة مكتوبة على أسئلة الباحث ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٢) للأسف ليست هناك تقديرات دقيقة عن هذه الخسائر ، وقد قدرها الملكيون بحوالي ربع مليون يعني ما بين قتيل وجريح ، ولا حاجة بنا الى التذكير بالمبالغة الشديدة في التقديرات الملكية بصفة عامة . انظر : بيان الأمير سيف الاسلام الحسن رئيس وزراء اليمن الملكي حول استعداد اليمن لخوض المعركة من أجل تحرير فلسطين (١٩٦٧/٥/٣٠) في : البلاد ، ١٩٦٧/٥/٣١ ، نقلا عن : الوثائق العربية - ١٩٦٧ مرجع سابق ، ص ٣٦٧ . وقدرها مصدر سعودي رسمي في أبريل ٦٧ بحوالي ١٠٠ ألف قتيل و ٥٠ ألف جريح في اطار حملة دعائية شديدة ضد النظام المصري في الأمم المتحدة . انظر : S/7861, op. cit., P. 43. S/7887, op. cit., p. 96.

انه بدون التدخل المصري لم تكن الحرب الأهلية في اليمن لتستمر سوى أيام أو أسابيع يهزم بعدها الجمهوريون ومن ثم تكون خسائر اليمن في الأرواح والاصابات أقل بكثير ولكن ليس هناك أدنى شك في فداحة الخسائر التي كانت تنتظر اليمن في هذه الحالة في تطورها النيماسي وغير النيماسي . وعلى كل من يشك في هذا او يتصور أن اليمن كان يمكن أن يشق طريقه نحو التطور تحت قيادة البدر ان يلقي بنظرة سريعة وليست نهائية على سجل النظام الامامي في اليمن وكذلك على الأوضاع الافليمية غير الموازية التي كانت تحيط باليمن في ذلك الوقت والتي كانت الثورة اليمنية والتدخل المصري هما العامل الحاسم في تغييرها فيما بعد . لقد دفعت اليمن ثمنا باهظا من أرواح ابنائها - وكذلك مصر - ولكن البديل كان دون شك هو تكريس أوضاع متخلفة تبرا منها العصور الوسطى ، وان القول بغير ذلك ليس سوى اغراق في مثاليات ترفضها أبسط قواعد المنطق السياسي .

ولا يعني هذا على الاطلاق أنه لم تكن هناك ممارسات خاطئة في ادارة العمليات العسكرية المصرية أدت الى زيادة الخسائر في الأرواح ، ولكن الانصاف يقضى بوضع هذه الممارسات أيضا في سياق « عملية الغدر » التي تعرضت لها هذه القوات والمعاملة الوحشية التي لقيها الأسرى المصريون كما يقضى بنا مرة أخرى الى المنطق الواقعي ، فهذه هي الحرب ، وأية محاولة لتقييمها في حد ذاتها مجردة عن سياقها السياسي العام لن تكون سوى محاولة قاصرة .

بل ان الانتهاء السريع للحرب الأهلية اليمنية بدون التدخل المصري وحتى بغض النظر عن التحليل السابق لم يكن ليعني الاستقرار بحال من الأحوال ، فمن الأمور غير القابلة للشك أن التاريخ السياسي لليمن في ظل ما يقرب من ألف عام استمرها نظام الامامة الزيدية ليس سوى سلسلة من الفوضى وأعمال العنف المتصلة (١) .

أما السؤال الثاني الذي أثيرناه في معرض تقييم حقيقة الانجاز الذي مثله الحفاظ على النظام الجمهوري بصفة نهائية اعتبارا من ١٩٧٠ وهو الخاص بمدى ضرورة استمرار التدخل المصري طيلة هذه السنوات الخمس فمن الواضح أن الاجابة العلمية عليه تكاد أن تكون في حكم المستحيل :

(١) محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ، ص ٥٥ . شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ . الشماخي ، مرجع سابق وبصفة خاصة ص ٣٢٧ .

ما هو الحد الزمني وأو التقريبي الذي كان يمكن بعده للقوات المصرية أن تنسحب قبل التاريخ الذي انسحبت فيه دون أن يحدث انهيار في النظام الجمهوري ؟ ومع ذلك فمن الممكن أن نذكر بهذا الصدد عدة ملاحظات :

٢ - ظلت القيادة المصرية حريصة على الانسحاب من اليمن إن لم يكن لشيء فللاعتبارات الاقتصادية حتى نهاية ١٩٦٥ ، وحتى ذلك الوقت كانت الضغوط اليمنية الرسمية لبقائها شديدة بما يفيد أن الإدراك الجمهوري الرسمي لقوة الجمهورية الذاتية حتى ذلك الوقت كان يقضي إلى ضرورة استمرار المساندة المصرية . وفيما بعد وابتداء من ١٩٦٦ بدت القيادة المصرية غير حريصة على إنهاء تدخلها للاعتبارات الإقليمية والدولية السابق الإشارة إليها .

٣ - لا شك أن الشخصية الاجتماعية - السياسية لكل من النظامين المصري والجمهوري في اليمن قد استبعدت فكرة المشاركة الشعبية في القتال دفاعا عن الجمهورية على الرغم من تكرار الحديث عنها ، ولم تتم هذه المشاركة الا فيما بعد وتحت وطأة الحاجة المحضة والتهديد الحقيقي بالانهيار النظام ، ويمكن بالطبع تصور مسار مختلف للأمور فيما لو كانت شخصية النظامين مختلفة وذلك على أن يكون واضحا أن اللجوء منذ البداية إلى فكرة الدفاع الذاتي عن الجمهورية بمساندة غير مباشرة من طرف خارجي كان مستحيلا كما سبقت الإشارة وإن كان تصور اختلاف المسار ممكنا فيما بعد في إمكان التقليل التدريجي للاعتماد على هذا التدخل بزيادة المشاركة الشعبية .

٣ - لا شك أن القيادة المصرية قد قامت بجهود كبيرة لبناء جيش يمني حديث ، وكان هذا مفهوما على الأقل بالنظر إلى الرغبة في تقليل الالتزام المصري بارسال القوات إلى اليمن ، وفي عام ١٩٦٤ أدت هذه الجهود إلى عودة أربعة ألوية يمنية من القاهرة بعد استكمال تدريبها ، بالإضافة إلى وحدات المشاة والصاعقة والمدفعات (١) ، وقد شاركت هذه الوحدات المختلفة في القتال اعتبارا من ١٩٦٤ كما سبقت الإشارة وباعتراف تقارير الأمم المتحدة ذاتها . ومن ثم فإن الآراء الغربية التي اتهمت القيادة المصرية بالتعويق والاحباط المتعمد لبناء الجيش اليمني (٢) أو بعدم إشراكه في

(١) انظر تعليق العرب د. محمد الرميحي في : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .
(٢) O'Ballance, op. cit., P. 136 and P. 145.

القتال (١) تبدو بلا معنى ، وقد تكون المهمة الأكثر قابلية للتصديق للقيادة المصرية هي تهمة الاستخفاف بكفاءة الجيش اليمني (٢) ، كذلك فقد وضعت القوات اليمنية تحت القيادة المصرية الفعلية ، ويبدو أن هذا كان أطارا ملائما لظهور النزعات « الوطنية » لدى بعض أفراد هذه القوات على الأقل (٣) . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن مسئولية أي تعويق محتمل لنمو الجيش اليمني يجب أن تشارك فيها دوائر يمنية معينة كذلك التي كانت ترى منذ البداية أن تصعيد التدخل المصري هو الحل الأمثل لمواجهة الخطر الخارجي على الثورة ، وكذلك تلك الدوائر التي كانت تخشى من نمو الجيش بحيث يصبح قوة ذات شأن في اليمن (٤) وفي الواقع أنه بسبب طبيعة التركيب الاجتماعي لليمن فإن هذه الدوائر يمكن أن تكون بصفة عامة هي كل الفئات والطبقات صاحبة المصلحة في عدم وجود دولة مركزية قوية (كمشايع القبائل) أو في عدم تمتع العسكريين باعتبارهم مدنيين بصفة عامة للقوى الجديدة في المجتمع بالوزن الأكبر في هذه الدولة المركزية (كالطبقة التجارية) .

ونصل الآن إلى السؤال الثالث والآخر ولعله أهم الأسئلة وهو إمكان القول بأن التدخل المصري لم يفرز في النهاية سوى شكل جمهوري للحكم خال من أي مضمون حقيقي على ضوء طبيعة التطورات التي شهدتها اليمن في أعقاب نهاية هذا التدخل التي انتهت بتسوية ١٩٧٠ وفي الواقع أن أقصى قدر من الدقة يجب أن يكرس للإجابة على هذا السؤال الذي يتوقف على إجابته إلى حد كبير تقييم المحصلة النهائية لتأثير التدخل المصري على اليمن .

ومن الحقيقي في البداية أن النظام اللاحق لانقلاب نوفمبر ١٩٦٧ قد تميز بنفوذ قبلي حقيقي على مؤسسات النظام ، وقد تمثل هذا النفوذ سواء في طريقة تكوين هذه المؤسسات ذاتها والعلاقة بينها أو في أشخاص شاغلي المناصب القيادية في النظام ، فقد تكون مجلس الشورى الذي نص عليه الدستور المعلن في ديسمبر ١٩٧٠ بطريقة الانتخاب غير المباشر ، وكان هذا يضمن الحد الأقصى لتمثيل مشايخ القبائل في هذا المجلس ،

(١) Wenner, op. cit., p. 213.

(٢) راجع رأي للفريق أنور الفاخري يتحدث فيه عن عدم تأدية القوات اليمنية التي دربت في مصر للدور المطلوب منها في : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .
(٣) راجع تعليق د. الرميحي في : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
(٤) انظر : مكرم محمد أحمد ، من يحكم اليمن الآن ، مرجع سابق .

وهو ما حدث بالفعل حيث اضحى العديد من أعضاء المجلس أما شيوخ قبائل أو منتمين لأسر هؤلاء الشيوخ ، كذلك شغل عبد الله الأحمر شيخ مشايخ حاشد منصب رئيس المجلس ، وإذا عرفنا أن هذا المجلس قد أعطى سلطته انتخاب المجلس الجمهورى ذى الخمسة أعضاء وأن هذا المجلس الأخير هو الذى يعين رئيس الوزراء لاتضح مدى سيطرة شيوخ القبائل على النظام الجديد ، ويتسق مع هذا تولى أشخاص منتمين لأسر شيوخ قبائل لعدد من المناصب الوزارية ومناصب المحافظين ، فضلاً عن سيطرتهم أو سيطرة أسرهم على مناصب هامة فى الجيش والادارة المدنية (١) . ويعنى هذا بالإضافة الى التمثيل السابق لبعض الملكيين كأفراد فى مؤسسات النظام أن القوى التقليدية كانت هى السائدة فى نظام ما بعد التدخل المصرى وأن كل من تحدث عن شكل جمهورى دون أى مضمون تقدمى حقيقى كان يجد مبررات قوية فى رايه هذا .

وقد فسر الوضع السابق على نطاق واسع بأنه نتيجة منطقية للطريقة التى تمت بها ادارة التدخل المصرى (٢) . وكان الانتقاد الرئيسى لهذه الطريقة أنها اعتمدت على شراء ولاء القبائل ذات الموقف المتردد أو الحفاظ على ولاء الجمهورية ، منها بالمساعدات المالية والأسلحة مما أفضى فى النهاية الى تعاظم نفوذ المؤسسة القبلية فى اليمن على النحو الذى انعكس فى مؤسسات النظام اليمنى بعد انتهاء التدخل المصرى خاصة وأن القيادة المصرية قد رفضت الاعتماد على الجماهير وتنظيمها طيلة سنوات التدخل مما أوجد نمواً غير متوازن للقوى السياسية اليمنية لصالح القوى التقليدية (٣) .

وفى الواقع أنه لابد من نظرة مدققة لوضع الانتقادات السابقة فى اطارها الصحيح ، فمن الحقيقى أن القيادة المصرية فى اليمن كانت لها مثل هذه السياسات تجاه القبائل وكذلك تجاه الحركة السياسية فى اليمن ، ويجب ان تفهم هذه السياسات على أى حال فى اطار الشخصية الاجتماعية السياسية للنظام المصرى ، ولم يكن منتظراً مثلاً أن تتم محاولة ناجحة لتنظيم سياسى فى اليمن بمبادرة مصرية فى الوقت الذى تفتقد فيه مصر

(١) راجع : Stockey, op. cit., pp. 253-4. Halliday, op. cit., pp. 131-2.

Ibid., P. 106.

(٢) انظر :

(٣) راجع : الشهارى « مرجع سابق » ص ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٥٧ - ١٥٨ .

وانظر أكثر الانتقادات حدة بهذا الصدد فى :

Halliday, op. cit., P. 39 and PP. 114-5.

مثل هذا التنظيم . غير أن الأمر الذى لا شك فيه أن نقد السياسة المصرية تجاه القبائل يجب أن يقتصر على السياسات التى أدت الى تعزيز نفوذ المؤسسة القبلية بشكل أو بآخر طيلة الحرب الأهلية فى اليمن ، أما مطالبه البعض للقيادة المصرية باجتثاث المؤسسة القبلية فهو من قبيل الحال ، فإن مثل هذه السياسة كانت لتزج بها فى صراع ليس له أى مبرر مع قبائل أعطت ولاءها منذ البداية للجمهورية فى وقت احتدام التدخل المضاد للثورة فضلاً عن أن عدداً يعتقد به من قادة الثورة أنفسهم كانوا ذوى خلفيات قبلية قوية ولم يكن واضحاً باى حال فى أية مرحلة ان فكرة تصفية المؤسسة القبلية كانت واردة لدى أى من هؤلاء القادة (١) .

وأخيراً فإن أثر التدخل المصرى فى اليمن وعلى الرغم من التسليم بصحة الانتقادات السابقة فى السياق الذى قدمه الباحث لا يمكن أن يقتصر على هذه الأبعاد السلبية فحسب ففى الواقع أنه ليس من المبالغة القول بأن السنوات الخمسة التى استمرها هذا التدخل كان من أكثر السنوات حسماً فى التطور السياسى لليمن ان لم تكن أكثرها بالفعل ، ويمكن فى هذا الصدد أن تحدد الأبعاد التالية لأثر التدخل المصرى على التطور السياسى فى اليمن الشمالية :

١ - ليس من الصحيح القول بأن النظام الجمهورى بعد انتهاء التدخل المصرى قد تحول الى شكل خال من أى مضمون ، فمع الاعتراف بكل النواحي السلبية التى اكتنفت هذا النظام الا أنه يجب أن يكون واضحاً أنه مثل ثورة على نظام الامامة ، فقد انتهى التطابق بين القيادة الدينية والقيادة السياسية ، وانتهى الحق الإلهى فى الحكم للسادة وانتهى معه دورهم المتميز كنخبة حاكمة يستند اليها نظام الامامة وحتى أولئك السادة الذين دخلوا الى مؤسسات النظام كأفراد بعد تسوية ١٩٧٠ تدهور نفوذهم بالتدرج فضلاً عن أن مشاركتهم الجديدة فى النظام السياسى لم تعد حقاً بالميلاد وإنما مبنية على الانجاز الشخصى (٢) .

٢ - على الرغم من الانتقاد الشديد الذى وجهه للتدخل المصرى من زاوية السياسات التى أدت الى تعاظم النفوذ القبلى فى مؤسسات النظام فإن نظرة متأنية قد تكشف عن أن هذه السياسات بالمعيار اليمنى كانت

(١) راجع : الشهارى « مرجع سابق » ص ١٣٨ ، جزيلا « مرجع سابق » ص ١٣٨ .

(٢) راجع : الشهارى « مرجع سابق » ص ٥٧ .

Stooky, op. cit., PP. 249-50.

Brown, op. cit., P. 305.

خطوة تقديمية ، وقد نذكر أن مشكلة ولاء قبائل الشمال والشرق لسلطة الدولة المركزية مشكلة تاريخية وأن أدوات النظام الامامي لمواجهتها لم تخرج عن الاكراه المباشر أو غير المباشر أو الاغراءات المادية أو تاليف القبائل بعضها على البعض الآخر . وابتداء من التدخل المصري بدأت محاولات تجنيد مشايخ القبائل في مؤسسات النظام وهو ما نتج عنه نفوذهم السابق الاشارة اليه والذي كان موضعاً للانتقاد الشديد ، غير أنه يمكن النظر اليه كمرحلة انتقالية في بناء الدولة المركزية في اليمن يعترف فيها شيوخ القبائل بسلطة الدولة المركزية بغض النظر عن سيطرتهم عليها وهي سيطرة لم تكن مطلقة على أي حال . وثمة شواهد على أن عملية تطور بطيئة قد بدأت متواكبة مع ما سبق يتم في غمارها إعادة تجديد دور شيوخ القبائل بحيث يضعف تماماً عبر الزمن ، فقد كانت الوظيفة التقليدية لهؤلاء الشيوخ هي العمل كحاجز بين اتباعهم وبين السلطة المركزية . أما الآن فقد أصبحوا في حالات كثيرة أعضاء في مؤسسات هذه السلطة ، وصحيح أن هذا الوضع قد يمكنهم من تعزيز نفوذهم المحلي ولكن من ناحية أخرى ثمة شواهد قوية تشير إلى أن رجال القبائل قد تمت بينهم مطالب لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بل وإلى أنهم يربطون بين أشباع هذه المطالب وبين النظام السياسي بحيث أنهم مستعدون لقبول التزامات ضريبية والخضوع للسيطرة الادارية من الخارج وما إلى هذا ، ومن ثم فانه من المعقول الافتراض بأنهم سوف ينظرون إلى شيوخهم بدرجة متزايدة كوكلاء للحكومة المركزية ويحكمون عليهم طبقاً لمدى نجاحهم في الحصول على خدمات من السلطة المركزية لتحقيق مطالبهم ، وبالتدريج ومع تقدم الخدمات التي تقدمها السلطات المركزية لهذه القبائل فإن الموظفين المدنيين سوف يصبحون على نحو متزايد بدائل ممكنة لشيوخ القبائل كوسطاء بين رجال القبائل والحكومة المركزية ويزيد ربط رجل القبيلة بين السلطة المركزية وليس شيخ القبيلة وبين أشباع مطالبه ومن ثم تنتقل الهوية من القبيلة إلى الأمة اليمنية ، ولا ريب أن هذه العملية عملية تاريخية معقدة سوف تستغرق زمناً طويلاً ولكنها دون شك تحمل في طياتها إمكانية التحلل النهائي للبنية القبلية في شمال اليمن (١) . وقد يبدو معقولاً الافتراض بأن التدخل المصري كان عاملاً حاسماً في نمو المطامح القبلية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي سواء بما أداه

(١) اعتمد التحليل السابق أساساً على دراسة ستوكي القيمة جزأياً الأولى والثاني ، ومن المناسب الاشارة إلى أنه بنى تحليله هذا على الملاحظة المباشرة .
انظر Stookey, op. cit., PP. 254-5.

الجيش المصري والجنود المدنيين المصريين من خدمات للقبائل اليمنية (١) أو بما أدت اليه متطلبات الحرب على الأقل من تحسين الطرق ومن ثم تسهيل الاتصال مما أعطى أفراد القبائل حراكاً أكبر لم يكن لهم من قبل فذهبوا إلى المدن وشاهدوا مظاهر التقدم - النسبي طبعاً - فيها واستقر بعضهم هناك وعاد آخرون بمفاهيم زعزعت القيم القديمة (٢) .

٤ - على الرغم من أن البنية الطبقية في اليمن لم تشهد تغيراً حاداً في فترة التدخل المصري ربما بسبب محدودية التقدم الاقتصادي الذي تحقق في ظروف الحرب خاصة على ضوء التركة المثقلة لنظام الامامة (٣) فإن قوى جديدة قد نمت دون شك في ظل التدخل المصري لعل أهمها صغار الضباط الذين رأينا ديارهم بدور رئيسي في كسر حصار صنعاء والمتنفذين الذين استفادوا دون شك من توسع الخدمات التعليمية بعد الثورة . وثمة شواهد قوية منذ يونيو ١٩٧٤ - تاريخ تسلم المؤسسة العسكرية للسلطة في اليمن - على أن هذه القوى قد بدأت تلعب دوراً متزايداً في التطور السياسي لليمن وبصفة خاصة في اتجاه بناء دولة مركزية حديثة يصفى فيها النفوذ القبلي ويصبح فيها الجيش - وليس شيوخ القبائل - هو أداة الاكراه في الدولة وهذا فضلاً عن إعادة التوازن في علاقات اليمن الخارجية وبصفة خاصة على المستوى الاقليمي بين السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب . وهو تطور يؤكد التحليل السابق للأبعاد الايجابية لتأثير التدخل المصري على اليمن (٤) .

Robert. W. Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic, part II, in : The Middle East Journal, Vol. 28, Autumn 1974, No. 5 PP. 416-7.

(١) انظر : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ . العطار ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ . وانظر شهادة شميدت ذات القيمة الخاصة .

Schmidt, Yemen, : The Unknown War, op. cit., p. 208.

O'Ballance, op. cit., p. 208.

(٢)

(٣) راجع :

Halliday op. cit., pp. 134-7. Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic, Part I, op. cit., pp. 250-1.

(٤) راجع : ماذا بعد استيلاء العسكريين على السلطة ؟ تقرير في : مجلة الطلبة ،

القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ص ١٠ ، ع ٨ ، أغسطس ٧٤ ، ص ١١٧ - ١٢٠ . د. محمد علي الشهاري ، المؤسسة العسكرية في صنعاء وكيف تتجاوز منطقة الخطر ؟ في : المرجع السابق ، ص ١٢ ، ع ١١ ، نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ١١٨ - ١٢٢ .

Stookey, Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic. Part II, op. cit., pp. 415-416.

ثانيا : جنوب اليمن :

سبق ان رأينا ان عام الثورة اليمنية أتى مواكبا مع أقصى أهمية حققها قاعدة عدن في الاستراتيجية العسكرية البريطانية وأن اليمن الشمالية كانت تمثل بالنظر لوضعها الجغرافي مكانا نموذجيا لقاعدة خارجية للمقاومة ضد الاستعمار البريطاني فضلا عن أن نشوب الثورة اليمنية والوجود العسكري المصري لحمايتها قد وفر الشروط الموضوعية المطلوبة لاستخدام هذه القاعدة بالفعل . وقد رأينا أن بريطانيا وعيا منها بهذا كله وبخبرة التأثير المصري السياسي والدعائي في جنوب اليمن قد انتهى بها الأمر الى اتخاذ موقف معاد للثورة اليمنية تمثل في التدخل غير المباشر ضد الثورة . وكان رد فعل السياسة المصرية هو تبني سياسة دعم كامل للمقاومة المسلحة في جنوب اليمن اعتبارا من منتصف ١٩٦٢ ، وبينما كان التناقض بين النظامين المصري والسعودي يتوارى في بعض الأحيان الى مرتبة ثانوية فإن التناقض بين النظام المصري وبين الاستعمار البريطاني ظل تناقضا أساسيا طيلة التدخل المصري ، وهكذا فإنه بينما تميزت السياسة المصرية تجاه النظام السعودي في مرحلة كاملة بسمعة توفيقية واضحة فإن الملح الرئيسى لسياسة دعم المقاومة ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمنى ظل هو التصاعد المستمر وصولا الى ذروته في الأيام القليلة السابقة على حرب يونيو ، وقد رأينا أن المقاومة قد أخذت في التصاعد اعتبارا من ١٩٦٣ حتى وصلت الى تحقيق الاستقلال الكامل في الأيام الأخيرة السابقة على رحيل القوات المصرية من اليمن في ليلة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ .

وليس ثمة خلاف على الإطلاق حول الأهمية الحاسمة للتدخل المصري في اليمن كأحد عوامل تحقيق الاستقلال في جنوب اليمن ويكفى أن طرفي الصراع الرئيسيين في جنوب اليمن وهما حركة التحرر الوطني بقيادة الجبهة القومية والدوائر الاستعمارية البريطانية فضلا عن الكتابات الغربية قد اعترفت كلها بهذه الأهمية الحاسمة (١) وعلى الرغم من هذا الاتفاق الكامل فإنه لا بد من بعض النقاش التفصيلي لتوضيح أبعاد تأثير التدخل المصري على استقلال الجنوب اليمنى ووضعها في إطارها الصحيح . ويمكن في هذا الصدد الإشارة الى القضايا الثلاثة التالية :

(١) راجع : الشهاري ، عبد الناصر وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٦ .

وراجع :

Humphrey Trev-lyan, The Middle East in Revolution, London : Macmillan, 1970, P. 217. Paget, op. cit., P. 117.

١ - لا يجب أن يدفع ما سبق الى أى تصور بعدم وجود تفسير ذاتي لتطور المقاومة المسلحة في جنوب اليمن كما تحاول دوائر بريطانية أن تلمح أو تصرح في كثير من الأحيان فالواقع أن فهم عملية المقاومة في جنوب اليمن - كما هو الحال في فهم أى تطور مماثل - يجب أن يستند الى توفر كل من الشرطين الذاتى والخارجى في هذه المقاومة ، وقد سبقت الإشارة الى الجذور القديمة للحركة المعادية للاستعمار في الجنوب اليمنى وإلى أن هذه الحركة قد اكتسبت قوة دفع كبيرة مع منتصف الخمسينات ولكن الأمر الذى ليس موضع شك من ناحية أخرى أنها كانت تعاني من التفتت والانقسامات الحادة ومن افتقادها الى عنصر المقاومة المسلحة المنظمة (١) .

وهكذا فإن ما يمكن أن ينسب كآثر للتدخل المصري على وجه التحديد هو الفضل في التوقيت الذى بدأت فيه المقاومة المسلحة المنظمة فضلا عن تصاعد المقاومة السياسية ، ومن ثم التعجيل باستقلال جنوب اليمن بصورة واضحة . وربما يمكن لجدول (١٠) أن يكون ذا دلالة في تأكيد التحليل السابق وهو يبين الترابط الزمنى بين التدخل المصري وتصاعد المقاومة في عدن وانعكاسات هذا كله على السياسة البريطانية سواء تجاه الجنوب أو تجاه قاعدة عدن ، ويبدأ الجدول بسنة ١٩٦٤ على أساس أن التدخل المصري قد بدأ في أواخر ١٩٦٢ وأن سياسة دعم المقاومة قد بدأت تتبلور منذ منتصف ٦٣ بحيث بدأت حركة المقاومة المسلحة رسميا في أكتوبر ٦٣ . علما بأنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك أى تغيير في السياسة البريطانية بشأن الجنوب اليمنى أو وضع قاعدة عدن في استراتيجية الدفاع البريطانية .

(١) راجع : الشعبى ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢٥٥ . وأهمية توصيف الشعبى للمشكلات التى عانت منها الحركة الوطنية في جنوب اليمن في ذلك الوقت أن كتابه هذا قد سبق قيام الثورة اليمنية بأربعة شهور فقط ، ومن ثم فهو يعطى فكرة دقيقة عما كانت عليه أوضاع هذه الحركة قبل التدخل المصري .

جدول رقم (١٠) (١)
الارتباط الزمني بين التدخل المصري وتطور المقاومة المسلحة في عدن
وتطور السياسة البريطانية

السنة	عدد حوادث المقاومة	عدد الاصابات (قتلى وجرحى)	السياسة البريطانية
١٩٦٤	٣٦	٣٦	اعلان النية في منح الجنوب العربي الاستقلال في موعد غايته ١٩٦٨ مع الاحتفاظ بقاعدة عدن .
١٩٦٥	٢٨٦	٢٣٩	لا تغيير
١٩٦٦	٤٨٠	٥٧٣	تأكيد النية في منح الاستقلال قبل ١٩٦٨ واعلان نية التدخل عن قاعدة عدن في نفس الوقت الجلاء الفعلي بما في ذلك قاعدة عدن
١٩٦٧	٢٩٠٨	١٢٤٨	

٢ - بالإضافة الى التعجيل باستقلال جنوب اليمن فان الاثر الثاني الذي يمكن أن ينسب للتدخل المصري في اليمن هو الدور الحاسم في تحديد نوعية هذا الاستقلال ، فليست بنا حاجة للإشارة الى ظاهرة الاستعمار الجديد التي عرفت كثرة من البلدان التي نالت استقلالها عن الاستعمار التقليدي ، وقد كان جنوب اليمن في الواقع بيئة مثالية لتوطيد اركان الاستعمار الجديد في أعقاب خروج القوات البريطانية سواء بالنظر الى ضعف الحركة الوطنية قبيل التدخل المصري أو الى الاطار الاقليمي الذي كان من شأنه أن يضمن وقوع جنوب اليمن في قبضة الاستعمار الجديد . ولقد كانت ثورة اليمن والتدخل المصري المساند لها هي العامل الحاسم في أحداث تغيير في هذا المناخ الاقليمي بتوفير قاعدة آمنة لتنظيم وتدريب وتسليح الثوار متاخمة لهم جغرافيا ، ومن هنا فان السياسة البريطانية بشأن الجنوب اليمني وقاعدة عدن لم تتغير في اتجاه منح

(١) التطور المبين في الجدول في السياسة البريطانية بشأن الجنوب العربي وعدن مصدره الاجزاء السابقة من هذه الدراسة اما الأرقام فصدرها السجلات البريطانية الرسمية وفقا لما أورده جوليان باجت مسئول سكرتارية الأمن في مكتب المندوب السامي البريطاني في عدن في ٦٥ . ولزيد من التفصيلات عن هذه الأرقام انظر : Paget, op. cit., p. 264.

الاستقلال فحسب بل لقد أجبرت في فبراير ٦٦ على اعلان عدم النية في الاحتفاظ بقاعدة عدن بعد الجلاء ، ولم يبق أمام هذه السياسة الا ان ترتب تسليم السلطة لحكومة اتحاد الجنوب العربي بحيث تضمن وجود كيان سياسي يستطيع ان يقاوم « التخريب الخارجي » ومن ثم يحد من أخطاره على المصالح الغربية في المنطقة ، غير ان تطور المقاومة المسلحة في جنوب اليمن على النحو السابق لم يترك الفرصة امام السياسة البريطانية لتحقيق هذا الهدف .

ومن المثير ان يلاحظ المرء الطريقة التي انهارت بها دولة الاتحاد في الشهور الأخيرة السابقة على رحيل البريطانيين ، وقد لا يكون هناك وصف لهذه العملية خير من وصف همفري تريفيليان المندوب السامي البريطاني في عدن منذ ٢٠ ماير ٦٧ (١) ، وقد اعترف تريفيليان بأن سلطة الاتحاد لم تكن باقية في مايو ١٩٦٧ الا لوجود القوات البريطانية (٢) . وفي ٢٠ يونيو حدث تغير هام في السياسة البريطانية اذ أعلن وزير الخارجية البريطاني في هذا اليوم أن بريطانيا سوف تقدم مساندة بحرية وجوية لاتحاد الجنوب العربي لمدة ستة شهور تالية للاستقلال أو أكثر من ذلك اذا اقتضت الأمور ، كما أعلن تأجيل موعد الاستقلال الى ٩ يناير ٦٨ بعد أن كان محددًا له نوفمبر ١٩٦٧ منذ مارس من هذا العام (١) ، ويبدو ان البريطانيين قد ظنوا أن حركة المقاومة المسلحة سوف تتأثر بالهزيمة المصرية في هذا الشهر بما يمكنهم من فرض هذه النوايا الجديدة التي تتناقض تماما مع قرار فبراير ١٩٦٦ ، وعلى أي حال فقد تكلفت التطورات التالية باثبات أن حركة المقاومة في الجنوب اليمني أصبحت تملك من قوة الدفع الذاتية مايمكنها من اعادة الأمور الى ماكانت عليه قبل تصريح ٢ يونيو ١٩٦٧ .

ففي نفس هذا اليوم تمرد الجيش والشرطة التابعان للاتحاد في حي كريتر بعدن وهاجموا القوات البريطانية وتمكنت الجبهة القومية من احتلال المنطقة لمدة ١٣ يوما أطلقت فيها سراح مئات من المسجونين وقامت بدعاية سياسية واسعة بين الجماهير ووزعت مساكن الضباط البريطانية على المواطنين ، وعلى الرغم من أن البريطانيين قد تمكنوا من دخول كريتر في

(١) يقول تريفيليان ان السياسة البريطانية في ذلك الوقت لم تكن « فرق تسد » وانما « وحد واهرب » Unite and quit انظر :

Trevelyan, op. cit., P. 222.

Ibid., P. 216.

Ibid. p. 226. Haliday, op. cit., pp. 215-6. Little, op. cit., pp. 168-9.

عدن أو اقامة نظام يصلح قاعدة سياسية للحفاظ على المصالح البريطانية والغربية في المنطقة .

٣ - لا يعنى ما سبق أن الدعم المصرى لحركة المقاومة المسلحة فى الجنوب كان خاليا من اوجه القصور ، وفى الواقع أن ادارة « التدخل المصرى غير المباشر » فى جنوب اليمن قد عانت من نفس المساوىء السياسية التى عانت منها « ادارة التدخل المصرى المباشر » فى شمال اليمن ، وربما يكون الانتقاد الرئيسى الذى وجه الى السياسة المصرية فى الاطار السابق هو اختيارها بين التنظيميين الأساسيين اللذين عملا فى مجال مقاومة الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن أثناء التدخل المصرى ، وقد بدأت السياسة المصرية بالتأييد الكامل السياسى والعسكرى والمالى للجبهة القومية التى أعلن قيامها فى يونيو ٦٣ ومارست العمل المسلح ضد الوجود البريطانى بعد ذلك وبصفة رسمية اعتبارا من أكتوبر ٦٣ ، وظلت العلاقات بين مصر والجبهة القومية علاقات قوية وطيدة حتى منتصف ١٩٦٥ ، وفى يونيو ١٩٦٥ مثلا عقد المؤتمر الأول للجبهة وسادته عناصر « ناصرية » وانعكست هذه السيطرة سواء فى تشكيل المكتب السياسى للجبهة أو فى ميثاقها ، ولكن بعد شهرين فقط وقع أول خلاف بينها وبين مصر ، وكان السبب الاصيل لهذا الخلاف هو اعتراض الجبهة على اتفاقية جدة (١) التى كان نجاحها يهدد بحرمان النضال المسلح فى الجنوب من قاعدته الخارجية الرئيسية ، كذلك فقد بدأ فى الجبهة القومية تطور ذاتى فى اتجاه اليسار يكشف عن آفاق ماركسية ، ولا تعنينا الآن أسباب هذا التطور بقدر ما يعنينا أنه قد دعم بوادى الخط الاستقلالى الذى بدأت الجبهة تتبعه عن السياسة المصرية ، وقد بذر هذا بذورا من التوتر فى علاقة مصر بالجبهة ووضع أساس انحياز السياسة المصرية فيما بعد لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل التى نشأت فى يناير ٦٦ من اتحاد منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل بالجبهة القومية ، وكانت منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل قد نشأت فى فبراير ٦٥ تعبيرا عن عناصر أكثر اعتدالا سواء من الناحية السياسية أو فى قضايا النضال المسلح ، وقد تم هذا الاتحاد بجهد مصرى أساسا وقيل أنه - أى الاتحاد - قد جاء على عكس رغبة القادات الميدانية للجبهة القومية التى لم تكن ترحب بالاتحاد مع منظمة التحرير لاتجاهاتها المعتدلة (٢) .

Halliday, op. cit., pp. 209-10.

Ibid., P. 211.

(١)

(٢)

يوليو فقد أجمعت الآراء على أن الحكومة الاتحادية قد فقدت آخر بقية للثقة بها (١) . وفى أغسطس بدأ البريطانيون يكتشفون أن الاتحاد يعمى بمنتهى البساطة بموجة كاسحة من استيلاء الجبهة القومية على السلطة « وهذا انتهى السلاطين ومعههم خطة بناء اتحاد للجنوب العربى » (٢) ، وفى نهاية أغسطس أعلن رئيس الوزراء الاتحادى « انها ثورة الشعب ونحن لا نستطيع مواجهتها » (٣) ، وعلق تريفيليان بقوله : « والان لا نواجه الموقف الذى حاولنا تجنبه . لم تكن هناك حكومة ، بل يوجد فقط جيش وخدمة مدنية دون سلطة فوقهما ، وكان هناك خطر شديد من حدوث فوضى . ولم تكن الجبهة القومية بعيدة عن عدن وكان ممكنا أن تستولى فى أية لحظة على العاصمة الاتحادية » ، وبموافقة وزير الخارجية أدلى تريفيليان فى ٥ سبتمبر بتصريح أعلن فيه أن الحكومة الاتحادية « لم تعد تعمل » وأن البريطانيين يعترفون بالمجموعات السياسية القائمة باعتبارها تمثل الشعب وينوون التفاوض معها (٤) وفى ذلك الوقت استمرت الجبهة القومية تزيد من سيطرتها داخل اقليم الجنوب اليمنى ، وفى ٢ نوفمبر أعلن وزير الخارجية البريطانى أن القوات البريطانية ستسحب قبل نهاية نوفمبر وأنه لم تعد هناك حاجة لتقديم مساندة بحرية وجوية لحماية الجنوب اليمنى بعد الاستقلال « حيث ان مصر كانت تجلو عن اليمن » (٥) وفى ٧ نوفمبر حسم الموقف نهائيا بإعلان الجيش الاتحادى تأييده للجبهة القومية (٦) ، وفى ٢٢ نوفمبر بدأت فى جنيف المفاوضات بين الجبهة القومية والسلطات البريطانية ، وفى ٢٩ نوفمبر رحلت القوات البريطانية وولدت جمهورية مستقلة استقلالا تاما وحقيقيا . ويقول هاليداي ان هذه هى الحالة الوحيدة فى تاريخ الاستعمار البريطانى التى تم فيها الانسحاب فى ظروف مثل هذا النضال المسلح الذى لم تسبقه مفاوضات سياسية الا قبل الانسحاب بأيام (٧) .

وهكذا أخفقت كل الخطط البريطانية سواء من أجل الاحتفاظ بقاعدة

Ibid., PP. 169-70. Trevelyan, op. cit., PP. 228-35 Halliday, op. cit., (١)

PP. 217-8.

Ibid., p. 218. Trevelyan, op. cit., p. 243. (٢)

Halliday, p. cit., P. 220. (٣)

Trevelyan, op. cit., 246. (٤)

Ibid., P. 255 ; Little, op. cit., P. 173 and PP. 178-9. (٥)

Halliday, op. cit., p. 220. Little, op. cit., p. 179. (٦)

Halliday, op. cit., pp. 220-1. (٧)

Trevelyan, op. cit., p. 261.

وقد ظلت العلاقات داخل جبهة التحرير تمر بحالة من التوتر الدائم انتهت بانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير في ديسمبر ١٩٦٦ لعدم قدرة الأخيرة على أن تكون « اطارا صحيحا للقوى الوطنية وأداة ثورية لمجابهة مخططات العدو » بل لقد أدت وفقا للجبهة القومية الى شل فاعلية الطرف القادر على التحرك والمواجهة (أى الجبهة القومية) بما أوجدته من مشاكل (١) . وكان هذا هو الحد الفاصل في علاقة مصر بالجبهة القومية ومنذ ذلك التاريخ شجعت مصر تكوين جناح عسكري خاص بجبهة التحرير وأعطته دعمها الكامل وأخذت أجهزة الاعلام المصرية تنسب أعمال المقاومة داخل جنوب اليمن بأكملها الى جبهة التحرير (٢) .

وربما يكون هناك تبرير لهذه السياسة المصرية غير أن الخطأ الأساسي الذي اكتنفها هو أن الأمر قد انتهى بها الى دعم الطرف الأقل ثورية وقدرة داخل جنوب اليمن ، ولحسن الحظ فإن القوة الذاتية التي كانت الجبهة القومية قد اكتسبتها في ذلك الوقت قد تكفلت بتقليل الآثار السلبية لهذه السياسة داخل جنوب اليمن الى حد ما الأدنى ، وعلى أى حال فقد انتهى الأمر باستيلاء الجبهة القومية على السلطة بعد مصادمات قصيرة وإن تكن دامية مع جبهة التحرير سواء فيما قبل أو في أعقاب الرحيل البريطاني عن جنوب اليمن .

وعلى الرغم مما سبق فقد كان التناقض بين مصر والجبهة القومية تناقضا مفهوما ، إذ كان لكل طرف رؤيته الخاصة للموقف وطريقة مواجهته أما ما يقال أن المخابرات المصرية قد عوقت عمدا من الحركة التحريرية في الجنوب اليمنى (٣) فهو تجنى على السياسة المصرية ليس بعده شيء .

ثالثا : السعودية :

هناك من العوامل ما يدفع لتوقع حدوث تغير كبير في السعودية نتيجة للثورة اليمنية والتدخل المصري المساند لها ، ويمكن أن نلخص أهم هذه العوامل من البحث السابق للموقف السعودي على النحو التالي : أن الثورة في اليمن قد نشبت ضد نظام مشابه للنظام السعودي - أنها نشبت

(١) بيان من الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل حول انسحابها من جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل - عدن (١٣/١٢/٦٦) ، (منشور) ، نقلا عن : الوثائق العربية ١٩٦٦ ، مرجع سابق ، ص ٩٤٣ - ٩٤٤ .

(٢) Little, op. cit., P. 151. Halliday, op. cit., P. 214.

(٣) أنظر : هاليداي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

في دولة متاخمة له جغرافيا وفي وقت اتسم النظام السعودي فيه بالضعف - وأنها استدعت تدخلا من النظام المصري رمز التغيير في المنطقة العربية في ذلك الوقت والذي اتبع في مرحلة من المراحل سياسة واضحة للتدخل غير المباشر للتأثير على النظام السعودي إن لم يكن إسقاطه .

وفي الأيام الأولى للثورة اليمنية بدا أن النظام السعودي في طريقه للانهييار السريع وكانت أقوى العلامات بهذا الصدد هي المعارضة الواضحة داخل المؤسسة العسكرية والوزارة السعودية بل ومن بعض أفراد الأسرة المالكة للتدخل السعودي المضاد للثورة ، وفيما بعد استدعى فيصل لتسلم مقاليد السلطة الفعلية في شهر أكتوبر التالي مباشرة للثورة اليمنية وانتهى به الأمر الى أن أصبح ملكا للبلاد في ١٩٦٤ ، وقد قيل إن ما بدا من تحديث للسعودية تحت حكم فيصل يمكن أن يرد الى التدخل المصري في اليمن (١) وهو رأى له جدارته الواضحة بالنظر الى الترابط الزمني الواضح بين قيام الثورة اليمنية وحدث التدخل المصري المساند وبين مجيء فيصل الى الحكم ثم أداء النظام السعودي بقيادته . ولكن المهم هنا هو أن نتناول جوهر ما يسمى « بتحديث » السعودية ومدى تعبيره عن تغير ايجابي حقيقي في النظام السعودي . فإذا كان الأمر هو مجرد بناء الطرق والمنشآت والمدارس وما الى هذا فإن التحديث بهذا المعنى يمكن أن يرد في جذوره الأصيل الى حكم الملك عبد العزيز (٢) ، أما إذا كان الأمر ينصرف الى ما هو أعمق من ذلك وهو أسس النظام السعودي ذاته فإنه يقتضى نظرة أكثر تعمقا .

فالواقع أن كل ما تم من اجراءات في السعودية في أعقاب الثورة اليمنية يمكن أن يعد بصورة أو بأخرى استجابة ناجحة من النظام السعودي للتحديث الذي مثلته الثورة اليمنية والتدخل المصري ، فقد اتخذ فيصل من البداية اجراءات أعاد بها الى النظام السعودي توازنه فأخرج من الوزارة أعضاءها المنتمين للطبقة المتوسطة والذين اتخذوا « موقفا متخاذلا » من هذه القضية المصيرية التي يواجهها النظام السعودي ، واتخذ بعد ذلك مجموعة من اجراءات التهدة بما فيها ما سمي بتحديث السعودية لاتمس بأى حال جوهر النظام السعودي بل لعلها أكسبت النظام قوة خاصة في اطار الاستخدام الأكثر رشدا لدخول البترول والدعم

(١) أنظر : فؤاد مطر ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) راجع في بداية تحديث السعودية بهذا المعنى منذ الثلاثينيات : Peretz, op. cit., P. 395. Rentz, op. cit., PP. 80-1. Sheean, op. cit., P. 305.

الغربي وبصفة خاصة الأمريكي - البريطاني لنظام فيصل . وهكذا يمكن القول بأن الثورة اليمنية والتدخل المصري قد قاما بدور تحديري للنظام السعودي تمكن به في الوقت المناسب من إعادة صياغة بعض سياساته - وليس علاقته أو مؤسساته - بما يمكنه من الصمود في وجه ضغوط التغيير (١) .

وفيما بعد تمكن النظام السعودي من تثبيت أقدامه بدرجة أكبر بحيث بدا في المرحلة الثانية للتدخل المصري (مرحلة التسوية) وكأنه قد انتصر للمصري ، وقد سبق أن رأينا أن بل انتصاهد قد اسارت فيما بعد إلى أن قادة النظام السعودي قد نظروا إلى ذهاب عبد الناصر إلى جدة في أغسطس ٦٥ باعتباره سعيًا وراء استسلام مشرف ، وعلى الرغم من خطأ هذا الإدراك كما اتضح فيما بعد فقد كانت السياسة المصرية منذ ١٩٦٤ اعترافًا ضمنيًا بإدارة النظام السعودي بالبقاء وبأن التناقض القسومي بين العرب وإسرائيل لابد وأن يسبق التناقض الاجتماعي والسياسي بين العرب أنفسهم ، واكتسب النظام السعودي مزيدًا من الثقة في هذه المرحلة إلى الدرجة التي رأينا أنه قد بادر معها في نهاية ١٩٦٥ بتحريك لاشك أن فيصل كان أول من يدرك أنه سيقابل بالعداء من جانب عبد الناصر .

وقد دفع هذا التحرك عبد الناصر ضمن عوامل أخرى كما رأينا إلى تبني سياسة هجومية واضحة في المرحلة الأخيرة للتدخل المصري تشير شواهد قوية إلى أن أحد أبعادها كان دعماً للتنظيم الذي قام بأعمال التفجير في السعودية منذ ديسمبر ٦٦ فضلاً عن تبني مطلب سعود بالعودة إلى العرش ، وقد ساعد هذا العمل الأخير بصفة خاصة دون شك على أحداث هزة عنيفة في النظام السعودي ولكن الباحث حرص منذ البداية على أن يشير إلى احتمالات آثاره السيئة بين صفوف قوى المعارضة للنظام السعودي نفسه وليس لملك أو آخر ، وفي الواقع أنه بمنظور التطور السياسي في السعودية وعلى الرغم من الافتقار لآلية معلومات موثوق بصحتها فإن المرء لا يجد مقراً من افتراض أن مثل هذا العمل كانت له دون شك أصداء سيئة بين هذه القوى خاصة على ضوء التاريخ السياسي للملك سعود داخل السعودية نفسها . ومنذ يونيو ١٩٦٧ أصبح النظام السعودي في مأمن حتى من عودة سعود إليه ، وقتن مؤتمراً الحارطوم سياسة التعايش الجديدة بين النظامين المصري والسعودي فيما بدا أنه انتصار للأخير .

Kelly., op. cit., P. 626.

(١) راجع مع الخلاف في منطلقات التحليل :

وأخيراً فإن ثمة أثر سلبي آخر يمكن أن يعزى للتدخل المصري في اليمن وهو ما لاحظته الباحث من تدهور حاد في الاتصالات الثقافية بين مصر والسعودية سواء في تلقى الطلاب السعوديين للعلم في الجامعات المصرية أو في ذهاب المدرسين المصريين إلى السعودية أو في تبادل الكتب بين البلدين ، ولا شك أن هذا التدهور قد مثل خطوة هامة في إعادة التوجيه الفكري للنخبة المثقفة من السعوديين خاصة إذا علمنا أن البديل الرئيسي لمصر كفاعل ثقافي مؤثر كان الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعني هذا بمنظور السياسة المصرية حرمان هذه السياسة من واحدة من أهم أدواتها فعالية في العالم العربي (١) .

ولا شك أن التطورات التي حدثت في السعودية في أعقاب التدخل المصري والتي تمثلت في بعض التنازلات للطبقة الوسطى وبناء الجيش السعودي الحديث يمكن أن يكون لها مردود إيجابي بمنظور مستقبل على التطور السياسي في السعودية ، ولكن بعد أكثر من عشرة أعوام على انتهاء التدخل المصري في اليمن ربما يصبح من الصعب بدرجة متزايدة أن تنسب الأبعاد الإيجابية لآلية تطورات مستقبلية في السعودية إلى التدخل المصري كأحد عواملها الحاسمة كما هو الحال بالنسبة لليمن الشمالية أو الجنوبية وإن كان انصاف التدخل المصري يقتضي الإشارة إلى أن أهم أثر إيجابي قد أحدثه بالنسبة لاحتمالات التغيير المستقبلية في السعودية هو توفير مناخ إقليمي أكثر ملائمة لهذا التغيير .

رابعاً : النظام الإقليمي العربي : حتى الآن تناولنا الآثار الإقليمية للتدخل المصري على مستوى جزئي أي في صورة تأثيره على كل دولة من

(١) في ١٩٦٥ على سبيل المثال حصل ٥٣ طالب سعودي على درجة البكالوريوس من الجامعات المصرية و ٤ على درجة الماجستير وهم آخر دفعة دخلت الجامعات المصرية قبل التدخل المصري في اليمن (ويلاحظ أن أعداد الطلبة السعوديين في الجامعات المصرية كانت في ذلك الوقت في تزايد مستمر) بينما كانت أرقام الحاصلين على نفس الدرجتين من الجامعات الأمريكية في نفس السنة هي ٣٠ ، ٧ على التوالي . وفي عام ١٩٦٧ تناقصت الأرقام بالنسبة للجامعات المصرية إلى ١٩ ، ٢ وتزايدت بالنسبة للجامعات الأمريكية إلى ١٢٠ ، ١٥ وفي عام ٧٠ حدث مزيد من التدهور في أرقام الجامعات المصرية وصل بها إلى ١٢ ، ٣ بينما كانت أرقام الجامعات الأمريكية هي ١١٤ ، ٣٦ أما التبادل في الكتب بين البلدين فقد وصل إلى الصفر تماماً في عام ٦٦ واستمر كذلك حتى نهاية التدخل المصري علماً بأن آخر أرقام متاحة هي أرقام عام ١٩٦١ وتسير إلى أن حجم التبادل وصل إلى ٧١٤ ألف كجم من صادرات الكتب المصرية إلى السعودية و ٩٠٠ كجم من واردات الكتب السعودية إلى مصر . راجع :

Rugh., op cit., P. 11. Dawisha, Egypt in the Arab World. op. cit., PP. 173-7.

تلك التي يفترض أنها تأثرت به على حدة وبالطبع فإنه يمكن التوصل الى فكرة أولية عن أثر التدخل المصرى على النظام الاقليمى العربى من محصلة الآثار السابقة . ولكننا سوف نحاول الآن أن نتبع تهجا كليا الى المسألة ، والسؤال الرئيسى بهذا الصدد هو : هل يمكن القول بوجود آثار للتدخل المصرى تتعلق ببنية واستقرار النظام الاقليمى العربى ؟

وقد يكون من المناسب بالنظر الى تسلسل الحوادث أن تبدأ بمناقشة أثر التدخل المصرى على استقرار النظام الاقليمى العربى ، وأول ما يلفت النظر أن هذا الأثر لم يكن ثابتا ، ففي المرحلة الأولى للتدخل كان من الواضح أنه قد أفضى الى التقليل من هذا الاستقرار كما تمثل فى الغارات الجوية المصرية على السعودية بصفة خاصة فى ١٩٦٣ واحتمالات صدام مصرى - سعودى واسع ، أما المرحلة الثانية فقد بدأ فيها أن التدخل المصرى يقوم بوظيفية استقرارية داخل النظام ، فبعد مجموعة من العوامل المحلية والاقليمية والدولية أحاطت بهذا التدخل اتجهت القيادة المصرية بكل وضوح الى توظيف الوسائل السلمية فى محاولة للتوصل الى تسوية مع السعودية ، وبالمقارنة مع مناخ العلاقات السائد فى المنطقة العربية قبل التدخل المصرى فى اليمن فإنه يمكن القول بأن التدخل على هذا النحو كان مسئولا عن انفراج العلاقات العربية طيلة سنتى ٦٤ ، ٦٥ ، وهو انفراج يمكن للمرء أن يلحظ للوهلة الأولى أن العالم العربى لم يشهده على هذه الصورة ربما منذ ١٩٥٥ ، وبالطبع فقد رأينا أن هناك عوامل أخرى حاسمة فى تبني القيادة المصرية لسياسة الانفراج فى علاقاتها العربية لعل أهمها احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل فى ذلك الوقت ولكن التدخل المصرى فى اليمن كان عاملا لازما لحدوث هذا التطور فلو تصورنا أن احتمالات المواجهة العسكرية مع اسرائيل قد تصاعدت دون وجود التزام عسكري مصرى فى اليمن لما وجدت القيادة المصرية نفسها محتاجة « الى جمع الصفوف العربية » .

ومع ذلك فإنه لم يقدر لهذه الوظيفة الاستقرارية أن تستمر ، وقد جاء التدهور فى استقرار النظام العربى فى هذه المرة بمبادرة سعودية بعد اخفاق مؤتمر حرض فى ديسمبر ٦٥ وما أعقبه من تحرك فيصل للدعوة الى مؤتمر قمة اسلامى فى هذا الشهر وما بعده مما دفع النظام المصرى خاصة فى ضوء ما بدا من مساندة دولية غربية لتحرك فيصل الى سياسة جديدة اتبعها فى المرحلة الثالثة والأخيرة للتدخل أدت قرب نهايتها خاصة مع بداية عام ١٩٦٧ الى عدم استقرار واضح فى النظام الاقليمى العربى ، وقد جاءت حرب يونيو والهزيمة المصرية فيها فيما بعد لتضع حدا للتدخل

المصرى ، وعندما حدث الانفراج فى العلاقات العربية من جديد فى مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٦٧ كان السبب يتجاوز فى هذه المرة هذا التدخل بكثير . وبالطبع فإننا لانستطيع الجزم على نحو قاطع بالتطورات المحتملة فى شأن استقرار النظام الاقليمى العربى لو لم تكن حرب يونيو ١٩٦٧ قد قطعت نموذج التدخل المصرى .

واذا انتقلنا الى مناقشة أثر التدخل المصرى على البنية السائدة للعلاقات داخل النظام فإننا سوف نلاحظ أنه منذ الأيام الأولى لهذا التدخل وفى أعقاب لجوء الطيارين السعوديين والأردنيين الى مصر بما فيهم قائد سلاح الطيران الأردنى اعرابا عن معارضتهم للتدخل المضاد من بلديهم بدا أن التدخل المصرى يمكن أن يعمل كأداة لظهور دولة سائدة فى النظام الاقليمى العربى عن طريق انهيار سريع يمكن أن يحدث فى النظم المحافظة تنشأ بعده نماذج من النظم تشبه نموذج النظام المصرى وتدور فى فلكه . وقد ذكر هذا الوضع بالمناخ السائد فى النصف الأول من عام ١٩٥٨ فى أعقاب الوحدة المصرية - السورية ثم الثورة العراقية ، وعزز هذا الاحتمال فى فبراير ومارس عندما ارتبطت ذروة التصعيد العسكري المصرى فى فبراير - مارس ١٩٦٣ بسقوط المجموعتين الحاكميتين المعاديتين لمصر فى العراق وسوريا فى هذين الشهرين على التوالى .

ومع ذلك فقد تكفلت التطورات التالية بأن تشير الى أن النظام العربى قد أخذ فى التحول الى نموذج أشبه بنموذج القطبية الثنائية - مع خلاف كبير فى التفاصيل بالطبع - ونقصد بذلك مابدا من أن الأوضاع داخل النظام العربى تشير الى تأكيد وجود كتلتين احدهما تقدمية بزعامة مصر والأخرى محافظة بزعامة السعودية فضلا عن وجود عدد من الدول غير الملتزمة بوضوح الى جانب أى من الكتلتين ، وعلى أقل الفروض فقد أشارت الأوضاع داخل النظام العربى الى وجود قطبين رئيسيين أحدهما تقدمى ممثل بمصر والثانى محافظ ممثل بالسعودية ، وعلى الرغم مما يمكن اكتشافه بسهولة من أن كفة النظام المصرى عربيا كانت هى الراجحة فقد كان من الواضح فى نفس الوقت أن هذا النظام لم يعد يمثل تلقائيا موجة المستقبل التى يمكن أن تكتسح بسهولة أمامها كافة النظم المحافظة كما أشارت النذر فى أعقاب التدخل المصرى مباشرة وأوائل ١٩٦٣ .

وفى بحث التطورات التى أفضت الى هذا الوضع بصورة أو بأخرى مع النصف الثانى لعام ١٩٦٣ ثم أكدته طيلة عامى ٦٤ ، ٦٥ أثناء مرحلة الانفراج فى العلاقات العربية فإنه من الواضح أن التدخل المصرى كان عاملا

حاسما بهذا الصدد وذلك بالنظر الى حالة التجمد العسكري في الحرب الأهلية اليمنية في تلك المرحلة ونجاح النظام السعودي في اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد احتمالات التغيير على النحو السابق بياته ، ولعل هذا هو ما دفع بعض الدارسين الى القول بأن التدخل المصري في اليمن كان أداة لاضعاف الناصرية كتيار سائد في العالم العربي سواء لاستنزافها في اليمن وعدم قدرتها على الانتصار الحاسم على النظم المحافظة او لأن هذا الوضع قد افضى بها الى الحلول الوسط مع هذه النظم (١) ، ومع ذلك فاننا هنا أيضا لا نستطيع أن نحسم النقاش حول الأثر النهائي المحتمل للتدخل في اليمن على وضع النظام المصري عربيا - او على قوة تيار عبد الناصر في المنطقة - ومن ثم على بنية النظام العربي وذلك بسبب التدخل المضاد للنظام المصري من خارج النظام العربي نفسه في يونيو ١٩٦٧ ، فقد رأينا أن النظام المصري كان قد اتبع سياسة هجومية في المرحلة الثالثة للتدخل اتضحت معالمها مع بداية ١٩٦٧ وثمة احتمال بأنه كان من الممكن أن يكتب لهذه السياسة نجاح ولو جزئي بما يجعل التيار الناصري سائدا في شبه الجزيرة العربية فضلا عن الانعكاسات المتصورة لهذا الوضع نفسه في باقي المنطقة العربية . ولكن الهزيمة المصرية في يونيو كانت دون شك العامل الحاسم في اضعاف النظام المصري وليس التدخل في اليمن الذي يمكن اعتباره استثمارا سياسيا كتبت عليه النهاية في نقطة زمنية قريبة من مرحلة اعطاء العائد المربح . وكانت هذه الهزيمة هي التي اكدت بشكل قاطع وضع الكتلة المحافظة في هذه المرحلة من مراحل تطور النظام العربي التي أعقبت يونيو ١٩٦٧ .

ولا يدعى الباحث أن التقييم السابق للآثار الداخلية والخارجية للتدخل المصري في اليمن يقدم اجابات حاسمة او كافية على القضايا العديدة التي يثيرها مثل هذا التقييم ، ولكن اذا لم يكن للمحاولة السابقة من فائدة سوى ايضاح القصور الشديد لأية محاولة لتبسيط هذا التقييم بلغة الاخفاق المدمر الذي يصل الى حد الكارثة فانها تكون قد حققت شيئا .

٢ - نتائج الدراسة :

اقتصر التقييم السابق على بيان نتائج التدخل المصري في اليمن كأحد حالات التدخل في الحروب الأهلية وفي هذا الجزء سوف نحاول

Halliday, op. cit., P. 28 and P. 145.

(١) راجع :

تلخيص أهم النتائج النظرية التي يمكن الخروج بها من هذه الحالة الدراسية سواء فيما يتعلق بالتدخل في الحروب الأهلية وبصفة خاصة التدخل العسكري المباشر أو فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية .

(١) دوافع التدخل : سبق للدراسة أن أشارت الى الفروض المختلفة المتعلقة بدوافع التدخل في الحروب الأهلية وهي لا تخرج اما عن دوافع تتعلق بالأمن الوطني أو دوافع تنبثق من ضغوط من مجتمع الدولة المتدخلة أو مجتمع الدولة المتدخل لديها أو من النظام الدولي نفسه .

وفيما يتعلق بالقرار المصري بالتدخل العسكري المباشر في اليمن في سبتمبر ١٩٦٢ فإن دراسة دوافع هذا القرار قد أشارت دون شك الى تأكيد النوعين الأخيرين من الدوافع ومن ثم فإن الدوافع الأساسية بهذا الصدد كانت دوافع خارجية وليست داخلية ، بل ربما لانغالي اذا اعطينا للنوع الأخير بالذات (بنية النظام العربي في أعقاب الانفصال) المرتبة الرئيسية بين الدوافع المختلفة بالنظر الى ما رأيناه من أن القيادة المصرية لم تتدخل لمساندة الثورة اليمنية بعد وقوعها وانما منذ مرحلة التخطيط لها ، ومن الأكد أن هذا المسلك قد تكيف بوضع النظام المصري عربيا في ذلك الوقت . وقد تاکدت أولوية هذا النوع من الدوافع في المرحلة الثالثة للتدخل بالذات عندما رأينا أن كل الضغوط المحلية واليمنية قد تكيفت باستجابة القيادة المصرية للمتغيرات الجديدة في البيئة الإقليمية والدولية وبصفة خاصة التحركات المضادة للنظام المصري في تلك المرحلة . وفي اطار هذه النتيجة العامة يمكن تقديم الملاحظتين التاليتين :

أولا : أن مكانة الأمن الوطني بين الدوافع لم يمكن التثبت منها بشكل تجريبي قاطع على الرغم من أن التحليل المنطقي يؤكد وجود الأمن الوطني بين هذه الدوافع ، ومع ذلك فليس من المبالغة على الاطلاق القول بأنه حتى بافتراض الوجود القاطع للأمن الوطني كدافع للتدخل المصري فانه كان ذا مرتبة ثانوية . ويلاحظ أن النخبة المصرية الحاكمة في المرحلة الثالثة للتدخل حرصت على أن تبين أهمية هذا التدخل للأمن الوطني بمنظور السيطرة على مدخل البحر الأحمر والآثار المتصورة لذلك على الصراع مع اسرائيل ، الا أنه هنا أيضا وعلى الرغم من صحة التصور السابق لا يمكن التثبت بطريقة تجريبية من أن هذه التصريحات كانت تعكس تكييفا حقيقيا لدوافع التدخل المصري في هذه المرحلة وليس تبريرا لاستمراره . بل ان الأمن الوطني المصري بمفهومه المباشر المرتبط بأبعاد الصراع العربي الاسرائيلي قد عمل في أحد المراحل على الأقل وهي المرحلة الثانية كقيد على

التدخل المصرى فى اليمن عندما دفعت احتمالات المواجهة العسكرية مع إسرائيل - ضمن عوامل أخرى - القيادة المصرية الى محاولة التسوية السياسية للحرب الأهلية اليمنية ومن ثم انتهاء التدخل المصرى .

ثانيا : ان القول بغلبة الدوافع الاقليمية وبصفة خاصة تلك المرتبطة ببنية النظام العربى لا يعنى عدم وجود دور للعوامل المحلية فيما يتعلق بالتدخل المصرى ولكنه يعنى بالدقة ان هذه العوامل لم يكن لها فى أى وقت من الأوقات دور فى دفع القيادة المصرية الى التدخل او تصعيده او استمراره .

وقد تناولت الدراسة فى كافة اجزائها بالتحليل دور العوامل المحلية وانتهت فى المرحلة الثانية للتدخل بالذات الى ترجيح أنها وبصفة خاصة عامل التكاليف الاقتصادية قد مارست ضغطا على القيادة المصرية فى اتجاه انتهاء التدخل ، الأمر الذى دفع هذه القيادة - ضمن عوامل أخرى - الى محاولات التسوية السياسية . ولكن لا شك أنه من الأمور ذات الدلالة على الوزن النسبى لتأثير العوامل المحلية على التدخل فى اليمن أن الاعتبارات الاقليمية والدولية الغالبة بالنسبة للقيادة المصرية فى المرحلة الأخيرة لهذا التدخل قد دفعتها الى تكييف العوامل المحلية وبصفة خاصة التكاليف الاقتصادية لدواعى استمرار التدخل .

(ب) صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية : سبق أن انتهينا الى أن نموذج صنع القرار فى السياسة المصرية فى فترة الدراسة قد أشار بوضوح الى الدور السائد لصانع قرار رئيسى هو عبد الناصر ، وإلى أن المؤسسة الوحيدة التى يمكن الافتراض بأنها مثلت قيادا على دور عبد الناصر بهذا الصدد هى المؤسسة العسكرية وبصفة خاصة قيادتها المتمثلة فى عبد الحكيم عامر ، ولكن الدراسة قد تحفظت على انطباق هذا القيد على قطاع السياسة الخارجية خاصة بالنظر الى الاتساق الفكرى والسياسى بين عبد الناصر وعامر . وفى هذا الاطار كانت الدراسة الحالية تمثل حالة مثالية للتحقق من مدى تأثير المؤسسة العسكرية فى صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية بالنظر الى أن الدور الرئيسى للأداة العسكرية فى تنفيذ التدخل المصرى فى اليمن يعطى للمؤسسة العسكرية أكبر فرصة لممارسة نفوذ عليه .

وقد كانت عملية صنع قرار التدخل مناسبة اتضح منها الاتساق الفكرى والسياسى بين عبد الناصر وعامر خاصة وأن نفوذ عامر المهدد فى

ذلك الوقت فى أعقاب الانفصال السورى قد ساعد دون شك على إبعاد أية تحفظات يمكن أن تكون للمؤسسة العسكرية على القرار من وجهة نظر فنية محضة ، ولقد استمر وضوح الاتساق الفكرى والسياسى بين عبد الناصر وعامر فيما يتعلق باليمن طيلة الفترة التى استمر فيها عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، وقد لوحظ فى بعض الأحيان احتمال أن يكون عامر قد بادى باتخاذ مواقف متشددة فى إدارة التدخل بما يوحى بأنه قد أسهم فى دفع عبد الناصر فى نفس الاتجاه ، وبغض النظر عن استحالة التثبت من مبادرة عامر بهذه المواقف ومن أنه لم يكن مثالا مجرد منفذ لتوجيهات سابقة من عبد الناصر فإنه من المهم التأكيد على أن المواقف التى اتخذها عامر كانت تعبر عن استجابة لعوامل جديدة طرأت على الموقف ، وتؤكد دراسة سلوك عبد الناصر طيلة فترة التدخل أن استجابته لهذه العوامل لم يكن ممكنا أن تختلف على الاطلاق عن الاستجابة التى تضمنتها مواقف عامر .

ومن ناحية أخرى فقد كانت المرحلة الثانية بالذات خير ايضاح للدور السائد لعبد الناصر فى عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية ، وفى المرحلة الأولى كان من الصعب الفصل بين نفوذ كل من عبد الناصر وعامر على إدارة التدخل لأن العوامل التى سبق أن أوضحتها الدراسة فى هذه المرحلة كانت تدفع الى التصعيد العسكرى ، وليس هناك أى مؤشر على حدوث اختلاف فى ادراك القيادتين السياسيتين والعسكرية واستجابتهما للموقف ، أما فى مرحلة التدخل الثانية فقد سبق للدراسة أن أوضحت حدوث هذا الاختلاف بينما كانت المؤسسة العسكرية ترى بل وتلج على استمرار التصعيد لكى يشمل نطاقه عمليات واسعة فى السعودية نفسها حزم عبد الناصر أمره على أن يؤكد وبكل قوة اتجاهه الى التسوية السياسية ونجح فى فرض هذا الاختيار الأساسى بالنسبة لإدارة التدخل فى هذه المرحلة .

وهكذا فإنه اذا كان لهذه الدراسة أن تدلى بحكم فيما يتعلق بعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية المصرية فهو أن حالة التدخل المصرى فى اليمن على الرغم من أنها أتاحت أكبر فرصة للمؤسسة العسكرية كى تمارس نفوذها فى هذه العملية قد أكدت الفروض الخاصة بالدور السائد لعبد الناصر ، ولعل جدول رقم (١١) يؤكد هذه النتيجة وهو محاولة للقياس الكمي للوزن النسبى لمؤسسات السياسة الخارجية المصرية من

واقع خبرة وإدارة التدخل في اليمن ، والفكرة الأساسية في هذا الجدول هي حساب عدد الاتصالات التي قامت بها كل مؤسسة من هذه المؤسسات طيلة فترة التدخل المصري في اليمن فيما يتعلق بإدارة هذا التدخل .

جدول رقم (١١) (١)

الوزن النسبي لمؤسسات السياسة الخارجية المصرية (خبرة التدخل في اليمن)

المؤسسة	عدد الاتصالات	النسبة المئوية
القطاع الرئاسي	٢٧٤	٦٣ر٢٨
المؤسسة العسكرية	٩٦	٢٢ر١٧
وزارة الخارجية	٢٨	٦ر٤٧
مجلس الرئاسة	١٤	٣ر٢٣
مجلس الأمة	١٠	٢ر٣١
الوزارة	٩	٢ر٠٨
الاتحاد الاشتراكي	٢	٠ر٤٦

وليس بنا حاجة الى الاشارة الى عدم الدقة في جدول كهذا لا يعتمد الا على الانباء المعلنة في الصحف ويعطى لكل الاتصالات مهما كانت أهميتها وزنا واحدا ومع ذلك فانه يقدم مؤشرا ذا دلالة لتأكيد فروض سبق التحقق من صحتها في هذه الدراسة . وفي هذا الاطار يمكن تقديم الملاحظات التالية على الجدول السابق .

أولا : يعبر هذا الجدول عن ادارة التدخل من الناحية السياسية بالطبع لان ادارة التدخل من الناحية العسكرية كانت اختصاصا مطلقا للقيادة العسكرية في صنعاء يخضع لها بموجبه كافة ممثلي المؤسسات الواردة في الجدول الموجودين في اليمن (٢) ، وهذا بطبيعة الحال في

(١) المصدر : جريدة الاهرام ، سبتمبر ١٩٦٢ - ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) راجع : حمروش ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

اطار خضوع هذه القيادة العسكرية للسياسة العامة الموضوعية ، ويعني هذا أن الوزن المنسوب للمؤسسة العسكرية في الجدول يشير الى دورها في ادارة التدخل من الناحية السياسية وعلى المستوى المركزي وبلغه أكثر تحديدا فانه يشير الى دور عامر في هذا الصدد .

ثانيا : يؤكد الجدول الدور السائد للقطاع الرئاسي في ادارة السياسة الخارجية ويلاحظ أن الوزن المنسوب لهذا القطاع يشمل كلا من عبد الناصر ومساعديه (ممثليه الشخصيين ، نوابه ٠٠٠٠٠) وبالطبع فقد كان عبد الناصر يقوم فقط بالاتصالات المتصلة بالمسار السياسي العام للتدخل وأساسا كافة الاتصالات المرتبطة بمفاوضات التوصل الى اتفاقيات التسوية السياسية للتدخل وكذلك المرتبطة بحل الازمات السياسية الداخلية في اليمن .

ثالثا : يوضح الجدول الدور الثانوي لوزارة الخارجية وقد تكونت معظم اتصالات الوزارة من اجتماعات تمهيدية لمحادثات هامة او الاتصالات مع مسئول الأمم المتحدة الخاصة ببعثة الرقابة .

رابعا : سبقت مناقشة دور مجلس الرئاسة وتطور هذا الدور سواء بصفة عامة أو بخصوص اليمن ، ومع ذلك فانه يجب أن نذكر أن الوزن المنسوب للمجلس يرتبط بالفترة من بداية التدخل وحتى مارس ١٩٦٤ فقط وهو الشهر الذي انتهى فيه المجلس دستوريا .

خامسا : يلاحظ أن مجلس الأمة على الرغم من دوره الثانوي الواضح قد لعب دورا أهم نسبيا من مجلس الوزراء ، وقد يبدو ان الفارق ضئيل ولكن في الواقع ان مجلس الوزراء لم يتطرق الى موضوع اليمن سوى مرتين الأولى لبحث المعونة الفنية لليمن في أكتوبر ١٩٦٢ والثانية لاحاطة المجلس علما باتفاقية جدة في ١٩٦٥ أما الاتصالات الباقية فقد قام بها رئيس المجلس منفردا .

سادسا : يشير الجدول منفردا بوضوح الى المرتبة الدنيا للاتحاد الاشتراكي بهذا الصدد وبالنسبة للمرتين الوحيدتين المعبرتين عن نشاط الاتحاد الاشتراكي بصدد التدخل في اليمن فان الأولى خاصة بندوة نظمها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي في اليمن في مايو ١٩٦٦ والثانية خاصة ببحث اللجنة التنفيذية العليا في يونيو ١٩٦٦ للموقف الداخلي والخارجي عدوما وان أشير الى أن المناقشة قد تناولت موضوع اليمن .

وقد تدفع هذه النتائج السابقة الى بحث اثر الوضع السائد لعبد الناصر في عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية على مدى الرشاد الذي اتصفت به هذه العملية ، وأول ما تجب الإشارة اليه أنه ليس من الواضح بآية صورة أنه يمكن بسهولة إيجاد علاقة مباشرة بين استئثار فرد واحد بالدور السائد في نظام السياسة الخارجية وبين صفة الرشاد التي يمكن أن تتسم بها القرارات الصادرة في هذا الشأن .

قرارات مثل الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ والتدخل في اليمن ١٩٦٢ وإغلاق مضائق تيران في ١٩٦٧ كلها قد أفضت الى انعكاسات سلبية في وقت أو آخر وبصورة أو بأخرى لكنها لا يمكن أن توصف ببساطة بعدم الرشاد من منظور النظام المصري ، فثمة دوافع غالبة كانت تجعل من هذه القرارات أمرا حتميا في إطار هذا النظام حتى ولو تصورنا سياقاً أكثر تعقيدا لعملية صنع القرار .

وربما كان الشيء الجدير بأن نضيفه هنا هو غيبة « السياسة » أو لعله من الأدق القول « عدم الالتزام بالسياسة الموضوعية » ، فقد رأينا أن الميثاق قد تضمن سياسة عربية ثورية في ١٩٦٢ تم الالتزام بها حتى نهاية ١٩٦٣ ، وبعد ذلك تم التخلي عنها لصالح سياسة انفراج واضحة ، واستمر ذلك الوضع سنتين تمت بعدهما العودة الى السياسة الثورية ، وبالطبع فانه من غير المتصور أن تكون السياسة مضمونا جامدا لا يتأثر بالظروف المتغيرة ، ولكن المشكلة هي ما بدا من أن القيادة المصرية لم تحسم من حيث المبدأ طيلة سنوات التدخل في اليمن ما إذا كانت سياسة المواجهة أم الانفراج مع النظم العربية المحافظة هي الأكثر جدارة بالاتباع ، ويبدو أن هذا الوضع يمكن أن يرد الى عدة أسباب لعل أهمها الشخصية الاجتماعية للنظام والتكلفة الباهظة للالتزام بسياسة ثورية في ظل وجود الخطر الاسرائيلي .

(ج) التدخل العسكري المباشر والتدخل السياسي : سبق للدراسة أن عرضت للفروض التي توجد علاقة بين زيادة الدعم الذي يقدمه طرف خارجي لأحد طرفي حرب أهلية وبين زيادة التدخل السياسي من الطرف الأول في شئون الطرف الثاني ولا شك أن التدخل العسكري المباشر وبالثقل الذي تم به التدخل المصري في اليمن قد مثل حالة مثالية لانطباق هذه الفروض ، وقد أوضحت الدراسة حدوث هذا التدخل السياسي بوضوح طيلة مراحل التدخل . ويمكن تقديم الملاحظتين التاليتين على هذا التدخل :

أولا : أن الغاية الأصلية لهذا التدخل السياسي كانت تأمين الوجود العسكري المصري ، ولتحقيق هذه الغاية تنوعت أساليب السياسة المصرية من الإكراه الضمني في المرحلة الأولى الى القيام بوظيفة ديمقراطية نسبية في المرحلة الثانية بصفة عامة الى الإكراه المباشر في المرحلة الثالثة وفي كل الحالات كان شرط استبعاد المعادين للتدخل المصري أو حتى ذوي المواقف المتحفظة تجاهه من المناصب القيادية في المؤسسات الجمهورية شرطا أساسيا .

ثانيا : أن التدخل قد امتد مع ذلك ليشمل التدخل في تسوية الحرب الأهلية اليمنية عندما قررت القيادة المصرية الاتجاه الى التسوية السياسية لانتهاء التدخل ، وقد كان هذا التدخل مستترا في مرحلة أركويت ثم أصبح صريحا واضحا كل الوضوح في مرحلة جدة كما اتضح سواء في نصوص الاتفاقية ذاتها أو في الإجراءات التي اتخذتها مصر فيما بعد لتسهيل التوصل الى اتفاق ، وهو الأمر الذي أدى الى توتر في علاقات مصر بمجموعة المتشددين من الجمهوريين أو بالجمهوريين عموما عندما كان واضحا أن مرونة السياسة المصرية قد تجاوزت الحد الأدنى لمطالب الجمهوريين .

(د) جدوى التدخل العسكري المباشر : تثير قضية مدى نجاح التدخل العسكري المباشر في تحقيق أهدافه جدلا واسعا ، وقد خلص البعض الى افتراض عام مؤداه أن الظروف السائدة في المعتاد لا تساعد على نجاح هذا التدخل ، وخلص فريق آخر الى أن نجاحه يمكن أن يحدث في الحالات التي يتسق فيها هذا التدخل مع المصلحة الوطنية لأنه في هذه الحالة يتم بطريقة قاطعة ودون أي تردد مما يوفر شروط النجاح، وعلى الرغم من أن هذا الرأي الأخير يعالج النقص الواضح في الرأي الأول بالنظر الى وجود حالات ناجحة للتدخل الا أنه يعالجه على نحو غير علمي للغاية ، ففضلا عما سبقته الإشارة اليه من اليومة الشديدة في تحديد ماهية المصلحة الوطنية ومتى تكون مهددة أو غير مهددة فإن مثل هذا المعيار يجرّد قضية نجاح التدخل من أية أبعاد تتعلق بالبيئة التي يتم فيها التدخل ويكاد أن يجعل من هذه القضية ، يشاركه في أنصار الرأي الأول ، قضية فنية محضة .

وقد سبق أن رأينا من خلال تقييم آثار التدخل المصري أن هذا التدخل قد نجح في تحقيق هدفه الأصلي وهو الحفاظ على النظام الجمهوري بغض النظر عن التحفظات المحيطة بهذا النجاح ، ومن هنا فإن الدراسة الحالية لا تشيّر بأي حال من الأحوال الى أن التدخل العسكري المباشر يجلب الاخفاق

في حد ذاته ، وفي البحث عن تفسير لهذا النجاح لأبد دون شك من ادخال المتغيرات المرتبطة بالبيئة التي تم فيها التدخل في التحليل ، فاذا كان التدخل المصري قد حسم الجمهورية اليمنية في سنواتها الاولى فان اصاله القضية الجمهورية هي التي تفسر عدم انتهاء التدخل المصري بالاخفاق بعد النهاية غير المتوقعة له في عام ١٩٦٧ ، كما ان جوانب الضعف في الجمهورية هي التي تفسر جنبا الى جنب مع نواحي القصور في التدخل المصري التحفظات التي ترد على نجاح هذا التدخل ، ويمكن لنظرة مقارنة لمصير اتحاد الجنوب العربي ان تؤكد التحليل السابق فقد انهيار الكيان السياسي الذي اقامه الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن على مدار ثمانى سنوات على الأقل فضلا عن التمهيد ما لا يقل عن ثمانى سنوات اخرى واستناده الى خبرة ما يزيد على قرن من الزمان من الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن ، وكان هذا الانهيار سابقا لرحيل القوات البريطانية عن عدن ، بينما صمدت الجمهورية اليمنية لكل محاولات الحصار والغزو بعد رحيل القوات المصرية ، كذلك يمكن لمصير التدخل الأمريكى في فيتنام ان يؤكد نفس النتيجة ، ولهذا فان كل محاولات تشبيه التدخل المصري في اليمن بالوجود الاستعماري في عدن او بالتدخل الأمريكى في فيتنام ، انما هي على احسن الفروض محاولات تقتصر على جوانب فنية بطريقة تتجاهل المضمون الحقيقي للموقف ومن ثم فانها لا تقدم سوى نتائج شكلية (١)

(١) حتى لو كان عبد الناصر نفسه قد اعتبر ان تدخله في اليمن هو «فيتنام» . انظر : Nutting, op. cit., P. 323.
انظر أيضا في تشبيه التدخل المصري في اليمن بالتدخل الأمريكى في فيتنام « على نحو مدهل » : Kerr, op. cit., P. 50.
وفي تشبيهه بالوجود الاستعماري البريطاني في الجنوب : Little, op. cit., P. 158.

فهرس

تقديم

الباب الأول :

٩	قرار التدخل العسكري المباشر
١١	الفصل الأول - دوافع القرار
١٢	المبحث الأول - الأمن القومي المصري
٣٨	المبحث الثاني - الضغوط الخارجية
٩٥	الفصل الثاني - صنع القرار
٩٥	المبحث الأول - صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية
١٠٦	المبحث الثاني - قرار التدخل العسكري المباشر في اليمن

الباب الثاني :

١٢٣	تطور التدخل المصري في اليمن
١٢٥	الفصل الأول - التصعيد العسكري
١٢٥	المبحث الأول - محددات السلوك المصري
١٩٣	المبحث الثاني - ابعاد السلوك المصري

٢٤٨	• • • • •	الفصل الثاني - التسوية السياسية
٢٤٨	• • • • •	المبحث الأول - محددات السلوك المصري
٣٣٠	• • • • •	المبحث الثاني - إبعاد السلوك المصري
٣٩٢	• • • • •	الفصل الثالث - انتهاء التدخل
٣٩٢	• • • • •	المبحث الأول - محددات السلوك المصري
٤٣٥	• • • • •	المبحث الثاني - إبعاد السلوك المصري
٤٧٩	• • • • •	خاتمة - تقييم ونتائج

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٢٥ قرشاً